محمد جمال باروت



العقد الأخير في تاريخ سورية

جدلية الجمود والإصلاح



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



العقد الأخير في تاريخ سورية

جدلية الجمود والإصلاح

محمد جمال باروت

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

باروت، محمد جمال

العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح / محمد جمال باروت.
٤٦٢ ص. ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ٤٠١ ـ ٤١٥) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2328-1

١. الإصلاحات السياسية ـ سوريا. ٢. الإصلاح الاجتماعي ـ سوريا. ٣. حركات الاحتجاج ـ سوريا. ٤. سوريا ـ التنمية الاقتصادية. ٥. الديمقراطية ـ سوريا. ٦. سوريا ـ الأحوال السياسية. أ. العنوان.
320.95691

العنوان بالإنكليزية
Syria in the Last Decade:
The Dialectic of Stagnatian and Reform
by Muhammad Jamal Barout

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠١٢

المحتويات

القسم الثاني
سيرورة التغيير

قائمـة الأشكال

مقدّمـــة

بدأت قصّة هذا الكتاب المباشرة في أواخر عام ٢٠١٠ في صيغة كتابة بحثٍ علمي موضوعي مكثّفٍ عن تاريخ سورية في العقد الأخير من تاريخ سورية، في إطار دراسات الباحثين المقيمين والمتفرغين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. لكن الباحث لم يباشر في كتابته وإنجاز فصوله الأربعة إلا في نيسان/ أبريل ٢٠١١، بعد توافر مؤشّرات أساسية دالّةٍ وموثّقة عن ماجريات اندلاع ما أطلق عليه في حينه اسم «الحركات الاحتجاجية» في سورية. ومع تطوّر أشكال هذه الحركات، واتّساع رقعة انتشارها المجالي، وارتفاع كثافة المشاركة والانخراط فيها، وتجذير شعاراتها الأساسية على نحو متسارع، باتت الحاجة ماسّةً إلى متابعة ماجريات هذه الحركات والأشكال الانتفاضية الجديدة التي اتّخذتها، وبروز قوة زخمها الذاتي الدفع، وتحليلها، أُضيف إلى الكتاب فصل جديد سرعان ما تحوّل إلى خمسة فصول أُغلِق تحريرها وتحكيمها في أواخر تمّوز/ يوليو ٢٠١١. وقد نُشِرت هذه الفصول جميعًا على الموقع الإلكتروني للمركز. وارتُئي جمعُها في كتاب، رَغِب الباحثُ في أن يبقى من دون إدخال تعديلاتٍ جوهرية أو هيكلية أو جزئية عليه، لعدم ضرورتها، وللحفاظ على طبيعة البحث.

بذلك، جاء الكتاب مؤلّفًا من تسعة فصولٍ كبيرةٍ، تقارِب الأربعةُ الأولى منها جدلية الجمود والإصلاح، في العقد الأخير من تاريخ سورية، في ضوء منهجيةٍ تاريخية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ سكانية ـ سياسية ـ مؤسّسية مركّبة، وعابرةٍ للاختصاصات، تتعامل مع العلوم الاجتماعية والسياسية كوحدةٍ مترابطةٍ في التوصيف والتحليل، في فهم قضية العلاقة بين التنمية، بمعناها المركّب والمباشر، وعمليّات التغيّر الاجتماعي الكبرى، التي تشكّل

المضمون الحقيقي في سائر الثورات والحراكات الجديدة، التي شهدتها، وما زالت تشهدها، عدّة بلدان عربية، ومنها سورية. وقد اضطرّت هذه الفصول، وهي تركّز على التغيّرات الكبرى، التي حدثت في العقد الأخير من تاريخ سورية، إلى العودة ـ في الحدود التي تفرضها قضايا البحث ـ إلى ما تسمح به مقاربات التاريخ الطويل الأمد، في اتّجاهات التاريخ الجديد اليوم.

وقد خرجت عملية التحليل ببلورة مفهوم النظام التسلطي المتلَبْرِل اقتصاديًا، بوصفه مفهومًا مفتاحيًا في فهم عملية التغيّر الاجتماعي الكبرى الجارية، بوصفها عملية أو سيرورةً، بلغة السوسيولوجيين، وعملية التغيّر الثقافي بلغة الأنتروبولوجيين، وعملية إعادة الهيكلة أو ما يُطلَق عليه اسم «الإصلاح الاقتصادي» بلغة الاقتصاديين، متوقّفًا عند تحليل التركة الحرجة في الاستقطاب بين «التصحيحيين» و«التحريريين»، في مراحل إعادة الهيكلة، ولا سيّما مرحلة الإصلاح الثالث، في العقد الأخير، التي شهدت عملية إعادة هيكلةٍ اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية ـ ثقافية ورمزية شاملة، وإعادة تشكيل طبقة رجال الأعمال الجُدُد، أو ما أَطلَق عليهم البحثُ رمزيًا اسم «المئة الكبار»؛ والبحث في العلاقة المعقّدة بين النمو «الكمي» والتنمية «النوعية»، أو التنمية الإنسانية، على مستوى أسئلة: ماذا حدث لزيادة حصّة الفرد من الدّخل القومي؟ ماذا حدث لتوزيعها؟ أين تساقطت ثمار النموّ؟ ماذا حصل للفقر المطلق (فقر الدخل والفقر الإنساني)؟ أين تقع المجتمعات المحلّية التي يتكدّس فيها الفقراء؟ ماذا حلَّ بمشكلتَي التشغيل والبطالة؟ ما هي فجوات عملية التنمية الجهوية والاجتماعية؟ كيف تآكلت ثمار التنمية الإنسانية؟ كيف أعيد إنتاج النظام التسلطي على نحوٍ مُتَلَبْرِل اقتصاديًا؟ وصولًا إلى طرح أسئلة العلاقة بين التنمية والديمقراطية.

تُمثِّل هذه الفصول في مجموعها ما يمكن وصفه بـ «الدّراما التحريرية»، في إطارٍ سياسي تسلّطي. ويمثّل مفهوم النظام التسلطي المتلبْرِل اقتصاديًا المفهومَ المفتاحي المركزي، الذي اشتقّه البحثُ من تاريخ العلاقة بينٍ التنمية والسياسة، في العقد الأخير من تاريخ سورية. وتشترك سورية مع كلٍّ من تونس ومصر في هذا النظام، بدرجاتٍ مختلفةٍ، لكن بتسلّطية أعلى وأثقل. أمّا في ما عدا هذا المشترَك، فلكلّ بلدٍ قصّته.

أمّا الفصول الخمسة الأخرى فقد اتّبعت على مستوى الشّكل مقاربة ما يدعى بـ «التاريخ المباشر» في مقاربات التاريخ الجديد، وهي مقاربة يحذّر منها دومًا المؤرّخ الكلاسيكي، لما تنطوي عليه من مخاطر، لكنّ التاريخ المباشَر قورب هنا على نحوٍ يتجاوز الطرحَ الضيّق له، إلى بحث كيفية اشتغال وتأثير التاريخ الطويل في مجهريّات التاريخ المباشر، وأبعاده السكانية والأنتروبولوجية والاقتصادية والاجتماعية والرمزية أو التنموية الشّاملة، من منطلق الترابط بين الحرية والتنمية؛ فالتنمية حرية، وغير ذلك نموّ مشوّه يعزّز الديناميّات التسلطية والتهميشية. وقد اعتمد البحث في فحص الوثائق التي يستند إليها الوثيقةَ بمعناها الكلاسيكي، والوثيقة المبنية بمعنى كثرة إمكانيّات الباحث المتاحَة لبناء المؤشّرات والمعطيات، في نوعٍ من معطى تاريخيّ يمكن الرّكون إليه، والوثيقة بمفاهيمها الجديدة التي ارتبطت بثورة «اليوتيوب» في تقديم وثائق لمشهدٍ متحرّكٍ في عمليّات التغيّر الاجتماعي. ولكنّه، في كلّ ذلك، اعتمد المنهج التقليدي في النّقد الدّاخلي لكلّ ما يقع في إطار المفهوم العامّ للوثيقة، بما في ذلك كلّ ما يندرج تحت تصنيف «المعلومة» مهما كان صنفها (يوتيوب، خبر، جريدة، مقابلة، إشاعات، أرقام، مؤشّرات. . . إلخ)، كما في النقد الخارجي أيضًا. وهو المنهجِ الأكثر ضمانًا لمهنة المؤرّخ حين يجازف في مقاربة التاريخ المباشر. إضافةً إلى استناد الباحث إلى كلّ ما صدر في المكتبة التنموية السورية الحديثة تقريبًا، واستفادته الكبيرة من إرثها وإنجازها.

لكون عملية التغيّر الاجتماعي ـ السياسي العاصفة والكبرى الجارية في سورية سيرورةً لا تزال مستمرة، فقد استثمر الباحث كُشوفات التاريخ الجديد، في تكامل منهجيّات العلوم الاجتماعية والسياسية، استثمرها في تكييف نظرية «الفوضى» على المستوى الإبستمولوجي في البحث التاريخي، ورؤية التاريخ ليس كسلسلةٍ من السببيّات المترابطة بصورة «طبيعية» يُفضي فيها كلّ سببٍ إلى سببٍ آخرَ فحسب، بل بوصفه أيضًا سيرورةً حافلة بالمفاجآت وبغير المتوقّع، تتقطّع فيها السلاسل السببية عند نقطةٍ معيّنةٍ، بفعل تدخُّل عاملٍ مفاجئ أو «عشوائي»، فتنهض سلسلةٌ سببية جديدة لا تلبث أن تتقطع، بتدخُّل عاملٍ أو عواملَ أخرى. . . وهكذا ينهض التاريخ كسيرورة. وتتناسب هذه المقاربة المنهجية المركّبة، في الواقع، مع عمليّات تحليل

الديناميّات، التي تحكم مراحل التغيّر الاجتماعي ـ السياسي الانتقالية الحادّة.

تبحث الفصول الخمسة التالية في ضوء هذه المنهجية «من الألف إلى الياء» في سيرورة عملية التغيّر الاجتماعي ـ السياسي الجارية، محصورةً بمتنٍ زمني يتحدّد أساسًا بالشهور الواقعة بين شباط/ فبراير وتموز/ يوليو ٢٠١١. وتبدأ، بالتالي، عملية التاريخ المباشر، انطلاقًا من جمْهَرَة «الحريقة» في ١٩ شباط/ فبراير لتتابع تطوّرها، وطريقة تناميها واتّساعها، وانتشارها المجالي، وتجذير شعاراتها، ووتائر زخمها الذاتي، جامعةً بين العوامل والسمات المشتركة في طبيعة انتشار زخم تظاهرات عملية التغيّر الاجتماعي ـ السياسي الكبرى، وبين القصّة المحلية لكلّ مقطعٍ منها يتمّ التوقّف عنده؛ وذلك بالنظر إلى طبيعة الثورة السورية بوصفها «ثورة المجتمعات المحلية»، أي ثورة المدن المتوسطة والصغيرة والأحياء الشعبية والعشوائية في المدن الأخرى، والبلدات المهمَّشة والمفقَرَة، أو المُذَلّة والمُهانة. وفي هذا السياق يُشير البحث إلى أنّ قابلية الثورة متوافرة في المدن السورية كافّة؛ لكن، من دون تدخّل العامل «المفاجئ» أو «العشوائيّ» أو «المثير»، لا تتحوّل هذه القابلية إلى حركة.

لقد اشتقّ البحث هذه الدينامية من تحليله المجهريّ (لكن في ضوء فهمٍ للتاريخ الاجتماعي الطويل المدى) لسيرورة الحركات والتظاهرات على مختلف أشكالها: «الجمْهرة»، «الاعتصام المدني الحديث»، «القوْمة»، «الفزْعة»، «العصيان المدني الشامل»، «الإضراب»، ليتوقّف، على نحوٍ وصفيٍّ ـ تحليلي معمَّق، عند اشتقاق جدلية الأطراف والمراكز في معظم مقاطع الحدث، من منطلق المفهوم النسبيّ لتدرُّجية المراكز والأطراف؛ فما هو مركز لطرفٍ ما يمكن أن يكون بدوره طرفًا لمركزٍ آخر. ويعني ذلك تَحوّلَ العلاقة بين الأطراف والمراكز إلى علاقة استقطابٍ أخذت شكلين حلّلهما البحث في هذه الفصول، حتى اتَّخَذ تحقّقهما في أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١ وليس بعدها، شكل الزحف المدني السلمي للأطراف نحو المركز (زحف محور دوما ـ سقبا على ساحة العبّاسيين في دمشق)، والزحف شبه الفلاحي المسلّح، الذي يأخذ شكل قيام الطرف (المحيطي) بالزحف المسلّح على المركز (غزو جبل الزاوية لأريحا وجسر الشغور ومعرّة النعمان) في

شبكةٍ من البلدات، وشكل تظاهرات «التثوير» الجوّالة في أطراف المدن المليونية «الخاملة».

يتوقّف البحث عند الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، ورصد تغيّر الوظائف والأدوار في ضوء جدلية العلاقة بين العوامل والفواعل (الفاعلون)، ويخلص - على مستوى الرّؤية وليس السياسات، تاركًا هذه الأخيرة للاعبين والممارسين السياسيين والاجتماعيين، سواء في المعارضة أم في السلطة،وفي ضوء مقارنته بين ما يجمع ويميّز المجتمعات التونسية والمصرية والسورية، ولا سيّما الطبيعة المركبة للهوية في المجتمع السوري، التي قد يفضي فيها انهيار النظام إلى انهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها، علاوةً على تداعياتها في الإقليم - يخلُصُ إلى أنّ «التسوية التاريخية» هي المرحلة الإجبارية لعملية التغيّر الاجتماعي - السياسي الرّاهنة والجارية للحؤول دون وقوع اضطراباتٍ أهلية وطوائفية قد تأخذ في بعض الأماكن صفة حربٍ أهلية، وقد تُفضي إلى انهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها، مهما كانت الأشكال التي ستتّخذها سيرورة عملية التغّير المحتملة، سواء ببقاء النظام أم بانهياره، وبالتدخّل الخارجي، على مختلف ضروبه، أم من دون ذلك التدخّل؛ فمهما كان وجه التطوّر، سيجد السوريون أنفسهم لا محالةَ - إن هم أرادوا تجنّب السيناريو الأسوأ للاضطرابات الأهلية والطوائفية والمناطقية - أمام رؤية «التسوية التاريخية»، التي هي «ثورية» في شروط المجتمع السوري، وتحقّق أحد أبرز محدّدات علم السياسة، وهو أنّ «السياسة هي فنّ المساومة والتسوية؛ وأنّ المساومة والتسوية هما وسيلتان ضروريّتان من وسائل التراضي الاختياري؛ وأن التراضي الاختياري هو أرفع صورة من صور التفاهم في المجتمع الراقي»؛ وأما غايته فهي الحرية، كما علّمنا الأستاذ الراحل حسن صعب. ويأخذ هذا التفاهم، في شروط المجتمع السوري المركّب الهوية والمنقسم في آن معًا، يأخذ بالضرورة صفة «التفاهم الوطني»، بحيث تكون «التسوية التاريخية» فيه هي «الوعي المطابق» للخروج من الأزمة البنيوية الراهنة.

يشكر الباحث كلّ من ساعده ودعمه في عملية البحث، وشاركه فيه بالقراءة أو التحكيم أو الدعم العلمي والفنّي والمنهجي والمعلوماتي، وقد

أشار إليهم في جميع إحالاته، ويخصّ بالذكر الدكتور عزمي بشارة الذي يتقدّم له الباحث بأسمى مشاعر التقدير والعرفان لدعمه هذا البحث بدأب وعزمٍ وثبات، ولحرصه الشديد على موضوعيّته واستقلاله؛ وكذلك الدكتور وجيه كوثراني، والدكتور طاهر كنعان، وثلّة من الخبراء والباحثين المرموقين في اختصاصاتٍ بيئية وتنموية واقتصادية وزراعية وأنتروبولوجية محلية وسكانية وسكنية وديمغرافية وجغرافية وسياسية وحزبية حركية وميدانية يومية وغيرها. وفي عدادهم عشرات من زملاء الباحث في مشروع سورية ٢٠٢٥ و«تقارير حالة سكان سورية» الذين أسهموا في تقديم أوراقٍ خلفية مكثّفةٍ أو تصويبات وتصحيحاتٍ ضرورية، أو قرأوا في هذا الكتاب ما هو متّصل باختصاصهم. ويبلغ عدد هؤلاء ما يناهز عشرين باحثًا وخبيرًا، هم جميعًا مفكّرون كلٌّ في ميدان اختصاصه، ولطالما تعلّم منهم الباحث في المشاريع التي كتبها أو أدارها. كما يخصّ الباحث بالشكر الجزيل الزميل حمزة مصطفى الباحث في المركز، الذي لولا مساعدته العلمية اليومية الثّمينة، وخبرته الكبيرة في يوميّات مجال البحث، لما تمكّن هذا البحث قطّ من أن يجيء على ما هو عليه. كما يشكر الباحث الزّميلين صقر أبو فخر وفيصل ساولي وكلّ العاملين في جهاز التحرير والتدقيق في المركز، وكلّ أولئك الذين لتواضعهم رغبوا في عدم ذكر أسمائهم حتى في الإحالات.

إنّ البحث بهذا المعنى حصيلة تفاعل علمي جماعي ومؤسّسي عصري، غير تقليدي بين هؤلاء الباحثين والخبراء الأفاضل؛ لكن الباحث وحده يتحمّل مسؤولية الكتابة والتحليل، ومسؤولية الأفكار والرؤى، أو الثُّغر والنواقص، وكذلك الأخطاء المحتمَل ورودها في الكتاب. فلكلّ هؤلاء أسمى آيات العرفان والشكر الجزيل.

محمد جمال باروت
آب/ أغسطس ٢٠١١

القسم الأول

جدلية الجمود والإصلاح

الفصل الأول

الحركة الحرجة: من التصحيحيين إلى التحريريين

اندلعت في سورية منذ شباط/ فبراير ٢٠١١، اعتصامات وتجمّعات، بعضها منظّم بطرائق عمل الشباب، كالاتصال المباشر ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وبعضها «تجمهري» عفوي. وقد جرت هذه الأحداث في المدن «المئة ألفية» الصغيرة، وفي بعض مراكز المدن في المنطقتين الوسطى والساحلية، في حين بقيت المدن «المليونية» الكبرى بمنأى منها تقريبًا، الأمر الذي جعل انتشارها الأكبر يقع في المدن الصغيرة والمتوسطة «الطرفية» و«المهمّشة». وقد حدثت فصولها الأعنف في المدن الـ «طرفية» ولا سيّما في درعا ثم في دوما، التي تعاني جملةً، وبخاصةٍ درعا وريف دمشق، التهميشَ المتعدد الأبعاد، وتعسّف السلطات المحلية وسلطاتها «الكبيرة» الاعتباطية غالبًا، ومحدودية تساقط آثار عملية النموّ الاقتصادي عليها، وتدنّي مؤشّرات تنميتها الإنسانية، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع أعباء الإعالة العمرية والاقتصادية فيها؛ لكن ما يجمعها إلى حركات الشباب في مدينة دمشق، هو أنّ قوامها الإنساني ينتمي إلى الشريحة العمرية الشابّة بتعريفها النمطي (١٥ ـ ٢٤ سنة) أو الموسّع (١٥ ـ ٣٥ سنة) التي تُعَد أكثر الفئات حساسية وقابلية للمبادرة، والتي تنتشر في صفوفها أعلى معدّلات البطالة، كما ينتمي قسم منها إلى شريحةٍ شابّةٍ عصرية متفاعلةٍ مع «رياح الثورات» في البلدان العربية الأخرى.

تجسّدت هذه الأحداث في مدينة درعا، التي يحتلّ فيها ارتفاع معدّل النموّ السكاني المرتبة الثانية على المستوى الوطني، ما يفسّر ارتفاع الكثافة

السكانية في مجالاتها المعمورة إلى نحو ٣٠٠ نسمة/ كم٢، وارتفاع الضغوط العمرانية على مورد الأرض، إذ إنّ مساحة المجال المعمور فيها تمثّل نحو ٧٩ في المئة من جملة مساحتها. وتبلغ الضغوط السكانية والعمرانية ذروتها في مدينة درعا بوصفها المركز المتروبولي لظهيرها، وتمتصّ جزءًا كبيرًا من الهجرة الداخلية المتدفّقة إليها من قرى ذلك الظهير، وهو ما يفسّر ارتفاع معدّل نموّ عشوائيّاتها، واحتلالها مساحةً لا تقلّ عن ١٢ في المئة من جملة مساحتها العامّة[١]. كما يفسّر ارتفاع وتيرة الحراك الاجتماعي فيها، وهو - بحسب كارل دويتش - حالة اجتماعية تتّسم بتزايد الحركية الجغرافية (الهجرة الداخلية)، والمهنية، وسرعة تواصل الأفكار، وانتشارها، وكثافة الاتصالات[٢].

تشبه مؤشّرات التنمية الإنسانية فيها المؤشّرات المتدنّية و«المقلقة» في المناطق الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة، ويُضاف إليها ريف حلب الشرقي). ومن جرّاء ضمور المشاريع التنموية العامّة والخاصّة، فإن درعا تندرج في عداد المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة الطويلة والدائرية، بسبب ضعف مردودية الإنتاج الزراعي للمساحات الصغيرة، والمتناهية في الصغر، والمتذرّرة، نتيجة الإرث. وبسبب تراجع هذا الإنتاج، بعد ردم الآبار الجوفية (المخالفة)، وارتفاع التكلفة، بعد رفع أسعار المازوت وتحريرها، فإنّ معدّل البطالة مرتفع فيها؛ وليس هناك إمكان لتصريف قوّة العمل المتنامية إلا بالهجرة الداخلية أو الخارجية. ويغذّي ذلك ارتفاع نسبة المتسرّبين من التعليم الأساسي إلى ٤ في المئة، بينما معدّله الوطني الوسطيّ هو ٢,٨ في المئة، حيث ينضمّ هؤلاء إلى أفواج الباحثين عن عمل، وغالبًا ما يعملون في القطاع غير المنظّم. ويفاقم تلك المشكلات التسرّبُ المبكر للإناث من التعليم الأساسي، وزواجهنَّ المبكر، حيث

---

(١) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **مشروع «سورية ٢٠٢٥»: اتجاهات التحول السكّانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨.

(٢) عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع: أول معجم شامل بكل مصطلحات علم الاجتماع المتداولة في العالم وتعريفاتها** (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع؛ دار المشرق الثقافي، ٢٠٠٦)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

يتزوج ما لا يقلّ عن ٣٠ في المئة من الإناث، قبل سنّ الثامنة عشرة، مقابل ١١ في المئة على المستوى الوطني، وهو ما يرفع، تلقائيًا، معدّلَ خصوبة المرأة الكلّية والزواجية معًا. وتتضافر هذه الآثار برمّتها مع قوّة النسيج الاجتماعي التضامني، الذي يوفِّر على مستوى وظيفته حمايةً نسبية من الضّعف والتهميش وفقدان الأمان الاجتماعي.

على الرغم من أنّ مجتمع درعا متحضّر تاريخيًا،وأنّ عملية التمدين المتسارعة فكّكت الروابط العشائرية التقليدية «الحضرية»، فإنّ هذه الروابط ما زالت تحتفظ، في «المُلمّات»، بقوّتها على نحوٍ ما، وبقدراتها على التعبئة والاصطفاف. وتوفِّر هذه الروابط لِبَنيها لُحمةً اجتماعية تضامنية. وبذلك تظهر درعا، من جهةٍ أولى، كمجتمعٍ متأخّرٍ في مؤشّرات تنميته الإنسانية، ومن جهة ثانية، كمجتمع محدودٍ في مصادر نموّه،بارتفاع معدّل البطالة فيه، ولا سيّما في شريحة الشباب، وارتفاع معدّل إعالة الفرد، مع ضيق أبواب الهجرة، التي كانت تمثّل متنفّسًا كلاسيكيًا للأزمات. ووفق التقسيم النوعي للأقاليم السورية، على مستوى مؤشّرات التنمية الإنسانية،وبالتالي على مستوى الفقر، فإنّ درعا تقع في نطاق المناطق الشرقية والريفية الشمالية، وتكوِّن جزءًا من قصّة مرارة التنمية فيها وتعثّرها. ويترافق ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة فيها، وضعف شبكة الضمان الاجتماعي، مع هشاشة العمل الجمعيّاتي الخيري، والتنموي، والدّفاعي، على المستويين الكمّي والنوعي؛ ففي محافظة درعا كلها لا توجد إلّا عشر جمعياتٍ فقط، لها بعض الفروع، في حين تفترض عملية التنمية وتدابير التحرير الاقتصادي مدرسيًا تفعيل دور القطاع الجمعيّاتي في عملية التنمية، وتخفيف الآثار السلبية لعملية التحول إلى **اقتصاد السوق**، والتعويض نسبيًا من هشاشة شبكة الضمان الاجتماعي.

وعلى غِرار ما حدث ويحدث في البلدان العربية الأخرى، التي تجتاحها رياح التغيير، فإنّ الشباب ألفوا عماد هذه الأحداث والتجمعات. وقد بدأت هذه الأحداث سلميّة طارحةً مطالبَ ديمقراطية في حالة اعتصامات الشباب العصري، أو جامعةً مطالب تنموية وديمقراطية، وطنية ومحلية، وهو ما عبّر عنه رمزيًا شعار «حرية»، بينما كان بعض هذه

المطالب ثقافيًا محافظًا. ولكن التظاهرات كلها كانت تُجمِع على الحرية. ثم أخذت هذه الحركة تتسارع بوتائر «درامية» دامية ومفجعةٍ، كاشفةً عن حجم **«الاحتقان»** العام المتراكم و«المكبوت»، المتفجّر الآن، والمنفتح على احتمالاتٍ شتّى، قد تنوس بين المخرج الوطني التوحيدي نحو التحوّل الديمقراطي، وبين الإصلاح المؤسّسي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، وبين التمزّق الإثني الأقوامي والطائفي؛ وربما، عند مستوى معيّنٍ من تطوّر الأحداث، يتدخّل لاعبون خارجيون في مجرى التطوّرات، على نحوٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، لتحقيق أهدافٍ أخرى، لا صلةَ لها بتطلعات حركات الشباب إلى الديمقراطية والتنمية. وقد تتصل بتصفية حساباتٍ جيو ـ سياسية مع النظام السياسي السوري، ودوره الإقليميّ، واحتمالاتٍ أخرى غير مرصودة الآن، بسبب اتّساع مساحة عدم «التيقن» منها، علاوةً على «المفاجآت» التي ينطوي عليها مِثلُ هذه الحالات.

في واقع الأمر، إنّ مؤشّرات دخول سورية إلى ما يمكن تسميته «قوس الأزمات» قد بدأت، على نحوٍ متفرّقٍ وجزئيٍّ، بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، من خلال صدامات بين بدوِ السويداء وحَضَرِها، وهي صدامات ظلّت تغطي معظم سنوات النصف الأول من القرن العشرين؛ وكذلك، من خلال صدامات بين إسماعيليين وعلويين ظلّت أحداثها تستعاد على طريقة **«المعاد»** في اللاشعور الجمعي، ومدّخراته التقليدية الموروثة، في صورة صراعات مذهبية ـ طوائفية قديمةٍ كامنةٍ؛ وبين عربٍ وأكرادٍ في مدينة القامشلي، التي تتّسم بارتفاع حدّة التوتر الإثني ـ الأقوامي. وكان أبرز تلك «الأزمات» وأكثرها حدّةً، أحداث آذار/ مارس ٢٠٠٤ في القامشلي. وتكمن عوامل ما حدث في القامشلي، في طائفةٍ متعدّدةٍ ومختلفةٍ من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإثنية والسياسية. غير أن تلك الأحداث عبّرت، على المستوى الظاهر، عمّا يمكن وصفه بتساقط «الآثار» الجيو ـ سياسية لعملية احتلال العراق في الفضاء الاجتماعي السوري، الذي يتّسم تاريخيًا ببنيته الإثنية والثقافية التعددية. يقابل ذلك بروز بعض مظاهر الاحتجاج المدنية السلمية الجديدة في سورية، في فترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، كاعتصام عمّالٍ بسبب تأخّر رواتبهم، واحتشاد سائقي تاكسي الخدمة العامّة أمام مبنى أحد المحافظين احتجاجًا على قراراتٍ «إدارية» «مجحفةٍ» بمصالحهم،

واصطفاف بعض سكان العشوائيّات في مواجهة محاولة إزالة بعض المخالفات، أو المنازل لاستملاك أراضيها. واقتصرت الظاهرة الحديثة في التجمّع على حشود الشباب وناشطي اللجان الديمقراطية الجديدة، وبعض ناشطي أحزاب المعارضة «الديمقراطية»، حول مباني المحاكم، إبّان جلسات محاكمة بعض الناشطين.

يمكن أن تفسّر نظرية «**تساقط الآثار**»، بعض عوامل الأحداث التي تشهدها سورية، لكن لهذه النظرية حدودها في التفسير، وكذلك محاذيرها في التعميم، إذ لا يمكن أن تتساقط الآثار من دون سياقٍ داخليٍّ يقبلها ويتفاعل معها. فضلًا عن أنّ نظرية «**تساقط الآثار**»، يجب أن تلحظ تشابه النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية التسلطية العربية، الذي يضفي على تلك الآثار تساقطها، لا بل تشابهها أيضًا في بعض الأحيان. ويعني ذلك أن **تساقط الآثار** لا يعدو كونه من قبيل حفز التشابهات القائمة.

والواقع أنّ البلدان العربية كافّةً، تواجه احتمال وقوع أحداثٍ تحاكي المشهد التونسي وما تلاه لأسبابٍ متعدّدةٍ. فقد دخلت معظم هذه البلدان في ما تطلق عليه دراسات السكان والتنمية مرحلة «**انفتاح النافذة الديمغرافية**» التي يرتفع فيها، على مستوى العرض الديمغرافيّ، معدّلُ نمو حجم السكان في قوة العمل (١٥ ـ ٦٥ سنة) بأعلى من معدّل النمو السكاني، ومن معدّل نمو الشرائح العمرية الأخرى الطفلية والمسنّة؛ في حين يتّسم العرض الاقتصادي بمحدوديّته في استيعاب هذه القوة المتنامية، **وهو ما يولّد التوتّر بين العرض الديمغرافي الكبير وبين الطلب الاقتصادي المحدود**، ويؤدّي ببساطةٍ إلى ارتفاع معدّل البطالة والتهميش الاقتصادي ـ الاجتماعي. هذه الزيادة السنوية الكبيرة في قوّة العمل يمكن أن تتحوّل إما إلى «هبةٍ» أو «نعمةٍ» ترفع معدّلات النمو الاقتصادي، وإما إلى «نقمةٍ» في حال ضيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل؛ **فالنافذة الديمغرافية** يمكن أن تنفتح إما على «بستانٍ أخضر» وإما على «أرضٍ بَوار»[٣].

---

(٣) عن هذا المفهوم في منظور السكّان والتنمية، انظر: **تقرير السكّان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، العدد الثاني (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠٥)، ص ٧ ـ ١٢. وعن معدّلات التشغيل والبطالة، وارتفاع معدّل =

بذلك، يكون المشهد التونسي مشهدًا كامنًا في أيّ بلدٍ من البلدان العربية. وما يجمع، إضافةً إلى ذلك، بين أسباب الثورات والتوترات الاجتماعية ـ السياسية المندلعة في أكثر من بلدٍ عربي، هو نمط التنمية التسلطي في نظمٍ بوليسية أو نصف بوليسية، وهو نمطٌ أفضى إلى تساقط ثمار النمو في سلّة «**رأسمالية الحبايب والقرايب**»، وتشويه التحرير الاقتصادي (اللبْرَلَة) واستبداله بـ «**احتكار القلّة**»، وتكوين «**منافسةٍ احتكارية**» في مكان السوق الحقيقية من جهةٍ **أولى**، كما أفضى إلى سيادة البنى التسلطية ـ الأمنية في العلاقة بين الدولة والمجتمع بدلًا من سيادة بنى القانون؛ من جهةٍ **ثانيةٍ**، وإلى انكماش الطلب الاقتصادي ـ مقارنةً باتساع عرض قوّة العمل ومحدودية الطلب، ولذلك نتيجة واحدة هي البطالة وعقابيلها ـ من جهةٍ **ثالثةٍ**، وإلى تشوُّهات تساقط آثار التنمية على الأقاليم، وخلق فجواتٍ بين شمالٍ وجنوبٍ في داخل التشكيلة الوطنية الواحدة من جهةٍ **رابعةٍ**.

تشترك سورية مع الدول العربية كافةً في هذه الخصائص، وبالتالي ليس هناك معنًى جوهريٌّ للتميّزات غير الاعتيادية. ولفهم العوامل الداخلية العميقة التي تكمن خلف هذه الأحداث، لا بدّ من العودة إلى جذور هذه العوامل، ومقاربة كيفية اشتغال ديناميّاتها، وتطوّر مؤشّراتها ومظاهرها. وتشكّل المقاربة التنموية، بمعناها المركّب، الذي يربط النمو بالتنمية، ويتخطّى حدود المقاربة «**الاقتصادوية**» الضيّقة، إحدى أهم المقاربات التي تسمح بفهم هذه العوامل على مدى سلسلةٍ زمنية طويلةٍ نسبيًا، وتقدير مشاهدها الاحتمالية. وتتطلب طبيعة علم الاقتصاد نفسه تَجاوُزَ تلك المقاربات «الاقتصادوية» إلى مفهوم التنمية. فعلى الرغم من أن النزعة «الكمية» اجتاحت هذا العلم، في سياق اجتياحها العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن علم الاقتصاد ـ كما يعرف كثيرون ـ لا يقتصر على التحليل الوضعي المحايد، بل لا بدّ أن يشمل الجانب القيمي المعياري (Normative) ـ الذي يعتمد في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي وسياسات توجيه هذا النشاط ـ دالّاتٍ إنسانية واجتماعية وسياسية مثل «دالّة الرفاه الاجتماعي» (Social Welfare Function).

= البطالة في شريحة الشباب، قارن بيانات: **التقرير العربي الأول وتحليلاته عن التشغيل والبطالة في الدول العربية** (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠٠٨)، ص ٤٤١ ـ ٤٦٨.

لذا، قلّما يُجمع الاقتصاديون على وصفةٍ واحدةٍ للمشكلات(٤).

تسمح هذه المقاربة بتحديد حصّة هذه العوامل في الأحداث الجارية والمتسارعة مثل **كرة الثلج** أو بالأحرى «**النار**»، إذ إنّ آثار عملية «إعادة الهيكلة الاقتصادية» ونتائجها، بمصطلحات **صندوق النقد الدولي**، التي اتّسمت بارتفاع وتائرها في العشرية الأخيرة في سورية، تتخطّى بطبيعتها المستوى الاقتصادي البحت إلى أحياز الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية كافّة؛ وتعيد تشكيل هذه الأحياز، وتفضي إلى تغييراتٍ عميقةٍ في علاقة «**القوة**» (Pouvoir) **بالسلطة** (Autorité). بهذا المعنى، فإنّ **إعادة الهيكلة** الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على المتغيّرات الاقتصادية، التي قد يكون التأثير فيها مبرّرًا في حدّ ذاته، مثل: عجز الموازنة وحجم المديونية وغير ذلك، بل يُلحِقُ بالحالة الاجتماعية والسياسية ـ ولا سيّما في المراحل الأولى لإعادة الهيكلة ـ آثارًا، كثيرًا ما تكون محفوفةً بالمخاطر، التي تهدّد أمن شرائح وطبقاتٍ اجتماعية واسعة.

بُغيَةَ فهم هذه العوامل، لا بدّ من التمييز بين **النموّ** الاقتصادي **والتنمية**؛ فمعدّل النموّ المرتفع لا يؤدّي وحده إلى التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، ما لم يرتبط بسياساتٍ تتجاوز النموّ «الكمّي» إلى تحقيق تنميةٍ «نوعية» مستدامة. فالنموّ في ذاته لا يفضي إلى التنمية، لكنّه شرطٌ لا بدّ منه. ويمكن معرفة متى يفضي النموّ إلى تنميةٍ مستدامةٍ من خلال الإجابة عن الأسئلة المحدّدة التالية: **ماذا حصل للفقر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدّخل؟**(٥).

في محاولة الإجابات المحتملة عن هذه الأسئلة/ الإشكاليّات، لا بدّ من

---

(٤) نبيل سكر، **الإصلاح الاقتصادي في سورية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٥) في ما يتعلق بنقاش مفهومي في شأن التنمية الشاملة، انظر: Ignacy Sachs, «Inclusive Development and Decent Work for All,» *International Labour Review*, vol. 143, nos. 1-2 (2004); International Labour Organization [ILO], *A Fair Globalization: Creating Opportunities for All* (Geneva: World Commission on the Social Dimension of Globalization, 2004), and United Nations [UN], *The Inequality Predicament: Report on the World Social Situation 2005* (New York: United Nations Publication, 2005).

القول إنّ البلدان العربية كافّة تستوي في ذلك، وتختلف في الدرجة وليس في النوع. وربما يفسّر هذا الأمر انتقالَ رياح عملية التغيير كانتقال النار في الهشيم في هذه البلدان، وتساقط آثار ما يحدث في أيّ بلدٍ على البلد الآخر، مطوّحين في مجال التنمية ـ على وجه التحديد ـ بعدةِ أساطير مثل القول إنّ «مصر ليست تونس» و«سورية ليست تونس وليست مصر»، إذ إنّ السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ المؤسّسية التي اتّبعتها هذه البلدان، مثل سائر البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير، ترتدّ في حقيقتها إلى نموذجٍ تنمويٍّ واحدٍ، هو نموذج **اللبْرَلَة الاقتصادية التسلطية**.

لأسبابٍ سياسية «حوكمية» تأخّرت سورية في السير في طريق ذلك النموذج، مقارنةً بالبلدان العربية الأخرى. بيد أنها، بدلًا من ذلك، سارت في أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، وفي النصف الأول من التسعينيّات (١٩٨٧ ـ ١٩٩٦)، في طريقٍ يمكن تسميته مرحلة **التحرير الانتقائي الثاني** في التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي السوري، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي يمكن وصفها ـ تجاوزًا ـ بمرحلة الإصلاح الثاني، بحسب مفهوم المؤسّسات الدولية للإصلاح الاقتصادي. في حين حدث **التحرير الجزئي الأول**، في النصف الأول من السبعينيّات، لأسبابٍ سياسية واقتصادية ـ وإن كان سببه السياسي هو الأوضح ـ وارتبط ببرنامج الرئيس الراحل حافظ الأسد، بعد قيامه بالحركة التصحيحية (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) في الانفتاح على المدينة السورية، ومحاولة استيعاب دورها في سياسات الحركة.

في أواخر التسعينيّات، وعبر العقد المنصرم من القرن الحالي، شهدت السياسة الاقتصادية في سورية مرحلة **التحرير الثالث** الذي تميّز بالتحوّل ـ بلغة صندوق النقد الدولي لبرامج الإصلاح الاقتصادي ـ **من سياسة التثبيت النقدي**، إلى **إعادة هيكلةٍ** اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية شاملة. تتحدّد إشكالية هذه المقاربة بتوصيف ثم تحليل حصّة هذه العملية في الأحداث والاضطرابات والتظاهرات والاعتصامات التي تشهدها سورية اليوم، والتي تختلط فيها المطالب **التنموية والديمقراطية** والسياسية والثقافية في آن معًا.

أولًا: التركة الحرجة في محيط جيو ـ سياسي مضطرب

ورث الرئيس السوري بشّار الأسد، حين تولّى رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٠، وضعًا اقتصاديًا ـ اجتماعيًا ـ سياسيًا ومؤسّسيًا **«حرجًا»**، ومشكلاتٍ اجتماعية ـ سياسية مُعقّدةً وكبيرةً وغير محلولة؛ فهي **«مرنةٌ»** ذاتُ طبيعةٍ اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية من جهة أولى، وهي من جهة ثانية **«صلبةٌ»** ذاتُ طبيعةٍ جيو ـ سياسية معقّدةٍ، سرعان ما انفجرت طوال العشرية الماضية، ولا سيّما في نصفها الأول، على خلفية استمرار محاصرة العراق واحتلاله، واندلاع حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وتجريم «الانتفاضة» الفلسطينية، وقيام إسرائيل بأكبر عدوانٍ على الشعب الفلسطيني. وتُفهم انفجارات هذه التحدّيات **«الصلبة»** في ضوء ما تشرحه **«نظرية الفوضى»** وهي أنّ تطوّر منطقة الشرق الأوسط لا يجري وفق قواعد مضبوطةٍ يمكن التنبؤ بها والتحكّم فيها، بل يتم بأسلوب المفاجآت والقفزات والزلازل السياسية.

ما يهمنا هنا ـ لأسبابٍ منهجية ـ هو التحدّيات **«المرِنة»**، والتطرّق إلى التحدّيات **«الصلبة»**، في ضوء آثارها في طريقة حلّ تلك التحدّيات ومناهجها. لقد اتّسم هذا الوضع على مستوى التحدّيات «المَرِنة»، بخصائص **الأزمة الهيكلية أو البنيوية** وسماتها، حتى إنه يمكن وصفه بالوضع «المأزوم» بنيويًا.

وقد برزت مؤشّرات اختلال هذا الوضع وتشوّهاته على مختلف المستويات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية، في الوقت الذي كان النظام السياسي ـ ولا سيّما في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ حين تفاقم الوضع الصحي للرئيس الراحل حافظ الأسد، حتى أعاقه عن متابعة أمور الحكم على نحوٍ شبه تامّ ـ يدخل في المراحل الأخيرة من هرمه وشيخوخة آليّاته، **وجموده المؤسّسي**، فتكلّس دورُ نخَبِه البيروقراطية العليا والوسيطة، واستشرى **الفساد** بمستوييه الكبير والصغير في أجهزته، وتضعضعت قواعد عقده الاجتماعي ـ السياسي، التي تمثّل أساس القبول أو **الرّضى الاجتماعي** به، من جراء سياسات الهيمنة، الأمر الذي طرح أسئلةً معقّدةً وشائكةً، عن مدى قابليّته لتجديد ذاته أو رغبته في ذلك، وعن طبيعة المقاربات التي تسمح له وللمجتمع السوري معًا، بالخروج من أزمته البنيوية «الثقيلة».

ثانيًا: تحدّي النموّ والخروج من الركود: رفع «حجم الحكومة»

على المستوى الاقتصاديّ البحت، الذي يشكّل العمود الفقري للتحدّيات «**المَرِنة**»، ورث الرئيس بشّار الأسد وضعًا يتّسم **بالركود** الاقتصادي، بما يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال **الشابّة** المنخرطة في سوق العمل، وارتفاع معدّلات البطالة، ونموّ القطاع غير المنظّم. فقد انحدر معدّل النمو الاقتصادي المرتفع نسبيًا الذي عرفه الاقتصاد السوري في مرحلة التحرير **الثاني** الذي شهد، بدوره، نموًّا اقتصاديًا سريعًا بلغ متوسطه بين عامي ١٩٩١و١٩٩٦ نحو ٧,٣٣ في المئة، ثم انخفض هذا المتوسط بين عامَي ١٩٩٧ و٢٠٠٣، إلى نحو ٢,١٥ في المئة، ثمّ إلى معدّلٍ صفريٍّ أو سالبٍ عام ٢٠٠٠[٦] من جرّاءَ إحجام القطاع الخاصّ عن مواصلة استثماراته، وتأثّر مصادر النموّ الاقتصادي السوري الريعية، بصورة غير مباشرة، بالأزمة المالية الآسيوية التي وقعت عام ١٩٩٧، واستمرّت حتى عام ٢٠٠٠، مع هبوط سعر برميل النّفط من ٢٠ دولار عام ١٩٩٦ إلى أقلّ من ٩,٥ دولار عام ١٩٩٨، ثمّ ارتفاعه نسبيًا إلى ١٧,٥ دولار عام ١٩٩٩[٧]، وهو ما أثّر سلبًا في عائدات سورية من القطاع الأجنبي، الذي كان يموّل موازنتها العامّة ومشاريع التنمية فيها.

لقد كان معدّل النموّ الاقتصادي الحقيقي، في الفترة الأخيرة، أقلّ من معدّل النموّ **السكاني** «المرئيّ» المقدّر، في الفترة ذاتها، بنحو ٢,٣٨ في المئة، وهو معدَّلٌ يُعد من معدّلات النموّ **السكاني** العالية في المنطقة العربية وفي العالم أيضًا، إذ يحتلّ معدّل النموّ السكاني في سورية المرتبةَ **الثالثة والعشرين** بين معدّلاته في دول العالم، وبينها ١٨ دولةً تقع في البلدان الأقلّ نموًّا جنوب منطقة الصحراء الإفريقية[٨].

---

(٦) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٧)، ص ٢١١.

(٧) إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، منتدى العالم الثالث ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص ١٨٢.

(٨) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكّان، ٢٠٠٨)، ص ٨٥.

على الرغم من غياب معيارٍ ثابتٍ للعلاقة بين معدّلي النموّ **السكاني** والاقتصادي، فإنه يفترض في إطار الربط بين النموّ والتنمية، ألّا يقلّ معدّل النموّ الاقتصادي الحقيقي في الشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية السورية في تلك الفترة التي تعرّضت فيها ثمار عملية التنمية المحقّقة سابقًا للتآكل، عن **ثلاثة** أمثال معدّل النمو السكاني؛ أي ألّا يقلّ عن ٧ في المئة إلى ٨ في المئة. وذاك معدّل نمو استطاع الاقتصاد السوري أن يبلغه، خلال العقود **الثلاثة** الأخيرة، في مرحلة السبعينيّات (١٩٧١ ـ ١٩٨٠)، حين وصل وسطيًا، بفضل تعبئة الموارد والمساعدات الخليجية المقدّرة بنحو مليار ونصف المليار دولار سنويًا، إلى ١٠,٥ في المئة، محقّقًا معدّل نمو مرتفعًا جدًا، مقارنةً بمعدّلات نمو دول الخليج العربي، التي مثّلت مساعداتها أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي السوري «**الريعية**»، أو بتعبيرٍ أدق «الريعية الثانوية» لكون «الريع الأولي» هو المولّد للمساعدات في الدول المصدّرة للنفط. في تلك المرحلة حقّق الاقتصاد السوري تشغيلًا كاملًا لقوّة العمل، حتى إن معدّل نموه المرتفع كان يتطلّب مزيدًا من قوة العمل، للتعويض من الهجرة السورية إلى الخارج، ولا سيّما إلى دول الخليج، التي ارتفع معدّل الهجرة إليها على نحوٍ غير مسبوقٍ، حتى وصل إلى نحو ١٠,٨ من الألف[٩]. وقد خسرت عملية التنمية بهذا الحجم الكبير، كفاءاتٍ بشرية وسطيةً وعليا، كانت عملية التنمية بحاجةٍ ماسّةٍ إليها؛ لكنّها ربحت ـ من جانبٍ آخر ـ ارتفاعَ حجم التحويلات التي تصبّ في سياق تحسين النمو الاقتصادي، وتطوير مستويات التنمية الإنسانية للعائلات المستفيدة منها.

إزاء تحدّيات الخروج من مرحلة الركود، وجدت الحكومة نفسها في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥ مُضطرةً إلى اعتماد وسائل تدخّلٍ تنموية، بسبب إحجام القطاع الخاصّ عن الاستثمار، وارتفاع حجم البطالة الذي بلغ ١٦,٢ في المئة من قوّة العمل[١٠]، وتدهور توزيع الدخل من الناتج المحلي

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٠) **مسح البطالة** (دمشق: هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٣)، تقرير محدود التوزيع، وهو مسح مساعد لهيئة مكافحة البطالة التي أحدثت بموجب القانون رقم (٧١) عام ٢٠٠١، وخصّص لبرنامجه =

الإجمالي الذي برز من خلال بعض المؤشّرات، التي كان من بينها انخفاض حصّة الرواتب والأجور في الناتج المحلي الإجمالي، من ٤٣ في المئة في عام ١٩٩٦، إلى ٣٨ في المئة في عام ٢٠٠٣[١١].

لذا، خصّصت الخطّة الخمسية **التاسعة** (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) ـ التي صمّمها «تنمويون» في مقدّمهم الاقتصادي الراحل **عصام الزعيم** ـ ٦٩ في المئة من استثماراتها للقطاع العام و٣١ في المئة للقطاع الخاصّ، ووضعت برنامجًا طموحًا للتشغيل ومكافحة البطالة، ورفعت بذلك حجم القطاع العام، أو ما يطلق عليه اسم «**حجم الحكومة**»، الذي يُقاس بحجم الإنفاق العام الجاري والاستثماري الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبّر عن درجة الدور التنمويّ للدولة في النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي ونوعه.

في إطار تلك التوجّهات التنموية، رفعت الحكومة **حجمها** من ٢٤,٦ في المئة عام ١٩٩٧، الذي انحسرت فيه موجة النمو السريع الثاني، إلى ٣٠,٥ في المئة عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٣٣,٦٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤[١٢]، مستفيدةً من ارتفاع سعر برميل النفط خلال أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، من ٢٤ دولارًا عام ٢٠٠٠ إلى ما بين ٢٨,١ و٣٦ دولارًا بعد الاحتلال الأميركي للعراق[١٣]. وتوسّعت في الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية ولا سيّما في قطاع النقل الذي يمثّل أحد أهم أعصاب قطاع الخدمات الإنتاجية، والذي أُنفق عليه، في تلك الفترة، أربعة أضعاف ما تمّ إنفاقه عليه خلال الخطّة الخمسية

= خلال سنوات ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ خمسون مليار ليرة سورية. وقد قدّر المكتب المركزي للإحصاء معدّل البطالة يومئذ بـ١١,٧ في المئة، بحسب تعريفه للبطالة. بينما تبنّت الهيئة تعريفًا أوسع للبطالة يشمل البطالة السافرة ونقص التمويل. وتتسم التعريفات السورية والعربية الرسمية للبطالة بأنها متحيزة لتقليل حجم العاطلين من العمل بغية خلق انطباع زائفٍ بقوّة الاقتصاد. ويعتبر هذا التعريف أداة «سياسوية» غير مباشرةٍ للتضليل والتمويه على الحقيقة.

(١١) جودت عبد الخالق، «السياسات الكلّية لتقليل الفقر في سورية،» (ورقة خلفية للخطّة الخمسية العاشرة، دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٤. قارِن بـ: **تحليل الاقتصاد السوري الكلّيّ** (دمشق: هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٢) باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية**، ص ٢٥٥.

(١٣) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص ١٨٢.

الثامنة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)[١٤]، وهو ما شكّل أساس تطور معدّل نموه، وتطور مساهمته في الناتج وصولًا إلى ١٠ في المئة في عام ٢٠١٠.

ثالثًا: اتّجاهات الفاعلين الاجتماعيين ـ السياسيين: الفرصة الضائعة

حاول خطاب القسم للرئيس بشّار الأسد عام ٢٠٠٠، أن يتبنى مقاربةً «إصلاحية» مؤسّسية للخروج من هذه الأزمة. وقد أطلَقت هذه المقاربة عملية حوارٍ اجتماعي ـ سياسي نوعية وواسعة، طُرحت فيها جميع الأسئلة عن إشكاليّات التحوّل من نمط الخطَط والسياسات، التي تصدر عن نموذج «**التخطيط المركزي الشامل**»، إلى «**اقتصاد السوق**»، ومن البنية التسلطية (Autoritaire) الموروثة لمنظومة إدارة الدولة والمجتمع ذات السمات الشمولية (Totalitaire) إلى بنيةٍ ديمقراطية. ونمَت في هذا السياق **حركة المنتديات** الثقافية ـ السياسية، التي دارت أنشطتها حول أولويّات التحول الديمقراطي، في ما سُمِّيَ «**ربيع دمشق**»، وتصدرها المثقّفون، ولا سيّما المثقّفون اليساريون والقوميون اليساريون، الذين أخذ وعيهم يتطوّر على نحوٍ متسارعٍ، منذ أواسط الثمانينيّات، من القومية واليسارية التقليدية إلى الديمقراطية. وقد استقبلوا بعامَة، انتقالَ السلطة على نحوٍ إيجابيٍّ، وراهنوا على دعم توجهات الرئيس الشاب، الذي منح شبابه وعدًا لسورية بتجديد الحياة السياسية العامّة، وإيجاد فضاءٍ عامٍّ جديدٍ.

كوّنت هذه المنتديات، التي اجتذبت أعدادًا نشِطة من الفئات الوسطى والشباب إلى حقل العمل العام، بعد مرحلة عزوفٍ طويلة، كوّنت ورشةً تُدَرِّبُ على الديمقراطية، وكانت مهيّأةً، فيما لو تمّت مواصلة خيارات **الإصلاح** المؤسّسي، لتأليف أحزابٍ ديمقراطية شابّة جديدة، متحرّرة من العقلية «الانقلابية» الراديكالية التي ميّزت وعي النخب الثقافية والسياسية، مفضيةً إلى تجديد الحياة السياسية، وإنضاج رأيٍ عامٍّ عصريٍّ تجري فيه أوجه التفاعل الاجتماعي ـ السياسي، وتنمو فيه أيضًا نويات لأحزابٍ وتشكيلاتٍ سياسية معارضة تعمل في إطار القانون. غير أن القيادة السياسية

---

(١٤) باروت، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

السورية، بما في ذلك القيادات الأمنية، أوقفت هذه الحركة، وضيّقت على كوادرها، مقدّمةً بعضهم إلى المحاكم، ورامية بهم في السجون. وكانت حركة «المنتديات» نشطت في مرحلة «انقسام» تلك القيادة على الموقف من حركة «**المنتديات**»، وصولاً إلى إيقافها نهائيًا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، باستثناء منتدياتٍ محدودةٍ منها: «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» الذي يمثّل واجهةً لـ «**التجمع الوطني الديمقراطي**» المعارض. لكنه ما لبث، بعد فترة، أن أُغلِق هو الآخر، إذ لم تستطع القيادة السياسية التي كان لبعض أشخاصها حضورٌ قوي، أن تفكّر في هذه المنتديات ونوياتها السياسية المحتملة والممكنة ـ في ضوء ما وعد به خطاب القسم من «احترام للرأي والرأي الآخر» ـ وأن تقوم بعملية مأسستها، بل فكّرت فيها في ضوء آليّات الإقصاء التسلطية التقليدية التي اعتادتها على مدى سنواتٍ طويلةٍ، وشكّل ذلك «**فرصةً ضائعةً**» لتجديد الحياة السياسية، وتفعيل المشاركة المجتمعية. وكل فرصةٍ ضائعةٍ تعني بالضرورة، تَرَتُّبَ تكلفة عليها.

رابعًا: جدل التحريريين والتصحيحيين والتنمويين: لاعبون بازغون ولاعبون آفلون

بينما وصلت مؤشّرات الانفتاح السياسي إلى نهايتها، استمرّ الباب مفتوحًا أمام مناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي والإداري والمؤسّسي، وأعطيت لها الأولوية. وفي هذا السياق عاد إلى الظهور الاستقطاب السابق «المضبوط» الذي «نظّمه» الرئيس الراحل حافظ الأسد عشية شروعه في عملية التحرير الثاني، بين «التحريريين» أو الليبراليين الاقتصاديين وبين «**التصحيحيين**» التقليديين. وكي نفهم تغيّر أوزان هؤلاء اللاعبين الاجتماعيين ـ الاقتصاديين ـ السياسيين، في العشرية الأخيرة، لا بدّ من التوقف بعض الشيء عند هذا الاستقطاب.

١ ـ تكوُّن طبقة بيروقراطية مُرَسمِلة

كان قد تكوَّن في السبعينيّات ـ على خلفية مرحلة «النموّ السريع»، الذي بلغ خلال عقدٍ كاملٍ معدّلًا سنويًا وسطيًا قدره ١٠,٥ في المئة ـ قطاعٌ عامٌّ كبيرٌ، اتّسم فيه الاقتصاد السوري بخصائصه الريعية والتوزيعية، التي

وظّفتها النخبة السياسية في توسيع شبكة «الزبونية» الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية، وتطوير آليّات الاستيعاب والسيطرة. وقد استفادت جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية بدرجاتٍ متفاوتة، من هذه الطبيعة المزدوجة التي ارتبطت بنمط التنمية في دول الخليج العربي النفطية. لكن سورية انضمت إلى هذا النمط بصورة غير مباشرة، من خلال المساعدات الجيو- سياسية الخليجية.

نما في إطار ذلك طبقة **بيروقراطية مُرَسمِلة** متموضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا، التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة. ولقد وُصفت هذه الطبقة في الأدبيات اليسارية بـ «**البرجوازية البيروقراطية**» المتحالفة مع «**البورجوزاية الطفيلية**». ويُراد بالبرجوازية الطفيلية، شرائح رجال الأعمال، الذين عملوا مقاولين ثانويين للقطاع العام، أو في مجال الوساطة في عقود التجارة الخارجية، التي كانت «العمولة» تمثِّل نسبةً كبيرةً من قيمتها الإجمالية. وهذان المصطلحان تبلورا في الأدبيّات الشيوعية بدرجةٍ أساسية. كما يُراد بالبرجوازية البيروقراطية، أو ما نسمّيه **البيروقراطية المُتَرَسمِلة**، أن نقطة تكوينها حدثت من جراء «حيازتها» لجهاز الدولة.

كانت هذه الطبقة «تملك» الدولةَ من خلال «حيازتِها» أجهزتَها. من هنا كوّنت رساميلها من خلال استخدام «**الإمارة**» مدخلًا لـ «**التجارة**» بالمصطلحات البنخلدونية. وقد آلت إلى هذه الطبقة، بفعل عملية «نهب» المال العام الشديدة الجشع، حصّةٌ كبيرة من ثمار النمو الاقتصادي المرتفع جدًا[١٥]. وألّفت تلك

---

(١٥) يُعد معدّل النمو في السبعينيات، وقد بلغ ١٠,٥ في المئة، أعلى معدّل نمو اقتصادي سريع بلغه الاقتصاد السوري في تاريخه الحديث، وأعلى من معدّل النمو الاقتصادي الإجمالي، في الوطن العربي، في السبعينيّات،وقد وصل في تلك الفترة إلى ٧,٩ في المئة سنويًا، وأعلى من معدّلات نمو السعودية ودول الخليج العربي «المانحة» للمساعدات إلى سورية، وقد تراوح متوسطها بين ٨ في المئة و٩ في المئة سنويًا. وكان معدّل النمو الاقتصادي السوري في تلك الفترة أعلى معدّل نمو اقتصادي سريع في المنطقة العربية كلها. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣. قارن بـ: غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٠٨.

الحصّة جزءًا من «**الادّخار السلبي**» الذي استثمر في مشاريع الرّفاه والأبّهة، بينما وظّف «**الأبناء**» و«**الأصهار**» و«**الأتباع**» جزءًا آخر منه في الشبكات «**الزبونية**» السلطوية والتسلطية؛ وهو ما يمكن اكتشافه مباشرةً، من خلال وجود هؤلاء في قوائم الاستثمار في السوق، أو بصورة أخرى، من خلال الشراكات والواجهات مع قوى السوق «المقيّدة»، والتي تسيطر عليها بيروقراطية الدولة. يعني ذلك، بمصطلحات العلوم الاجتماعية، أن هذه الطبقة قد امتلكت مصدرًا اقتصاديًا جديدًا و«خاصًّا» لقوّتها (Pouvoir) يعزّز قدرتها على تطوير الشبكات «الزبونية»، وامتلاك سلطة الأمر والنهي، والثواب والعقاب، في مجال هذه الشبكات. وهذه السلطة الآمرة، هي أبرز محدّدات «القوّة» الاجتماعية.

٢ ـ قوّة الطبقة البيروقراطية المُرسِلة

كانت مصالح بعض أقطاب الطبقة البيروقراطية المُرَسِلة، أو ما أطلق عليه البرجوازية البيروقراطية العليا، قد اصطدمت بسياسات حكومة **عبد الرؤوف الكسم** (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) لأسبابٍ مختلفة، لكن ما كان يجمع بين هذه الأسباب كلها، هو المصالح المباشرة أو المصالح «الزبونية» التي مسّتها سياسات **الكسم** بدعمٍ من الرئيس[١٦]. ونتج من ذلك قيام هذه النخب بعملية

---

(١٦) كان موقف عبد الحليم خدام الشديد العدائية للكسم مرتبطًا بتصدي هذا الأخير لتورط أبناء خدام في صفقة «طمر النفايات النووية» في سورية، كما كان جهاز أمن الدولة قد استاء من الكسم بسبب تجميد المسابقات التي يُجريها لتعيين موظفيه المدنيين، واستاء منه أيضًا كبار الموظفين المدنيين والعسكريين بسبب تشديده على منع حركة السيارات الحكومية المدنية والعسكرية خارج أوقات الدوام الرسمي، وتقليصه حصص المحروقات. وبالفعل وفَّر الكسم يومئذ ١٥ في المئة من استهلاك سيارات الحكومة من الوقود. وكان كبار الجنرالات قد تحوّلوا إلى ألدّ خصومه بسبب رفضه مشروعًا للبناء على مساحةٍ كبيرةٍ من الأراضي الزراعية في دمشق كان يهدّد حوضَها الجوفي بالدمار والجفاف. وبدعم من الرئيس، دفع الكسم جريدة **الثورة** إلى نشر تحقيق عن مخاطر هذا المشروع، ردّ عليه بعض الجنرالات المتورّطين في المشروع بالضغط المباشر عليه، وتهديده بعواقب وخيمة (مقابلة شخصية في ربيع ١٩٩٩ مع محمد خير الوادي رئيس تحرير جريدة **الثورة**). وقد أكّد لنا الوادي صحة رواية محمود صادق لهذه الواقعة. بينما كان موقف طلاس محكومًا بتحدّي اللواء بشير النجار، المدير العام للجمارك، لرجاله على الحدود السورية ـ اللبنانية، واتهامه العماد بالتهريب، وهو ما أدّى إلى ردّ فعل طلاس الهجومي على النجّار. انظر: محمود صادق، **حوار حول سوريا** ([لندن: دار عكاظ]، ١٩٩٣)، ص ٢٢، والذي لا يستبعد أن عناصره =

ضغطٍ كبيرةٍ على الرئيس الراحل حافظ الأسد للتخلص من هذه الحكومة، الأمر الذي دفعه إلى إقالتها عام ١٩٨٧، وتعيين **الكسم**، لغايات التوازن، في رئاسة مكتب **الأمن القومي** في القيادة القُطرية لحزب البعث، وتأليف حكومةٍ جديدة، برئاسة المهندس **محمود الزعبي**، عبّر بقاؤها حتى عام ١٩٩٩عن جمود دور النّخبة، وتَشَكُّلِ طبقةٍ بيروقراطية حكومية سياسية مسيطرة وفاسدة؛ فقد اتُّهم ثلاثةٌ من أعضائها بصفقة فسادٍ كبيرةٍ، وحكم عليهم بالسجن. وتمثّلت إحدى أهم وظائف هذه الحكومة في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي الانتقائي وإجراءاته، لجذب القطاع الخاص إلى الاستثمار، بغية الخروج من الأزمة الاقتصادية «الخانقة» في الثمانينيّات، وتوفير المستوردات السلعية لتجاوز الاختناق في العرض السلعي، وتشغيل مؤسّسات التجارة الخارجية الحكومية، ولتلبية متطلّبات برنامج «مقاصّة» الديون العسكرية والاقتصادية السوفياتية بإنتاجٍ سلعيّ سوري (السلع مقابل الدّيون).

٣ ـ تنظيم الاستقطاب بين «التصحيحيين» و«التحريريين»: لعبة توزيع الأدوار

كان منهج الرئيس حافظ الأسد في الإدارة يقوم على توزيع الأدوار. وقد استمدّ هذا المنهج من تجربة الرئيس جمال عبد الناصر في توزيع الأدوار بين أقطاب النظام، فكان وزير الخارجية، ونائب الرئيس لاحقًا، **عبد الحليم خدام** يُمَثِّل في القيادة السورية الدور السوفياتي، بينما كان **العماد حكمت الشهابي** يُمَثِّلُ الدور السعودي ـ الأميركي وسياساته في لبنان وفلسطين والإقليم. وفي ضوء هذا المنهج نظّم الرئيس الراحل الاستقطاب، بين مؤيّديّ الانفتاح على القطاع الخاص وجذبه وحفزه الاستثمار وتوسيع دوره في إطار «**الخصخصة التلقائية**»، وبين بيروقراطية الدولة والحزب والأمن، التي تمفصل لديها الشعار «الاشتراكي» مع الحِفاظ على حيازتها القطاع

= قاموا بعمليّات التهريب في سيارته من دون علمه، ذلك بأن طلاس لم يكن بحاجةٍ إلى ريع المهرّبات. والواقع أن الكسم قام بقدر ما يستطيع بحربٍ لا هوادة فيها، لمنع التهريب، ولا سيّما التهريب من لبنان، الذي مثّل نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السوري (مقابلات أجراها الباحث مع شخصيّاتٍ متعدّدة كانت شاهدًا على هذه الوقائع ولم ترغب في ذكر أسمائها).

العام، واستخدامه لمصالحها الخاصّة و**الزبونية**، وذلك عشية قراره السير في طريق التحرير الاقتصادي الانتقائي، من دون انتهاج الطريق المصري في توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، تؤدي إلى تحكّم الصندوق في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية. ولم يبتدع الرئيس الراحل هذا الاستقطاب، بل قام بتنظيمه بين من اصطلحنا على تسميتهم بـ «**التحريريين**» و«**التصحيحيين**»، بحيث يستوعب النظام السياسي في آليّاته يسارَه ويمينَه في آن معًا، ويحقق نوعًا من وظيفة «تقاسم السلطة» وإدارة المواقف المختلفة فيها. وكانت هذه الآلية جزءًا من آليّات النظام السياسي الذي طوّره الرئيس الراحل وأعطاه شكله، وهي آليّات الاستيعاب/ الإقصاء، معطيًا الأولوية لآليّات الاستيعاب وتوسيع قنواتها.

كانت النقابات والطبقة البيروقراطية الأمنية والسياسية، علاوةً على الشيوعيين «**الجبهويين**» بحزبَيْهم، يضطلعون بدور «التصحيحيين». بينما كان الفريق الاقتصادي وقوى القطاع الخاص ممثلةً بـ «**غرفة تجارة دمشق**» التي تمّ إصعاد ممثّليها إلى مجلس الشعب، ولجان القرارات الاقتصادية التي تطبخها «لجنة الترشيد»، وبعض شرائح القيادة السورية المتقبّلة لهذا الدور، أو التي وجدت مصالح لها فيه، يضطلعون بدور «**التحريريين**»، ويعملون على تطوير **التحريرية التلقائية** إلى تحريرية منظّمة تشمل القوانين والمؤسسات المصرفية والائتمانية، وتمهّد لإيجاد سوقٍ صغيرةٍ للأوراق المالية.

تمخّض عن هذا الاستقطاب تحوّلٌ من نظرية الدور القيادي المركزي للقطاع العام، إلى نظرية «**التعددية الاقتصادية**» بين القطاعات العامّة والخاصّة والمشتركة. وتمثّلت ذروة هذا التحول في مشروع القانون رقم ١٠ للاستثمار عام ١٩٩١، الذي وُوجه بنقاش عاصف انتهى بإقراره وتحوُّلِه إلى قانونٍ اقتَدَت سورية بمصر في شأنه، لكن من دون توقيع الاتفاقية التي وقّعتها مصر في ذلك الوقت مع صندوق النقد الدولي، والمعروفة بـ «برنامج **الإصلاح الاقتصادي** والتكيّف الهيكلي» (Economic Reform and Structural Adjustement Program). وكان ذلك جزءًا من نهجٍ غير معلن، هو محاكاة السياسات الانفتاحية المصرية على نحو مخفّفٍ ومتأخّرٍ نسبيًا عن مصر، في ما يمكن وصفه بـ «**سيناريو لعنة الفراعنة**».

٤ ـ التحريرية السلطوية: محدودية الإصلاحات السياسية

كان الرئيس الراحل حافظ الأسد ينتمي إلى جيل القادة الوطنيين، الذين تكوّنت خبراتهم ومعارفهم ومحدّدات سلوكهم في إطار مناهج حركة التحرر الوطني، في مرحلة الحرب الباردة، والذين قادوا ما أُطلق عليه ـ بالمصطلحات السوفياتية ـ سلطات «**الديمقراطية الشعبية**» أو «**طريق التطور اللارأسمالي**». لكنه كان ينتمي في إطار ذلك إلى رؤيةٍ مَرِنَة وبراغماتية، أي خالية من التشدد العقائدي «الصلب». وتمثّل ذلك في برنامج الحركة التصحيحية، التي كانت رؤيتها للمشاركة السياسية والشعبية متّسقةً يومئذٍ مع سقف الوعي السياسيّ للحركات السياسية، سواء الموالية له أم المعارِضة.

لم يكن إدماج القطاع الخاص في إطار آليّات التحكم والضبط الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في عملية التنمية غريبًا عن هذا التكوين. وفي هذا السياق كان **الأسد** الأب مرِنًا في تصوّر توسيع المشاركة السياسية، وفق قواعد الاستيعاب/ الإقصاء. ولهذا كان مستعدًا عام ١٩٨٩ لإدخال بعض التحديثات السياسية والمؤسّسية في آليّات نظامه السياسي. لكنه اقتصر على ما هو محدود فيها، بتأثير طبيعة النظام والمتغيرات الدولية والإقليمية في آن معًا. ففي هذا العام الذي أخذ يشهد «تحوّل العالم»، كانت سورية قد فكّت عزلتها الإقليمية، واستعادت الاعتراف الدولي والإقليمي بدورها؛ فمكّنها ذلك من الخروج من «**عقلية الحصن**» أو «**القلعة المحاصرة**» و«المنكمشة» في سياساتها الداخلية.

كان الترابط بين التوجّه إلى السوق، وبين التوجّه إلى «**الدمقْرطة**»، محدودًا جدًا في هذه التجربة، ومختلفًا جذريًا عن نمط التحول الذي يدمج بينهما كما جرى في دول أوروبا الشرقية. بل كان الترابط الأوضح الذي حدث بالفعل، هو الذي نشأ بين «**اللبْرَلَة**» الانتقائية، وبين محاولة تحديث بعض الآليّات، في إطار **تحريرية تسلطية**. ونجم عن هذه الآليّات حجز المعادل السياسي للتحرير في نطاقات ضيّقة ومُسَيطَر عليها، وعزّزت هذا التوجّه التحوّلات الجارية في العالم وقتئذ، وتحديدًا تحوّلات البيريسترويكا السوفياتية. ففي اللقاء الأول (حزيران/ يونيو ١٩٨٥) واللقاء الثاني (نيسان/ أبريل ١٩٨٧) بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والأمين العام للحزب

الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، كان الأخير نابضًا بالعنفوان والإقدام والعزم على تطبيق برنامجه في «البيريسترويكا» و«الغلاسنوست». لكن في اللقاء الأخير بينهما في ٢٨نيسان/ أبريل ١٩٩٠، كان غورباتشيف في حالة تضعضعٍ، فشكا للرئيس الأسد تدهورَ وضعه، وسأله عن كيفية تمكّنه من الحكم في سورية طيلة تلك المدة[١٧].

في تلك الظروف لم يجْرِ تنفيذ الإصلاحات «السياسية» المضبوطة التي وعد بها الرئيس عام ١٩٨٩، فلم يُعقَد مؤتمر الجبهة الوطنية ولا مؤتمر الحزب، كما لم يتمّ تعديل قانون الطوارئ، وخابت آمال القوى والفاعليّات السياسية التي هيّأت نفسها للاندماج بآليّات النظام الاستيعابية، وكذلك مشروع الحزب لـ «الفعاليّات الاقتصادية»، بل دخلت الإصلاحات كافّة في **«ثلاجة الانتظار»** إلى حين تنتهي مفاوضات السلام التي استنزفت الرئيس الراحل. وكان ذلك متوقَّعًا في نظام يقوم أيُّ تحديث فيه على قرارات الرئيس، من جرّاء صلاحيّاته التي تتخطّى في الواقع ما هو مألوف في النظم الرئاسية، والتي هي أوسع من صلاحيّات «**البريزديوم**» السوفياتي وسلطاته. وقد شكّل الرئيس مركز القيادة برمّتها، تبعًا لطبيعة النظام الرئاسي «البريزديومي» الواسع السلطات، الذي يقوم ـ في مفهوم القانون الدستوري ـ على التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وليس على الفصل بينها؛ أما على مستوى العلاقة بين «القيادة» و«الحكومة»، فيقوم على الفصل بين الوظيفة السياسية التي تتولاها القيادة، والوظيفة الإدارية التي تتولاها الحكومة[١٨].

واقتصرت حدود الانفتاح، على استبدال التعددية السياسية بتعددية اقتصادية، وإدماج ممثلي القطاع الخاص، بوصفهم **«مستقلّين»**، في آليّات

---

(١٧) أبرز النقاط في محاضر المحادثات بين الرئيس حافظ الأسد وميخائيل غورباتشيف، في ٢٨/ ٤/ ١٩٨٧، وفي ٢٨/ ٤/ ١٩٩٠ موجودة لدى أرشيف القصر الجمهوري بدمشق، من دون تصنيف. حصل الباحث على هذا المحضر مع عدّة محاضر أخرى عام ٢٠٠٤ للاستفادة الحصرية منه في بحوثه، قبل أن يتم تصنيف الأرشيف.

(١٨) كمال غالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية** (دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٦٢٦ ـ ٦٢٧.

الاستيعاب السلطوي التشريعية، وعلى توسيع عدد أعضاء مجلس الشعب، على نحوٍ يتيح لهم أن يصلوا إليه عبر انتخاباتٍ «تنافسية» محصورةٍ بينهم تحت اسم «المستقلّين»، بينما تحتفظ «**الجبهة**» بـ «حصّتها» أو بـِ «كوتا» الأغلبية، وعلى الإفراج عن دفعةٍ كبيرةٍ من المعتقلين السياسيين. وكان لا بدّ من الاعتراف بدور القطاع الخاص في ضوء تعريفٍ جديدٍ لأدوار اللاعبين الاقتصاديين ـ الاجتماعيين، إذ بلغت صادرات القطاع الخاص عام ١٩٩٠ نحو ٤٣ ضعفًا عمّا كانت عليه عام ١٩٨٥، محقّقة «**طفرةً**» غير مسبوقة، وفائضًا في الميزان التجاري، بعد سنواتٍ من العجز[١٩].

٥ ـ الاستقلال الذاتي (أوتونوميا) للدولة عن المجتمع

إن التفسيرين المستخدمين لقوّة التسلطية السياسية، على الرغم من التحرير الاقتصادي، غير كافيين في الحالة السورية؛ فهما يفسّران الاعتماد على القطاع الخاص، في إطار تضعضع ما يطلق عليه «أوتونومي الدولة»، أو صيغة استقلال الدولة نسبيًا عن المجتمع المدني. لكن يجب أن يُضاف إلى ذلك تفسيرٌ آخر يرتبط بفهم الخصائص الريعية المباشرة للاقتصاد السوري، وإن كانت مصادره الريعية الخارجية من نوعٍ ثانويٍّ يعود إلى الجغرافيا السياسية، التي تربط سورية بدول الخليج. فإلى الحدّ الذي تعتمد فيه المالية العامّة للدولة على الدخل الريعي، أكثر من اعتمادها الضرائب المحصلة من المواطنين المكلفين، يَضعُفُ أثر مقولة «لا ضرائب من دون تمثيلٍ نيابيٍّ للمواطنين» كأحد دوافع التمثيل الديمقراطي. لذا، فإن الدخل الريعي يؤثّر سلبًا في عملية التحول إلى الديمقراطية[٢٠]. ففي سورية يُعد تدفُّق ريوع النفط السوري الخفيف، وكذلك عائدات المالية العامّة من ازدهار المواسم

---

(١٩) منير الحمش، **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها** (دمشق: دار الجليل، ١٩٩٢)، ص ٩١. قارن بـ: راتب الشلاح، «الفائض التجاريّ السوري: حدث عابر أم تحسن مستمر؟،» (محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٣. لكن فائض الميزان التجاري لم ينعكس إيجابًا على وضع القطاع الأجنبي، لأن أغلبية الصادرات كانت تتجه إلى الاتحاد السوفياتي لسداد الديون.

(٢٠) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

الزراعية، التي يجري تصدير منتجاتها الخام، والقابلة للتصدير بالطبع، على طريقة تصدير النفط، يُعد ذلك كلّه من نوع الصادرات الريعية المباشرة. لذا، ليست هناك أية مفارقة في أن تترافق الريعية مع التسلطية، وأن تشكّل أساس «أوتونوميا الدولة» أي استقلالها عن المجتمع[٢١].

ويبيّن تقرير **التعاون الدولي على مفترق طرق** (٢٠٠٥)، أنّ نصف سكان ٣٤ بلدًا من البلدان النامية التي تمتلك ثرواتٍ نفطية أو غازية (هذه الثروات تمثّل ما لا يقلّ عن٣٠ في المئة من عائداتها)، يعيش على أقلّ من دولار واحد في اليوم، كما أن ثلثي هذه البلدان غير ديمقراطية، وتتّسم بالفساد البنيوي الكلّي[٢٢]. وتعتبر سورية من البلدان التي تعتمد فيها المالية العامّة على الريع النفطي المباشر من صادرات النفط السوري الخفيف، وعلى «الريع الثانوي» المتمثّل بالمساعدات الخليجية التي بلغت مستوياتٍ عاليةً في السبعينيّات بوجه خاصٍّ. وتُسهِم هذه المعطيات في تفسير عزوف القيادة السورية عن متابعة الإصلاحات وتطويرها في مرحلة التسعينيّات، ولا سيّما تجميد الإصلاحات السياسية والمؤسّسية.

إنّ التوقف عند بعض هذه المحطات يتمتّع بأهمية خاصّة في نطاق البحث، نظرًا إلى علاقتها بالمشكلات السياسية الجوهرية التي ورثها الرئيس بشّار الأسد، ولم يجد لها حلًا. وفي هذا السياق، تمثّلت المحاولة الأخيرة والوحيدة في التسعينيّات، للحوار مع الفاعلين السياسيين، ما جرى في سنتَيْ ١٩٩٧و١٩٩٨ مع جماعة الإخوان المسلمين السورية، وكان الموقف الإخواني يومئذٍ جزءًا من موقف التنظيمات الإسلامية الداعم للموقف السوري في المفاوضات مع إسرائيل، ومُتّسقًا مع التاريخ الوطني لجماعة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين وفي تأييد حركة «فتح». وقد جرت المفاوضات مع نائب المرشد العام للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الدكتور حسن الهويدي؛ وكان قد توسط فيها رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان وعددٌ من قادة الإخوان المسلمين العرب، وأدارها الشيخ أمين

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالمٍ غير متساوٍ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥)، ص ١٢٥.

يكن المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين في سورية مع العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان. وتمّ التوصل فيها إلى اتفاق على حلّ مشكلة المفقودين، وتمثيل الجماعة بحزب سياسي إسلامي ينضم إلى الجبهة بوصفه حزبًا «وطنيًا»[٢٣]. وفي هذه الفترة، دخلت مراكز القوى في صراعٍ داخليٍّ ضارٍ ينتمي إلى نمط الصراعات التقليدية بين النُّخب، واتّخذ مظاهرَ متعدّدةً، وضروب تشهيرٍ غير مألوفةٍ في صراعات النخب البيروقراطية السورية العليا[٢٤]. وفي الفترة نفسها، دخل الرئيس حافظ الأسد في المرحلة الأخيرة من مرضه العضال، حتى إنه صار يغيب عن أيّ اجتماعٍ للقيادة السورية، وعن اجتماعات القيادة القطرية طوال سنوات ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠[٢٥]. ولم يكن غيره قادرًا على إخراج المفاوضات من مأزقها.

في هذه الفترة «الحرجة» التي وصلت فيها مفاوضات السلام إلى مأزقها الكبير، وتراجعت فيها فاعلية الرئيس الشخصية، بسبب المرض، وانكشفت فيها عمليّات الفساد على نحوٍ غير مسبوقٍ، كانت عملية نقل السلطة قد أخذت تسير على نحوٍ «هادئ» و«مستقر»، وبرز فيها الدكتور بشّار الأسد

---

(٢٣) مقابلة شخصية في صيف ١٩٩٧ مع أمين يكن وأولاده. يشير الباحث إلى أنه بقي على اتّصالٍ مع يكن حتى أواخر حياته، وقد نشأت بينهما علاقة «ودّ» و«حبّ»، وتوسّط الباحث بينه وبين قادة الفلاحين في منطقته، بالاعتماد على صلاته الوثيقة باللجنة المنطقية الشيوعية، وتم الاتفاق تقريبًا. لكن قام بعض هؤلاء باغتياله في شكل مفرزة اغتيالٍ، مبرّرين ذلك بأنه صراع بين فلاحين وملاك، وبين شيوعيين وإخوان مسلمين، وهلم جرّا. بينما كانت الحقيقة محاولة السيطرة على أراضيه. وكان المجرمون ينتمون إلى السياسة وأحزابها، لكن لا شيء يشير إلى تورّط هذه الأحزاب بغير ما توهّمت أنه القضية الاجتماعية. وفي منظورنا كانت عملية اغتيال أمين يكن جريمةً تامّة الأركان، لكنها وقعت لأسبابٍ مصلحية وتوسعية شخصية في الأراضي، واستخدمت فيها الأيديولوجيا والسياسة كعملية تعبئة لا أكثر ولا أقلّ.

(٢٤) كان من أبرزها توزيع فيلم فيديو يبرز ويصوّر بعض الوزراء في أوضاع مهينة وغير لائقة. وتسبّب ذلك في عزل بشير النجار. وترافق ذلك مع توزيع مذكّرةٍ مطوّلةٍ باسم «ناجي علوش» وهو اسم مستعار ولا علاقة له بناجي علوش الكاتب الفلسطيني المعروف. وتكثّف هذه المذكرة التي صيغت بلغةٍ صدامية وتعبوية وتحريضية جوهر أفكار «التصحيحيين» البيروقراطيين ضدّ ما وصفته بـ «الذئب محمود الزعبي» وسياسات الحكومة الليبرالية الاقتصادية، والتهديد بقطع كلّ يدٍ تمتدّ إلى القطاع العام الذي وصفته المذكّرة بـ «ماكينة البعث» (مذكرة خطّية «مكتوبة» باسم ناجي علوش محفوظة لدى الباحث).

(٢٥) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع شخصية قيادية كانت موجودةً يوميًا مع الرئيس الراحل، وارتأينا، لأسبابٍ تقديرية مفهومة، موقّتًا، عدم ذكر اسمها.

شخصية عصرية قامت بطرح سياسات «الإصلاح» ومبادئه، وافتتح حوارًا مع المثقّفين وقادة الجاليات المغتربة، مع إبراز أولوية مكافحة الفساد، وهدم العقارات التي بناها بعض رجال البيروقراطية الكبار على أراضي الدولة، وتطبيق برامج نشر المعلوماتية، وإدخال سورية في فضاء المجتمع التواصلي الحديث، بينما كانت الأجهزة الأمنية تمنع رسميًا أجهزة الفاكس، وتصادر الصحون اللاقطة للفضائيّات من سطوح المنازل في حملاتٍ «علنية»(٢٦) استمرّت حتى سنة ١٩٩٨. وبعث ذلك كله لدى الفئات الديناميّة السورية، في ظلّ الجمود المؤسّسي والسياسي، نوعًا من «الوعد» بتجديد سورية.

٦ ـ إخراج البيروقراطيين «التصحيحيين»: مشكلة خدّام وتغيير قواعد اللعبة

تُرجم هذا التغيير في قواعد اللعبة بتأليف حكومة مصطفى ميرو الأولى (آذار/ مارس ١٩٩٩) ـ وهي الحكومة الأولى التي تتألّف خارج الأطر الأمنية والبيروقراطية السياسية العليا المعهودة ـ تحت إشراف الرئيس حافظ الأسد نفسه الذي كان بالغ النقمة يومئذ على القيادتين الحكومية والحزبية، بسبب الفساد الكبير والمفرط، على الرغم من تدهور حالته الصحية(٢٧). وتشكّلت تركيبتها وفق منهج التوازن بين اتّجاهين في الحكومة والقيادة، بلورهما الرئيس الراحل حافظ الأسد؛ وهو ما عُرف بالجمع بين «أهل الخبرة» (أقطاب البيروقراطية العليا المسنّون) و«أهل الكفاءة» (الإصلاحيون والتحديثيون الشبّان القادمون من بيئاتٍ سياسية ومهنية وتقنية جديدة). لكن

(٢٦) ملاحظات ميدانية للباحث في شأن مصادرة الصحون اللاقطة في مدينة حلب.

(٢٧) عن تولّي الرئيس الراحل الأسد تغيير الحكومة، فقد ورد ذلك في جوابه عن اتصال الرئيس كلينتون به بهدف اللقاء معه، واعتذار الرئيس الأسد عن عدم تمكنه من ذلك بسبب انشغاله بالتغيير الحكومي، وعدم قدرته على مقابلته إلا بعد إنجاز ذلك. وضغط كلينتون بأن جدول مواعيده مملوء مسبقًا، لكن الأسد أصرّ على الاعتذار عن الموعد الذي حدّده كلينتون، وقد أعلمه كلينتون بأنه سيعيد الاتصال به (مكالمة هاتفية بين الرئيس بيل كلينتون والرئيس حافظ الأسد في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٠، أرشيف المكالمات الهاتفية الخاصّة بالرئيس مع الرؤساء، القصر الجمهوري). وسرّع الأسد في تأليف الحكومة، فقد كان شديد الحساسية من أن يقال إن تأليفها قد تمّ بعد اللقاء مع كلينتون (مقابلة مع شخصية لم ترغب في ذكر اسمها). وتقول هذه الشخصية إنها فوجئت بحجم ما عرضه الرئيس من مظاهر الفساد وسط كبار رجال الدولة.

هذا التمثيل، ترافق مع إحراج أقطاب «التصحيحيين» الكبار في البيروقراطية السياسية والنقابية العليا بطريقةٍ «هادئة»، و«طبيعيةٍ» في ظاهرها، فتحرّر النظام السياسي من أبرز القوى البيروقراطية المعيقة لتطور النظام.

اضطلع عصام الزعيم في إطار تشكيلة الحكومة الجديدة بترجمة المفاهيم التنموية المؤسّسية في الخطّة الخمسية التاسعة. كان منهج الزعيم يلتقي مع «التصحيحيين» في التمسك بدور القطاع العام، لكنه يتناقض معهم تناقضًا جذريًا في شأن إصلاح القطاع العام وتحريره من الطبقة البيروقراطية المسؤولة عن ترهلّه وفساده وتراجع إنتاجيّته. فقد كان الزعيم تنمويًا وليس «تصحيحيًا»، وكان من الناحية الإستراتيجية ضدّ تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، لكنه كان يقرّ بانتقاء بعض توصياتها الإيجابية وتطبيقها. وفي هذا السياق لم تكن لديه عقدة أيديولوجية في شأن قبوله أفكارًا عملية في الخصخصة مثل فصل الإدارة عن الملكية. كان هذا التفكير التنموي الذي ارتبط باسم الزعيم ضعيفًا، فلم يُقَيَّض له أن يتحوّل إلى اتجاه، وظلّ من هم قريبون من هذا الاتجاه مختلطين، إلى هذا الحدّ أو ذاك، مع بيروقراطية «التصحيحيين».

زاد من ضعف احتمالات نجاح التفكير التنمويّ، تَحوُّل نائب الرئيس عبد الحليم خدام، بُعَيد انتقال السلطة إلى الرئيس بشّار الأسد، من موقع الراعي لعملية الإصلاح الاقتصادي، والمُتَبَنِّي لمقترحات التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق[٢٨]، وأحد عناصر جذب البيروقراطية العليا القديمة، والبيروقراطية «التصحيحية» خصوصًا نحو الإصلاح، إلى موقع

(٢٨) كان خدّام هو الذي تولّى متابعة ما اتفق عليه كل من رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري والرئيس حافظ الأسد عام ١٩٨٧، حين أبدى الحريري في سياق مشروعه لتسوية «الأزمة اللبنانية» اهتمامًا بما أبداه الرئيس الأسد من قلقٍ في شأن تردّي الوضع الاقتصادي السوري يومئذ. فعرض مساعدة سورية بتمويل مشروع دراسي لإصلاح الاقتصاد السوري. وقد مثّل نبيل سكّر الذي كان يعمل سابقًا في «البنك الدولي» المحرّك الفعلي للمشروع، ومؤلف خلاصته. وقد قدمه إلى القيادة السورية في صيغة تحليلية وسياساتية وبرامجية عام ١٩٨٧ (مقابلة شخصية مع نبيل سكّر في تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، وقد كان سكر من أوائل الرواد المنهجيين لإصلاح الاقتصاد السوري بطريقة يتكيف فيها نسبيًا مع المعايير الليبرالية. وحمل المشروع اسم «نحو اقتصاد اشتراكي متطوّر»، (مخطوط غير منشور، دمشق، ٢٠ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٧، محفوظ لدى الباحث).

أكثر البيروقراطيين السياسيين محافظةً وتخويفًا من الإصلاح السياسي؛ فقاد عملية القضاء على «ربيع دمشق»، بحجّة انتهاء الشهور الستة الممنوحة، والخوف من «الجزأرة» في سورية(٢٩). كما حذّر في داخل القيادة من التحرير الاقتصادي، ودفعها إلى التحصّن بعقلية «الخائف» من أيّ سيرٍ في طريق اقتصاد السوق. وأثّر موقفه جذريًا في موقف القيادة القطرية من تبنّي مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي صاغته حكومة مصطفى ميرو الثانية، ورفع مستوى «عقلية الخوف» من الإصلاح. وتلخص هذا الموقف في جعل أي قرارٍ تتخذه الحكومة خاضعًا لموافقة القيادة القطرية(٣٠).

بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ كان معظم «التصحيحيين» و«التقليديين» الذين شاخوا فعليًا، وغدوا في سنّ التقاعد أو قريبين منها، قد أحيلوا على التقاعد، لكنهم حاولوا أن يؤلّفوا في ما بينهم، على طريقة لقاءات «الرفاق القدامى» نوعًا ممّا سُمّي في أوساطهم «الجبهة»، بدعوى حماية الرئيس من مخاطر تتهدّده. وقد تلاقى بعض رؤوس هذه الجبهة ـ بوعي منهم أم من دون وعي ـ مع القضايا التي كان يطرحها نائب الرئيس عبد الحليم خدّام. لكنّ عِقْدَ هذه «الجبهة» انفرط بعد انتحار وزير الداخلية اللواء غازي كنعان، وخروج خدام من سورية وانشقاقه على القيادة السورية عام ٢٠٠٦، من جراء ارتفاع الشبهات في تورُّطه في خطّةٍ انقلابية، للاستيلاء على السلطة بذريعة الحِفَاظ على النظام. وكانت تلك الخطّة تهدف إلى إعادة تأهيل النظام السوري بما ينسجم مع الترتيبات الجديدة لإعادة تنظيم الشرق الأوسط، وارتبطت بالجناح السعودي في القيادة السورية، وقد تجسّد ذلك الجناح في خدام وكنعان (وإن غدا هذا الأخير وزيرًا للداخلية) والشهابي (وإن أحيل إلى

(٢٩) جاءت حملة خدّام في ختام ما وصفه بانتهاء مهلة الشهور الستة، التي منحت لحركة المنتديات، وقد جعله هذا الموقف، بصورة أو بأخرى، مركز القوى البيروقراطية العليا الخائفة من الإصلاح والمضادّة له. حاول الرئيس بشّار الأسد أن يعطي دفعةً جديدةً للحركة، واستأنفت المنتديات وحركة المثقّفين عملها. لكن ذلك كله توقف في حملة الاعتقالات الانتقائية في ١٠ ـ ١١ أيلول/سبتمبر، فلقد وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واستغلت البيروقراطية العليا هذه الأحداث لتشديد قبضتها، وإدخال توجهات الإصلاح في مرحلة «الاحتضار».

(٣٠) محادثة شخصية مع رئيس الحكومة السورية محمد مصطفى ميرو في صيف ٢٠٠٧ في دمشق.

التقاعد) بالتحالف مع رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري[٣١].

كانت فترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥ فترة اضطرابٍ إقليميٍّ دولي، بدأ بوقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ثمّ احتلال العراق في نيسان/ أبريل٢٠٠٣، وتولي مجموعة «المحافظين الجدد» زمام إرشاد المبادرة الإستراتيجية الأميركية في إعادة بناء النظام العالمي، انطلاقًا من ترتيب الشرق الأوسط و«بناء الأمم».

وفي هذا السياق، تعرّضت سورية لضغوطٍ غير مسبوقةٍ لتغيير مواقفها من قضايا الإقليم، والانغماس في «السرير الأميركيّ الجديد» للمنطقة. وفي هذا السياق المتوتّر وقعت عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وتمّ تلبيس سورية الجريمة. واتُّخِذت القضية منصّةً لإخراج سورية من لبنان، وتحقيق الوفاق في الحلف الأطلسي الذي تعرّض للتصدع إبّان الحرب على العراق، وفق ما نشره وحلّله فانسان نوزييّ (Vincent Nousille)[٣٢]. وقد انعكس ذلك على توازنات مراكز القوى في النظام السوري، في صورة إخفاق خطّة خدّام ـ الشهابي ـ كنعان، في استخدام ضغط القوى البيروقراطية التقليدية التي كانت لا تزال تحاول التمسك بنفوذها و«نصائحها»، الأمر الذي أدّى تلقائيًا إلى انفضاض الكتلة التقليدية أو المشتبه في ولائها له، من حوله؛ حيث حظر سفرهم إلى الخارج[٣٣].

٧ ـ لجان ومشاريع

طوال فترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ كان باب الجدل في شأن الإصلاح الاقتصادي مفتوحًا وشفّافًا على نحوٍ طليقٍ، وتألّفت في سياق الجدل بين

---

(٣١) قد يفسّر هذا التحالف أن الحملة انصبّت بعد اغتيال الحريري على اللواء رستم غزالة المعاون السابق للواء غازي كنعان وخلفه، ولم تمسّ اللواء غازي كنعان إلا على نحو محدود جدًا وعابرٍ جدًا، مع أن السياسيين اللبنانيين المعارضين للوجود السوري الاستخباري والعسكري في لبنان، أو الذين غدوا معارضين له، شملوا بمداخلاتهم جميع المسؤولين السوريين المعنيين بالمسألة اللبنانية طوال ما أطلق عليه «عهد الوصاية».

(٣٢) Vincent Nouzille, *Dans le secret des présidents* (Paris: Fayard, 2010), pp. 463-481.

(٣٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث في شتاء ٢٠٠٨ مع أحد الممنوعين من السفر في قائمة تصل إلى نحو ٩٣ اسمًا، ولم يرغب في ذكر اسمه.

التوجهات التنموية والتحريرية التي بلورها عصام الزعيم، عدّةُ لجان، متنوّعة التركيب والأفكار، لإصلاح القطاع العام الاقتصادي. وراوحت أفكارها بين الإصلاح والحذر، والاكتفاء بحدود فصل الإدارة عن الملكية، وإعادة هيكلة القطاع العام. وقد طُرِحت في هذه الفترة جميع المشاريع التي تمّ تجميدها عام ١٩٩٢ تحت ضغط «التصحيحيين»، المتعلّقة بتعزيز مسار تحرير الاقتصاد السوري، وإخراجه من جموده البنيوي، وإعادة هيكلته[٣٤]. فما كان غير مقبولٍ في عامي ١٩٩١و١٩٩٢ غدا مقبولًا في السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥. وارتفعت وتيرة القبول بذلك في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠. وهذا ما يظهر من ارتفاع مجموع المراسيم والأوامر الإدارية التي صدرت خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ وتجاوزت ١٢٠٠ مرسوم وقرار، لتطوير بيئة الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع مشروعات القوانين والتشريعات، في شأن قانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون المنافسة، التي صدر بعضها لاحقًا[٣٥].

عبّر ذلك في حدّ ذاته عن حجم التغيُّرات في أدوار اللاعبين «التصحيحيين» و«التحريريين»، فقد تحوّل «التصحيحيون» إلى قوّة «شائخة»، بينما غدا «التحريريون» قوّةً بازغةً تمتلك الحلول. أمّا «التنمويون»، فعلى الرغم من كونهم الأضعف، لأنهم يعرفون ما يرفضون لكنهم لا يعرفون تمامًا ماذا يريدون، لم يستطيعوا التمييز على نحوٍ كافٍ بين منظورات مفهوم «التنمية المستقلة» الذي لم يتمّ تطويره، وظلّ محكومًا بالمفاهيم التقليدية للتوجه نحو الداخل مع التوجه إلى الخارج، وبين صَوْغ نموذجٍ تنمويٍّ مؤسّسي متشابكٍ مع العالم، يوجّه عملية العولمة لمقتضياته التنموية من

(٣٤) هي لجنة الـ (٣٥) التي قاطعتها هيئة تخطيط الدولة، ثم لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الـ (١٨)، أيلول/سبتمبر ـ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ثم لجنة صوغ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أقرته الحكومة ورفعته إلى القيادة السياسية للموافقة السياسية عليه (٢٠٠٢). وسبقها تطبيق تجربة «الإدارة بالأهداف» التي تولاها النقابي والكاتب محمود سلامة، لمزيد من التفصيلات، انظر: باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية**، ص٢٤٠، والملحق (١ ـ ١).

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٦، استنادًا إلى تقرير التنافسية، **العالم العربي للعام ٢٠٠٧**، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. مع العلم أن بيانات تقرير التنافسية ما يتعلق بسورية يغطي سنة ٢٠٠٥.

داخل قواعد لعبتها، والعمل على تغيير قواعد هذه اللعبة، أو محاولة تعديلها بتعاون جنوب ـ جنوب مثلًا.

خامسًا: الإصلاح المؤسّسي أو التحريرية التنموية: الخطّة الخمسية العاشرة

في اللحظات «الحرجة» بين التيارين «التحريريّ» و«التصحيحيّ» وأفكار المنحى «التنموي» تمّ وضع الخطّة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) بوصفها خطّةً تأشيرية لإنجاز عملية تحوّلٍ اقتصادي ـ اجتماعي عميقة، تنقل سورية من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وتتبنّى سياساتٍ «مُنَاصِرَةً» للفقراء، وتطوير المناطق الفقيرة والمهمّشة، وإدماجها في عملية التنمية. وصيغت هذه الخطوة، على مستوى الرؤية والسياسات والإستراتيجيّات، في ضوء نموذجٍ تحريريٍّ محكوم بالضوابط التنموية، ومحكومٍ بخاصة بمقاربات الإصلاحِ المؤسّسي الشاملٍ، الذي يمكن أن يفتح الباب أمام الإصلاح السياسي. كان إدماجُ «المقاربة المؤسّسية» في الخطّة أحدَ أبرز الانجازات في تاريخ التخطيط التنموي السوري، إذ قامت على ربط ترتيبات التحرير، الضرورية لإخراج الاقتصاد السوري من جموده، بعملية التمكين. ولم تكن متأثّرةً **بالمؤسّسية الجديدة** التي تقوم على طرح «النمو من الداخل»، في مواجهة ثنائية **التوجّه إلى الداخل/ التوجّه إلى الخارج** السابقة، التي بلور البنك الدولي معاييرَها في تقويم عملية التنمية ومناهجها[٣٦]، إلا بحدودٍ ضيّقةٍ عبْرَ حدود تأثير مشروع «**سورية ٢٠٢٥**»

---

(٣٦) سبق لمشروع «سورية ٢٠٢٥» الذي كان للباحث شرف إدارته وتأليف تقاريره الأساسية، أن شخّص السيناريوهات الأساسية المحتملة، وفتح الباب أمام بناء سيناريوهاتٍ فرعية يبنيها مشروع آخر أوسع منه. وفي هذا الإطار عرض السيناريو التنموي. بينما يمكن للمشاهد الفرعية أن تشتمل على مشهد فرعي يدمج السيناريو التنموي بالاستفادة من آليّات الإصلاح الاقتصادي. للاطلاع على تحليل معمَّقٍ وافٍ لتاريخ المفهوم وتطوره، مقارنةً بإمكانية الاستفادة منه، في إعادة الاعتبار للدولة التنموية، في عملية التنمية، في النموذجين السوري واللبناني، قارن بـ: ألبر داغر، **أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مُختَلِفة لدور الدولة في الاقتصاد** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٢٣ ـ ٣٢. وعن موقع الاتجاه الجديد في الفكر التنمويّ في أميركا اللاتينية ضمن الاتجاهات الجديدة في عملية العولمة، قارن بـ: عاطف قبرصي، **التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدّي العربي**، سلسلة دراسات التنمية البشرية (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي =

يومئذٍ. بل كان نموذج التنمية الآسيوي المرتكز على أولوية التنمية الإنسانية هو الحاضر لديها. وعَبْر العناصر المؤسّسية في ذلك النموذج، دمجت بعمقٍ عملية التحرير وعملية التمكين والبناء المؤسّسيّ.

كانت هذه الخطّة ورشة عملٍ حقيقيةً شارك فيها أول مرة، عدد كبير من الخبراء الوطنيين والدوليين، وأصحاب الرأي والتفكير، وممثلو المنظّمات، وصيغت جوانبها الإجرائية على نحوٍ صارمٍ مع الوزارات التي لم تعهد مثل هذه الطريقة في مساءلتها عن جدوى توسّعاتها(٣٧). لقد اشتملت الخطّة على عناصر «تحريرية» شديدة القوّة، ودمجت منظوراتها التحريرية مع المنظورات المؤسّسية والتنموية الإنسانية، بما في ذلك دور المجتمع المدني في عملية التنمية، وإرساء الشراكة بين القطاعات العامّة والخاصّة والأهلية. وكان مشروع الخطّة شفّافًا ومفتوحًا للجميع، وكان السِباق قائمًا بين إنجازه وموعد عقد المؤتمر القُطريّ العاشر لحزب البعث لإقراره.

لكن مشروع الخطّة هذا ـ بشِقَّيْه الإلزامي والتأشيري ـ وُوجه بمعارضةٍ شديدةٍ من جهاتٍ متعدّدةٍ، لِكُلٍّ منها سبب مختلف. وكانت المواجهة الأخطر مع الحكومة التي شاركت في تصميمه. لكن الوزراء تخلّوا عن دعمه، إمّا بسبب عدم تلبية مشروع الخطّة رغبات مديري وزاراتهم، وإما بسبب ادعائهم أنّ الخطّة صعبة التنفيذ، أو أنّ الضرورة ماسّة إلى وضع برنامج إصلاحٍ اقتصادي، وهو ما بلبل القيادة القطرية التي تضطلع بالوظيفة السياسية.

حين قُدِّم مشروع التقرير الاقتصادي إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب

= آسيا (الإسكوا)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ٧. وعن دور الدولة التنموية من خلال التجربة الآسيوية في التأثير في بروز الإرهاصات الأولى لنظريّات النمو الحديثة المسماة «النمو ذاتي المركز» (Endogenous Grouth) بوصفها عملية تاريخية متميّزةً تمامًا عما جرى في بدايات عمليّات التراكم الرأسمالي في البلدان الغربية المتقدّمة، ومن نماذج التنمية في العالم الثالث، من الخمسينيّات وحتى السبعينيّات، قارن بـ: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٤.

(٣٧) كان الباحث شديد الالتصاق بماجريات وضع هذه الخطّة، ومساهمًا في بعض أوراقها الخلفية، وكان يحضر معظم اجتماعات لجانها، ويتابع ردود الفعل اليومية على مناقشاتها في الدوائر الداخلية على نحوٍ مهنيّ علميٍّ. ويستطيع الادّعاء بأنه يكتب في هذا المجال عن معرفةٍ يومية منظّمةٍ علميًا.

البعث، حَذف المكتب الاقتصادي منه الشقَّ الإصلاحي المؤسّسي. لكن الخطّة في جميع الأحوال أُقِرّت في مجملها، لكنها ما لبثت أن وُضِعت على الرفّ، نتيجة ما حدث بعد ذلك من صراعٍ حكوميٍّ وسياسيٍّ، وجرى بدلًا منها تطبيقُ برنامجٍ سياساتيّ ليبراليّ ساذج حتى في ضوء منظورات «توافق واشنطن الموسّع»[*]، وتسخيرُ عملية التحرير لما فيه مصلحة تطوير شريحةٍ جديدة، هي شريحة «رجال الأعمال الجدد». لقد تقلّص الإصلاح إلى عملية تحريرٍ أشبه ما تكون بطريقة «المَكْسَكَة» التي قادت فيها المكسيك تحرير التجارة، وحصدت أوخم النتائج. وهنا، تبدأ نقطة تحوّلٍ اقتصادية ـ اجتماعية جديدة، ستفسّر ما جرى وما يمكن أن يجري من أحداث.

ويكمن في صلب هذا التحوّل رجال الأعمال الجدد، الذين سيكيّفون السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية تبعًا لمصالحهم الخاصّة. وفي سياق هذه القوّة، تقلّص مشروع الإصلاح المؤسّسي إلى مشروع «لبْرَلَةٍ» أو «مكْسَكَةٍ»، أي على طريقة المكسيك، في قيادة تحرير التجارة، وأنتج أخطرَ الظواهر، التي تمثّل أحد أهمِّ جذور مرحلة «قوس الأزمات» التي دخلت فيها سورية. وهي ظاهرة تقلّصِ الإصلاح إلى عملية تحريرٍ، أو شبه «مكْسكةٍ»، للاقتصاد السوري. وهو ما سنتوقّف عنده بالتفصيل في الفصل التالي، ليس نظرًا إلى أهميّته الإستراتيجية في فهم ما يجري في سورية فحسب، بل إلى ما يمكن أن يحدث فيها خلال العقدين المقبلين أيضًا.

(*) هو التوافق الذي صيغ، بعد السلبيّات التي تمخّضت عنها برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة.

الفصل الثاني

إعادة تشكيل رجال الأعمال الجدد (المئة الكبار)

ارتبطت عملية اختزال الإصلاح المؤسّسي، الذي عبّرت عنه الخطّة الخمسية العاشرة، التي هدفت إلى تحريرٍ ليبراليٍّ للاقتصاد، ارتبطت بتضافر الإرادة السياسية لاستعجال قطف ثمار النموّ العام في المنطقة، وجذْبها إلى الفضاء الاستثماري السوري، مع تطوير شريحةٍ دينامية نَشِطة من رجال أعمالٍ جُدُدٍ يتميّزون بقابليّتهم للتَعَوْلُم، وبناء تحالفاتٍ إستراتيجية واندماجية مع فوائض رأس المال الخليجي والسوري المغترب والأجنبي، بعدة عوامل موضوعية خارجية وداخلية.

وقد ارتبطت العوامل الموضوعية الخارجية بعامليْن أساسيين هما:

العامل الأول: ارتفاع حجم الفوائض الخليجية التي كانت تبحث عن مواضع للاستثمار، وحثّها القيادة السورية على تسريع وتيرة تحرير الاقتصاد السوري، وتطوير البيئة الاستثمارية في سورية. فارتفعت هذه الفوائض بعد الاحتلال الأنجلو ـ أميركي للعراق، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وبعد ارتفاع سعر برميل النفط وصادرات البلدان النفطية العربية من الهيدروكربونات، ثم ارتفعت نتيجة ذلك عائدات الصادرات النفطية العربية من ١٩٥,١ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، مُسجِّلةً بذلك معدّل نموٍّ بلغ ٤٤ في المئة، على الرغم من تباطؤ الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٠٥، إذ تراجع من زيادةٍ سنوية بلغت ٧,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥ في المئة عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب العلاقة الطردية بين

أداء الاقتصاد العالمي وبين الطلب العالمي على النفط[1].

العامل الثاني: وجود رأس مالٍ سوري كبيرٍ في العالم، قابل للاستثمار في سورية، في حال توافر بيئة ملائمة للاستثمار. وقُدِّر حجم رأس المال هذا بما لا يقلّ عن ١٣٥ مليار دولار، وكان ترتيب سورية الأول، خلال سبعينيّات القرن العشرين، بين الدول العربية، في هروب الأموال إلى الخارج، متجاوزة تلك الأموال ديونَ سورية في ذلك الوقت[2]. وارتفعت وتيرة هروب الأموال في أواخر السبعينيّات ومطلع الثمانينيّات، من جَرّاءَ قيود تحويل العملة في سورية وارتفاع معدّل الفائدة في مصارف الدول المجاورة[3]. ولم يجتذب قانون الاستثمار، رقم ١٠ في سنة ١٩٩١، إلّا قدْرًا بسيطًا منها، خلال فترة الاندفاع الاستثماري (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) من جراء توقف الإصلاحات الاقتصادية[4].

أمّا العوامل الداخلية فتمثّلت **بثلاثة** عوامل أساسية هي:

١ ـ قابلية استقرار المؤشّرات الكلّية للاقتصاد الكلّي السوري التي يتألّف منها المؤشّر المركّب لمناخ الاستثمار، لجذب الاستثمارات[5]، إذ

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام ٢٠٠٦** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، ص ١٦ و٨٦.

(٢) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٨.

(٣) يمكن تفسير ارتفاع معدّل الهروب، في أواخر السبعينيّات، بعوامل متعدّدةٍ، بينها ارتفاع معدّل الفائدة على العملات الأجنبية إلى ٢٠ في المئة في المصارف التركية واللبنانية والأردنية، وزيادة طلب القطاع الخاص على الدولار في الأسواق المجاورة. انظر: مطانيوس حبيب، **أوراق في الاقتصاد السوري** (دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٧، ومحمد العمادي، **تطور الفكر التنموي السوري** (دمشق: دار طلاس، ٢٠٠٤)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٤) نبيل سكر، **الإصلاح الاقتصادي في سورية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥) يتكون المؤشّر المركّب للاستثمار في البلدان العربية من المؤشّرات الاقتصادية الكلّية، التي تشمل مؤشّرات السياسة النقدية (معبَّرًا عنها بمعدّل التضخم) والتوازن الداخلي (معبرًا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة الخارجية مع العالم، كنسبة من الناتج =

كان الاطمئنان كبيرًا على سلامة هذا الإطار وتوازنه في أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، بما يشير إلى قدرته على استيعاب عملية التحرير والتحوّل من مرحلة «الاستقرار النقديّ»، التي ميّزت مرحلة الإصلاح الانتقائي الثاني (١٩٨٧ ـ ١٩٩٦)، إلى مرحلةٍ سريعةٍ من عملية إعادة الهيكلة؛ فقد كان الاقتصاد الكلّيُّ يتميّز بعجز موازنةٍ وتضخّمٍ منخفضين(٦)، ويُعد انخفاضهما وفق معايير الاتحاد الأوروبي ومنطقة السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي (Comesa) والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (Ecowas) دليلًا على الاستقرار الاقتصادي(٧)، كما كانت المديونية الخارجية بسيطةً، واستقرار سعر الصرف ضمن تذبذباتٍ محدودةٍ وقابلةٍ للتدخل الفاعل. وكانت الدولة تمتلك ـ بسبب عوائد النفط السوري، وما جنته الخزانة من سياسات الانكماش في الإنفاق العام، على مستوى سياسات «الاستقرار النقديّ»، التي دفعت الفئات الوسطى والفقيرة ثمنَه ـ مخزونًا احتياطيًا من العملات الأجنبية لتمويل نحو ٢٩ شهرًا من المستوردات، أو ٦٥ في المئة من عرض النقود، أو٩٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي(٨). وكان مخزون الاحتياطيات الدولية من أعلى مخازن العملات الصعبة في دول المنطقة العربية، مع أن حجم الاحتياطيات الدولية لا يقيس بالضرورة قابلية الاستدامة عند مستوياتٍ كافيةٍ، وعدم نضوبه السريع في الأحوال غير المواتية. وكان هذا الإطار الكلّي السليم أو المستقر يمنح الشعور

= المحلي الإجمالي، ويستخدم معدّل النمو الحقيقي). انظر: **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٩** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩)، ص ١٨ (تاريخ المشاهدة ٦/ ٣/ ٢٠١١ <http://www.dhaman.org>).

(٦) تمثّلت مؤشّرات توازن الاقتصاد الكلّي بفائض ميزان المدفوعات والميزان التجاري نسبيًا، ودين داخلي زهيد، قياسًا على متوسّطه في الإقليم والعالم، واحتياطي مرتفع جدًا من النقد الأجنبي، وعجز موازنة وتضخّم منخفضين، ودَين خارجي زهيد، وسيولة كبيرة في المصارف وصلت عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٥٤٩ مليار ليرة سورية. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٧)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٩.

(٧) إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، منتدى العالم الثالث ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٨) باروت، المصدر نفسه، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٦.

بالاطمئنان والثقة بالنفس، مع أنه يُخفي خلفه تشوّهاتٍ وجمودًا بنيوية.

٢ ـ تسريع الخطوات التي قطعتها سورية في بناء بيئةٍ جاذبةٍ للاستثمارات، عبْر التعجيل بوضع الإطار التشريعي والسياساتي لبيئة الأعمال، من خلال ما عُرف بـ «ثورة المراسيم» التي تميّزت بسمات «الطفرة» (تعدّت خلال ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ نحو ١٢٠٠ قانون ومرسوم وقرار إداري) في إطار دمج الاقتصاد السوري بسيرورات الاقتصاد العالمي، والاستجابة من طرفٍ واحدٍ، لمواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع معايير منظّمة التجارة العالمية، في ظل المقيّدات الأورو ـ أميركية (الوفاق عبر الأطلسي) لعملية انضمام سورية إلى منظومة الشراكة الأورو ـ متوسطية، لأهدافٍ سياسية ترتبط بإرغام سورية على الانغماس في السرير الإستراتيجي الأميركي الجديد للمنطقة.

٣ ـ سيطرة سورية على مؤشّر مخاطر الدولة على الاستثمارات في سورية، وبروز قوّة الاقتصاد السوري خلال سنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ بخاصة، على الرغم من أنها كانت سنوات اضطرابٍ جيو ـ سياسي، في العالم والإقليم، رفعت مؤشّر مخاطر الدولة على الاستثمارات في سورية. فقد ارتفعت وتيرة الضغوط الخارجية على سورية، بعد الاحتلال الأميركي للعراق (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، وتَبع ذلك سياسةُ «احتواء» سورية بالضغط والتطويق واستصدار «العقوبات الأحادية» والقرارات العقابية الدولية، ثم تحويل لبنان، جرّاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، إلى منصّة عمليّاتٍ لإنهاء دور سورية الإقليمي، بل لمحاولة تنظيم انقلابٍ داخليٍّ ضدّ الرئيس بشّار الأسد، بسبب مواصلته السياسة الخارجية السورية في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ورفضه أداء المهمة «القذرة» بنزع سلاح حزب الله، لقاء بقاء سورية عسكريًا في لبنان.

أولًا: من تصدير الاستثمارات إلى جذبها

رفعت الحكومة السورية في ضوء هذه العوامل الموضوعية، الخارجية والداخلية، وتائرَ تحرير الاقتصاد السوري، لالتقاط أكبر حجم ممكنٍ من الفوائض المالية الخليجية والسورية المغتربة الضخمة، بتأثير «الفورة

المالية»، بغية تحقيق رفعٍ سريعٍ لمعدّل النمو الاقتصادي. وتمكّنت هذه السياسات ـ بالفعل ـ من تحويل سورية من دولةٍ يُحْجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، ومصدِّرةٍ للاستثمارات عام ٢٠٠١، إلى جاذبٍ قوي نسبيًا لها عام ٢٠٠٥. وقد كانت سورية عام ٢٠٠١، رابع دولةٍ عربيةٍ مصدّرةٍ لرأس المال، بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والسعودية. لكنها احتلّت عام ٢٠٠٥ ـ على الرغم من العوامل السياسية المتوتّرة في المنطقة، التي رفعت من مستوى ما يُطلق عليه اسم «مؤشّر مخاطر الدولة» ـ المرتبة الرابعة، بين الدول العربية، في جذب الاستثمارات العربية البينية، بسبب تسارع وتيرة تساقط بعضٍ آثار الفوائض المالية النفطية في فضائها الاستثماري، وهو تساقطٌ يُعد بدوره جزءًا من تساقط هذه الآثار في الفضاءات الاستثمارية في الدول العربية.

يُعد عام ٢٠٠٥ عامًا استثنائيًا بجميع المعايير في مجال حركة الاستثمارات البينية العربية. وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، نجد أنّ هذه الحركة سجّلت زيادةً في إحدى عشرة دولةً عربية مستقبلة للاستثمارات، وأتت سورية إلى جانب السعودية والسودان ولبنان والمغرب، في رأس الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية الخاصّة، إذ بلغ مجموعها خلال عام ٢٠٠٥ نحو ٣٨ مليار دولار أميركي مقابل ٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وارتفعت حصّة سورية فيها من ٤٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥[٩].

ووفق مصفوفة التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات المرخّص لها عام ٢٠٠٥، توجّهت معظم الاستثمارات البينية في سورية، البالغة ١٦٧٢ مليون دولار، إلى الخدمات أولًا، وإلى الصناعة ثانيًا[١٠]. وبلغت حصّة رأس المال السوري المغترب (في الخليج) من المشاريع التي رخّصت وفق قانون الاستثمار، عام ٢٠٠٥، نحو ٣٠ في المئة من مجموع المشاريع المسجّلة مقارنةً بـ ٥ في المئة عام ٢٠٠٤. يُعتقَد أن قسمًا منها كان الأسرع في

(٩) محمود عبد الفضيل، **كفاءة الاستثمارات في الاقتصادات العربية وعلاقتها بالتنمية** (دمشق منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧)، ص ٣ ـ ٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥.

الاستثمار الفعلي، وهو ما قد يكون أسهَمَ بما يعادل ٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي[١١].

ثانيًا: برنامج الإصلاح الاقتصادي أو اللبْرَلَة الاقتصادوية

استرشدت سياسات التحرير السورية في مرحلة اختزال الإصلاح إلى تحريرٍ اقتصادوي، بحزمةٍ من التقارير والاستشارات الدولية والمحلية، لقطف ثمار ارتفاع النمو العام في المنطقة. وفضّلت الحكومة السورية التحرير السريع على التمهيد له بالتمكين، بحجّة عدم فوات القطار، إذ إنّ حزمة التمكين المؤلّفة من الإصلاحات المؤسّسية والإدارية والمالية، وإصلاحات الشركات الحكومية، قد تحتاج إلى ما بين ٨ و١٢ سنة لتحقّق نتائج مثمرة في إطار مؤسّسي؛ لذا، فإنّ تحقيق هذه الإصلاحات يجب أن يتمّ بمنظور المستقبل، وليس بمنظور الحاضر، بينما قطف الثمار في متناول اليد في ضوء مؤشّرات حازمة في هذا الاتجاه.

شكّل استقبال هذه الفرصة «المواتية»، منطلقًا لما يمكن أن يُطلق عليه «برنامج الإصلاح الاقتصادي». ومع أن الحكومة لم تقرّ هذا البرنامج قَطّ، بصورةٍ رسمية، فإنها استندت إليه مرجعيًا في عمليّات التحرير، وسارت سياساتها وترتيباتها وإجراءاتها على هدْيِه[١٢]. ولا تكمن المشكلة في مبدأ الاسترشاد بتوصيات هؤلاء الخبراء «المجرّبين» واقتراحاتهم، بقدر ما تكمن في منهجهم ورؤيتهم المشكلة، بسبب وصفات «الكتب» الليبرالية الجديدة لحلّ المشكلات الاقتصادية في البلدان الفقيرة.

وُضِع هذا البرنامج في سياق احتدام الانقسامات، بين وزراء الحكومة السورية، في شأن الخطّة، التي مثّلت «كيس رمل» التباينات والخلافات والانقسامات، وكانت في الوقت نفسه، «منصّةً» لدمج الانقسامات التقليدية

---

(١١) تقرير بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجمهورية العربية السورية، «تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة،» (دمشق، تقرير خاص، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، ص ١١.

(١٢) كان من أهمّها البرنامج الذي حمل هذا الاسم على وجه التحديد، وأعدّه أندر سود (Inder Sod) الأستاذ في جامعة جورج تاون. إن تقارير بعثات صندوق النقد الدولي التي تجري مشاوراتٍ منتظمةً مع الحكومة السورية، بموجب اتفاقية الصندوق، وترفع إلى الحكومة تقارير منتظمةً عن وضع الاقتصاد السوري، وإصلاح سياساته، كانت تلتقي مع هذا البرنامج.

في أوساط النخب البيروقراطية العليا، وحتى في داخل أقطاب الفريق الاقتصادي الليبرالي نفسه، في شأن النفوذ والصلاحيّات، مع رفض الخطّة والتملّص منها. وأفضى ذلك إلى رفع القيادة السياسية شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بينما طرح الليبراليون المتطرّفون التحرير السريع للتجارة الخارجية، بوصفها، بحسب الوصفة الليبرالية المتطرّفة، هي التي تقود النمو.

أما الليبراليون المنفتحون على المقاربات الإصلاحية المؤسّسية، فقد تكيّفوا، في شروط تعقيد لعبة السلطة، مع قواعد اللعبة التحريرية الجديدة «المنفلتة»، وأدمجوا هذه المقاربات في صلب الخطّة.

فُصلت تأثيرات الاتجاه الليبرالي المفرط في الفريق الاقتصادي الليبرالي أو «المُتَلَبْرِل»، بمن فيه الأقرب إلى مقاربات «**توافق واشنطن الموسّع**»، مع رؤية بعض «رجال الأعمال الجدد» النافذين في السلطة، الذين أخذت شريحتُهم تبزغ وتبرز في تبنّي منظور «ليبرالي» و«اقتصادوي» بسيط، أو من منظور «مُمَكْسَك» للتنمية[13]، بغية ركوب موجة ارتفاع معدّل النمو في الإقليم، ولا سيّما في دول الخليج، وقطف ثمارها في اجتذاب مزيد من الاستثمارات الخليجية والسورية المغتربة، وتحويل سورية من طاردة للاستثمارات إلى جاذبة لها، وتوفير بيئة مغرية للاستثمار والربح، وتقديم ضمانات بتعزيز هذه البيئة وتحديثها.

إنّ هذا البرنامج جعل مشروع الإصلاح المؤسّسي سطحيًا، ومسخه إلى مشروع تحرير اقتصادوي، اقترن فيه التحرير التجاري بهدر التصنيع؛ إذ ترافق مع عملية اختزال «الإصلاح» إلى «تحرير»، مع تجميد جميع أفكار ومقترحات ومشاريع إصلاح **القطاع العام الصناعي** الذي أُلِّفَت لأجله عدة لجان في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ على نحوٍ شبه تامٍّ، لدفعه إلى ملاقاة مصيره «المحتوم»

(١٣) نسبة إلى تجربة المكسيك التي قادت حرية التجارة في العالم، وطبّقت التحرير الكامل للتجارة ولحركة رؤوس الأموال والخصخصة الكاملة، لكنها عادت بدءًا من عام ١٩٩٨ عن هذه السياسة التي عادت عليها بالوبال. انظر: نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٦٩٢.

وهو «الموت السريريّ» بديلًا من عدم القدرة، لأسبابٍ اجتماعية ـ سياسية، على «خصخصته المباشرة»، أو إعادة هيكلته، وفق أشكال الخصخصة الأخرى، التي اقترحها البنك الدولي، وعدم الثقة بإصلاحه في الوقت نفسه، لكونه «خاسرًا»، ويتضخّم بالعمالة «الفائضة» والمحدودية الإنتاجية، والمشكلات المزمنة. وهذا ما يفسّر أن «**التحرير**» في الشروط السورية اقترن بـ «**هدر التصنيع**» لمصلحة تضخيم النشاط الأسرع ريعية وعائدية، في قطاع الخدمات الإنتاجية، التي قطفت الطبقاتُ القوية ثمارَها الكبرى.

لا يتعارض الإصلاح المؤسّسي مع التحرير، بل يمثّل التحرير، بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية الشاملة، عنصرًا أساسيًا وجوهريًا من عناصر أيّ برنامج إصلاحي مؤسّسي تعمل عناصره، وتتبادل التأثير في ما بينها، كـ «سلّة متكاملة»، محرّرةً المبادرات الفردية والجماعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من سلبيّات جمودها «الموروثة» من النظام التنمويّ البيروقراطي شبه الريعي ـ والتوزيعي السابق، ومن الاحتكار والسيطرة البيروقراطية، إلى المنافسة والتسابق وإطلاق الفاعلية الإبداعية الحرّة المنتجة.

إنّ ربط التحرير بالإصلاح هو جوهر ما يميّز التنمويين عن الليبراليين الاقتصادويين والتصحيحّيين التقليديين. فالتصحيحيون السياسيون والبيروقراطيون السوريون، خلافًا للتنمويين، الذين ظلّوا متمسّكين ـ طوال الفترة الممتدة من أواسط الثمانينيّات وحتى منتصف العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين ـ بأسطورة تقول بتعارض الإصلاح والتحرير، مموّهين بذلك مصالحهم في «نهب» القطاع العام، وتحويله إلى «بقرة حلوب» تموّل شبكاتهم «الزبونية»، وإلى أداة سلطوية تسلطية ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي لاختراق العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية. كما تميّزوا عن الليبراليين الاقتصادويين الذين تَصدُر مواقفهم من نظرية: «**التجارة تقود النمو**».

كانت هذه النظرية المرجع أو النموذج لاختزال الإصلاح في سياسات الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، الذي يؤدّي إلى تحريرٍ اقتصادوي تقوده شريحة «رجال الأعمال الجدد» السورية البازغة، باتّجاهاتها المتعدّدة والمختلفة. وقد

عبّر أحد قادة هذه الشريحة عن تلك النظرية بقوله: «التجارة أولًا، ثم السياحة وهي نفط سورية، وأخيرًا الصناعة»(١٤). غير أنّ مدار الجدل لا يتحدّد مع هذا النموذج المبسَّط، الذي استبطنته السياسات الليبرالية الاقتصادوية السورية عن دور تحرير التجارة في حفز النموّ، أو مع النموذج «التصحيحي» التقليدي، الذي يتردّد بين تحرير التجارة والتنمية، مدّعيًا أنّ «الحماية» هي شرط النمو، ولا بدّ من ربط تحرير التجارة بقضايا التنمية الإنسانية.

والواقع أنّ ادّعاءات كلٍّ من النموذجين التحريري الاقتصادوي (التوجّه إلى الخارج) و«التصحيحي» التقليدي (التوجّه إلى الداخل)، تعكس جانبًا من جوانب التنمية، فلا الحماية بمعناها التقليدي، ولا التحرير بمعناه الاقتصادوي، يحقّقان في حد ذاتهما النمو، ما لم يرتبط بالتمكين، وبالتالي بقضايا التنمية الإنسانية. فلو قيس الانفتاح كما يقاس في المدرسة التي ترفع شعار «تحرير التجارة يقود النمو» وتعتمد نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشّرٍ على عملية التنمية، لحُسِبت قصّة أميركا اللاتينية التي قادت العالم في عملية تحرير التجارة، قصّة نجاح نموذجية، مع أنّ النتائج كانت مخيّبة للآمال(١٥)، كما حصل في تجربة التنمية في المكسيك التي عانت قصورًا في التنمية أُطلِق عليه ظاهرة «المكْسكة».

خاضت المكسيك تجربةً في الإصلاح الاقتصادي، قِوامُها برنامج متأثّر بتوصيات بعثاتٍ من الخبراء الدوليين. وشكّل هذا البرنامج نسخةً معدّلة من برامج التحرير النمطية التي تتبنّاها المؤسّسات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان هذا التعديل حتى في ضوء المنظور الليبرالي (الاقتصادوي)، أقرب إلى مقاربات «توافق واشنطن» السابق منه إلى «توافق واشنطن الموسّع».

---

(١٤) انظر مقابلة مع هيثم جود، على موقع مجلة **الاقتصادي** الإلكتروني: <http://www.aliqtisadi.com/pages/BrowseByOrg.aspx?orgid=154>.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالمٍ غير متساوٍ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥)، ص ١١٩-١٢١.

ثالثًا: مراحل إعادة تكوين شرائح رجال الأعمال السوريين الكبرى: «الإمارة والتجارة»

اقترن الاندفاع نحو جذب الاستثمارات بتكوين شريحةٍ جديدةٍ من رجال الأعمال السوريين، لقيادة التوسّع في مجال الخدمات الإنتاجية، ولا سيّما قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية والنّقل الجوّي وغيرها من القطاعات ذات المردودية الربحية السريعة، التي مثّلت المجال الجاذب لتلك الاستثمارات الباحثة عن فرص. كانت هذه هي الموجة **الثالثة** الكبرى، التي شهدها الاقتصاد السوري، خلال العقود الأربعة الأخيرة، في عملية إعادة تكوين شرائح رجال الأعمال.

ارتبطت الموجة الأولى بالشريحة الطبقية المؤلّفة من التحالف غير «المرئيّ» بين النخبة البيروقراطية المُرَسمِلة المستحوذة على جهاز الدولة (ما دُعي بمصطلحٍ غير دقيقٍ هو «البرجوازية البيروقراطية»)، وبين رجال الأعمال العاملين في المقاولات الثانوية للقطاع العام والوسطاء مع الشركات الأجنبية (ما دُعي بمصطلحٍ غير دقيقٍ هو «البرجوازية الطفيلية»). وقد حدث ذلك إبّان مرحلة النموّ السريع، في سبعينيّات القرن الماضي، حين بلغ النموّ متوسطًا سنويًا مقداره ١٠,٥ في المئة، طوال فترة السبعينيّات.

ولإعطاء فكرةٍ عن ريعية الفساد الأسود، ودورها في تكوين هاتين الشريحتين، فقد قُدّرت ريعية الفساد نتيجة العمولات التي تدفعها الشركات الأوروبية في بعض بلدان العالم الثالث، بما يراوح بين ٢٠ و٥٠ في المئة من تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدّات) فوق التكلفة الأصلية[١٦]. ومن بين ممارسات البيروقراطية المُرَسمِلة هذه، المفسدة للتنمية، سيطرتُها على أراضي الدولة، بوضع اليد عليها عبر الاستئجار المُجحِف، وتدوير قسمٍ من الأموال الأجنبية، التي تأتي على هيئة معوناتٍ عينية ونقدية إلى الجيوب الخاصّة، والتحكم في خدمات المرافئ، وتنظيم عملية التهريب، ولا سيّما

(١٦) محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٨٤.

من لبنان، حيث حقّقت تراكمًا رأسماليًا أوليًا كبيرًا (بلغة كارل ماركس) أو ما يُطلق عليه «الريع»، لكنها وظّفته في مشاريع الأبّهة والمزارع، وشراء الأراضي والعقارات والمضاربة بها، أو شراكة «الوجاهة/ الحماية» مع بعض رجال القطاع الخاصّ، في إطار ديناميّات العلاقة الزبونية. ولم يندمج «ريعها» أو تراكمها الرأسمالي الأولي في السوق، إلّا في مرحلة تالية، في التسعينيّات وما بعدها، من خلال الأبناء والأصهار والأقرباء؛ وبرز ذلك ـ أكثر ما برز ـ في المطاعم السياحية، التي كان يملكها أو يستثمرها أفراد هذه الشريحة، ثم في بعض قطاعات الخدمات الأخرى.

بسبب القيود على تحويل العملة، وطبيعة النظام السياسي ذي الصبغة الريعية التوزيعية، لجأت هذه الشريحة إلى تهريب الريوع الرأسمالية، التي راكمتها إلى الخارج، ليصل حجم رأس المال السوري المهرّب إلى نحو ١٣٥ مليار دولار؛ كان ترتيب سورية الأول، خلال سبعينيّات القرن المنصرم بين الدول العربية في الأموال المهرّبة إلى الخارج، وقد تجاوزت في مجموعها ديون سورية كلّها في ذلك الوقت[١٧]. وشكّل هؤلاء المهرّبون، قوام فئة «المكتومين الكبار»، في منظومة فئة المكتومين العامّة (وهم ممَّن ليست لهم قيودٌ لدى الدوائر الضريبية، ولا تعرف هذه الدوائر شيئًا عنهم، أو التي تُبقيهم بموجب ديناميّات الفساد خارج القيود). وكان معظم «وكلاء» الشركات الأجنبية الذين يعملون في سورية، ولا يوثّقون وكالاتهم وفقًا لأصول القانونية، ينتمون إلى هذه الفئة[١٨].

وتلا ذلك تكوين شريحتين كبيرتين أخريين في الثمانينيّات، على خلفية الأزمة البنيوية، التي كان يواجهها الاقتصاد السوري، وخُلُوِّ خزينة الدولة من القطع النادر، وهما شريحة «الصيارفة»، بمن فيهم رجال أعمال الخدمات والتحويلات المالية، الذين نشِطوا في «السوق السوداء» للعملة الأجنبية،

---

(١٧) زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**، ص ٨٨.

(١٨) سمير سعيفان، «التهرب والتهريب: مقاربة صريحة،» (محاضرة، دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية، بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠١). المكتومون، بالنسبة إلى المكلّفين، هم الذين يقومون بكتمانٍ تامٍّ للمعلومات المتعلّقة بنشاطهم المالي، فلا تصل إلى الدوائر المالية، وبالتالي فهم لا يدفعون أي ضرائب على الإطلاق، وهذا هو أكثر أوجه التهرّب أمانًا.

وشريحة «المهرّبين» للمواد السلعية إلى سورية، ومهرّبو المحروقات المدعومة إلى الدول المجاورة. وكشف اصطدام حكومة «الكسم»، في منتصف ثمانينيّات القرن المنصرم، بشريحة «الصيارفة»، شبكة العلاقات المافيوزية التي تربط هذه الشريحة بأصحاب النفوذ والسلطة.

أمّا الموجة **الثانية** لعملية إعادة تكوين شريحة رجال الأعمال، فحدثت خلال سنوات الإصلاح الاقتصادوي الانتقائي الثاني، في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٤. وتميّزت هذه الشريحة بين الشرائح **الخمس** السابقة، بأن ارتفاع معدّل نموّها ارتبط بالتوسّع في الإنتاج السلعي وصادراته إلى الاتحاد السوفياتي ودول ميزان المدفوعات، في إطار برنامج «المقاصّة» (مبادلة الديون بصادراتٍ سلعية سورية)، ومن ثمّ قيامها بفورتها الاستثمارية خلال سنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤، بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠. وقد أنعش برنامج الصادرات السورية شرائح القطاع الخاص الصناعي المحصور في المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر، وأتاح للتراكم الرأسمالي لدى بعض شرائح البيروقراطية المُرَسمِلة، التي كانت في بعض مواقعها في السلطة توظّف جزءًا من رؤوس أموالها في بعض الصناعات - وهو نشاط نتج منه ولأول مرّةٍ - أتاح نشوءَ بعض الصناعات الكبيرة والمتوسطة، وبزوغَ بعض المستحدثين من رجال الأعمال الصناعيين الذين ستتميّز منتجاتهم بجودتها وقدراتها التنافسية وارتفاع حجم صادراتها، وتشغيل عشرات ورش الغزْل الصغيرة والمتوسطة في ميدان النسيج، وتحويل ذلك إلى ملابسَ جاهزةٍ. وقد شكّل هؤلاء نجوم عالم الأعمال آنذاك، باستثناء بعض روّاد هذه الشّريحة، الذين سقطوا في إفلاساتٍ، نتيجة قصور الكفاءة الإدارية، التي تُعزى إلى الإدارة العائلية اللاعقلانية، والإنفاق غير المضبوط، وارتفاع الفوائد التي تدفعها للودائع العائلية، أو من جَرَّاءَ الإفلاس الاحتيالي(١٩).

وقد استحوذ بعض رجال الأعمال الذين ينتمون إلى تلك الشريحة، في

---

(١٩) كان لهذه العوامل مجتمعةً شأنٌ في إفلاس نجوم الصادرات في الثمانينيّات والتسعينيّات مثل الديري وجربوع وبلاش وغيرهم في حلب. وفرار بعضهم بإفلاسٍ احتياليٍّ إلى الخارج مثل كويفاتية. وكان هؤلاء جميعًا، استحوذوا على نسبةٍ مرتفعةٍ من المدّخرات العائلية، التي مثّلت أحد أهم مصادر استثماراتهم.

مرحلة صعودها، في التسعينيّات، على حوضٍ ماليٍّ هائلٍ، بالمعايير السورية، ناجمٍ عن مدّخرات قسمٍ من أبناء الفئات الوسطى، وتمثّل ذلك باجتذاب ودائعٍ عائلية، لقاءَ عائدٍ شهريٍّ غير عقلانيٍّ، يصل إلى ما يراوح بين ٢٥ في المئة و٣٠ في المئة، بدعوى استثمارها في مشروعاتٍ يروّجون لربحيّتها بحساباتٍ وهمية تلبس لبوس الشرعنة «الإسلاموية»، لتمييز الربح من الفائدة الربوية. ونشطت عمليّات «النصب» هذه في مجالاتٍ صناعية وتجارية صغيرة ومتوسطة، وفي المضاربة بالأراضي. وأسفر ذلك كلّه في سنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، عن موجة انهيارات وإفلاسات كبرى في صفوف هؤلاء المجازفين أو «المحتالين»، وبروز ما عُرف قانونيًا باسم «جامعي الأموال»، الذين أنتجتهم ظاهرة رجال الأعمال المفلسين.

ترتبط الموجة **الثالثة** لعملية إعادة تكوين طبقة رجال الأعمال، في شريحةٍ قيادية مستحدِثةٍ للأعمال، هي شريحة رجال الأعمال الجُدد، ترتبط بمرحلة التحوّل من الإصلاح المؤسّسي إلى التحرير الليبرالي الاقتصادوي في العشرية الأخيرة. وتنحدر أصول هذه الشريحة ـ وفق لوائح تأسيس شركتين قابضتين كبريين في سورية، هما «الشام» و«السورية» ـ من أجيالٍ مختلفةٍ من رجال الأعمال. وتضم هذه اللائحة مزيجًا من النُخب التي تنتمي «أبًا عن جد» إلى عائلاتٍ تجارية وصناعية معروفةٍ، ورثت عن عائلاتها تراكمًا رأسماليًا يمكّنها من الاستثمار وتنويع أنشطتها، ضمن «مجموعات عائلية» وبعض شرائح المقاولين والوكلاء في السبعينيّات، الذين كوّنوا ثرواتهم من نشاطهم المرتبط بالشريحة البيروقراطية المُرَسمِلة. غير أنّ بروز معظم نخب هذه الشريحة وصعودها، يعود إلى فترة التحرير الثاني بمعناها الزمني الموسّع (١٩٨٧ ـ ١٩٩٦)، ولا سيّما بعد الفورة الاستثمارية التي أفضى إليها قانون الاستثمار رقم ١٠ في فترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤.

وتختلف عملية إعادة تكوين فئة «رجال الأعمال الجدد» في العشرية الأخيرة عن عملية تكوينها في الموجتين السابقتين، في أنّ هذه العملية ارتبطت بتحرير السياسات الليبرالية للمجالات التي كانت الدولة تحتكرها في قطاع الخدمات الإنتاجية، وفتحها أمام استثمار القطاع الخاص، في سياق فتح أيّ قطاعٍ تحتكره الدولة، ويكون القطاع الخاص قادرًا على الاستثمار

فيه. وبذلك اقترنت عملية إعادة تكوين هذه الشريحة من شرائح رجال الأعمال، بارتفاع معدّل نموّ القطاعات الإنتاجية الجديدة. ويتّخذ هذا الأمر نمط الشراكة بين الدولة والشركات القابضة الكبرى.

رابعًا: الشركات القابضة الكبرى: تحالف المئة الكبار

١ ـ جذور الشركات القابضة المساهمة وسوق الأوراق المالية في التاريخ الاقتصادي السوري الحديث

إنّ تأسيس شركات قابضة مساهمة وسوق للأوراق المالية، ليس أمرًا جديدًا تمامًا في سورية. فلقد عرفت سورية فكرة «الشركة المساهمة» لتعبئة المدّخرات وتحويلها إلى استثمار، منذ عام ١٩٠٩، حين كان لطفي الحفار (١٨٨٥ ـ ١٩٦٨)، وهو أحد أبرز رجال الحركة العربية الشامية يومئذٍ، وأحد الروّاد الذين ألحّوا عليها في أوائل فترة الانتداب الفرنسي، من موقعه في غرفة تجارة دمشق[٢٠]. وارتبط نشوء الصناعة السورية وتطوّرها، طوال الفترة الممتدّة من أوائل الثلاثينيّات إلى مطالع الستينيّات، بتأسيس الشركات المساهمة المغفلة، وبرزت موجة تأسيس شركاتٍ صناعية وتجارية وزراعية مساهمة، طوال فترة الخمسينيّات. وفي مرحلة النمو الصناعي السريع الثاني في الخمسينيّات إبّان مرحلة الجمهورية العربية المتّحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، والتي كانت «فردوس» الصناعة التحويلية السورية، حيث أقبلت الشركات العائلية على تأسيس شركاتٍ مساهمةٍ عائلية مغفلة. وقامت في هذا السياق سوق أولية للأوراق المالية، تتداول أسهم الشركات، وتنشر الأخبار عنها في الصحف، وتفتح أمام المدّخرين والمستثمرين عدة خياراتٍ استثمارية. وكانت اتّجاهات المودعين هي الاستثمار في الشركات الصناعية التحويلية، فبلغ عدد المساهمين في هذه الشركات عشرات الآلاف.

في هذا السياق العام من انتشار مفهوم الشركة المساهمة في الأنشطة الاقتصادية السورية المختلفة، ظهرت أنواع من الشركات القابضة

---

(٢٠) كان لطفي الحفار أول من طرح تأسيس الشركات المساهمة، في افتتاح المنتدى التجاري في دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨، انظر: جريدة **الاتحاد العثماني** (بيروت)، ٢٤/ ١٠/ ١٩٠٨، ص ١.

المساهمة، كان أبرزها وأكبرها الشركة «**الخماسية**» (الشركة التجارية الصناعية المتحدة المساهمة المغفلة) في دمشق، التي رعى الحكمُ الوطني بعد الاستقلال ـ تحديدًا في فترة شكري القوتلي، وهو أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩) ثمّ كان الرئيس في حقبة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، تأسيسَها لتطوير النهضة الصناعية والتجارية السورية. وقد عملت هذه الشركة شركة قابضة مساهمة تتملّك أسهم الشركات الأخرى، وتسيطر تبعًا لذلك على مجالس إداراتها. وقد صارت، بسبب رعاية النظام السياسيّ لها، أبرز الشركات التي استفادت من دعم الدولة المالي، ولا سيّما الحصول على العملة الأجنبية لتمويل مستوردات الغزول[٢١]. وسرعان ما انخرطت هذه الشركة في السياسة، فتحالفت مع نظام العقيد أديب الشيشكلي (١٩٥١ ـ ١٩٥٤)، وتحوّلت بعد سقوطه إلى أكبر قوّة ضغط اقتصادية على الحكومة الجديدة، وإلى ناخبٍ كبير في الانتخابات العامّة، وحتى في انتخاب رئيس الجمهورية. لكنها تعرّضت للتأميم الكامل، في أواخر عهد الجمهورية العربية المتحدة. غير أنّ سلطات الانفصال أعادت ملكيّتها إلى أصحابها، ثم ما لبثت أن أعادت تأميمها مجدّدًا من جرّاء تركّز رأسمالها في مجموعةٍ ضيّقةٍ من المالكين، وتدخّلها القوي في العمل السياسي، وتحكّمها في اتجاهاته[٢٢]. أمّا مدينة حلب، التي كانت في مرحلة ما بعد الاستقلال، وحتى تسلّم حزب

---

(٢١) في عام ١٩٤٦ زوّدت الحكومة الصناعيين السوريين الدولار نقدًا لتمويل مستورداتهم من الغزول، وقد استفادت الشركة الخماسية من مبلغ قدره ٧٤٠ ألف دولار يومئذٍ، وقامت بالاستيراد الفعلي، بينما قام معظم الذين قبضوا الدولار باليد ببيعه في السوق السوداء. انظر جدول وزير الاقتصاد حسن جبارة وقارن أسماء الذين تسلّموا الدولارات من وزارة الإعاشة وفي معظمهم تعهده الاستيراد، وقد استفاد كل من دياب إخوان وعادل الخجا وأنور قطب وياسين دياب من نحو ٧٤٠ ألف دولار، أما الحاج وهبي الحريري فاستفاد من ١٨٢ ألف دولار (الجلسة السابعة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٦)، في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٩ (١١ تموز/ يوليو ١٩٤٦)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢٢) تأسست الشركة الخماسية في عام ١٩٤٥، وسميت الخماسية نسبةً إلى مؤسّسيها الكبار الخمسة. وبلغ عدد مساهميها ١٠٠ مساهم، ورأسمالها ١٠ ملايين ليرة سورية، وغايتها «القيام بمشاريع تجارية وصناعية وزراعية، وقبول كافة الوكالات»، بحسب القرار رقم ١٠ تاريخ ١٥/ ١/ ١٩٥٠، وبحسب النظام الأساسي للشركة التجارية الصناعية المتحدة المساهمة المغفلة انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٧ (٩ شباط/ فبراير ١٩٥٠)، ص ٥٤٨. وقد شملتها قوانين التأميم الناصرية في تموز/ يوليو ١٩٦١، ثم رفع عنها التأميم خلال المرحلة الأولى من الانفصال السوري في عام ١٩٦١، لكن حكومة بشير العظمة في عهد الانفصال أعادت تأميمها بسبب تركز رأس المال فيها، وتدخلها في الحياة السياسية.

البعث السلطة في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، في تنافسٍ شديدٍ مع دمشق؛ فقد تشكّل نوعٌ غير رسمي من الشركة القابضة المساهمة، عرفت محليًا بمجموعة «**الحجّاج الخمسة**»[٢٣] الذين عملوا في استحداث الشركات المساهمة، وفي تملّك أصول الشركات المساهمة الأخرى، في سياق احتدام الصراع بين الليبراليين التقليديين في كلٍّ من الحزبين الكبيرين: «الحزب الوطني» و«حزب الشعب»[٢٤] على تعزيز قوّتهما السياسية بقوّةٍ اقتصادية. وغاب ذلك كلّه طوال مرحلة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٧، لتعود فكرة إعادة هيكلة الشركات الصناعية العامّة في شركات مساهمة، وتأسيس شركاتٍ قابضة، وإحداث سوقٍ للأوراق المالية، وسط الاستقطاب بين «التصحيحيين» و«التحريريين» في أواخر عام ١٩٨٧.

٢ ـ الشركات القابضة في مرحلة الاستقطاب «التصحيحي ـ التحريري»

كان تأسيس صناديق استثمارية تعبّئ موارد القطاع الخاص في صناديق استثمارية كبيرة، في شكل شركات قابضة، وإحداث سوقٍ للأوراق المالية كأوعيةٍ نشِطةٍ للادّخارات والاستثمارات، أحدَ أبرزِ عمليّات إعادة الهيكلة الاقتصادية، التي تبناها **التحريريون** في أوائل التسعينيّات، بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠، في ضوء حقيقة أنّ غياب هذه الأوعية الاستثمارية، كان أحد أبرز عوامل لجوء الفئات الوسطى في النصف الأول من التسعينيّات، لتوظيف مدّخراتها لدى شريحة من أُطلق عليهم اسم «**جامعي الأموال**». غير أنّ مقاومة «**التصحيحيين**» حالت دون تطويرها وتقنينها، ضمن شروط تقسيم

---

(٢٣) من أبرز هؤلاء الحاج كامل هيكل، وتوفيق الحاج علي خضير وأبو النور حمامي ونوري الحكيم، وشكّل هؤلاء محفظةً مالية استثمارية للاستحواذ على الشركات المساهمة الأخرى، أو استحداثها. واتّسعت فئة «حجاج» حلب لتشمل صناعيين مجازفين لكنهم مهرة، مثل الحاج وهبي الحريري شاغل الدنيا ومالئ الناس في حلب في الأربعينيات، والحاج عبد القادر شبارق وإخوته، والحاج سامي صائم الدهر مؤسّس أول معملٍ للصناعة التحويلية السورية. وقد ضربت قوانين التأميم هؤلاء المستحدثين كلّهم، باستثناء من فرّ برؤوس أمواله ووجد عملًا له في المغرب ولبنان.

(٢٤) ظهر هذان الحزبان عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ على خلفية انحلال «الكتلة الوطنية» التي قادت النضال الوطني السوري ضدّ الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣) في مرحلة ما بعد الثورة السورية الكبرى. وكان الصراع الأشدّ بينهما في مدينة حلب.

الاختصاصات التي أقرّها الرئيس الراحل حافظ الأسد (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) بين القيادة والحكومة والأجهزة التي تتولّى الشأن الداخلي، بينما انصرف إلى مفاوضات السلام والسياسة الخارجية. لكن فكرة تأسيس هذه الصناديق عادت إلى الظهور مجدّدًا في النصف الأول من العشرية الماضية، حين صدر المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ وسمّاها الشركات المساهمة المغفلة القابضة، وأخضعها لشروط الشركات المساهمة. لكن هذه التسمية كانت غامضة، حتى إنّ أيّ عضوٍ من أعضاء لجنة الـ (٣٣) التي أُلّفت لإصلاح القطاع العام الصناعي، لم يكن يعرف معنى «الشركة القابضة». واستقرّت اللجنة وفق «**سيناريو لعنة الفراعنة**» على العودة إلى تجربة المصريين فيها، الذين كانوا قد طبّقوها منذ أيار/ مايو ١٩٩١ مع إبرام اتفاقية برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي[٢٥]. وتمّ أخيرًا ـ بعد معرفة صيغة الشركة القابضة المساهمة ـ إدماجها في أحد مشاريع اللجان المكلفة إصلاح القطاع العام الصناعي، التي تبنَّت إعادة هيكلته في **شركات قابضة** ومساهمة، أسوةً بالتجربة المصرية في هذا المجال[٢٦]. وبذلك تكون سورية قد تأخّرت نحو عقدين من الزمان، في إعادة هيكلة الشركات الصناعية في شكل «شركات قابضة» على جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي، وتقنين هذا الشكل والشروع في تطبيقه[٢٧].

إنّ ارتفاع وتيرة إلغاء القيادات «**التصحيحية**» و«تقليم» نفوذها في البيروقراطية الأمنية والسياسية، في النصف الأول من العشرية الماضية، تَناسب طردًا مع تساقط آثار الفورة المالية الخليجية في الفضاء الاستثماري

---

(٢٥) مقابلة شخصية أجراها الباحث في ربيع عام ٢٠٠٨ مع فؤاد لحّام، عضو اللجنة ومعاون وزير الصناعة يومئذ. ويعني «سيناريو لعنة الفراعنة» أن سورية تقتدي عادةً بما تقتدي به مصر، اقتصاديًا وتشريعيًا، بفارقٍ زمنيٍّ يراوح بين سنة وخمس سنوات.

(٢٦) لم توافق القيادة القطرية يومذاك على مشروع إعادة الهيكلة الذي اقترحته اللجنة.

(٢٧) عام ١٩٨٠ قدَّم وزير الاقتصاد المصري السابق عبد الرزاق عبد المجيد أولَ اقتراح بتحويل الشركات العامّة، في ميدان التجارة الخارجية والتأمين، إلى فروعٍ لشركاتٍ قابضةٍ مختلطةٍ خاصّةٍ وعامّة. وعام ١٩٨١ قدَّم وزير الصناعة المصري السابق طه زكي اقتراحًا يقضي بـ «فصل الإدارة عن الملكية»، وتأسيس شركاتٍ قابضةٍ تتولى إدارة رأسمال الشركات المختلطة العامّة والخاصّة والمختلطة. انظر: الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٦٧٦ ـ ٦٧٧.

السوري، وفتح الباب على مصراعيه للسير في عملية **إعادة الهيكلة**، وإحداث سوقٍ للأوراق المالية (بورصة). وقد ارتفعت وتيرة تدفّقات رؤوس الأموال الخليجية من ٤٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥[٢٨]. لكن عملية إعادة الهيكلة «المنظّمة» التي تتخطّى حدود العملية التلقائية متمثّلةً بتوسيع دور القطاع الخاص، اقتصرت على القطاع الخاص من دون القطاع العام الصناعي، الذي تُرك ليواجه مصيره المحتوم، وهو التآكل والموت بحيث يصفّي نفسه بنفسه. وشكّل تأسيسُ **شركةٍ سورية ـ قَطَرِية قابضةٍ**، برأسمال ٢٠٠ مليون دولار، لتعمل في أنشطةٍ اقتصادية استثمارية مختلفة في سورية، أحدَ أكبر الحوافز لإقدام رجال الأعمال السوريين على التكتل والتحالف مع تدفقات رأس المال الخليجي، وقطف ثمار ذلك، بينما تمثّل حافز الحكومة في تخفيف وطأة الإنفاق الاستثماري للحكومة، وجذب الاستثمارات، وإنعاش الاقتصاد، وخلق فرص عملٍ جديدةٍ.

٣ ـ استحداث الشركات القابضة: الشراكة بين الحكومة ورجال الأعمال الجُدد

ظهرت في هذا السياق، خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عدة شركات قابضة كبيرة، للعمل كصناديق استثمارية في استحداث الأعمال وتملّك أصول الشركات المساهمة المحدثة، أو التي يمكن أن يتم استحداثها. وكان من أبرزها على مستوى الحجم والنفوذ، شركتا «الشام» و«سورية» القابضتان.

مثّل **رامي مخلوف**، رئيس **«صندوق المشرق الاستثماريّ»**، «دينامو» تأسيس هذه الشركات، ودفع شركات القطاع الخاص والمستثمرين فيه إلى التهيكل فيها، لإبعاد شبهة استئثاره أو استئثار حلقةٍ ضيّقةٍ من عائلته بقطاع الأعمال، على خلفية قضية شركة «سيرياتيل» للاتصالات، وما أثارته من صراعٍ كبيرٍ «صاخبٍ» بين فئات رجال الأعمال الصاعدين والنازلين. هذا من جهةٍ أولى[٢٩]، ومن جهةٍ ثانيةٍ، عمل مخلوف على تعبئة الموارد

---

(٢٨) عبد الفضيل، **كفاءة الاستثمارات في الاقتصادات العربية وعلاقتها بالتنمية**، ص ٣ ـ ٥.

(٢٩) تصدّر هذه المعارضة ثلاثة نواب يمثّلون القطاع الخاص من أعضاء مجلس الشعب، هم =

الاستثمارية لكبار رجال الأعمال السوريين، بالتحالف مع رأس المال الخليجي والسوري، المغترب والأجنبي، المقبل على الاستثمار في سورية، لتكبير «الكعكة» ومن ثم تقاسمها على نحوٍ نسبيٍّ «تصاعديٍّ»، بحسب ارتفاع نسبة المساهمة. كذلك، لجأ إلى إغراء رجال الأعمال بتأسيس هذه الشركة، والحصول على موافقةٍ مسبقةٍ لـ «صندوق المشرق الاستثماريّ» المرتبط به، على الكثير من المشاريع «الجاهزة» للتنفيذ(٣٠). ومن جهة ثالثة، كان مخلوف من خلال ذلك كلّه، يرى أنّه يلبّي أهداف الحكومة السورية في إنعاش الاقتصاد وقطف ثمار النموّ العام في المنطقة.

كانت مصالح قسمٍ كبير من رجال الأعمال السوريين ـ كما تُبيّن السير الذاتية المهنية للذين انخرطوا في تأسيس هذه الشركات ـ متحالفةً بالفعل مع رأس المال الخليجي، ومدركةً مسبقًا الفرصة «السانحة» في «**اقتناص**» ارتفاع معدّل النموّ في المنطقة، ووجود فوائض مالية ضخمة تبحث عن الاستثمار. لذا، كانت وتيرة إقبالهم مرتفعةً على الاكتتاب في مشروع شركة «الشام القابضة». وهذا ما يفسّر أنّ الاكتتاب فاق التوقّعات، إذ بلغ الاكتتاب، حتى موعد إطلاقه الرسمي، ٣٥٠ مليون دولار أميركي، بينما كان الهدف جذب ٢٠٠ مليون دولار فقط(٣١).

وقع تنافسٌ كبير بين كبار رجال الأعمال على إدارة الشركات القابضة. وقد تطوّر التنافس في بعض الحالات إلى صراعٍ ضارٍ تدخّلت فيه ـ بوجه خفيٍّ ـ قوى ضاربة في السلطة، انحاز بعضها لمصلحة مخلوف، بينما وقف البعض الآخر ضدّه. وعلى مستوى التنافس، استحدث هيثم جود، رئيس مجموعة «**جود**» في اللاذقية، شركةً قابضةً مستقلّة عن مشروع شركة

= رياض سيف ومأمون الحمصي ومحيي الدين حبوش، ولكن من قاد المعارضة والحملة ضدّ رسو العرض على مخلوف كان رياض سيف الذي تحول إلى صفوف المعارضة السياسية، وحكم عليه بالسجن. عن سيرة سيف، انظر: **تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٩).

(٣٠) تقرير عن الشركة، تاريخ المشاهدة ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١،
<http://www.souriaholding.com>

(٣١) انظر: «ظاهرة الشركات القابضة في سورية (شام القابضة نموذجًا)،» (تقرير خاص، المكتب الاقتصادي السوري، دمشق، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، ص ١٢.

«**الشام**»، وتمخّضت هذه المنافسة عن نشوء شركتين كبيرتين، هما: شركة «**الشام القابضة**» (أسّسها ٧١ رجل أعمال برأس مال قدره مليار و٣٥٠ مليون دولار أميركي)، وكان رامي مخلوف ومحمد كامل شراباتي الصناعي الحلبي الشهير، صاحبَيْ أكبر حصّةٍ فيها، بينما ترأّسها رجل الأعمال الدمشقي السوري المغترب في النمسا محمد نبيل الكزبري[٣٢]. وكانت ثروة مخلوف عائلية في الأساس، لكنه تمكّن من تنميتها باستحواذه على بعض المشاريع مثل شركة الأسواق الحرة ثم شركة «سيرياتيل» لاحقًا، بالتحالف مع رجل الأعمال المصريّ نجيب سويروس. وإذا ما أُخذ في الحسبان أبناء عائلة مخلوف المساهمون في الشركة، فإنّ هذه العائلة كمجموعة، تؤلف أكبر المساهمين فيها على الإطلاق. وقد سعى رامي مخلوف لتحويل الشباب من أقربائه، إلى رجال أعمال. وينحدر الشريك الثاني، أبو كامل شراباتي (وهذا هو الاسم الذي اشتهر به محمد كامل شراباتي) من بيئة صناعة النسيج الحلبية التقليدية، التي طوّرت عملها في أواسط الثمانينيّات مع تطوّر برنامج الصادرات، وكان يعمل مع حميّه (والد زوجته)، لكنّه انفصل عنه بعد تطور المشاريع التي استحدثها، والتي تحوّلت إلى أحد أبرز المشاريع الكبيرة على مستوى المنطقة.

أمّا الشركة الثانية؛ فهي شركة «**السورية القابضة**»، التي أسّستها مجموعة من رجال الأعمال عددهم ٢٣ مساهمًا، برأس مالٍ قدره ٤ مليارات ليرة سورية[٣٣]. وبذلك، ضمّت الشركتان نحو مئة مستثمر كبير ومجموعات أعمالٍ في مجال الصناعة والتجارة والخدمات الإنتاجية، وينتمي بعضهم إلى رجال الأعمال المسيطرين على مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في دمشق وحلب وطرطوس واللاذقية.

وقد قدّر رامي مخلوف ـ كبير المساهمين في شركة «الشام» القابضة ـ

---

(٣٢) خلافًا للادّعاءات السياسوية بقيام الشركة على خيوطٍ طائفية، فإن الشركة هي شبكة مصالح اقتصادية مؤلّفةٍ من مسلمين ومسيحيين، ونسبة المسلمين (من المذهب العلوي) محدودة جدًا، وأقلّ من نسبة المسلمين (من المذهب السني). عن حصّة مخلوف وشراباتي، انظر: هيام علي، «الكزبري رئيسًا.. ومخلوف نائبًا،» **الثورة** (دمشق)، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٧.

(٣٣) «ظاهرة الشركات القابضة في سورية (شام القابضة نموذجًا)،» ص ١٢ و٢٤.

حجم نشاط مؤسّسيها بـ ٦٠ في المئة من النشاط الاقتصادي السوري[٣٤]، بينما قدّرت بعض الدراسات حجم نشاط مؤسّسي «السورية القابضة» بأكثر من مليار دولار أميركي[٣٥].

خامسًا: الشراكة بين الدولة ورجال الأعمال الجُدد

قامت الحكومة بدور الشريك الكامل في حفز تأسيس الشركات القابضة، ولا سيّما شركة «الشام» القابضة، وفي حثّ كبار المستثمرين على الانضمام إليها، ومنح موافقةٍ مسبقةٍ على المشاريع الاستثمارية التي جرى التفكير في استحداثها في سورية، بحيث تصبح شراكة الدولة مع القطاع الخاص، على غِرار الشراكة التي قامت مع هذه الشركة[٣٦]. غير أنّ الحكومة خضعت لهذه الشركات ولمصالح نخبها، أكثر ممّا أُخضعت هذه الشركات والمصالح إلى سياسات الدولة التنموية[٣٧]. ويعود ذلك إلى اختزالها برنامج الإصلاح المؤسّسي في الخطّة الخمسية العاشرة إلى برنامج تحريرٍ اقتصاديٍّ «ملبْرلٍ»، بتأثيرٍ من النظرية القائلة إنّ «التجارة الخارجية تقود النمو» بحسب رأي بعض أعضاء فريقها الاقتصاديّ. وهو ما يظهر في

---

(٣٤) قارن تصريح رامي مخلوف نائب رئيس مجلس إدارة «الشام» القابضة، في مجلة **الاقتصادية**، على الموقع الإلكتروني: <http://www.iqtissadiya.com>.

(تاريخ المشاهدة، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١).

(٣٥) «ظاهرة الشركات القابضة في سورية (شام القابضة نموذجًا)،» ص ٢٤. انظر تصريح رامي مخلوف للتعرف إلى مشاريع سورية القابضة على الموقع الإلكتروني: <http://www.souriaholding.com>.

(تاريخ المشاهدة، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١).

(٣٦) انظر التقرير الإخباري المطوَّل عن الاجتماع بين رئيس الحكومة السورية وأعضاء شركة «الشام» القابضة ومديري شركاتها، وعرض المشاريع التي تنفّذها، على الموقع الإلكتروني: <http://www.syriastory.com>.

(تاريخ المشاهدة ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١).

(٣٧) في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ صارح عبد الله الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الباحثَ بأن الحكومة باتت عاجزةً عن السير بعملية الإصلاح إلى مستوى تنافسي يكسر احتكار القلّة، وذلك بسبب معارضة رجال الأعمال وفئات بيروقراطية نافذة. واستخدم الدردري يومئذ تعبيرًا يُشير إلى أن هؤلاء هم الذين يعارضون الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، ويعارضون قيام اقتصاد سوق. وفي هذه الفترة كانت الخلافات بين الدردري وبين بعض رجال الأعمال على أشدّها (مقابلة شخصية للباحث مع عبد الله الدردري في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).

الاختزال الليبرالي للتشاركية. فنظرية «التشاركية» مبنية أصلًا على التفاعل وعلى العلاقة النديّة بين الفاعلين الثلاثة: الدولة، والقطاع الخاصّ، والمجتمع المدني. لكن سياسة الإصلاح المؤسّسي، بالتحرير الليبرالي الاقتصادوي، اختزلتها إلى علاقة تحالفٍ أو علاقة تعاقدٍ محض اقتصادوية، يقودها أقوياء الشركات القابضة، وتتمّ بنظام التراضي بين الدولة والقطاع الخاصّ الوطني والاستثمارات الأجنبية، على أساس أخذ القوّة الشرائية للعملات في الحسبان. صحيح أنّ هذا النّوع من العقود قد طُبّق في حالاتٍ محدّدةٍ، مثل مشروع محطّة الحاويات في مرفأ اللاذقية، غير أنه كان يشير إلى الأيلولة الاقتصادوية لمعنى التشاركية بين القطاعات الثلاثة، وحتى مع قطاع الاستثمار الأجنبي. وعلى هذا النحو، فرَّغ الاختزال الليبرالي للخطّة الخمسية العاشرة، المضمون التشاركيَّ الواسع المبني على فلسفة «**الملعب المنبسط**» من محتواه الجوهري، وذلك لِما فيه مصلحة ديناميّات اللعبة المقفلة، بين كبار البيروقراطية وكبار المستثمرين.

لم تكن مفارقةً في إطار تلك العلاقة بين النخب البيروقراطية الليبرالية العليا الواضعة للسياسات والقرارات (الحكومة والمجلس الأعلى للاستثمار) وبين فئة رجال الأعمال الجدد، أن تشترك الحكومة، مع رجال الأعمال الجدد، في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة. نعم، كانت الصناعة والطاقة في عداد المجالات الإستراتيجية السبعة، التي حدّدتها تلك الشركات بدرجات متفاوتة كمجالات استثمارية لها (السياحة والعقارات والصناعة والنقل والمصارف والطاقة والصحة)، غير أنّ نشاطها الاستثماري الفعلي، توجَّهَ إلى الاستثمار المباشر ـ أو بصيغة نظام B.O.T (بناء، تشغيل، نقل إدارة الأصل إلى الدولة) ـ في قطاعات العقارات والمصارف والسياحة والمجمَّعات الخدمية الضخمة المتراكبة الوظائف (فندق ومركز مؤتمرات وتسوّق ومطاعم ومقاهٍ وغيرها) بدرجةٍ أولى، وفي قطاع النقل بدرجةٍ ثانيةٍ، ليغيبَ الاستثمارُ في قطاعات الصناعة والصحة والطاقة كليًا من مجالاتها الاستثمارية.

المقصود هنا توجُّه النشاط الاستثماري لهذه الشركات «القابضة»، وتركّزها، وليس نشاط مساهميها أو الشركات التي تتألف منها، وفيها بعض

الشركات الصناعية. لكن تركيز الشركات القابضة على الاستثمار، كان يهدّد باحتمال حرف هذه الشركات عن الاستثمار في المشاريع الصناعية التي كانت الهدف من وراء تأسيسها، إلى التركيز على المجالات الخدمية المذكورة، خلافًا لتوجّهات رجال الأعمال القدامى في مرحلتَي الأربعينيّات والخمسينيّات، حين كان توجّههم المركزيّ منصبًا على تأسيس الشركات المساهمة في الصناعة التحويلية، أو المساهمة فيها، أو في تأسيس مرافق أساسية، مثل: شركة مرفأ اللاذقية. أمّا التوجّه المركزي لرجال الأعمال الجدد، فيتركّز على المجالات العقارية المرتبطة بالأنشطة السياحية والخدمية السريعة المردود.

إن جردةً بمشاريع الشركات التي فرّختها الشركات القابضة كشركاتٍ فرعية لها[٣٨]، تشير إلى تركّزها في المجُمَّعَات الخدمية الضخمة المتعدّدة والمتراكبة الوظائف، والموجّهة إلى تلبية الخدمات التي تطلبها الطبقات الأغنى والأقوى؛ ويؤدّي قيام هذه المجُمعات تقليديًا ونمطيًا ـ كما في قطاع التطوير أو الإنماء العقاري ـ إلى ارتفاع قيمة الأرض بصورةٍ كبيرةٍ ومبالغٍ فيها، ويؤثّر سلبًا في قضية التنمية الإنسانية، من خلال جعل المسكن الصحّي واستثمار المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصّغر، باهظةَ الثمن. وما يزيد الأمر سوءًا، أنّ قسمًا كبيرًا من هذه المشاريع، يُقام على أراضٍ زراعية، مثل: مشروع «بوّابة حلب» ومشاريع «يعفور» وغيرها.

في هذا المنظور، تندرج تلك المشاريع في معنىً واسعٍ للإنماء أو التطوير العقاري، على أساس المعايير «الفخمة». بينما لو كانت هناك سياسة تنموية للحكومة في التشارك بينها وبين القطاع الخاصّ، لوجّهت مشاريع الإنماء العقاري نحو حلّ مشكلة العشوائيّات، التي يقطن فيها ما يراوح بين ٣٠ في المئة و٤٠ في المئة من سكان المدن المليونية والمئة ألفية. فالهدف من الاستثمارات في المنظور التنموي ليس رفع معدّل النموّ، لأنّ رفع معدّل النموّ ليس هدفًا في حدّ ذاته، إلّا بقدر ما يرتبط بقضايا التنمية الإنسانية.

(٣٨) مثل مشاريع «بوابة حلب» و«أبراج دمشق» وفندق «روتانا» والمجمَّعَات السياحية على الشاطئ السوري ومشروع تحويل ثكنة طارق بن زياد العسكرية القديمة إلى مجمّع فندقي وخدمي كبير... إلخ.

وبدلًا من أن تتوجّه هذه الشركات إلى الاستثمار في مجال الطاقة، فقد حمّلت الحكومة مسؤولية تزويدها الطاقة، وردّت إخفاق بعض مشاريعها الصناعية، التي ادّعت أنها سارت في استحداثها، إلى عدم تعاون الحكومة معها[٣٩]. بينما اشتركت الشركات القابضة - كلها - في إسقاط الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني، أو تصنيع المنتجات الزراعية من مجالات استثماراتها، مع أنّ اهتمامها بالصناعة يفترض اهتمامها بالزراعة، وهذا الاهتمام هو الذي يعزّز الروابط الخلفية والأمامية بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيّما قطاعَي الصناعة والخدمات الإنتاجية.

تكشف مقاربة خطاب قادة الشركات القابضة، أنّ اهتمامها بالزراعة غائبٌ كليًا، وأنّ اهتمامها بالاستثمار في الصناعة والطاقة والصحّة، هو اهتمام شكلي لذرّ الرّماد في العيون، والادّعاء بأن استثماراتها تتمتّع بشمولية الرؤية في سلة تنموية متكاملةٍ. وتعكس رؤية هيثم جود؛ كبير مؤسّسي «**السورية القابضة**» ورئيس مجلس إدارتها، طبيعةَ القطاعات التي تفضّل الشركات القابضة الاستثمار فيها؛ فهو يقول: «التجارة أولًا، ثمّ السياحة.. فهي نفط سورية، وأخيرًا الصناعة»[٤٠]. تحتلّ الصناعة مكانةً ثانويةً وأخيرةً في هذه الرؤية، التي يعبّر عنها خطاب جود بينما تغيب الزراعة عنها غيابًا تامًا. ويتمثّل الوجه الثاني لهذه الرؤية في غياب أيّ سياسةٍ حكومية عن توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاع الزراعي[٤١]. بينما تنكشف حقائق التوجّه

---

(٣٩) انظر السجال الذي دار بين عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وبين هيثم صبحي جود رئيس مجلس إدارة الشركة «السورية القابضة»، والرئيس التنفيذي لمجموعة (جود) التي تُعتبر من كبرى المجموعات المؤسسة لـ«السورية» والمساهمة فيها. فقد ادَّعى جود أن الحكومة أحبطت مشروعًا صناعيًا ضخمًا للشركة حين لم توفّر لها الطاقة، بينما ردّ عليه الدردري بالقول إن توفير الطاقة هو من مسؤولية الشركات التي تستحدث هذه المشاريع. انظر تفصيلات هذا الجدل في مجلة **الاقتصادي** على الموقع الإلكتروني: <http://www.aliqtisadi.com> (تاريخ المشاهدة، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١).

(٤٠) مقابلة مع هيثم جود، على موقع مجلة **الاقتصادي** الإلكتروني: <http://www.aliqtisadi.com/pages/BrowseByOrg.aspx?orgid=154>. (تاريخ المشاهدة، ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١).

(٤١) كان جود قد ذكر أنّ «رؤية الحكومة ما زالت علاقة حكومةٍ بفلاحٍ، ولم تؤسّس لتشريعاتٍ تشجّع الاستثمارات الزراعية». وردّ الدردري عليه بأنه محقّ في ذلك بالنسبة إلى الزراعة، =

للاستثمار في الطاقة عن شراكة مع الاستثمارات الأجنبية النفطية، مثل: الشراكة مع شركة (Gulfsand Petroleum) لتطوير مشروعات النّفط والغاز، التي ليست إلّا عنوانًا لصناعةٍ استخراجية. وفي مثل هذه الشراكات، التي من المشكوك فيه أن يكون لشركة «الشام القابضة» إسهامٌ جِدِّيٌ في استثمارها، يحلُّ أقوياء الشركات القابضة في الشراكة مع الاستثمارات، مكانَ شراكة المصالح الخاصّة للبيروقراطية السابقة مع هذه الشركات.

سادسًا: المنافسة الاحتكارية: من فلسفة «الملعب المنبسط» إلى نظام احتكار القلّة

اختلفت طبيعة فئة رجال الأعمال الجدد، مؤن الشركات القابضة، عن الفئات البيروقراطية المُرَسمِلَةِ والوسيطة (الوكلاء) والطفيلية التي نمت في السبعينيّات من جهةٍ أولى، وعن فئة رجال الأعمال في مرحلة التسعينيّات من جهةٍ ثانيةٍ، في أنّ طبيعة المجموعة **الأولى** ريعية بيروقراطية وطفيلية، نمت في سياق السياسة الحمائية التسلطية؛ بينما المجموعة **الثانية** صناعية؛ نَمت في برنامج الصادرات وفي إطار الدفعة التي أطلقها قانون الاستثمار.

كان مفهوم السوق، بالنسبة إليها، أكثر وضوحًا وفاعلية، بحكم انصرافها إلى التصدير الخارجي، لكنّها كانت أقرب من غيرها إلى الحمائية بمعناها القانوني الاقتصادي، التي تطوّرت الصناعة السورية تاريخيًا في سياقها؛ بينما كانت المجموعة الجديدة، كما أُعيدَ تشكيلها في تكتّل الشركات القابضة، ذات طبيعةٍ خدمية ومرتبطةً بسوق الخدمات، بعامّة، وسوق الخدمات الجديدة، بخاصّة، وهي الأكثر «**تَعَولُمًا**». وكانت نخب

= فنحن لم نطوّر حتى الآن التشريعات التي تشجّع الاستثمارات الكبرى في الزراعة، ولدينا في ذلك مبرّران: الأول هو أنّ كل الملكيّات الزراعية في سورية باستثناء حوض الفرات تعتبر ملكيّات خاصّة ومفتتة، ونحن كحكومةٍ لا نستطيع أن نتدخّل في العلاقة بين المستثمر وصاحب الأرض لأنّها ملكية خاصّة. وبما أنّ أراضي الدولة على حوض الفرات هي الوحيدة التي يتاح للدولة طرحها للاستثمار، فإننا الآن وضعنا لها نظامًا خاصًّا للاستثمار؛ ويمكن للراغبين دراسته والتشاور معنا». انظر: مجلة **الاقتصادي** على الموقع الإلكتروني: <http://www.aliqtisadi.com>

(تاريخ المشاهدة ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١١). لكن ما تكشف عنه هذه المساجلة هو أن جود لم يطرح مسألة تطوير الحكومة لتشريعات الاستثمار الزراعي إلّا بهدف الإحراج وليس لأسباب تطوير تلك التشريعات.

هذه المجموعة من أكثر النخب السورية تَعَولُمًا وقابلية للتَعَولُم؛ ولم يكن ذلك بسبب تكوينها العلمي الأكاديمي الحديث في الجامعات الأوروبية والأميركية فحسب، بل بسبب الطبيعة المُعَولَمَة للخدمات في العالم أيضًا، وتحوّلها إلى خدمات قابلة للاتّجار.

نَما نشاط هذه المجموعة «القابضة» في سوقٍ سورية مشوَّهةٍ تحمي الاحتكارات أكثر ممّا تحمي المنافسة، وتقوم سياساتها على حماية «**احتكار القلّة**»، بدعوى جعلها تتحسّس مزايا الاستثمار في سورية أكثر ممّا تقوم على فلسفة «الملعب المنبسط». وقد مثّلت هذه السياسة تراجعًا واضحًا عن فلسفة «الملعب المنبسط» الذي تبنّته الرؤية الإصلاحية المؤسّسية للخطّة الخمسية العاشرة، بل نقيضًا لها، إذ قامت تلك الرؤية من أجل «تحقيق التوازن الدقيق» بين مقتضيات الكفاءة ومتطلبات العدالة»، و«الأخذ في فلسفة الملعب المنبسط، حيث يواجه جميع اللاعبين في الساحة الاقتصادية القواعد نفسها، بعامّة، في إطار بيئةٍ مؤسّسية وتشريعية مناوئةٍ للاحتكار، وحاميةٍ للمنافسة»[٤٢].

وفي سياق ضعف السوق وتشوّهها، وغياب التشريعات التي تحمي المنافسة وتحدّ من الاحتكار، فإنّ النفوذ «اللولبيّ» لشريحة رجال الأعمال الجدد من متّخذي القرارات في البيروقراطية الحكومية الليبرالية أو «المُتَلَبْرِلَة»، والمستند مرجعيًا إلى الشراكة بين الدولة والشركات القابضة، أفضى إلى بروز ظاهرة يُطلِق عليها البعض «**احتكار القلّة**»، وإلى نشوء نوعٍ من «**منافسةٍ احتكارية**» بين أقطابها الأقوياء كبديلٍ من المنافسة الحقيقية التي تفترضها قواعد السوق الرأسمالية الحقيقية[٤٣].

نذكر مثالًا معبّرًا عن «المنافسة الاحتكارية» في إطار «احتكار القلّة»، هو لعبة المنافسة الاحتكارية بين شركتي «سيرياتل» (Syriatel) و«أم. تي. أن. (MTN) للاتصالات، التي يملكها خمسة عشر مساهمًا فقط، والتي راكمت

---

(٤٢) جودت عبد الخالق، «السياسات الكلّية لتقليل الفقر في سورية،» (ورقة خلفية للخطّة الخمسية العاشرة، دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٣ ـ ٤.

(٤٣) محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩٥.

أرباحًا هائلةً بسبب عدم دخول مشغّل ثالثٍ في الخدمة. فقد دخلت «سيرياتل» في عملية تقاضٍ ضدّ الحكومة في شأن احتساب مدّة عقدها: هل يسري العقدُ من تاريخ التشغيل أم من تاريخ توقيع العقد؟ وكانت الغاية من وراء ذلك، تأخير تسلّم الدولة لأصولهما من جهةٍ أولى، والاستمرار في احتكار السوق، خلال فترة التقاضي، من جهةٍ ثانيةٍ. فكان ذلك على حساب المستهلك، إذ إنّ دخول المشغّل الثالث لا يقضي على «المنافسة الاحتكارية» بين الشركتين فحسب، بل يحسّن الخدمات ويخفّض التكلفة على المستهلك أيضًا. ففي الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت تجربة دخول المشغّل الثاني شركة الاتصالات المتكاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة، انخفضت أسعار خدمات إنترنت النطاق العريض إلى ٣١ في المئة، كنتيجة مباشرة لدخول المنافسة؛ كما شهدت السوق انخفاضًا في أسعار المكالمات الدولية وصل إلى ٧٥ في المئة على مكالمات الهاتف الثابت، و٦٥ في المئة على مكالمات الهاتف المتحرّك، كما انخفضت رسوم الاشتراك في خدمات الهاتف المتحرّك ٦٥ في المئة[٤٤].

لقد راكم مُشغّلا الخلوي أرباحًا كبيرةً بسبب احتكار السوق، وتأخر إقرار الحكومة للإطار التنظيمي لمجمل قطاع الاتصالات، وتلكّأت في إدخال المشغّل الثالث. وتُعدّ سورية من آخر الدول في المنطقة التي لم يدخل فيها مشغّل خلوي ثالث يفعّل المنافسة بين المشغّلَين، ويرفع وتيرة الانتشار، على الرغم من احتمال تقليص المشغّلَين لاستثماراتهما بسبب قرب انتهاء عقديْهما عام ٢٠١٣، لأنّ من مصلحتهما تأخير عقديهما عن التحوّل من عقود الامتياز بموجب نظام B.O.T إلى نظام الترخيص[٤٥]؛ ما يعني أنّ التحوّل إلى الترخيص سيوجب دفع مئات ملايين الدولارات ثمنًا للرّخصة.

ويؤثّر تأخّر دخول المشغّل الثالث في عائدات الدولة، نظرًا إلى ارتفاع إسهام قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يُسهم قطاع الاتصالات بنحو ٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي بمساهمةٍ

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) سمير العيطة، «إستراتيجيّات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة العالمية،» (وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيار/ مايو ٢٠٠٩)، ص ٤٢.

مباشرةٍ توازي مساهمة قطاع التشييد والبناء أو قطاع المصارف. وكوّنت إيراداته عام ٢٠٠٨، موردًا ملحوظًا للخزانة العامّة (٧ في المئة من الإيرادات الإجمالية)، وهو ما يعادل تقريبًا (٣٩ في المئة) من إيرادات النفط[٤٦] ومع تحويل «امتياز» المشغّلَين إلى رخصة، والترخيص للمشغّل الثالث، ستزيد عائدات الخزانة عشرات ملايين الدولارات. بينما تبلغ مساهمة هذا القطاع السنوية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ في دولة الإمارات العربية ٤,٩ في المئة، وفي الأردن ٩,٥ في المئة. وإذا ما أضيفت إلى هذه النسبة في الأردن الإسهام غير المباشر لهذا القطاع، فإنها تصل إلى ١٤,٣ في المئة. أمّا في سورية، فإنّ الإسهام المباشر لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كإيرادات قطاع الاتصالات (الهاتف الثابت والخلوي بصورة رئيسة)، فقد بلغت ٥ في المئة في العام نفسه[٤٧]. ولا يمكن تفسير هذا التأخر بضعف الرهان على عائدية رخصة المشغّل الثالث فحسب، بل هناك سبب آخر أيضًا، وهو مراعاة مصالح المشغّلَين في استمرار احتكار السوق ضمن منطق «المنافسة الاحتكارية» بينهما، وربما تطلُّعهما إلى السيطرة على المشغّل الثالث، بطريقة الواجهة أو الشراكة أو التحالف.

لقد عملت السياسات التحريرية من خلال جعل الشركات القابضة تختصّ بالمشاريع الخدمية السريعة الربح، وبكثيرٍ من الحوافز الضريبية والتسهيلات في مجال استملاك الأراضي، على تركز الثروة في جيوب فئةٍ محدودةٍ من رجال الأعمال الجُدد، في غياب المنافسة. وفي مرحلة تالية، حين تمّ التفكير في إصدار تشريعٍ يمنع الاحتكار ويحمي المنافسة، اصطدمت تلك الاتجاهات بمعارضة هذه المجموعة، ليس لأنّ المنافسة تحدّ من تضخّم أرباحها فحسب، بل لأنها أيضًا تتضمن جعل العقود «بالتراضي»،

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤٧) انظر: **التقرير السنوي الأول لسوق الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتّحدة، التقرير الأول لعام ٢٠٠٩** (أبو ظبي: الهيئة العامّة لتنظيم قطاع الاتصالات، ٢٠١٠)، <http://www.tra.gov.ae/news_The_Telecommunications_Regulatory_Authority_released_its_first_Annual_Market_Review-167-9-A.php>.

وعن الأردن، انظر: **تقييم الأثر الاقتصادي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الوطني في الأردن** (عمّان: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٩)، <http://www.arabianbusiness.com/arabic/576916>.

في المشاريع القابلة للتنافس، حالةً ثانوية. في حين تحوّل «العقد بالتراضي» إلى قاعدة، بدعوىً زائفةٍ ارتبطت بالمواصفات المطلوبة، التي لا تتوافر بطريقة المنافسة.

أُبرِمت عقود معظم مشاريع الشركات القابضة، منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠١٠، بطريقة «**الاحتكار**» أو «المنافسة الاحتكارية»، وليس بطريقة «الملعب المنبسط». وتمّ تمويه طريقة «الاحتكار» بالصيغة القانونية لـ «العقد بالتراضي»، ولا سيّما العقد وفق نظام B.O.T. وبلغ عدد العقود التي درستها لجنة العقود خلال عام ٢٠١٠، وفق نظامَيْ B.O.T وB.O.O.T أي: «بناء، ملكية، تشغيل، نقل الأصل إلى الدولة»، بلغ نحو ١٧٦ عقدًا قيمتُها الإجمالية ١٥٤٠ مليون ليرة سورية. وتشمل هذه العقود الخدمات الإنتاجية في مجالات البنية التحتية: المرفئية، والطُّرُقية، والجوّية، والخدمية الطابقية المتراكبة الوظائف، التي تنوء قدرات الدولة بتنفيذها[٤٨].

لا شكّ في أنّ نظام B.O.T ومشتقّاته يتضمن بطبيعته حوافز كبيرةً للمستثمرين، لكن مشاريعه تعود بالنّفع على المدى المتوسط أو الطويل الأمد، ويندرج في عدادها تشغيل العمالة، وتوطين التقانة والتنظيم، ورفع أعباء الإنشاء الباهظة عن الدولة، كما تفيد الدّولة في تنمية البنية التحتية التي لا تستطيع الدولة أن تستثمر فيها دومًا، بسبب تكلفتها العالية نسبيًا، وافتقاد الخبرة المؤسّسية والتقانية. بذلك، يكون نظام B.O.T فاعلًا يسمح للدولة بإنفاق المزيد على ميادين التنمية الإنسانية، ويخفّف عنها عبء «التعب» أو «الإنهاك التنمويّ»، كما يسمح بـ «توازن الموازنة» والتخفيف من عجزها، ويحدّ من مخاطر التضخّم. لكن المشكلة لا تتمثّل بطبيعة هذا النظام في حدّ ذاته، بل في الدينامية التي تحكمه، حين تغيب المنافسة ويحلّ الاحتكار، وتغيب مؤسّسات السوق الشّفّافة، لما فيه مصلحة مؤسّسات وهيئات وشركات «الاقتناص» التي تعمل في الزواريب الخلفية. وتكون ثمرة اشتغال هذه الدينامية متمثّلةً بهدر مصالح الدولة العامّة، لما فيه مصلحة تضخيم المصالح الخاصّة، على نحوٍ غير عقلانيٍّ، لا تقبله حسابات الجدوى

(٤٨) مذكّرة وزارة النقل المقدمة إلى اجتماعات مجلس المستشارين عام ٢٠١٠، وقد استند الباحث إلى صورةٍ عنها لدى بعض أعضاء هذا المجلس.

وتقديرات العائد المعقولة. ويندرج في عداد ذلك منحُ الشركات القابضة مدّة طويلةً لاستثمار المنشآت المبنية وَفقَ نظام B.O.T لا تقلّ عن ٤٦ ـ ٤٩ سنة.

وُقِّعت هذه العقود بطريقة «**التراضي**» بين الجهات الإدارية، وبخاصّة، مجالس المدن والشركات، التي تحكمها دينامية الفساد، بما هي الدينامية الاجتماعية[٤٩]، وذلك في ضوء مفهوم العلوم الاجتماعية، أي دراسة الظاهرة من خلال العمليّات أو السيرورات الاجتماعية[٥٠]. وتسمح هذه المقاربة بالقول في ضوء السيرورات الفعلية والعملية، إنّ إبرام عقود «**التراضي**» في «كوريدورات» البيروقراطية السورية، التي تعيش من الخدمة العامّة أكثر ممّا تعيش لها، اختلط بتركّز الثروة واستغلال النفوذ المفضي إلى الفساد. وهذا النّوع من الفساد، هو ـ على وجه التحديد ـ «الفساد الكبير». فإذا كان الفساد الصغير قد ارتبط اقتصاديًا بفقدان التناسب بين «الأجور» و«الأسعار»، وعدم قدرة الأجور على تمويل نفقات الحياة الأساسية للعائلات السورية، التي ترتفع فيها معدّلات الإعالة العمرية والاقتصادية، علاوةً على ارتباطه بضغوط النّهم الاستهلاكي، الذي بات ذا صلةٍ بتوسّع قطاع الخدمات، فإنّ «الفساد الكبير» ارتبط بشبكاتٍ ودهاليز نصف «مرئية»، بين رجال الأعمال والبيروقراطية.

يمكن اعتبار مجلس مدينة حلب، الذي توسّع كثيرًا في منح تلك العقود لرجال أعمالٍ، من مؤسّسي الشركات «القابضة» ومن غير مؤسّسيها، نموذجًا لمركز العجلة في شبكةٍ مافيوزية متعدّدة الأذرع، في الأجهزة البيروقراطية المختلفة. ويعود ذلك إلى غياب الشفافية عن تلك العقود، وخضوعها لتدخّلات سلطاتٍ أخرى آمرةٍ للسلطات العامّة الرسمية؛ أي أنّها تتمتّع بالقوّة الاجتماعية التي تتيح لها استخدام سلطة الأمر والنهي، وسلطة

---

(٤٩) كان مجلس مدينة حلب من مجالس المدن التي توسّعت بعقود «التراضي» مع الشركات وفق صيغة (B.O.) ثم أُقيل رئيسه وأوقف عدد من أعضائه وكبار موظّفيه بتهم الفساد بين أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١، وهو ما يعني أنّ الصفقات التي أبرمها المجلس خاضعةٌ للشك.

(٥٠) علي الزعبي وخلدون حسن النقيب، «دراسة حالة الكويت،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ص ٦١٢ ـ ٦١٣.

الثواب والترقية والعقاب؛ إذ يحتلّ أعضاء مجالس المدن في تَراتُبِية العلاقات بين القوّة والسلطة، مكانةً ضعيفةً يسهُل فيها التحكّم وتوجيههم لمصلحة الجهات النافذة التي أوصلتهم إلى هذه المناصب.

يعني ذلك أن ثمة تحويلًا للمشاريع نحو ما يوصف بـ «رأسمالية المحاسيب» (Crony Capitals)؛ فيكون بذلك، مقابل المنافسة القائمة، داخل عالم الأعمال،على آليّات الشفافية والإنصاف والنزاهة للوصول إلى المعلومات[٥١]، وهي آلياتٌ تشكّل معايير «**الملعب المنبسط**»؛ وبذلك يُسهم اعتماد نظام العقود بـ «**التراضي**» في المنظومة البيروقراطية السورية السائدة، كبديلٍ من نظام المنافسة، في تركّز الثروة في قبضة فئةٍ مختارةٍ من المستثمرين، لدواعٍ مصلحية أو سياسية. وحتى في المنظور الليبرالي النمطي البحت، فإنّ العلاقة اللولبية بين البيروقراطية من جهةٍ أولى، وأقوياء الشركات القابضة، الذين باتوا يضطلعون بوظيفة «بوّابة الاستثمارات» المتدفّقة، والباحثة عن الرّبح في كلّ مكانٍ في العالم، من جهةٍ ثانية، تؤدّي إلى تدهور قدرة الدولة على وضع سياساتٍ مقبولةٍ لقواعد اللعبة التي يحترمها اللاعبون؛ ويعني ذلك عدم قدرة الدولة على العمل كسلطة حيادية تمثّل «المصلحة العامّة»، على مسافة واحدة من الجميع، ضمن قواعد اللعبة، وتُحَوِّلُها إلى جزءٍ من تضارب المصالح الخاصّة لقوى السوق التنافسية، وتُغَلِّبُ العلاقات «الكوريدورية» و«الدهاليزية» على القوانين، في ظلّ حماية الاحتكار والبعد من مَأْسَسَة المنافسة.

لهذا أبدى رجالُ الأعمال الجدد ـ عبْر نفوذهم في البيروقراطية الليبرالية ـ مقاومةً كبيرةً لصدور قانون المنافسة وتشريعات الشفافية والإفصاح، التي تنال من نظام «المنافسة الاحتكارية» أو «احتكار القلة»[٥٢]. ويشكّل ذلك جزءًا من الموقع المتناقض لشريحة رجال الأعمال الجدد في النظام الاقتصادي ـ السياسي السوري. ويتمثّل هذا الموقع المتناقض في أنّ

---

(٥١) نور الدين العوفي، «مؤشّرات الحكامة وآليّات الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٩١٩.

(٥٢) مقابلة في دمشق مع عبد الله الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، دمشق، بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٠.

شريحة رجال الأعمال هذه، تعمل دومًا على دفع الدولة إلى تسريع سياسات التحرير، لكنها لا تختار بالضرورة «لبْرَلَةً» اقتصادية كاملةً، ولا استقلالية ذاتية نهائية عن الدّولة، بل إنّ معظم تلك الشريحة يُفضّلُ البقاء على مقربةٍ من الدولة[٥٣]. ويُشكّل هذا الأمر، الأساسَ الموضوعيَّ للتّحالف السياسي بين شريحة «المئة» التي تمثّل نخبة رجال الأعمال، وبين من هم أعظمهم قوّةً ونفوذًا. وكما يقول جان ليكا: «ما الذي يُلزِمُ هذه الجماعة بالانخراط في فعلٍ سياسيٍّ مكشوفٍ، حين يكون في استطاعتها الحصول على ذلك كله، لقاء تكلفةٍ أقلّ، ببقائها متمسّكةً بالسياسات البيروقراطية أو بسياسات القصور الحكومية، حيث الشبكة اللارسمية للتضامن العائلي والمناطقي والفئوي، هي التي تحتلّ موقع الصدارة في اللعبة»[٥٤]؟

سابعًا: التحالف الإستراتيجي بين الشركات القابضة ورأس المال الخليجي والأجنبي

١ ـ الأبعاد والدلالات والتحالفات والتعَولُم على المستويين الخدمي والسلعي

كشف نشاط الشركات القابضة، عن ارتفاع وتيرة تَعَولُمها واندماجها في رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية، من خلال صيغ التحالف الإستراتيجي. ويمكن القول، إنّ النخب القوية في القطاع الخاص السوري، والمؤسِّسة لهذه الشركات، قد دخلت في دورات هذا التحالف بوساطة نخبتها القائدة الصاعدة في الشركات القابضة، التي تنفّذ مشاريعها بالتحالف مع رؤوس الأموال تلك. ولا تخلو «دهاليز» هذا التحالف من أبعادٍ «ريعية» غير «مرئية»، بين الاستثمارات الخليجية والأجنبية وبين الشركات القابضة، لكون هذه الأخيرة هي التي حصلت على الموافقة الحكومية لإقامة هذه المشاريع. فأقوياء الشركات القابضة، النّافذون وسط البيروقراطية الحكومية الصانعة للسياسات والقرارات، هم بمنزلة «بوّابة» الاستثمارات المتدفّقة، للاستثمار في سورية، وتسهيل تمرير مشاريعها،

---

(٥٣) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٨٠٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٨٠٠ ـ ٨٠١.

وضمان أرباحٍ لها مرتفعةٍ مسبقًا، وتخريج صيغٍ متعدّدة للتشارك في تبادل المصالح معها، تحت اسم التحالف.

يمكن عَدّ التحالف دينامية اجتماعية، أي سيرورة وعمليّات. ويمثّل التحالف بهذا المعنى، دينامية اجتماعية لتبادل المصالح الاستثمارية/ الخدمية، فهي دينامية تُسهّل التعقيدات البيروقراطية أمام الاستثمارات، وجني أكبر قدرٍ ممكنٍ من خدمات الدولة. ولا تخلو هذه الدينامية من ريعية ضمنية للخدمات التي تقدّمها نُخب الشركات القابضة للاستثمارات الحليفة. ويتأسّس هذا النوع من «دهليزية» مصالح رؤوس الأموال الخليجية في الاستثمار السياحي في سورية، بحكم تنوُّع الموارد السياحية السورية على مستوى العرض، وارتفاع الطلب السياحي عليها. فقد جذبت سورية عام ٢٠٠٥ نحو ٧٧ في المئة من إجمالي السياحة العربية البينية[٥٥]. وشكّل ذلك أحد عوامل فتح شهية رؤوس الأموال تلك، للاستثمار في سورية وجني أرباح كبيرة وسريعة. وبشيءٍ من توسيع مفهوم **مركز العجلة وأذرعها وتكييفه** (Hub-and-Spoke Effect)، فإنّ الاستثمارات الخليجية والأجنبية تمثّل مركز العجلة، بينما تمثّل الشركات القابضة أطرافها، بمرتبة حلفاء. ولأنّ تحالفها هو تحالف فوق وطني أو فوق قومي، فإنّها تمثّل في الوقت نفسه دينامية من ديناميّات التَعَولُم في المجال **الخدمي**.

أمّا في المجال **السلعي**، فقد قطعت سورية شوطًا كبيرًا في تأهيل اقتصادها للتكيّف مع معايير تلك الشراكات، على الرغم من أنّ سورية ليست حتى الآن طرفًا في المنظومة الأورو ـ متوسطية أو في منظّمة التجارة العالمية؛ حتى إنّ الشراكة السورية ـ التركية، التي جرى تطويرها إلى مجلس تعاون إستراتيجي، صارت تمثّل نموذجًا مصغّرًا مطوّرًا عن اتّفاقية الشراكة الأورو ـ متوسطية. وفي هذا السياق حقّقت سورية أهمّ ديناميّات التَعَولُم، وهي: تحرير التجارة الخارجية، التي تنعكس على المجالات الخدمية (المرتبطة بقيادة نخب الشركات القابضة)، والسلعية (المرتبطة بالقطاع الصناعي الإنتاجي السلعي).

---

(٥٥) باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية**، ص٤١١.

وتؤدّي ديناميّات التعَولُم المتسارعة إلى تحويلٍ سريع للنمط التنموي السوري من نمطه التاريخيّ، أي: «**الموجَّه إلى الداخل**» إلى نمط «التوجّه إلى الخارج»، وينعكس ذلك إحدى ديناميّات التحالف والاندماج بين الصناعة السورية وبين رأس المال الخليجي والأجنبي الذي يعمل في مجال الإنتاج السلعي، التي تتّسم بدورها في عدم تكافؤ الثّقل بين مركز العجلة وأطرافها. ويمكن فهم انتشار نمط «العقد من الباطن» (Sub-contracting) فهمًا يتخطّى الأبعاد الاقتصادوية، في ضوء مفهوم عدم التكافؤ، بوصفه من ديناميّات التَعَولُم[٥٦]. وعلى الرغم من **أن التعاقد من الباطن** يشمل في الحقيقة مجالات الإنتاج كلّها، بما في ذلك الزراعة التعاقدية وصادرات الخدمات والسلع، فقد بات شائعًا لجوء الشركات المنتجة للخدمات والسلع، إلى تطبيق إستراتيجيّاتٍ دولية متكاملة في إنتاج الخدمات، من خلال تجزئة عمليّات إنتاج الخدمات وتنفيذها في عدة بلدان. وفي النمط السوري، وفي سياق تشابكات الأسواق والتكاملات الإقليمية، يرتبط هذا التعاقد بخاصّة، بتولّي مركز العجلة استقطاب **المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المتَّسِمَة بالمهارة والقدرة على التكيّف مع مواصفات الشركات المتعاقدة. ويختلف مستثمرو هذه المشاريع عن المستثمرين في الشركات القابضة، في أنّ تكوينهم السوسيولوجي ـ الثقافي قد تمّ أساسًا في فضاءاتٍ اجتماعية ـ ثقافية تقليدية، بينما تطوّر تكوين مستثمري الشركات القابضة في فضاءٍ حديث قابل للتَعَولُم ومُعَولَم. لكن نمط «التعاقد من الباطن»، بما هو دينامية تَعَولُم «تبعية»، ومتبادلة المصالح، يمكن أن يفضي إلى تبعات تنطوي على شحنةٍ مُتَعَولِمَةٍ جديدةٍ في التكوين التقليديّ لأولئك المستثمرين.

يشتغل النمط الشائع لهذا النظام بالتصنيع بقصد التصدير، وينطوي على جوانبَ إيجابية من ناحية التطوّر التقاني، واكتساب مزايا تنافسية نسبية. وإذا كان هذا الأسلوب قد ارتبط تقليديًا بالتصنيع، الذي يعتمد على كثافةٍ عمالية، فإنّ **اللامركزية واللارأسية** في حلقات الإنتاج العالمية، تفضيان ـ

---

(٥٦) مثالٌ على ذلك: قيام شركة سورية بتصنيع ملابس عمال عدد بارز من أشهر ماركات السيارات العالمية مثل مرسيدس وأوبل، وتقوم أيضًا بتصنيع الملابس الرياضية لشركة «أديداس» العالمية باسمها. كما أن أفخر أقمشة ربطات العنق الباريسية يُصنَع في ورش صناعية ماهرة في حلب ودمشق.

بصورةٍ أساسية ـ إلى استخدامه في شراء أو تصنيع حلقات منتجات متخصّصة تعتمد على الكثافة التقانية، أو من خلال إصدار التراخيص ومنح العلامات التجارية، أو من خلال إقامة بعض العمليّات، مُقابل الحق في استخدام العلامة التجارية وترخيص استخدامها؛ وهو أمر شديد الأهمية في إستراتيجية التسويق، التي تمثّل العلامة التجارية إحدى أبرز محدّداتها.

تتمثّل الدلالة الجوهرية لذلك النوع الاستثماري، بزيادة اندماج الاقتصاد السوري، بنيويًا، في سلاسل الإنتاج في الاقتصاد العالمي، وفي تحوُّل هذا الاندماج إلى علاقةٍ داخلية أو سمةٍ بنيوية من سمات الاقتصاد السوري، يزول فيها كثيرٌ من مقيّدات ثنائيّات الداخل والخارج، ويغدو مفهوم «الصناعة الوطنية» فيها ضعيفًا، أو يتلاشى في اقتصاد عالمي متكامل ومندمج وموزَّع الحلقات. وفي الآونة الأخيرة، أخذ شيوع هذا النمط ينتشر في إطار التكامل السوري ـ التركي. وتتمثّل حركته الأساسية السائدة في سورية، بتَراتُبِية على مستوى القوّة بين «**مُعَلِّم**» متعاقد (مركز العجلة) من الخارج مع «**صانع**» ماهر متعاقَد معه من الداخل (أذرع العجلة).

٢ ـ محاولة تركيب

مثّل مشروع الإصلاح المؤسّسي، حين اختُزِل إلى تحريرٍ اقتصادوي، الإطارَ السياساتي الذي أُعيدَ فيه تكوين طبقة رجال الأعمال السورية، وبروز شريحة رجال الأعمال الجدد، الذين أسسوا «شركاتٍ قابضةً» لقطف ثمار الاستثمارات الكبيرة المتدفّقة على سورية في مرحلة الفوائض المالية الخليجية. وقد برزت فاعلية هذه الشريحة في قيادة التوسّع في مجال القطاعات العقارية والسياحية والمالية الخدمية بدلًا من قطاعات الخدمات الإنتاجية، عبر «التحالف» مع رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية، وَفقَ قاعدة مركز العجلة وأذرعها. وقد سرّع تكوين نخب قطاع الأعمال على أساسٍ «متَعَولم»، وتائر عملية التَعَولُم الداخلية للاقتصاد السوري، وتكيُّفه مع السياسات التحريرية «الليبرالية» الجديدة، في ضوء منظورٍ يقول إنّ «تحرير التجارة والخدمات يقود النموّ». بهذا المعنى، يمثّل تكوين تلك الشريحة أحدَ أبرز إفرازات عملية إعادة الهيكلة، وهي إفرازاتٌ تتخطّى الأبعاد الاقتصادوية، إلى الأبعاد الاجتماعية والأنثروبولوجية والثقافية

والرمزية والعمرانية، في ديناميّات عملية «التغيير الاجتماعي» الجارية في سورية. وقادت هذه الشريحة ـ بما في ذلك شركاتها الفرعية وشركات مؤسّسيها ـ عملية النموّ الاقتصادي في سورية، خلال النصف الثاني من العشرية الأولى في القرن الحادي والعشرين، وجذب الاستثمارات إليها. كما أسهمت ـ على الرغم من سنوات الجفاف وتأثيرات الأزمة المالية الدولية المباشرة وغير المباشرة، في الاقتصاد والمجتمع السوريين ـ في تحقيق معدّلات نموّ اقتصادوية معقولة. لكنّ تشوّهات توزيع الدخل من الناتج المحلي، مثّلت الوجهَ الآخرَ لهذا النموّ. فما هي حصيلة النموّ الاقتصادي، خلال تلك الفترة، وخلال العشرية الأولى؟ وما دورها في إنتاج الفقر؟ وما هي العوامل التي تحكّمت في ارتفاع نسبة مَن هم تحت خطّ الفقر في سورية؟

الفصل الثالث

نموّ أكثر تنمية أقلّ (أين تساقطت ثمار النموّ؟)

تكثّفت سنوات العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين في سورية على مستوى العوامل الموضوعية والخارجية والداخلية. فعلى مستوى العوامل الموضوعية، كان عامل المناخ في مقدّمتها؛ إذ شهدت سورية خلال أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، جفافًا قاسيًا لم تشهد نظيرًا له من الشدّة إلّا في أواخر العشرينيّات والخمسينيّات من القرن العشرين. وعلى مستوى العوامل الجيو ـ سياسة، شهدت سورية خلال أعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، تَساقُطَ آثار الإستراتيجية الأميركية عليها، في شكل ضغوطٍ مكثفةٍ وحادّة ومباشرة، لإرغامها على الانغماس في «السرير» الإستراتيجي الجديد للمنطقة. وتمخّض الوفاق عبر الأطلسي عن محاولة احتواء سورية وعزلها، باستخدام ورقة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، لإخراج القوّات السورية من لبنان، والرهان على قيام انقلابٍ داخلي ضدّ الرئيس بشّار الأسد، يهدف إلى التخلّص منه،لا إلى تغيير نظامه.

تمفصلت هذه العوامل الموضوعية والخارجية في أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، مع انكشاف أزمة الغذاء العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء إلى معدّلاتٍ غير مسبوقة، وتساقط آثار الأزمة المالية الدولية على سورية سلبًا، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من خلال تراجع الصادرات التي تعد أحد أبرز محرّكات النمو الاقتصادي السوري، في مرحلة تراجع الإنتاج النفطي، وإفلاس عدد من المنشآت الصناعية، أو توقفها من العمل، أو العمل جزئيًّا، وتراجع حجم التحويلات الخارجية من المهاجرين.

أولًا: بين النموّ الكمّي والتنمية النوعية

على الرغم من ضغط هذه العوامل مجتمعةً على الاقتصاد السوري، وتبادل التأثير في ما بينها، حافَظَ الاقتصاد السوري على توازن إطاره الكلّي، باستثناء ارتفاع معدّل التضخم عام ٢٠٠٨. فحقّق في سنوات العشرية المنصرمة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)، من الناحية الكمّية البحتة، معدلًا وسطيًا للنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، قدْرُه ٥,١ في المئة. ويبدو هذا المعدّل في مستواه الكمّي البحت، قريبًا من معدّل النمو الذي حققه الاقتصاد الوطني في أعوام ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٨، والذي بلغ نحو ٦,٣ في المئة[1]؛ لكنه يُعد مُضلّلًا، لأنّه لا يميز بين المصادر الريْعية والكمّية الجديدة للنمو الاقتصادي، والمصادر الريعية والكمّية البديلة، التي حلّت مكان قطاعَيْ الزراعة والنّفط الريعيين المتراجعين، وبين الإنتاجية، أو ما يُطلِق عليه الاقتصاديون مصطلح **الإنتاجية الكلّية لعوامل الإنتاج** (TFP)، وهي التي تكشف عن أثر التقدم التقاني والمعرفي والإنساني والتنظيمي في زيادة الإنتاج. ويركّز الاقتصاديون على هذه الإنتاجية ـ عادةً ـ عند احتساب مصادر النمو الاقتصادي، وتبيُّن ما إذا كان النمو قد تمّ عبْر التوسع الكمّي، بمدخلات الإنتاج، أو عبْر إنتاجية جملةِ عوامله.

يختلف سؤال النمو عن سؤال التنمية، ويتّصل به اتصالًا وثيقًا، في آنٍ معًا. ويتمثّل الاختلاف بكون معدّل النموّ ـ على الدوام ـ معدّلًا **كمّيًا**، فالمعدّل يقيس كمًّا أو حجمًا لا نوعًا. وقد يتم كمًّا أيضًا، نتيجة عوامل توسعية كمية بمدخلات الإنتاج، كما قد يكون من نمط النمو «الفقاعي». بينما سؤال التنمية **نوعي** دومًا، ويرتبط من الناحية الاقتصادية بإنتاجية مجمل عوامل الإنتاج. فلا يقود ارتفاع معدّل النمو تلقائيًا إلى التنمية، لكن التنمية لا يمكن أن تتحقق من دون رفع معدّل النمو. ولتوضيح الصورة أكثر بين ما هو كمّي في النمو وما هو نوعي في التنمية، فإنّ التوسع الكمّيّ ببناء آلاف المنشآت المدرسية والتعليمية والصحّية، لا يفضي بالضرورة إلى قيام نظام

---

(١) ربيع نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» (ضمن مشروع دعم الخطّة الخمسية العاشرة، ٢٠١٠)، ص ٧. استنادًا إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية (٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩) وتقدير المكتب المركزي للإحصاء للعام ٢٠٠٩.

تعليمي أو نظام صحّي، بل قد يؤدّي، مع ضعف عملية التنمية بما هي عملية مؤسّسية، إلى تآكلها. وتتحقّق التنمية فقط حين يفضي هذا التوسع الكمّي إلى إرساء نظامٍ هيكلي مؤسّسي نوعي جديدٍ للعناصر الكمّية المدخلة فيه؛ ويَدخل العاملُ البشري هنا بوصفه عاملًا حاسمًا في هذه العملية.

وفي منظور مرجعية التنمية الإنسانية للإصلاح المؤسّسي التنموي، فإنّ تحقيق معدّل نمو مرتفع ليس هدفًا في حدّ ذاته، إلّا بقدر ما يجيب في منظور التنمية الإنسانية، عن أسئلة من عيار: «**ماذا حصل للفقر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدخل؟**». ولا يوجد نموذج واحد لمقاربة هذه المشكلات؛ لكن دراسات التنمية والفقر تشير إلى أنّ تغيير التوزيع، في حالة الدول ذات الدخل المتوسط، التي تتمتّع بدرجةٍ كبيرةٍ من اللّامساواة ـ وهي المجموعة التي تنتمي إليها سورية ـ أكثر أهمية من النمو، بوصفه عاملًا من عوامل تقليل الفقر، بينما يكون النمو في حالة الدول المنخفضة الدخل، التي تتمتع بدرجة كبيرة من عدالة التوزيع، أكثر أهميةً لتقليل الفقر[٢].

في ضوء هذا المنظور، يمكن القول إنّ معدّل النمو الاقتصادي ارتفع من الناحية الكمّية خلال العشرية الأخيرة، وتساقطت ثماره وآثاره الإيجابية نظريًا على الجميع مفترضةً وفق الحسابات الليبرالَوِية خفض مستوى الفقر نقطتين على الأقل. لكن عدد الفقراء، وَفْقَ خطّ «الفقر الأدنى» (العميق) أو «الأسود»، ارتفع عمّا كان عليه، لا بل تدهور وضع من كانوا تحت «خطّ الفقر الأعلى» إلى وضع الفقر «الأسود» أو «العميق»، وارتفعت معدّلات النموّ الاقتصادي واستحداثات المشاريع. لكن حجم العاطلين من العمل ارتفع، في تعريفات البطالة، عمّا كان عليه من قبل.

١ ـ ماذا حصل لحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

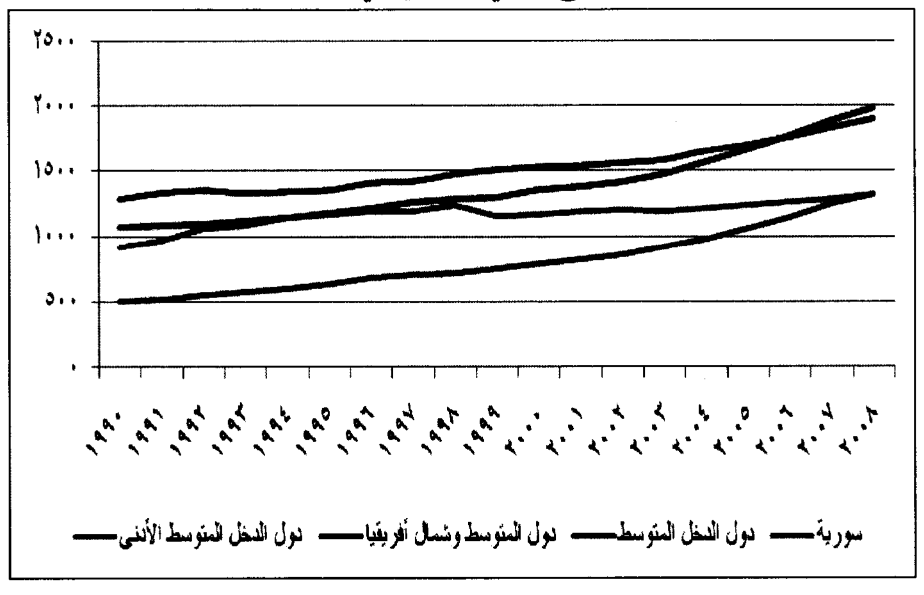
يُعد انخفاض دخل الفرد السوري من الناتج المحلي الإجمالي أحدَ أبرز عوامل تراجع ترتيب سورية في السلّم الدولي للتنمية الإنسانية. وفي العشرية

---

(٢) جودت عبد الخالق، «السياسات الكلّية لتقليل الفقر في سورية،» (ورقة خلفية للخطّة الخمسية العاشرة، دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٧.

الأخيرة، ارتفعت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩ في المئة، وهي تسمح نظريًا بمضاعفة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلّ أربعٍ وعشرين سنةً، في حال استمرار معدّلات النموّ الاقتصادي والسكانيّ الحاليين. لكن ما حدث هو تراجع هذه المعدّلات فعليًا، حتى إنها تراجعت في السنوات الأخيرة تراجعًا كبيرًا لتزداد الفجوة بينها وبين مثيلاتها في دول الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الدخل المتوسط، ولتقترب على نحو أكبر من حصّة الفرد من الناتج في دول الدخل المتوسط الأدنى[٣].

الشكل الرقم (٣ ـ ١)
حصّة الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي في سورية ودول أخرى



المصدر: World Bank, *World Development Indicators* (Washington, DC: The Bank, 2009).

يُقدَّر خطّ المعدّل الحرج للنمو الاقتصادي، بلغة إبراهيم العيسوي، بـ ٦ في المئة في شروط بلدان مثل مصر وسورية، ويتطلب معدّلات نمو مستدامةً لا تقلُّ عن ٨ في المئة، والاحتفاظ بها على مدى زمني طويل نسبيًا

---

(٣) نصر، المصدر نفسه، ص ٧، ومحمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، «التقرير الوطني الثاني للسكّان: النافذة الديمغرافية والتنمية،» (الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكّان، دمشق، ٢٠١١) (غير منشور)، ص ٩١.

يبلغ ٢٥ ـ ٣٠ سنة[٤]. وليس بلوغ ذلك مستحيلاً، فلقد اقتربت سورية منه في السبعينيّات، واقتربت منه عدَّة دول اعتمدت المنهج التنموي المؤسّسي، ومهّدت لذلك بإصلاحاتٍ مؤسّسية تمكينية، بالاعتماد على تحويل «**الادّخار الصافي**» أو «**الإدخار الأصيل**»، تمييزًا له عن الادّخار التقليدي، إلى استثمارٍ تنموي[٥]. إنّ مفهوم **الادّخار الصافي**، ليس إلّا مفهوم التعليم والتنمية المستدامة، ووقف التدهور البيئي، في مجال الادّخار.

ولعلّ المقارنة تنطوي على معنى التعلّم. فقد كانت مصر وسورية وكوريا الجنوبية عام ١٩٦٠، عند المستوى نفسه تقريبًا من حصّة الفرد، في الناتج المحلي الإجمالي، أمّا اليوم فإنّ الناتج في كوريا الجنوبية، التي ربطت سياسات التمكين بالتحرير، يفوق عشرة أمثال الناتج المحلّي المصري. وكانت اقتصادات الجزائر ومصر وسورية والعراق أكثر تقدّمًا، أو في موقعٍ لا يقلّ تقدّمًا عن اقتصادات جنوب شرق آسيا، في أواسط الستينيّات؛ لكن أداءَها الاقتصادي ـ وقد أخذ يتطور وفق منهج **التوجّه إلى الداخل**، الذي زاد منهجه في **إحلال الواردات**، بدلًا من الاعتماد على الخارج، والانكشاف أمامه ـ سرعان ما تراجع أضعافًا مضاعفة عن القفزة التنموية الهائلة التي حقّقتها دول جنوب شرق آسيا، الآخذة في التطوُّر في إطار منهج سياسات التمْكين، الذي يسمح بالتوجه إلى الخارج[٦].

لقد كان ارتفاع **الادّخار الصافي** الذي نجم عن السياسات التنموية

---

(٤) إبراهيم العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، منتدى العالم الثالث ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص ١٧٠.

(٥) معدّل الادّخار التقليدي هو المعدل الذي تعارف عليه الاقتصاديون زمنًا طويلًا وكان يجري الرجوع إليه عند مناقشة مصادر تمويل الاستثمار. وقد أدخلت مؤشّرات البنك الدولي للتنمية الدولية لعام ٢٠٠٥ مفهوم معدّل الادّخار الصافي أو الأصيل، أو معدّل الادّخار الصافي المعدّل، كما سمي في الإصدارات الأخيرة. ويقوم على إضافة الإنفاق على التعليم إلى الادّخار القومي الصافي، وتحديد المقابل لاستنفاد الطاقة والموارد المعدنية والغابات وقيمة الضرر الناتج من تلوّث الهواء. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩، و Katharine Bolt, Mampite Matete, and Michael Clemens «Manual for Calculating Adjusted Net Savings,» Environment Department, World Bank (2002), <http://siteresources.worldbank.org/INTEEI/1105643-1115814965717/20486606/Savingsmanual2002.pdf>.

(٦) انظر: محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩ و١١٥.

المؤسّسية في تلك البلدان أحدَ أبرز مصادر تمويل الاستثمار، وتطوير إنتاجيّته بالقيم المضافة، وتملّك التقانة وتوطينها من خلال التمرّس في مهارات الهندسة العكسية (Reverse Engineering)، وإطلاق طاقات مُعامِل التنظيم المؤسّسي، التي تضيف عدّة نقاط إلى الناتج المحلي الإجمالي، من دون الحاجة إلى القيام باستثماراتٍ مادية إضافية. لذلك كان الترابط ضروريًا بين الادّخار الصافي وبين زيادة حصّة الفرد من الدخل. ويتَّضح أثر **الادّخار الصافي** هنا، في زيادة حصّة الفرد من الدخل من خلال دوره في زيادة الإنتاجية، إذ تبلغ شدة الارتباط بين ارتفاع معدّل نمو دخل الفرد وبين نمو إنتاجية العوامل ٩٣ في المئة. ويمثّل رأس المال الإنساني والمعرفي والتقاني والمؤسّسي والبيئي أساسَ ذلك، بينما يتدهور الادّخار الصافي في سورية، بعد أن كانت سورية في السبعينيّات والثمانينيّات مُصَدِّرًا أساسيًا لبعض أهمّ أنواعه إلى البلدان العربية. وازداد هذا التدهور في العشرية الأخيرة، إذ تراجع من ١٣ في المئة عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣ في المئة عام ٢٠٠٨، بينما تراجع معدّل الادّخار التقليدي الإجمالي، من ٢٣ في المئة عام ٢٠٠٠، إلى ١٣ في المئة عام ٢٠٠٨. وبالتالي، تراجع حجم الادّخار التقليدي المموِّل للاستثمارات عام ٢٠٠٨، إلى أقلّ من نصف ما كان عليه عام ٢٠٠٠[(٧)].

٢ ـ ماذا حصل للفقر المطلق وتشوهات التوزيع؟

يقوم المنظور الاقتصادي للفقر، على أنه مشكلة اقتصادية تتمثّل بتدني الدخل قياسًا على الحاجات الأساسية، وله نتائج اجتماعية وخيمة، وتتكثف هذه النتائج في عمليّات «التهميش». كان الاعتقاد، أنّ السياسات ستجمع بين العمل على رفع معدّلات النمو وعدالة التوزيع في آن معًا، واعتماد نمطٍ

(٧) فضل الله غرز الدين [وآخرون]، دراسة خلفية مقدمة إلى التقرير الوطني الثاني للسكان، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ص ٩٣ و٩٦. قامت في الآونة الأخيرة نخبةٌ من الاقتصاديين السوريين، الذين يشتغلون في وضع السياسات، بإدماج مؤشّر الادّخار الصافي في حسابات الادّخار، مع بعض النواقص المتعلقة ببيانات قيمة التلوث، التي جرى احتسابها بالتقدير. وتقديرات تكلفة التلوث في سورية متفاوتة، تراوح بين ٣ في المئة و٦ في المئة، الأمر الذي يصعب الاعتماد عليه، بينما التقدير الدولي هو بين ١ في المئة و١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهؤلاء الاقتصاديون هم فضل الله غرز الدين ونبيل مرزوق ورفعت حجازي. وقد مثّلوا حلقةً أساسية في فريق البحث الذي أداره الباحث حول السكّان والتنمية في سورية.

تنمويٍّ يقوم على **النمو «المحابي» للفقراء** (*Pro Poor Growth*)، وإعادة دمجهم في عملية التنمية.

ليست العلاقة بين ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي، الذي هو شرطٌ للحدّ من الفقر، وبين انخفاض معدّل الفقر ضرورية، فقد يرتفع معدّل النمو الاقتصادي مع ارتفاع وتيرة الفقر، حين تستأثر النُّخب والشرائح والطبقات القوية بقطف ثماره ولا يتبقّى للفقراء إلا التقاط الفتات منها. ولكن حين يكون معدّل النمو ضعيفًا، فإنّ الصراع على «الموارد الشحيحة» يغدو هو القاعدة، لأنّ «الكعكة» صغيرة. ويؤثّر ارتفاع معدّل النمو في الحدّ من الفقر، عبر السياسات العامّة، التي تعمل على تقليص الفوارق التوزيعية للناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل القومي، بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، بواسطة أدواتٍ مؤسّسية توزيعية، الأمر الذي يخفّف من آثار النموّ السلبية، في أثناء مرحلة التحوّل الاقتصادي، في تشوّهات التوزيع، ويجعل النمو محابيًا ومناصرًا للفقراء، ويمكّن الفقراء من تملّك الأصول، والاندماج في عملية التنمية. وهذه عملية اجتماعية كاملة، لكنها لا تنفي الكلام على أنّ مسألة الفقر ترتبط بعامة ـ وفي كلّ مكانٍ من البلدان النامية ـ بعاملين أساسيين متلازمَيْن، هما: **النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع**.

في سياق عملية اختزال الإصلاح المؤسّسي إلى برنامج تحرير اقتصادوي ليبرالي متهالك على جذب الاستثمارات بأي ثمنٍ، بُغيةَ رفع معدّل النمو الكمّي، تُرِكَ توزيعُ ثمار النمو لعمل «**اليد الخفية**» (ديناميّات السوق)، وبالتالي كان اهتمام السياسات برفع معدّل النمو أكثر وأوضح من اهتمامها بعدالة التوزيع. وكان أقصى ما فعلته هو محاولة التدخل بمنهج «الإطفائي» لإصلاح ما يحدث من اختلالاتٍ توزيعية في مرحلة لاحقة، وعلى نطاق محدود، بينما كان واضحًا، حتى لدى واضعي السياسات أنفسهم، أن الطبقات والشرائح والفئات القوية، هي التي تقطف عادةً ـ ولا سيّما في ظروف التحوّل من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق ـ ثمارَ النمو في كلّ مكانٍ تقود فيه هذه السياسات التحريرية الاقتصادوية عملية التنمية.

لم يكن مفاجئًا، في هذه الحال، ارتفاع نسبة السكان الفقراء (ما تحت خطّ الفقر الأدنى) وَفق خطّ الفقر الوطني، من ١١,٤ في المئة يمثّلون

٢,٠٤٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، إلى ١٢,٣ في المئة عام ٢٠٠٧، يبلغون نحو ٢,٣٥٨ مليون نسمة من جملة السكان. ولا يمثّل هذا المعدّل المسجّل إلّا الرأس الظاهر من «جبل الجليد» أو «البركان»؛ فالفقر ظاهريًا، على مستوى المعدّل الإجمالي، يبدو «**ضحلًا**»، ويخصّ من يتمّ تصنيفهم «تحت خطّ الفقر الأدنى» الشديد أو المدقع، بينما يتمثّل الجزء الثاني من القصّة المؤسية، بأنّ التحولات الهيكلية هدّدت بقذف نحو ٢٢ في المئة من السكان، يُصنَّفون «تحت خطّ الفقر الأعلى»، ويبلغون ٤,٢١٨ ملايين نسمة، وفق تقديرات عام ٢٠٠٧، أو ما يعادل ٤,٥٣٦ ملايين نسمة، وفق تقديرات عام ٢٠١٠، إلى ما تحت خطّ الفقر الأدنى، ورمْيهم في بيئةٍ محفوفةٍ بالمخاطر الشديدة، ومفعمةٍ بالحرمان والقلق والاضطراب النفسي والسلوكي والثقافي والاجتماعي، ليغدو عدد من هم تحت خطّ الفقر نحو ٧ ملايين نسمة، يمثّلون ٣٤,٣ في المئة من سكان سورية[٨]. وقد تولّت هذه المهمة عمليّات خفض الدعم التمويني (صندوق استقرار الأسعار) ودعم المشتقّات الوطنية من ١٦ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ١١ في المئة عام ٢٠٠٧، لتتضافر مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والجفاف القاسي، وارتفاع معدّل التضخم، كما سنبيِّن في فقرة آثار الأزمة المالية الدولية.

مع ذلك يُعد الفقر في سورية ذا **درجتين**: درجة «الفقر الضحل» ودرجة «الفقر العميق». ينتشر الفقر إجمالًا في الأرياف والمناطق العشوائية كلّها، لكن تركّز الفقر «العميق» يتّخذ شكلًا مناطقيًا واضحًا. فقد استمرّت المنطقة الشمالية الشرقية، وتحديدًا إدلب وريف حلب ومحافظات الرقّة ودير الزور والحسكة، في الاستحواذ على أكبر عددٍ من الفقراء مقارنةً بعام ٢٠٠٤، كما ازداد الفقر الشديد العميق والإجمالي، في المنطقة الجنوبية، ولا سيّما في

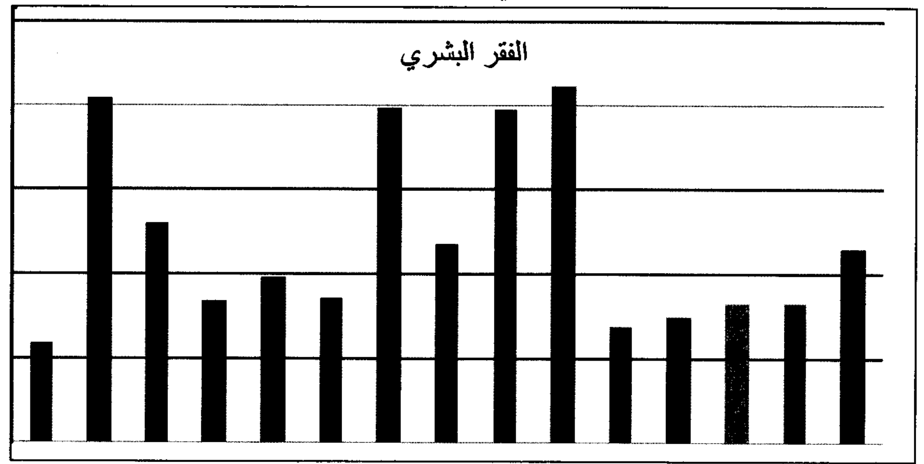
---

(٨) أغلق التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع صفحاته على بيانات ما قبل عام ٢٠٠٨، أي قبل رصد نتائج الأزمة المالية الدولية، وتفاقم آثار ارتفاع سعر الغذاء، وتطور آثار الجفاف. وقد قام الباحث بتحديث الأرقام واستنتج، في ضوء فرضية المتابعة بأسلوب الملاحظة والمعايشة، وفق النمط البحثي الأنثروبولوجي، أن ارتفاع معدّل التضخم إلى أكثر من ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨، وآثار الأزمة الدولية والجفاف وتراجع الصادرات وإفلاس كثير من الورش والمنشآت الصغيرة... إلخ؛ ذلك كلّه دفَعَ من هم تحت خط الفقر الأعلى، إلى الحضيض. انظر: هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل، «الفقر وعدالة التوزيع في سورية،» (هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، شباط/ فبراير ٢٠١٠)، ص ١٧.

ريفها، ما يشير إلى ظاهرةٍ شبيهةٍ بتونس، وهي فجوات التنمية المناطقية. وقد يفسّر ذلك أنّ شرارة الاحتجاجات انطلقت، على غِرار تونس، من المناطق الأدنى نموًّا، وكانت الأشدّ في درعا ومدنها وريف دمشق، بينما كان يمكن أن تكون أشدّ في المناطق الشرقية، ولا سيّما في محافظة الحسكة ومنطقة عين العرب، في ريف حلب وبعض أحيائها، لولا التسوية «الموقّتة» بين السلطة والقيادات السياسية والاجتماعية الكردية.

في المنطقة الشرقية وريف المنطقة الشمالية وريف دمشق، يتمفصل الفقر الماديّ «العميق» مع ارتفاع معدّل الفقر الإنساني، الذي تتكثّف فيه جوانب الحرمان من التنمية الإنسانية المستدامة. ويشير الشكل الرقم (٣ ـ ٢) إلى أنّ محافظات المنطقة الشرقية، تتربّع على رأس الأقاليم المنكودة بارتفاع فقرها الإنساني، والمتمفصل بدوره مع مشكلاتٍ ثقافية ـ إثنية كردية في محافظة الحسكة. ولا يضارعها في ارتفاع معدّل الفقر الإنساني إلّا ريف دمشق[٩].

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)
الفقر الإنساني بحسب المحافظات



المصدر: ربيع نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» (ضمن مشروع دعم الخطّة الخمسية العاشرة، ٢٠١٠)، ص ٢١.

(٩) تشمل مؤشّرات دليل الفقر البشري النمطية ما يلي: نسبة السكّان الذين لا يستخدمون مصادر مياه مأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقص الوزن، ومؤشّر الحرمان من المعيشة اللائقة، ونسبة السكّان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى الأربعين، ونسبة الأمية بين البالغين.

ترافقت عملية إنتاج نمط السياسات التحريرية مع ارتفاع وتيرة الاختلالات في عدالة توزيع الدخل الوطني، ما أدّى إلى تزايد عديد الفقراء. فقد أشار مقياس «جيني» إلى أنّ العُشر الأدنى أي ١٠ في المئة من السكان ـ وكان حجمهم عام ٢٠٠٧ يعادل ١,٩ مليون نسمة، وهم الذين يقتربون من الواقعِين تحت خطّ الفقر الأدنى (الأسود) ـ ينفقون ما نسبته نحو ٣,٥ في المئة فقط من إجمالي الإنفاق، في حين ينفق أغنى ١٠ في المئة نحو ٢٧,٣ في المئة من هذا الإجمالي، أي ثمانية أمثال ما ينفقه العُشر الأول تقريبًا.

صحيح أنّ مقياس «جيني» يعكس تفاوت التوزيع وليس تفاوت الغنى/الفقر، غير أنّ نتائجه تتمفصل هنا مع ارتفاع وتيرة الفقر. لقد أدّت التحولات في منظور معاملات «جيني» إلى تركّز الدخل، كما يعكسه الإنفاق الاستهلاكي، في شرائح محدودة من السكان. نعم، إنّ مسألة عدالة التوزيع تختلف عن مسألة الفقر، حيث يمكن أن تخلو بعض المجتمعات من الفقر، وأن يكون فيها توزيع الدخل متفاوتًا تفاوتات عالية؛ فما لا يتوقّف عنده «الاقتصاديون» كفاية هو حصيلة دروس تجارب الدول النامية، وحصيلة التجربة السورية في عدادها، وهي أنّ سوء توزيع الدخل يترافق عمومًا مع درجةٍ عاليةٍ من الفقر.

يأتي التضخّم في عداد ألدّ أعداء الفقراء. لقد نجم عن تضافر الآثار الموضوعية والسياسية عام ٢٠٠٨ ارتفاع معدّل التضخّم في سورية إلى مستوى خطر، وصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,١٥ في المئة بعدما كان ١٠ في المئة عام ٢٠٠٦. وكان عام ٢٠٠٨ على مستوى التضخّم وآثاره في الإفقار وتوزيع الدّخل، أسوأ أعوام العشرية؛ فقد «تراجع معدّل الاستهلاك الخاصّ (الإنفاق العائلي الخاصّ على المشتريات، من سلع وخدمات، باستثناء الأراضي والمباني) حتى غدا سالبًا، بفعل الارتفاع الحادّ في أسعار المواد الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وتزايدها عام ٢٠٠٨، بمعدّل تجاوز ٥٦ في المئة عن عام٢٠٠٠»[١٠]. ودفعت ثمنه الفئات الوسطى والفقيرة والضعيفة والملايين من

(١٠) تم تحديد القيم الكمّية وتعميق ترابطاتها استنادًا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «النمو الاقتصادي الشامل لمحاربة الفقر وزيادة التشغيل،» ورقة عمل، دمشق، ٢٠١٠، انظر: سمير العيطة، «إستراتيجيّات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة =

السكان المحفوفين بمخاطر الانحدار، من خطّ الفقر المدقع إلى خطّ الفقر الشديد، الذي يصاحب ـ عادةً ـ معدّلات التضخم المرتفعة، ويؤكّد ما هو معروف، وهو أنّ الفقراء والضعفاء هم الأكثر عرضةً لآثار اختلالات الاقتصاد الكلّي، التي تنعكس عليهم، فتقذفهم إلى بيئة الجوع والهشاشة والاقتلاع، وأنّ أيَّ تغيّرٍ في أسعار هذه السلع، سوف يؤثّر تأثيرًا قويًا فيهم.

ارتفع معدّل التضخم نتيجة إجراءات رفع الدعم، ورفع سعر الطاقة، والمشتّقات النفطية، وعدد كبير من السلع والخدمات الأخرى، فلم يلتهم القدرة الشرائية للنقود فحسب، بل صار أداةً خبيثةً لتوزيع الدخل، لما فيه مصلحة الأغنياء والأقوياء أيضًا. ويمثّل ارتفاع التضخم، بالنسبة إلى معدّل النموّ الاسمي، أحد عناصر الضعف في استقرار الاقتصاد الكلّي السوري للفترة المدروسة، أي منذ منتصف التسعينيّات حتى عام ٢٠٠٥. وكان يراوح بين ٣ في المئة و٦ في المئة، وبين ٠,٩٠ في المئة (عام ٢٠٠٠) و٦ في المئة (عام ٢٠٠٥). ويقع وسطيُّها ضمن وسطيّ معدّل التضخم في دول المنطقة والدول النامية المقدّر بين ٤ في المئة و٦,٥ في المئة على التوالي، وكان يتراجع مع تراجع عجز الموازنة[١١].

لكن حساب التضخم والتعيين الدقيق لمصادره وعوامله، وتحديد الوزن

= العالمية،» (وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيار/ مايو ٢٠٠٩)، ص ٢٠. والاستهلاك الخاص هو الإنفاق الخاص للقطاع العائلي والأفراد (والمؤسسات الخاصّة التي لا تبغي الربح) على سلع الاستهلاك الجاري، مثل المشتريات من جميع أنواع السلع، باستثناء الأراضي والمباني والخدمات، بعد طرح صافي المبيعات من السلع المستعملة، وزيادة صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصّل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

(١١) انظر في شأن معدّلات التضخم في المنطقة والدول النامية، خلال سنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤: *International Financial Statistics* (Washington DC: IMF, 2005), and

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٦** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧)، حيث يحدد وسطيّ معدّل التضخم في المنطقة بـ٦,٥ في المئة. لكن بعثة دائرة الشرق الأوسط وصندوق النقد الدولي إلى الجمهورية العربية السورية، في إطار مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، لعام ٢٠٠٦ نقّحت نسبة التضخم، ورفعته إلى ٧,٢ في المئة عام ٢٠٠٥، مقارنةً بـ ٤,٥ في المئة عام ٢٠٠٤، ولاحظت ترافق ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي مع ارتفاع التضخم. انظر: البيان الختامي للبعثة (دمشق، أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ٧.

الأكبر لهذا العامل أو ذاك بين العوامل النقدية والبنيوية، هو من أكثر الحسابات في سورية إثارةً للالتباس، وذلك جرّاء انحياز منتجي الأرقام إلى «الأدنى»، أي: إلى خفض معدّل التضخم للإيحاء بـ «قوّة» الاقتصاد الوطني. فمن المعروف أنّ التضخم يرتبط بثلاثة أنواع من الاختلالات: اختلالات الاقتصاد العيني أو الحقيقي، واختلالات المالية العامّة، والاختلالات في عرض النقود؛ وهذه الاختلالات مترابطة التأثير فيما بينها. وستبرز مشكلة التضخم أكثر فأكثر مع توجه الكتلة الأساسية من الاستثمارات إلى الاستثمارات الضخمة في القطاع العقاري، والتهامها مورد الأرض المُتاح والشديد المحدودية. وقد أدّى نموّها في الدول العربية كافة، في فترة «الفورة المالية» النفطية العربية نتيجة ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع معدّل التضخم(١٢)؛ وقد أدّت هذه الاستثمارات مع نمو القطاع العقاري، إلى رفع سعر الإسمنت بنسبة ٥٥ في المئة، وإلى فتحه أمام الاستيراد(١٣).

عزّزت السياسات الضريبية تشوّهات التوزيع. ففي عملية إصلاحية اقتصادية مؤسّسية، يمكن أن تجعل عملية إعادة التوزيع من النمو الاقتصادي، محابيًا أو منصفًا للفقراء وللفئات الوسطى الدنيا والفقيرة عمومًا، من خلال الضرائب والتحويلات، والإنفاق العام الجاري والاستثماري، وتوزيع الأصول، لتمكين الفقراء من الوصول إلى الموارد، ومواجهة التقلّبات التي يكونون عادةً ضحايا لها. لكن ما حدث خلال العشرية الأولى، التي انقلب فيها الإصلاح إلى تحرير، هو أن السياسة الضريبية قد انطلقت من مرجعية ليبرالية مشوَّهة، خفضت الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية، بينما رفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والرسوم التي تتحمّل عبئها الفئات الواسعة في المجتمع.

خفّضت هذه السياسات **الضرائب المباشرة**، وهي الضرائب الأكثر إنصافًا في منظور العدالة الضريبية، إلى معدّلٍ يُعد من أدنى معدّلات

---

(١٢) جاسم المناعي، **تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الإيجابيات والإشكاليّات والإصلاحات المطلوبة** (الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦)، ص ٦.

(١٣) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، في إطار مشاورات المادة الرابعة، المرفق الثاني: الإصلاحات منذ آخر مشاورات في إطار المادة الرابعة، ص ٥٤.

الضرائب في العالم (بين ١٤ في المئة للشركات المساهمة العامّة و٢٧ في المئة لشركات الأشخاص). ومع ذلك استمرّ التهرب الضريبيّ مرتفعًا جدًا، بينما زادت **الضرائب النوعية** الأخرى، كضريبة الرواتب والأجور، أو الضرائب غير المباشرة، أو الرسوم الجمركية، التي تتحمَّلها فئات الشعب وتؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

تمثّلت حصيلة ذلك بتراجع نسبة **الضرائب المباشرة** إلى مجموع الضرائب من ٦٩ في المئة عام ٢٠٠١ إلى ٤٢ في المئة عام ٢٠٠٨؛ كما تراجعت نسبة **الضرائب المباشرة** إلى الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار السوق، من ١٣ في المئة عام ٢٠٠١ إلى ٦,٥ في المئة عام ٢٠٠٨، في حين تضاعفت نسبة **الضرائب غير المباشرة** إلى الناتج، أكثر من ضعفين خلال ثماني سنواتٍ (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨) حتى بلغت ٨,٨ في المئة عام ٢٠٠٨، وهي نسبة مرتفعة جدًا. بل حقّقت **الضرائب غير المباشرة** قفزاتٍ كبيرةً خلال الفترة المدروسة؛ إذ نمَت عام ٢٠٠٦ إلى ٣٣,٦ في المئة، ثم إلى ٣٥,٣ في المئة عام ٢٠٠٨. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا النمو في صورة ارتفاع في مستوى الأسعار، وزيادة في تكلفة الإنتاج وضعف الاستثمار، وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؛ **ويعادل** التهرّب الضريبي ضِعفَي الضريبة المحصّلة[١٤]. أنتجت هذه السياسة توزيعًا مُجحفًا للدخل الوطني على مستوى مبدأَيْ العدالة والإنصاف الاجتماعي. ومثّل ذلك أحدَ أبرز مفاعيل عملية **التفقير والتكديح** في المجتمع، وارتفاع نسبة من هم تحت خطّ الفقر.

يقابل ذلك محاباة القطاع الخاص ضريبيًا، بحجَّة تشجيعه على الاستثمار، مع أنّ جميع المكلَّفين فيه، صغارًا كانوا أم كبارًا، متهرّبون ضريبيًا. وهو ما يفسّر تناقص الإيرادات الكلّية والإيرادات الضريبية، بعامّة (باستثناء عام ٢٠٠٦)، وهي معدّلات منسوبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي بسعر السوق، وتدنّيها على نحوٍ يصل إلى ٥٠ في المئة عن مستوياتها في الدول الأوروبية، حيث تراوح نسبة الإيرادات الكلّية إلى الناتج المحلّي

(١٤) حسين القاضي، «السياسة الضريبية في سورية» (محاضرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١/٣/٢٠١١)، ص ١٧ ـ ٢١.

الإجمالي بين٤٠ في المئة و٥٠ في المئة في أوروبا الغربية وبين ٦٠ في المئة و٦٥ في المئة في الدول الإسكندنافية، كما تقلّ عن الدول المجاورة، حيث تراوح تلك النسبة بين ٣٠ في المئة و٣٥ في المئة[١٥].

أمّا في سورية، فعلى الرغم من أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي بلغت ٦٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٨، فإنّ **الضرائب المباشرة** التي سدّدها القطاع الخاص للخزانة العامّة، بالأسعار الجارية، في ذلك العام، لم تتجاوز ١,٧ في المئة من الناتج، في حين سدّد القطاع العام، الذي تراجعت مساهمته في الناتج، في العام نفسه، إلى ٣٥,٣ في المئة، ما يعادل ٤,١ في المئة[١٦].

وهذا ما يفسّر أنّ الخطّة الخمسية العاشرة، هدفت إلى بلوغ ميزانية الدولة ٣٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ إلّا أنها لم تتجاوز ٢٧ في المئة منه، نتيجة ضعف الإصلاح الضريبي، وتأخّر الإصلاح الإداري والمؤسّسي، وضعف الشفافية والإفصاح، وفساد الجهاز الضريبي، وجمود إصلاح القطاع العام تقريبًا[١٧].

إنّ العلاقة بين سوء توزيع الدخل وبين الفقر، هي ـ في منظور العلوم الاجتماعية ـ سيرورة وعمليّات اجتماعية تتخطّى الأبعاد الاقتصادية البحتة؛ فبشيءٍ من توسيع مفهوم الاستقطاب، بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، على مستوى النظام الدولي، يمكن الادّعاء أنّ البرامج والسياسات والمفاهيم الليبرالية الجديدة، التي قادت عملية تَعَولُم النظام الدولي، ودفعت البلدان كافة إلى استبطان هذه البرامج في سياساتها التنموية «الوطنية»، قد أنتجت، في كلّ دولة، نوعًا من مناطقَ شمالية غنية متدرّجة في شماليّتها، ومناطق جنوبية فقيرة متدرّجة في جنوبيّتها. وينطبق ذلك على سورية، التي عزّزت تشوّهات مساراتها التنموية هذه الفجوة بين تلك المناطق.

يتمثّل جوهر فرضيّتنا في أنّ عملية التعَولُم ما عادت دولية بل غدت

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٦) بيانات وزارة المالية لعام ٢٠١٠.

(١٧) نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» ص ١٦.

داخلية، لا بل إن تمازج ما هو داخليّ مع ما هو خارجيّ سابقًا، هو جوهر عملية العولمة التي يتحوّل فيها ما هو خارجيّ إلى داخليّ. وهي، في ذلك، تعبّر عن دينامية مختلفة عن ديناميّات العصر الاستعماري وما بعده في وضوح ثنائية الداخل/ الخارج. وفي أيّ مكانٍ تُمَثِّل العولمة قوى توحيد، بقدر ما تمثّل قوى انقسام وتفاوت واستقطاب، وهو ما يعني أنّ الاستقطاب هو من صميم منطقها الجوهري.

يتمثّل الشكل الأوضح لذلك بالاستقطاب «الكامن» بين العشوائيّات التي تلفّ أطراف المدن السورية في شكل أحزمةٍ طرفية، وأحياء المخالفات والأحياء الشعبية التي صارت تكتسب سمات العشوائيّات، وبين أحياء النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراقية والجديدة في الضواحي القديمة أو الجديدة، بما فيها الشرائح العليا من الفئات الوسطى.

ويُعد هذا الاستقطاب استقطابًا كاملًا على المستويات المورفولوجية العمرانية والثقافية والرمزية (السيميولوجية) الثقافية والاقتصادية والكثافية السكانية والخدماتية والغذائية، ما يعني اقتراب هذا الاستقطاب من تبلور مجتمعين في دورة حياة اجتماعية واحدة في الظاهر، مزدوجة في الواقع، ولا ينتج منها إلا نمط المدن المترهّلة والهشّة. ويسود كلَّ مجتمعٍ من هذين المجتمعين تنميطٌ للمجتمع المقابل أو الآخر،على نحوٍ تُمَثِّلُ فيه عشوائيّات الفقراء والمهمّشين المستوى القِيَمِيَّ الآخر، بالنسبة إلى أحياء الأغنياء والأقوياء. فالأحياء الغنية متخصّصة في العلم والتنوّر والنظافة والفضيلة، بينما الأحياء العشوائية متخصّصة في الجهل والظلامية و«الوساخة» و«الفلاحية» والدعارة والإجرام. وحين يكون معظم سكان هذه العشوائيّات، أو قسم كبير منهم ينتمون إلى أقليّاتٍ طائفية، فإنّ هذه النظرة تلتصق بتنميطٍ قوالبيّ معياريّ وترذيليّ. وليس نمط **الاقتصاد المزدوج** السائد في سورية، وكذلك في مصر، إلّا تعبيرًا اقتصاديًا عن هذا الاستقطاب، فيتولّى النوعُ الأول تلبية حاجات الفقراء والفئات الدنيا من الفئات الوسطى، بينما يتخصّص الثاني في إنتاج السلع والخدمات للأغنياء، من مسح السيّارات إلى شفط قاذورات العمارات.

٣ ـ مشكلة التشغيل/البطالة في سياق ارتفاع حجم القوّة البشرية: تحدّيات راهنة ومستقبلية

تنشأ مشكلة البطالة نمطيًا في أيّ مجتمعٍ من مجتمعات الدول النامية، من التوتّر بين تزايد عرض قوّة العمل الناشئة عن الزيادة السكانية، وبين انكماش **الطلب** الاقتصادي. ولا تختلف سورية في ذلك على المستوى الاقتصادي البحت ـ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ ـ عمّا واجهته تونس ومصر والأردن والبحرين، وتواجهه معظم البلدان العربية، التي دخلت في مرحلة التحوّل الديمغرافيّ، أو في مرحلة انفتاح النافذة الديمغرافية، وارتفاع حجم السكان في سنّ العمل.

ويطلق الديمغرافيون على هذا الارتفاع في حجم السكان، في هذه الفئة بالنسبة إلى الفئات السكانية الأخرى «الطفلية» (ما دون ١٥ سنة) و«المسنّة» (ما فوق ٦٥ سنة)، يُطلِقون عليه مصطلح «**النافذة الديمغرافية**». وهذه الزيادة إمّا أن تكون «نِعمةً» تزيد في معدّلات النموّ الاقتصادي، وتشكّل ما يُطلَق عليه مصطلح «**الهِبة الديمغرافية**»، أو «نقمة» ترفع حجم البطالة، وتوتّر الآثار الوخيمة الناتجة من ذلك في ظلّ هشاشة شبكة الضمان الاجتماعي. فـ «**النافذة الديمغرافية**» تنفتح إمّا على بستانٍ أخضر وإما على بستانٍ بورٍ «صوّحت أزاهيره». وتشير الدراسات القياسية لدول شرق آسيا في هذا المضمار، إلى أنّ التغيرات السكانية، ممثلةً بارتفاع عدد السكان في سنّ العمل، قد أسهمت بـ ٤٠ في المئة من النمو الاقتصادي، بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ في هذه الدول. لا بل يذهب بعض الدراسات إلى القول إنّ ما بين ٥٠ في المئة و٧٠ في المئة من هذا النمو قد تمّ بفضل هذه التغيّرات المواتية، وارتفع نتيجة لذلك نصيبُ الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي ٦ في المئة سنويًا، كما انخفضت نسبة السكان، الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم، إلى ٣٧ في المئة[١٨].

على الرغم من أن ضعف الاقتصاد السوري مُحبِطٌ لجذب أعداد متزايدة

---

(١٨) **تقرير السكّان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية**، العدد الثاني (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠٥)، ص ١ ـ ٢ و٣٥ ـ ٣٦.

ممّن هم خارج قوّة العمل في «القوّة البشرية»، حيث لا يزال حجم قوّة العمل، بالنسبة إلى حجم القوّة البشرية، يعادل النصف تقريبًا[١٩]، فإنّ عرض قوّة العمل، التي يجب استيعابها، لا يزال متدنّيًا، قياسًا على قوّتها الاحتياطية المتمثّلة بمن لا يعمل داخل القوّة البشرية، ومعدّل البطالة لا يزال مرتفعًا. ويمكن رؤية ذلك، من خلال سوء توزيع الدّخل والفقر، في كون السكان ممّن هم في سنّ العمل وخارجه، والعاطلين من العمل، يتركّزون في الأحياء العشوائية أو في مناطق «الجنوب» الاقتصادي والاجتماعي والسكني الوطني بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع معدّل الخصوبة الكلّية للمرأة، وارتفاع أعباء الإعالة العمرية ثمّ الاقتصادية. ويثير ذلك مسألة العلاقة بين النمو السكانيّ والتشغيل والبطالة في سورية، وتحدّياتها الراهنة والمستقبلية في آنٍ معًا.

لقد تراجع معدّل النمو السكاني على نحوٍ متدرّج منذ عام ٢٠٠٤، ما أوهم بعض الديمغرافيين أنّ سورية قد تخطّت مرحلة النمو السكانيّ السريع (الانفجاريّ) الذي عرفته في الستينيّات والسبعينيّات، إلى غير رجعة. وكان في هذا الوهم كثيرٌ من الرغبات وقليلٌ من الحقائق. فما زالت سورية تحتل المرتبة الثالثة والعشرين في العالم على مستوى ارتفاع هذا المعدّل، وبينها ١٨ دولةً تقع في المنطقة الأدنى نموًّا وهي جنوب منطقة الصحراء الإفريقية. وتتّسم مشكلتها السكانية بارتفاع معدّل نموّها السكاني، متضافرًا مع سوء التوزّع الجغرافي المجالي السكاني في مورد أرضٍ محدودٍ، خلافًا لما يعتقده الكثيرون، وتدنّي الخصائص النوعية. كما يزداد حجم سكان سورية سنويًا في مرحلة تراجع معدّل النموّ السكانيّ بأكثر من حجم زيادته في مرحلة

(١٩) شهدت الفترة السابقة معدّلات نمو لفاقد قوّة العمل أكبر من معدّلات نمو قوّة العمل نفسها. إذ نما مجموع القوّة البشرية، خارج قوّة العمل، بمعدّل نمو سنوي بلغ نحو ٤,٢ في المئة، خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩، بينما نمت قوّة العمل بمعدّل نمو سنوي بلغ ٢ في المئة. انظر: باروت (المؤلف الرئيس)، «التقرير الوطني الثاني للسكّان: النافذة الديمغرافية والتنمية،» ص ١٥٠، استنادًا إلى **المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٥** الجدول (٤ ـ ٢)، و**المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٩** الجدول (١١ ـ ٢) الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في دمشق. ومع ذلك علينا أن نتعامل مع هذه المسألة بحذر، فالدراسات الوطنية لم تستطع حتى الآن أن تحلّ هذه المشكلة دراسيًا، كما أن قناعتها ضعيفة بحدود ما تسمح به البيانات المتاحة في أن الهجرة الخارجية هي التي تفسّر الفجوة.

النموّ السكاني السريع، وهذا ما تفسّره في أيّ حال دينامية «**الزخم**» السكاني (Momentom) التي تتراجع فيها معدّلات الخصوبة الكلّية للمرأة، بينما تستمر الزيادة السكانية في الارتفاع[٢٠].

لا يمثّل هذا الارتفاع إلا الوجه **الأول** من القصّة، بينما يتمثّل وجهها **الثاني**، وهو الأهمّ في منظور سياسات السكان والتنمية، بأنّ الحجم الأكبر للزيادة السكانية يقع في فئة من هم في سنّ العمل (١٥ ـ ٦٥ سنةً)، أو في فئة «القوّة البشرية» التي تنمو بمعدّلٍ أعلى من معدّل النموّ السكاني، لتصِل إلى ٥٩ في المئة تقريبًا، عام ٢٠١٠، ويُتوقّع أن تراوح بين ٦٣ و٦٥ في المئة من إجمالي السكان، خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، بمعدّل نموّ يفوق معدّل النموّ السكاني ومعدّل نموّ قوّة العمل في آن معًا. وسيَفرض ذلك على السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية السورية تحدّياتٍ حقيقية ستهزّ المجتمع السوري إن لم يتم تذليلها، وإن لم تكن قد ظهرت بعدُ مؤشّرات هذا الاهتزاز في قوس الاحتجاجات الذي يعم سورية منذ منتصف آذار/ مارس ٢٠١١.

٤ ـ ماذا حصل للبطالة؟

انطلقت السياسة الاقتصادية مرجعيًا من تعريف متحيّز لحالة العاطل/ المشتغل، يقلّص حجم العاطلين من العمل، ويرفع حجم المشتغلين، بهدف خلق انطباع إيجابي عن حجم «الإنجازات»، لأهداف سياسية، متذرّعةً بالتعريف الدوليّ للبطالة[٢١]. ويحتاج هذا التعريف، في منظور السياسات التنموية، التي تتحدّى وضع «المطمئن» و«النعامة» في إدارة المواقف من تحدّيات المستقبل، إلى مراجعةٍ جوهرية للمفهوم النيو ـ ليبرالي لهذا التعريف.

يقوم هذا المفهوم للبطالة على الفارق بين عرض العمل والطلب عليه، حيث يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي والكسب، من غير العمل

---

(٢٠) ناصر جاسم المانع ومحمد عدنان وديع، «التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية،» (الكويت، ٢٠٠٣)، ص ٤٤.

(٢١) تتبنّى السياسات السورية تعريف «حالة البطالة» بـ «حالة الشغل»، فالمشتغل هو الذي يعمل بنشاط اقتصادي خلال فترة المسح (على الأقل ساعة واحدة في اليوم)، وطبيعي أن هذا التعريف يميل إلى تضخيم عدد المشتغلين وتقليص عدد المتعطّلين.

والشغل، «بما في ذلك البخشيش»، واستعمال وقت الفراغ. وبذلك يتغيّر مستوى البطالة بتغيّرٍ في هذه المتغيّرات، أو بانتقال منحنى الطلب نتيجة تغيّر بيئة عمل المنشأة الاقتصادية؛ كما يعتمد الطلب على الأجر الحقيقيّ أيضًا. ووفق وجهة النظر النيو ـ ليبرالية، فإنّ العلاقة ضعيفة بين سياسات الاقتصاد الكلّيّ ومستوى البطالة، وإن تغيير هذا المستوى يتم عشوائيًا، حول المعدّل الطبيعي، عاكسًا الصدمات غير المتوقّعة أو أخطاء التوقُّع(٢٢).

إنّ إعادة النظر في مفهوم البطالة، أو توسيعه بصورة واقعية، خارج التحيّزات «السياسوية»، ستعطي بياناتٍ مختلفةً بالضرورة؛ فوفق المعطيات الرسمية، انخفض معدّل البطالة من ١٢,٣ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ٨,١ في المئة عام ٢٠٠٩. ويُعزى السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى ضعف الدخول إلى سوق العمل. فعلى الرغم من دخول نحو ١,٦ مليون نسمة من السكان إلى القوّة البشرية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، فلم يدخل سوق العمل إلا ثلث هذا العدد تقريبًا، أي نحو ٤٩٦ ألف مشتغل، بزيادةٍ سنوية بلغت ٩٩ ألفًا فقط(٢٣). غير أنّ معدّل البطالة يتجاوز، في تعريف مرن ومطابق لواقع الحال للبطالة بوصفها دينامية اجتماعية، أي سيرورات وعمليّات، ٨,١ في المئة إلى ١٦,٥ في المئة عام ٢٠٠٩ يمثّلون على مستوى الحجم السكاني ٣,٤ ملايين عاطل من العمل(٢٤).

---

(٢٢) المانع ووديع، المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٢٣) التعداد العام للسكّان والمساكن للعام ٢٠٠٤ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥)، و**مسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩** (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩).

(٢٤) تمّ خلال هذه الفترة إحداث ٦٥٩٩٤٤ فرصة عملٍ، أي بمتوسّط سنوي قدره ١٣٠ ألف فرصة عمل، في الوقت الذي فقَدَ القطاع الزراعي نحو ١٦٩,٥ ألف فرصة عمل خلال أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩. ولو افترضنا أن قوّة العمل نمت بمعدّل نمو القوّة البشرية، أي مع الاحتفاظ بالنسب نفسها لعام ٢٠٠٤ من مساهمة المرأة في قوّة العمل والنشاط الاقتصادي، والحِفَاظ على المعدّلات نفسها للالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي (على الرغم من تراجعها في مرحلة التعليم الثانوي كما شاهدنا سابقًا)، والمحافظة على النسب الأخرى المتعلقة بفاقد قوّة العمل، لكان حجم قوّة العمل لعام ٢٠٠٩ مساويًا لـ٥٩٨٤٨٤٥ عاملًا، وعندها يكون معدّل البطالة ١٦,٥ في المئة عام ٢٠٠٩. انظر: باروت (المؤلف الرئيس)، «التقرير الوطني الثاني للسكّان: النافذة الديمغرافية والتنمية،» ص ١٥١.

قامت مجموعة نبيل مرزوق وفضل الله غرز الدين ورفعت حجازي بإنتاج المعدّل الأكثر واقعية لحجم البطالة بالنسبة إلى الرقم الرسمي. وتم ذلك استنادًا إلى **التعداد العام للسكّان والمساكن للعام ٢٠٠٤**، و**مسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩**.

إنّ ارتفاع معدّل البطالة إلى أكثر من ١٦ في المئة أمر واقعي تؤيّده البيانات، خلال أعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ التي تساقطت فيها آثار الأزمة العالمية على سورية، مسببة في إفلاس مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وفي تراجع حجم التحويلات إلى النصف تقريبًا، مترافقًا ذلك مع اشتداد الجفاف. وتمثّلت خلاصة البيانات بأنّ قطاع الزراعة خسر أكثر من ٣٣٠ ألف فرصة عمل خلال فترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨، بينما خلق قطاع الصناعة التحويلية ٩٥ ألف فرصة عمل، تليه التجارة ثم المال والعقارات إضافةً إلى قطاعَيْ التعليم والصحة[٢٥]. وتذهب دراسات تعتمد بياناتٍ مختلفة عن البيانات الرسمية نسبيًا إلى أنّ عدد المنخرطين في القطاع الزراعيّ (مباشرةً أو بصورة غير مباشرة) انخفض من ١,٤ مليون شخص إلى نحو ٨٠٠ ألف بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، أي بنسبة ٤٤ في المئة. ولم يصب هذا الانخفاض إقليم الجزيرة فقط (٥٠ في المئة مثلًا في محافظة الحسكة)، بل أصاب أيضًا محافظة السويداء (٦٧ في المئة) وريف دمشق (٦٠ في المئة) ومحافظتَيْ إدلب (٥٩ في المئة) وحلب (٥٤ في المئة) وحتى اللاذقية (٢٨ في المئة). وأصاب النساء (٦٨ في المئة) أكثر من الرجال (٣٠ في المئة)، مع أنّ النساء يشارِكْنَ في العمل في الأرياف أكثر منه في المدينة[٢٦] يعني ذلك أنّ معظم من لم يتم استيعابه في قطاعات العمل المنظّمة، ذهبَ إلى القطاع غير المنظّم، أو إلى البطالة، وفي الحالتين إلى قاع الفقر.

لقد تمكّن الاقتصاد الوطني خلال أعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ من خلق ٩٠ ألف فرصة عمل صافية، وهو عدد قليل جدًا ويمثّل معدّلًا وسطيًا لنموّ المشتغلين، مقداره ٠,٥ في المئة، بينما يحتاج الاقتصاد ـ وفق تقديرات نموّ القوّة البشرية ـ إلى معدّل نموّ يراوح بين ٣ في المئة و٤ في المئة سنويًا في عدد المشتغلين[٢٧]. وتلك فجوة كبيرة جدًا بين العرض والطلب؛ وكل فجوةٍ

(٢٥) نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» ص ١٥.

(٢٦) سمير العيطة: «العمل والبطالة في سورية،» (محاضرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٢/ ٤/ ٢٠١٠)، ص ٤ ـ ٥. و«الأزمة الاجتماعية والتخطيط الإقليمي في المنطقة الشرقية،» ورقة قدمت إلى: ندوة تنمية المنطقة الشرقية، دير الزور، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، ص ٣ ـ ٤.

(٢٧) نصر، المصدر نفسه، ص ١٥.

تعني، في شروط معيّنة، تحوُّلَ التوتّر إلى انفجار، ولا سيّما أنّ أنظمة الحماية الاجتماعية ضعيفة في سورية، فهناك ٦٠ في المئة من قوّة العمل التي ينتمي إليها قسمٌ كبير من العاطلين من العمل، خارج أيّ نظام معتمد وطنيًا للحماية الاجتماعية[٢٨]. ويعني ذلك رمْيَ هؤلاء إلى مصيدة الفقر، في حال تعطّلهم من العمل.

تكاد الخصائص النوعية أن ترتسم كبطالة نسوية (البطالة بين الإناث أكبر بأربع مرّات من بطالة الذكور)، وكظاهرةٍ شبابية بالمعنى الواسع لفئة الشباب (١٥ ـ ٣٥ سنة)، وكظاهرةٍ مناطقية، فتتمفصل جِهويًا مع المناطق الفقيرة الأدنى نموًّا. إنّ نسبة بطالة الشباب مرتفعة، وتحتاج إلى إجراءاتٍ تنموية أكثر فاعلية، للاستفادة من الطاقات الشابّة، في تطوير الاقتصاد الوطني، إضافةً إلى أنّ آثار النموّ السكاني والوضع الاقتصادي، ما زالت تؤثّر في عدم كفاية فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، الذين يقَدَّرون خلال الأعوام الثلاثة الماضية بنحو ٢٥٠ ألف نسمة سنويًا[٢٩].

على مستوى الخصائص النوعية التعليمية، يُظهِر تحليل البيانات الرسمية تحسنًّا في اشتغال حمَلة الشهادات الابتدائية، الأمر الذي تفسّره المستويات التقنية المنخفضة لمعظم منشآت القطاع الخاص، وتدنّي أجور هذه الفئة. لكنْ، يقابل ذلك ارتفاعٌ في نسبة البطالة، في فئة الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي وما فوق. ويندرج في عدادهم نسبةٌ لا يُستَهان بها من حَمَلة شهادات العلوم الإنسانية، مثل التجارة والحقوق، وبدرجةٍ أدنى، حَمَلة الشهادات العلمية. وتفاقَم تعطُّل هؤلاء خلال أعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩[٣٠]، فكانوا قوام الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المدن السورية مؤخّرًا[٣١]،

---

(٢٨) باروت (المؤلف الرئيس)، «التقرير الوطني الثاني للسكّان: النافذة الديمغرافية والتنمية،» ص ١٣٥.

(٢٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «النمو الاقتصادي الشامل لمحاربة الفقر وزيادة التشغيل،» (ورقة عمل داخلية، دمشق، ٢٠١٠)، ص ٧.

(٣٠) التقرير الوطني الثاني للسكّان، استنادًا إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء (٢٠٠٩)، **ومسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩**، الجدول الرقم (٤)، ص ١٢٧.

(٣١) تُبيّن نتائج مسح سوق قوّة العمل لعام ٢٠٠٩ تراجعَ معدّلات بطالة فئة العمّال الحاصلين على تعليمٍ ابتدائي فما دون إلى ٤٥,٥ في المئة، بعدما كانت ٦٨,٥ في المئة من إجمالي العاطلين =

إذ يشكّل هؤلاء جزءًا من الفئات الوسطى الديناميكية الحديثة الأكثر التقاطًا لنبض التغيّرات على نحوٍ يدمج بين الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية. وتتميّز تلك الحركات الاحتجاجية ـ بفضل ثورة الاتصالات ـ بارتفاع معدّل استخدامها للمواقع التواصلية، ولأشكال «التجمّع الإلكتروني» أو «الافتراضي» القابل للتحوّل إلى «تجمّعٍ فعليٍّ» أو ملموسٍ.

ثانيًا: سياسة الاستثمارات وعلاقاتها بمشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل

١ ـ تمفصلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل كسيرورة

يتم فصل معدّل البطالة، الذي ارتفع إلى نحو ١٦,٥ في المئة عام ٢٠٠٩ يمثّلون ٣,٤ ملايين عاطل من العمل، مع ارتفاع حجم الذين باتوا فعليًا تحت خطّ الفقر الأدنى (الأسود) أو على حافته، إلى ٦,٧ ملايين نسمة، يمثّلون ٣٤,٣ في المئة من إجماليّ سكان سورية. ويتمفصل هذا الارتفاع أيضًا معتشوّهات التوزيع الاجتماعي للناتج المحلي الإجمالي، ومع ضعف حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهبوطها إلى ما دون «خطّ المعدّل الحرج» للنمو الاقتصادي، في دينامية اجتماعية معقّدةٍ، تتبادل عمليّاتها وسيروراتها التأثيرَ فيما بينها. وفي هذه السيرورة تتداخل حالات الفقر مع مساوئ التوزيع، وحالات البطالة مع الفقر، خلافًا لما تنصّ عليه التعريفات المدرسية الصلبة لكلّ حالةٍ. ويشكّل اشتغال هذه الدينامية أبرز عوامل انخفاض معدّل الادّخار، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض الاستثمارات. وهو معدّل مقلق وحرج ومتدنٍّ، لا يكفي للاستمرار في تحقيق معدّلات النمو التي تمّ تحقيقها في العشرية الأخيرة.

= من العمل عام ٢٠٠٤، في الوقت الذي ازدادت نسبة الحاصلين على تعليمٍ ثانوي، بين العاطلين من العمل، من ١١,٤ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ١٩,٨ في المئة عام ٢٠٠٩، وازدادت بطالة الحاصلين على تعليم معهدٍ متوسّط، من ٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ١٢,٥ في المئة عام ٢٠٠٩، وازدادت بطالة الحاصلين على تعليمٍ جامعي خلال التاريخَيْن المذكورين، من ٢,٦ في المئة إلى ٦,٧ في المئة. انظر: المكتب المركزي للإحصاء (٢٠٠٩)، **ومسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩**، الجدول الرقم (٤).

٢ ـ تراجع الاستثمار العام وانقلاب الأدوار

حاولت السياسات التحريرية الاقتصادوية أن تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الخليجية والسورية المغتربة والأجنبية، كي تعوّض هذا الضعف في معدّل الادّخار، ورفعت وتيرةَ إعادة هيكلة الاقتصاد السوري، واستعدادَها للانسحاب من أيّ مجال يستطيع القطاع الخاص أن يستثمر فيه، ما يجعل منه قاطرة النمو. وبالفعل ارتفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي من ٥٩,٨ في المئة في أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ إلى ٦٤,٩ في المئة في أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، لقاءَ إسهام القطاع العام بـ ٤٠,٢ في المئة في أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، و٣٥,١ في المئة في أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩. وفي هذه الفترة بلغ إسهام القطاع الخاص في تكوين الناتج ٦١,٨ في المئة وسطيًا، بينما بلغ إسهام القطاع العام ٣٨,٢ في المئة. وفي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بلغ أكثر من ٦٥ في المئة. وهذه هي المرة الأولى التي تنقلب فيها حصّة القطاع الخاص في تكوين الناتج رأسًا على عقب، منذ نصف قرنٍ تقريبًا، وتحديدًا منذ عام ١٩٦٠، في إطار الجمهورية العربية المتّحدة، حين زادت حصّة القطاع العام في تكوين الناتج على حصّة القطاع الخاص.

خفضت السياسات التحريرية، في هذا السياق، الاستثمارَ العام إلى أدنى درجة ممكنة. وخلال ٤ سنوات فقط (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨) انخفض الاستثمار العام من ١٣ في المئة إلى ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، متراجعةً في ذلك عن معدّله المخطّط الذي قامت عليه الرؤية السياساتية المؤسّسية للخطّة الخمسية العاشرة، والمحدّد بـ ١٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل راوح الاستثمار الخاص مكانه في الفترة نفسها مع انخفاض من ١٢ في المئة إلى ١١ في المئة، وانخفض المعدّل العام من ٢٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة، وهو معدّل منخفض جدًا، وينبئ بكارثةٍ اقتصادية في المستقبل غير البعيد، وهو الأكثر انخفاضًا، نسبيًا، في تاريخ معدّلات الاستثمار العام في سورية منذ عام ١٩٧٠.

يتميّز إسهام السياسات في هذا التحوّل، الذي انطوى على أكبر عملية إعادة هيكلة ممكنة في الشروط السورية، بضيق نظرها الاقتصادوي، وعدم بناء سياسة تنموية سياساتية تضع في حسبانها أن هذه التدفقات الاستثمارية

ستتوجّه إلى القطاعات السياحية والعقارية والمالية والخدمية السريعة الربح. فلقد كانت اتجاهات الاستثمارات الخليجية والسورية المغتربة واضحةً، من خلال المشاريع التي وافقت الحكومة عليها مسبقًا لتأسيس الشركات القابضة، كما كان القائمون عليها يدركون، مسبقًا، أنها لن تتوجّه إلى الزراعة مطلقًا أو إلى الصناعة إلا على نحوٍ محدود. ففي عام ٢٠٠٣ كان ضعفُ الاستثمارات الصناعية العربية في سورية واضحًا، فقد بلغت ـ وفق آخر البيانات المتوافرة عن عام ٢٠٠٣ ـ نحو ٣٧,٨ مليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات العربية الصناعية في لبنان ٣٨٢,٥ مليون دولار، وفي الإمارات العربية المتحدة ٢٩٣,٤ مليون دولار[٣٢]. وهذا ما يفسّر أنّ إسهامَ القطاع الخاص في الصناعة التحويلية، حقّق تقدّمًا متواضعًا من ٣ في المئة إلى ٨,١ في المئة فقط. وتركّز في الصناعات التحويلية كثيفة رأس المال (بما فيها صناعات التعدين والنفط، بحسب المعنى الواسع الذي يعطيه البنك الدولي لمعنى الصناعة) ولا سيّما الصناعات الهندسية، التي تتميّز بحجم عمالتها الصغير، بينما تراجعت الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، مثل: الصناعات النسيجية والغذائية والكيميائية التي كانت لها حصّة كبيرة في الصادرات السورية.

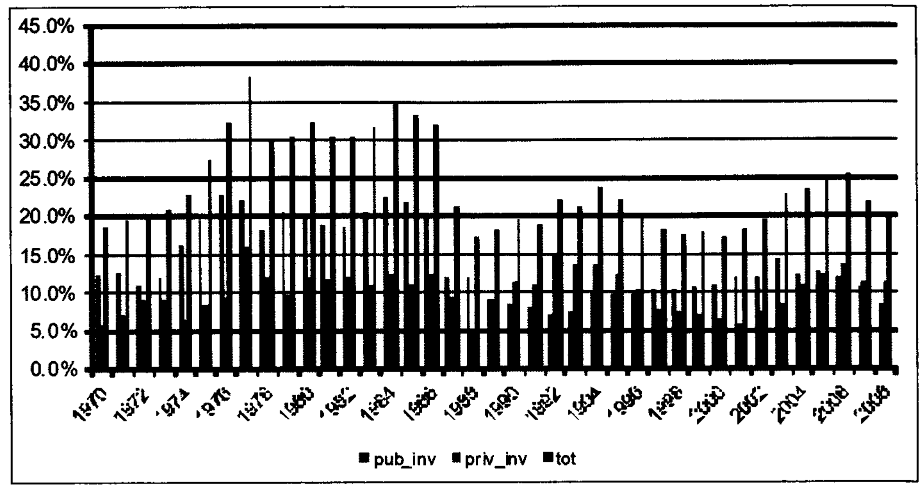
لقد كانت الصناعة والزراعة في آخر اهتمامات المستثمرين، في الوقت الذي لم تضع فيه الحكومة أيّ سياسة لسدّ هذه الثغرة، بل انسحبت كليًا من أي عملية إصلاح للقطاع العام الصناعي، راميةً إيّاه في مصيدة التآكل والهلاك، على الرغم من وظيفته الاجتماعية، في إطار ازدواجية الاقتصاد السوري بين سلع منتَجة للفقراء وسلع منتَجة للأغنياء، وعلى الرغم من كون الصناعة، بترابطاتها الخلفية والأمامية، تمثّل أساس التغيير الهيكلي الاقتصادي ـ الاجتماعي، وامتصاص الهجرة الداخلية الريفية، والتمثّل الإنتاجي للتقانة، وتطوير الإنتاجية، وخلق فرص العمل.

---

(٣٢) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٧)، ص ٢٨٣، استنادًا إلى ورقةٍ خلفية لوزير الصناعة السابق محمد غسان طيارة.

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

الاستثمار العام والخاص والكلّي ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٨ (بالأسعار الثابتة)



المصدر: المجموعة الإحصائية السورية في السنوات (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٨).

٣ ـ السير على ساقٍ واحدة

كان في إمكان السياسات الاقتصادية، لو أنها طَبّقت مشروع الإصلاح المؤسّسي في الخطّة الخمسية العاشرة، أن تسير على ساقين؛ ففي الساق الأولى يتم استيعاب المشاريع التي أقدمت الاستثمارات وحلفاؤها المحليون، في القطاع الخاص السوري، على الاستثمار فيها، بما يضع ذلك في مستوى تطوير الخدمات الإنتاجية؛ وفي الساق الثانية تحافظ على تدخُّلها في المناطق والقطاعات، التي تُحجِم الاستثمارات عن الاستثمار فيها. وكان من شأن الجمع بين هاتين الساقين تحقيقُ نوعٍ من التقدّم على مستوى القطاعات الثلاثة: الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية.

كان ما فعلته هذه السياسات على مستوى تنمية المناطق والأقاليم الأدنى نموًّا (والأكثر فقرًا حيث الفقر فيها عميق وليس ضحلًا) هو مجرّد قيامها بعقد مؤتمرات للاستثمار. لقد قامت بالفعل بعدة محاولات، لجذب الاستثمارات إلى الأقاليم الأدنى نموًّا، مثل: المنطقة الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة) والمنطقة الجنوبية (درعا، القنيطرة، السويداء)، لكن هذه المحاولات لم تفضِ إلى أيّ خطوات ملموسة، وأحجمت الاستثمارات، كما

هو متوقَّع، عن الاستثمار في تلك الأقاليم، وتوجّهت بدلًا من ذلك إلى المدن التي يُعد معدّل النمو فيها مرتفعًا، قياسًا على معدّلات النمو في المناطق الأخرى، مثل: حلب ودمشق وريف دمشق والبيئة الشاطئية والمرفئية في طرطوس واللاذقية وغيرهما. وانعدمت الاستثمارات في الزراعة وتركّزت على القطاعات الخدمية السياحية والعقارية والمالية. ولم يكن مفارقةً أن تتَّسِعَ فجوات التنمية بين المدن الداخلية والساحلية وبين المدن الطرفية في الأقاليم، أو الأقاليم الأدنى نموًّا، التي لن تستطيع أن تنمو إلا من خلال دورٍ تدخليٍّ تنمويٍّ للدولة فيها.

ولا ريب في أنّ إخفاق الشركات الزراعية المشتركة، التي أنشأتها حكومة عبد الرؤوف الكسم، في منتصف الثمانينيّات، في سياق دعم رأس المال المُنتِج، كان ماثلًا لدى هذه الاستثمارات؛ فقد فقدت سورية، مع تصفية المستحدثين الزراعيين الكبار الذين عرفتهم في الأربعينيّات والخمسينيّات، والذين ارتبطت الثورة الزراعية في الجزيرة السورية بهم، وفي مقدمتهم شركة «أصفر ونجار»، فقدَت آخر جيل مستحدثٍ حقيقيٍّ في الزراعة، لما فيه مصلحة «الرأسماليّ العام» الذي مثّلته الدولة، حتى وقتٍ قريب، قبل أن تنسحب منها تقريبًا، لِما فيه مصلحة شريحةٍ بيروقراطية وسلطوية ريفية أو مدينية وضعت يدها على مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي أو اغتصبتها، وتمثّلت علاقتُها بها في نوع العلاقة الريعية، لا أكثر ولا أقلّ.

ما حدث كان العكس، إذ تراجع استثمار الدولة حتى عن النسبة المخطّط لها، وكان ما نُفِّذ من استثمار عام يعادل نصف ما خُطّط له تقريبًا؛ فقد صُرِف النظرُ عن منهج الخطّة الخمسية العاشرة، في عدم تقديم الأموال إلا إلى المشاريع المتكاملة المدروسة من الناحيتين الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، ودراسة الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة، واقتصرت متابعة الاستثمار العام على «الإنفاق المالي والإنجاز المادي فقط»[٣٣]. فكان تقليص

(٣٣) نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» ص ٥. كان الباحث شاهدًا على كيفية تخصيص الإنفاق الاستثماريّ مع مديري التّخطيط في الوزارات، وقد رد في هذا السياق عدة مشاريع لوزارتي الخارجية والداخلية بسبب هشاشة دراسة الجدوى.

الإنفاق الاستثماري العام يتم في ضوء المرجعية الليبرالية الاقتصادوية، بينما يتمّ إنفاق القسم المخطّط منه، أو ما جرى تنفيذه من هذا القسم، بطريقة منهج التخطيط المركزي البيروقراطي السابق. لقد انطلق برنامج الإصلاح المؤسّسي الذي تمّ اختزاله في التحرير الاقتصادوي، مرجعيًا، من التكامل بين دورَيْ القطاع العام والقطاع الخاص، ومن مواصلة الدولة استثمارها في القطاعات التي يُحجِم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها. لكن الدولة قلّصت حتى الإنفاق الاستثماري المخطّط إلى النصف تقريبًا. ولم تتّعظ السياسات التحريرية من التجربة المصرية. إذ لم يعْنِ تراجعُ الاستثمار العام تقدّمَ الاستثمار الخاص في المجالات التي انسحب منها الاستثمار العام، بل تراجعَ الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام. وأسفر تراجع الاستثمار العام عن تراجع الأداء الاقتصادي برمّته.

٤ ـ انكماش «حجم الحكومة»

ترافق الرهان على القطاع الخاص، بعامّة، وعلى نخبته العليّا المتمثّلة بالشركات القابضة، بخاصّة، مع تراجع «حجم الحكومة» (الإنفاق العام الجاري والاستثماري الفعلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي). ويعبّر حجم الحكومة «عن حجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية». كان هذا الحجم مرتفعًا خلال مرحلة النموّ «الكبير» في السبعينيّات، الذي تجاوز عتبة ١٠ في المئة، بفعل قيادة الدولة لعملية النمو، وظلّ حتى أوائل الثمانينيّات مرتفعًا (٤٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وقريبًا من معدّله في فرنسا (٤٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي). لكن مع انكشاف الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية البنيوية لعملية التنمية، في الثمانينيّات ولا سيّما في أواسطها، ودخول الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية السورية في أزمة بنيوية «تامّة»، أخذ هذا الحجم يتقلّص في مسار السياسات الانكماشية، التي ارتفعت وتيرتها في مرحلة التحرير الانتقائيّ المضبوط (حوكميًا) أو «تسلطيًا»، والتي أخذت من توصيات صندوق النقد الدوليّ الاستقرار النقديّ من دون إعادة الهيكلة، ما جعل الفئات الاجتماعية الفقيرة والوسطى تدفع ثمنًا «باهظًا» لها، وهبط بالفئات الوسطى بخاصة، إلى درك «التكديح». ففي هذه المرحلة أخذ حجم الحكومة يتقلّص، واستمر هذا الانكماش حتى في فترة النمو السريع الثاني (١٩٩١ ـ ١٩٩٤) بل حتى

الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٧ لينحدر إلى حدود ٢٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ حين بدأت مرحلة ركود جديدة في سورية.

مثّل تراجع «حجم الحكومة» في أعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ أبرز مظاهر السياسات الاقتصادية الليبرالية لتوصيات صندوق النقد الدولي النمطية التي تتركّز على مفهوم «**حكومة الحدّ الأدنى**»، الذي يعني مضمونُه تقليصَ دور الدولة في الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية. وعكس هذا التحوّل سياسات صندوق النقد الدولي في التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تستهدف ذلك التصغير، بدعوى خفْض العجز في الموازنة، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، ومنع مزاحمة القطاع العام والدولة له. بينما كان عجز الموازنة السورية منخفضًا في السنوات التي شرع فيها في التحوّل من «الإصلاح» إلى «اللبْرَلَة»، وكان الإطار العام للاقتصاد الكلّي السوري سليمًا، ويمكّن السياسات من مواصلة إصلاحٍ تنمويٍّ شامل.

راوح حجم الحكومة خلال سنوات الخطّة الخمسية العاشرة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) حول ٢٦,٢[٣٤] من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣١,٣ في المئة في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، مسجّلًا تراجعًا قدْرُه ٥,١ في المئة عن الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥. وتعبّر هذه السنة عن الاتّجاه الذي ستسلكه السياسات الانكماشية الليبرالية تجاه الإنفاق الجاري والاستثماري الفعلي؛ ففي حين وصل هذا الحجم عام ٢٠٠٤ إلى ٣٣,٦٦ في المئة، تراجع عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩,١٥٥ في المئة بمعدّل تراجع قدْرُه ٤,٥ في المئة، وبنسبة أقلّ من المخطّط له[٣٥]. واستمرّ في تراجعه طوال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠. وكان نصيب التراجع في الإنفاق الاستثماريّ العام كبيرًا، إذ تراجع من

---

(٣٤) هذا المعدّل مبني على الجدول الرقم (٥) في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ (دمشق، شباط/ فبراير ٢٠٠٩)، ص ٢٢. وتشمل أرقامه لعام ٢٠٠٨ بيانات أولية، كما تشمل عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ توقعات البعثة. ولا تغيّر الأرقام النهائية، حين يتم تثبيتها، حقيقةَ الاتجاه الذي تعبّر عنه، وهو تراجع حجم الحكومة بفعل السياسات الليبرالية، التي تستجيب لتوصيات صندوق النقد الدولي النمطية في الوصول إلى «حكومة الحدّ الأدنى» (ص ٢٥٥).

(٣٥) باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية**، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٦.

١٢,٧ في المئة عام ٢٠٠٥ إلى ٨,٤ في المئة عام ٢٠٠٨ بنسبة الثلث تقريبًا (قطاع خاص ١١,٥ في المئة، وقطاع عام ٨,٢ في المئة)، ليتراجع الاستثمار الإجمالي عام ٢٠٠٨ إلى ما دون ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (ما بعد عام ١٩٩٥ أخذ الاستثمار الإجمالي ينخفض بالتدريج، ووصل إلى ما دون ٢٠ في المئة من الناتج عام ٢٠٠٥)[٣٦].

خلافًا للمنظورات الليبرالية البسيطة ذات المرجعية النيو ـ ليبرالية السائدة في أوساط الليبراليين العالمثالثيين، بمن فيهم الليبراليون السوريون، والتي تصدّرها المؤسسات الدولية للعالم الثالث كأنها «وصفاتٍ» «سحرية» للتطبيق، فإن ارتفاع «حجم الحكومة» لا يتعارض مع اقتصاديّات السوق؛ وتتميز اقتصاديّات السوق العريقة والقوية كلها بارتفاع «حجم الحكومة»[٣٧]. فلم تكن المشكلة إذًا متمثّلةً بحجم الحكومة السورية، بقدر ما تمثّلت بهشاشة هذا الحجم وضعفه وعيوبه المؤسّسية الكثيرة، وتشوّهات وظيفته. وهذا الأمر تحديدًا هو ما يعالجه الإصلاح المؤسّسي التنموي.

ثالثًا: تساقطات الأزمة «المالية» العالمية

١ ـ نموّ الاقتصاد السوري والأزمة

حقّق الاقتصاد السوري، خلال الفترة بين منتصف عام ٢٠٠٨ التي تفاقمت فيه أعراض الأزمة المالية العالمية، وبين عام ٢٠٠٩، معدّل نموٍّ مرتفعًا قدْرُه ٥,٩ في المئة قياسًا على المتوسط في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، التي انخفض معدّل النموّ فيها من

(٣٦) جداول مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩.

(٣٧) كان «حجم الحكومة» السورية طوال سنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ أعلى من «حجم الحكومة» المصرية، التي طبّقت برنامج التثبيت النقدي منذ عام ١٩٩١، والبالغ ٦,٧ في المئة من الناتج، فإن هذا الحجم في الدول العربية المُتَلَبْرِلَة أو السائرة في طريق التَّلَبْرُل هو أقلّ من نظيره في الدول الليبرالية (في بلجيكا وهولندا ٤٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، واليونان ٤٥,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفرنسا ٤٨,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وإسرائيل ٥١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي). انظر: العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص ٣٥٨.

٦,١ في المئة إلى ٢,٤ في المئة خلال الفترة نفسها[٣٨]. وقياسًا على معدّل النمو في الفترة نفسها في الاقتصادات العربية الأخرى، التي تراجع معدّل النمو فيها بالأسعار الثابتة، خلال عام ٢٠٠٩، إلى نحو ١,٨ في المئة عام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٦,٦ في المئة عام ٢٠٠٨[٣٩].

بَيْدَ أنّ معدّل التضخم ارتفع في سورية إلى مستوى عالٍ، ووصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,٩ في المئة، بينما انخفضت معدّلاته في العالم والمنطقة، من جرّاء تقلّصِ الائتمان العالمي، وانخفاضِ قيم الأصول، ومنها الأصول العقارية، وتراجع أسعار السلع الأولية، وبخاصة، أسعار النفط. كما أسهم ركود الاقتصاد العالمي في احتواء زيادات الأجور، وتقلّص هامش أرباح الشركات. وقد بلغ معدّل التضخّم في الدول المتقدمة ٠,٨ في المئة عام ٢٠٠٩، مقارنةً بـ ٢ في المئة عام ٢٠٠٨، كما انخفض معدّل التضخّم، في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، من ٩,٣ في المئة إلى ٥,٧ في المئة خلال الفترة نفسها[٤٠].

كان تحقيق معدّل النموّ هذا دليلًا على قوّة الإطار الكلّي للاقتصاد السوري وتوازنه، لكن لو تمّت السياسات التحريرية في إطارٍ إصلاحي مؤسّسي، لَعَظُمَ الناتج بنقاطٍ إضافية. وكان ما فعلته السياسات التحريرية هو هدر هذه النقاط، فيما يمكن تسميته معدّل النمو الكامن أو المحتمل في الشروط نفسها، فيما لو اضطلعت السياسات بذلك.

٢ ـ الآثار غير المباشرة للأزمة وموقعها بين الأزمات التاريخية الثلاث

تعرّض الاقتصاد السوري في تاريخه الحديث لآثارِ **ثلاث** أزمات مالية دولية؛ كانت **الأولى** عام ١٩٢٩ في فترة الانتداب الفرنسي، حيث تُرجمت آثارها في تدمير الإنتاج الورشي والحرفي الوطني، النسيجي والجلدي وغيره، ووقوع كبار الملّاكين التقليديين وكبار الملاكين المُتَرَسْمِلين في

---

(٣٨) انظر نظرة عامة إلى اقتصادات الدول العربية خلال عام ٢٠٠٩: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام ٢٠١٠** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٠)، ص i.

(٣٩) المصدر نفسه، ص iii.

(٤٠) المصدر نفسه، ص i.

ضائقة شديدة وصلت إلى درجة الإفلاس، والاختناق بديون المصرف الزراعي الباهظة، نتيجة انهيار أسعار المحاصيل في السوق العالمية، من جهةٍ أولى، وتداعيات موجة الجفاف القاسي التي استمرّت أربع سنوات، من جهة ثانية. فقد ارتبط الملّاكون التقليديون، كما الملّاكون المُتَرَسمِلون، بالسوق العالمية من خلال الإنتاج الزراعي البضائعي الموجَّه إلى التصدير، ولا سيّما تصدير القطن، أو من خلال شراء الأسهم في البورصات العالمية. وكانت هذه الآثار مدمّرةً للاقتصاد السوري، بسبب اعتماد سلطات الانتداب الفرنسي سياسة «الباب المفتوح»، وانهيار الليرة السورية بسبب ارتباطها بالفرنك الفرنسي المترنّح. ولم يكن ممكنًا الخروج منها من دون تنويع النشاط الاقتصادي، وإعادة هيكلته على أساس انطلاق الصناعة التحويلية السورية، التي مهّدت لبزوغ طبقة جديدة في دمشق وحلب. وستحتلّ هذه الطبقة الجديدة مساحات كبيرة من الحيّز السياسي الحزبي والانتخابي والحكومي، الذي كان يحتلّه كبار الملاكين التقليديين والمُتَرَسمِلين.

أمّا الأزمة **الثانية** فتمثّلت بالأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، وكانت آثارها محدودةً في سورية، لكنها كانت مؤثّرةً من خلال انخفاض سعر برميل النفط، الذي كان يموّل القسم الأكبر من عملية النموّ، بعد انكفاء القطاع الخاصّ عن مواصلة اندفاعته الاستثمارية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٦). وهو ما أدّى إلى انكماش الإنفاق الاستثماري والجاري العام، وجمود النشاط الاستثماري العام، بينما تساقطت عليه آثار الأزمة **الثالثة**، التي انكشفت في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وتفاقمت أعراضُها في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٨، منتقلةً إلى عمق الاقتصاد الحقيقي، ثم امتدّت من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، ليدخل عندها الاقتصاد العالمي في فترة ركود، ما زالت تداعياتها مستمرةً، على نحوٍ غير مباشرٍ وأساسي. ولم تبرز آثارٌ مباشرة لحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على سورية للاستثمار، لكن برزت الآثار غير المباشرة، من خلال ما يلي:

أ ـ تراجُع الصادرات وإفلاس المئات من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، أو اضطرارها إلى العمل جزئيًا، أو خفض قيمة عقودها مع شركائها التجاريين الرئيسيين، ولا سيّما مع الاتحاد الأوروبي ودول مجلس

التعاون الخليجي وشمال إفريقيا، ما أدّى إلى تسريح كثيرٍ من العمّال، وارتفاع معدّل البطالة. والواقع، إن ما فعلته الأزمة كان تسريع انكشاف أزمة الصناعة السورية، التي لم يتمّ تمكينُها قبل اتخاذ الحكومة قرارها الإستراتيجي بالتحرير الكامل للتجارة الداخلية، ومحاولة التكيُّف مع معايير التجارة الدولية، فوجدت نفسها في أسواق منطقة التجارة الحرة العربية (غافتا) وتركيّا، أمام منافسةٍ شديدةٍ من فيض البضائع ذات شهادات منشأ مزوّرة، للاستفادة من الإعفاءات الجمركية، وأمام غزْوِ السلع الصينية الرخيصة الثمن، وارتفاع تكلفة إنتاجها بسبب ارتفاع سعر موادّها الخام والوسيطة، ورفع الدعم عن المازوت الذي لجأ إليه عدد كبير من الصناعات المرخّصة، توخّيًا لخفض التكلفة.

ب ـ تدنّي تحويلات المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقدَّر بما يراوح بين مليار و١,٤ مليار دولار سنويًا، إلى النصف تقريبًا، بسبب انعكاس الأزمة على دخولهم وأعمالهم في تلك الدول، وفقدان بعضهم وظائفه، أو اضطراره إلى العودة إلى سورية، أو إنفاق قسمٍ كبيرٍ من مدّخراته، لأنّ آثار الأزمة العالمية كانت الأشد وطأةً على دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب اندماجها في الاقتصاد العالمي، وانكشافها الاقتصادي الخارجي. لقد أثّر ذلك في حجم طلب المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي على البضائع السورية، لكونها أكبر مستقبلٍ للهجرة السورية، كما أثّر سلبًا في حجم الطلب الداخلي[٤١].

٣ ـ إدارة آثار الأزمة: الدراما التحريرية

أ ـ التمكين والتحرير: من هدر التصنيع إلى محاولة إصلاحه

في الوقت الذي لا تتحمل السياسات التحريرية مسؤولية الأثر الثاني للأزمة العالمية، المتمثّل بتراجع التحويلات إلى ما يُقدّر بالنصف، فإنها تتحمّل مسؤوليةً مباشرة عن الأثر الأول، المتمثّل بانهيار مئات المنشآت

(٤١) قارن بـ: فؤاد اللحّام، **آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية** (دمشق، إصدار خاص، ٢٠١٠)، ص ٢٠.

الصناعية الصغيرة والمتوسطة كليًا أو جزئيًا، فمن المعروف أنّ السياسات التحريرية سرّعت تحرير التجارة الخارجية، بأعلى ممّا تتطلّبه التزامات الانضمام إلى المنظومة الأورو ـ متوسطية، أو حتى منظّمة التجارة العالمية في إطار منظورها للنموّ عبر التجارة.

إنّ تحرير التجارة يحفّز النموّ، شريطةَ ربط ذلك بقضية التنمية الإنسانية. فليس تحرير التجارة ـ كمعدّلات النموّ مثلًا ـ هدفًا في حدّ ذاته، بل إن الهدف هو تحقيق مكاسب للتنمية. وكما يحدث في العالم، حيث يخلق الاندماج في الأسواق العالمية فرصًا، لكنه يخلق مخاطر أيضًا، فإنّ هذه العملية تخلق على المستوى الوطني «المتَعَولِم» خاسرين مهمَّشين، كما تخلق رابحين، وتفرض تكلفةً عاليةً على التكيُّف؛ ويمكن لهذه التكلفة أن تُدار بصورةٍ تؤثّر سلبًا في التنمية الإنسانية. فقد غدت حرية التجارة هي التي تحكم النظر إلى التنمية. ولم تكن الذريعة الليبرالية السورية في النظر «الليبرالي» البسيط إلى التنمية، عَبْر عدسة «تحرير التجارة» بأكثر قوّةً من الذريعة التقليدية التي تدّعي أنّ الحماية مفيدة للنموّ، بقَدْر ما كانت محاكاةً بسيطةً لبعض سمات ما يمكن وصفه بـ «المكْسَكَة»، حين قادت المكسيك عملية تحرير التجارة في العالم[٤٢].

لقد سبقت عملية **التمكين** عملية التحرير في تجارب اقتصادات البلدان الغنية كافّة، إبّان تطوّرها الصناعي، أو اقتصادات بلدان العالم الثالث التي نجحت في الاندماج، وحتى في نمط الدول الليبرالية التسلطية «الآسيوية»؛ إذ لم تحرّر التجارة في تايوان وكوريا الجنوبية والصين والهند وفيتنام، إلّا بالتدريج بعد عملية التمكين، التي تمّت من خلال الإصلاحات التي قامت بها. فخلافًا للاعتقاد الرائج، يعود النجاح في الاندماج العالمي، ليس إلى الاعتماد الليبرالي الاقتصادوي المفْرِط على آليّات السوق، بوساطة سلطاتٍ قوية، بل إلى تفعيل سياسات صناعية وتجارية واجتماعية داعمة للتنمية، ولتدخُّل الدولة في مشاريع تعمل على تحقيق تغييرات بنيوية ذات شأن في

---

(٤٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالمٍ غير متساوٍ** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥)، ص ١١٩ـ ١٢١.

اقتصادها. ولم تتحقّق تنميتُها بسبب ترويض السوق، بل بفضل توجيه الدولة للأسواق، وسيطرتها على تحركاتها[٤٣].

كان يسيطر على تفكير قيادات السياسة التحريرية إمكانُ تمثّل الشروط العالمية للاندماج في شراكةٍ أو من دون شراكة، وإمكان إنتاجها وطنيًا، بحيث يُبنى اقتصاد عصريّ يتمتّع بحرية واسعة في قراراته، حتى لو لم يستفد من برامج الشراكة. كانت الوجهة نحوَ تحرير التجارة الخارجية؛ وكأنما كانت تلك الشراكات المؤسّسية قائمة. وقد رمى هذا التحرير الصناعةَ السورية في لجّة «الحرج»، بما يشبه «**الصدمة**»، واضعًا إيّاها إما في سؤال التآكل والانهيار، إن هي لم تتمكّن من إعادة بناء قدراتها والتحوّل الجذري من نمطها الإحلالي «المتوجّه إلى الداخل» إلى النمط التصديري والتنافسي «المتوجّه إلى الخارج»، وإما في سؤال النهوض.

تنطوي هذه السياسة التحريرية على جانبٍ إيجابي يتمثّل بـ «إحراج التنمية»، وهو الاسم الطيّب لـ «الصدمة»، إذ تفرض عملية رمْي الصناعة السورية في «النهر» أن تتعلّم «السباحة» وتُجيدَها بوصفها فنًّا، وأن تتحوّل إلى «ملّاحٍ»، وإلا تتعرّض للهلاك والغرق. لكن الخلل الجوهري في هذه السياساتٍ هو أن سياسات التحرير، أي سياسات الإلقاء في «النهر»، كانت شديدة التباطؤ في عملية تمكين الصناعة السورية لمواجهة التجديف الصعب في موجات النهر الجارف، والمليء بالمنحدرات. في حين لو وُضِعت هذه السياسات التحريرية في إطارٍ مؤسّسي تنموي، لكان عليها ـ أسوةً بتجارب الاندماج «الناجحة» ـ أن تربط ربطًا كاملًا بين عمليّتي **التحرير** و**التمكين** كي يكون الاندماج صفقةً «رابحةً» وليس صفعةً مؤلمةً. لم تمسّ تلك «الصفعة» المنشآت الصغيرة الضعيفة تقنيًا، التي شهدت ما يمكن تسميته البطالة الهيكلية الناتجة من عدم التكيّف مع السوق ومتطلّبات المنافسة، بل مسّت المنشآت المتوسطة وبعض المنشآت الكبيرة جزئيًا.

بعدما أخذت الاقتصادات العالمية ـ بما في ذلك اقتصادات القلاع

---

(٤٣) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص٦٥٢. انظر: عصام الزعيم، **اقتصاد السوق الاجتماعي خيار سورية الإستراتيجي: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧ ـ ٤٩.

الليبرالية الجديدة ـ تعود إلى إنعاش الدور التدخلي للدولة، بما يشبه كينزية جديدةً في بعض المجالات، تدخَّلت الحكومة في مرحلة متأخرة،وعلى نحو طفيف في التجارة الخارجية والداخلية، واتّخذت في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ حزمة قرارات إصلاحية للقطاع العام الصناعي، تُعد امتدادًا لتلك الأفكار التي طُرِحت عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، لكن بعد ستّ سنوات «مهدورة» كانت كافيةً لتفاقم مشكلاته غير المحلولة[٤٤].

هكذا كانت سنوات الإصلاح «المهدورة» في سورية، ثمنًا دائمًا لسياسات العقليتين الاقتصادويّتين غير المؤسّسيّتين: «الخوف» من التحرير أو «المجازفة» به.

ب ـ أزمة الزراعة

تعود أزمة الزراعة السورية إلى ما قبل انكشاف الأزمة المالية العالمية وانتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي، بعدة سنوات، على الأقل. لكنَّ السياسات التحريرية قامت بتأزيمها في شروط الأزمة العالمية. تعني هذه الفرضية أنّ الصقيع، أو الجفاف، بحسب موسمية المحاصيل، ليس العامل المهمّ الوحيد في أزمة الزراعة، بل إنّ الأزمة بنيوية. وتعود هذه الأزمة إلى دخول المجتمع الزراعي السوري في مرحلة تطوّره التاريخية الكبرى **الثالثة**.

كانت **المرحلة الأولى** (من خمسينيّات القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٥٨) قد اتّسمت بهيمنة الملكية الكبيرة لكبار الملّاكين المدينيين «الغائبين» عن هذا القطاع، ودخول الأرض في الأربعينيّات والخمسينيّات في مرحلة

---

(٤٤) في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ اتّخذ مجلس الوزراء مجموعةً من القرارات المهمة المتعلقة بالقطاع العام الصناعي. من أهمّ قرارات هذه الحزمة: نقل العمالة الفائضة مع الشاغر إلى الجهات العامّة الأخرى؛ إلغاء احتساب الاستهلاكات عن الأصول المستهلكة دفتريًا؛ إيقاف العمل في الشركات والخطوط الإنتاجية المتوقفة كليًا أو جزئيًا، التي ما زال عمّالها يتقاضون أجورهم؛ توسيع السلطات الإدارية واللامركزية والتعاقدية لمجالس إدارة الشركات الإنتاجية العامة؛ بحْثُ سبُل احتفاظ الشركات بفوائضها كوحداتٍ مالية؛ إصدار قانون بحل التشابكات المالية التي تُعد أعقد مشكلات إصلاح القطاع العام، وبيع منتجاته بالأسعار التي يقررها؛ شمول بعض مشاريع القطاع العام بقانون الاستثمار رقم (٨)؛ إعطاء صلاحية لمجالس الإدارة بإجراء عقود إدارة واتفاقيات تسويقٍ مع شركاتٍ خاصّةٍ لإدارة كلّ الشركة أو جزءٍ منها... إلخ. انظر: اللحّام، **آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

رسملة الزراعة ومكْنَنَتِها في إطار الثورة الزراعية التي قادها عددٌ من كبار المستحدثين، كان من أبرزهم «أصفر ونجار»[٤٥].

أمّا **المرحلة الثانية** (من عام ١٩٥٨ الذي طبق فيه الإصلاح الزراعي إلى عام ١٩٧٣، الذي توقفت فيه عملية توزيع الأراضي على الفلاحيّن)، التي تمّت لدواعٍ اجتماعية، لا لدواع إنتاجية، فقد تميَّزت بسيادة الملكية الصغيرة والمتوّسطة للأرض. ومثلما ترتبط أزمة كلّ مرحلة بالمخرج من أزمة المرحلة التي سبقتها، فقد ارتبطت أزمة **المرحلة الثالثة** بتذرّر الملكيّات الصغيرة والمتوسطة، بسبب الإرث، والصراع العائلي بين أفراد العائلات الفلاحية، التي تتّسم نساؤها بخصوبتهن المرتفعة، وعدم الجدوى الاقتصادية لهذه الملكية المتذرّرة في ظل ارتفاع معدّل النمو العائلي الحائز هذه الأرض.

ترافقت هذه الأزمة مع ارتفاع آثار التلوّث، بما فيها التصحّر وتملّح الأرض وهجرانها، والزحف العمراني والاقتصادي على الأراضي الزراعية، وارتفاع قيمة الأرض المرتبطة بذلك النشاط، وتموضُع العشوائيّات في الأراضي الزراعية الأكثر خصبًا، وتحوّل الموارد المائية من مرحلة الوَفرة إلى مرحلة الندْرة، وارتفاع وتيرة تمدين الريف السوري، وتحوّل الزراعة في الأراضي الصغيرة والمتناهية في الصغر، إلى نمط حياة أكثر منه نمط إنتاج ذا عائدية تغطّي تكلفة الحياة الأساسية. وتمثّلت المشكلة بأنّ الأراضي المتذرّرة، وهي أراضي الإصلاح الزراعي، كانت من أخصب أنواع الأراضي في سورية، وأكثرها عائدية، في حين حلّت الدولة كـ «رأسماليٍّ عامٍّ»[٤٦] مكان طبقة المستحدثين الزراعيين الرائدة، التي ضربها الإصلاح الزراعي، في تحديد خطّة الإنتاج والتسويق، قبل تحريرها في سياق عملية التحرير الثالث في سورية.

---

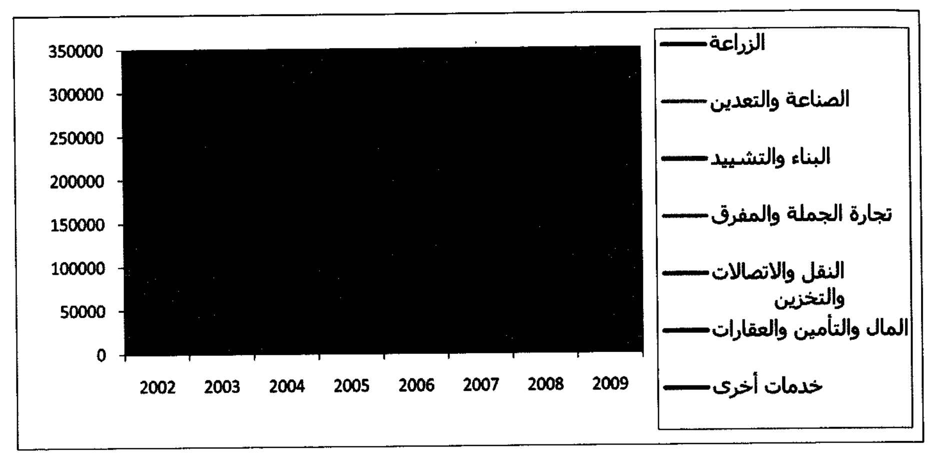
(٤٥) عائلة نجار عائلة سريانية (أرثوذكسية) هاجرت من ماردين، واندمجت في الطينة السورية، فوقف عميدها يعقوب النجار ضدّ الحركات الانفصالية في الجزيرة. وارتبطت عملية تطوير الثورة الزراعية في الجزيرة السورية بها، حيث استصلحت الشركة الأراضي، ومكْننت الزراعة، وبنت نظامًا تعاونيًا متطوّرًا، وأنشأت نظام القرى النموذجية، وقامت بثورةٍ حضرية من خلال تحويل البدو إلى فلاحين، وتميّزت مبكّرًا جدًا بمراعاة قواعد الإنصاف الاجتماعي في العلاقة مع الفلاحين. انظر: إسكندر داود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر** (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٩)، ص ٣٢٢.

(٤٦) هذا المصطلح ثمرة حوارات معمّقة في مشروع «سورية ٢٠٢٥» وتمّت بلورته تحت تأثير أفكار فائز الفواز أحد الباحثين في المشروع.

كان تقدّم القطاعات الأخرى على المستوى القطاعي أحد أبرز عوامل تراجع الزراعة، ففي بداية عام ٢٠٠٢ كانت الزراعة تتقاسم المرتبة الأولى مع الصناعة والتعدين في ترتيب القطاعات المولِّدة للدخل القومي. وفي نهاية عام ٢٠٠٩ تراجعت الزراعة إلى المرتبة الثالثة، بعد الصناعة والتعدين وتجارة الجملة والمفرق (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٤))، لكن بالأسعار الجارية ظلت قيمتها مرتفعة.

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)

تطوّر قطاع الزراعة قياسًا على القطاعات الأخرى (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩)



المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية للعام ٢٠١١، بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية.

كان تراجع معدّل نمو القطاع الزراعي من ١٠,٧ في المئة عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٨ في المئة عام ٢٠٠٨ على التوالي، ناتجًا في الأساس من «لعنة» الجفاف الذي أصاب سورية(٤٧)، وتسبّب في تفاقم الهجرة. كانت الهجرة الداخلية إلى المدن، بدافع ديناميّات التمدين وقانونيّاتها، أبرزَ عوامل

---

(٤٧) مع انحسار موجة الجفاف ارتفع معدّل نمو القطاع الزراعي إلى ١٢,٨ في المئة، ليقترب معدّل النمو، خلال السنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، من ١٨ في المئة، مقابل ٣,٤٧ في المئة في فترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥. انظر: **المجموعة الإحصائية السورية للعام ٢٠١١**، غير أن قيمة هذا القطاع زادت. ولا تغيِّر زيادة القيمة المرتبطة بالسوق حقيقة التراجع، بل تؤكد زراعية بلدٍ مثل سورية.

تراجعِ عددِ العاملين في الزراعة، طوال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ على نحو سالبٍ؛ فقد خسر قطاع الزراعة في تلك الفترة أكثر من ٣٣٠ ألف فرصة عملٍ[٤٨]، وتراجعت قوّة العمل الزراعية، تدريجًا وباستمرار، من ٢٠ في المئة عام ٢٠٠٥ إلى ١٦ في المئة عام ٢٠٠٩، في المحافظات كافّة[٤٩].

ج ـ تأزيم أزمة الزراعة: العمى التحريري الاقتصادوي ومأساة الحسكة

تختلف «أزمة» الزراعة العائدة إلى عوامل موضوعية مناخية أو بشرية، مثل تنوّع القطاعات الاقتصادية وتقدّمها، وارتفاع وتيرة التمدين وغيرها، تختلف عن سياسة «تأزيم الأزمة»، في أنّ هذه السياسة الأخيرة منظّمة وصادرة عن إرادة سياساتية مسبقة، وبالتالي كان يمكن تجنّبها أو تخفيف جرعتها، لو أُخِذَت في الحسبان الرؤيةُ التي تسأل: من أنا؟ ماذا يمكن أن يحدث؟ ماذا أملك؟ ماذا يمكن أن أفعل؟ كيف أفعل؟ وهي الرؤية المعروفة في منهجيّات الاستشراف الإستراتيجي في معرفة ماذا يمكن أن يكون عليه المستقبل، والقائمة برمّتها على الفرق بين توقُّع (Preactive) المستقبل وبين صنع (Proactive) هذا المستقبل[٥٠].

تعرّضت الزراعة السورية، بعدما مرّت بها محنة الصقيع، لأسوأ موجة جفافٍ شهدتها منذ خمسة عقود على الأقل. واستمرّت هذه الموجة طوال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، وبلغت ذروتها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أي في

---

(٤٨) نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» ص ١٥.

(٤٩) مشروع بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية للعام ٢٠١١ بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء (٢٠٠٩).

(٥٠) امتاز مشروع «سورية ٢٠٢٥» الذي موّله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك فيه ٣٦٠ باحثًا وصاحب رأي واختصاص، من شتّى الاتجاهات العلمية والاجتماعية والسياسية، عن سائر مشاريع الاستشراف التي تمّت في البلدان العربية والإقليم، امتاز باعتماد مقاربة منهجية الاستشراف الإستراتيجي التي تضبط عملية الاستشراف بالتفاعل ما بين الحرية العلمية في رؤية المشاهد المحتملة وبين الإستراتيجيات الأساسية الممكنة لمواجهة تحدّيات تلك المشاهد. وللاطلاع على هذه المنهجية المرتبطة باتجاه ميشيل غوديه، يمكن العودة إلى مرجع مُتاح بالعربية هو: ميشال غوديه وقيس الهمامي، «الاستشراف الإستراتيجي: المشاكل والمناهج،» **كرّاس ليسبور** (النسخة العربية) (باريس)، العدد ٢٠ (٢٠٠٥).

العامين اللذيْن انكشفت فيهما الأزمة المالية العالمية. فقد كان المعدّل المطري، ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ وأيار/ مايو ٢٠٠٨، أقلّ من المعدّل العامّ كثيرًا، وراوح بين ٢٥ في المئة و٨٥ في المئة من المعدّل التراكمي. واستوردت سورية القمح عام ٢٠٠٨ لأول مرّةٍ بعد النقص الذي تسبّبت فيه السنة الثانية من الجفاف. وقدّرت منظّمة الأغذية والزراعة (FAO) انخفاضَ محصول القمح والشعير في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بحدود ٤٧ في المئة و٦٧ في المئة على التوالي مقارنة بالسنة السابقة[٥١].

كانت سورية مع مصر من أبرز الدول استهلاكًا للقمح، وكانت سورية طوال العقود الأربعة المنصرمة، مستوردةً صافيةً للغذاء بمعناه الأوسع من القمح[٥٢]. وفي أواسط الثمانينيّات اشتدّت وطأة القحط على الأمن الغذائي السوري، حتى إن احتياطي القمح لم يكفِ أكثر من طحنتين، وشارفت سورية على الدخول في مجاعةٍ حقيقية، ولم يكن ممكنًا تفادي النقص الهائل في ثروتها الحيوانية نتيجة جفاف المراعي وتصدير الأغنام في آن معًا، لولا لحوم الأضاحي واللحوم المستوردة التي كسرت ارتفاع السعر والندرة[٥٣]. كانت سورية في القرن العشرين بلادًا زراعية بامتياز، ولكن مواسم الجفاف وضعتها، في معظم مراحل تاريخها الحديث، موضعَ الأزمة الاقتصادية بعامّة، والأزمة الغذائية بخاصّة. وما زالت سورية وستبقى معرّضةً لمخاطر القدرة على توفير غذائها[٥٤]، فقد كانت حياتها الاقتصادية ـ الاجتماعية، تعتمد على إنتاجها الزراعي والحيواني.

---

(٥١) «آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري: عدالة التوزيع والفقر،» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، دمشق، ٢٠٠٩)، ص ٢٢ (تقرير غير منشور).

(٥٢) حيدر غيبة، «الزراعة والصناعة وعلاقتهما بالتجارة الخارجية،» (محاضرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، أيار/ مايو ١٩٩٠)، ص ٣.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٨. وتقرير خاص لعطية الهندي إلى مشروع «سورية ٢٠٢٥» (تقرير غير منشور).

(٥٤) ارتفع مخزون سورية من القمح عام ١٩٩٠ بتأثير تلك الأولوية من مليونين و١٠٠ ألف طن إلى ٤,٥ ملايين طن عام ١٩٩٥، لكن ذلك تم على حساب الموارد وبصورة أساسية على حساب المياه الجوفية. انظر تقرير «التحولات السكّانية والمجالية،» في مشروع «سورية ٢٠٢٥» استنادًا إلى ورقة خلفية لعطية الهندي، ص ١٥١.

كان الجفاف عاملًا رئيسًا في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣,٢٤ في المئة؛ ويرتبط ١,٥ في المئة منها بانخفاض القيمة المضافة في الزراعة، بينما تسهم الصناعات الأخرى التي تعاني الآثار السلبية غير المباشرة في الـ ١,٧٤ في المئة الباقية. ومن المنتظر أن يكون للجفاف شأنٌ سلبيٌّ في سوق العمل السورية، إذ قد يتسبّب في زيادة البطالة نحو ٣٩,٥ في المئة، حيث انخفض الطلب على العمل في جميع القطاعات المأزومة، وبخاصّة في القطاع الصناعي (٦,٦ في المئة)، وفي القطاع الخاص (٦ في المئة)، وقطاع الخدمات الحكومية (٤,٦ في المئة). ويؤدّي انخفاض المنتجات الزراعية المتاحة، بعد الانخفاض في مكوّناتها النباتية (٨,٣ في المئة) ومكوّناتها الحيوانية (٦,٦ في المئة)، إلى رفع أسعارها المحلية؛ فقد ارتفعت الأسعار المحلية للسلع الزراعية والمنتوجات الحيوانية إلى ٧,٨ في المئة و٨ في المئة على التوالي في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وفي النتيجة بلغ الرقم القياسي الإجمالي لأسعار المستهلك نحو ٠,٩ في المئة. ويؤثّر ذلك، بطبيعة الحال، في القوّة الشرائية لمجموع الأسر السورية، حيث ينخفض استهلاكها الحقيقي ٤,٣ في المئة في المتوسط. وقد ينخفض الطلب على الاستثمار أيضًا نحو ٨,٤ في المئة. ومن شأن هبوط الطلب الإجمالي أن يؤثّر في السلع المحلية والمستوردة أيضًا، وسينخفض حجم المستوردات نحو ٤,٦ في المئة[٥٥].

وهنا، يُطرَح السؤال التالي: هل كانت السياسات التحريرية على درايةٍ بتاريخ سورية المناخي - الاقتصادي هذا، وبتجارب الأجيال السابقة في تجاوز الأزمة؟ هل فكّرت في وضع الزراعة حين فكّرت في تحرير أسعار المشتّقات النفطية ولا سيّما مادّة المازوت؟ وهل كان في إمكانها بلوغ مآربها من دون سحب هذا الدعم الأساسي للزراعة؟ إنّ الإجابة ستكون حكمًا سلبية. فالسياسات التحريرية المسكونة بهاجس التجارة والخدمات، التي تنظر شزرًا إلى الصناعة والزراعة، تاركةً إيّاهما وَفق «جدول الأعمال كالمعتاد»، لم تكن على درايةٍ حقيقية بذلك، بقدر ما سيطر على تفكيرها الحلّ النيو - ليبرالي «المكتبيّ» لعجز الموازنة، والوصول إلى «موازنة الموازنة»، فكان تفكيرها

(٥٥) «آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري: عدالة التوزيع والفقر،» ص ٢٢.

ماليًا محاسبيًا جبائيًا بحتًا. ولكن هل كانت الموازنة في عجزٍ كبيرٍ يستحقّ هذه المجازفة، وهي إلحاق الدمار بالزراعة في ظروف الأزمة العالمية؟

تَمثّلَ المفتاحُ في هذه «المجازفة»، بالتخلص من الدعم العام الذي يمثّل دعمُ المحروقات وحواملها، نسبةً تصل إلى ما يقارب ٩,٣ في المئة من أصل ١١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(٥٦). أُخضِع موضوع رفع الدعم إلى نقاشٍ معمّقٍ في مؤسّسات النظام السياسي، وحصل كل فريقٍ على دعمٍ سياسي لطرح وجهة نظره، لكن تقرّر رفع الدعم في النهاية، ثمّ التراجع عنه جزئيًا إزاء «الكارثة». وحصل هنا «**تأزيم الأزمة**». وكان ذلك كلّه من جرّاء الرؤية التحريرية الاقتصادوية المحاسبية لتوازن الموازنة، وليس رؤية الزراعة، ورؤية القطاعات الأخرى، التي تعتمد عليها في نشاطها ونموّها، وفي إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي.

كانت عملية تحرير أسعار المشتّقات النفطية من دون تمكين مسبق لها، عبارةً عن امتثال «بسيط» لتوصيات بعثة صندوق النقد الدولي، مع أنّ هذه التوصيات ليست ملزمةً للحكومة السورية التي لم توقّع أيّ اتفاقية مع الصندوق. لكنها عملت وكأنها وقّعت مثل هذه الاتفاقية. وقد تجاهلت السياسات الليبرالية السورية، وهي تفكّر في رفع الدعم عن المشتّقات النفطية، أنّ الدّعم المباشر الذي تقدّمه الولايات المتحدة ودول الاتحاد

---

(٥٦) تتحمل المالية العامّة عبءَ العجز الناتج من الدعم، سواءٌ كان هذا العجز تموينيًا (صندوق تثبيت الأسعار) أم دعمًا للمشتقات النفطية وحوامل الطاقة على العموم. فقد بلغ الدعم التمويني ١,٣ في المئة من مجموع الناتج المحلّي لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. يُضاف إلى ذلك عجزُ صندوق تثبيت الأسعار الذي وصل إلى ٠,٣ في المئة، بينما وصل دعم مادتي المازوت والفيول إلى ١٢,٦ في المئة، يعود ٥,٩ في المئة منها إلى المستوردات من المادتين. وعلى الرغم من الإجراء الذي اتُّخذ في ١/ ٥/ ٢٠٠٨، والذي ظل أثره محدودًا، أكان من ناحية الهدف الأساسي (أي جعل توزيع الدعم أكثر عدالة، والإسهام بالتالي في الحدّ من تفاوت توزيع الدخل)، أم من ناحية الأهداف الأخرى، ومنها تخفيف العبء عن موازنة الدولة، إذ تدلّ البيانات على أن متوسّط دعم سعر ليتر المازوت المُباع منذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٨/٦/٣٠، لم يتجاوز ٩,٥ ليرات سورية. وفي عام ٢٠٠٩ وصل دعم المواد النفطية (المازوت والفيول والغاز والإسفلت) إضافةً إلى الكهرباء، إلى ما يقارب ٩,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي فإن مجموع الدعم المقدّم يبلغ نحو ١١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ (بيانات وزارة المالية، الموازنة العامّة للدولة، بيانات الشركة العامّة لتوزيع المحروقات وحسابات هيئة تخطيط الدولة لعام ٢٠١٠).

الأوروبي لقطاعاتها الزراعية يفوق ما كان يقدّمه الاتحاد السوفياتي لدعم زراعته، على الرغم من نشوء منظّمة التجارة العالمية. وغاية الدعم المباشر إبقاء الأسعار المحلية أدنى من مستويات الأسعار العالمية. وتساوي قيمة الدعم ثلث الإنتاج الزراعي، بل يصل الدعم في اليابان إلى ٥٦ في المئة من قيمته[٥٧]. بل إنّ خطّة إعادة هيكلة دعم القطاع الزراعي وترشيده في إستراتيجيّات الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣) تقوم على زيادة الدعم، وفق معايير معيّنة ترتبط بتطوير هذا القطاع وليس تقليصه، وبدعم زراعته بالسعر المتحرّك للسوق، وضمان منافستها الدائمة، بينما لا يتجاوز دعم الزراعة السورية في مختلف أشكاله أكثر من ١٠ في المئة تقريبًا من قيمة الناتج الزراعي، كما لا تتجاوز حصّة القطاع الاستثمارية في ميزانية وزارة الزراعة ٤ في المئة و٥ في المئة كحدٍّ أقصى.

في الجملة، لم تتجاوز قيمة دعم الزراعة في مطالع فترة التحوّل من الإصلاح إلى التحرير ٥٠ ـ ٥٥ مليار ليرة سورية سنويًا. ويمثّل دعم المازوت عام ٢٠٠٥، قبل تحرير سعره، القسطَ الأعظم من هذا الدعم، حيث يعادل ٣٥ مليار ليرة سورية بين سعر الشراء وسعر المبيع الداخلي المدعوم، على افتراض أنّ المازوت المخصّص للزراعة مستورد[٥٨]. وقد تآكل هذا الدعم وتراجع إلى أدنى مستوى. ولم يكن في عجز الموازنة المعتدل والمقبول في سورية يومئذٍ، والذي بقيَ حتى عام ٢٠١٠ محدودًا، ما يستوجب سياسة «الصدمة» التي وقعت على رأس القطاع الزراعي، من دون أيّ تمكينٍ مؤسّسي وفنّي مسبقٍ، فقد جاءت محاولة التمكين، بعدما أُنزلت ضربة «التحرير» بطريقة «الصدمة» التحريرية.

لكنَّ رفع الدعم عن المشتّقات النفطية، وبخاصة عن مادّة المازوت، كان في الوقت نفسه خاتمة عملية تحريرية تدريجية، لكن متسارعة في اتجاه تحسين القطاع الزراعي ودعمه القوي، من قِبَل الدولة، التي قصرت مجالات

---

(٥٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥٨) باروت (المؤلف الرئيس)، **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية**، ص ٢٢٢.

«**الرأسمالي العامّ**» على النشاط الزراعي. استمرّت سياسات تحرير القطاع الزراعي وتعزيز رسملته، منذ النصف الثاني من ثمانينيّات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٥؛ فقد تمّ في تلك المرحلة رفعُ الدّعم تدريجًا عن مستلزمات الإنتاج، وصولًا إلى إلغائها إلغاءً تامًا على جميع المستلزمات، باستثناء دعم المحروقات (المازوت)، مع العودة إلى التدخّل والدعم في حالاتٍ استثنائية، وتخلّي الدولة تدريجًا عن وظيفة «**الرأسماليّ العام**» في القطاع الزراعي، من خلال السير في اتجاهات التخلّي عن سياسة التوريد الإجباري للمنتَجات الزراعية، وحتى الرئيسة منها، باستثناء المحاصيل التي تعود ملكية المعامل التي تصنّعها إلى الدولة (قطن، شوندر، تبغ)، ومن خلال قصر تدخّل الحكومة في مساحة المحاصيل الزراعية الرّئيسة، حيث يُترَك للمنتجين اختيارُ المحاصيل الثانوية.

أمّا المساحات التي تكون حيازتها أقلّ من ٠,٥ هكتار، فلا تتدخّل الحكومة في تحديد نوع المحاصيل فيها، حتى الإستراتيجية منها. علاوةً على ذلك، جرى اعتمادُ التخطيط التأشيري ووضعُ المؤشّرات من القاعدة إلى القمّة، بدلًا من الطريقة السابقة، التي تمثّلت بوضع الخطّة مركزيًا، من القمّة إلى القاعدة، حيث لحظت سياسة التخطيط تعديلًا آخرَ عام ٢٠٠٤، من خلال الانتقال في التخطيط من مستوى المحصول إلى مستوى المجموعة النباتية، بحيث يتمكّن المنتِج من زراعة المحصول الملائم له. على سبيل المثال، تتضمّن الخطّة بقوليّات، ويمكن للمنتِج الاختيار بين مجموعةٍ من المحاصيل البقولية (عدس، حمص، فول، بازلاء وغيرها).

في هذا الإطار سُمح للقطاع الخاصّ بتصدير المنتَجات الزراعية، عدا المحصور تسويقُها بالدولة، إضافةً إلى محصول القمح. كما عُدَّت الأسعار المحدّدة تأشيرية بالنسبة إلى السلع غير المحصور تسويقها بمؤسّسات الدولة، وعُدَّت الأسعار المحدّدة ملزمةً للراغبين في البيع لهذه المؤسّسات. كذلك، جرى إعفاء جميع المنتَجات الزراعية من ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير، منذ عام ٢٠٠١، وتعزيز ذلك بتعديل التعريفة الجمركية على المستوردات بحيث تضمّنت أدنى التعريفات بالنسبة إلى مستلزمات الإنتاج، وأعلى تعريفاتٍ على المنتجات الزراعية والسلع الكمالية. وبالتالي، لم تكن

الإجراءات التحريرية كلّها سلبية، لكن عماها تجلّى، لأسبابٍ محاسبية، في رؤية النموّ عبْر التجارة والخدمات في رفع الدعم.

لم يكن العجز البسيط للموازنة يستدعي عملية تحرير أسعار المشتّقات النفطية، فقد كان يمكن الحصول على معظم حصيلة رفع الدعم عن هذه المشتّقات، التي قدّرتها بعثة صندوق النقد الدولي، من خلال منع التهريب، من دون امتثال توصيات تلك البعثة. لقد لجأت الحكومة إلى الحلّ الليبرالي الساذج، وهو رفع الدعم وليس إلى الحلّ المؤسّسي الذي يربط بين خفضٍ تدريجي للدعم وبين وقف التهريب، أو وقف التهريب الذي كان من شأنه أن يوفّر ٣,١ في المئة من إيرادات الموازنة، و١,٢ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي(٥٩).

أدّى ذلك إلى تسريع انخفاض معدّل نموّ القطاع الزراعي على نحوٍ سالبٍ، وألحق ذلك كوارثَ حقيقية بالقطاع الزراعي، ورفع تكلفة الإنتاج الزراعي على نحوٍ برزت فيه ظاهرة هجران زراعة الأرض، التي تتخطّى نتائجها البعيدة المدى، في حال استفحالها، حدود تقدير الاقتصادويين التحريريين السوريين؛ ذلك بأنّ هجران الأرض في سورية يعيدها إلى التصحّر لكونها مساحاتٍ تمّ استصلاحها واستثمارها بالاقتطاع من البادية، في حين هي تتحوّل في أوروبا، عند هجرانها، إلى غاباتٍ بسبب المناخ المَطير. وبالتالي، شكّل هجران الزراعة عنصرًا معزّزًا لعملية التصحّر، التي تواجه الأراضي السورية بمخاطرَ جادَّةٍ وحقيقية.

في هذا السياق الصعب، الذي تتضافر فيه آثار الأزمة العالمية مع القحط ورفع الدعم عن المشتقات النفطية، حدثت مأساة سكان ريف محافظة الحسكة. كانت نواة هذه المدينة قد تأسّست في عشرينيّات القرن

---

(٥٩) قام فريق مشروع «سورية ٢٠٢٥» بالتحقق من ذلك، عبر الحصول على البيانات الداخلية لمؤسسة «محروقات»، ومراجعة المكتب المركزي للإحصاء، والبحث معه في طريقة إنتاج رقمه، والمقارنة الميدانية بأوجه تهريب المازوت وشبكاته، وأسعاره في البلدان المجاورة. وتمّت مناقشة بند صادرات القطاع الخاص من الوقود مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الذي أكّد أن كلمة «الصادرات» هي الاسم الرسمي للتهريب من دون ذكر ذلك بسبب الحرج. وفي ضوء عملية بحث شاقّة تمّ إنتاج الرقم أعلاه. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥.

العشرين لأسبابٍ سياسية ـ عسكرية، وفكّرت سلطات الانتداب الفرنسيّ في تحويلها إلى «كانتونٍ» مستقلٍّ ذاتيًا عن الداخل السوري، على أساس استغلال تدفّق الهجرات الكردية والأرمنية والسريانية إليها، من تركيّا في المرحلة الأولى من عهد كمال أتاتورك، في العشرينيّات، وهي المرحلة التي حملت خصائص سمات التهجير العرقي في التاريخ الحديث للدولة التركية الحديثة.

توزَّع سكان محافظة الحسكة، في لحظة دراما الهجرة، على نحو ١٤١ ألف أسرةٍ، يقطنون في ٢٠٠٠ قرية. وتعرّضت المحافظة في السنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩ للقحط الذي أثّر سلبًا في محاصيلها الصيفية والشتوية. وقد هاجرت ٣٥ ألف أسرة وما بين ٢١٠ آلاف و٢١٥ ألف نسمة، بتأثير ذلك إلى محافظاتٍ أخرى أو إلى الخارج للعمل. وتركّزت الهجرة إلى محافظات دمشق وريفها ودرعا والسويداء واللاذقية وطرطوس، وتجمّعت على شكل «مخيّماتٍ» متلاصقةٍ في أطراف هذه المحافظات، بينما اندمج قسمٌ منها في النسيج الخدميّ للمدن (مطاعم، عتالة، معامل، ورش، أسواق الهال... إلخ). وراوحت نسبة الهجرة في القرى المنكوبة بين ٥٠ في المئة و٧٥ في المئة[٦٠]. وشكّلت هذه الهجرة التي تحمل بعض سمات «الهجرة البيئية» الناتجة من الجفاف، الفصلَ الأكثر إيلامًا في تاريخ هذه المحافظة، التي أهملتها من الناحية التنموية، الحكومات كلُّها، منذ الاستقلال حتى يومنا هذا.

رابعًا: منهج الإطفائي

انطلق الإصلاح المؤسّسي، في مجال النموّ وتقليل الفقر، من الجمع بين هدفَيْ النموّ وعدالة التوزيع، في حين قام الاختزال الليبرالي الاقتصادوي لهذا الإصلاح على التركيز على النموّ في المقام الأول، ثم معالجة خلل التوزيع والفقر الناتج من ذلك، بإجراءاتٍ تعويضية لاحقة. وفي إطار هذا المنهج، وبدلًا من أن يعوِّض تدفّق الاستثمارات ضعف الادّخار المحلي الإجمالي وتراجعه في آن معًا، وبدلًا من أن توجّه هذا التدفق إلى المجالات التنموية المستدامة، فقد وجّهته إلى القطاعات السياحية والعقارية وأهملت الزراعة إهمالًا كليًا.

(٦٠) دراسة (غير منشورة) خاصة بوزارة الزراعة عن أثر القحط واتجاهات الهجرة.

بعد سحب الدعم الأكبر عن المحروقات، وانكشاف الكارثة في الزراعة والاقتصاد الوطني والبشر المهاجرين، اضطُرّت الحكومة السورية إلى مواجهة هذه التحدّيات. وواجهتها بعقلية الإطفائي، الذي يصل بعد أن يشتعل الحريق. وأسّست بعض صناديق الدعم التي عوّضت جزئيًا آثار هذه السياسات المجازِفة. وقد استفاد الفلّاحون الكبار والمتوسطون من الدعم، من جرّاء توسّع حيازاتهم، أكثر ممّا استفاد منها الفلاح الصغير، الذي كانت السياسات الزراعية تعمل ضدّه تاريخيًا. ولم تتجاوز حدودُ هذا الدعم حتى أوائل عام ٢٠١١، نحو ٩ مليارات ليرة سورية لبعض المحاصيل، مثل البطاطا والبندورة، تِبعًا لوحدة المساحة والترخيص، والحمضيّات (١٤ ألف ليرة للهكتار)، والتفّاح (١٠ آلاف ليرة للهكتار)، والزيتون (٥ آلاف ليرة للهكتار). وقد حصل الفلاحون المتوسطون والكبار على الحصّة الكبرى من هذا الصندوق، بينما لم يحصل الفلّاحون الصغار إلّا على نزرٍ يسيرٍ منه، بسبب صِغَر مساحات ملكيّاتهم(٦١). لقد كان ذلك جزءًا من منهج الإطفائيّ الذي يطفئ الحريق، وليس جزءًا من منهج المستبِق المؤسّسي، الذي يستعجل التحوّلات، ولكنه يمكّن نفسه قبل أيّ شيءٍ آخر لملاقاتها.

خلاصة تركيبية

كانت حصيلة النموّ الاقتصادي، على المستوى الإجمالي للعشرية الأخيرة، إيجابية في منظور الشروط والسياقات والتجارب المقارنة، بوصفها حقبةَ توتّر وضغوط جيو ـ سياسية على سورية والإقليم، وحقبةَ صقيعٍ وجفافٍ في آن معًا. وقد تساقطت آثار هذا النموّ أساسًا في أيدي الطبقات والفئات والشرائح الاقتصادية ـ الاجتماعية القوية، ولا سيّما رجال الأعمال، وبخاصة رجال الأعمال الجدد (المئة الكبار) الذين جرت عملية إعادة تشكيلهم في

(٦١) أحدثت الحكومة صناديق الدعم المالي المباشر للمتضرّرين، مثل «صندوق المعونة الاجتماعية» للعائلات الأكثر فقرًا، و«صندوق دعم الإنتاج الزراعي»، وهو خاص بدعم مزارعي القمح المروي والقطن والشمندر السكري، وهي المحاصيل التي لا تزال الدولة تضطلع بوظيفة «الرأسماليّ العامّ» الذي يدعم المحاصيل الأخرى في ضوء تضرّرها بحسب ما يطرحه الاتحاد العام للفلاحين. عام ٢٠١٠ قُدّم الدعم إلى القطن وسُدّدت دفعات في هذا السياق، لكن لم يقدّم الدعم إلى القمح. أما صندوق دعم الصادرات فلم يُفعَّل.

سياق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، على أساس اقتصاد متوجّه إلى الخارج وقابل للتَعَولُم، حيث يُعد قطاع الخدمات الإنتاجية قاطرتَه الأساسية.

ويمكن القول، في ضوء مقاربة أدبيّات التنمية الأكثر حداثةً عن الناتج المحلّي الإجمالي المحقَّق، والناتج المحلي الإجمالي المحتمَل(٦٢)، وتحتلّ تلك الأدبيّات أهمية منهجية في دراسات الاستشراف الإستراتيجيّ، إنّ في الإمكان أن تكون معدّلات النموّ المحقّقة أعلى من ذلك، لو تفادت الدولة المجازفات التحريرية، وربطت التمكين بالتحرير، ورفعت عنصر المُعامِل المؤسّسي. فلقد بيّنت التجارب المقارنة أنّ من خلال كفاءة الإدارة والتنظيم التي يمكن قياس أثرها في النموّ بـ «مُعامِل إعادة التنظيم»، والتي تُعد أحد عناصر الإصلاح المؤسّسي الرئيسة، يمكن اكتساب نقطة مئوية أو نقطتين، تضافان إلى معدّل النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بفضل النجاح في تحسين أساليب الإدارة والتنظيم، من دون القيام باستثمارات مادية ملموسة على نطاق واسع(٦٣).

لقد نجحت السياسات التحريرية الاقتصادوية في ضوء هذا النموذج، في حماية توازن الإطار الكلّي للاقتصاد السوري، وسط عشرية الضغوط الجيو-سياسية والجفاف، لكنها أنقصت معدّل النموّ المحتمل بما لا يقلّ عن ثلاث نقاط. وبذلك كان يمكن لمعدّل النموّ أن يراوح بين ٧ في المئة و٨ في المئة. ويصدر هذا «الهدر» أو «الفاقد» عن طبيعة هذه السياسات المحكومة بإطار تنموي تسلُّطي يفضّل التحرير على الإصلاح المؤسّسي، ويحمي الاحتكار وفق «المنافسة الاحتكارية»، التي تُمسِك بها القوى «الضاربة» في الجهاز البيروقراطي السياسي، لا القوى المتنافسة ضمن «المجال المستوي» للعب «فلسفة الملعب المبسوط». وكان العائق في ذلك، سواء عن عمد أم عن غير عمد، تحوُّلُ الإصلاح المؤسّسي إلى إصلاح ديمقراطي، تنبثق وشائجُه من التنمية والديمقراطية بدلًا من التنمية والتسلُّطية.

---

(٦٢) عن تمييز أدبيّات التنمية بين الناتج المحلّي المحقق والناتج المحلّي المحتمل، انظر: كونستنتين زمان، «مراجعة الاقتصاد السوري،» **نشرة اتجاهات الاقتصادي السوري**، العدد ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ١٠٦ - ١٠٩، <http://ismf-eusy.org/ecob/ar/index.php?iid=1>.

(٦٣) عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، ص ١١٥.

حافظت السياسات التحريرية التسلطية على الإطار الكلي المستقرّ للاقتصاد السوري على حساب نموذج النموّ المناصر للفقراء، الذي تبنّته الرؤية المؤسّسية للخطّة الخمسية العاشرة، والتركيز على قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، وأنتجت مزيدًا من البطالة، وتعميق الفجوات في الدخل، ورفعت معدّل الفقر، واختلّت عملية التنمية، لما فيه مصلحة إنعاش المراكز وتهميش الأطراف، وتعزيز نموّ المدن المليونية وشبه المليونية؛ بينما ظلّت المدن المئة ألفية مهمّشةً، تسودها حالات الفقر المادي والإنساني. وتمثّلَ الإخفاقُ التنمويُّ الأخطرُ منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، بالعجز عن ردم الهوّة التنموية بين المدن المليونية والمدن المئة ألفية من جهة، وبين المركز والأطراف من جهة أخرى، الأمر الذي أدّى إلى خلق فجوات التنمية المناطقية في سورية.

حصدت المدن المليونية «ثمار» النمو، بينما حصدت المدن المئة ألفية والصغيرة «أشواكه». ويولّد مثل هذا الوضع بطبيعته ديناميّات الاستقطاب الاجتماعي ـ السياسي. لكنّ إجماليّ المرحلة برمّتها، ولّد أمرًا جديدًا في المجتمع السوري، هو نُويّات عملية التغيير والتحوّل من التسلُّطية إلى الديمقراطية، وبالتالي تعريف التنمية على أساس مفهوم التنمية الإنسانية.

في هذا السياق كان الإصلاح المؤسّسي يمثّل دينامية واقعية ومحتملةً للتحوّل الديمقراطي؛ لكنّ هذه المحاولة هُدِرت وضاعت، على نحوٍ لم يعد ممكنًا معه النّظرُ إلى المنهج الإصلاحي المؤسّسي، إلّا بمفاهيمَ ديمقراطية خالصة.

الفصل الرابع

أسئلة التنمية والديمقراطية
مأزق النظم التسلّطية المُلَبْـرَلة

تشير حصيلة تجربة العلاقة بين التحريرية الاقتصادية (اللبْرَلَة) وبين التحريرية السياسية في بعض البلدان العربية، ولا سيّما مصر وتونس وسورية، إلى عدم وجود علاقةٍ ضرورية بينهما، إذ إنّ عملية التحرير يمكن أن تتمّ في إطارٍ تسلطي سياسي، يُنتج نموذج **اللبْرَلَة التسلُّطية**، التي تضفي على التنمية الطابع التسلطي، وتقصيها عن الديمقرطية. وهذا ما يميّز التسلطية المُلَبْرَلة عن الدّمقْرطة. وعلى هذا النحو ثمّة فارق جلِي بين التحوّل الليبرالي (الاقتصادوي) والتحوّل الديمقراطي، وبين «اللبْرَلَة» و«الدمقْرطة»[1].

---

(١) يناقش غرايم جيل هذه الإشكالية على مستوى العلاقة بين التحولات الاقتصادية والسياسية في تجارب دول أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية بعد انهيار المنظومة السوفياتية، لكنها تشتمل على عناصر مهمّة تسمح بتطويرها لتطبيقها على نمط النظُم التسلطية العربية المُلَبْرَلة. انظر: غرايم جيل، **ديناميّات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٦٥ ـ ٦٦، ونزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٨٠٢. بينما يرى عزمي بشارة في ضوء تحليله نظريّات التحول الديمقراطي، وفي ضوء الربط بين هذه الفكرة وواجب التحول الديمقراطي، أنه «ما دام السوق الاقتصادي لا يؤدّي إلى إنتاج الديمقراطية، فلا بدّ أن تطرح كمشروع بوساطة قوى ديمقراطية منظّمة»، انظر: عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٢. ومن هذا المنظور سبق أن ناقش عزمي بشارة فكرة المجتمع المدني وإعادة إنتاج المجتمع خارج الدولة، وبخاصة في حالة الدول =

أولًا: الإصلاح واللبْرَلَة والدمقْرطة

يثير ذلك أهمية التمييز بين **ثلاثة** مفاهيم في العلاقة بين التنمية والديمقراطية في العالم العربي، لفهم خلفية حركة الاحتجاجات والثورات الجديدة، التي لا تزال تشهدها أكثر من دولةٍ عربية. وهذه المفاهيم هي «**الإصلاح**» و«التحرير» (**التلَبْرُل**) و«**الدمقْرطة**». وينهض هنا الالتباس بين مفهوميْ «**الإصلاح**» و«**التلَبْرُل**» الذي يعود، في المقام الأول، إلى شيوع مفهوم المؤسّسات الدولية للمطابقة بين عمليّتي «**الإصلاح**» و«**التلَبْرُل**» وتعميمها تحت مصطلح برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي (Economic Reform and Structural Adjustment Program).

وهذا البرنامج، في حقيقته، ليس برنامج «إصلاح» بل برنامج «لبْرَلَة» اقتصادوي، تمثّل **النيو ـ ليبرالية** مرجعيّته، وتتركّز أولويّاته على إعادة هيكلة الاقتصاد باتّجاه تحريره أو **لبْرلته**، وتحوّله إلى نظام اقتصاد السوق المندمج أو القابل للاندماج في الاقتصاد العالمي بعد إعادة هيكلته، أكثر ممّا تتركّز على ربط التحوّلات الاقتصادية بقضية التنمية الإنسانية[٢]. وقد تمّ تطبيقه نمطيًا في جميع الدول العربية التي طبّقته بطريقة «الوصفات» أو «الجرعات» و«الحقن»، التي يضطلع فيها الخبراء بوظيفة الأطبّاء، بالنسبة إلى «الأجسام المريضة». لذا يجب تحديد هذا المفهوم ضمن محدّداته الجوهرية، التي تحكم سائر مستوياته الأخرى المحصورة في نطاق عملية «اللبْرَلَة»، وتخصيص مفهوم الإصلاح **بالإصلاح المؤسّسي**، الذي تمثّل التنمية الإنسانية مرجعيّته الأساسية.

= الاستبدادية، إذا كان هذا المجتمع يخوض صراعًا مسّيسًا من أجل الديمقراطية. انظر أيضًا: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

(٢) في ما بعد، وفي إثر الكوارث التي تمخّضت عنها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، عدّل صندوق النقد والبنك الدوليّان «توافق واشنطن» إلى «توافق واشنطن الموسّع» الذي يدمج قضية التنمية البشرية والحدّ من الفقر في مفاهيمه. لكن هذا الدّمج لم يغيّر الطبيعة الجوهرية الاقتصادوية لبرامج الصندوق والبنك، ومنح الأولوية للإصلاح الاقتصادي وللتكيّف الهيكلي على الإصلاح المؤسّسي. وفي جميع الأحوال، كان ما طبّقته البلدان العربية من هذه البرامج هو البرنامج التقليدي الملتصق بـ«توافق واشنطن». ثم في مرحلة ثانية طرحت هذه البلدان على المستوى النظري قضايا «توافق واشنطن الجديد» من دون أيّ تطبيقٍ برنامجيٍّ وسياساتيٍّ فعليٍّ وجوهريٍّ، بل تمسّكت بالإطار التسلّطي السياسي.

يختلف هنا الإصلاح بمعناه **المؤسّسي** عن التحرير(التلَبْرُل) بمعناه الليبرالي الاقتصادوي الضيّق، في أنّ الإصلاح **المؤسّسي** يستوعب التحرير أو اللبْرَلَة، في إطار عملية إصلاحٍ مؤسّسية شاملةٍ تمثّل التنمية الإنسانية مرجعيّتها، بينما يُقصي التحرير الاقتصادي «المُلَبْرَل» الصّرف الجوانبَ المؤسّسية من عملية الإصلاح الاقتصادي، ويهتمّ بنموذج رفع معدّلات النموّ أكثر ممّا يهتمّ بنموذج التنمية، أو ربط النموّ بقضايا التنمية.

ثانيًا: الإصلاح والدمقْرطة والتنمية

لا يقود الإصلاح **المؤسّسي** التنموي بالضرورة إلى التحوّل الديمقراطي، فهو قد تمّ في دولٍ غير ديمقراطيةٍ سياسيًا، لكنه يؤثّر فيه من طريق **عقْلنة** العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة تنظيم البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية وإصلاحها، ليشمل إدخال تغييراتٍ جوهرية فيها. إنّ التوزيع العادل نسبيًا للسلع العمومية (المنافع العامّة)، مثل التربية والصحّة والضمان الاجتماعي، ومضاعفة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومحاولة التشغيل الكامل لقوّة العمل، وبناء قدراتها، يُسهِم في تعزيز العلاقة بين التنمية والديمقراطية، إذ تُعد تلك السلع من العناصر الأساسية للديمقراطية الاجتماعية. على سبيل المثال، فإنّ جودة التعليم في تلك النظُم توفّر الأدوات اللازمة للفرد كي يصبح مواطنًا قادرًا على استيعاب حقوقه الديمقراطية وممارستها. إنّ **المشاركة والمساءلة والشفافية** عناصر مشتركة بين المؤسّسية التنموية والديمقراطية[٣]. والمؤسّسية التي ترسّخ قواعدَها في حياة الدولة تيّسر عملية التحوّل الديمقراطي أمام الديمقراطيين وتختصره، وحين يتمّ التحوّل الديمقراطي بفعل ديناميّات الثورة، أو ديناميّاتٍ تغييرية أخرى، فلا مفرّ، في حال النقص المؤسّسي، من أن تترافق عملية بناء النظام الديمقراطي مع بناء النظام المؤسّسي، في صيغة **النظام المؤسّسي الديمقراطي**، الذي يدمج عضويًا قضايا الإصلاح بمعايير **الحكم الصالح**، وهي معايير ديمقراطية بالضرورة.

---

(٣) حسن كريّم، «مفهوم الحكم الصالح،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١١٧، استنادًا إلى: أمارتيا سن، «الديمقراطية، الحل الوحيد للفقر،» **زوايا نظرية** (شتاء ٢٠٠٠).

يتمثّل الأثر الصافي للإصلاح المؤسّسي بقضية **الدمقْرطة** في تعزيز بناء الدولة الحديثة التي تشكّل **المواطنةُ** وحقوقُها السياسية والاجتماعية مبدأَها الأساسي، إذ لا يقف عند حدود الإطار النظري والعملي الاقتصادي الجزئي (Micro-economique) لليبرالية الاقتصادوية أو لفاعلية المنشأة (قياس الجودة، إدارة المشاريع، معايير حوكمة الشركات، بيئة الاستثمار، المشاريع المتوسطة والمتناهية في الصغر. . . إلخ)[٤]، بل يستوعب هذه الفاعليّات، ويتخطّاها في الوقت نفسه إلى الإطار الاقتصادي الكلّي (Macro-economique) والاجتماعي والقانوني، معيدًا تقويمها، بوضعها في هذا الإطار، عبْر الإدارة الديمقراطية والشفّافة للسوق، باسم المصالح العامّة للمجتمع، وعبر التوافق التفاوضي بين الأطراف الاقتصادية والاجتماعية وَفق فلسفة «الملعب المستوي»[٥]، وليس وفق مصالح لاعبين معيَّنين من شريحة «**رأسمالية الحبايب والقرايب**» فعليًا. ولذلك يفرض الإصلاح المؤسّسي نفسَه على النُظُم كلّها في مرحلة ما قبل التحوّل الديمقراطي، أو خلالها، أو بعدها، بمعنى أنّ الإصلاح المؤسّسي حلقة جوهرية أساسية في عملية الدمقرطة.

يُبنى نموذج الإصلاح أو **الإصلاح المؤسّسي** مرجعيًا (كما حدَثَ في دول شرق آسيا، وحتى ولو تمّ في إطارٍ غير ديمقراطي) على التنمية الإنسانية التي تربط النموّ والتنمية، بالتمكين والتحرير، كما تربط بناء القدرات البشرية لقوّة العمل، بتحقيق معدّلات نمو اقتصادي مرتفعة؛ فتكوّن بذلك حلقةً ضمنية في تدعيم عناصر التحوّل لاحقًا إلى الديمقراطية. فقد بيّنت نتائج عملية بناء القدرات البشرية أنّ معامل **التنظيم** المؤسّسي يمكن أن يضيف نقطة أو نقطتين مئويّتين، إلى معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي، من دون الحاجة إلى القيام باستثمارات مادية ملموسة على نطاق واسع[٦].

(٤) لا يعني ذلك أن هذه الأنشطة لم تترافق مع طرح أسئلة الإصلاح المؤسّسي، وحتى الاقتراب من بعض المسائل التي تتعلق بالإصلاح السياسي، لكنه يعني أن المقاربات المؤسّسية والإصلاحية السياسية لم تكن قضيتها، بقدر ما تركزت على قضايا ميكروية.

(٥) عصام الزعيم، **اقتصاد السوق الاجتماعي خيار سورية الإستراتيجي: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٦) محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١٥.

ما هو مشترك بين التجارب المصرية والتونسية والسورية في عمليّات «**التلَبْرُل**» الاقتصادية في إطار آليّات ضبطٍ تسلطية هو اختزال عملية الإصلاح المؤسّسي إلى عملية تحريرٍ أو «لبْرلةٍ» اقتصادية، وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية وبرامجه بروح «**توافق واشنطن**» التقليدي، وليس حتى **بروح «توافق واشنطن الموسّع»**. بإمكان النظم التسلطية المُتَلَبْرِلَة في عدد من دول العالم أن تحرّك معدّلات نموّ اقتصادي مقبولة، بل يمكن، في شروطٍ معيّنة، أن تكون هذه المعدّلات مرتفعة؛ فقد حقّقت تونس مثلاً معدّلات نموّ مرتفعة، قياسًا على معدّل النموّ السكاني، كما حقّق النظام العسكري السابق في البرازيل معدّلات نموّ تفوق ١٠ في المئة، لكنها تُفضي، في ظلّ هشاشة **المُعامل المؤسّسي**، إلى اختلالات التنمية على المستوى المناطقي بين المراكز والأطراف، وتخفق في التوزيع المنصف للدّخل، وتُفاقم فجواته؛ كما أنها تُفضي إلى ارتفاع معدّل الفقر والبطالة في الأقاليم، وإلى اتّساع حجم الفئات الضعيفة والهشّة والمهمّشة، وإلى تساقط ثمار النموّ في سلّة حفنةٍ من **رجال الأعمال الجدد** من «**رأسمالية المحاسيب**» و«**الحبايب والقرايب**».

ولذا، امتزجت في الثورات والاحتجاجات التي اندلعت في العالم العربي ـ ولا سيّما حركات وثورات تونس ومصر وسورية التي تشترك في ما بينها بخصائص النُظُم التسلطية المُلَبْرَلة ـ قضايا الحرية بقضايا العدالة والإنصاف الاجتماعية، واسترداد حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي صادرتها النظم التسلطية، والمحكومة بأجهزة الاستخبارات والقوانين الاستثنائية. إنّ التنمية تغدو حليفًا إستراتيجيًا للديمقراطية في حالةٍ واحدةٍ فقط، حين تكون قد أنجزت مرحلة الإصلاح المؤسّسي، التي تمهّد الطريق لتحوّلٍ ديمقراطي آمنٍ.

في هذا السياق، أفرزت العلاقة بين التحوّل الليبرالي والتحوّل الديمقراطي ثلاثة أنماط تميّز ما هو مشترك فيها، أي نمط النّظم التسلطية المُلَبْرَلة، وهي: **النمط المصريّ**، ويتمثّل بقيام نظام تسلطي مركزي يسمح بقدْر معيّن ومضبوط من حرّيات الصحافة والتجمُّع وتأليف الأحزاب والجمعيّات، بما لا يُدخل تغييراتٍ جوهرية على البنية التسلطية الحاكمة،

في إطار نمط الحزب التسلطيّ المسيطر؛ و**النمط التونسي** الذي يتمثّل بقيام نظامٍ تسلطي (بوليسي) مُتَلَبْرِلٍ اقتصاديًا، ويحرّك معدّلات نموّ جيّدةً في إطارٍ مركزية رئاسية عائلِية وقرابِية ومحسوباتية تقوم على تأميم المجتمع المدني، وعلى تمثيلية محدودة من أحزاب الموالاة، لكنه يُخفق في التوزيع المنصف للدخل، وفي التنمية المناطقية. أمّا النّمط **الثالث** فهو النّمط السوري الذي انطلق في العشرية الأخيرة من مرجعية خطاب الإصلاح المؤسّسي المنفتح على معايير الحكم الصالح، في صيغة إصلاح مؤسّسي ذي عناصر ديمقراطية، ثمّ تمَّ اختزاله في عملية «لَبْرَلَةٍ» يقودها تحالف البيروقراطية مع شريحة رجال الأعمال الجدد، التي أعيد تكوينها لهذا الغرض. وتحتذي هذه الشريحة فعليًا برامج «**توافق واشنطن**» وسياساته وروحه في عملية «**اللبْرَلَة**» الاقتصادية والاجتماعية، أكثر ممّا تستلهم روح «**توافق واشنطن الموسّع**»، وترسيم هذا الاختزال سياسيًا تحت عنوان «**التحديث والتطوير**» كسقفٍ لحدود العلاقة بين **التلَبْرُل** وقضية التحوّل الديمقراطي، في إطار ما يمكن أن نطلق عليه اسم «**حزب الواحد والنصف**» (الجبهوي)[٧]. وبهذا الشكل اختزلت التغييرات الجوهرية، التي تنطوي عليها عملية الإصلاح المؤسّسي، في تعديلات بسيطة لا تغيّر شيئًا من البُنى والديناميّات التسلطية الحوكمية المسيطرة، ومن علاقاتها **الزبونية** النمطية الموروثة من المرحلة السابقة.

---

(٧) هي الأحزاب والمنظّمات التي تتألّف منها الجبهة الوطنية التقدمية والتي تمثّل دستوريًا «القيادة السياسية العليا» للدولة. ويتألّف الإطار الجبهوي بقيادة حزب البعث من أحزاب شيوعية وناصرية وقومية واشتراكية، إضافةً إلى اتحادَيْ العمّال والفلاحين، فيما يترجم صيغة تحالف سياسي ـ طبقي، على أساس البرنامج الذي حدّده ميثاق الجبهة. كانت فكرة اتحاد القوى التقدمية والقومية في جبهةٍ قومية أو وطنيةٍ تمثّل أحد أبرز أهداف كلّ حزبٍ من هذه الأحزاب. وبعد الحركة التصحيحية (١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) مأسس الرئيس الراحل حافظ الأسد هذه الفكرة في جبهةٍ وطنية تقدمية، وفق إستراتيجية الحزب وبرامجه. وكانت هذه الصيغة في زمنها تعكس صيغةً متقدّمةً في فهم المشاركة السياسية في فضاء الأحزاب التقدمية، ومثّلت تحوّلًا في سورية من نمط «الحزب الواحد» إلى «الحزب القائد». وفكّر الأسد في تطويرها براغماتيًا إلى درجة قابليّته لتمثيل حزبٍ إسلامي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ يكون واجهةً للإخوان المسلمين. لكنها فعليًا لم تكن صيغةً للتعددية، بل صيغةً للوصول إلى «تنظيمٍ سياسيٍّ موحّد». وفي أواخر الثمانينيّات تخلّى الأسد نفسُه عن فكرة التنظيم السياسي الموحّد، وتمسّك بالجبهة الوطنية كإطارٍ للتعددية لتفادي التعددية السياسية الحقيقية، مع إمكانية ذهنية لفتحها في إطار آليّات الاستيعاب/ الإقصاء.

ثالثًا: التجربة السورية: من تفسيخ السمات التوتاليتارية إلى التسلّطية المُلَبْرَلة وتغيير الأدوار

ما يدعوه الاقتصاديون إعادة **هيكلة اقتصادية**، هو ما يدعوه السوسيولوجيون عملية **تغيير اجتماعي**، والأنثروبولوجيون عملية **تغيير ثقافيّ**. ويعني ذلك أنّ عملية إعادة الهيكلة وإن كانت، في المنظور الاقتصادي وبعملية اقتصادية، إلّا أنّها تحمل في العمق عملية تغيرٍ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية، تفرز أنماطًا جديدةً من السلوك والحياة، ومن التغيّرات الكبيرة في شتّى زوايا الحياة الاجتماعية.

في إطار هذا الفهم فإن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية التحريرية، في العشرية الأخيرة وما رافقها من **العولمة**، وإرغامها جميع اللاعبين على «**التَعَولُم**»، أدّت إلى تفكيك الخصائص الشمولية (التوتاليتارية) التي اكتسبتها الجمهورية الشعبوية البعثية في فترة ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٠ إبّان المواجهة الدامية بين السلطة والجماعات الإسلامية المسلّحة في الثمانينيّات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣). وبحلول نهاية العشرية الأولى كانت معظم هذه الخصائص قد انحلّت وتفسّخت، أو خمدت من جرّاء عوامل موضوعية وذاتية مركّبة.

كان أبرز ما تفسّخ من السمات الشمولية (التوتاليتارية) السابقة، هو نموذج «**القائد الكاريزمي**» المؤسّس على أيديولوجيا وطنيةٍ وقومية رسالية، والذي يمثّل في شخصيّته وحدة الحزب والدولة والمجتمع[8]، وتفسّخ

---

(٨) يرتبط هذا النموذج القائد بالبناء الكاريزمي للرئيس الراحل حافظ الأسد، الذي أعيد بناء شخصيّته كاريزميًا وتطويرها من نمط «قائد المسيرة» (١٩٧١ ـ ١٩٨٣) إلى نمط شعار: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد»، لتصل عملية «كرْزمة» الوحدة بين الحزب والدولة والمجتمع في شخصه إلى أعلى مراتبها وهي مرتبة «الإلهام» (نمط القائد الملهم). وقد تمّت عملية التطوير على خلفية حسم الصراع الداخلي على السلطة في آذار/ مارس ١٩٨٤ إبّان دخول الرئيس الراحل حافظ الأسد في غرفة العناية المشدّدة، واليأس من حياته (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣) بين جناح رفعت الأسد ـ العماد حكمت الشهابي المتبني للاتجاهات السعودية ـ الأميركية في مُختَلِف الساحات اللبنانية والفلسطينية والعراقية، وبين جناح وزير الخارجية يومئذ عبد الحليم خدام المتبني للسياسات السوفياتية، في إطار توزيع الأدوار في القيادة السورية. وتولى العماد مصطفى طلاس بعد احتواء انقلاب رفعت الأسد صكّ هذا الشعار «الكاريزميّ» الجديد، والحصول بنفسه على وثائق ولاءٍ وبيعةٍ =

احتكار الدولة للاتصالات والإعلام والاقتصاد، بما في ذلك تفسّخ احتكارها سياسة المحاصيل والتسويق في القطاع الزراعي بوتائر مختلفةٍ، والتخلّي عن مبدأ احتكارها التعليم بتحريره وفتحه بمختلف مراحله أمام استثمارات القطاع الخاصّ، بحيث تحوّلت الدولة من مسيطرٍ على بعض هذه المجالات، إلى مجرّد لاعبٍ بين لاعبين آخرين منافسين لها، يمتلكون مصادرَ جديدةً في قوّتهم الاجتماعية والسياسية.

اقترنت عملية **التفسّخ** الموضوعية (آثار ثورة الاتصالات وتَعَولُم العالم) والتفسيخ (السياساتية) بحدودٍ معيّنةٍ للآليّات التوتاليتارية السابقة، وفي حدودٍ ومجالاتٍ معيّنة لبعض الديناميّات التسلطية المحْضة[٩] مع رفع وتيرة التحرير أو **التلَبْرُل**، بانحلال العقد الاجتماعي ـ السياسي ـ الاقتصادي المرجعي، بين سلطة الحزب، بوصفه دستوريًا «**الحزب القائد للدولة**» من جهة أولى، و«**المجتمع**» من جهةٍ ثانية، والتحوّل من نظام «الاشتراكية» إلى نظام «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ومن مفهوم «البرجوازية» إلى مفهوم «**رجال الأعمال**»، ما يمكن وصفه بخضوع أيديولوجيا الحزب ـ الدولة إلى عملية إحلالٍ

= ممهورة بالدم (معلومات مباشرة وميدانية للباحث). للاطلاع على جانبٍ أساسيٍّ من هذه القصّة، انظر: باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط** (لندن: دار الساقي، ١٩٨٨)، ص ٦٨٥ ـ ٨٠٠. أمّا المعلومات المتعلّقة بتوزيع الدورين السوفياتي لخدام والأميركي ـ السعودي للشهابي ورفعت فمستقاة من مقابلاتٍ شخصية مطوّلة أجراها الباحث مع أبرز مساعدي الرئيس الراحل، ولا يرغب في ذكر اسمه موقتًا. في العشرية الأخيرة وقف الرئيس بشّار الأسد ضدّ محاولة إحاطته بالطقوس الكاريزمية، لكن الآليّات الشمولية الثاوية في النظام استمرّت في محاولة تحويل هذه الطقوس، في الآونة الأخيرة، إلى شعار: «الله، سورية، بشّار وبس» الذي لا ينتمي إلى منظومة أفكار الرئيس بشّار الأسد التي عبّر عنها في خطاب القسم، أو إلى أفكاره التي عبّر عنها في كثيرٍ من المناسبات والمواقف وأشكال السلوك. وكان ذلك الشعار قد طرح للمرّة الأولى قبل خمس سنوات في المواجهات بين البعثيين وبين المتحشّدين أمام المحاكم لنصرة الناشطين الذين يحاكمون، ثم توارى عن الاستعمال، وأعيد استحضاره من جديد.

(٩) كان من أبرز هذه الديناميات التسلّطية في تلك الفترة المرتبطة بالحياة اليومية، والتي تم تفكيكها، الموافقات الأمنية المسبقة لكل تأشيرة خروج، وربط تأشيرة الخروج بصلاحية جواز السفر. وكان هذا التحرير شديد الأهمية نظرًا إلى أنّ سورية تُعد من الدول المصدّرة للهجرة الخارجية الدولية. وفي هذا السياق تم إلغاء الموافقات الأمنية المسبَقة على استحداث بعض المهن، وإن كان هناك كثير ممّا تقرّر إلغاؤه لم يُلغَ بالفعل. وشمل الأمر أيضًا تحرير عشرات المهن من الحصول على الموافقة الأمنية المسبقة، لكن الأجهزة لم تتقيّد تمامًا بهذا الأمر. علاوةً على سلسلةِ إجراءاتٍ أخرى متّصلة بحساسيّات الحياة اليومية، وتقليص تدخّل الأجهزة الأمنية اليومي والمسمّم فيها.

أيديولوجيٍّ متلبرلة الشكل[10]، وإعادة تعريف **الأدوار الاجتماعية** لكلٍّ من الدولة والحزب والقطاعات العامّة والخاصّة والمنظّمات وغرف الأعمال. . . إلخ، وإدخال تعديلاتٍ جوهرية على وظائفها ومكانتها، وإدماج أدوار جديدة للاعبين اقتصاديين ـ اجتماعيين جدد في عملية التحرير أو **التلَبْرُل**.

في عملية إعادة تعريف الأدوار، ظلّ الحزب رسميًا «قائد الدولة والمجتمع»، لكن الدور الأساسي للقيادة القُطْرية، تراجع وتغيّر لمصلحة اللجنة السياسية العليا، التي انحصر دورها في العمل اليومي مع المنظّمات الشعبية والمهنية «الكوربوراتية» (التضامنية)، كما رفعت الحصانة السياسية عن القيادات الحزبية وقيادات الفروع، في حال ارتكاب مخالفات، أو استغلال نفوذ، يستدعي التحقيقَ معهم أو مثولَهم أمام القضاء. لقد تغيّرت المكانة، وهي مَعْلَمٌ من معالم تغيّر القوّة.

يُفهم تغيُّرُ أدوار اللاعبين على أنه نتيجةُعملية تغيّر اجتماعي؛ وبوصفه كذلك، فإنّ الأدوار، كما في المسرح، شخصيات تتوارى وتظهر، ضمن قواعد اللعبة المسرحية لعلاقات القوّة الاجتماعية والسلطة[11]، وهي في ذلك تغيّر مواقع النّفوذ والتأثير، وتُعلي منزلة لاعبين معيّنين، بينما تحطّ من منزلة بعضهم الآخر. كان أبرز اللاعبين الجدد أولئك الذين ينتمون إلى قوى **السوق** في مرحلة تغيُّر العلاقة جوهريًا بين القطاعين العام والخاص، بحيث غدا لممثّلي القطاع الخاصّ، ولا سيّما **لرجال الأعمال الجدد** وشركاتهم القابضة، التي مثّلت بوّابة دخول الاستثمارات إلى سورية، **«صوت مسموع»** ومؤثّر في إستراتيجيّات الهيمنة الأيديولوجية.

في أواخر العقد المنصرم، مُنِحت تراخيص لأكثر من ١٩٢ مطبوعةً

---

(١٠) كان هذا العقد المنصوص حزبيًا هو العقد «الاشتراكي» الذي يستند إلى تحالفٍ واسعٍ بين العمال والفلاحين والجنود وصغار الكسبة، وعبّر كراس «بعض المنطلقات النظرية» (١٩٦٣) عن صيغته المرجعية، ثم تمّ إضافة برنامجٍ إجرائي تنفيذي له هو «البرنامج المرحلي لثورة الثامن من آذار» (١٩٦٥)، ثم مأسسة الاشتراكيةً ودور الحزب والمنظّمات والجبهة في الدستور «الدائم» (١٩٧٣)، وقيام ميثاق الجبهة على ذلك. . . إلخ.

(١١) روبرت نيسبت وروبرت بيران، **علم الاجتماع**، ترجمة جريس خوري (بيروت: دار النضال، ١٩٩٠)، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

ثقافية ـ إعلامية ـ اقتصادية. كما مُنِحَ ترخيص لـ ١٣ إذاعة تجارية خاصّة، باشرت العمل منها ١٢ إذاعة، كما ظهرت محطّتان تلفزيونيّتان، إحداهما، وهي محطّة «الدنيا»، يملكها عددٌ من كبار رجال الأعمال، الساعين إلى التأثير في السياسة وفي تكوين الرأي العام. والجوهريُّ في الأمر، هو الارتباط بين عملية تحرير الإعلام وبين دور القطاع الخاصّ فيه، وإعادة تعريف دوره بنفسه، كقطاعٍ يعمل في إطار قواعد اللعبة من أجل ذاته، إلى حدِّ طرحِ فكرة دمج رجالِه الكبار في الحزب، على غِرار تجربة لجنة السياسات في الحزب الوطني المصري السابق[١٢]، ووضع شبكة الإعلام الخاصّ في فضاء النشاط الاقتصادي والاجتماعي لرجال الأعمال، ولا سيّما الجدد منهم، وفي فضاء غُرَفهم، وعشاءاتهم، ولقاءاتهم، وأفكارهم، ومشاريعهم، وطقوس مهابتهم، ومحاولتهم الاضطلاع بدور نجوم الرأي العام. ويقترب التداخل بين هذا النشاط ودمج عددٍ من المثقّفين والصحافيين والشخصيّات الاجتماعية والسلطوية البارزة، من روحية اجتماعات «**الروتاري**» القائمة على دمج الشخصيات العامّة برجال الأعمال، في إطار رؤيةٍ «روتارية» كانت قد مثّلت رؤية مسبقة للتَعَولُم.

كانت تلك محاولة لإعادة تعريف دور الحزب وحلفائه «**الجبهويين**» المتّحدين معه (**حزب الواحد والنصف**) في سياق ما أفرزته عملية «**التلَبْرُل**» من تغييرٍ في أوزان الأدوار الاجتماعية، ومكانتِها في تَرَاتُبِية العلاقة بين مصادر القوّة وسياسات السلطة المُتَلَبْرِلَة، ومحاولة إعادة هيكلة وظيفته على أساس «الفصل» بينه وبين الحزب، بحيث يضطلع الحزب **بالوظيفة السياسية** وحدها، بينما تعمل أجهزة السلطة التنفيذية وَفق أصولها من دون تدخّلٍ حزبيٍّ في يوميّاتها على أساس **الوظيفة التنفيذية**.

وعلى الرغم من أنّ تلك الصّيغة أخفقت، ووجدت معارضةً من الحزب، فإنّها طرحت أول مرّة، تحديد دور الحزب على جدول الأعمال، في محاولةٍ لفضّ مشكلات التشابك والتداخل والتراكب بين الحزب والدولة على أساس تحديد الوظائف و«فصلها». وطُرح على بساط البحث التخلص من

---

(١٢) ربيع نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» (ضمن مشروع دعم الخطّة الخمسية العاشرة، ٢٠١٠)، ص ٣٠.

قيادة الحزب للدولة والمجتمع، التي غدا كثير من مؤشّراتها رمزيًا وقطاعيًا لمصلحة قوى السلطة والمال بالمعنى الضيّق. وحدث الشيء نفسه حتى قبل اندلاع الأحداث الأخيرة في شأن تحديد وظائف الأجهزة الأمنية الأربعة التي كانت تتدخّل في كل شيءٍ، سواء كان في نطاق وظائفها أم لا(١٣).

رابعًا: من نظام تسلطي شعبوي «صلب» إلى نظام تسلطي «مرِن»

نتج من عملية إعادة تعريف أدوار اللاعبين الاجتماعيين ـ الاقتصاديين ـ السياسيين في مرحلة **التلَبْرُل** توليدُ **نظام جديد تسلطي متلبْرل**، يمثّل «**رجالُ الأعمال الجدد**» قاطرتَه في الاستثمارات والتحالف مع الاستثمارات الخارجية، لرفع معدّل النموّ الاقتصادي. لم ينسف هذا النظام الوليد البنيةَ المؤسّسيةَ «**الكوربوراتية**» الشعبوية التقليدية للتسلطية البيروقراطية المؤلّفة من **منظّمات الحزب الشعبية**، في المقام الأول، لكنه أضعَفَها كثيرًا.

كانت «**الكوربوراتية**» التقليدية الحزبية والمنظّماتية ملازمةً لنظام الحكم البيروقراطي التسلُّطي القديم، وتشكّل منظومتَه في احتواء القطاعات الشعبية، وإدماجها في ديناميّات المشاركة السياسية والمجتمعية، وأدوات ضبطه السياسي والاجتماعي(١٤). بينما تعزّز دور هيئات القطاع الخاص المؤسّسية التقليدية (غرف التجارة والصناعة) التي انتعشت حياتها المؤسّسية الداخلية، وباتت تشهد حياةً انتخابيةً تنافسيةً مضبوطةً عمومًا، برضاء مراكز القوى التسلطية، واشتداد الصراع الانتخابي بين قوائمها. وقد برزت فيها ظاهرةُ «العشاءات الانتخابية»(١٥)، كما برزت هيئات مجتمعٍ مدنيٍّ جديدة

---

(١٣) كانت هذه الصيغة جديدةً على نمط التفكير في الأدوار، وحدّدت بعض صيغها الإجرائية على أساس تحويل السلطة (سلطة المحافظ مثلًا) إلى موازٍ لسلطة الحزب (قيادة فرع الحزب) في المقترحات. ولكن بسبب التشابك بين الحزب والدولة في صيغة الدولة ـ الحزب لم تنجح هذه التجربة بسبب غموض مفاهيمها، وعدم معرفة أين تنتهي حدود الحزب وتبدأ حدود الدولة. وفي الحصيلة لم توافق القيادة القطرية على هذه الصيغة، وتمسّكت بأساليب العمل القديمة المعتادة مع بعض التعديلات (مقابلات شخصية متعددة للباحث مع عددٍ من المعنيين).

(١٤) انظر: الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٣٨٦ ـ ٣٦٩. انظر أيضًا: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

(١٥) ألّفت قوائم انتخابية تجمَع أقوى المرشّحين؛ وكان المرشحون يمارسون الدعاية =

مرتبطة بأقوياء المجتمع مثل مجالس رجال الأعمال، ورجال الشركات القابضة، والتي عملت فعليًا كهيئات منظّمة تجري داخل قنواتها الصفقاتُ وتحديد «**الكعكات**» الاستثمارية وتقاسمها.

يمكن القول، في سياق المقارنة بين النموذج البيروقراطي التسلطي (**الكورربوراتيّ**) القديم وبين النظام التسلطيّ (**المُلَبْرَل**) الجديد، إن تعديلاتٍ جوهرية في شدّة قوّة التسلطية حدثت طوال العشرية الأخيرة، وحوَّلتها من تسلطية «**صلبةٍ**» أو «**قاسيةٍ**» شعبويةٍ محافظة «منغلقة» ومفرطةٍ في استخدام حالة الطوارئ، وأكثر اعتمادًا على أهل الثقة من اعتمادها على أهل الكفاءة، وذات خصائص شمولية، إلى تسلطية **مرنةٍ** أو **ليّنةٍ منفتحةٍ** نسبيًا وأكثر عصريةً وحداثةً وانفتاحًا وقابليةً للتَعَوْلُم وأدنى «عقائدية» من التسلطية «**الصلبة**»، وأقلّ منها في اللجوء إلى استخدام حالة الطوارئ، بدليل تقلّص الاعتقال السياسيّ من اعتقال المئات في «المرحلة الصلبة» إلى اعتقال العشرات في المرحلة «الليّنة» (قبل اندلاع الأحداث الأخيرة). وبينما كان الموقوفون يُعدون من الناحية الشكلية في حكم **مجهولي المصير** من دون محاكمةٍ في المرحلة «الصلبة»، فإنّ السلطات باتت تقدّمهم إلى محاكمَ علنية في المرحلة «**المرِنة**»، بغضّ النظر عن مدى عدالة الأحكام التي تُصدِرها هذه المحاكم، وصارت تتعامل مع الأقوال والأفكار المرتبطة بالرأي كجناياتٍ تطَبَّق عليها الأحكام القانونية بتشدّدٍ مفرط.

كان الانتساب إلى جمعيّات حقوق الإنسان وهيئاتها يُجرَّم بوصفه انتماءً إلى جمعيّاتٍ سرّيةٍ، فبات يُغَضُّ النّظرُ نسبيًا عن النشاط الإعلامي لهذه الجمعيات والمنظّمات غير المرخّص لها أو غير المسجّلة قانونًا[١٦].

= الانتخابية بوضع لافتاتٍ قماشيةٍ ولافتاتٍ ضوئيةٍ في مفارق الشوارع الأساسية، وفي الصحف، وينظّمون العشاءات الانتخابية (ملاحظات واستنتاجات الباحث الميدانية للحملات الانتخابية وطقوسها الخارجية والداخلية وصراعاتها وانقساماتها وأشكال تدخُّل السلطات فيها، والمتواترة على مدى السنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠. وفي السنتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كان الانقسام بين رجال الأعمال متداخلًا مع تحيّز بعض مراكز القوى التسلطية لهذه المجموعة أو تلك).

(١٦) مثل الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمرصد السوري لحقوق الإنسان، والمنظّمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية، ومركز دمشق للدراسات النظرية، والحقوق المدنية، والمنظّمة العربية للإصلاح الجنائي في سورية، =

وبالمقارنة بين النظامين التسلطيين الصلب والمرِن، فقد مثّل نشوءُ نظامٍ تسلطيٍّ مرِنٍ خلال سنوات العقد الماضي، نوعًا من عقلنةٍ وضبطٍ للتسلطية، يتداخل فيه «حوض» كبير لمصالح اللاعبين الاقتصاديين ـ الاجتماعيين النازلين والصاعدين في مرحلة تغيُّرِ أدوارهم. وفي الخلاصة تحرّر النظام من السمات **الشمولية**، لكنه عصْرَن الخصائصَ **التسلطيةَ**، مع بقاء هياكلها القديمة التي تآكلت وظائفُها متعايشةً مع هياكل وتنظيماتٍ جديدةٍ في طور التكوّن.

خامسًا: ضمور المجتمع المدني: الخاصرة الهشّة للَّبْرلة

تحوّلت أيديولوجيا الدولة من الناحية الرسمية من نظرية «**الدور المركزي القيادي للقطاع العام**» في عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية (١٩٦٣ ـ ١٩٨٩)، إلى نظرية «**التعددية الاقتصادية**» بين القطاعات الاقتصادية العامّة والخاصّة والمشتركة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣)، ثم في سنوات العشرية الأخيرة إلى نظرية «**الشراكة**» بين الدولة والقطاع الخاصّ والمجتمع الأهلي، في ما أُطلِق عليه اسم «**التشاركية**».

كانت عملية **اللبْرَلَة** تفترض ـ نمطيًا ـ إنعاشَ دور المجتمع الأهلي أو المدني أو القطاع الثالث، الذي يتوسَّط بين الدولة والقطاع الخاصّ، لتحقيق وظيفتين مترابطتين، هما: التخفيف من آثار سياسات التحرير السلبية وامتصاصها، وإنعاش المجتمعات المحلية، ولا سيّما في المرحلة الأولى من اللبْرَلَة، التي يرى الليبراليون أنها تتميّز بآثارها السلبية، إلى أن يقود التحرير إلى تعافي الاقتصاد من جموده وأمراضه «المركزية» السابقة، من جهةٍ **أولى**، وإلى تعزيز قنوات المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وتنمية المجتمعات

= والمركز السوري لمساعدة السجناء، واللجنة السورية للدفاع عن الصحافيين، وكذلك اللجان الكردية لحقوق الإنسان. حصلت المنظّمة العربية لحقوق الإنسان في سورية على حق الترخيص القانوني، وَفق قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصّة الذي ينصّ على اعتبار الجمعية مشهرةً وإصدار ذلك في الجريدة الرسمية، إذا لم تردّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على طلب التسجيل بالترخيص أو الإشهار. ولكن الوزارة كما الأجهزة القضائية رفضت إنفاذ القانون. بل اتبعت أجهزتها سياسة عدم تسجيل تاريخ تقدّم أيّ جمعية في قيد التأسيس، في بريد الوارد كي لا يتكرر مثل ذلك.

المحلية، من جهةٍ **ثانية**. لكن ما حدث، بفعل اختزالِ مشروع الإصلاح المؤسّسي إلى مجرّد تحريرٍ اقتصاديٍّ هزيل،هو تهميش موقع العمل الجمعيّاتي الضعيف أصلًا بين أطراف هذه الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاصّ والمجتمع الأهلي، واختزال هذه التشاركية إلى مشاريع اقتصادوية بين الدولة والشركات القابضة ورأس المال الأجنبي، بدلًا من أن تشكّل إطارًا مرجعيًا لتطوير فضاءٍ عامٍّ تتمّ فيه تفاعلات المواطنة.

يتكوّن الجسم الجمعياتي السوري الصافي (الكمّي البحت) والمسجّل منذ عام ١٩٥٩ حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، من ١٠٧٤ جمعية، وهو عددٌ قليل جدًا، بكلّ المعايير والمقارنات حتى بالنظم العربية التسلطية المُلَبْرَلة (في تونس يوجد ٩٦٠٠ جمعية، وفي مصر أكثر من ٢١ ألف جمعية)، أي ما يعادل ـ على المستوى الكمّي ـ ٥٢ جمعية لكلّ مليون مواطنٍ. وتتميَّز كلّ جمعية، باستثناء بعضها القليل، بقلّة عدد أعضائها الذي يراوح بين ١٥ و١٠٠ عضو.

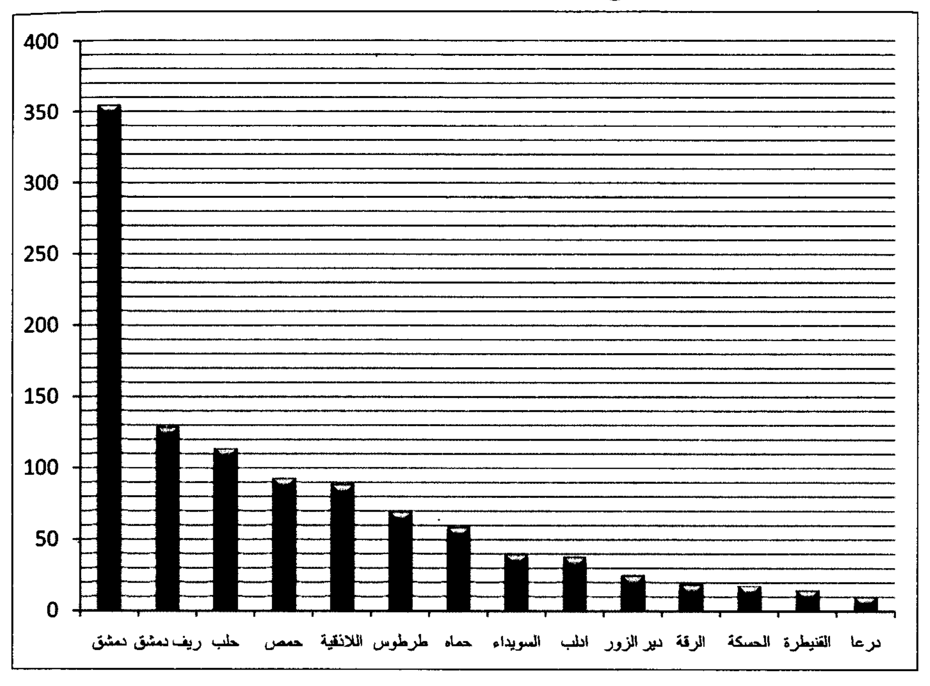
ويعكس توزّع الجسم الجمعيّاتي تشوّهات المسألة السكانية التنموية السورية، التي يمثّل اختلال التوزّع الجغرافي السكاني أحدَ أبرز محدّداتها، وما يعكسه ذلك من فجواتٍ في التنمية المناطقية.

يتركّز نحو ٨٥ في المئة من العدد الإجمالي للجمعيات في دمشق وريف دمشق وحلب وحماة وحمص واللاذقية وطرطوس، أي في المحافظات الأكثر نموًّا وارتفاعًا في مؤشّرات تنميتها الإنسانية، بينما لا تمثّل حصّة المحافظات الأخرى، وفي طليعتها محافظات المنطقة الشرقية (الرّقة، دير الزور، الحسكة) والمحافظات الطرفية (درعا، السويداء، القنيطرة) إلّا أقلّ من ١٥ في المئة.

ولا يوجد ما يدلّ على الفجوة الجمعيّاتية أكثر مما تدلّ عليها **الفجوة التنموية المناطقية**، إذ إنّ ما يعادل ٥٥٫٧ في المئة من مجموع عدد الجمعيات يتركّز في محافظات ريف دمشق ومدينة دمشق وحلب. وتحتلّ درعا المرتبة الدنيا (١٠ جمعيات) بينما تحتل مدينة دمشق المرتبة العليا (٣٥٥ جمعيةً) (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١)

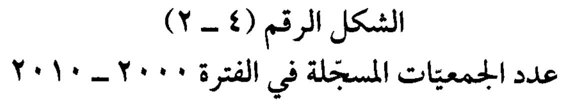
توزّع الجمعيّات بحسب المحافظات



المصدر: بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الرسمية حتى أواخر عام ٢٠١٠.

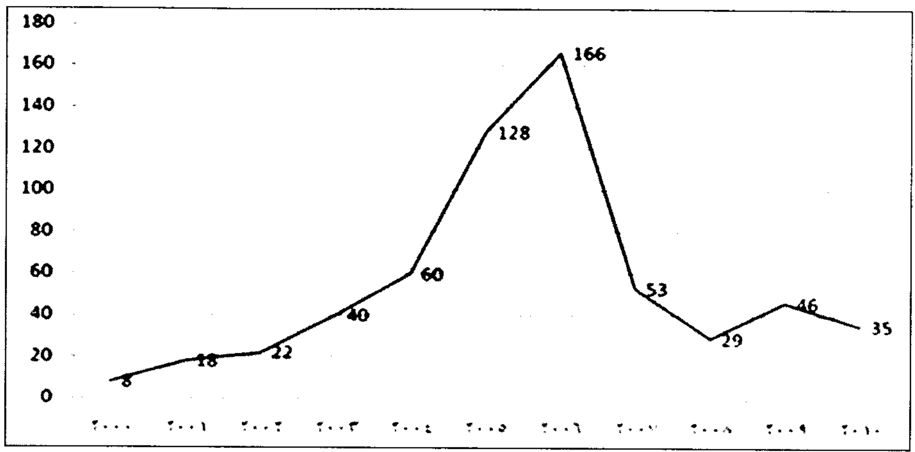
بالمقارنة بين حقبة ١٩٥٩ ـ ١٩٩٩ التي سادها نمطٌ تنموي تسلطي شعبوي، وحقبة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ التي سادها التحوّل من الإصلاح المؤسّسي إلى نمطٍ تسلطي مُلَبْرِلٍ اقتصاديًا، فقد سجّل في الفترة الثانية دخولُ العمل الجمعياتي في جيل جمعيّات **التمكين** (التنموية)، وفي بعض قطاعات الجيل **الدفاعي** (أو الحمائي) مثل جمعيّات البيئة. وتمّ ترخيص ٦٠٥ جمعيّات من إجمالي عدد الجمعيّات البالغ ١٠٧٤ جمعية حتى أواخر عام ٢٠١٠، أي ما نسبته ١١١ في المئة قياسًا على الفترة الأولى. ويلاحظ أنّ النسبة الكبرى المسجَّلة من هذه الزيادة، قد ظهرت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ بفعل الرهانات على خطاب الإصلاح المؤسّسي، وبفعل ترجمة هذه الرؤية في الخطّة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) بإعطاء مكانٍ مميّزٍ في المجتمع المدني لتنمية القطاع الجمعياتي، لينحدر بعدها تسجيل الجمعيّات في الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠ من ٢٧,٤٤ في المئة عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٧٦ في المئة عام

٢٠٠٧، ثم إلى ٤,٧٩ في المئة عام ٢٠٠٨، فإلى ٧,٦ في المئة عام ٢٠٠٩ ثمّ إلى ٥,٩٧ في المئة عام ٢٠١٠. وهو ما يتوافق مع اختزال عملية **الإصلاح المؤسّسي** في التحرير الاقتصادي التسلطي[١٧] (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٢)).



الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

عدد الجمعيّات المسجّلة في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠



المصدر: البيانات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حتى أواخر عام ٢٠١٠.

إذا كان التاريخُ رقمًا متحرّكًا، والرقمُ تاريخًا ساكنًا، فإنّ هذه المؤشّرات الكمّية تكشف عن عملية تهميش المجتمع المدني (الجمعيّاتي)، في الفترة التي ارتفعت فيها وتيرة التحرير الاقتصادية، بينما كانت هذه الفترة تفترض رفع وتيرة تسجيل الجمعيّات، والاهتمام بتسجيل أكبر عدد ممكن منها في المناطق الريفية الشمالية والمناطق الشرقية والجنوبية السورية الأدنى نموًّا، وتطويرها من الجيل الخيري البحت إلى الجيلين التمكيني ـ التنموي والدفاعي (الحمائي)، بما في ذلك جمعيّات الجيل الدفاعي (الحمائي) **الثالث** المتعلّقة بطيفٍ واسعٍ من حقوق المرأة والبيئة والشفافية ومكافحة الفساد ومراقبة البلديّات والانتخابات وحقوق الإنسان والمتعطّلين من العمل والمهمّشين اجتماعيًا وثقافيًا.

---

(١٧) محمد جمال باروت، «مدخل لبناء خارطة جمعياتية كمية في سورية،» (مشروع بناء منتدى الجمعيات والمؤسسات الأهلية التنموية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة السورية للتنمية، ٢٠٠٩) (غير منشور) ص ٣ ـ ١٧.

في مرحلة النموّ التسلطي «الصلب» حُشِرَت الجمعيّات في جيل العمل الخيري، بينما انفتحت مرحلة النموّ التسلطي المُلَبْرَل على تأليف جمعيّات البيئة والتنمية. ومع ذلك ظلّ عددُ جمعيات التمكين والتنمية المسجَّلة في سورية ضعيفًا جدًا مقارنةً بتونس، فهو لم يتجاوز في أوسع الحدود ٢٠ جمعية في سورية مقابل ٦٠٢ جمعية تنموية في تونس. لكنها اشتركت جميعًا مع المرحلة التي سبقتها في العِداء الشديد لتطوير العمل الجمعيّاتي عمومًا، وتقييده على مختلف المستويات، أو تسجيل أيّ جمعية تنتمي إلى الجيل الدفاعي الثالث، ولا سيّما جيل جمعيّات حقوق الإنسان والمواطن، بل أبدت التحرّرية التسلطية ميلًا قويًا لتأميم الجمعيات من خلال تحويلها من نمط المنظّمات غير الحكومية (NGOs) إلى نمط المنظّمات الحكومية غير الحكومية (Governmental Non-governmental Organizations)، والتي تحوّل الجمعيات مجرّد واجهةٍ للسّياسات الحكومية.

سادسًا: المجتمع التواصلي: التجمّع الافتراضي ودور «الفيسبوك» والوسائط التقنية الحديثة

مقابل هشاشة المجتمع المدني قامت الشّرائح الديناميية من الفئات الوسطى بتعويض ذلك بنوعٍ من «**التجمّع**» الافتراضي في شبكاتٍ ومنتدياتٍ وتجمُّعات ومواقع تواصل اجتماعي تكوِّن نوعًا جديدًا من **الفضاء العام**، عبر الشبكة العنكبوتية، التي تحوّلت من تقانةٍ وظيفية إلى تقانةٍ معرفية تتجاوز المجتمع الهرميّ التَرَاتُبِي (**المغلق**) المرتبط بتنظيمات السلطات التقليدية السياسية والحزبية والاجتماعية التسلطية المختلفة، إلى المجتمع الشبَكي التفاعلي (**المفتوح**) المرتبط بعلاقاتٍ أفقية لا مركزية، أو ما يمكن وصفه بمنطق الحرية.

القاسم المشترك في عمليّات التغيّر الاجتماعي هو ـ كما كان على الدوام ـ التحوّلُ الذي تُحْدِثه المعلومة. في هذا الإطار، التغيّر المعلوماتي هو تغيّر اجتماعي[١٨]. وفي مثل هذه التقانة الوظيفية ـ المعرفية تبرز فاعلية نظرية جديدة

---

(١٨) علي محمد رحومة، **الإنترنت والمنظومة التكنو ـ اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

محتملة يمكن وصفها بنظرية «**تساقط الآثار**» أو «**العدوى**» كمقاربةٍ أساسية في فهم تبادل التأثير بين عناصر التحوّلات الجارية في مرحلة تهاوي النظم التسلطية العربية المُتَلَبْرِلَة. ذلك بأنّ الشبكة العنكبوتية بعبورها الحواجز القومية والدولتية، تجعل ما هو خارجيٌّ داخليًا، وما هو داخليٌّ خارجيًا، في وحدةٍ لا فكاك فيها؛ وهذا هو أحد المضامين الجوهرية لعملية عولمة العالم. لكن «تساقط الآثار» بما هو دينامية اجتماعية لا يمكن أن يتحقّق إلّا في بيئةٍ قابلةٍ للتفاعل معه.

كان للنُظُم التسلطية المُتَلَبْرِلَة، في إطار سياستها العصرية، شأنٌ لاواعٍ في تحويل تحديث الاتصالات، وتعميم شبكة الإنترنت، إلى قوّةٍ تقنيةٍ - معرفيةٍ متمرّدةٍ عند هزّها أو محاولة تقويضها. وينطبق ذلك على سورية، التي عمّمت نشر المعلوماتية من خلال برنامج وطني، منذ أواخر التسعينيّات، بمبادرةٍ مباشرة من الدكتور بشّار الأسد قبل تولّيه رئاسة الجمهورية، ثم أدمجته في جميع مراحل التعليم وأنواعه.

على الرغم من أنّ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت، بما في ذلك مقاهي الإنترنت، لا يزال محدودًا جدًا، ولا يتجاوز ٧٤٤ ألف مشترك، وفق التقارير الرسمية، يمثّلون أقلّ من ١ في المئة من مجموع عدد سكان سورية. كما لا يصِلُ عدد مشتركي الحزمة العريضة (DSL) القادرة على حمل مجمل خدمات القيمة المضافة، مثل الخدمة التلفزية، إلى أكثر من ٢٠ ألف مشتركٍ، يضاف إليهم ٢٠ ألف مشترك في الحزمة العريضة من خدمات **الجيل الثالث** من الهاتف الخلوي[١٩]. وثمّة مصادر أخرى تقدّم بياناتٍ مختلفةً على أساس عدد المستخدمين بما يتجاوز بيانات «**مقاهي الإنترنت**» وليس على أساس عدد الأجهزة، وتقدّر عدد المستخدمين بما لا يقلّ عن ٣٫٤ ملايين نسمة[٢٠].

---

(١٩) سمير العيطة، «إستراتيجيّات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة العالمية،» (وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، أيار/ مايو ٢٠٠٩)، ص ٢٩.

(٢٠) يعود هذا التقدير إلى العالم المعلوماتي السوري مروان الزبيبي، وفق حسابات المستخدمين، وقد أرسله إلى الباحث لتتم الاستفادة منه. وقد تمّ في هذا التقدير الاستضاءة بمعطيات موقعٍ عالميٍّ معتمدٍ يعطي عدد مستخدمي الإنترنت في العالم ومنها سورية: <http://www.internetworldstats.com/stats5.htm>.

مهْما يكن من أمر، فإن النسبة العالية للسوريين الذين يزورون مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) تبيّن كثافةَ استخدام الشرائح الدينامية من الفئات الوسطى للإنترنت في التعويض عن «التجمُّع» المقيّد حوكميًا أو تسلطيًا بـ «التجمع» الافتراضي المفتوح والمتاح. فمنذ أن تمّ رفع الحجب عن موقع «فيسبوك» في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ارتفع عدد المتفاعلين مع هذا المحرك في سورية خلال أسبوعيْن من بضعة آلاف إلى ٤٠٠ ألف زائر[٢١].

تفسّر نظرية «**العدوى**» أو «**تساقط الآثار**» كثافةَ الاستخدام هذه، وقد حوّلتها بعد اندلاع الثورة **التونسية**، ثم الثورة **المصرية**، من نطاق الاستخدام التواصلي الذي أُنشئ الموقع من أجله، إلى استخدام مُسيّسٍ، بعد أن أثبت فاعليّته التحزيبية والتعبوية في مصر. لكن، يجب أن نعطي أهميةً لتعويض التجمُّع الافتراضي على صفحات «الفيسبوك» بعوائق التجمع الفيزيائية التسلُّطية في الواقع. لذا، فإنّ من يتابع النشاط على صفحات الموقع، يستطيع أن يدرك السرعة التي يتطوّر بها عددُ المستخدمين السوريين، إضافة إلى رصد توجّهاتهم، وأن يلمس لمس اليد، أنّ الانضمام إلى الصفحات المعارضة التي تعبّر عن اتّجاهات الشباب الغاضب، يشي بالتسَيُّسِ والانغراس في الشأن العام، من دون أن يعني التسَيُّسُ تحَزُّبًا، بل على العكس من ذلك، فإنّ ذهنية هؤلاء الشباب متمرّدة على المفاهيم النمطية في التنظيمات الهرمية التقليدية[٢٢].

لا تختلف المادة المقدّمة في هذه الصفحات السياسية كثيرًا ـ حتى

---

(٢١) شملت عملية تحرير شبكة الإنترنت من الرقابة السورية موقعين دون غيرهما (facebook وYouTube) بينما بقي قسمٌ كبير من المواقع محجوبًا بأدوات الرقابة، مع سهولة كسرها. فقبل إلغاء حجب الموقع، كان آلاف المستخدمين السوريين لهم صفحات على الموقع (بمن فيهم رئيس الدولة والسيدة عقيلته) حيث بالإمكان اختراق الحجب باستخدام «مخدِّم عبور Proxy» يتيح الدخول إلى الموقع (وغيره من المواقع) من خلال شبكة إحدى الدول المجاورة (غالبًا عبر مخدّم العربية السعودية). للاطلاع على نسبة دخول السوريين إلى «فيسبوك،» انظر: <http://www.alexa.com/topsites/countries/SY>.

(٢٢) على الرغم من ذلك ما زال المستخدِم «المسيّس» يعتمد على Proxy السعودية، لأنّ الدخول عبر الشبكة الرسمية يمكّن أجهزة الرقابة من كشف هوية المستخدم عبر ربطه برقم IP (اختصار لـ Internet Protocol) ما يسهل تتبُّعه، ويفسّر للكثيرين سبب رفع الحجب (من ورقة خلفية قدّمها جلال المسدي في ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١ خصّيصًا للباحث بغية الاستفادة منها في بحثه).

تاريخ رصدها في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ ـ عن نظيرتها **المصرية**، التي كان لها شأن بارز في تجمّع الشباب الافتراضي. ويغلب على المواد المنشورة الطابع الإعلامي المبسَّط، وإثارة فضائح الفساد المرتبطة بأقوياء رجال الأعمال الجدد، مع العناوين الجاذبة، والقليل من التحليل، والدعوة إلى الاعتصامات. وتتركّز هذه الأمور في صفحة «**ثورة ضدّ بشّار الأسد**» التي بدأ العمل بها في أوائل شباط/ فبراير ٢٠١١، وانضمّ إليها في منتصفه نحو ٣٢ ألف مستخدم، وكذلك في صفحة «**كلّنا سورية**» في الفترة نفسها، والتي انضمّ إليها ١٥ ألف مستخدم. وعلى مستوى الخطاب، تركّز بعض صفحات «**كلّنا سورية**» على فضائح رجال الأعمال القريبين من السلطة، وأخبار الفساد والصفقات المشبوهة (التي آتت ثمارها في إلغاء عقد شركة الخلوي الثالثة في سورية،والذي اقترب من شركة تركية تغطّي على الشريك السوري المالك لإحدى الشركتين العاملتين الآن) في ردٍّ فعلٍ مباشرٍ على سياسة التحرير الاقتصادي التسلطية في «المنافسة الاحتكارية» وتعطيل «**سيرياتيل**» المشغِّل الثالث[٢٣].

تركّز صفحات أخرى على الدعاية ضدّ النظام وتنظيم أيّام الغضب المتكرّرة. كما شغلت بعض الصفحات بالتكتيكات الثورية، وبأساليب الحركة على الأرض، مع وجود تعاونٍ لافتٍ للنظر مع مصريين ينقلون الخبرة ويروّجون لمسيرات تأييدٍ في مصر، تزامنًا مع يوم الغضب السوري المقبل، الذي حدّد حين توبعت صفحات «فيسبوك» في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١. وعلى الرغم من تعويل كثيرٍ من هذه الصفحات، على التحرّك الكردي، بوصفه الصاعق المحتمل للحراك في سورية، إلّا أنّ المساهمة الكردية المباشرة لا تزال محدودةً، إن لم نقل مهمَلة. ويُرجِع البعض ذلك إلى عوامل اللغة، والبعض الآخر إلى عراقة التنظيم السياسي السرّي لأكراد سورية، الذي يتيح إمكان التحرّك المتزامن، من دون الحاجة إلى خدمات مواقع التواصل الاجتماعي، التي تعوِّض ـ افتراضيًا ـ فقدانَ حقّ التجمُّع، كما يُرجِعه البعض

(٢٣) في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١١ أعلمت الحكومة السورية المشغلين المشاركين في مزايدة المشغّل الثالث تأجيل المزايدة حتى إشعار آخر (المدير التنفيذي لشركة مجموعة الاتصالات السعودية، فضائية العربية، النشرة الاقتصادية، الساعة السادسة مساء ٢٠/ ٤/ ٢٠١١).

أيضًا إلى التفاهم بين الأحزاب الكردية والسلطة على تسوية المشكلات الكردية السورية(٢٤).

عطّلت **مواقع التواصل الاجتماعي** التفاعلية آليّات الهيمنة التقليدية التي وظّفتها السلطات المسيطرة للهيمنة على الفضاء العام، وبَرعَمَت تَشَكُّلَ فضاء عام جديد يتّسم بتحرّره من تلك الآليّات، وبالقدرة على تحدّيها وتخطّيها، ووضعها في موضع الإحراج والضغط، وتعديل سلوكها بما يفرض على النخب التسلطية الخضوعَ نسبيًا لقواعد اللعبة الجديدة، ومحاولة التأثير السلطوي بطرائقَ مختلفة، من خلال قواعد اللعبة الجديدة نفسها. ولا شكّ في أنّ استخدام الفيسبوك ظاهرة شبابية في المقام الأول، واستخدِم في سورية،ولا يزال يُستخدم، وسيلةً للتعبئة وللتجمُّع الافتراضي وللاتصال غير التقليدي. ولكن يجب عدم المبالغة في تأثيراته، وتصنيع أسطورةٍ عنه، إذ إنّ المجتمع التواصلي لا ينحصر فيه، بل يتجاوزه بفضل وسائطه التقانة المتعدّدة. ويندرج في عداد ذلك مواقع الصورة المرئية المتحرّكة (يوتيوب وتويتر)، والبريد الإلكتروني، والصحافة والترانزيستور والهاتف الخلوي والفضائية؛ فاستخدامها أكثر شعبية من استعمال الفيسبوك المحصور في النهاية بأوساط النخب الشابّة. كما أنّ دوره في ما حدث من حركات احتجاجِية في سورية، كان يتمثّل في تشكيل حوض واسع وهادر، تتمازج فيه الأفكار وتهدر افتراضيًا، وليس في مشاركة زوّار الصفحات ومدوّنيها.

وعلى الرغم من تكديح الفئات الوسطى السورية، ووصول نسبة مَن هم تحت خطّ الفقر إلى أكثر من ٣٣ في المئة من السكان، فإنّ في الإمكان القول: إنّ استخدام الموبايل قد عمّ مختلف شرائح المجتمع السوري، بما في ذلك تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الأساسي، وبات يضطلع بالتراتبية الاجتماعية، من الزاوية الأنثروبولوجية المرتبطة بالثقافة والتقانة كنمط سلوكٍ يوميّ، وكان له من زاوية النظر إليه، عبر مفهوم المجتمع التواصلي، شأنٌ كبيرٌ في تعزيز التواصل المجتمعي، من خلال تيسير التواصل الفوري بين الأفراد، ورفع وتيرة تواصلهم الاجتماعي، بأقصر الطرق. وقد وصل عددُ

---

(٢٤) ورقة جلال المسدي المقدمة إلى الباحث في ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١.

المشتركين السوريين في نهاية عام ٢٠٠٨ في البطاقات المسبقة الدّفع إلى ٧ ملايين مشترك، يمثّلون أكثر من ٨٤ في المئة من إجمالي المشتركين في الهاتف الخلوي[٢٥].

تركّز ذلك في أوساط الفئات الوسطى، لكنَّ الاستهلاك الخاصّ (الاستهلاك العائلي لجميع أنواع السلع والخدمات باستثناء الأراضي والمباني) تراجع من جرّاء نتائج عملية **النموّ**، في حدود التحرير الاقتصادي التسلّطي المتمثّلة بارتفاع وتيرة الفقر، وتكديح الفئات الوسطى، والتهام تضخّم الأسعار المرتفع عام ٢٠٠٨ للدّخول، وهو ما أدّى في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨، إلى تراجع ملحوظ في البطاقات المسبقة الدفع من ٦٢ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ٣٩ في المئة في أواخر عام ٢٠٠٨؛ أي أنّ هناك ٥,٣ ملايين مشترك مفعّل بالبطاقات المدفوعة سلفًا، مقابل أكثر من ١٥ مليون بطاقة مبيعة. كما تقلّصت نسبة الخطوط اللاحقة الدفع المفعّلة إلى الخطوط المَبيعة من ٨٩ في المئة عام ٢٠٠٤ إلى ٦٨ في المئة في نهاية عام ٢٠٠٨. ويمثّل ضغط الإنفاق، أحدَ أبرز عوامل تحوّل مشتركي البطاقات لاحقة الدفع إلى البطاقات سابقة الدفع، ويتمثّل ذلك بعدم دفع اشتراك قيمته ٦٠٠ ليرة سورية شهريًا، بسبب تراجع الإيراد الشهري للمشترك، أو تآكله بفعل التضخّم وارتفاع أسعار الموادّ الغذائية، والتحكُّم في صرفها من خلال البطاقات المدفوعة سلَفًا. إذ كان الإيراد الشهري الوسطي للمشترك الواحد عام ٢٠٠٧ في سورية يُعادل ما يراوح بين ١٩,٨٥ و٢١,٥٠ دولارًا، بينما انخفض الإيراد الوسطي للمشترك في الهاتف الثابت إلى ١٠,٩ دولارات[٢٦].

أمّا العامل الآخر في تكوين شبكة المجتمع التواصلي التقنية أو الوسائطية، فيتمثّل **بالفضائيّات**، التي باتت تضطلع بدور الوسيط التقاني الاتصالي الأهمّ في عملية التأثير، وتكوين اتّجاهات الرأي العام في المجتمعات العربية المأزومة. لقد احتلّت الفضائيّات في مرحلة العولمة، ونشوء فضاء اتصاليٍّ عابر للحدود القومية، مكانَ **الترانزيستور** الذي كان يحتلّ

(٢٥) العيطة، «إستراتيجيّات الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات في سورية في ظل الأزمة العالمية،» ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨ و٣٣.

موقع التأثير الأساس في مرحلة الجماهيريّات والشعبويّات، في الفترة الواقعة بين الخمسينيّات، بخاصّة، والثمانينيّات. ولا يعني ذلك أنّ **الترانزيستور** قد غدا «أثريًا» فهو لا يزال أساسيًا ومؤثّرًا، لكن دوره تراجع كثيرًا، قياسًا على دور الفضائيّات، وانتشار لواقطها تقريبًا في كلّ بيت ومكتب.

لذا، كان تأثير الفضائيّات، في ثورات العالم العربي الراهنة، يضارع ما لعبه الترانزيستور والصحف والمنشورات في مرحلة «الجماهيريات» الشعبوية، وتحكّم النخب والحكومات في مصادر البثّ والمعلومات. لقد أدّت الفضائيات، وبخاصّة فضائية **الجزيرة**، دور «**صوت العرب**» في الخمسينيّات والستينيّات، وكانت فاعليّتها أكبر لأنّ الترانزيستور يقوم على التحريض ويمثّل علاقةً مركزية موجّهةً من مُرسِلٍ إلى مُستقبِل، بينما طوّرت الفضائيّات البرامجَ **الحوارية التفاعلية** المباشرة، ونظامَ النقل والتعليق المباشر، وحوّلت خلاصات **الفيسبوك** إلى صوت مسموع مؤثّر. وجسّد هذا التطوير ثورةً في التواصل الاجتماعي ليتيح التأمّل، بحكم طبيعته الصامتة، في مجتمعاتٍ لا تزال شفاهية. بينما كانت البرامج الحوارية أكثر التصاقًا بالطبيعة الشفاهية، من خلال الصورة المرئية ـ المسموعة الفورية، التي لا تكشف عن اتجاهات الرأي العام، بل تُسهِم في تكوينه، وفي توجيهه أيضًا، ما يجعلها مجال صراعٍ للسيطرة عليها، بين القوى المعنية في المنطقة وخارجها، بالتحكّم في اتجاهات الرّأي العام وتوجيهها. والفكرة الجوهرية هنا، أنّ دور هذه الأجهزة الجديدة ما عاد مقصورًا على التعبير عن اتجاهات الرأي العام فحسب، بل عن تكوينه وتعبئته.

بالنسبة إلى سورية، تكفي المقارنة بين لحظة عام ١٩٩٨ ولحظة عام ٢٠١١؛ فعام ١٩٩٨ حين احتدمت حرب المواقع بين مراكز القوى في الهيئات القيادية السورية، على خلفية انزواء الرئيس حافظ الأسد من جرّاء تردّي صحّته، قام أحد الأجهزة الأمنية بحملة يائسة على الصحون اللاقطة للبثّ الفضائي، ومصادرتها من سطوح المباني في بعض الأحياء. وكانت هذه أول وآخر معركة، تتورّط فيها الأجهزة في مقاومة ما لا يمكن مقاومته، إذ كانت العملية رعناء واعتباطية، وكان ينقصها الكادر الأمني البشري، وكذلك مستلزمات النقل للقيام بها، بينما يكاد لا يخلو أيّ بيتٍ سوري اليوم من

التقاط البثّ الفضائي، بما في ذلك العائلات الأكثر محافظةً وحتى تمذهبًا بالسلفية، وكذلك العائلات الغنية والفقيرة، باستثناء العائلات المعدمة التي تعيش في فقر مدقع.

تخلّل ذلك، في أوائل العشرية، محاولةُ الحكومة فرض ضريبة لمرّة واحدة، على تركيب اللاقط أسوةً بضريبة التلفزيون السابقة، لكن هذه المحاولة فشلت؛ كما أخفقت عملية ضبط تركيب (الفاكس) من طريق مديريات الاتصالات لقاء رسوم، ولهدفٍ أمنيّ ضمنيٍّ هو ضبط انتشار الفاكسات ومعرفة تموضعاتها. لقد تغيّر المجتمع السوري تغيُّرًا فعليًا في غضون العشرية الأخيرة. وباتت آليّات الضبط الأمنية (البوليسية) السابقة تعاني خللًا شديدًا.

سابعًا: خلفية حركة الاحتجاجات في سورية

١ ـ إطار تاريخي قريب

تشترك الحركات الاحتجاجية التي دشّنها المشهد التونسي بين أواخر عام ٢٠١٠ ومطالع عام ٢٠١١، في ردّ الفعل على سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة في الثمانينيّات (أحداث الجزائر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وتظاهرات الأردن عام ١٩٨٩، والمغرب وتركيّا عام ١٩٩٠)، بينما تختلف عنها في بروز مطالب الديمقراطية وحقوق **المواطن**، ودمجها عضويًّا بالمطالب **الاجتماعية**، بما يمكن تكثيفه تحت اسم الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطن.

لقد أفضت حركة الاحتجاجات الأولى إلى انتزاع تنازلات سياسية ذات طابع انفتاحيّ ديمقراطي، من النظم العربية الحاكمة التي واجهها اندلاع هذه الحركات. وتمثّلت هذه التنازلات في توسيع رقعة استواء الملعب السياسي. وحتى نهاية عام ١٩٩٢ كانت الكويت واليمن وتونس والجزائر وسورية قد أجرت انتخابات نيابية، كما ألّف أمير البحرين مجلسًا استشاريًا، وعمّ حراك المثقّفين، ولا سيّما «حركة الحقوق الشّرعية»، أوساط الفئات الوسطى في السعودية. وترافقت هذه الحركات الاجتماعية مع عملية تغيّر العالم، وإطلاق آلية عولمته بعد نهاية الحرب الباردة. وفي هذه الفترة،

انهارت المنظومة السوفياتية ثم انهار النظام السوفياتي نفسه، ووقعت حرب الخليج الثانية.

كان وضع سورية في هذا السياق وضع دولةٍ خرجت آنذاك، بفضل حرب الخليج الثانية، من العزلة الإقليمية العربية والدولية، واستعادت مكانتها كدولةٍ إقليمية، كما تحوّل نظام الحكم الذي كان مهدَّدًا بمحاولة التطويق من الداخل في آذار/ مارس ١٩٨٩، بفعل التحالف بين ياسر عرفات وميشال عون والمعارضة السورية في الخارج ومن خلفهم العراق، إلى نظام قويٍّ، بعد إحباط القيادة الداخلية **للتجمع الوطني الديمقراطي** مؤامرة «مؤتمر جنيف» (آذار/ مارس ١٩٨٩) بسحب الشرعية عنها، وإسقاطها سياسيًا من جرّاء افتتاحية في نشرة التجمع[٢٧]. وبذلك، رسّخت المعارضة الوطنية السورية، وطنيتها التي تتجاوز الحسابات السياسية للصراع مع النظام؛ ففي حين تورّطت بعض أطراف قيادة الخارج بالتمويل الخارجيّ، فإنّ قيادة الداخل ظلّت تعتمد على إمكاناتها المحدودة.

سار الأسد بخطُوات محدّدة ومضبوطة في عملية الانفتاح السياسي، وجعل هذه العملية في ظاهرها، نتاج سيرورةٍ سورية خالصة. كان الأسد قد واجه عام ١٩٨٩ نفاد احتياطي الدقيق الذي لم يكن يكفي أكثر من طحنتين، ولكنّ النجدة السعودية حلّت المشكلة، حيث عانت سورية ضيقًا شديدًا، من دون أن تصل إلى المجاعة. ومع بدء تدفّق ريع النفط السوري الخفيف المصدّر بكميّاتٍ تجارية، وعبر عملية حثيثة لاستنضاب النفط في سبيل تعظيم عائدات العملة الأجنبية، ونجاح برنامج المُقاصّة بين القطاع الخاص الصناعي وديون الاتحاد السوفياتي، غدا الأسد في وضعٍ ماليٍّ مريحٍ نسبيًا.

تزامن ذلك كله مع خروج الأسد من اجتماعه الثالث بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشيف (٢٧ ـ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٠) بشعور تحوّل البيريسترويكا من عملية إعادة البناء إلى هدم البناء. عكس حديث غورباتشيف مع الأسد، صورة تدهور الاتّحاد السوفياتي إلى غير رجعةٍ، إذ لم

(٢٧) مقابلات ميدانية أجراها الباحث مع معنيين بالأمر كان أبرزها المقابلة متعدّدة الجلسات مع فايز الفواز وكان آخرها في أواخر العام ٢٠١٠. وقد تمّ توثيق هذه المقابلة بقدر كبير من المعلومات.

يَعُدْ غورباتشيف هنا ما كان عليه غورباتشيف في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ حين كان في أوج ألقه وثقته العالية بنفسه، بل بدا مُضَعضعًا على الصعيد الشخصي، ويائسًا من وقف التدهور، جراء تطوّر عملية «البيريسترويكا»، حتى إنه سأل الأسد عن كيفية بقائه في الحكم مدّةً طويلة[٢٨].

في هذا السياق اقتصرت حدود إصلاحاته السياسية على الإفراج عن عددٍ كبيرٍ من المعتقلين السياسيين، وانتخاب مجلس شعبٍ في أيار/ مايو ١٩٩٠ وزيادة عدد مقاعده من ١٩٥ إلى ٢٥٠ مقعدًا، لتوسيع تمثيل **المستقلّين** الذين نالوا ثلث المقاعد تقريبًا، بينما خصّص **للبعث** ١٣٧ مقعدًا، و٣١ مقعدًا لحلفائه الجبهويّين (جبهة حزب الواحد والنصف). ويمكن تمييز المجموعات الفرعية التالية في مجموعة المستقلّين، وهم: صناعيون ورجال أعمال تيسّر وصولُهم تعويضًا من مطالبهم بتأليف حزبٍ للفاعليّات الاقتصادية؛ وممثلو الأكراد القريبون من حزب العمال الكردستاني، الذي كان متحالفًا مع السلطة؛ ووجهاء تقليديون؛ وبعض النخب المهنية المدينية الحديثة؛ وبعض النخب العُلَمائية المستقلّة نسبيًا، لكنها مسايرة للنظام أو قابلة للعمل في إطار قواعد لعبته[٢٩]. ثم أصدر الأسد قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٩١، الذي شكّل نقطة دفع كبيرة لتوسّع القطاع الخاصّ، ونهاية «عصر التأميم».

عبّرت عملية زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب عن توسيع مسرح اللعبة السياسية، التي تتمّ بكاملها في إطار القواعد العامّة للنظام السياسي والقائمة على الاستيعاب، أكثر ممّا عبَّرت عن تحويله إلى «**برلمانٍ**» بالمعنى الديمقراطي. فالنظام الدستوري السوري يقوم، من وجهة نظر القانون الدستوري، على

---

(٢٨) أجاب الأسد غورباتشيف بأنّ التجربة قامت منذ البداية على الاعتراف بدور القطاع الخاص، وتأليف جبهةٍ وطنية تقدمية، ومنظّماتٍ شعبية ومؤسّساتٍ تمثيلية، ولولا هذه المؤسّسات لانفلتت الأمور من يديه. وقال إنه يفكّر في تطوير هذه المؤسّسات وتعزيزها وجعلها أكثر مرونةً، وتطوير التعددية الاقتصادية المؤلّفة من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك (محضر اجتماع الرئيس حافظ الأسد إلى ميخائيل غورباتشيف في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠، أرشيف القصر الجمهوري في دمشق).

(٢٩) عن قائمة أعضاء المجلس، انظر: شاكر اسعيد، **البرلمان السوري في تطوره التاريخي، ١٩١٩ ـ ٢٠٠١: العلاقات البرلمانية كعامل لتطور السلطة التمثيلية في الجمهورية العربية السورية** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٥.

الفصل بين الوظيفتين: **السياسية** (تتولّاها القيادة القُطرية بحسب المادّة الثامنة من الدستور، التي تَنُصُّ على أنّ حزب البعث العربي الاشتراكي، هو قائد الدولة والمجتمع)، و**الإدارية** (مجلس الوزراء كتجسيدٍ للهيئة التنفيذية العليا)، وعلى «**التفريق**» بين السلطات وليس على «**الفصل**» بينها[٣٠].

باستثناء عام ١٩٩٧ الذي أنجز فيه الأسد اتّفاق مبادئ مع جماعة الإخوان المسلمين، يتضمّن عودة الجماعة إلى سورية، وتمثيلها بحزبٍ إسلاميٍّ ينضمّ إلى الجبهة[٣١]، أحبطته أجهزته السياسية والأمنية، لم تشهد التسعينيّات أيّ محاولة للانفتاح السياسي. وبعد انتقال السلطة عام ٢٠٠٠، كانت هناك فرصة سانحة لتوسيع الإطار السياسي المؤسّسي، لكنها هُدِرت في سياق هدر فرصة الإصلاح المؤسّسي، الذي كان يمكن أن يفتح الباب أمام عملية التحوّل الديمقراطي، في العشرية الأولى. وكانت هذه الأجهزة قد غدت منذ «**محنة الثمانينيّات**» سيّدة الدولة، أي «**أصحاب الحكم**»، وتحوّلت معها الدولة السورية، إلى نمطٍ من أنماط «الدولة الأمنية» في علاقاتها الخارجية ـ الداخلية مع لبنان، أو المتغوّلة على نحو مفرط في علاقة الدولة مع المجتمع[٣٢].

---

(٣٠) كمال غالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسيّة** (دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٦٢١ ـ ٦٣١.

(٣١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الوسيط الشيخ أمين يكن في صيف ١٩٩٨، ومع مصدر مسؤول كان قريبًا جدًا من الرئيس الراحل الأسد لم يرغب في ذكر اسمه، ومراسلة شخصية للباحث مع علي البيانوني المراقب العام للجماعة يومئذ. وبهذه المقابلات والمراسلات مع الوسيط، ومع مساعد الرئيس الأسد، والمراقب العام للجماعة، تتأكّد واقعة طمس هذه الحقيقة أمام الرئيس بشّار الأسد، وفبركة روايةٍ بوليسية مختلَقةٍ منسوبةٍ إلى الرئيس الراحل ليس لها أي أصل. يقول ملخّصها إن الإخوان اتّبعوا تكتيكات مزدوجة تقوم على الادّعاء أنهم مع الرئيس الأسد لكنّهم ضدّ جهازه، والادّعاء مع قادة جهازه أنهم معهم لكنهم ضدّ الرئيس الأسد. وكان ذلك مجرّد فبركةٍ تامّة للحؤول دون ردم هوّة الحلّ السياسي لأزمة الثمانينيّات بين الطرفين (معلومات خاصة بالباحث تعود إلى العام ٢٠٠٤ لا يرى من الملائم الآن نسبتها إلى مصدرها).

(٣٢) عام ١٩٩٨ رفض الملحق الثقافي لجريدة **الثورة** نشْرَ قصّة للقاصّ والروائي السوري نيروز مالك، فكتب رسالة احتجاج إلى الأعضاء الأربعة في هيئة التحرير، فما كان من إدارة الجريدة إلّا أنْ أحالت الرسالة إلى أحد أجهزة الأمن، فعوقب الكاتب بالحبس التأديبي عرفيًا ستة عشر يومًا (معلومات الباحث المباشرة والموثّقة في كل ماجريات العملية). وهذا نموذج يعكس طرائق الدولة الأمنية حين تتغوّل وتسيطر على السلطة. وفي فترة انتقال السلطة في منتصف عام =

٢ ـ هشاشة الدولة

وصل برنامج التحرير الاقتصادي التسلطي في السنوات الثلاث الأخيرة من العشرية المنصرمة إلى مفرق الأزمة، وأنتج ما أنتجه في شروط وقوع الأزمة المالية الدولية، وآثار موسم الجفاف في سورية، كاتّساع الفجوة، على صعيد الاختلال في التنمية المناطقية، وتزايُد حجم الفقراء، وتزايد تشوّهات توزيع الدخل، وإفلاس مئات المصانع الصغيرة والمتناهية في الصغر، بفعل تحرير التجارة الخارجية، وتركُّز رأس المال السوري في قبضة «المئة الكبار» من مؤسّسي الشركات القابضة الكبرى، وارتفاع معدّل البطالة، ونشوب هجرةٍ بيئية داخلية قاسية ناتجةٍ عن الجفاف، وارتفاع معدّل الفساد الصغير والكبير في الدولة، وانكشاف شبكات فسادٍ بيروقراطية «**مافيوزية**»، في بعض المحافظات، كانت تعمل منذ سنوات كمنظّمة نهبٍ سرية للدولة، وتُوزّع الغنائم على أطراف الشبكة الضاربين جذورهم في مواقع السلطة، وبروز هشاشة أجهزة العدالة في القبض على المطلوبين بموجب مذكّراتٍ غير منفّذةٍ، علاوةً على ركود وظائفها.

على خلفية هذا التدهور استعادت الأجهزة الأمنية فاعليّتها، وارتفعت وتائر تدخّلها في أجهزة الحكم وشؤون الحياة اليومية باسم التحقيق في قضايا وشبهات فساد، وقامت أجهزة وزارة الداخلية بين أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، بأكبر حملةٍ لها ضدّ المطلوبين الفارّين من العدالة، بسبب التواطؤ بين الأجهزة البيروقراطية وبينهم، لقاء رشًى. وكانت الحملة شديدةً، وذات طابعٍ بوليسي، وسمّمت الحسّ بالأمن في الحياة اليومية، ووضعت المدن في مناخ الطوارئ الاعتباطي من جديدٍ، لأنها شملت حتى

= ٢٠٠٠ شرع الرئيس بشّار الأسد في محاولة تقليمٍ تجريبية، وحاول بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث (٢٠٠٥)، وبعد انشقاق عبد الحليم خدام، أن يحدّد أدوار الأجهزة الأمنية، وأن يمنع أي مدني من زيارة مكاتبها باستثناء المندوبين الذين يطبَّق عليهم نظامٌ خاصٌّ ويخضعون للعقوبات التي تسري على العاملين في حال ارتكاب خطأ ما. لكن ميراث الدولة الأمنية كان لا يزال ثقيلًا. وكان ذلك يتطلّب إعادة هيكلة هذه الأجهزة، وهو ما لم يحدث. وبالطبع لا يمكن ذلك من دون إعادة تأسيسها بلا أحكام عرفية ومحاكم استثنائية. ولذلك استنفرت أجهزة الأمن في الأزمة الأخيرة في بعض المحافظات جميع ديناميّاتها القديمة، بينما الذين تلقوْا تأهيلًا جديدًا، في محافظاتٍ حسّاسةٍ أخرى، حالوا دون تفاقم المشكلات إلى ما هو أخطر.

الذين ارتكبوا مخالفاتٍ بسيطة، وتمّت خارج القنوات القضائية في التوقيف. كما اتّبعت وزارة المالية سياسة المداهمات للمنشآت الصناعية والمكلّفين بهدف الحصول على الدفاتر المحاسبية الدقيقة، وفرض ضريبةٍ واقعية تحل محلَّ الضريبة «**الصفقة**» بين موظّف المالية وبين المكلّف،والتي تكشف العيوب البنيوية للنظام الضريبي، ما جعل الحكومة تبدو وكأنّها تعملُ كحكومة أشخاص، وليس كحكومة دولة أو مؤسّسات. في الوقت نفسه، حدث فراغٌ نسبي في القدرات التعبوية الحزبية، نتيجة حلّ قيادات الفروع الحزبية، وتأليف لجانٍ انتخابية «حيادية» للإشراف على الانتخابات الحزبية[٣٣]. يُضاف إلى ذلك انكشاف نتائج **النموّ التسلطي**المرتبط بدعوى زائفةٍ للتحرير الاقتصادي، وارتفاع درجات الحرمان والفقر المادي والإنساني والبطالة، وهشاشة الأمن الإنسانيّ بوتائر ومعدّلات كبيرة، وارتفاع وتائر الهجرتين الخارجية والدولية في المناطق الشرقية والجنوبية، وفي معظم المدن المتوسطة والصغيرة الطرفية.

كشف ذلك هشاشة الدولة، لا قوّتها، لأنّ اللجوء إلى القوّة المباشرة من خلال الأجهزة «الصلبة»، هو تعويض الهشاشة البنيوية للدولة المتمثّلة في **شيخوختها المؤسّسية**[٣٤]، واستشراء **الفساد الصغير والكبير** في أجهزتها، ومبادلة تسهيل المعاملات بالارتشاء، وتَعَيُّشُ كثير من موظفيها على هذه الرُّشى، مع ضعف حسّهم بالواجب.

لقد حكمت هذه الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية اندلاع حركات الاحتجاج الحادّة في المدن السورية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وطرحت أسئلةً حادّةً عن نهاية حقبةٍ كاملةٍ من نموذج النموّ التسلطيّ المُلَبْرَل. وعبّرت

---

(٣٣) كان هدف هذه الانتخابات هو أن تُنتِج القواعدُ ممثّليها بحرية وخارج سيطرة مراكز القوى، ولهذا حُلّت قيادات الفروع، وألّفت لجان انتخابية مستقلّة. لكن، في عدد من الفروع التي تمّ رصدها، عاد كثير من القيادات القديمة إلى النجاح في الانتخابات. وتمثّل مغزى ذلك في عجز الحزب بنيويًا عن تجديد ذاته، لأن عملية التجديد لا يمكن أن تنجح، كما تعلّمنا الدراسات المقارنة، إلّا في سياق عملية إصلاح حقيقية ذات قضايا واضحة وملموسة.

(٣٤) على سبيل المثال حين صدر قرار رئاسي يقضي بفرض غرامات عالية على التدخين في المحالّ العامّة والتجارية، وكان سلاح الشرطة المكلفة تنفيذ المرسوم، هو إنذار المدخنين بأن هذا المرسوم أصدره الرئيس فكيف تتمّ مخالفته. ولم تتمّ محاولة تنفيذه بوصفه قانونًا بل باستخدام اسم الرئيس.

عن نفاد الصبر على تسلطية نظامٍ قديمٍ غدَا هشًّا في بنيته المؤسّسية، بينما بات هذا النظام غير قابلٍ للاستمرار وفق ديناميّاته السابقة، ووهنت إستراتيجيّاته في الهيمنة، وتقوّضت قواعد عقده الاجتماعي؛ فالنظام لم يعُد قادرًا على الحكم بالوسائل القديمة من دون أن يتحوّل إلى قوّة قمعٍ عارية، كما صار المجتمع غير قابلٍ لاستمرار الانصياع له من دون تغييرٍ جوهريٍّ في بنياته. وهي حركات احتجاجٍ على عشر سنوات، تحقّق فيها بعض نقاط القوّة في معدّلات نموّ اقتصاديٍ جيّدة نسبيًا، ونقاط الضعف التي تمثّلت بعدم توازن التنمية واختلالها المناطقي، وتكديس ثمار النموّ في قبضة الأقوياء وحفنةٍ من رجال الأعمال، أو حفنة «المئة الكبار». وهؤلاء ينتمي كثيرٌ منهم إلى «أصحاب الأعمال» بالمعنى السلبي، وليس إلى رجال الأعمال بالمعنى الإيجابي، وهم أقرب إلى ما أُطلِق عليهم في روسيا، تهكُّمًا: «الشبّان الرائعون». وجرى خلال هذه العشرية، التحوّل من الوعود المؤسّسية الإصلاحية، التي تفتح أفق التحوّل الديمقراطي، لما فيه مصلحة نموّ تسلطي مُلَبْرَل يُغلق هذا الأفق، ويزيد المهمّشين تهميشًا، والفقراء فقرًا، والديناميّات السياسية والحوكمية تسلّطًا.

تحضر تلك الخلفية الاقتصادية ـ الاجتماعية، كخلفية أساسية في فهم الحركات الاحتجاجية الأخيرة، التي اندلعت في المدن السورية، منذ التجمهر العفوي لاندلاع أولى بؤرها، متمثّلةً بحادثة الحريقة (١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١) في قلب مدينة دمشق التاريخية، التي تسجّل بدء انطلاق حركة الاحتجاج وانتشارها، حتى أواخر أيار/ مايو ٢٠١١.

القسم الثاني

سيـرورة التغيـيـر

الفصل الخامس

مراحل الحركة الاحتجاجية السورية وتطوّراتها (شباط/فبراير ـ تموز/يوليو)

تسمح محاولة إعادة تركيب الأحداث التي شهدتها سورية منذ ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١ حين جرى «تجمهر» الحريقة في دمشق، وحتى عصيان حماة المدني الشامل في ٨ تموز/ يوليو ٢٠١١؛ ولا تزال تشهدها، وستبقى تشهدها لفترةٍ لا يمكن التكهن بنقطةٍ زمنية نهائية لها؛ بالتمييز الأوليّ أو ربما الأساسي بين عدّة ديناميّات اجتماعية اتّخذتها حتى الآن. وتتّسم المناحي المتحوّلة والمتغيّرة والمتطوّرة التي تنتجها هذه الديناميّات بما هو مشترك ومختلف في آن معًا، وبما هو متكرر أيضًا. وهي مناحٍ «جارية» أو «مفتوحة»، بمعنى أنها ما زالت في مرحلة التطور، أو السيرورة المفتوحة، القابلة لإنتاج مناحٍ جديدة «مفاجئة» أو ربما غير «محتملة»، أو تطوّر مناحٍ قائمة وتغيُّرها في ضوء ديناميّات جديدة، قد تكون «تطورية»، تنطوي على علاقاتٍ سببية مترابطةٍ، أو «مفاجئةٍ»، تنقطع فيها الترابطات السببية عند نقطةٍ ما، فتنشأ دينامية جديدة أو «مفاجئة» لم يكن ممكنًا توقّعها في إطار منطق السببيّات السابقة.

تنتمي هذه الديناميّات ـ بطبيعتها ـ إلى نوع العمليّات المتحركة، أكثر منه إلى نوع العمليّات الثابتة. والأساس في فهمها العلمي الاجتماعي، هو الانتباه لدور «العشوائي» و«المُعَقّد»، وللحدود المتعرجة والمتداخلة، وللقفزات المفاجئة في تطوُّرها وتغيرها، إذ إنّ العمليّات المتسلسلة بمجموعة أسباب يفضي كلّ سبب منها إلى السبب الآخر، تصل إلى نقطة حرجة

«مفاجئة»، تطلق عمليّات جديدةً. هكذا، بنوعٍ من تمثيلٍ مجازي، يمكن لدخان سيجارةٍ بسيط، أن يتحوّل في ظرفٍ معيّنٍ إلى عمود دخانٍ كثيف، لم يقصده أو يتهكّن به مُشعِل السيجارة. وهذا صحيح، على المستوى العلمي الإبستيمولوجي البحت، كما هو صحيح في التاريخ، وهو بذلك صحيح في الاجتماع؛ فالمؤرّخون هم الأكثر معرفةً بأنّ نتائج أعمال الفاعلين في التاريخ، لا تتطابق مع أهدافهم ومع غاياتهم بالضرورة، بل يمكن في نوعٍ من فلسفة التاريخ أن تشملهم «مخاتلة التاريخ» الهيغلية[1].

إنّ المناحي التي تنتجها ديناميّات عملية التغيير الاجتماعي هي ببساطةٍ المناحي المتحركة في عملية التغيير الاجتماعي في مرحلة «الجريان» التي تتميز بها المراحل الانتقالية الحادّة والكبرى وربما الفاصلة في تواريخ المجتمعات، وتتّسم هذه المراحل عادةً باهتراء النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي القديم، وبروز مؤشّرات نظام جديد يقوم على «القطيعة» مع النظام السابق. والمقصود بالقطيعة هنا، مفهومها العلمي وليس مفهومها اللغوي، فالنموذج «المرغوب» فيه في عملية التغيير الاجتماعي في زمن «الثورات» (أي ما يجب أن يكون)، لا ينطلق من مرجعية النظام السابق (ما كان)، بل من مرجعية مغايرة أو مضادّة، وهذا هو مفهوم القطيعة في منهجيّات فهم الثورات الإبستيمولوجية والعلمية لعمليّات تغير الأنموذجات (Paradigmes) الكبرى، التي تحكم إنتاج العلم والمعرفة والأفكار والمُدْرَكات.

وفي مثل هذه العمليّات المتحركة بالمعنى الإبستيمولوجي؛ أو التغير الاجتماعي بالمعنى السوسيولوجيّ، أو التغير الثقافيّ بالمعنى الأنثروبولوجيّ، أو عملية إعادة الهيكلة بالمعنى الاقتصاديّ، أو التغيير الجذري الشامل بمعنى نظرية الثورات؛ يشتّد الجدل والتأثير المتبادل بين «العوامل» (Facteurs) والفواعل (Acteurs) في عملية التغيير الاجتماعي بمعناها الشامل. لكن كل علم كان يدرسه، وحتى فترة قريبة، من زاوية اختصاصه، بينما تبرز الآن في

---

(١) تتأثر هذه المقاربة في نظرية «الفوضى» الإبستيمولوجية. انظر: جايمس غليك، **نظرية الفوضى: علم اللامتوقع**، ترجمة أحمد مغربي (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ١٨ ـ ١٩.

إطار الثورة المنهجية الحديثة مسألة دراسة عملية التغيير في إطار منهجية عابرةٍ للاختصاصات، سواء أكان ذلك على مستوى «التاريخ الطويل» أم على مستوى «التاريخ المباشر»، وأحد أنماطه التاريخ اليومي.

إن التاريخ المباشر أو التاريخ اليومي، ليس مجرّد تاريخ تسجيلي لسيرورة الأحداث، يمكن أن ينجزه الصحفي أو المدوّن اليومي لسيرورات الأحداث ووقائعها، بل يمكن أن يكون التاريخ المكثّف في مقطع يومي مُختزِلًا أيامًا أو شهورًا أو فترة زمنية طويلة، قد تمتدّ في الحالة السورية،إلى أكثر من خمسين عامًا. ويمكن تمييز فترة العقد الأخير ضمنها، بوصفها عملية تحوّلٍ داخلية تمّت في إطار النموذج الذي نشأ وتطوّر وتحوّل في سلسلة التاريخ الطويل ذاك.

وكما يعمل مؤرّخ «التاريخ الطويل» على مستوى الفترات الزمنية الطويلة المدى زمنيًا، مستخدمًا المقاربات الممكنة كافّة، فإنّ «التاريخ المباشر» يستخدم بدوره هذه المقاربات، لكن على مستوى التاريخ اليومي أو المكثّف أو حتى المجهري، وهو بالضرورة في حدود هذا البحث تاريخ مباشر، يمثّل في حقيقته تاريخًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وأنثروبولوجيًا وسكانيًا مضبوطًا علميًا، للمكان الذي تجري فيه أحداث التاريخ المباشر الذي تتكثّف فيه نتائج سلسلةٍ طويلة المدى.

وكما في كل عملية إيستوغرافيةٍ، بالمعنى العلمي لتدوين التاريخ، سواءٌ أكان تاريخًا «منجزًا» ماضيًا أم تاريخًا مباشرًا، كليًا وطويل المدى أم مجهريًا وقصير المدى، فإنّ هذا البحث يعتمد إستراتيجية عملية الفحص الداخلي والخارجي للوثائق أو البيانات، التي يحضر معظمها في مصادر هذا البحث في صيغة «المعلومة» أو الوثيقة الإلكترونية، والتوثّق من مضامينها بواسطة أساليب المقابلة وسرديّات الشهود «العدول»، الذين يمكن الثقة بمستوى موضوعيّتهم واستقلالهم النسبي عن الأطراف المنغمسة في عملية التغيّرات.

تبرز هنا الأسئلة التالية: ما العلاقة بين نتائج سياسات النموذج التسلطي «المُتَلَبْرِل» اقتصاديًا وبين اندلاع «الحركات» و«الانتفاضات» الاحتجاجية في سورية، والأوجه المتعدّدة التي اتخذتها هذه الحركات في تطوّرها خلال أربعة

شهور ونيّف، والتحوّل من منحى الحركة العفوية إلى منحى الحركة المنظّمة نسبيًا المستندة إلى زخم شعبي يتّسم بديناميّات دفعه الذاتي؟ وكيف تجسّدت آثار تلك السياسات في التاريخ اليومي للأحداث والاضطرابات والتظاهرات السورية؟ وإلى أيّ حدٍّ تحكّمت تلك النتائج في اندلاع هذه الحركات من المدن الطرفية المتوسطة والصغيرة، على طريقةٍ تشبه اندلاع حركات الثورة التونسية، أكثر ممّا تشبه اندلاع الثورة المصرية التي مثّلت الفئاتُ الوسطى قوّتَها الاجتماعية الأساسية الدافعة؟ ولماذا لم تندلع تلك الحركات في مدنٍ متوسطةٍ وصغيرةٍ أخرى في سورية، تُشبه مؤشّراتُ فقرها الإنساني والمادي التنموية، مؤشّراتِ المدن الأخرى التي اندلعت فيها الحركات؟ ومن هم الفاعلون الاجتماعيون الذين يدفعون الأحداث ويمثّلون زخمها ووقودها الدافع؟ ومن هم أولئك الذين يتظاهرون ويموتون ويتلقّون زخّات رصاص قوّات الأمن والميليشيا المساعدة لها المسمّاة بـ «اللجان الشعبية» أو «الشبّيحة»؟ ولماذا ظلّت المدن المتروبولينية المليونية السورية، والمقصود هو مدينتا حلب ودمشق أساسًا، حتى تاريخ كتابة هذا البحث خارج خارطة الانتشار الاجتماعي والمجالي لهذه الحركات؟ وما صلة ذلك بالموقف «السلبيّ» للفئات الوسطى المهنية الحديثة ـ بما فيها الفئات المثقّفة ـ في المدن المليونية من الحركات الجارية؟ وما موقف البرجوازيّتين الحلبية والشامية بوجه خاصٍّ من هذه الحركات؟ وهل «قابلية الثورة» التي يتميّز بها المجتمع السوري على غِرار المجتمعين التونسي والمصريّ تفضي بالضرورة إلى «ثوراتٍ»، أو إلى مرحلة انتقالٍ ديمقراطي، أم أنّها قد تفضي إلى خراب الهيئة الاجتماعية، واحتمال سيادة فترةٍ طويلةٍ من التمزّقات والاضطرابات الأهلية على غِرار المشهدين العراقي والليبي، في حال عدم قدرة اللاعبين الأساسيين على إنجاز «تسويةٍ تاريخية»؟ وما هي مقيّدات وفرص هذا التحول الديمقراطي في مجتمع مركَّبِ الهوية بالقياس إلى مجتمعيْن كالمجتمع التونسي والمصري، يتميّزان بتجانس الهوية النسبي أو بكون هوية كلٍّ منهما «بسيطة»، فيما هي «معقّدة» في المجتمع السوري؟ وتجتمع هذه الأسئلة برمّتها في السؤال الكبير الذي يضمها، حول إشكالية الانتقال الديمقراطي في المجتمع السوري المركّب الهوية. وسنبحث ذلك

على نحوٍ مكثّفٍ وَفق تحقيبٍ ممكنٍ لسيرورة الأحداث، على النحو التالي:

أولًا: من الإرهاصات الأولى إلى خطاب الثلاثين من آذار/ مارس

١ـ اعتصام غير مُنجَز

يشبّه المؤرّخ البريطاني البارز ستيفن همسلي لونغريغ، وهو يدرِّس تاريخ سورية ولبنان والعراق في المرحلة الابتدائية، طريقةَ تفاعل «أجزاء» منطقة الشرق الأدنى ـ أي الوطن العربي ـ بـ «الصهريج الرنّان»، بحيث ما يحدث في طنجة تتردّد أصداؤه في بغداد ودمشق. وما يصوّره لونغريغ مجازيًا، ينطبق بصورةٍ مضاعفةٍ ـ في سياق ثورة الاتصالات ـ على انعكاس آثار الثورتين التونسية والمصرية في الفضاء الاجتماعي ـ السياسيّ السوري العام، الذي يجد شروطه الموضوعية في القواسم المشتركة بين نتائج سياسات النموذج التسلطي المُتَلَبْرِل اقتصاديًا في الدول الثلاث.

في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وفي الوقت الذي كانت ماجريات الثورة المصرية تتطور في «ميدان التحرير»، دعا ناشطون سوريون تصدّرهم الناشط الإسلامي الحلبي محمد غسان النجّار، إلى الاعتصام يومي ٤ و٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ في ساحة سعد الله الجابري، أمام مبنى مجلس الشعب في سورية[٢]. واحتوت السلطة هذه الدعوة من خلال

---

(٢) ينحدر غسان النجار من جماعة الإخوان المسلمين، اعتُقِل إبّان حركة النقابات المهنية والعلمية في الثمانينيّات، وأمضى قرابة ١٢ عامًا في السجن، وشكل «التيار الإسلامي الديمقراطيّ». وجّه باسم التيار نداءً في ٣ شباط/ فبراير للشعب السوري للخروج في تظاهراتٍ يومي ٤ و٥ شباط/ فبراير. وأهم ما جاء في ندائه: «أنا أدعوكم للتعبير عن رأيكم غدًا الجُمُعَة، والسبت. وليست الغاية إسقاط النظام، وإنما لنظهر للعالم أننا لسنا شعبًا مدجّنا، ولا نزال شعبًا متحضرًا يأبى الذل، ويعشق الحرية. نريد تغيير سلوك النظام للسماح بحرية التعبير والرغبة في المشاركة والتعددية السياسية، فهي ليست حكرًا على حزب البعث. ونريد استقلال ونزاهة القضاء، والإفراج عن السجناء السياسيين وعلى رأسهم شيخ القانونيين الرجل الثمانيني المقدام هيثم المالح، والإفراج عن الطاهرة الأبية الصبية طلّ ملوحي». ودعا أيضًا الشباب السوري، بمن فيهم شباب حزب البعث إلى إسقاط رموز الفساد، مخاطبًا الرئيس السوري بشّار الأسد بالقول: «نحن لسنا ضدّ شخصك، ولكن ضدّ أسلوب الحكم الفردي والفساد والاستبداد وتكديس الثروة بيد أقربائك وحاشيتك». في إثر هذا البيان تمّ =

تفاهمها مع قوى المعارضة السورية الكردية والعربية في الداخل، على عدم المشاركة في أيّ دعوةٍ إلى الاعتصام مقابل العمل على إنجاز الإصلاح بواسطة الحوار. وهذا ما التزمت به تلك القوى، فقاطع مجلسا الأحزاب الكردية السورية[٣] الاعتصام، بينما لم يبدر من قوى التجمع أيّ محاولةٍ منظّمةٍ لدعمه[٤]، وفي يوم ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ تمخّضت دعوة الناشطين إلى الاعتصام عن ساحاتٍ «خاويةٍ»[٥].

= اعتقال غسان في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١ ووجّهت له تهمة إضعاف الشعور القومي وتعكير صفو الأمة. انظر: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5788:2011-02-12-23-08-08&catid=77:civil-society-human-rights&Itemid=78>.

(٣) تتألّف منظومة الأحزاب الكردية السورية من أحزابٍ كثيرةٍ معظمها مؤتلف في ائتلافين هما «المجلس العام للتحالف الكردي»، ويضم حزبين هما الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي (عبد الحميد الدرويش)، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (محيي الدين شيخ آلي) إضافةً إلى شخصّياتٍ مستقلةٍ، ويُعَد في معيار الراديكالية الكردية معتدلًا؛ بينما الائتلاف الثاني هو المجلس السياسي الكردي في سورية، ويضم تسعة أحزاب، الرئيسة منها هي أربعة: الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) بقيادة عبد الحكيم بشّار، وحزب (آزادي) الكردي في سورية بقيادة خير الدين مراد، وحزب «يكتي» الكردي في سورية بقيادة إسماعيل حمي (السكرتير الحالي)، وحزب اليسار الكردي بقيادة محمد موسى. كما هناك خمسة أحزاب ثانوية في هذا المجلس هي: حزب المساواة الكردي وحزب البارتي الكردي والحزب الوطني الكردي وتيار المستقبل الكردي، ويوصف هذا الحزب في العرف الكردي العام بأنه أكثر راديكالية في ممارسة السياسة. وهناك أيضًا حزب الاتحاد الديمقراطيّ، وهو الواجهة السورية لحزب العمال الكردستاني، الذي ليس عضوًا في أيّ من المجلسين لأسباب متعدّدة، أبرزها في الظاهر وجود مادّةٍ في نظام الحزب تنصّ على قسم الولاء لزعيم الحزب، وهو ليس سوريًا بل هو تركي، وبالتالي يتم التعامل معه كحزبٍ تقوده قيادة تركية غير سورية. حول هذين المجلسين، انظر: <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7823&mode=thread &order=0&thold=0>.

(٤) في إثر هذه الدعوة، عقدت الأمانة العامّة للمجلس السياسي الكردي في سورية اجتماعها الدوري، في ٣٠/ ١/ ٢٠١١، وأكّدت فيه «أنّ ثورة الشعب التونسي وانتفاضة شعب مصر سوف تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الأنظمة الشمولية العربية». ودعت الأمانة العامّة النظام السياسي في سورية إلى أن يأخذ تطورات الساحة العربية والغليان الشعبيّ بالحسبان، فيبادر إلى مراجعة النفس والبدء بإصلاحاتٍ، وإطلاق الحريّات العامّة والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير، ويضع حدًا للفساد، ويعالج أزمة البطالة، والوضع الاقتصادي المتأزّم لتحسين الأحوال المعيشية للشعب. انظر: «بلاغ صادر عن اجتماع الأمانة العامّة للمجلس السياسي في سورية،» (١ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7814>.

(٥) زياد حيدر، «سورية: لم يأت أحد لـ «جُمُعَة الغضب»»، **السفير**، ٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1764&ChannelId=41406&ArticleId=589>. =

قامت السلطات في إثر ذلك بخطوةٍ تكشف عن الثقة بالنفس، وحاولت أن تردّ على «أسطورة» دور «الفيسبوك» (رفع الحصّة الفعلية للفيسبوك في الفيسبوك إلى مستوى الأسطورة) في إشعال الثورتين التونسية والمصرية وإلهابهما برفع الحظر عنه، وعن جميع مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى[6]. خلال ذلك كانت قد أنشئت منذ أوائل شباط/ فبراير ٢٠١١ على «الفيسبوك» صفحة «الثورة السورية ضدّ بشّار الأسد»، واستقطبت الصفحة في حدود منتصف شباط/ فبراير نحو ٣٢ ألف مستخدم، وفُتِحت صفحة «كلنا سورية» في الفترة نفسها، وأصبحت تضم ١٥ ألف مستخدم[7]؛ ولم يأتِ يوم ١٥ آذار/ مارس الذي حدّده الناشطون لإطلاق «يوم الغضب السوري»، حتى كان عدد من جذبتهم الصفحة قد وصل إلى نحو ٤٠ ألف مشتركٍ[8].

تعبّر عملية رفع الحظر عن الفيسبوك عن دوافع أمنية للتعرّف إلى الناشطين، بينما تعبّر سياسيًا على وجه الدقّة عن الفرضية التي تبنّاها الرئيس السوري بشّار الأسد في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، في أنّ الشرق الأوسط يشهد عملية تغيّرٍ لا يمكن التكهّن بنتائجها، بسبب حدوث وقائع جديدةٍ في كل أسبوع، وأن الصعوبات التي تواجهها سورية هي أكبر

= لم تلقَ الدعوة إلى يوم الغضب أي استجابةٍ أو أي تغطيةٍ إعلامية بسبب الزخم الإعلامي الذي كانت تحظى به الثورة المصرية، ولا سيّما في مثل هذا التاريخ، الذي كانت فيه الثورة المصرية تمر بمنعطفٍ خطّيرٍ يتعلق بقبول الأحزاب التقليدية في مصر، ومنها حركة الإخوان المسلمين، للحوار مع اللواء عمر سليمان، الذي عيّنه الرئيس المصري السابق حسني مبارك نائبًا له. وبالتالي لم يكن واضحًا مدى نجاح الثورة المصرية من عدمه.

(٦) ألْغت الحكومة السورية في ٨ شباط/ فبراير ٢٠١١ الحجب عن أربعة مواقع إلكترونية كانت محظورةً في سورية وهي «اليوتيوب» و«الفيسبوك» و«بلوغر» و«مكتوب بلوغ»، وأرادت الحكومة السورية من خلال ذلك أن تدلّل على الثقة بينها وبين المواطنين بعد عدم التجاوب مع دعوة ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١. انظر: «بعد الفيسبوك واليوتيوب «بلوغ» أيضًا خارج المواقع المحجوبة في سورية،» ديبرس، ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www. dp-news.com/pages/detail.aspx? articleid = 73508>.

(٧) ورقة خلفية لجلال المسدي مقدمة خصّيصًا للباحث بغية الاستفادة منها في بحثه بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١.

(٨) «مظاهرة بسوق الحميدية بدمشق،» أخبار العالم، ١٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www. akhbaralaalam.net/news_detail.php?id = 44628>

ممّا واجهته تونس ومصر؛ لكن مع ذلك فهي مستقرّة، بسبب توافقها مع معتقدات الشعب في السياسة الخارجية. وفسّر الرئيس الإحباط بعوامل خارجية وداخلية، لكنه علّق القيام بعملية إصلاحٍ جدية تتخطّى حدود العمليّات «التجميلية»، أو حدود ردّ الفعل علىٰ ما حدث في تونس ويحدث في مصر، علّقه على تفاعل جملة عوامل تؤدّي إلى تطوّر المجتمع. وأشار إلى أنّ عملية إقرار قانون العمل في سورية اقتضت خمس سنواتٍ، وأنّ هناك قانونين على وشك الصدور قبل نهاية عام ٢٠١١ هما قانون المجتمع المدني (الجمعيات) وقانون الإدارة المحلية، وأنّه «كي يكون واقعيًا [. . .] فإنّ علينا أن ننتظر حتى الجيل القادم لنحقّق هذا الإصلاح»[٩]. لكن الرئيس ما كاد يُطلق هذه الرؤية حتى سقط مبارك في ١٢ شباط/ فبراير، ثم اندلعت الأحداث في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ في بنغازي بليبيا، وباتت أصداء «الصهريج الرنّان» تدقّ أبواب سورية، ومثّلت حادثة «الحريقة» أول مقطعٍ عبَّرَ عنها، وأخذ منحىً محدّدًا هو منحى «الجمْهرة» العفوية.

٢ ـ عود الثقاب وعمود الدخان الكثيف: الحريقة أو «الجمْهرة المقهورة»

أخذت «حادثة الحريقة» التي وقعت في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١ في حيّ الحريقة التجاريّ التقليدي التاريخي بدمشق، في إثر هبّة المارّة لنصرة شاب تعرّض لإهانات شرطي مرور وصفعاته على وجه الضبط، صفة «الجمْهرة» أو «التجمْهر» الشعبي العفوي الصافي، وسط هتافاتٍ هادرةٍ: «حاميها حراميها، الشعب السوري ما بينذل» «لا إله إلا الله»[١٠]. ثمّ تحوّلت الهتافات بعد قيام وزير الداخلية بحلّ المشكلة لما فيه مصلحة

(٩) زياد حيدر، «الأسد في مقابلة مع «وول ستريت جورنال»: «التغيير بفتح العقول لا بالمراسيم.. سبب استقرار سورية التناغم بين السياسات ومعتقدات الشعب لا مصالحه فحسب،» **السفير**، ١/ ٢/ ٢٠١١، http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1760&ChannelId=41306&ArticleId=113&Author=%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%20%D8%AD%D9%8A%D8%AF%D8%B1>.

(١٠) قارن بالمشهد المصور: «مظاهرة احتجاجية في دمشق بعد اعتداء الشرطة على شاب،» فرانس ٢٤، ١٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110218-syria-demonstrations-bashar-alassad-police>.

لمشاهدة المشهد مصوّرًا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=NykGjfKn3TU>.

الشابّ الذي أُذِلّ وأُهين، إلى هتاف «بالروح بالدم نفديك يا بشّار»[١١]. وكان هذا النمط من الهتافات يعكس إحباط «الجمْهرة» المحتقنة من العلاقة التسلطية بين الدولة والمجتمع، بقدر ما يعبّر عن رهان «الجمْهرة» على تبنّي الرئيس إصلاحاتٍ تحدُّ من الفساد والتسلّط، وتحترم كرامة المواطنين. وهي من نوع الاعتقاد السائد بأن الرئيس «طيّب»، بينما الفاسد والمتسلّط هم من يحيطون به أو «حاشيته»، وهو اعتقاد شائع في النظم التسلطية، وكان من أبرز أنماطه العالمية حالة قيصر روسيا الذي كان ينظر الفلاحون الروس إليه عشية ثورة أكتوبر ١٩١٧ كعاهلٍ «طيّبٍ» لا يدري ما تقوم به حاشيته.

حلّ وزير الداخلية السوري المشكل بطريقة الاحتواء التي أخذت صفة «القوّة الليّنة»، واستطاع أن يطوّقها بالفعل، وزجّ رجال الشرطة الثلاثة في السجن وأحالهم إلى التأديب[١٢]. لكن هذا الاحتواء كان موقّتًا، لأنّ طبيعة حدث الإذلال والإهانة لا ترتبط بمجرد خصائص فردية، بل بطبيعة النظام التسلطي، الذي يبني علاقاته مع المواطنين على أساس كونهم «رعايا» يجود عليهم بعطفه وليسوا «مواطنين» يضمن القانون حقوقهم، وعلى أساس العنف وليس القانون. لقد كان استصراخ الشابّ الدمشقيّ المُذَلّ المُهَان للمارّة لنجدته من شرطيّ المرور «الشرس» الذي انهال عليه بالضرب والإهانات، بدلًا من أن يؤدي له التحية، ويفهمه مخالفتَه، بحسب ما تقول به أنظمته، يشبه في بعض الجوانب استصراخ الشاب محمد بوعزيزي للمارّة، وهو يتلقّى صفعة الشرطية التونسية وإذلالَها وإهاناتَها له. ثمّ ينتهي الحادث بإحراق نفسِه، لتندلع من اشتعاله ألسنة اللهيب في بيدرٍ اقتصادي - اجتماعي - سياسي محتقنٍ ومهمّشٍ قابلٍ للاشتعال. لقد كان عبارةً عن صاعق القنبلة المحتقنة.

وربما يتمثّل الفارق بأنّ أهالي سيدي بوزيد، كانوا يعرفون في إطار

---

(١١) كان هذا الاعتقاد في الحالة السورية مبنيًا في ذلك الحين على الرصيد الشعبيّ القوي للرئيس بشّار الأسد من ناحية صورته «الإصلاحية» والقريبة من الناس، ويستدعي هذا الاعتقاد في نظر العامّة من الرئيس التدخل بصورةٍ فعّالةٍ للحدّ من المظالم ومعاقبة المتسبّبين فيها.

(١٢) **الوطن** (دمشق)، <http://www.alwatanonline.com/local_news.php?id=5439>.

علاقاتهم الأهلية الشاب «البطّال» وصاحب عربة الخضار محمد البوعزيزي، ويعرفون معاناة عائلته مع المصارف التونسية، التي نزعت استثمار الأرض عن أقربائه من الفلاحين الصغار والمتوسطين، لمصلحة رجال الأعمال المتنفّذين، ويحسّون جميعًا بالتمييز والتهميش التنموي الجهوي، بينما لم يكن سوى القليل من «متجمهري» الحريقة يعرفون شيئًا عن الشاب عماد نسب الذي تلقّى صفعات شرطيّ المرور وإهاناته. ولهذا تضامنوا مع الشاب المُذَلّ المُهَان كونهم مُذَلّين مُهَانين جميعًا. وبلغة العلوم الاجتماعية، كانت دينامية مشهد «الحريقة»، هي ديناميّات الجماعة المذَلّة المهانة والمقهورة التي شرحها الروائي تيودور دوستويفسكي، وكأنّ الحياة تقلّد الفنَّ هذه المرة. لقد كانوا جميعًا مهيّئين لأن يصطفّوا عفويًا في مشهدٍ مغفل الاسم والفاعل ـ الفرد (Anonyme) مع الشاب المُذَلّ المُهان. كسرت «جمهرة» المُذَلين المُهانين والمُدَمَّرين حاجز الخوف في سورية، كما كسرت جمهرة الفلاحات التونسيّات «فوبيا» الشرطة التونسية، التي واجهت لأول مرّةٍ فلاحاتٍ أميّاتٍ مُذَلاتٍ مُهاناتٍ ومُحارَباتٍ في مصدر عيشهنّ وهو الأرض، وقد تجرّأن على جرّ الشرطي التونسي من رقبته وطرحه على الأرض.

وكما حدث في تونس حدث الأمر نفسه في دمشق، فلم يكن ممكنًا لهذه «الجمهرة» في «الحريقة» أن تنشأ لولا توافر بيئةٍ قابلةٍ مسبقًا لاستقبالها والانفعال معها، فلقد كان المجتمع السوري قد بلغ في السنوات الأخيرة أعلى درجات الاحتقان والغضب على السياسات التسلطية، المُلَبْرَلة اقتصاديًا خصوصًا، وعلى العلاقة التسلطية ما بين الدولة والمجتمع عمومًا. لقد كان مشهدُ الحريقة المفاجئ والعفوي الخالص يُشبه جبل الجليد الذي لا تبدو إلا قمته، أو بدايات انبعاث «البركان» التي تعكس ما يعتمل فيه.

٣ ـ اعتصامات النخبة أو الناشطين: السفارة والداخلية. . دينامية الاعتصام

تمثّلت هذه الدينامية، من ناحية شكلها، في اعتصام بضع مئاتٍ من الشباب في ٢٢ شباط/ فبراير أمام السفارة الليبيّة بدمشق، وهم يرفعون هذه

المرة شعار «خاين اللي بيقتل شعبه»[13]، ثمّ اعتصام ناشطي الحريّات وحقوق الإنسان وأهالي المعتقلين «الصاخب» في ١٦ آذار/ مارس أمام وزارة الداخلية، الذي كان في الواقع اقتحامًا لها (اعتصام الداخلية). ونجح الاعتصامان الشبابيّان «النخبويّان» من قبل أفرادٍ مدرّبين سياسيًا ورمزيًا، وسجّلا نقطةً لحساب ديناميّة الشباب المنخرط في حركة الحريّات والدفاع عن حقوق الإنسان بأساليب عصرية. وعلى الرغم من أن اعتصام الداخلية لم يجذب إليه أكثر من مئة معتصمٍ، كتقديرٍ أعلى من بين الأربعين ألفًا الذين أعلنوا عزمهم من خلال صفحاتٍ الفيسبوك على المشاركة فيه[14]، فقد كان أثره السياسي الرمزي مدوّيًا، ليس بسبب تغطيته «الساخنة» من قبل الفضائيّات في مناخ تساقط «آثار الثورات» فحسب، بل لوقوعه في بيئةٍ حسّاسةٍ محتقنةٍ بالاحتجاج أيضًا.

٤ ـ تدحرج «كرة الثلج»

في إثر حادثتَي الحريقة والسفارة الليبية، انهمك بعض أعضاء القيادة السورية ومستشاري الرئيس والحكومة والمحافظون، في إجراء اتصالاتٍ مع من يمكن وصفهم بأصحاب الرأي «المستقلين» والقريبين من السلطة والقيادات الاجتماعية في المحافظات. وتمخّض ذلك عن تنازلٍ محدودٍ قدّمته السلطة، وتمثّل بصدور مرسوم في ٧ آذار/ مارس ٢٠١١ بالعفو عن مرتكبي الجرائم الصغرى قبل تاريخ صدور المرسوم. ولم يشمل العفو معتقلي الرأي وحرية التعبير، ولكنه نصّ في الوقت نفسه على الإفراج عن

---

(١٣) تصدّرت عملية الاعتصام مجموعةٌ من الشباب مستعدّةٌ للعمل. وكان في عدادها شبيبة حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي المعارض، الذين تمكّنوا من انتزاع قرارٍ من قيادتهم بعدم معارضة مشاركتهم في الاعتصام بوصفه حركة شباب. ونشرت صحيفة **الوطن** السورية في اليوم التالي خبرًا صغيرًا عن الاعتصام في صفحاتها الداخلية.

(١٤) يجب ألا نستغرب ذلك في ضوء التجارب المقارنة، ففي اليمن كان دور الفيسبوك ولا يزال محدودًا جدًا في التعبئة، أما في المثال المعبر في تونس، فمن أصل عشرات الآلاف الذين تداعوا للاعتصام أمام وزارة الاتصالات التونسية، للاحتجاج على إجراءاتها، لم يشارك أكثر من عشرات. حوارات الباحث المباشرة مع القادة الشباب للثورة التونسية، ومجمل مداخلات في (مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، ١٩ ـ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة).

كلّ من تجاوزت سنّه السبعين عامًا بوجه عام[15]. وشمل الإفراج في اليوم الموالي لصدور المرسوم الناشط والحقوقيّ البارز «هيثم المالح» البالغ من العمر ٨٢ عامًا. لقد أثار هذا المرسوم جدلًا واسعًا في سورية في ما يخصّ قضية المعتقلين السياسيين، فبعد أن نشرت وكالة الأنباء السورية «سانا» مرسوم الإعفاء تحت عنوان «الرئيس الأسد يصدر مرسومًا تشريعيًا يقضي بمنح عفوٍ عن الجرائم السياسية المرتكبة قبل تاريخ ٨/ ٣/ ٢٠١١»، تراجعت وقامت بحذفه نهائيًا[16]، وهو ما يحتمل حدوث تباينٍ في القيادة السورية حول حدود العفو والفئات التي يشملها.

ثانيًا: بين ديناميّتين أو منحيين متكوّنين: «الجمْهرة» و«الاعتصام»

أخذ رأس الجليد أو الانبعاثات الأولى من فوهة البركان خلال أسبوع تقريبًا منحيين أوليّين هما منحى «الجمْهرة» التي تمثّل طابع التجمع العفويّ للجماعة «الشعبية» المقهورة المُذَلّة المُهانة، ومنحى «الاعتصام» في نمط التجمع الشبابيّ المنظّم. والمنحى الأول شعبيٌّ عفويٌّ، أمّا المنحى الثاني فشبابيٌّ نخبويٌّ منظّمٌ. ولكن تفحّص ما هو متاح من الطبيعة الاجتماعية المرصودة لهذين المنحيين كما جريا بالفعل، يستدعي التمييز بين الفئات الوسطى الحديثة التي أنتجها نظام التعليم الحديث من جهةٍ، وبين الفئات الوسطى التقليدية المؤلّفة من الملاك العقاريين الصغار وأصحاب الحرف والدكاكين وغيرهم، من جهةٍ ثانيةٍ[17]، وبين هذين النوعيْن من الفئات

---

(١٥) «سورية: الإفراج عن المعتقل السياسي هيثم المالح في إطار العفو العام،» بي بي سي، ٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110308_syriapardon_maleh.shtml>.

(١٦) جرى تناقل الخبر على الإنترنت وعلى صفحات التواصل الاجتماعي. وأعيد نشر المرسوم بعد ٣ ساعات من دون أن يتضمّن العفو عن معتقليّ الرأي. قارن بالموقع الرسمي لحزب الحداثة والديمقراطية لسورية: سانا تنشر خبرًا عن مرسومٍ رئاسيٍّ يقضي بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ويسحب بعد ٣ ساعات، <http://www.hadatha4syria.de/2010-07-08-20-03-56/1813-3-.html>.

أوردت وكالة سانا تصريحًا للسيد وزير الداخلية أكّد فيه مباشرةً تنفيذ أحكام هذا المرسوم فورًا وتسليم المعتقلين لأهاليهم من سجنيْ صيدنايا وعدرا بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١١. أما وكالة سانا، فقد نفت هذا الخبر. انظر: المصدر نفسه.

(١٧) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مُختِلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»، ط ٢ (بيروت: =

الوسطى وبين الفئات الوسطى الجديدة المتَعَولِمة التي ضخّها نظام الربط بين التعليم والسوق، وارتبطت عملية إعادة تشكيلها بإعادة تشكيل طبقة رجال الأعمال السوريين في مجموعة «المئة الكبار» أو «الذئاب الشابّة» وتصاعد أهميّتها بارتفاع وتيرة نمو قطاع الخدمات الإنتاجية الجديدة القائمة على تدفّق الاستثمارات عبر بوّابة النخبة القوية في شريحة «المئة الكبار» في المصارف وشركات التأمين والاتصالات والتسويق والمحاسبة والخدمات الحاسوبية المختلفة والدعاية والإعلان والإدارة الفندقية، وتسويق المربيّات الآسيويّات المنزليّات... إلخ، والتي أحدثت تغييرًا كبيرًا في المستوى الثقافيّ والقيميّ للبنية الاجتماعية، من جهةٍ ثالثةٍ.

ويسجّل في هاتين الديناميّتين، في حدود ما هو مرصود، أنّ الفئات الوسطى التقليدية في حيّ الحريقة قد انخرطت في مشهدها أو في «جمْهرة الحريقة»، إذ هي الأكثر قابلية بالفعل للتحرك في تاريخ التظاهرات السورية كلها كنوعٍ من تضامن «أبناء البلد»، وبالأحرى «أهل البلد»؛ بينما كان معظم المعتصمين أمام السفارة الليبية، من الشباب الجامعيين الذين ينتمون إلى فئة الشباب بمعناها المتعارف عليه في التعاريف الدولية، وهي الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ سنةً، وهي الفترة العمرية الأكثر حساسية في تكوين استجابات الشباب للقضايا، وتكوين سلوكيّاتهم. وكلّ سلوكيّاتٍ كما نعرف هي قضايا واتّجاهات. وكان الجزء المسيّس المرصود منهم يواجه مشكلاتٍ جدية بين اندفاعة الشباب ورفضه لما هو تقليديّ ومحافظ، وبين تقليدية الحزب أو المنظّمة التي ينتمي إليها. وكانت هذه هي حال شبّان منظّمة الاتحاد الاشتراكيّ الديمقراطي العربي الذين انخرطوا في الدعوة إلى التجمّع، وساهموا فيه، بإذنٍ حزبيٍّ «منخفضٍ»، في ذكرى قيام الجمهورية العربية المتّحدة بتبيين الفوارق بين القومية الديمقراطية التي يتبنّاها الحزب وبين النظم التسلطية التي ترفع شارة القومية العربية[١٨].

= مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٥. وللتوسع قارن أيضًا بـ: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة،** ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

(١٨) مقابلات شخصية أجراها الباحث في أيام ٢٣ ـ ٢٥ شباط/ فبراير و١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ مع عدّة شبابٍ مشاركين ومنظّمين سياسيين للاعتصام.

حركة شعارات الجدران ومحنة أطفال درعا: مُذَلّون مُهَانون

يمكن القول على المستوى التسجيلي البحت لماجريات السيرورة، إنّ الناشطين دعوْا الشعب السوري وشبابه بوجه خاصٍّ عبر صفحات الفيسبوك والبريد الإلكتروني والاتصال المباشر، إلى التظاهر في ١٥ آذار/ مارس للمطالبة بالحقوق والحريات الديمقراطية. وكان اختيار شهر آذار/ مارس للتظاهر يراعي بوجه خاصٍّ محاولة جذب الناشطين الأكراد المتبرّمين من تسويات قيادات الأحزاب والعشائر الكردية مع السلطة بعدم مشاركتهم في حركات التظاهر والاعتصام، إلى الحركة، لكون شهر آذار/ مارس يشهد سنويًا بين ١٢ و٢١ منه إحياء ثلاث ذكرياتٍ في المجتمع الكرديّ السوري، هي ذكرى حلبجة في شمال العراق، وذكرى أحداث القامشلي في سورية، وعيد النيروز التقليدي القومي.

اتّخذت الأحزاب الكردية، بمجلسيْها اللذين يضمان أحزابها الأحد عشر، موقفًا سلبيًا من هذه الدعوة لأسبابٍ متعدّدةٍ، هي اجتناب إضافة عنصرٍ أقواميٍّ في الاحتقان السوري، يسمح بتصوير المشكلة على أنها مشكلة كردية ـ عربية من جهةٍ، وبسبب ترقّب القوى السياسية الكردية تلبيةَ النظام لوعوده في تحقيق المطالب الكردية الملحّة، بأسلوب التفاهم وليس بأسلوب الضغط[١٩]؛ بينما حاول الناشطون أن يترجموا الدعوة إلى عمل، بتثوير الفئات الشعبية، في أماكن التجمُّع الشعبية مثل الأسواق. وتمثّل ذلك في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ بخروج أول تظاهرةٍ واضحةٍ في سورية، تنادي بالحرية[٢٠]. وكان المهم فيها ليس العدد المتواضع للمتظاهرين، الذي لم

---

(١٩) بيّنت الإجابات عن أسئلة الباحث، التي وجهها بطريقة الاتصال المباشر، لعددٍ من أصحاب الرأي والمتابعين والممارسين السياسيين الأكراد، أن القوى السياسية الكردية بذلت جهدًا كبيرًا لضبط ردّ الفعل الكردي في إحياء هذه الذكريات الثلاث، وحرصت على تقليصها ضمن حدودٍ معيّنةٍ شبه رمزية. وكانت خلاصة الأجوبة أنه لن يحدث أيّ شيءٍ مثيرٍ، بل إن ما سيحدث هو أقلّ ممّا كان يحدث سابقًا.

(٢٠) ردّد فيها المتظاهرون شعاراتٍ تدعو إلى التغيير والإصلاح وإطلاق الحريّات، وهتفوا «وينك يا سوري وينك»، و«الله سورية حرية وبس»، و«سلمية سلمية». انظر: «مظاهرة بسوق الحميدية بدمشق،» **أخبار العالم**، ١٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=44628>.

يتجاوز العشرات، بل شعاراتها. وهذا هو منطق تراكم «كرة الثلج»، أو كرة «النار»، الذي يخلق دينامية ذاتية دافعةً تتخطّى مسألة العدد المتواضع، لتشير إلى جوهر عملية التغير الاجتماعي الجديدة. فالحريق يمكن أن يبدأ في ظروفٍ مواتيةٍ من عود ثقابٍ. وقد بدأت هذه التظاهرة بتجمّعٍ ضمّ خمسة أشخاص أمام الجامع الأمويّ، ساروا في سوق الحميدية، وغدوا حين اقترابهم من منطقة الحريقة عشراتٍ من المتظاهرين إلى أن فرّقهم رجال الأمن بعد اعتقال ستّةٍ منهم[٢١].

أمّا الدعوة التي وُجّهت في اليوم نفسه على صفحة «الثورة السورية، ضدّ بشّار الأسد»، في «الفيسبوك»، لتنظيم تظاهرةٍ أخرى بعد صلاة العصر، فلم تلق استجابةً[٢٢]. لكن أثرها النفسيّ كان كبيرًا، فقد أنشأ الحوض الاتصاليّ اللامركزي «الفيسبوكيّ» مناخًا نفسيًا للثورة، كشف عن عطالة ديناميّات الهيمنة الأيديولوجية للنظام السياسي ـ الأيديولوجي القائم.

انطلق «يوم الغضب» إذًا في حدود بسيطة من خلال تظاهرةٍ صغيرةٍ وسط سوقٍ مزدحمة، وباعتصامٍ صغيرٍ منظّمٍ أمام وزارة الداخلية، وهي ظواهر كان بإمكان الأجهزة الأمنية السورية أن تتعامل معها بيُسرٍ؛ لكن يوم الغضب هذا لم ينطلق بوجه حقيقيٍّ إلّا من درعا، وكان تسريع انطلاقه على نحوٍ دراماتيكيٍّ يرجع ـ ويا للمفارقة ـ إلى السلوك المتعجرف وغير العقلانيّ لأجهزة الأمن المحلية في درعا، وليس لدعوات «الفسيبوك». كانت تلك هي قصّة «أطفال درعا».

كان الناشطون قد قاموا في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١١ ببسط شعاراتٍ تحريضية مكتوبةٍ ومكرّرةٍ على جدران المدارس، والشوارع العامّة، وبعض البنايات في أكثر من محافظةٍ سورية، مثل «جاك الدور يا دكتور»، «الله، سورية، حرية وبس» ردًا على شعار «الله، سورية، بشّار وبسّ». وهو ما يشير إلى طابعها المنظّم الذي يتخطّى حدود المحاكاة العفوية[٢٣]. أوقف

---

(٢١) «سورية: مظاهرة أمام وزارة الداخلية في دمشق،» بي بي سي، ١٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110316_syria_prisoners_families.shtml>.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) اطّلعَ الباحث، بهدف التأكّد المباشر، على بعض هذه الشعارات على بعض الجدران في حيّ المعضّمية بدمشق.

جهاز الأمن السياسيّ نحو ٧٠ مشبوهًا، ثم استبقى لديه ١٥ موقوفًا كان معظمهم ينتمي إلى فئة الأطفال دون ١٥ سنة، وبعضهم دون ١٢ سنة. توسّلت أمّهات الأطفال للإفراج عنهم، ولكنهنّ سمعنَ كلامًا من رئيس فرع الأمن السياسي لا يليق إسماعه لأي امرأةٍ في العالم، وتدخّل لديه شيوخ درعا، على الطريقة العشائرية أو طريقة «الدخيل»، إذ وضَعَ كل منهم «عقاله» و«حطّته» على طاولته؛ وتعني قواعد هذه الطريقة ـ بحسب الأعراف ـ ضرورة مراعاة مطالب «الدخيل»، والاستجابة لها بكلمة «أبشر». ولكن رئيس فرع الأمن قرع الجرس، وأمر الحاجب برمي العقالات في سلّة المهملات. حينئذ سمع المسؤول الأمنيّ الجواب: «خسئت»[٢٤].

كان وضع شيوخ درعا في هذه اللحظات هو وضع المُذَلّين المُهانين والمَقهورين. ومن خلال الردّ الطبيعيّ للمُذَلّ المُهان، على إذلاله، خرج «حريق» درعا. وبمنطق علم التاريخ لدور المصادفة والعشوائية والمفاجأة في تكوين سيرورة الأحداث، انقطعت هنا سلسلةٌ سببية، وبرز فيها عنصر مفاجئ أطلق دينامية جديدةً ذات سلسلةٍ سببية أخرى، ترتبط فور تطوّرها الجديد بعنصر الإرادة الإنسانية، لكنها تصل أيضًا، في لحظةٍ ما، إلى نقطة حرجها، وتبدأ سلسلةٌ جديدةٌ. فالتاريخ ليس سلسلة أسبابٍ فحسب، بل سلسلة مفاجآتٍ تخرق السببيّات أيضًا.

ثالثًا: من جُمعَة «الفزعة» إلى اقتحام الجامع العمري: قوْمة درعا

١ ـ جُمعَة «الفزْعة»

حوّل وجهاء درعا المُذَلّون المهانون يومَ الجُمُعَة ١٨ آذار/ مارس إلى ما سُمِّي في البلدة بـ «جُمُعَة الفزْعة». كان اسم «الفزعة» هو المنحى المحلي لدينامية التضامن العشائري والمناطقيّ، إذ «تظهر التضامنات المحلية في

(٢٤) انظر: مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق رئيس مكتب «الجزيرة» في دمشق، سجّلتها معه أميمة عبد اللطيف، الباحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠١١.

أوقات الأزمة الاجتماعية بالدرجة الأولى»[٢٥]. إنها بهذا المعنى دينامية دفاعية جماعية. وسيسجّل بروز هذا الشكل فاتحة عودة ظهوره في عدد من المدن السورية المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، التي تعرّض أهلها للقتل والمهانة طوال الأحداث. تتّسم دينامية «الفزعة» ـ بطبيعتها ـ بكونها دينامية تعبوية. وقد توجّه المتظاهرون في ضوء هذه الدينامية، وفي مقدّمهم أهالي الأطفال الموقوفين، إلى الجامع العمريّ، وهم يستصرخون «وينكم يا أهل الفزْعة»، ويهتفون: «الله سورية حرية وبس»، و«ما فيه خوف بعد اليوم»، ولم يسلم من هتافاتهم رئيس فرع الأمن السياسي العميد عاطف نجيب، والمحافظ فيصل كلثوم، ورجل الأعمال السوري، كبير «المئة الكبار» بين رجال الأعمال، رامي مخلوف. وتوجّهوا نحو فرع الأمن السياسيّ لحرقه، وتحوّلت فورة المُذَلين المهانين، على غِرار ما يحدث في الحركات العفوية الغاضبة في العالم كافّة، إلى عملية انتفاضةٍ واضطرابات، يتضامن فيها «المُذَلّون المُهانون» في صفٍ واحد ضدّ من أهانهم، ويتّحد فيه المظلومون في مواجهة الظالم[٢٦]. وفي الدول الديمقراطية، لا يمكن للأمر أن يصل أبدًا إلى هذا الحدّ، بحكم سيادة دولة الحق والقانون وخضوع جميع أطراف الهيئة الاجتماعية للقانون، بينما تفرض النظم التسلطية ـ ويجمع بينها أنها نظم أمنية بامتيازٍ ـ على رعاياها اللجوء إلى محاولة أخذ حقوقهم بأيديهم، في غياب أي مؤسّساتٍ تضمن هذه الحقوق، كما في ظلّ استهتار السلطة بهذه الحقوق، حاسبةً الاستجابة لها سقوطًا لهيْبتها.

كان ما حدث هنا، باستثارة قضية الأطفال والموقوفين حورانيًا، في سياق التعامل غير اللائق مع وفد الأهالي، شبيهًا نسبيًا باستثارة عائلة البوعزيزي، بعد احتراق ابنها، لأهل ولاية سيدي بوزيد للتضامن معها، في صيغة «واهماما» في مواجهة عسف السلطات[٢٧]. هكذا اتّخذت انتفاضة درعا منحًى أهليًا من مناحي «القوْمة» أو «الانتفاضة» الأهلية الشعبية

---

(٢٥) ينطبق ذلك ليس على الأقليّات فحسب، بل على جميع التكوينات التقليدية الاجتماعية. انظر: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٥.

(٢٦) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق رئيس مكتب «الجزيرة» في دمشق.

(٢٧) مقابلة شخصية أجراها الباحث في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الدوحة مع أمين بوعزيزي أحد ناشطي انتفاضة سيدي بوزيد.

الحضرية لمدينةٍ مهمّشة، يرتفع تمثيلها في أجهزة الدولة، لكن تتفاقم هامشيّتها وطرفيّتها في شروطٍ جديدةٍ. وكما أن صفعة الشرطية للبوعزيزي، أو قيامه بحرق نفسه، لا يفسّر وحده اندلاع انتفاضة سيدي بوزيد، فإنّ حادثة العميد لا تفّسر انتفاضة درعا؛ إذ لا تضطلع الصفعة في المشهد التونسيّ أو الإهانة في المشهد الدرعاويّ الحورانيّ، بأكثر من وظيفة العنصر العشوائي أو المفاجئ، في سلسلة أسبابٍ تنقطع عند نقطةٍ ما، وتطلق سيرورةً جديدةً. وهي - مجازيًا - تماثل إشعال عيدان الثقاب فوق برميلٍ يغلي بالاحتقانات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية والثقافية التي أنتجتها سياسات النظام التسلطيّ المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، أو ما يمكن دعوته، بمصطلحات عزمي بشارة، بـ «القابلية للثورة»[٢٨]، أو تحوّل دخان عود ثقابٍ إلى عمود دخانٍ كثيف. فكان ممكنًا تمامًا في شروطٍ أخرى أن تمرّ حادثةُ صفْع الشرطية التونسية للبوعزيزي أو إهانة العميد لوجهاء درعا ونسائها، من دون إثارة ردود فعلٍ صاخبةٍ، أو أن ينتهي الردّ عليها في إطار ما يُعرف بـ «فورة الدم».

انهارت القوّة الأمنية أمام السيل البشريّ الجارف والغاضب. بعد نحو ساعتين، أي عند الساعة الثالثة والنصف تقريبًا، حطّت أربع مروحيّاتٍ استدعاها رئيس فرع الأمن السياسيّ تحمل جنودًا مختصّين بمكافحة الإرهاب ويرتدون زيًا أسودَ، خالَهم المتظاهرون أنهم من رجال حزب الله، وقام جنود المروحيّات بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، فسقط على الفور عددٌ من القتلى والجرحى، ومنع رئيس الفرع سيّارات الإسعاف من نقل الجرحى إلى المشافي، فتمّ نقلهم إلى الجامع العمريّ، وأقيم مشفى ميداني فيه بينما كان الأطبّاء يستغيثون من مآذن المساجد بالنجدة دون جدوى[٢٩]. ووصل في الوقت نفسه وفدٌ أمنيّ سياسيٌّ رفيع المستوى،

---

(٢٨) عزمي بشارة، «الثورة والقابلية للثورة،» منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6a25f83f-63b9-4807-8834-791d4a793d90>.

وصدر في كتاب تحت عنوان **في الثورة والقابلية للثورة** عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام ٢٠١٢.

(٢٩) <http://www.youtube.com/watch?v=PVgt-i8fVm8>.

عبد الحميد توفيق، قارن بمداخلة يوسف أبو رومية، عضو مجلس الشعب السوري عن درعا في مجلس الشعب، ١ نيسان/أبريل ٢٠١١.

برئاسة اللواء هشام اختيار، رئيس مكتب الأمن القوميّ، المعروف بقدرته على إدارة الأزمات وإطفاء الحريق.

في تلك اللحظات برز أحد الأشكال الأولى لارتباك أجهزة السلطة بين الحلّ السياسي، بطريقة استخدام «القوّة الناعمة»، وبين الحلّ الأمني بطريقة استخدام «القوّة القاسية». فقد توافقت اللجنةُ الأمنية المركزية، برئاسة اللواء هشام اختيار، مع وجهاء درعا على ١٣ نقطةً، كان في مقدَّمها إقالة رئيس فرع الأمن السياسي، ومحافظ درعا، وطرد «شركات رامي مخلوف» كلّها من درعا، والاعتذار للأهالي، ومقابلة الوجهاء للرئيس، والإصلاح السياسي، وإطلاق الحريّات، وإعادة المعلّمات المنقّبات المفصولات إلى سلك التعليم، وإلغاء القوانين المجحفة المتعلّقة بالاتّجار بالأراضي، مثل القانونيْن رقم (٤٨) ورقم (٢٦)، وخفض أسعار المحروقات، وبعض مطالب محلية أخرى.

أبلغ اختيار الوجهاء موافقةَ الرئيس على هذه المطالب[٣٠]. فبات الأهالي ينتظرون تنفيذها. ولكنّ مجموعةً من المسلّحين الملثّمين يمتطون الدراجات النارية، قامت بعد ساعاتٍ من تفاهم اختيار ـ الصياصنة بإطلاق النار على المتظاهرين[٣١]. وقُتل بين الساعة السادسة والثامنة مساءً أربعة أشخاصٍ، كان أولهم الشهيد أكرم الجوابرة[٣٢]، في سياقٍ فتحَتْه «جمْهرة الحريقة»، قبل نحو شهر، بصرخة المقهورين: «خاين اللي بيقتل شعبه».

بذلك صبّ القتلةُ الزيتَ على النار، وقاموا بأول عملية إعدام علنية لأخلاقية الدولة، من خلال ممارستها للعنف المفرط خارج القانون،

---

(٣٠) مداخلة الشيخ أحمد الصياصنة إمام الجامع العمري وتضمنت المطالب التي قدمها وجهاء درعا ووُعِدوا بتنفيذها، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١ مع نشرة أخبار قناة العربية، <http://www.youtube.com/watch?v=lVNzMMdA43g>.

يسمح منطق الأحداث باستنتاج أن هناك جهاتٍ أخرى في النظام تعمّدت أن تفسد على اختيار، رئيس مكتب الأمن القوميّ في القيادة القطرية. وهو المكتب المسؤول سياسيًا عن الأجهزة الأمنية. ما توصّل إليه من تسويةٍ. وسيبيّن تطور الأحداث أن عملية الإفساد هذه قد حصلت أكثر من مرّةٍ، وكلّما كان اختيار يتمكن من تحقيق أسس تسويةٍ معيّنةٍ لأزمةٍ كبيرةٍ.

(٣١) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق رئيس مكتب «الجزيرة» في دمشق.

(٣٢) «سورية مقتل ٤ في مظاهرة بدرعا،» بي بي سي، ١٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110317_arrsests_syria.shtml>.

ووضعوا أولى لبنات إستراتيجية الحلّ الأمني، باستخدام «القوّة القاسية» أو المفرطة ضدّ المتظاهرين والمحتجّين، لإبقاء المدينة المنتفضة في وضع المُذَلّ المُهان، بدعوى حماية «مهابة الدولة»، بينما اتّهمت الرواية الرسمية بعض «المندسّين» بين المتظاهرين بـ «إحداث الفوضى والشغب، وإلحاق الضرر بالممتلكات العامّة والخاصّة»[٣٣]. ثم طوّرت خطابها لاحقًا، فوصفت «المندسّين» بأنهم طرف ثالث مسلّح. وبدءًا من هذه اللحظات سيُنسب دور «الفعل الشرّير» لهذا الكائن «الخفيّ المندسّ» الذي يظهر ويختفي حسب قواعد اللعبة المرسومة في مسرحية «الشرّ» ضدّ الناس البسطاء المغمورين المطالبين بتحقيق كرامتهم. ونتيجة ذلك، تأخّر صدور مرسومَيْ إقالة المحافظ فيصل كلثوم ورئيس فرع الأمن السياسيّ العميد عاطف نجيب، اللذيْن كان مرتقبًا صدورهما في اليوم نفسه[٣٤].

ويقودنا هذا إلى إمكانية استنتاج أنّ هذا التأخر، كان يعكس وجود مراكز قوّة في القيادة السورية العليا ترفض اتّخاذ أيّ إجراءٍ اتّهامي أو عقابي، بحقّ كل من المحافظ والعميد، بدعوى الحِفَاظ على هيبة الدولة[٣٥]، بينما

(٣٣) بثّت وكالة الأنباء السورية «سانا» الخبر في اليوم التالي ١٩/٣/٢٠١١ على النحو التالي: «خلال تجمع عدد من المواطنين في محافظة درعا البلد بالقرب من الجامع العمري بعد ظهر أمس الجُمُعَة استغل بعض المندسّين هذا الموقف وعمدوا إلى إحداث الفوضى والشغب ملحقين أضرارًا بالممتلكات العامّة والخاصّة وقاموا بتحطيم عددٍ من السيارات والمحلات العامّة وحرقها، ما استدعى تدخّل عناصر حفظ الأمن حرصًا على سلامة المواطنين والممتلكات، فاعتدى عليهم مثيرو الشغب ثم تفرّقوا. وتزامن ذلك مع تجمع آخر في بلدة بانياس انتهى دون أيّ حوادث تذكر».
<http://www.sana.sy/ara/336/2011/03/19/337418.htm>.

(٣٤) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق رئيس مكتب «الجزيرة» في دمشق.

(٣٥) هذا الاستنتاج مبنيّ على أن عملية إقالة المحافظ قد تأخّرت نحو أسبوع، كما تأخّر تأليف لجنة التحقيق في أحداث درعا نحو أسبوعٍ آخر. وقد اتّسم عمل هذه اللجنة بالبطء نتيجة ما واجهته من مصاعب، وسلّمت في الحصيلة تقريرها، لكن تأخر إعلان نتائج التحقيق حتى ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ أفقد قراراتها وظيفتها في عملية «إدارة الأزمات»، ولم ينشر من نتائج تحقيقها سوى ما يلي: «بناءً على التحقيقات التي تمّت في مدينة درعا، قرّرت «اللجنة» منع سفر محافظ درعا السابق فيصل كلثوم والعميد عاطف نجيب»، مشيرةً إلى أنه لا توجد حصانة لمن قام بجرم مشهودٍ، موضّحةً أنّ إجراءات اللجنة أكثر من كافيةٍ لتطبيق القانون على الجرائم المرتكبة. انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٣/٦/٢٠١١. وكان هذا القول يعني اتّهام المحافظ والعميد ضمنًا بـ «ارتكاب جرمٍ مشهودٍ».

أخذت المتابعة الدولية لما يجري في سورية تظهر، وتبرز دخول لاعبٍ جديد على خط الأحداث، هو اللاعب الدولي(٣٦).

في اليوم التالي، وأثناء التشييع الحاشد للشهداء الأربعة، ردّد المشيّعون الغاضبون هتافاتٍ تطالب بالحرية وتتّهم السلطات بالخيانة. واستخدمت قوّات الأمن السورية قنابل الغاز المسيل للدموع ضدّ مئات المشيّعين ممّن شاركوا في الجنازة، كما استمرّت التظاهرات أمام الجامع العمريّ حتى يوم الجُمُعَة التي أطلقت عليها تسمية «جُمُعَة الغضب» في ١٨/ ٣/ ٢٠١١. وتكرّر مشهد الصدام مع المتظاهرين، فأدّى إلى مقتل أربعة متظاهرين تمّ تشييعهم يوم السبت ١٩/ ٣/ ٢٠١١. وشارك في التشييع ما يقرب من خمسة آلاف شاب، رفعوا شعارات هتفت للشهيد والحرية(٣٧).

حاولت السلطة أن تحتوي ما ورّطها فيه أسلوب «القوّة القاسية»، بمواصلة أسلوب «القوّة الناعمة» من خلال إيفاد وفد رسمي رفيع المستوى، برئاسة اللواء هشام اختيار نفسه، للاجتماع بلجنة الوجهاء التي يتصدّرها الشيخ أحمد الصياصنة إمام الجامع العمريّ، وتقديم التعازي إلى ذوي الشهداء، والوعد بالتحقيق في ما حدث، ومحاسبة المسؤولين عنه،

---

(٣٦) في اليوم نفسه، دعا متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي حكومةَ سورية إلى أن تسمح للشعب السوري بالتظاهر بحرية، وحثّها على محاسبة المسؤولين عن العنف ضدّ المتظاهرين وعن انتهاكات حقوق الإنسان. انظر: «واشنطن تدين مقتل متظاهرين في سورية،» الجزيرة نت، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0E183AB-62A6-4E03-9AAD-8E6F006D027A.htm>.

كما أعربت مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون عن «قلقها العميق» من العنف ضدّ المتظاهرين في سورية، وقالت في بيانٍ أصدرته «إن السلطات في سورية ملزمةٌ بضمان أمن المتظاهرين المسالمين واحترام حقّ التعبير والتجمع». انظر: «مقتل ٤ أشخاص يؤجّج الأحداث في سورية، الجزيرة نت، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6CE3604F- C004-4108-BE57-0F3714CC690F.htm>.

كما اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن استخدام العنف ضدّ المتظاهرين في سورية أمر «غير مقبول على الإطلاق». وقال مارتن نسيركي المتحدث باسم بان كي مون إن «الأمين العام يحضّ السلطات السورية على تجنب العنف والتصرف بما يتناسب والتزاماتها الدولية في ما يتعلق بحقوق الإنسان، التي تكفل حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة والحقّ في التجمع السلمي». قارن بـ«الأمم المتحدة تدين قمع المتظاهرين في سورية،» **اليوم السابع**، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=372450&SecID=88>.

(٣٧) «مقتل ٤ أشخاص يؤجّج الأحداث في سورية،» **الجزيرة نت**، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6CE3604F-C004-4108-BE57-0F3714CC690F.htm>.

والإفراج عن المعتقلين، ونقل توجيه الرئيس بعدم إطلاق النار على المتظاهرين[٣٨]. وتفاهم لقاء اختيار ـ الصياصنة على تلبية مطالب أهالي درعا، والإفراج عن الأطفال الموقوفين بقضية كتابات الجدران، الذين لم يكن قد تمّ إطلاق سراحهم بعد[٣٩]. وفي اليوم التالي (١٩/ ٣/ ٢٠١١)، ألّفت الحكومة بالفعل لجنةً في وزارة الداخلية للتحقيق في الأحداث التي وقعت في محافظة درعا. ووعدت باتّخاذ الإجراءات اللازمة، ومحاسبة كل من يثبت التحقيق مسؤوليّته أو ارتكابه أيّ إساءةٍ في هذه الأحداث[٤٠]. لكن تأليف اللجنة لم يشْفِ غليلَ الأهالي المثكولين، فقد كانوا يتوقّعون قيام الرئيس نفسه بالتعزية والاعتذار للأهالي عمّا حدث[٤١]، كما ظلّ كل من العميد رئيس فرع الأمن السياسيّ والمحافظ طليقيْن في بيوتهما، بينما كانت الطريقة «الدرعاوية» في الحلّ تستوجب اتّخاذ إجراءاتٍ ملموسةٍ في حقّهما، تُقنع الأهالي بجديّتها، وتحوّل شعارات «الثأر»، التي تتمّ عادةً خارج القانون، إلى عقوبةٍ يحدّدها القانون، فالشعب بطبيعته لا يثق إلّا بما هو ملموس يصدّقه قلبه، وتستجيب له مشاعره.

٢ ـ اضطرابات ٢٠ آذار/ مارس: اعتصام الجامع العمري أو «ميدان تحرير» درعا غير المنجز

تطوّرت حركة الاحتجاجات في إثر ذلك بسرعة، وأخذت في ٢٠ آذار/ مارس منحى اضطراباتٍ وتظاهرات شغبٍ تمّ فيها إضرام النار في مباني قصر

(٣٨) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق رئيس مكتب «الجزيرة» في دمشق. حول رواية شبه رسمية، ويظهر فيها مقطع يتحدّث فيه اللواء رستم غزالة مع الوجهاء مؤكّدًا أن الرئيس فوجئ بما حدث وبأنه سيحاسب أيّ مسؤولٍ عمّا حدث مهْما كان منصبه، وأن درعا تحتل مكانةً كبيرةً لديه.. إلخ. قارن بـ «القصّة الكاملة التي لم تعرضها قنوات الفتنة» على موقع زنوبيا الإخباري وعرين سورية «فيسبوك»، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=4tCdT9cBhcI&feature=related>.

(٣٩) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق. ويذكرها توفيق في شهادته المسجّلة تحت اسم الإفراج عن المعتقلين، والمقصود بهم أطفال الكتابات.

(٤٠) «مصدر مسؤول: تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث درعا ومحاسبة كلّ من تثبت مسؤوليته بها،» **سانا**، ٢٠/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.sana.sy/ara/336/2011/03/20/337555.htm>.

(٤١) يوسف أبو رومية، في: <http://www.youtube.com/watch?v=PVgt-i8fVm8>.

العدل، وإزالة نصب الرئيس الراحل حافظ الأسد (وهي المرة الأولى التي يشهد نصبه مثل هذا العمل)، وحرق بعض الشاحنات والسيارات المتوقّفة أمامه، وإضرام النار في مبانٍ حكومية وفي مباني شركتَي الاتصالات «سيرياتيل» و«أم. تي. أن.» اللتيْن تحتكران الاتصالات في سورية، وباتت إعاقتهما لدخول المشغّل الثالث قصّةً شعبية سائرة عن احتكار النخبة العليا من رجال الأعمال النافذين و«حلفائهم» في السلطة للثروة.

تجدّد وقوع الجرحى وسقط شهيد واحد، وضاقت المشافي عن استيعاب المصابين بسبب استخدام القنابل المسيلة للدموع، التي لم يتعوّدها المتظاهرون، ووقوع عشراتٍ من الجرحى، فتحوّل الجامع العمريّ إلى مشفى ميدانيٍّ عالج في الواقع حالاتٍ محدودةً جدًا، وإلى نقطة تمركزٍ لمئات المتظاهرين بعد دعوة خطباء المساجد إلى تشكيل سياجٍ شعبيٍّ حوله، للحؤول دون دخول سلطات الأمن إليه، وتوقيف بعض الجرحى. وبهذه الطريقة كانت الخيام قد نُصِبت في ساحة الجامع الخلفية، في تكرارٍ مصغّرٍ وبسيطٍ لنموذج «ميدان التحرير» المصري[٤٢]، وأمْهِلت السلطات حتى يوم الجُمُعَة ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١ لتلبية المطالب التي تمّ الاتفاق عليها بين وفد اللواء اختيار وبين شيوخ درعا، وجرى التهديد باستمرار الاعتصام إن لم يتمّ ذلك. وتمّ تأليف ثلاث لجانٍ شعبية (لجنة تنظيم للاعتصامات واستقبال الضيوف والمتضامنين، ولجنة تأمين المؤن والطعام، ولجنة المساعدة الطبية)[٤٣]، لقيادة عملية المواجهات المحتمَلة مع أجهزة الأمن.

بذلك، بدأت الحركة الاحتجاجية تكتسب أولى أشكالها المنظّمة، ويبرز فيها دور القيادات التي تنتمي إلى شبابٍ من الفئات الوسطى. وفي يوميْ ٢١ و٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١، كان الوضع هادئًا تمامًا في درعا، ولم يحصل أيّ احتكاك خطِرٍ، بين قوات الجيش المحيطة بالجامع العمريّ، على بعد ٢٠٠ متر تقريبًا، وبين المعتصمين، باستثناء محاولةٍ

---

(٤٢) محادثة شخصية أجراها الباحث مع الكاتب والناشط حسين العودات يوم ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١، قارن حول المادة الإخبارية البحتة بتقرير: «استمرار التوتر في مدينة درعا،» بي بي سي، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/03/110322_syria_us.shtml>.

(٤٣) ورقة خلفية للباحث حمزة مصطفى، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بسيطةٍ من قوات الجيش لخرق السياج البشريّ ردّها المعتصمون(٤٤).

رابعًا: بين القوّة اللينة والقوّة القاسية: حدود الواقعي والمتخيّل في نظرية «المؤامرة»

يبدو أن منطق الأحداث يسمح بالاستنتاج أنه كان في القيادة السورية «الفعلية» طرفٌ يؤمن بأساليب «القوّة الليّنة» والتسوية السياسية، بالتفاهم مع وجهاء درعا، وحلّ «المشكلة» بالطريقة الدرعاوية، مقابل طرفٍ قويٍّ يمثّل قوّةً «شرسةً» و«ضاربةً» اعترض على تلبية المطالب التي تمّ التفاهم عليها في اجتماعات اختيار ـ الصياصنة، وتمسّك برفض الاستجابة للمطالب قبل فضّ اعتصام الجامع العمَري، بدعوى أنّ ذلك يقوّض هيبة السلطة، ويشجّع «المتآمرين» على تجذير مطالبهم ورفع سقفها. فأخّر هذا الطرف إقالة محافظ درعا لمدة أسبوع تقريبًا، كما حال دون توقيف رئيس فرع الأمن السياسيّ، وتمسّك بعدم الإفراج عن الأطفال الموقوفين، ناسجًا نظرية «المؤامرة»؛ فقد شاع بالفعل تفسيرٌ للموقف بأنّ ما يحصل في درعا ليس إلّا جزءًا من خطّةٍ مؤامراتية كبرى لتحويل درعا إلى بنغازي سورية، وتأليف مجلسٍ انتقاليٍّ فيها، بقيادة نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدّام، وأنّ إقامة المشفى الميدانيّ في الجامع العمريّ جزءٌ من هذه المؤامرة(٤٥).

وكشفت دائرةُ صنْع القرار، منذ اللحظة الأولى، عن خطأ قراءتها للأحداث. لكن تصريح المعارض السوري مأمون الحمصي بتورّط عناصر «حزب الله» في يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ في قمع المتظاهرين السلميين، كان بمنزلة «هدية من السماء» لجماعة الحلّ الأمني، بغضّ النظر

---

(٤٤) المصدر نفسه.

مداخلة الشيخ أحمد الصياصنة إمام الجامع العمري في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١ في نشرة أخبار قناة العربية، <http://www.youtube.com/watch?v=lVNzMMdA43g>.

(٤٥) قصّة خطّة خدام المفترضة في تحويل درعا إلى بنغازي كما بنت الأجهزة الأمنية تقديراتها الاستباقية لها، مستمدّة من حواراتٍ أجراها الباحث مع بعض المقربين جدًا من الحلقة العليا في هذه الأجهزة. وفي الواقع تمّ تحويل الجامع العمري في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ إلى مشفى ميدانيٍّ بسبب منع العميد عاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي سيارات الإسعاف من نقل الجرحى إلى المشافي، فتمّ تجهيز المشفى العمريّ (يوسف أبو رومية)، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=PVgt-i8fVm8>.

عن مدى قصده لذلك، أو محاولته العمل ـ منذ البداية ـ لاستغلال زخم التركيب السنيّ للمتظاهرين، والتركيب السنّوي لبعضهم، في إطار توجيه الصّراع المندلع صوب معادلاتٍ إقليمية تتّصل بتغيير تموضع سورية الإستراتيجيّ في صراعات الإقليم(٤٦).

هذا الشعار ضدّ حزب الله وإيران، سيتحوّل بعد فترةٍ من التطوّر إلى شعارٍ سائدٍ ومقبولٍ في التظاهرات، وسيؤدي انتشارُه دورًا أساسيًا بالنسبة إلى كثيرٍ من المتظاهرين، «نكاية» بالنظام بوصفه «كنايةً طائفية»، وليس بالضرورة «عداءً» لـ «حزب الله»، فقبل ثلاث سنواتٍ فقط كان «حزب الله» يمثّل قدوةً للشعب السوري في مواجهة إسرائيل. ولم يحدث شيءٌ خطيرٌ يدفع الشعب السوري إلى تغيير ذلك سوى المواجهة مع النظام، كما أنّه ليس في سورية أيّ مشروعٍ تشييعيٍّ تبشيريٍّ مثيرٍ يسمح بتبرير ذلك(٤٧).

بيد أن عملية الدمج بين العداء للنظام، وللنظام الأمني تحديدًا، وبين العداء لحزب الله وإيران، كانت تستمدّ مصدرَها، لدى البيئات التي ردّدت هذا الشعار، من واقع الضخّ السلفي الدعويّ الخليجي الكثيف ضدّ الشيعة عمومًا. وكان تركيز هذا الضخّ على ما سمِّي «التحالف الشيعي ـ

---

(٤٦) اتهم المعارض السوري مأمون الحمصي في مداخلةٍ له في نشرة أخبار قناة «العربية» في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١١ «ألوفًا من حزب الله بدخول جامع بني أمية الكبير بدمشق، وقيامهم بضرب المصلين والاعتداء عليهم بالسكاكين، مما أدى إلى وقوع عشرات الشهداء والجرحى؛ وأن بعض الجرحى كانوا لبنانيين» (فما الذي جاء بلبنانيين إلى الجامع؟) وأكد على «صدقية» ما يقوله وأنه ليس ممن يتكّلمون «كلامًا» فيه «تجن أو افتراء». وكان كل ما تحدث عنه الحمصي مختلقًا بصورةٍ تامّةٍ عن الواقع. قارن بـ: <http://www.youtube.com/watch?v=9mtv0dx7KJc>.

بينما كان ما حدث في تشييع شهداء درعا قريبًا مما يلي: وُوجه هذا الشعار بعملية تطويق شارك فيها عدد من الفاعليّات، وكان في عدادهم قياديو حزب الاتحاد الاشتراكيّ العربي الديمقراطيّ المعارض الذي يتميز فرعه في درعا بقوّة نسبية بالقياس على حجم القوى السياسية، واعتقل بعض قادته في سياق حملة الاعتقالات (مقابلة الباحث مع رجاء الناصر)؛ بينما يشير آخرون إلى أن هذا الشعار كان قد أطلق عفويًا بشكل محدود وعابر بسبب اللباس الأسود لمفارز حرس النظام، فاعتبروه عن تهور ـ أو سوء نية أو حالة انفعال ـ لباس «الحرس الثوري». (محادثة الباحث في ١٣ نيسان/ أبريل مع حسين العودات ٢٠١١).

(٤٧) الحقيقة أن سورية شهدت نشاطين تبشيريين أو دعويين أولهما شيعي والثاني وهّابيّ، وقد تركز النشاط الأول في أوساط الطائفة العلوية أكثر ممّا انتشر في الأوساط السنية، بينما تركّز الثاني في عدة مناطقَ أبرزها السلمية.

النصيري»[٤٨]، الذي فسّر التحالف الإستراتيجي العسكري والتقني والسياسي، السوري ـ الإيراني، حول الصراع مع إسرائيل، بمفردات التحالف الفئوي الطائفي الضيّقة، يمثّل تعبيرًا عن نمط الوعي الزائف أو المقلوب، الذي يظهر هنا، في شكلٍ محدّد، في صورة وعي مشحونٍ طائفيًا.

لقد كانت هذه «المؤامرة» المنظومية نتاجَ تقديرِ موقفٍ افتراضي واستباقي، ليس في عناصره الفعلية الموضوعية، التي لا تدعمها سوى حصّة صغيرة من الواقع الحقيقي (وهي حصّة بقيت حتى ذلك الوقت، في إطار «الخطّة»، وليس التنفيذ الفعلي)، بل بتكبير هذه الحصّة وجعلها الحصّة الأكبر في التقدير، وبناء سيناريو «المؤامرة» عليها.

تكثفت حدود تلك الحصّة في انكشاف ماجريات الاتصالات السرية التي أجراها بعض رجال الأعمال السوريين في الخارج الذين وجدوا أنفسهم منخرطين في معركة «ثأر» مع النظام، بسبب مصالح انتُزعت منهم، خدمةً لشبكة رجل الأعمال رامي مخلوف، أو لأسباب أعمق تتصل بالاستعداد لتمويل وتسليح جميع التحرّكات الحاصلة، من الرقّة إلى درعا، أو الذين لا تربطهم مصالح اقتصادية عضوية مع شبكة رجال الأعمال الجدد المقرّبة من مراكز القرار في سورية. وكان لهؤلاء ـ على ما يبدو ـ علاقاتٌ مع شبكاتٍ محترفةٍ قادرةٍ على إيصال السلاح إلى النقطة المختارة في سورية، وتسليمها في الميدان[٤٩]. ويبدو أيضًا، أنّ بعض المحسوبين على تيّار المستقبل، الذي يُعد من أكثر التيّارات اللبنانية اختراقًا في لبنان، قد دخلوا في خطّ هذه الصفقات[٥٠]. وكان بعضهم قد بحث بكلّ الوسائل عن خيطٍ ما، يربط

---

(٤٨) قارن مثلًا بحلقات «التحالف الشيعي ـ النصيري» على موقع الشيخ محمد سرور زين العابدين: <http://www.surour.net/index.php?group=view&gid=6&rid=833>.

(٤٩) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع هيثم منّاع رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ في الدوحة.

(٥٠) كشف المعارض السوري البارز والنشيط هيثم منّاع عن جزء من هذه الاتصالات علنًا في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١١، متحدّثًا على الملأ عن تلقيه ثلاث مرّاتٍعروضًا بتسليح الحركات من «الرقّة إلى درعا» من قبل جهاتٍ لم يعيّنها في هذا الحديث. ورفضه لها. حول تصريح مناع في لقاء معه على قناة «الجزيرة»، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=HzdlFOHV23E>.

وإزاء ارتباك ناشطي المعارضة السورية في الداخل بفعل هذا التصريح، وزيادة الضغوط عليه =

بين «جمْهرة» الحريقة في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١ وبين مؤامرات خدّام، ورفَضَ استبعاد دور تلك المؤامرات في ما حدث.

يتّسق ذلك مع جوهر المنطق الأمنيّ السوري في الشكّ، وقراءة كل «حدثٍ جللٍ» بمنظور «المؤامرة» الخارجية. ذلك بأنّ التربية الأمنية تُنتج بطبيعتها منطقًا تفكيريًا لدى المحترفين، الذين يمثّل الأمنُ عالمَهم اليومي، ويرون في كلّ شيء «مؤامرة»، وأن «سوء الظنّ من حسن الفطن»، وأنّ الحياة ليست إلّا عبارة عن «مؤامرة». وهذا المنطق، على مستوى البنية، جزءٌ من عالم المحترفين الكبار، الذين ينظرون إلى العالم من منظور عالمهم اليوميّ المهنيّ. ومثل ذلك، أنّ «الحياة مفاوضات» لمن تشكّل المفاوضاتُ الجزءَ المهيمن على حياته اليومية، أو «الحياة مصالح» لمن يشكّل عالمُ الأعمال عالمَه اليوميّ.

١ ـ اقتحام الجامع العمريّ: خطيئة اللغام

ما كاد الرئيس السوري يصدر ـ لكن بعد تأخّرٍ كبير، في الواقع، بالقياس على تسارع وتيرة الأحداث ـ في ٢٢ آذار/ مارس، المرسومَ رقم (١٢٠) القاضي «بإعفاء فيصل كلثوم من مهامه كمحافظٍ لمدينة درعا»[٥١]، حتى

= بكشف هذه الجهات، أفصح مناع عن أن إحداها كانت من جهةٍ لبنانية، وأن «ثمة من يتلقى راتبًا شهريًا من الحريري في الداخل السوري». انظر: <http://www.almanar.com.lb/articletoword.php?nm...eid=31233...0>.

وحدّد مناع الجهات التي يهمها أمر التسليح بجهاتٍ أميركية أوْ لها علاقة بالإدارة الأميركية. وجهات لبنانية تلقّت ضرباتٍ قاسيةً سياسيًا من النظام السوري مؤخرًا، وببعض الذين جمعوا ثرواتٍ في المهجر ولهم أحقاد وثارات، وليس عندهم قضية أو لهم علاقة، من قريبٍ أو بعيدٍ، بالوضع الداخلي السوري. وحول علاقة بعض الأطراف اللبنانية بما يجري في سورية، صرّح منّاع بأن «ثمة مَن يتلقى مرتّبًا في آخر الشهر من [رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية] سعد الحريري ليتحدّث عن حزب الله أكثر مما يتحدّث عن الشعب السوري». ما لا شكّ فيه أن تداعيات قصّة اغتيال الحريري والمحكمة الدولية في زمن تقارير ميليس قد ترجمت بدعم أجهزة المستقبل ماليًا لبعض شخصيّات المعارضة السورية في «إعلان دمشق» وليس كلهم، وتسهيل إقامتهم، وتولي نفقاتهم، وتقديم بعض الخدمات إليهم بأوجه شتى في إطار الاستقطاب مع الحكم في دمشق (ثمرة حوارات مع رضوان السيد مستشار الرئيس اللبناني سعد الحريري يومئذ). وقد ظلت قوى المعارضة متشكّكةً في ما ذكره منّاع معتبرةً أنه قد صدر منه، ولم يتأكّد من أيّ طرفٍ آخر (مراسلة في ٦ تموز/ يوليو من رجاء الناصر مع الباحث).

(٥١) المصدر الأصلي سانا، مرسوم بإقالة محافظ درعا، الوطن أون لاين، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.alwatanonline.com/local_news.php?id=5778>. =

وجّهت القوّةُ العسكرية التي تحيط بالمسجد العمريّ إنذارًا لمن تبقّى من معتصمين، يناهز عددهم نحو ٥٠٠ معتصم في ساحة الجامع الخلفية، لتفكيك الخيام المنصوبة، وإخلاء الجامع فورًا[٥٢]. حدث في اليوم نفسه وقفُ زحف أهالي مدينة داعل، تضامنًا مع أهل درعا، بالصلاة في الجامع العمريّ، فقُتل على الفور ثلاثة متظاهرين[٥٣].

وكانت الذريعة الأساسية لفضّ الاعتصام بالقوّة، هي عدم وفاء وجهاء درعا بوعدهم بتفكيك نقاط الاعتصام، ومن أجل عودة الهدوء إلى المدينة مقابل انسحاب القوى الأمنية من المدينة. لكن هذه القوّة لم تعطِ المعتصمين أكثر من مهلة ربع ساعةٍ، وكانت المهلة غير واقعية. وفي فجر يوم الأربعاء ٢٣ آذار/ مارس، هاجمت هذه القوّة المعتصمين، واستخدمت من جديد القوّة المفرطة، وتجدّد سيناريو القتلى والجرحى، وبضربةٍ واحدةٍ تمّت استثارة الذاتية الإسلامية، التي اعتبرت ضرْبَ الجامع العمريّ جزءًا من سياسةٍ ضدّ الإسلام، وليس مجرّد عملية عسكرية. ويبدو أنّ عملية الهجوم قد تمّت لقطع الطريق أمام تلبية المطالب، التي تمّ الاتفاق عليها بين شيوخ درعا وبين اللواء اختيار، والتي كان المعتصمون في المسجد ينتظرون استجابة السلطات لها، وتلبيتها قبل يوم الجُمُعَة ٢٥ آذار/ مارس، مهدّدين بمواصلة الاعتصام إن لم تتم الاستجابة لها[٥٤].

في إثر ذلك، التقى وفدٌ رسميٌّ جديد برئاسة اللواء هشام بثلاثين شخصيةً ذات مكانةٍ اجتماعية وثقافية في المدينة، والاستماع مجدّدًا إلى مطالبهم، التي تضمّنت المطالب الوطنية الديمقراطية العامّة، وإلغاء مرسوم منع الاتّجار

= أمّا لجنة التحقيق في أحداث درعا فتأخّر تأليفها إلى أواخر آذار/ مارس، وكان عملها بطيئًا؛ لكن البطء الأشد، الذي يعبّر عن ارتفاع حدّة الخلاف الداخلي في القيادة السورية العليا، كان في عملية نشر قراراتها، التي لم يُنشر بعضها إلا بعد شهور.

(٥٢) استمدّ الباحث معلوماته حول نصب الخيام في الجامع العمريّ وفي ساحته الخلفية وتقدير تقريبي لعدد من تبقّى من المعتصمين، وإنذارهم بإخلاء الجامع خلال ربع ساعةٍ، من حسين العودات في محادثةٍ شخصية يوم ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

(٥٣) مقابلة توثيقية مع عبد الحميد توفيق.

(٥٤) مداخلة الشيخ أحمد الصياصنة إمام الجامع العمري في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١ لنشرة أخبار قناة العربية (مصدر سماعيّ)، <http://www.youtube.com/watch?v=lVNzMMdA43g>.

بالأرض على مسافةٍ معيّنةٍ من الحدود، والاحتجاج على اتّهام المعتصمين في الجامع العمريّ بتكوين مجموعاتٍ مسلّحةٍ، والعمل على تحقيق انفراج عام[٥٥]. وكانت السلطة قد برّرت اقتحامها للجامع بلجوء مجموعةٍ مسلّحةٍ إليه، بعد قيامها بهجوم مسلّح على سيّارة إسعاف[٥٦]. وكانت هذه أول روايةٍ رسمية عن مجموعاتٍ مسلّحةٍ في أوساط المتظاهرين والمعتصمين. وفي هذه اللحظات تطوّر الحديث عن «المندسّين»، الذين اتهموا بالوقوف خلف حوادث «الشغب» في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١، إلى الحديث عن «مندسّين مسلّحين» بين المتظاهرين. وفي اليوم التالي لاقتحام الجامع العمريّ ميّزت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان بين «التظاهر السلميّ» والأعمال المسلّحة، وتحدّثت عن أن «هناك حركةً مسلّحةً في درعا»، حوّلت «الجامع العمريّ» إلى «مخزن أسلحةٍ»[٥٧].

عزّزت زيارة الوفد الأمني ـ السياسي، بعد الهجوم على الجامع العمري، «نظرية الانقسام» في القيادة السياسية ـ الأمنية البيروقراطية العليا، حول سبل التعاطي مع أزمة درعا، بين توجيهات الرئيس بتهدئة الوضع بالطرق الحوارية (أسلوب القوّة الناعمة) وبين التوجّه نحو اعتماد أسلوب الحسم بالرصاص الحيّ (أسلوب القوّة القاسية)، أي بين الأمر بعدم إطلاق الرصاص وبين إطلاقه على المتظاهرين، وليس مجرد استخدام أنواعٍ منه غير قاتلةٍ. بذلك، حضر إلى الأذهان، انقسامٌ سابقٌ في القيادة السورية، وقع عام ١٩٨٠، إبّان المواجهة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين، بين ما يمكن

---

(٥٥) لم يعلن رسميًا عن هذا اللقاء. محادثة في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١ مع حسين العودات استنادًا إلى مقابلةٍ مع بعض أعضاء الوفد الأهلي.

(٥٦) ذكر البيان الرسمي، الذي بثّته وكالة «سانا»، أن «العصابة المسلّحة» التي هاجمت سيّارة الإسعاف، مما «أدّى إلى استشهاد طبيبٍ ومسعفٍ وسائق السيّارة» وأطلقت النار على سيارة إسعاف أخرى في درعا البلد، قد «قامت بتخزين أسلحةٍ وذخيرةٍ في المسجد العمريّ، واستخدمت أطفالًا اختطفتهم من عائلاتهم كدروع بشرية». واتهم البيان هذه «العصابة» بـ «ترويع سكّان المنازل المجاورة للمسجد العمري، باحتلالها هذه المنازل واستخدامها لإطلاق النار على المارّة والقادمين للصلاة. وقد تصدّت قوى الأمن لأفراد العصابة المسلّحة وقامت بملاحقتهم لتقديمهم للعدالة». اتُّهِمَت جماعة الإخوان المسلمين في هذه القضية، وعرض التلفزيون السوري صورًا عن «الأسلحة والذخائر والأموال التي خزّنتها العصابة المسلّحة في المسجد العمريّ». وأظهر شريط الصور أسلحةً، بينها مسدّسات وبنادق كلاشينكوف وصناديق تحتوي قنابل يدوية وذخائر ومبلغًا من المال. زياد حيدر، «قتلى جدد في درعا وصور رسمية لأسلحة وأموال،» **السفير**، ٢٤/٣/ ٢٠١١، <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=1805&ChannelID=42425&ArticleID=2693>.

(٥٧) المصدر نفسه.

تسميته، بلغة تلك الأيّام، جناح «الحوار الوطني» أو على نحوٍ أدقّ جناح «المصالحة الوطنية» بقيادة عبد الله الأحمر، وبين جناح «الحسم الثوريّ» (الاستئصالي) بقيادة رفعت الأسد حول التعامل مع أزمة الثمانينيّات[٥٨]؛ وقد انتصر آنئذٍ خطّ رفعت الأسد، بدءًا من تموز/يوليو ١٩٨٠، باقتحام سجن تدمر وتصفية كل السجناء والموقوفين فيه من الإسلاميين.

٢ ـ ما بعد الجامع العمري: انقسام المؤسسة العُلَمائية السورية

برز التيار السلفيّ في صناعة الأحداث ودفعها، من خلال نشاط الشيخ ناصر الدين الألباني، ثم من خلال جماعة السروريين. وسرعان ما تخلّت جماعة سرور عن منهجها الدعويّ إبّان احتدام المواجهة بين جماعة الإخوان المسلمين وبين السلطة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣)، وانخرطت في العمليّات. وقد مثّل سرور، الذي كان عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين السورية، ما يمكن تسميته السلفية الإخوانية السورية. وقد سبق أن حمل تياره اسم «السرورية» التي تطوّرت في النصف الثاني من السبعينيّات إلى «سلفية جهادية اختلفت يومئذٍ عن كل من المنهجين الإخواني والسلفي التقليديين، بمزجها المبكّر بين فكري كل من ابن تيمية وسيّد قطب»، فأخذت «من ابن تيمية موقفه السلفيّ الصارم من المخالفين للسنّة من الفرق والمذاهب الأخرى مثل الشيعة»، وبالتالي استمدّت منه «المضمون العقائديّ»؛ أمّا سيّد قطب فأخذت منه ثوريّته، وتأويله الجهادي للحاكمية المودودية[٥٩].

---

(٥٨) للاطلاع على معلوماتٍ أوسع، ومعرفة سياقاتها، انظر: محمد جمال باروت، في: **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، تنسيق جمال باروت وفيصل دراج، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١. كان الباحث شاهدًا على ذلك آنذاك، وطرح الأحمر في الواقع الأمرَ في صيغة: «ما دمنا نطرح المصالحة الوطنية داخل الحزب، فلماذا لا نطرحها خارج الحزب؟»، ويكشف هذا الطرح عن عيوبٍ بنيوية جسيمةٍ تشير إلى الفجوة بين الأيديولوجيا والواقع الحقيقيّ للاتجاهات في الحزب الذي نمت فيه آنذاك عقليّات مناطقية، يعُد ممثلوها أنفسهم ممثّلين لها في نوعٍ من تضامنيّاتٍ حزبية مناطقية لترتيب العلاقات الزبونية.

(٥٩) يرى الشيخ سرور أن اسم «السرورية» الذي أُطلق على تيار «السلفية الإخوانية» أو «الإخوانية السلفية» ليس إلا اسمًا اصطلاحيًا للتداول والتسهيل، ومن أجل وصف هذا المتحوّل الجديد في العمل الإسلامي الحركي. قارن بـ: مشاري الذايدي، «ما هي قصّة التيّار السروري،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/١٠/٢٠٠٤، <http://www.aawsat.com/details.asp?article=262726&issueno=9466>.

بعد يومين من اقتحام الجامع العمري، كانت نقطة الزيت قد اتّسعت ملتهبة في عدّة مدنٍ سورية، مكتسبةً هذه المرة أبعادًا أيديولوجية مطوّرةً وحسّاسةً في الفضاء الاجتماعي ـ السياسيّ السوري السنّي، إذ تحوّلت السياسة العامّة للحركة السلفية السورية من محاولة ضبط نزعات الشبيبة السلفية الراديكالية، بعدم شرْعنة الخروج على الحكم في سورية إلى شرْعنة ذلك، والتحريض عليه. وترتّب على ذلك انقسام الفئة المشيخية أو «العُلَمائية»، في ميدان حركة الاحتجاجات، بين مؤيّدٍ ومعارضٍ لها، إذ دعا كلٌّ من الشيخ مرشد معشوق الخزنويّ(٦٠) شيخ الطريقة النقشبندية إلى التظاهر و«النفير» و«الخروج» في يوم الجُمُعَة ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١ لإسقاط النظام، وتخصيص الدعوة لطلّاب العلوم الشرعية وخطباء المساجد لقيادة التظاهرات بعد صلاة الجُمُعَة(٦١)، في الجُمُعَة الثانية التي أطلق عليها اسم «جُمُعَة العزّة». وتحوّلت نداءات الشيخ عدنان عرعور، المشرف العام على موقع «الإسلام الوسط»، وهو إخوانيٌّ حمويٌّ تحوّل إلى داعيةٍ سلفيّ(٦٢)، ويمتلك تأثيرًا معيّنًا في فئاتٍ شعبية متديّنةٍ واسعةٍ عبر قناته الفضائية «صفا»؛ من تحريم الخروج على الحكم، قبل اندلاع حركة الاحتجاجات، إلى دعمها ونصرتها والتحريض على الانخراط فيها،

---

(٦٠) هو ابن الشيخ معشوق الخزنويّ، شيخ الطريقة النقشبندية الذي قُتِل عام ٢٠٠٤ في سورية في ظروفٍ غامضةٍ، واتّهَم أبناؤه السلطة بتدبير عملية اختطافه واغتياله، بينما رجّح عدة شيوخ التقاهم الباحث ويعرفون تركيبة الطريقة، أن يكون قد قتل على أيدي بعض تلامذته بالفعل. ومع ذلك، لم يجْرِ حتى اليوم نشر تحقيقٍ رسميٍّ في ملابسات مقتل الخزنوي. ويتّسم أتباع هذه الطريقة بتماسكهم الشديد، وبتعصبهم لطريقتهم. وقد ورِث الشيخ مرشد رئاسة الطريقة بعد والده.

(٦١) انظر دعوة الشيخ مرشد معشوق الخزنوي إلى الثورة: <http://www.youtube.com/watch?v=5Uu5yZTJX8I&feature=related>.

(٦٢) ينتمي العرعور إلى جيل الستينيّات من القرن العشرين في الحركة الإسلامية السورية، وقد تسلْفَنَ في سياق اجتياح نزعة التسلْفُن لتلك الحركة، ودرس على يد الشيخ ناصر الدين الألباني، أحدِ ثلاثة كبار علماء الحديث في العالم الإسلامي، ثم على يد الشيخ بن باز في السعودية. واشتهر، على غِرار بعض السلفيين المتعصّبين، الذين يكادون يعتقدون بأن الله لم يخلقهم سوى لمحاربة الشيعة، بمناظراته ضدّ الشيعة والمتصوّفة. حول تكوينه العلمي وتتلمذه على دروس الألباني وابن بارز، قارن بـ: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%B9%D9%88%D8%B1>.

وإطلاق التكبيرات من على أسطح المنازل؛ بينما وجّه الشيخ معاذ الخطيب الحسني، الخطيب السابق للجامع الأمويّ، في إثر اقتحام الجامع العمريّ، نداءً إلى الرئيس يؤكّد فيه «سلمية» و«عفوية» تظاهرات الشباب، ويطالب بإطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين(٦٣)، وكان في قلب مجالس عزاء الشهداء(٦٤).

عمّق ذلك الحَراك الأزمة الداخلية بين طلّاب العلوم الشرعية وخرّيجيها الكُثُر في سورية، الذين توسّعت أعدادهم في المدن الصغيرة والمتوسطة، بسبب التوسّع في نظام المدارس الشرعية الداخلية في تلك المدن. وسرعان ما حصل بعض هؤلاء على فتوى من الشيخ يوسف القرضاوي ـ بعد إدانته اقتحام الجامع ـ بشرْعنة الانخراط في التظاهرات السلمية، لدواعٍ شرعية أو معيشية متعلّقةٍ بالغلاء والاستغلال والفقر، أو سياسية متعلّقةٍ بالحريّات والاعتقال التعسّفي والظلم؛ وذلك في مرحلةٍ سيتوتّر فيها الخلاف بين المؤسسة العُلَمائية السورية الرسمية، وبين الاتحاد العالميّ للعلماء المسلمين(٦٥). وستحدث بعد ذلك بقليلٍ المعركة الأشدّ بين كلٍّ من الشيخ رمضان البوطي والشيخ أحمد حسون المفتي العام من جهة، وبين كلٍّ من الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ عدنان العرعور المشرف العام على موقع «الإسلام الوسط»، الذي يتّخذ من قناة «صفا» السلفية منبرًا دعويًا له، وهو

---

(٦٣) مداخلة الشيخ معاذ الخطيب في قناة الجزيرة: <http://www.youtube.com/watch?v=MJSM2FMlGHw>.

(٦٤) كلمة الشيخ معاذ الخطيب في مجلس عزاء في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في المعضّمية: <http://www.youtube.com/watch?v=nQJfz1DtSpk&NR=1>.

(٦٥) هاجم المشايخ المحيطون بالمفتي ووزارة الأوقاف الشيخ القرضاوي، وصدر في البداية ردّ الفعل الداخلي الأوضح، من بعض علماء حمص، ثم تطوّرت إلى تراشقٍ مع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، وعودة رابطة العلماء المسلمين التي تضم شخصيّاتٍ من الداخل والخارج ـ وتعتبر قريبة من الإخوان المسلمين ـ للبروز كلاعب اجتماعي ـ أيديولوجيّ محليّ. وأصدر الاتحاد بيانًا يدعو الرئيس إلى تغيير الدستور وإجراء إصلاحاتٍ جذرية، وشجب الاعتقالات والتعذيب، ورفض نظرية المؤامرة الخارجية؛ بينما اختار الشيخ رمضان البوطي، العميد الرمزي لعلماء دمشق، الذي تُعد منزلته العلمية أعلى من منزلة المفتي وأجهزة الأوقاف، وكان من أشدّ المعارضين للمفتي الحالي، اختار خطّ الحوار مع السلطة لتحسين المكاسب. قارن بقسم الوثائق في موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين: <http://www.iumsonline.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1081:2011-02-06-16-06-10&catid=4:ask&Itemid=81>.

ما ردّدته تظاهرة في بانياس تحت شعار: «يا مفتي ويا حسون الشعب السوري ما بيخون»[٦٦].

كان القرضاوي ـ بطبيعة الحال ـ من المؤثّرين في الاتجاهات السلفية في سورية، وإن كان تأثيره أقرب إلى المنهجية الإخوانية منه إلى المنهجية السلفية الجديدة، التي سيمثّلها الشيخ العرعور، بالتحوّل من تحريم الخروج على الحاكم إلى شرْعنته في الحالة السورية؛ فالإسلامية الوسطية تدمج السلفية في منظورها، وليس بالمعنى المذهبي النجدي أو الوهّابي المحدّد لها؛ لذا، كانت تتبنّى منذ أيام مؤسّس منهجها حسن البنّا نفسها كطريقةٍ سلفية وطريقةٍ صوفية معًا. وما لا ريبَ فيه أنّ السلفية كانت تمثّل في سورية حوضًا دينيًا ـ أيديولوجيًا، أكثر ممّا تمثّل مدرسةً بالمعنى المذهبي الوهّابي. ولكن إزاء اقتحام الجامع العمريّ، لم يكن هناك أيّ فواصل بين الأحواض الإسلامية؛ فقد كان اقتحام الجامع العمري من أكثر أعمال بعض أطراف السلطة السورية «تهوّرًا». وسيفسّره قسمٌ من المتظاهرين بدوافع طائفية أقلّية خاصّة، وهو ما سيزيد من صبّ الزيت على النار، وتصوير المواجهة على أنها، في أحد مستوياتها، مواجهة طائفية. وتم الردّ عليه بانتشار شعاراتٍ معاديةٍ لحزب الله وإيران، وهي عبارة عن شعاراتٍ ضدّ العلويين، وبداية استغلال ذلك على مستوى التوتر العالي، وهو التوتر الطوائفيّ، في مجتمعٍ مركّب الهوية.

تمتزج هذه النزعات الجهوية برمّتها في المدن الصغيرة والمتوسطة، بخاصّة، بانتشار نمط التديّن السلفيّ المتشدّد، الذي يمثّل النمط السلفيّ المذهبي الوهّابي، وهو نمط نخبوي أو محدود. فالتديّن السلفي، بالمعنى الأول، أقرب إلى التديّن الشعبي المتشدّد في مناخٍ سلفيٍّ إسلاميٍّ عامٍّ، ويتعلق بالسلوكيّات والنمط الأنثروبولوجيّ للتديّن، في الزيّ والسلوك اليومي؛ بينما التديّن الوهّابيّ عقيدة وفقهٌ معادٌ تفسيره «وهّابيًا». ولا يعني ذلك عدم وجود تداخلٍ بين نوعي التديّن، إذ في المقابل مارست الدعوات الوهّابية المذهبية ضغطًا كبيرًا في تطوير أنماط التديّن السلفيّ العام، من دون

(٦٦) <http://www.youtube.com/watch?v=21kidjTMuMQ>.

أن يكون قطّ تديُّنًا مذهبيًا. فلقد كان هناك الكثير ممّن تديّن، «وهّابيًا»، على مستوى النمط الأنثروبولوجي، من دون أن يعرف قط أنه «وهّابيّ». وتدخّل في هذه العلاقات «الكوريدورية» نمط التعليم الشرعي الديني.

لقد أذكى نمط هذا التعليم سنواتٍ طويلةً من عملية التوسع في بناء المعاهد الشرعية «الداخلية» في تلك المناطق، وتخريج أعدادٍ كبيرةٍ من المؤهّلين لشغل الوظائف «الدينية» في وزارة الأوقاف، واقتصار التوسع في الجمعيّات في هذه المناطق على فروعٍ لجمعيّاتٍ دعوية دينية، بسبب سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسياسة الأجهزة عمومًا، في الحؤول دون أيّ نشاطٍ جمعياتي حقيقي.

وربما كانت أساليب المدرّسين ومناهجهم، هي المسؤولة عن قابلية التشدّد في اتّجاهات خرّيجي المعاهد الشرعية، أكثر ممّا كانت مسؤولةً عنها هذه المناهج «الوسطية»[٦٧]؛ فقد غدا قسمٌ كبير من هؤلاء، في إثر تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق (٢٠٠٣) والحرب الأميركية على «الإرهاب»، أقرب إلى «الجهادية السلفية» الممتزجة بالردّ على «المحتلّين» و«رؤوس الكفر». وفي سياق هذه الفترة، كانت سورية «معْبرًا» للمجموعات المنظّمة ممّا يسمّى تنظيمات «القاعدة». وكان ما فعله الرئيس حافظ الأسد، أمرًا يحاكي منهج السادات في «دولة العلم والإيمان»، لكن على نحوٍ مضبوطٍ، لا يستهدف توجيه الإسلاميين ضدّ اليساريين، على الطريقة المصرية، بل احتواء الاتّجاهات الإسلامية في إطارٍ معتدلٍ؛ بينما حاولت الأجهزة السورية في مرحلة غزو العراق واحتلاله، أن تدعم الشباب الإسلامي، الذي كان معظمه إسلاميًا ضدّ العدوّ المشترك لهما، في مرحلة غضب العالم الإسلامي ضدّ الولايات المتحدة الأميركية. وتكثفت هذه المعارضة لدى الشباب الإسلامي، الذي كان أسامة بن لادن يمثّل، يومئذٍ، قدوته الكبرى في تحدّي قلاع «الشرّ» الأميركي، قبل أن

(٦٧) هذه الفكرة ثمرة حواراتٍ معمّقةٍ أجراها الباحث مع فضيلة الشيخ محمود عكام، مفتي حلب، في مراتٍ متعدّدةٍ، على امتداد السنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠. وتركّزت حول قضايا التديّن السلفيّ «المذهبيّ» و«الاعتياديّ» و«العلميّ»، وديناميّاته. وقد زوّدنا الشيخ عكام ـ مشكورًا ـ بمشروع أفكاره الأساسية لإصلاح التعليم الشرعي السوري، ومشروع الأفكار محفوظ لدى الباحث.

ترجع أسطورته إلى حدودها الطبيعية. والواقع أنّ هذه السياسة لم تكن جديدةً بالنسبة إلى الأجهزة الأمنية ـ السياسية السورية، فهي تعود إلى منتصف التسعينيّات الماضية، واتّسمت بالتحالف مع القوى الإسلامية كلها تقريبًا، ما عدا جماعة الإخوان المسلمين السورية.

إبّان الاستعداد الأميركي للحرب على العراق وغزوه، طوّرت هذه الأجهزة بصفة غير رسمية تحالفَها مع الجماعات الإسلامية، لغايةٍ مشتركة، هي إنهاك الأميركيين في العراق، كما هي غاية الإسلاميّين السلفيين الأسمى في قتل الأميركيين، الذين يمثّلون «مستودع» و«دينامية» الشر ضدّ الإسلام والمسلمين وفلسطين. لكن حدود فتح الباب على مصراعيه أمام الإسلاميين، لعبور الحدود إلى العراق، كانت محكومةً، في النهاية، بسياسات الدولة السورية.

كانت مجموعة «صقور القعقاع»، وهي المجموعة الشبابية لتنظيم «غرباء الشام»، الذي يقوده الشيخ محمود غول أغاسي، المعروف باسم «أبي القعقاع»، من أبرز هذه المجموعات التي مثّلت قناةً لتجنيد الشباب، وتوجيههم كمجاهدين إلى العراق. وحين توقّف القعقاع عن إرسال المجاهدين، تكيُّفًا منه مع اعتبارات الحكومة السورية، وأخذ يثبّط همم الشباب الجهاديين، اتُّهِم من قبل بعض أطراف تنظيم «القاعدة» بالعمالة للسلطات، وتسليم المجاهدين إليها. ومثّل ذلك ذريعةً لاغتياله في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧. ويبدو أنّ الحكومة السورية قد بدأت منذ عام ٢٠٠٥ التضييق على حركة التسلّل إلى العراق، فأوقفت ١٢٤٠ شخصًا ممّن وصفتهم بمتطرفين، من جنسيّاتٍ مختلفةٍ، وسلّمتهم إلى بلدانهم عبر السفارات والأقنية الأمنية، وأخضعت لما وصفته بـ «التدقيق»[٦٨] أكثر من ٤٠٠٠ سوري غادروا أو حاولوا المغادرة إلى العراق، بقصد القتال هناك.

هكذا حصل عام ٢٠٠٥ الصدام بين السلطة والراديكاليين الإسلاميين، على نحوٍ تصاعد طرديّا مع التفاهمات السورية ـ العراقية في سورية، وكان من أبرزها الصدام مع خلية «دفّ الشوك» الجهادية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

---

(٦٨) نص البيان الذي وُزّع على السفراء المعتمدين في دمشق قبل ظهر ذلك اليوم خلال الاجتماع مع السيد وليد المعلم نائب وزير الخارجية، أرشيف مكتب جريدة **الحياة** بدمشق.

ثم تكلّلت عملية تصفية الحسابات في معركة «مخيّم نهر البارد»، بدعم الجيش السوري والاستخبارات العسكرية السورية لعملية تصفية «فتح الإسلام». ولم تصطنع الأجهزة السورية السلفيين الراديكاليّين بل تحالفت معهم، ثم انقلبت عليهم، وكما كانت المصالح سبب التحالف، فإنها كانت سبب الافتراق والتخاصم. وفي ما يتعلق بإشكاليّتنا، فإنّ قسمًا من هذه المجموعات التي تمّ التنكّر لها من قبل النظام، قد وجدت الفرصة مؤاتيةً لها، في ظروف الاضطرابات والسيرورات الثورية التغييرية الجديدة في المجتمع السوري، للعمل ضدّ النظام في إطارٍ جديدٍ. وكان قسم كبير من هؤلاء، ينتمي إلى ريف دمشق وجبل الزاوية.

خامسًا: من «جمعة الغضب» إلى «جمعة العزّة»: اتساع الرقعة المجالية للاحتجاجات، والخطاب «المنتظر»

١ ـ جُمَعَة الغضب: محدودية الانتشار المجالي وعدد المتظاهرين

كان الناشطون قد تداعوا عبْر صفحات موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إلى إطلاق «جُمُعَة الغضب» في يوم ١٨ آذار/ مارس، بتظاهرات في المدن السورية كافّة[٦٩]. وهي الجُمُعَة الأولى التي حملت اسمًا موحّدًا للتظاهرات. كانت هذه هي أولى مسلسلات أيام «الجُمُعَة»، التي ستتكرّس كتقليدٍ أسبوعي تعبوي، حول عنوانٍ رمزي معيّن، يتقبّل فيه المتظاهرون عنوانه، وتنطلق فيه التظاهرات من المساجد بعد أداء صلاة الجُمُعَة. ومنذ اندلاع الحركات الاحتجاجية وحتى الآن، مثّل الجامعُ فضاءَ «التجمع»، ونقطة انطلاق التظاهرات، بحيث اضطلعت «الجوامع» بوظائف «الحيّز العام» المهمّش. لقد حلّت «الجوامع» في أداء هذه الوظيفة مكان «الحيّز العام»، بسبب ضموره واحتلال أجهزة السلطة السياسية والنقابية والمنظّماتية له، كأذرعٍ أدواتية للسلطة في اختراق المجتمع المدني، والتحكّم فيه. فتنحصر قدرة أجهزة الدولة على التحكّم في

---

(٦٩) «قتلى في مظاهرات في درعا ودعوات على الفيس بوك للتظاهر في حمص،» فرانس ٢٤، ٢٠١١/٣/١٩، <http://www.france24.com/ar/20110319-syria-damascus-homs-police-mosque-pray-demonstration-unrest-facebook-dead>.

«المسجد» أو «الجامع»، في حدود تعيين خطباء الجُمُعَة وأئمة المساجد ومضامين الخطبة عن طريق وزارة الأوقاف.

انطلقت الاستجابة لـ «جُمُعَة الغضب» من المساجد، وانتشر الناشطون حيثما وُجدوا في المساجد، لإثارة المصلّين، وجذْبهم إلى التظاهر العام؛ لكنّ الاستجابة في المدن السورية (ماعدا درعا الملتهبة يومئذ) كانت محدودةً وعبارةً عن «بؤر» تضمّ ما بين بضع عشرات وأقلّ من مئتيْ متظاهر. وقد تمّت في كلٍّ من جامع خالد بن الوليد في حمص، بمشاركة قرابة ٢٠٠ متظاهر، ردّدوا هتافات «لا إله إلا الله» و«الله سورية حرية وبس»[٧٠]؛ والجامع الأمويّ الكبير في دمشق؛ وردّد المتظاهرون الذين انطلقوا منه هتافات «حرية حرية حرية» و«الله سورية وحرية وبس»[٧١]. وقام رجال الأمن بتفريقها[٧٢]. كما انطلقت من جامع أبي بكر الصديق في بانياس تظاهرةٌ أخرى.

بناءً على ذلك، كان الانتشار المجالي لحركة الاحتجاجات محدودًا بتلك البؤر. وانفردت فيها تظاهرة بانياس بعرْض مطالبَ محدّدة. وقد اتّسمت هذه التظاهرة برفع أحد عشر مطلبًا، هي مزيجة بين مطالبَ سياسية ومحلية مطلبية وخدمية وثقافية، مثل إلغاء حالة الأحكام العرفية، وإطلاق حرية الرأي والتفكير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ولا سيّما طل الملوحي، وعودة المعلّمات المنقّبات المفصولات إلى التعليم، والفصل بين الذكور والإناث في التعليم، وفتح ثانوية شرعية في بانياس، وإيجاد فرص عملٍ للعاطلين من العمل، وإقالة مدير مرفأ بانياس استجابةً لمطالب الصيّادين[٧٣]. وبرز دور الشيخ أنس عيروط خطيب وإمام جامع أبي بكر الصديق، في تظاهرةٍ حدثت في اليوم نفسه، وحاولت تفادي التوتير

---

(٧٠) <http://www.youtube.com/watch?v=YSN1c6tq9nY> and <http://www.youtube.com/watch?v=x4Vf3u6fjRY>.

(٧١) <http://www.youtube.com/watch?v=EBc6BVjqtig&feature=related>.

(٧٢) <http://www.youtube.com/watch?v=pbPj80BH8b8&feature=related>.

(٧٣) <http://www.youtube.com/watch?v=g6Avw2ama30&feature=player_embedded#at=41>.

الطائفي، بأن ردّدت شعار «سنية علوية نحنا بدنا الحرية» وظهر رجل بايع الشيخ أنس عيروط موجّها لقيادة التظاهرات، وقال: «الشيخ أنس الآمر الناهي وشو ما يقول نحنا تحت صرمايتو»[٧٤].

٢ ـ جمعة العزّة: الانتشار المجالي ارتفاع حجم المشاركة وشدّتها

بين «جُمُعَة الغضب» في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١، و«جُمُعَة العزّة» في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١، كانت قد وقعت عملية اقتحام الجامع العمريّ بمدينة درعا، التي مثّلت الفصل الدراماتيكي، الأكثر حساسية واستثارةً للعواطف الدينية والشعبية الساخطة، والأكثر تحريضًا لبعض الاحتقانات الطائفية المعتملة في شكل هتافاتٍ «ضدّ إيران وحزب الله»، نظرًا إلى بعض الأبعاد الرمزية الطائفية في تطوّر الأحداث. ولذا، مثّلت عملية اقتحام الجامع في حدّ ذاتها دينامية جديدةً لتوسّع الرقعة المجالية لحركة الاحتجاجات، وارتفاع كثافتها البشرية، بجذب عدد من الخاملين والمتردّدين إليها.

وفي حين انحصرت «جُمُعَة الغضب» مجاليًا في بؤرٍ محدودةٍ في كلٍّ من بانياس وحمص ودمشق، فإنّ الرقعة المجالية لحركة الاحتجاجات اتّسعت يوم «جُمُعَة العزّة»، ولا سيّما في المدن الصغيرة والمتوسطة، فشملت إضافةً إلى مدن درعا، التي تظاهر بعضها لأول مرةٍ تحت شعار «فزعة فزْعة ياحوران» و«الله سورية حرية وبس»[٧٥]، كلًا من كفرسوسة وساحة المرجة والمزة الشيخ سعد، والتلّ ودوما وكفربطنا والمعضّمية والكسوة وداريّا في مدينة دمشق وريفها، وعامودا والقامشلي في محافظة

(٧٤) <http://www.youtube.com/watch?v=BwNBHpiqTr0.

(٧٥) لمشاهدة تظاهرة «داعل» انظر الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=zt0ZWHIHUoo&feature=player_embedded#at=54>.

أزيلت صور الرئيس السوري بشّار الأسد من ساحة درعا العامّة، لمشاهدة ذلك، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=H9_BOjkD2wY>.

كما تمّ هدم نصب للرئيس الراحل حافظ الأسد، لمشاهدة ذلك، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=9flGn0y2_d0>.

الحسكة[٧٦]، بينما امتدّت في حمص إلى مدينة حمص وتلبيسة وحماة التي انخرطت لأول مرةٍ في حركة التظاهرات[٧٧]، وكذلك إلى اللاذقية وجبلة وبانياس وغيرها. وتميّزت حركة الاحتجاجات في هذه الجُمُعَة، بارتفاع كثافتها البشرية في بعض الأماكن. وفيما عدا درعا ومدنها التي كانت الأعلى كثافةً، كان أدناها من ناحية الحجم في الرقة (٢٠ متظاهرًا)[٧٨]، وأعلاها في حمص (٥٠٠٠ متظاهر)[٧٩]، وفي دوما (٧٠٠٠ متظاهر)[٨٠]. ويمكن تقدير عدد المحتجّين في هذه الجُمُعَة بنحو ٦٠ ألف متظاهر. وسنتوقّف بالتفصيل عند أهمّها من ناحية الانتشار المجالي وحجم المشاركة وشدّتها والجديد في ديناميّاتها أو ظواهرها.

سادسًا: قَوْمة درعا وضحايا الصنمين

حدث في درعا ما يمكننا وصفه بـ «قوْمة درعا» الأهلية، التي تتّخذ فيها الانتفاضة الشعبية منحًى محدّدًا، هو منحى القوْمة أو الانتفاضة الأهلية. ويشترك هذا المنحى المحدث مع قوْمات أو انتفاضات القرن التاسع عشر المدينية، في أنّه يتم على خلفية الاحتجاج العارم ضدّ السلطة، ويتميّز عنها في أنه يوجّه هدفه نحو السلطة ورموزها. وقد قام هذا المنحى، في ظروف درعا الاجتماعية، على التضامنية «الحورانية» أو

(٧٦) لمشاهدة تظاهرة عامودا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=yIh7h3Y6Mxo>.

(٧٧) لمشاهدة تظاهرة حماة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=ywviRWq ZE7U>.

(٧٨) لمشاهدة تظاهرة الرقة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=1Mc3__WXo7M>.

(٧٩) لمشاهدة تظاهرة حمص، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Ht2lmddMvMk>.

اتّهمت بثينة شعبان المستشارة الرئاسية بعض المتظاهرين كما يلي: «ما حصل الجُمُعَة الماضي هو أن مجموعةً صغيرةً انطلقت من الساحة القديمة في حمص باتجاه نادي الضبّاط القريب من ساحة الساعة في المدينة فكسّرت النوافذ، وحرقت المحتويات ودمّرتها، وقتلت أحد الأشخاص الذين كانوا موجودين في النادي». انظر: <http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-03/28/content_ 22234258.htm>.

وتشير المعلومات الميدانية لمساعدي الباحث إلى أن المتظاهرين هاجموا نادي الضباط لإنزال صورة الرئيس منه، كما هاجموا مبنى شركة «سيرياتل» مكتفين بتحطيم زجاجها الخارجيّ.

للاطّلاع على واقعة مهاجمة نادي الضبّاط بحمص قارن بالموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=G2Vp--T9kL4>.

(٨٠) لمشاهدة تظاهرة دوما، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Ht2lmddMvMk>

«الفزعة» التضامنية العشائرية، التي تحمل معاني النصرة والدفاع الجماعيّ في أوقات الشدّة. وهي فزعة مدينية، بحكم أن عشائر درعا كافةً متحضّرة منذ عقودٍ طويلةٍ، ودخلت كلها منذ الستينيّات في وتيرة تمدينٍ سريعةٍ، لكن تكوينها الثقافيّ الجهويّ تقليديّ، ويرتبط بقوّة الخصائص المحلية الثقافية. وبذلك انطلقت، بعد عملية اقتحام الجامع العمريّ والنّكول، لتنفيذ المطالب المحلية، دينامية جديدة ذات دفعٍ ذاتيٍّ هي دينامية التضامنية أو «الفزعة». وتحرّكت درعا ومعظم مدنها الأخرى في خضمّ المرحلة الجديدة للأحداث، مثل جاسم (٣٧٤٨٤ نسمة، وهي مركز ناحية جاسم التي يبلغ عدد سكان ها نسمة ٤٦٨٧٨) وإنخل (٣٦٩٨٣ نسمة، وهي تابعة إلى ناحية الصنمين) وطفس (٣٨١٣٨ نسمة) ومركز مدينة الصنمين (٣١٠٧٧ نسمة، وتعتبر مركز ناحية الصنمين التي يبلغ عدد سكان ها ١٣٤٠٦٧ نسمة)، ثم في نوى (مجموع سكان ناحيتها هو ٦٧٩٢٢ نسمة) وإزرع (مجموع سكان ناحيتها هو ٢٩٢١٤٨ نسمة)[(٨١)]، ولنلحظ أنها جميعًا من نوع المدن الصغيرة التي يعيش فيها الناس كأهلٍ مترابطين بعلاقاتٍ عائلية وعشائرية ومناطقية، تمثّل ديناميّات تضامنهم بوصفها ديناميّات الأهل في أوقات الملمّات. ولكن «فزعة» الصنمين كانت أشدّها من ناحية وقوع الضحايا، إذ ردّ المتظاهرون على عملية إطلاق الرصاص في الهواء في البداية لتفريقهم ثمّ إصابة بعضهم، بحركةٍ عفوية «هستيرية» تميّز الانفعالات الجماعية في لحظة تأجّجها، حيث هاجموا مقرّ الجيش الشعبيّ والمفرزة الأمنية، وأدّى ذلك إلى مقتل عددٍ من المتظاهرين[(٨٢)].

---

(٨١) لمشاهدة إطلاق النار المكثّف من قبل القوات الأمنية في ٢٥/ ٣/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=1C8Z2uUfEmg>.

(٨٢) «مستشارة الأسد: سورية تتعرض لمشروع فتنة للنيل من مواقفها،» وكالة الأنباء الصينية (شـيـن خـوا)، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-03/28/content_22234258.htm>.

مما نقلته الوكالة عن شعبان قولها ما يلي: «ما حدث في مدينة الصنمين قرب درعا هو أن مجموعة مسلّحين ومهرّبين أتت إلى فرع الشرطة واستولت على أسلحةٍ وذهبت إلى فرع أمنٍ واستولت على الأسلحة أيضًا، ثم ذهبت إلى نقطةٍ عسكرية وبدأت بإطلاق النار، ما اضطرّ الحراس للردّ والدفاع عن أنفسهم وعن النقطة».

١ ـ تظاهرة دوما: بروز أول «لجنة شعبية» محلية

انطلقت الحركة الاحتجاجية في «جُمُعَة الغضب» في عددٍ من مدن الغوطة الشرقية بريف دمشق والقلمون، وكان أبرزها من الناحية الرمزية السياسية النسبية تظاهرةُ مدينة التلّ (٥٣٨٣٨ نسمة)، التي تقع في القاطع الجبليّ خارج الغوطتين على مشارف القلمون،حين تغادر دمشق إلى الشمال الجبليّ، والتي تميّزت بهواها الناصريّ الإسلاميّ الجارف[٨٣]، بينما كان أكبرها هو تظاهرة مدينة دوما (١٣٣٨٦٣ نسمة)، التي تمثّل المركز المتروبولي لمدن وبلدات الغوطة الشرقية، وشبه عاصمةٍ لمحافظة ريف دمشق، ويبلغ عدد سكانها مع سكان ناحيتها ٢١٩٦٢١ نسمة[٨٤].

وتُعد دوما لصيقةً بمدينة دمشق الإدارية، فهي لا تبعد منها أكثر من ١٤ كم، وتتّسم بتطوّرها المدينيّ النسبي، وبتنوّع مصادر ناتجها المحلي الإجمالي، وبقوّة انخراطها في الشأن العام خلال الخمسينيّات والستينيّات، ولا سيّما مرحلة الستينيّات، التي كانت دوما فيها أحدَ معاقل الحركة الشعبية السورية ضدّ نظام الانفصال (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، وتميّزت الحركة الناصرية فيها بقوّتها الكبيرة حتى منتصف الثمانينيّات. وكانت دوما، مثل معظم ريف دمشق في الستينيّات، ناصرية بخلفية إسلامية، ولهذا كان نفوذ جناح اللواء محمد الجراح الناصريّ الإسلاميّ قويًا فيها، مثل نفوذه في التلّ وفي عدد من مناطق ريف دمشق الأخرى، في حين غدت بعد الثمانينيّات إسلامية بخلفية ناصرية. وقد سجّلت تظاهرة دوما انخراط الفعاليّات الدومانية الجمعيّاتية والمهنية العلمية والتجارية والصناعية والفكرية والسياسية الحديثة نسبيًا والتقليدية فيها، بما في ذلك انخراط الاتجاه الإسلاميّ المعتدل المتأثّر بنموذج «حزب العدالة والتنمية» في تركيّا، وبالاتّجاه الوسطيّ العام في

(٨٣) تتمثّل هذه الميزة النسبية بمشاركة بعض أعضاء الحزب السوري القوميّ الاجتماعي المنشقين عن الشقّ الآخر من الحزب الممثل في الجبهة الوطنية التقدمية، الذين قدموا من صيدنايا للمشاركة في تظاهرة التلّ (مقابلة مع رجاء الناصر).

(٨٤) تقدير عدد السكّان في سورية لعام ٢٠١٠ بالاستناد لعمليّاتٍ حسابية، على أساس نتائج تعداد السكّان في سورية لعام ٢٠٠٤ ومعدّلات النمو السنوي للسكّان خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠. وقد قام محمد أكرم القش، مستشار التقرير الوطني للسكّان الذي يعدّه الباحث كل سنتين، باحتسابها. وسنشير في الإحالات اللاحقة لحجم السكّان إلى المصدر بما يلي: تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

الحركة الإسلامية، وفي جماعة «الإخوان المسلمين» السورية من جهة، والاتجاه الإسلامي الراديكاليّ القابل، أكثر من غيره، للجهادية. كان وزن الاتّجاه الأول أقوى، بينما كان وزن الاتجاه الثاني محدودًا، لكن رغبته كانت جارفةً إبّان التظاهرة في الهجوم على المنشآت العامّة.

بدأت تظاهرة دوما الاحتجاجية فور الخروج من صلاة الجُمُعَة في جامعها المركزيّ، واصطدمت بتصدّي جماعاتٍ مسلّحةٍ بالعصيّ والخناجر لها، لكن قوّة زخم المتظاهرين جرفت تلك الجماعات بعصيّها وخناجرها، وتمكّن هؤلاء، وكان قد وصل عددهم إلى نحو ٥٠٠٠ متظاهرٍ، من الوصول إلى ساحة الشهداء، والاعتصام فيها، وهم يهتفون بشعارات «سلمية» و«حرية» و«وحدة وطنية». كان شكل تنظيم التظاهرة التضامنية الدومانية مع درعا على قدرٍ كبيرٍ من التماسك، وأدى فيه حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي دورًا كبيرًا، نظرًا إلى قوّته التنظيمية النسبية في دوما، التي يملك فيها أقوى منظّمةٍ شبابية في كامل ريف دمشق. وكان يملك حتى أواخر الثمانينيّات تنظيمًا كبيرًا في ريف دمشق يصل إلى ما لا يقلّ عن خمسة آلاف كادر، وتقلّص الآن إلى عدّة مئات، لكنهم متجذّرون في مجتمعهم المحلي.

وحدث لأول مرّةٍ في تاريخ الحركة الاحتجاجية الشعبية السورية الفتية تأليف لجنةٍ شعبية من وجهاء دوما، انتُخب فيها الوجه الدومانيّ الناصريّ المعارض عدنان وهبة رئيسًا لها، بوصفه وجيهًا محترمًا، وليس عضوًا في المكتب السياسي للحزب. وأُلِّفت لجنةٌ شعبية شبابية تحت هذه اللجنة، تضطلع بالعمل الميداني، سيطرت عليها منظّمة الشباب الاشتراكي التابعة للحزب[٨٥]. لهذا كانت تظاهرة دوما الألفية مضبوطةً، فحيل فيها بين اتّجاه السلفيين الراديكاليين وبين تدميرهم المنشآت العامّة، كما حيل فيها بين بعض موظّفي البلدية وبين حرق البلدية (ربما بهدف التستّر على مخالفاتهم). وأُلِّفت فيها لجنتان، شعبية وشبابية، مثّلتا أول حالةٍ سياسية جديدةٍ تنبثق من رحم الحركة الشعبية وليس من المكاتب البيروقراطية.

---

(٨٥) مقابلة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ مع رجاء الناصر، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (المعارض)، والمتابع لتقارير تفصيلية عن الأحداث.

٢ ـ فتنة اللاذقية: على شفا اضطراباتٍ طائفية

انطلقت تظاهرات اللاذقية في يوم «جُمُعَة الغضب» من بعض الأحياء الشعبية التي تتّسم بأغلبيّتها السنّية، تحت هتافات «الله سورية، حرية وبسّ» و«بالروح بالدم نفديك يا درعا»، و«سلمية سلمية» و«حرية حرية» و«الله أكبر»[٨٦]. وفي حيّ الحرش، رفعت التظاهرة شعارًا وحيدًا هو «بالروح بالدم نفديك يا درعا»[٨٧]. وفي الأحياء الشعبية المركّبة مذهبيًا، مثل حيّ قنينص، حدثت الاشتباكات بالأيدي وبالقبضات بين سكان حيٍّ واحدٍ قد غدوا قسمين متناحرين[٨٨]. حدثت هجماتٌ متبادلةٌ بين الأحياء السنية والعلوية وتّرت الوضع. وكانت سلطات الأمن تحاول فضّ ذلك بالأساليب التقليدية، وهي استخدام القنابل المسيلة للدموع وبإطلاق النار في الهواء، وبخراطيم مياه سيّارات الإطفاء والبلدية.

كانت الحركة المدينية الأشدّ في التظاهر قد وقعت في حيّ السكنتوري المتاخم لحيّ الرمل الجنوبي، وهو من أفقر أحياء اللاذقية وأكثرها نشاطًا في الاحتجاجات[٨٩]، ويتألّف بدرجةٍ أساسية ممّن ينحدرون من إدلب وجبل الزاوية ويُعرفون محليًا بـ «الشريقية»، وهو ما يشير إلى عمق العلاقة التاريخية الاقتصادية والبشرية بين إدلب وجبل الزاوية وبين اللاذقية. وقد استنجد السنّة بفلسطينيّي حيّ الرمل، بينما استنجد العلويون بالجبل. وغدت اللاذقية على حافّة الهاوية. إزاء هذا الوضع، دفعت السلطات الأحياءَ كافةً إلى تأليف لجان أمنٍ ذاتيٍّ محليٍّ، تَحول دون دخول أيّ أشخاصٍ «غرباء» أو «مشبوهين» إليها لإثارة الفتنة. واستمرّت مسؤولية هذه اللجان طوال ستّة أيام (٢٥ ـ ٣٠ آذار/ مارس)[٩٠]، أدّت القيادات التقليدية الدينية السنية والعلوية خلالها دورًا مهمًا

(٨٦) <http://www.youtube.com/watch?v=pxfnVrzJxb4&NR=1>.

(٨٧) <http://www.youtube.com/watch?v=jq5Y4t0TOIE&feature=related>.

(٨٨) من جواب الناشط بسام يونس المقيم في مدينة اللاذقية للباحث عن أسئلةٍ مكتوبة في شكل نص استفساري.

(٨٩) تخلط وسائل الإعلام وكذلك بعض الأهالي بينه وبين حي الرمل الجنوبيّ (ويسمى أيضًا رمل الفلسطينية أو مخيم الرمل) ويقع في الطرف الجنوبي للمدينة.

(٩٠) المعلومة حول لجان الأمن الذاتي المحلي مستمدَّة من مراسلة بين الباحث وبين الكاتب والناشط محمد سيد رصاص المقيم في اللاذقية في تموز/ يوليو ٢٠١١.

ومؤثّرًا في التهدئة، وكان الدور الاجتماعي الوحيد المتاح في تلك الظروف[٩١].

واجهت السلطات مساء يوم السبت ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١ موجة الميليشيا الجبلية المنحدرة من «أزلام» مراكز القوى «الزبونية» العلوية، التي كان قد أسسها الحاج جميل الأسد وغيره، إبّان قيادته لعملية السيطرة على مرفأ اللاذقية، وعمليّات التهريب المختلفة من الموانئ العائمة وغيرها إلى الداخل، ووصلت هذه الميليشيات بالفعل إلى حدود مدينة اللاذقية، وحاصرت مداخلها لتحطيم الأحياء السنية، وحالت السلطات دون ذلك، وردّت الميليشيات إلى الجبل[٩٢]. لكن المدينة نفسها كانت لا تزال عملية تعبوية داخلية يقودها رئيس إحدى المنظّمات الشعبية، وتشكّل «ذئبًا» خطرًا يستطيع تغطية أعماله بموقعه في السلطة المحلية ومَن وراءَها[٩٣]. ويبدو أنّ محاولة الاقتحام قد حدثت في كلٍّ من اللاذقية وبانياس وجبلة، وتمّ ردّها. وجرت محاولة إحداث حريقٍ مصغّرٍ في بعض شوارع المدينة ومحالّها. وما هو مؤكّد في ضوء تحليل النصوص أنّ عمليّات حرق اللاذقية قد تمّت بفعل أفرادٍ يُعتقد أنهم «منظّمون»، إذ تمّ إحداث هذه الحرائق في مناطقَ شبه خاليةٍ من المارّة أو من المتظاهرين. ويُظهر شريط مصوّر عملية اندلاع النيران في سيّارةٍ متوقّفةٍ على الرصيف وعددًا قليلًا من المارّة، وهو ما ينفي وجود تظاهرةٍ تحوّلت إلى اضطراباتٍ، وأصوات سيّارات الإطفاء تبدو مسموعةً بوضوح. لقد حدث ذلك على نحوٍ مقصودٍ بفعل فاعلٍ كما يُقال، وليس في سياق اضطرابات[٩٤]. وفي ساحة الشيخ ضاهر التي غدت شبه خاليةٍ، أُحرِقت بعض المحال الخاصّة[٩٥]، وفي شارعٍ شبه خالٍ من المارّة قام بضع عشراتٍ من الأشخاص بحرق سيّاراتٍ متوقفةٍ، وجرّ سياراتٍ أخرى لحرقها، أو لقطع الطريق[٩٦]. وكان ذلك أساسًا

(٩١) محادثات مباشرة أجراها الباحث مع الناشط بسام يونس في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(٩٢) من أجوبة الناشطيْن محمد سيد رصاص وبسام يونس المقيمَيْن في اللاذقية عن أسئلة الباحث.

(٩٣) تأخّرت عملية إقالة رئيس اتحاد الفلاحين الذي تولّى عملية التجييش كثيرًا إلى حدود ٥ تموز/ يوليو ٢٠١١ (رسالة بسام يونس).

(٩٤) <http://www.youtube.com/watch?v=bJ38oGuzQsU>.

(٩٥) <http://www.youtube.com/watch?v=8j-_qcbDaas&NR=1>, and <http://www.youtube.com/watch?v=-PV0xIG4T2I&feature=relate>.

(٩٦) <http://www.youtube.com/watch?v=GbaX8rRQi_c.

قام عليه اتهام السلطات في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١١ لما يحدث في سورية كلّها، وليس في اللاذقية وحدها، بأنه «فتنة طائفية»(٩٧).

سابعًا: صدمة الثلاثين من آذار/ مارس

تمّ التمهيد لخطابٍ للرئيس بشّار الأسد بحملة تظاهراتٍ صاخبةٍ في معظم المدن السورية، ولا سيّما في المدينتين المليونيّتين حلب ودمشق، وكانت هذه التظاهرات تهتف بحياته. ما لا شكّ فيه أنّ هناك عملية تنظيمية دقيقة كانت تقف خلف ذلك، لكن من المؤكّد أنّ كثيرين خرجوا في هذه التظاهرات من منطلق أملهم في أن يلبّي الرئيس طلبَ الإصلاحات(٩٨). وقد ضخّت الماكينة الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية في ذينك اليومين، خطابًا مفادُه أنّ الرئيس سيُلقي خطابًا يلاقي آمال الناس. وصرّح نائب الرئيس فاروق الشرع، بأنّ الخطاب سيكون «مطمْئنًا» للناس(٩٩)، وتحدّث البعض عن ثورةٍ سيعلنها بشّار الأسد، وسيقودها بنفسه للحؤول دون أن تتطوّر سورية إلى مشهدٍ عراقيٍّ أو ليبيٍّ.

---

(٩٧) رأت مستشارة الرئاسة في سورية بثينة شعبان أن الأحداث التي تجري حاليًا «تندرج ضمن مشروعٍ طائفيٍّ يحاك ضدّ سورية، ولا علاقة له بالتظاهر السلمي والمطالب المحقة والمشروعة للشعب السوريّ». وقالت في لقاء مع الصحفيين في دمشق: «ما تأكّدنا منه حتى الآن بعد أن اتضحت بعض الصور، أن هناك مشروعَ فتنة طائفية في سورية». ووجّهت شعبان أصابع اتهام إلى فلسطينيين بالتورّط في أحداث وقعت في اللاذقية، وقالت «أتى أشخاص البارحة من مخيم الرملة للاجئين الفلسطينيين إلى قلب اللاذقية وكسروا المحال التجارية وبدأوا بمشروع الفتنة، وعندما لم يستخدم الأمن العنف ضدّهم خرج من ادّعى أنه من المتظاهرين وقتل رجل أمنٍ واثنين من المتظاهرين». انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D81BB1C2-5075-4E42-83DE-9979863D66FF.htm>.

(٩٨) دلّت استقصاءات الباحث، في حدود مدينة حلب، أن بعض الطلاب في الثانويّات والجامعة كانوا يتداعون للخروج في المسيرة، ويقومون بذلك من دون ضبط مركزي. كما سأل الباحث عشراتٍ من الذين شاركوا في المسيرات (ويفترض أنهم ناقمون على النظام، بسبب وقوع ضحايا في المدينة، إبّان المواجهة مع الإخوان المسلمين، في الثمانينيّات) عمّن دفعهم إلى المشاركة، فأجابوا إنّ مشاركتهم كانت ذاتية وطوعية.

(٩٩) أعلن نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع يوم الاثنين ٢٨/ ٣/ ٢٠١١ أن الرئيس بشّار الأسد سيُلقي كلمةً مهمّةً، خلال اليومين المقبلين، تطمئن كلّ أبناء الشعب. وجاء ذلك عقب لقائه مع ووسكه المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط. انظر: «الرئيس الأسد سيلقي كلمةً خلال اليومين المقبلين وسيعلن حالة رفع الطوارئ،» ديبرس، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79197>.

كان صدمة وصفعة.

لكن ما حدث بالفعل كان أكثر من مخيّبٍ للآمال، فقد اعترف الرئيس بالجوانب الموضوعية الداخلية لضرورة الإصلاح. لكن ما هيمن على خطابه هو كلام «الفتنة الطائفية» و«المؤامرة»، وذكر مصطلح الفتنة الطائفية في الخطاب ١٧ مرّةً، كما تواتر استخدامُه لكلمة «مؤامرة». وأنهى الرئيس كلامه في مجلس الشعب بما فحواه: «إمّا أن تكونوا معي أو ضدّي». ومزج بصورة متداخلة بين حقّ المتظاهرين ومطالبهم المشروعة وبين إحباط مؤامرة المتآمرين، ولم يكن تكرار مصطلحات الفتنة والمؤامرة متناسبًا مع تأكيده أن المتآمرين يمثّلون «القلّة» بل «القلّة القليلة» التي قامت «بالخلط بين ثلاثة عناصر: الفتنة والإصلاح والحاجات اليومية»[١٠٠].

كما أنّ الرئيس أثار الناس عندما وصف قتلى المواجهات بأنهم «ضحايا»، من دون أن يستخدم كلمة «شهداء»، التي استخدمها هو نفسه في خطابٍ سابقٍ في وصْف من سقط في مواجهات درعا، والتي درج المحتجّون على إطلاقها على قتلاهم الذين يسقطون على يد قوّات الأمن، مع أنه وصف «الضحايا» بأنهم «إخوتنا وأهلهم هم أهلنا». وهذه الثغرة في الخطاب، هي ما حاول الرئيس أن يصحّحه من خلال الكلمة التوجيهية أمام الحكومة الجديدة في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١، حيث اعتبر أنّ الجميع «شهداء سورية»[١٠١]. وكانت الصدمة الشعبية، كما صدمة النخب من خطاب الرئيس، كبيرةً جدًا، إذ جاء على العكس تمامًا من التوقّعات. ولذا، مثّل الخطاب نهاية مرحلةٍ وبدء مرحلةٍ جديدةٍ في تسارع وتيرة الأحداث؛ ومثّل الحلُّ الأمنيّ جوهرَها في ضوء نظرية «المؤامرة» و«الفتنة الطائفية»[١٠٢].

---

(١٠٠) للوقوف على خطاب الرئيس الأسد في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=0ZfUcNFW9vs>.

(١٠١) للوقوف على الكلمة التوجيهية للرئيس الأسد في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=FxA_GS67seU>.

(١٠٢) يبدو أن قسمًا كبيرًا من الشارع كان غاضبًا، لكن ظلّ يوجد قسم كبير آخر يراهن - على الرغم من خيبة أمله - على الخطاب يلتمس نوعًا من عذرٍ للرئيس، ويتداول إشاعاتٍ كثيرةً عن أن هناك قوى معيّنةً دفعت الرئيس إلى تغيير خطابه جذريًا في اللحظات الأخيرة. ويبدو أن هذه الإشاعات لم تكن من دون أصلٍ، فقد عبّر أكثر من شخصٍ يعمل مع الرئيس عن حدوث هذا التغيّر (مقابلات أجراها الباحث مع شخصيّتين لم ترغبا في ذكر اسميهما).

خلاصة تركيبية

أنذر المجتمع السوري، من خلال حادثة «الحريقة» (١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١)، جميع اللاعبين فيه، في سياق تساقط آثار الثورات في المجال الاجتماعي ـ السياسي السوري، بأنه قابل للانفجار في أي لحظةٍ، ما لم يتمّ تنفيذ سياساتٍ ملموسةٍ تستبق انفجاره الكبير. وكما حدث في كثيرٍ من الانتفاضات والثورات في التاريخ، فإن عمود الدخان الكثيف ينطلق في أوقات الأزمات الشاملة من عود ثقابٍ. وكان من أشعله ـ يا للمفارقة ـ هو عسف السلطة نفسها، في منطقةٍ تُعد محسوبةً تاريخيًا عليها، وتتميّز بتمثيلٍ قويّ لها في أجهزتها المختلفة، وهي منطقة درعا، إذ إن من أشعل النار فوق برميل بارود محتقن، هو أسلوب رئيس فرعٍ أمنيّ في التعامل مع وجهاء درعا ونسائها، في شأن «أطفال» موقوفين، فردّوا على إذلالهم وإهانتهم باستدعاء الفزعة الاجتماعية التقليدية والمناطقية.

وكشفت محاولة معالجة ذلك، ملامحَ ازدواجٍ بين طريقتين في إدارة الأزمة، هما طريقة «القوّة الليّنة» وطريقة «القوّة القاسية». وحدثت إبَّان ذلك «خطيئة» اقتحام «الجامع العمريّ» في درعا التي استنفرت الحافز الدينيّ للمهمّشين والمذَلّين المهانين، وحوّلته من «تنهيدة المظلوم المقموع، وقلب عالمٍ بلا قلبٍ» ـ بلغة كارل ماركس ـ إلى «غضبةٍ» و«فورةٍ» مختلطةٍ بالفقر والإفقار والتهميش والتعسّفات التسلطية، سرعان ما ستتطوّر إلى مناحٍ مختلفةٍ ومعقّدةٍ في سيرورة الأحداث. فتعقَّدَ الوضعُ في درعا، وانتشر مثل بقعة الزيت في مدنها ثم في المدن الصغيرة والمتوسطة المهمّشة، التي كانت أكثر من دفع تكلفة التسلطية المُلَبْرَلة. وفي الثلاثين من آذار/ مارس ٢٠١١ ألقى الأسد، في ظلّ التباين الكبير في قيادته حول سياسات إدارة الأزمة، خطابًا مخيّبًا لآمال وتطلّعات كان السوريون ينتظرون منه تلبيتها، فانتهت مرحلة وبدأت مرحلة جديدة في إطار سيرورة الأحداث.

الفصل السادس

ديناميّات الجُمعة

أولًا: زخم الأحداث في دوما ودرعا: ولادة أول نماذج اللجان الشعبية

ـ «جمعة الشهداء»(*)

فور إنهاء الرئيس بشّار الأسد خطابه ـ وربّما خلال الخطاب ـ خرجت تظاهرتان صغيرتان، إحداهما في حي «الصليبة» السنّي بمدينة اللاذقية؛ وشارك فيها ثلاثمئة متظاهر[1]؛ أمّا الأخرى فقد كانت بساحة الساعة القديمة بحمص، حيث بلغ عدد المشاركين فيها ألف متظاهر[2]. بينما خرجت عدّة تظاهراتٍ في درعا، كان من أبرزها تظاهرة انطلقت بعد الخطاب مباشرةً، ورفعت شعاراتٍ حادّةً تمسّ الرئيس وعائلته، وشعاراتٍ تنادي بـ «إسقاط النظام»[3]. واقتصر ردّ الفعل على الخطاب على هذه البؤر. وقُدِّر العدد

(*) يستند هذا القسم بصورة رئيسة إلى ورقةٍ خلفية أعدّها حمزة مصطفى، الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عن المرحلة الثانية في تطور سيرورة الأحداث في سورية.

(١) تظاهر نحو ٣٠٠ شاب في حي الصليبة (السنيّ) في اللاذقية، كردّ فعلٍ على حديث «الفتنة الطائفية». وفي هذا الحي خرجت تظاهرات رافضة للخطاب وداعية إلى إسقاط النظام؛ وأدّت المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين إلى سقوط عدد من الشهداء. لمشاهدة ذلك، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=ZznMYNBVE_c>.

(٢) لمشاهدة تظاهرة حمص، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=LDaRsr8 GZ20>.

(٣) هذه الشعارات هي سؤال «من يحكم سورية؟ بشّار؟ أم من؟»، «الشعب يطالب بالحجز على أموال عائلة الأسد ورامي مخلوف»، «اعتصام.. اعتصام بدنا نحاسب النظام»؛ وتمثّل الشعار =

الإجماليّ للمتظاهرين فيها بنحو عشرة آلاف متظاهرٍ؛ لكن دلالتها السياسية، تمثّلت في مؤشّر التحوّل الجذري في الهتافات من الإصلاح والحرية، إلى إسقاط النظام.

وفي يوم الجُمُعَة الذي أُطلِق عليه اسم «جُمُعَة الشهداء»، وربما كردّ فعلٍ على كلمة «الضحايا» في خطاب الرئيس، اتّسع نطاق الحركات الاحتجاجية (فيما عدا مدينة درعا) نسبيًا، عمّا كان عليه قبل ذلك، في كلٍّ من مدن اللاذقية[٤]، وجبلة، وحمص، وكفر نبل في محافظة إدلب، وحماة، والقامشلي التي شهدت مشاركةً كبيرةً للأكراد، ورفعت شعاراتٍ تركّز على وحدة الشعب السوري[٥]. غير أنّ انتشار هذه الحركات في مدينة دمشق، اقتصر على بؤرتين صغيرتين في جامع الرفاعي في كفر سوسة، وجامع الحسن في الميدان. أمّا في ريف دمشق، فقد انحصر في بؤرتين؛ هما: داريّا وبرزة البلد، إضافةً إلى تظاهرةٍ كبيرةٍ في دوما. وكانت تظاهرة مدينة دوما، التي تُعدّ عاصمة الغوطة الشرقية، ومدينةً متوسطةً من حيث حجمها السكاني، ومركزًا حضريًا لما يحيط بها من المدن الصغيرة والبلدات والقرى[٦]، هي الأكبر حجمًا والأشدّ قوّةً، بسبب تعرّضها لإطلاق نار كثيف من قوّات الأمن، ممّا أدّى إلى سقوط أحد عشر قتيلًا وعشرات الجرحى، في صفوف المتظاهرين[٧].

= الأبرز الذي رفع سقف الطرح السياسي في: «الشعب يريد إسقاط النظام». لمشاهدة هذه الشعارات، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=FyyGx2alVjc>.

وخرجت في مساء اليوم نفسه، تظاهرة مسائية أخرى بالشموع في درعا مؤلّفة من نحو ٧٠٠٠ شخص، ترفع لأول مرةٍ شعار «إسقاط النظام».

(٤) شهدت اللاذقية تظاهرة كبيرة رفعت شعارات نادت بالوحدة الوطنية «سنية علوية إسلام مسيحية»، و«الله سورية حرية وبس»، و«الشعب يريد إسقاط النظام». لمشاهدة الشعارات التي رفعها المتظاهرون في اللاذقية، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Q0HV4Rm5W9k>.

(٥) لمشاهدة تظاهرة القامشلي في جُمُعَة الشهداء، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=1Gqs9-0ZMp4&feature=player_embedded>.

(٦) يبلغ عدد سكّان مدينة دوما (١٣٣٨٦٣) نسمة، وهي تمثّل المركز المتروبوليّ (الحضريّ) لمدن وقرى الناحية الصغرى التي يبلغ عدد سكّانها (٢١٩٦٢١) نسمة، كما أنها كبرى مدن محافظة ريف دمشق، اللصيقة بمدينة دمشق.

(٧) لمشاهدة إطلاق النار على تظاهرة دوما، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Q0HV4Rm5W9k>.

كان ثمانية من الشهداء من أبناء دوما، وثلاثة من قرى عربين وسقبا؛ وجرت اعتقالات شملت عددًا كبيرًا من وجوه الحركة، وبعض قياديّي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، أكبر أحزاب التجمّع الوطني الديمقراطي المعارض وقطبها الرئيس؛ وذلك بسبب دور الحزب ودور منظّمته الشبابية القوية في اندلاع التظاهرات في دوما على وجه الخصوص. فارتفع نتيجةَ وقوع الشهداء، زخمُ الحركة الاحتجاجية على هيئة «تضامنية دومانية» تشبه «التضامنية الدرعاوية» أو «الحورانية»، إذ يتّسم الدومانيون ـ على غِرار الحورانيين ـ بقوّة تعاضدهم وتضامنهم في أوقات الشدائد[8].

وفي اليوم التالي شيّعت دوما شهداءها في تظاهرةٍ حاشدةٍ، تداعت إليها مدن الريف القريب (حرستا، سقبا، عربين، عين ترما)، وقُدّر عدد المشاركين فيها بخمسين ألف متظاهر[9]. وأعلنت دوما يوم الأحد ـ بعد تشييع الشهداء ـ إضرابًا عامًّا على أرواح الشهداء، استمرّ حتى يوم الثلاثاء ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١. وكانت قد أُلِّفَت في دوما لجنة شعبية برئاسة عدنان وهبة، وهو من وجهائها ومن الأقطاب الناصريين المعارضين كذلك، إضافةً إلى لجنةٍ شبابيةٍ كان معظم أعضائها من كوادر منظّمة الشباب الناصرية في درعا.

أمّا درعا، فقد مثّلت المركز الأكثر كثافةً وشدّةً لوتيرة التظاهرات. ونظّمت هذه التظاهرات في مدن جاسم، والصنمين، وداعل، ونوى، وانخل، وهي جميعًا تنتمي إلى فئة المدن الصغيرة، التي يقلّ عدد سكان الواحدة منها عن خمسين ألف نسمة[10]. ورفعت تظاهرة «درعا البلد»، التي

---

(٨) رجاء الناصر (عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي)، مقابلة شخصية، ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

لمشاهدة مقاطع من تظاهرة دوما، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Q0HV4Rm5W9k>.

(٩) لمشاهدة حشد الريف في تشييع الشهداء في دوما ٣/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=g4OecRJobls&feat>.

(١٠) لمشاهدة بعض الحواجز العسكرية في مدينة «انخل»، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=FjcPhGOc5tc>.

ولمشاهدة تظاهرة انخل بعد صلاة الجُمُعَة في ١/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v= YsUn0Hr27Ts>.

تدفّق إليها المتظاهرون من المدن الأخرى، رفعت لافتةً قماشية كبيرةً، تحمل شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»[١١]. ولم يمنع الجيش، الذي نصب الحواجز بين المدن، تدفّقَ المتظاهرين من تلك المدن إلى مركز التظاهر في درعا البلد، فرفع المتظاهرون ـ متأثّرين بشعارات «ميدان التحرير» في مصر ـ شعار «الشعب والجيش إيد واحدة»، إلى جانب شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»[١٢]. لكنّ الجيش فرّق المتدفّقين إلى مدينة «الصنمين»، بعد كسرهم الحاجز بينها وبين «انخل»، بإطلاق الرصاص في الهواء للحؤول دون «صبّ مزيدٍ من الزيت» على «نار» الاشتباكات، التي حصلت في تلك المدينة بين المتظاهرين وقوّات الأمن، وأدّت إلى وقوع عدد من الجرحى[١٣].

وفي الحصيلة، سجّلت «جمعة الشهداء» في درعا ارتفاعَ وتيرة الاحتجاجات وشدَّتَها، ورفعَ السقف السياسي للشعارات السياسية، بطرح شعار «إسقاط النظام». وأصبحت درعا البلد أشبه بـ «ميدان التحرير»، يتوجّه إليها المتظاهرون من مختلف أحيائها، ولا سيّما درعا المحطّة والقرى المحيطة بها[١٤]. ويعود هذا التطوّر في احتجاجات درعا ـ من المنحى «العفويّ» إلى المنحى الذي يتميّز بنوعٍ من «التنظيم» ـ إلى تطوير المناحي التنظيمية الثلاثة التي تكوّنت إبّان اعتصام «الجامع العمريّ»، في نوعٍ من

---

(١١) في ١/٤/٢٠١١ رفعت لأول مرةٍ في درعا لافتة قماشٍ كبيرة حملها المتظاهرون كتب عليها «الشعب يريد إسقاط النظام». لمشاهدة ذلك، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=MEK8MifgNfQ&feature=player_embedded>.

(١٢) في الحاجز بين انخل وجاسم، وبسبب عدم منع الجيش المتظاهرين من التوجه إلى جاسم، حصل بعد كسر الحاجز التحام مع الجيش، فصعد عدد من المتظاهرين على مدرعاته ودبّاباته؛ يرفعون شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» و«الشعب يريد إسقاط النظام». لمشاهدة ذلك، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=yh-ZoaGR8a4&NR=1>.

(١٣) يمكن تفسير سلوك الجيش بعدم التعرّض للمتظاهرين بعدّة أسباب، أبرزها: أن القطع العسكرية الموجودة في درعا ومدنها، كانت مندمجةً في السكّان، الأمر الذي حدا بعدد من العسكريين إلى التعامل بطريقةٍ مُختَلِفةٍ مع المتظاهرين. وبحسب إحدى الشهادات الميدانية التي حصل عليها باحثو المركز في هذا التاريخ، فإن حواجز الجيش كانت ترشد المتظاهرين إلى وجود الحواجز الأمنية لاتباع طرقٍ مُختَلِفة. وأكّدت الشهادات، أن حواجز الجيش لم تكن تدقّق في الهويّات الشخصية، وهذا يعني أنه لم يكن لديها قوائم بالمطلوبين، كما كانت تفعل الحواجز الأمنية الموجودة في محيط مدينة درعا.

(١٤) لمشاهدة توجّه المتظاهرين إلى درعا البلد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Q0HV4Rm5W9k>.

لجنة عملٍ ميدانية[١٥]. وبذلك تكون حركات درعا ودوما وحدها، هي التي أفرزت هذا النوع من اللجان الشعبية الميدانية، التي انحدر أعضاؤها من الفئات الوسطى، بينما هيمنت القيادات العُلَمَائية «المشيخية» التقليدية على الحركات الاحتجاجية في تظاهرات المدن الصغيرة والمتوسطة الأخرى، في حين كانت قيادة المجتمع الكردي السوري خاضعةً لأحزابه المنظّمة. وعلى مستوى الحجم، قُدِّر العددُ الإجماليّ للمتظاهرين في «جُمُعَة الشهداء» في المدن والبؤر كافّة، بـمئة وخمسين ألف متظاهر، ضمّت درعا ودوما أغلبيّتهم، بحكم كثافة التظاهرات في هاتين المنطقتين.

ثانيًا: من «جمعة الصمود» إلى «جمعة التحدّي»: سياسة التنازلات القطاعية

شهدت «جُمُعَة الصمود» في ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ تطوّرًا بارزًا: ارتفاع حجم المشاركة في الاحتجاجات من جهةٍ أولى، ورد عنيف من قِبل «قنّاصةٍ» منتشرين على سطوح بعض المباني والمؤسّسات الحكومية من جهةٍ أخرى، حيث انطلقت تظاهرات كبيرة في درعا البلد، والمحطة، وأنخل، وجاسم والحارة، والحراك، وكفر شمس[١٦]، ما أسفر عن سقوط ٢٠ قتيلاً[١٧]، إضافةً إلى عشرات الجرحى الذين نُقلوا إلى المشفى الوطني بدرعا[١٨]. واتّهمت السلطة «المندسّين» بارتكاب الجريمة[١٩]، بينما اتّهم المتظاهرون

---

(١٥) وهي: لجنة تنظيم الاعتصامات واستقبال الضيوف والمتضامنين؛ لجنة تأمينِ المؤن والطعام؛ ولجنة من أجل المساعدة الطبية. وكانت قد ظهرت آثار هذه اللجان التنظيمية إبّان اعتصامات الجامع العمريّ، لكن أكثرها وضوحًا ظهر في تظاهرات «جُمُعَة الشهداء»، ثمّ بصورة أوضح، في تظاهرات «جُمُعَة الصمود». يستند هذا التوصيف إلى ورقةٍ خلفية أعدّها حمزة مصطفى. لمشاهدة جزء من التنظيم الشعبيّ لاعتصام الجامع العمريّ، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=iPBYM7THOD4&feature=player_embedded>.

(١٦) جانب من تظاهرات جاسم في جُمُعَة الصمود، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=UJRemtDSfPg>.

(١٧) «جُمُعَة الصمود تعمّ مدن سورية في احتجاجاتٍ واسعةٍ،» **البيان** (الإمارات)، ٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-04-09-1.1417484>.

(١٨) لمشاهدة نقل الشهداء والجرحى إلى المشفى الوطني، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=GkBofFfppIs&feature=player_embedded>.

(١٩) بيان وزارة الداخلية على موقع وكالة الأنباء السورية (سانا)، ٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.sana.sy/ara/2/2011/04/09/340790.htm>.

«الشبّيحة» و«رجال الأمن» بارتكابها، كما حمّل نائب درعا في مجلس الشعب الأجهزة الأمنية مسؤولية الجريمة[٢٠]، وتسبّب شكّ رئيسةِ تحرير جريدة **تشرين** الرسمية، في هوية القنّاصة، الذين يُطلقون النار على المتظاهرين في درعا، ومطالبتُها بالتحقيق في شأن هويّتهم الحقيقية، في إقالتها مباشرةً من منصبها[٢١]. وخلال التظاهرة التي انطلقت في درعا المدينة من ثلاثة مساجد، تجمّع قسمٌ من المتظاهرين أمام القصر العدلي، وكانت أغلبيّتهم من عائلات «المسالمة» و«الراضي» و«أبا زيد»[٢٢]، وهي العائلات التي انتمى إليها معظم من استُشهدوا في اليوم الأول من الأحداث، برصاص القتلة من «ركّاب الدراجات».

أمّا في حمص التي كانت تعيش على وقع تظاهراتٍ يومية محدودةٍ، فقد ارتفعت وتيرةُ التظاهرات واشتدّت نسبيًا، إذ وقع فيها قتيل واحد، كما أُحرق أحد المقارّ الحكومية[٢٣]؛ ونادى المتظاهرون بإسقاط المحافظ فعُزل على الفور. وامتدّت التظاهرات إلى مدن بانياس واللاذقية وجبلة وطرطوس الساحلية التي خرجت لأول مرّةٍ في التظاهرات، ثم غابت عن المشهد الاحتجاجي، ورُفعت شعارات «الشعب السوري ما بينذل» و«بالروح بالدم نفديك يا درعا»[٢٤].

---

(٢٠) حمّل النائب عن درعا ناصر الحريري، قوّات الأمن مسؤولية إطلاق النار على المتظاهرين، معتبرًا ذلك «وصمة عار» في جبين من أعطى الأوامر بإطلاق النار، طالبًا من الرئيس الأسد تحمّل مسؤوليته في وقف «حمّام الدم». قارن بمقالة: «نائب سوري يحمّل أجهزة الأمن مسؤولية قتل المحتجّين في درعا،» بي بي سي، ١٠/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110409_syria_deraa_shooting_parliament.shtml>.

(٢١) تسببّت إشارة سميرة المسالمة ـ وهي من درعا، ووقع عدد من أقربائها بين الضحايا ـ إلى ضرورة التحقيق في هوية الطرف الثالث، وسؤال الأجهزة عن تقصيرها في هذا المجال، في تعليقٍ لها في قناة الجزيرة، في إقالتها (قناة الجزيرة ـ وكالات١٠، نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٢٢) هذه العائلات ستشكّل رافدًا للشباب الراديكاليّ الذي يرفض الحوار مع الدولة، ويقوم بعملية تسلّحٍ بدائيةٍ بعد انسحاب الأمن من درعا.

(٢٣) جانب من استهداف المتظاهرين في حمص في جُمُعَة الصمود. انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=pDkOrT9ls8o&feature=player_embedded>.

(٢٤) شهدت طرطوس تظاهرة واحدة في جُمُعَة الصمود، ثم غابت نهائيًا عن مشهد الاحتجاجات، ويفسّر البعض ذلك بعدم وجود سوابق عنفٍ بين الأهلين، بل يمكن القول إن الصلات الاجتماعية طيّبة عمومًا (بما في ذلك كثرة المصاهرة) كما أنّ مناخ المدينة النفسي الاجتماعي غير مواتٍ لشدّ عصبيّاتٍ تقسمها. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=K4_2tLpO74o>.

لكن ما مثّل نقطةَ تحوّلٍ كبيرةً في الحركة الاحتجاجية، هو تظاهرة دير الزور في شمال شرق سورية، التي تعدّ مدينةً متوسطة الحجم سكانيًا، إذ يبلغ عدد سكانها ٢٥٣٥٠٤ نسمة. وفي هذه المدينة، اجتمع ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من مساجد مختلفةٍ، أمام مسجد عثمان بن عفان. ورفعت هذه التظاهرة شعاراتٍ متأخّرةً، تعود إلى المراحل الأولى من الحركة الاحتجاجية «الله سورية حرية وبس»[٢٥].

أبرزَ انخراطُ دير الزور في حركة الاحتجاجات دخولَ لاعبٍ اجتماعي جديدٍ على خطّ التظاهرات، هو اللاعب العشائريّ، الذي مثّله شبابٌ ينتمون إلى عشائر «البقّارة» و«العقيدات»، حيث انخرط بعض رؤسائها من آل البشير المنتسبين إلى «البقّارة»، والدندل المنتسبين إلى «العقيدات» في حركة «إعلان دمشق»، ومثّل هؤلاء محور القطب العشائريّ فيه؛ وسيُبرز التطورُ السياسي للأحداث، هذا الدور على نحو أكثر وضوحًا[٢٦]. وقد برز دور جماعة البشير في اندلاع حركة الاحتجاجات هذه في دير الزور[٢٧]. ويعدّ «البشير» في الحقيقة رئيسًا وراثيًا لفخذ البوعرب من عشيرة البقّارة، لكنّ هذا الفَخِذَ متحالفٌ تاريخيًا مع فرقة العابد التي تضمّ عدة أفخاذٍ، ويتم توارث رئاسة البقّارة في إطارها. وقد تميّز شيوخهم بدورهم السياسي النشط في الحياة البرلمانية، وتمثيل دير الزور في تاريخ البرلمانات السورية[٢٨].

قدّمت السلطة حتى «جُمُعَة الصمود» في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١

---

(٢٥) لمشاهدة تظاهرة دير الزور، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=xLrDfGqSImU&feature=player_embedded>.

(٢٦) من اللاعبين العشائريين الشيخ عبد الإله بن تامر الملحم (الاحسنة)، والشيخ الشعلان (رولة)، والشيخ عبد الحميد المصرب، حفيد مجول المصرب والشيخ نوّاف البشير شيخ عشيرة البقارة، الذي تحول من عضو مجلس شعب خلال دورة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ إلى أحد أقطاب إعلان دمشق، وعضو اللجنة الإدارية التحضيرية لمؤتمر الإنقاذ الوطني، واتسم بنشاطه الميداني في دير الزور، وكان على رأس بعض تظاهراتها، إضافةً إلى الشيخ أمير الدندل أحد شيوخ العقيدات.

(٢٧) رجاء الناصر، مقابلة شخصية، ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وأحمد حافظ، محادثة، دير الزور، تموز/ يوليو ٢٠١١.

(٢٨) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ٢ ج، ط ١٠ (دمشق: دار الفكر المعاصر؛ بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٩)، ص ٥٦٦.

تنازلاتٍ سياسية قطاعية كبيرةً، بمقاييس نمط تفكيرها السياسيّ السابق، تنطوي على جرعةٍ إصلاحية كبيرةٍ، إذ أفضت «سياسة الشوارع» إلى تقديم تنازلاتٍ فوريةٍ للأطراف كافّة، أو الوعد بها، لكن من دون المسّ بجوهر النظام الدستوريّ القائم على قيادة البعث للدولة والمجتمع، والتفريق - وليس الفصل - بين السلطات الثلاث، لكنها تندرج في إطار جرعةٍ جزئية من الإصلاحات[٢٩]، كان من المفترض أن تنجز برمّتها خلال العشرية الماضية، في إطار تصوّر مرحلةٍ انتقالية تُفْضي إلى تجديد الحياة السياسية، وخلق فضاءٍ عامٍّ يسهّل عملية التحوّل الديمقراطي. وكان من أهم نتائج هذه الإستراتيجية، محاولةٌ لأْمِ جروحِ الهوية الوطنية السورية، بحلّ مشكلة تجنيس «أجانب الحسكة» في إطار تحييد الأكراد عن حركة الاحتجاجات[٣٠]، وفتح حوارٍ غير رسمي مع قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الذي يمثّل

(٢٩) أُقيل محافظا درعا وحمص، وأُحيل محافظ درعا ورئيس فرع الأمن السياسي فيها إلى القضاء، وأُلِّفت لجنة للتحقيق في الأحداث. وأُعلن الوعد مع الشروع في ثلاث مجموعاتٍ إصلاحية هي: إلغاء حالة قانون الطوارئ، ووضع مشروع قانون لمكافحة الإرهاب بدلًا منه؛ والإعداد لقوانين الأحزاب والإعلام، والتجمع؛ وتأسيس معهد شرعي، وإعادة مئات من المعلّمات المنقّبات المنقولات من التعليم إلى وظائف أخرى إلى العمل في التعليم؛ وإغلاق كازينو دمشق. وجرى الحوار أكثر من مرّةٍ مع القيادات الاجتماعية في درعا وبانياس، كما جرى استقبال ذوي الشهداء، وتأليف لجان تحقيقٍ في الأحداث؛ كان أسرعها لجنة بانياس.

(٣٠) استقبل الأسد في ٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠١١ وفدًا من وجهاء الحسكة ضم ٣٥ شخصية، منهم ١٤ كرديًا، ووعد الرئيس خلال الاجتماع بجعل عيد «النيروز» عيدًا وطنيًا، وبمعالجة قضية إحصاء العام ١٩٦٢ والمرسوم ٤٩ المتعلّق ببيع العقارات وشرائها في المناطق الحدودية. وذكرت وكالة إرنا في ٦/ ٤/ ٢٠١١ أن «الرئيس الأسد يستقبل وجهاء الحسكة ويعد بالنيروز عيدًا وطنيًا». وفي اليوم التالي (٧ نيسان/ أبريل) أصدر الرئيس الأسد مرسومًا بمنح الجنسية لأكراد الحسكة المسجّلين أجانب في السجلات المدنية. وذكرت محطّة فرنسا ٢٤ في ٧/ ٦/ ٢٠١١ أن «الأسد يصدر مرسومًا بتجنيس الأكراد في شمال شرق البلاد». انظر: <http://www.france24.com/ar/20110407-assad-gives-kurds-citizenship-syria-daraa>.

ومع ذلك، خرجت تظاهرات في مناطق تتّسم بكثافة كردية كالقامشلي وعامودا في جُمُعَة الصمود ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ ورفعت شعارات تضمّنت مطالبهم مع مطالب الشعب السوري، إضافةً إلى النصرة لدرعا. لمشاهدة تظاهرة القامشلي في جُمُعَة الصمود بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=5Zw6Sb9mtT4>.

لكن هذه التظاهرات كانت رمزية في حقيقتها، بالنسبة إلى الحجم التظاهري المحتمل أو الكامن، وكاستيعابٍ لنزعات الشباب في التضامن مع درعا، وظلّت مضبوطةً سياسيًا من ألفها إلى يائها، فلم تتحوّل قط إلى اضطراباتٍ أو فوضى.

القوام الأساسي لـ «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض[٣١]، وإسباغ الشرعية على حركة الاحتجاجات[٣٢]. وما كان ممكنًا لهذه «التنازلات» أن تحدث لولا حركة الاحتجاجات.

وبحلول ١٩ نيسان/أبريل، قرّرت الحكومة رفع حالة الطوارئ، وإلغاء محكمة الدولة الاستثنائية، وتنظيم التظاهر، مترافقًا ذلك مع وجهة النظر الرسمية في وصف ما يجري في بعض المدن، ولا سيّما حمص وبانياس، بالعمليّات التخريبية، التي تقوم بها جماعات «سلفية». لكن رفع حالة الطوارئ ظلّ صوريًا ولم يُعمل به قط.

ثالثًا: زحف الأطراف نحو المركز: «تثوير دمشق» و«مجموعات حلب المتنقلة»

انتشرت خلال الفترة الواقعة بين «جُمُعَة الشهداء» (١ نيسان/أبريل)، و«الجُمُعَة العظيمة» (٢٢ نيسان/أبريل)، الحركات الاحتجاجية في أطراف دمشق الكبرى، المؤلّفة من مدينة دمشق والمدن الصغيرة والمتوسطة التي تعدّ جزءًا إداريًا من محافظة ريف دمشق، وتعدّ من الناحيتين الاقتصادية والبشرية، جزءًا لا يتجزأ من مدينة دمشق. لذلك لا بدّ من التفكير في

---

(٣١) كان هناك قنوات حوارٍ مع قيادات الأحزاب الكردية، وكذلك اتصالات مع قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي، الذي يمثّل أكبر أحزاب المعارضة وأقواها في القدرة على التحرّك في بعض المناطق، ولا سيّما ريف دمشق ومركزه الدوماني (نسبة إلى دوما). وقد كشف رجاء الناصر عن الاتجاه العام لهذا الحوار غير الرسمي، في مقالٍ له ـ شبه رسميّ ـ نُشِر في «المنبر الديمقراطي الوطني»، تحت عنوان: «دلالات يوم الغضب وطريق الخلاص» (١ أيار/مايو ٢٠١١)، أشار فيه إلى أن الحلول الأمنية «أضعفت أيضًا صدقية محاولات التواصل الجانبية، التي أقدمت عليها أطراف في السلطة مع بعض قادة المعارضة، والتي أوحت من خلالها بوجود انشقاقاتٍ في السلطة، وأن هناك جناحيْن فيها، الأول: متشدّد أمنيّ، يتمثّل في الأجهزة الأمنية والحزبية، والثاني: سياسي عقلاني، يتمثّل في الرئاسة والقيادة العسكرية».

(٣٢) حدث تطوّر آخر بمناسبة تظاهرات ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ هو وصف التظاهرات، في أخباريّات التلفزيون السوري، بالدعوة إلى «الإصلاح والحرية»، ثم تصريح مصدر مسؤول بعدها بحرية التظاهر شرط عدم عسكرته. وفي ١٦ نيسان/أبريل عدَّ الرئيس في كلمته أمام الحكومة الجديدة جميع الضحايا شهداء، وطلب من الحكومة أن تعدّ مشروعًا لمكافحة الفساد الكبير والصغير، وجعل التظاهر حقًّا يكفله الدستور، وإنجاز مشروع رفع حالة الأحكام العرفية خلال أسبوع، وإفصاح الوزراء عن ممتلكاتهم قبل تولّي الوزارة. وميّز بين الطابع الموضوعي للحركات والتظاهرات الاحتجاجية «المشروعة» وعمليّات العنف و«تآمر» المسلّحين «المدسوسين».

مصطلحٍ جديدٍ لفهم هذه الأحداث، هو مصطلح «دمشق الكبرى». كانت هذه المدن الصغيرة من طراز حرستا (١٠٧٢١٧ نسمة)، وعربين (٥٤٢٤٣ نسمة) ومجموع ناحيتها (١٠٨١٥٧ نسمة)، وجوبر (جوبر الغربي ١٩٨٧١ نسمة، وجوبر الشرقي ٤٧٣٦٦ نسمة) وسقبا، وكفربطنا (٢٧٢٠٣ نسمة)، برزة البلد (٣٥٣٢٠ نسمة)، المعضّمية (٦٣٦٣٣ نسمة)، وداريّا (٩٥٠٧٧ نسمة)، وزملكا (٥٣٩١٤ نسمة). وقد انعكست سياسات التحرير الاقتصاديّ على معظم هذه المدن بآثارٍ وخيمةٍ. وتُعد دوما، وهي أكبرها، مدينةً متوسطةً من حيث عددُ السكان البالغ ١٣٣٨٦٣ نسمة، وتمثّل مركزًا حضريًا لمحيطها من المدن والبلدات الصغيرة.

برزت في سيرورة الأحداث، محاولة قادة حركة الاحتجاجات في هذه المدن، تصديرها إلى مدينة دمشق لتثويرها على نحو قريبٍ من زحف الأطراف إلى المركز، مستدعين مشهدًا هو مزيج من المشهد التونسي (زحف الأحياء الهامشية في تونس العاصمة إلى قلب المدينة) والمشهد المصريّ (ميدان التحرير). وقد أربك ذلك السلطات، التي استنفرت قواها، ووضعت سلسلةً مركّبةً من الحواجز الأمنية، في مفاصل اتّصال ساحة العباسيّين في دمشق بالمدن القريبة، على محورَيْ «جوبر/زملكا/عربين» و«الزبلطاني/سقبا/عين ترما». ووفقًا لسيرورة الأحداث، توجّهت تظاهرات «دوما» في يوم الجُمُعَة العظيمة، إلى حرستا في طريقها لنقل الاعتصام إلى ساحة العباسيين، وقبيل ذلك تحوّل التقاء شباب عربين وزملكا[٣٣] وسقبا مع متظاهري جوبر وكفربطنا، إلى تظاهرةٍ شارك فيها أكثر من عشرة آلاف متظاهرٍ عبر محور الزبلطاني، للسير في اتّجاه ساحة العباسيين؛ واستخدمت قوى الأمن الهراوات والغاز المسيل للدموع، لمنعهم من الوصول إلى الساحة[٣٤]. ولكن مع لحظة اقتراب المتظاهرين من «كراج الزبلطاني» القريب من ساحة العباسيين، بدأت قوات الأمن في إطلاق النار عشوائيًا

(٣٣) لمشاهدة تجمع التظاهرات في عربين وزملكا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=jv7i707r39Y>.

(٣٤) «تظاهرات في سورية تدعو لإسقاط النظام،» الجزيرة نت، ١٦/٤/٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/EAE63617-DD28-41CF-A39F-B2ED316377D1>.

وبشكل مباشرٍ لتفريق التظاهرة[٣٥]. وقد أسفر إطلاق النار في ذلك اليوم عن سقوط عدد كبير من الشهداء، قُدّر بـ ١١٢ شهيدًا، منهم ٤٨ شهيدًا سقطوا في ريف دمشق[٣٦].

لم تنجح محاولة الوصول إلى «ساحة العباسيين»، لكنها ستؤثّر تأثيرًا كبيرًا، بعد ذلك قليلًا، في انخراط أحياء دمشق الطرفية والهامشية، مثل القدم والقابون وأطراف ركن الدين، إضافةً إلى حيّ الميدان الشعبيّ، في حركة الاحتجاجات. وقد بدت الصورة مجسّمةً، وكأن حزام دمشق الكبرى الطرفيّ يضغط على مركزها، ويطوّقه بحركات الاحتجاج؛ في حين اتّسمت التحرّكات داخل المدينة بالبؤر المحدودة، مثل تحركات بعض طلّاب الحقوق في جامعة دمشق، التي قوبلت بمجموعاتٍ طلابيةٍ مضادّةٍ، قبل تفريقها[٣٧]، وتظاهرة الـ «٢٠٠» في شارع الحمراء في دمشق[٣٨]. وقابل ذلك في حلب محاولة بعض طلّاب جامعتها استثارة الشباب في بؤرتين[٣٩]،

(٣٥) لمشاهدة إطلاق النار على المتظاهرين في الزبلطاني في الجُمُعَة العظيمة، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=wSjpOqdPsc0&feature=player_embedded>.

(٣٦) سقط في الجُمُعَة العظيمة (١١٢) شهيدًا وفق الترتيب التالي: «٤٨ شهيدًا في دمشق وريفها، ٢٧ شهيدًا في حمص، ٣١ شهيدًا في درعا منهم ٣٠ في إزرع، وشهيد طفل في الحراك، و٥ شهداء في حماة، وشهيد في اللاذقية. للاطلاع على أسمائهم التي تداولتها المواقع عن نشرة للمنظّمات الحقوقية، انظر: <https://www.facebook.com/note.php?note_id=194012817309074>.

(٣٧) شهدت جامعة دمشق أولى تجمعات طلابية معارضةٍ في كلية الحقوق والآداب في دمشق، إضافةً إلى تظاهرة كلية العلوم في منطقة البرامكة، حيث تجمّع مئات الطلبة رافعين شعاراتٍ للحرية ولدرعا. لمشاهدة تظاهرة كلية العلوم بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=8qIg6lbtvE4>.

(٣٨) شارك فيها ما يقارب ٢٠٠ شخص طالبوا بالحرية. وما ميز هذه التظاهرة أنّ قوّات الشرطة وحفظ النظام أنتجت طوقًا حولها دون أيّ مصادماتٍ أو اعتقالاتٍ. لمشاهدة تظاهرة شارع الحمراء في دمشق بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=q--5lFNSGas&feature=player_embedded>.

(٣٩) جرت خلال شهر نيسان/ أبريل محاولتان شبابيتان في جامعة حلب، الأولى حدثت ظهر يوم ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١ وبدأت بعشرات الطلاب رفعوا شعارات «سلمية» و«حرية» و«بالروح بالدم نفديك يا درعا»، وضمّت المجموعة طلاب كلية الآداب مع طالبَين من كلية العلوم، وسرعان ما ارتفع عددها نسبيًا، لكن تصدّى لها الطلاب الموالون، فتطوّر حجمها إلى ٥٠٠ متظاهر، وتمّ تحويل مجرى الهتافات إلى «الله، سورية، بشّار وبس»، وسط اشتباكاتٍ بالأيدي. واستمرّ ذلك كله نحو نصف ساعةٍ، أوقف فيها ٢٠ طالبًا لكن الأجهزة الأمنية أفرجت عنهم فورًا نزولًا عند تدخّل عمادة الكلّية، واستقبلوا من قبل العمادة ورئيس الجامعة لتلبية طلباتهم، ودعوتهم لعرضها دومًا، من دون «حاجزٍ أو =

وإحياء ذكرى عيد الجلاء[٤٠]، ومحاولة الأطبّاء خلق بؤرة تظاهرٍ[٤١]، بينما أخفقت محاولات «تثوير» المساجد والأحياء برمّتها.

رابعًا: مذبحة بانياس وترويع البيضا: التأجيج الأهليّ الطائفيّ

بعد انقضاء جُمُعَة الصمود وسقوط قتلى فيها، بدأت أدبيّات هذه المرحلة تأخذ طابعًا مصبوغًا بشعاراتٍ وخطَبٍ دينية، تبارك التضحيات وتستعد للشهادة، ويلبس فيها بعض المتظاهرين الأكفان، بما يشكّل ـ تحليليًا ـ ملامح رمزية لِتَكَوُّنِ بيئة أولية قابلة ـ في ظلّ شروط معيّنة ـ للتجييش والتعبئة «جهاديًا». وقد سُجّلت ظاهرة ارتداء الأكفان، طوال فترة الأحداث، في منطقتين على الأقلّ، هما: «الصنمين» في محافظة درعا، و«بانياس» في محافظة طرطوس. وكان ذلك واضحًا في مدينة بانياس، على الساحل السوري. وبالنظر إلى المشهدية الدرامية لما حدث في هذه المدينة، فإنّنا سنركّز على بعض سماتها.

يبلغ عدد سكان مدينة بانياس ٤٦٥٩٧ نسمةً، فإذا أُضيف إليه سكان قرية البيضا بلغ ٥٣٠٦٨ نسمة. أمّا بنيتها الاجتماعية، فتتألّف من هوية مذهبية ودينية متعدّدةٍ، بسبب ديناميّات الحراك الاجتماعي والمهني والجغرافي والثقافي المركبة الناتجة من عملية التحديث (يُقدّر عدد السُنّة

= بوّابٍ». هكذا، تمّ احتواء الحركة (محادثة أجراها الباحث في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١ مع سعد الدين كليب رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة حلب). أمّا البؤرة الجامعية الثانية فكانت يوم الخميس ٢١/ ٤/ ٢٠١١ حين حاول بعض شبّان كلية الطبّ البشريّ التظاهر، وتظاهروا فترة لكن قوّات الأمن فرّقتهم، واعتقلت ما يقارب ٢٥ ـ ٣٠ طالبًا منهم (مقابلات أجراها الباحث في حلب مع بعض طلاب الكلّية والنشطاء في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٤٠) نظّم التجمع الوطني الديمقراطي هذا التجمع في مقبرة هنانو، في إطار تفاهم بينه وبين السلطات المحلية على ضبط التظاهرة في المكان، وعدم تحوّلها إلى أمكنةٍ أخرى. وألقيت في التجمّع كلمات راديكالية، تنادي ببرنامجٍ سياسي ديمقراطي متكاملٍ للحريات، هو برنامج التجمّع، وإلغاء المادّة الثامنة. . . إلخ، ولدى محاولة البعض التوجّه إلى ساحة سعد الله الجابري تصدّى لهم الموالون، فحالت قوّات الأمن بينهم وبين المتجمهرين، وأخرجتهم من الباب الخلفي دون اعتقالات (مقابلات شخصية أجراها الباحث مع عدد من المشاركين في التجمع في ١٨ ـ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٤١) وقعت هذه التظاهرة في الساعة الخامسة في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١ أمام مبنى نقابة الأطبّاء بحلب، لكن تصدّى لها الموالون بإغراقها بشعارات موالية للرئيس بشّار الأسد، بينما حال الأمن والشرطة دون انقضاض الشبّيحة على الأطبّاء.

بنحو ٦٠ في المئة من سكانها، والباقي من المسلمين العلويين والمسيحيين الأرثوذكس والموارنة). وتشترك بانياس مع سائر المدن الصغيرة والمتوسطة في عوامل الاحتجاج، غير أنّ القابلية للاحتجاج هنا، كانت كبيرةً ومتوتّرةً بسبب عدّة عوامل. فقد تضافر عدم تكيّف الفئات التقليدية السنية في المجتمع البانياسيّ مع نظام التعليم المختلط في مدارس بانياس، وصرف المنقّبات من سلك التعليم، وعدم وجود مدارس للعلوم الشرعية، تضافر مع تضرّر الصيّادّين، الذين يمثّلون إحدى أهمّ شرائح المجتمع المحلّي البانياسي، من منافسة السمك التركي لهم بفعل سياسات التحرير. كما تضاعفت وطأة الشكوى من ممارسات إدارة مرفأ بانياس التعسّفية معهم، ومحدودية توظيفهم وتشغيلهم في الدوائر الحكومية والمنشآت الاقتصادية (المصفاة، المحطة الحرارية. . . إلخ)، وذلك منذ حوادث الثمانينيّات إلى يومنا هذا. ويبدو أنّ هذه الشكوى تفاقمت، على خلفية الارتفاع الهائل لمعدّلات البطالة في المدينة في السنوات الأخيرة.

في إثر قيام مجهولين في سيّاراتٍ تحمل «لوحات» غير سورية بإطلاق النار على مسجد الرحمن ببانياس، فجر يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١[٤٢]، حيث خرجت في اليوم نفسه تظاهرة غاضبة، لبس فيها عددٌ من المتظاهرين أكفانَهم، في دلالةٍ رمزية على استعدادهم للشهادة التي حرص خطيب الساحة على جعلها غاية نيل الحرية[٤٣]. وفي مساء اليوم نفسه، سيطرت مجموعة مسلّحة على المدينة، ودعت إلى الجهاد، واستفزّت الأحياء ذات الأغلبية العلوية والمسيحية بشعاراتٍ طائفية، وعادت إلى مكامنها[٤٤].

في مساء اليوم نفسه، تعرّضت حافلة مبيت عسكرية للهجوم على طريق بانياس، واستشهد عددٌ من ركّابها[٤٥]. أمّا في اليوم الثاني، فقد انتشرت

(٤٢) محادثة مع حسني العظمة في ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

(٤٣) لمشاهدة تظاهرة بانياس والخطابات يوم السبت بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=NsfreKZOePk>.

(٤٤) مقابلات شخصية أجراها الباحث في ١٠ ـ ١٢ نيسان/ أبريل مع شخصيّاتٍ مستقلّةٍ في بانياس، وجرى فحصها الداخلي والخارجي مع باحثين لم يرغبوا في ذكر أسمائهم.

(٤٥) موقع التلفزيون العربي السوري (جميع أخباره من سانا)، ١٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=13&id=71857>.

الدبّابات في محيط بانياس[٤٦]، وأخذت الأحداث بالتسارع. في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١، نشرت السلطة بياناتٍ متعدّدةً عن حدوث مواجهاتٍ عسكرية بين مسلّحين «مجهولين» وقوى الأمن؛ في أكثر من نقطةٍ في درعا والصنمين، ونشرت السلطات قوائم بأسماء الشهداء، وكان في عدادهم ضبّاط وعسكريون من عدّة محافظاتٍ ومذاهب، بما في ذلك المذهب العلوي؛ وقد جرى تشييعهم بالفعل[٤٧]. أمّا في بانياس، فقد اعتقلت الأجهزة الأمنية المئات، وتظاهرت النساء للإفراج عن رجالهنّ[٤٨]،

---

(٤٦) «تعزيز أمني في بانياس وحمص،» الجزيرة نت، ١٠/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A211F381-4FCA-43EC-8D3D-35F3651FFFA2.htm>.

(٤٧) **تشرين** (دمشق)، ١٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.tishreen.info/first.asp>.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت سقوط ١٩ شهيدًا و٧٥ جريحًا بين رجال قوات الشرطة والأمن في درعا، قارن بـ: <http://www.tishreen.info/first.asp>.

كما نشر مصدر مسؤول في وزارة الداخلية بيانًا تحدث عن إصابة ٣٤ عنصرًا من رجال الشرطة بنيران عصاباتٍ مسلّحةٍ أمام مديرية الكهرباء في مدينة درعا، ولدى نقلهم إلى مشفى الصنمين تعرضوا لكمينٍ مسلّحٍ في إحدى القرى، ما دعا إلى نقلهم إلى السويداء. قارن بالتصريح في جريدة **الثورة** (دمشق)، ١٣/ ٤/ ٢٠١١ على الموقع التالي: <http://thawra.alwehda.gov.sy>.

بينما رأى بعض المعارضين أن تلك العمليّات ليست إلا أنباءً مختلقةً أو من فعل مجموعاتٍ سرية تحرّكها السلطة لتبرير عملية الهجوم الأمني المضادّ على الحركات الاحتجاجية السلمية، وتنادوا لتوقيع بيانٍ حول ذلك.

(٤٨) قطعت نساء بانياس الطريق وسط الاحتجاجات وطالبن بالإفراج عن الأزواج والأبناء الذين بلغ عددهم نحو ٣٥٠ موقوفًا، وأُلّفت على الفور لجنة تحقيقٍ حكومية بتكليفٍ مباشرٍ من الرئيس، اجتمعت مع وجهاء بانياس، وانتشر بموجب ذلك الجيش في أحياء البيضا كافّةً، لمنع تسلّل العصابة المسلّحة، والإفراج عن الموقوفين (تلفزيون بي بي سي، ١٣نيسان/ أبريل ٢٠١١، سماع مباشر) حول ماجريات أحداث بانياس بعد عملية المجموعة المسلّحة (قارن ببيان منظّمات حقوق الإنسان في سورية (٩ منظّمات)، بيان عن أحداث العنف الدامية في مدينة بانياس الساحلية). أمّا عدد الذين أُفرج عنهم يوم ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ - وفق شهادة الشيخ أنس عيروط - فراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ موقوف، بينما بقي معتقلون عددهم أقل من ذلك، وفق شهادة الشيخ (حديث الشيخ أنس عيروط إلى نشرة أخبار الجزيرة في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١). أمّا مواقع يوتيوب فقد نشرت فيلم فيديو قصيرًا.. بينما تظاهرت بانياس بعد الاتفاق على دخول الجيش إلى بانياس، لمنع تسلّل «العصابة» مقابل عدم التدخل في حياة الأهلين، وهتفت بشعارات «لا إخوان ولا سلفية، نحنا بدنا حرية». وتكرّرت مثل هذه الشعارات في الكسوة، في ريف دمشق والزبداني، والتل وحمص كشعارٍ موحّدٍ لمواجهة إستراتيجية إخماد التحركات الشعبية وفق محور سلفية وإخوان/ سلطة و«قوى تقدمية».

وانطلقت في ١٥ نيسان/أبريل، في مدينة جبلة الساحلية، تظاهرة تضامنية ضخمة مع بانياس، رفعت شعارات سياسية «الله سورية حرية وبس» وأخرى «إيمانية» «علجنة رايحين شهداء بالملايين». وكان هذا الشعار الأخير، الذي سيتحوّل لاحقًا إلى شعارٍ سائدٍ في عدد من تظاهرات المدن الأخرى، يعبّر عن حدّة المواجهة التي باتت تتّخذ تعابير صدامية إلى النهاية، وتشتمل على تصوير المواجهة مع الأجهزة كنوعٍ من الجهاد(٤٩). لقد زُجّت المدينة في التوتّر الطائفيّ البغيض، وحلّت محلّ الصورة السابقة حينما كانت مفرزة أمن الدولة تسمح للمحتجّين بأن يُدلوا بمطالبهم من شرفتها أمام الجمهور المحتشد، صورةٌ أخرى ستدخل خطوط «التوتر العالي».

التقى الرئيس مع وجهاء بانياس، وتفاهم معهم على الإفراج عن المعتقلين في المدينة، وسحْب قوّات الأمن من المدينة، ودخول الجيش إليها لحفظ النظام، والحؤول دون دخول مجموعاتٍ مسلّحةٍ تُذْكي نار الفتنة الطائفية(٥٠). في ١٦ نيسان/أبريل عرض شريط فيديو يظهر رجال أمنٍ و«شبّيحة» في البيضا في بانياس يدعسون بأقدامهم أجساد موقوفين مبطوحين على الأرض وموثَقي الأيدي(٥١). ودار تجاذب حول الشريط ومدى صحّته أو زيفه(٥٢)، لكن البياسيّ صرّح بأنّ الفيلم حقيقي، وأنهم يعرفون من قام بذلك من سكان القرى «العلوية» المجاورة. بعد ذلك،

---

(٤٩) للاطّلاع على تظاهرة جبلة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=8tC8ml_LHeg>.

(٥٠) «تظاهرات بالسويداء والجيش ببانياس،» الجزيرة نت، ١٥/٤/٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/7081A3E6-FA57-48AE-B2A9-123D4504CF42.htm>.

(٥١) <http://www.youtube.com/watch?v=wGLMX-DicHY&feature=related>.

لمشاهدة فيديو قرية البيضا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=PVPDZji4-f4&skipcontrinter=1>.

(٥٢) ادّعت مصادر إعلامية قريبة من السلطة، أنّ الشريط مزوّر عن حادثةٍ وقعت في شمال العراق، ليظهر أحد الشباب الذين تعرّضوا للضرب والإهانة، في مقطع يؤكّد أنه حصل في قرية البيضا. لمشاهدة شهادة الشاب أحمد البياسي من قرية البيضا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=lKRwjIsj5pg&feature=related>.

كانت عائلة البياسي معروفةً في المدينة بوصفها إحدى أبرز العائلات التي تقوم علاقات «زبونية» قوية جدًا بين عميدها وبين نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام. وكان عميدها «رجل» خدّام في المدينة، لكن ليس هناك أيّ دليلٍ مقنعٍ، على علاقة خدّام بأي شيء جرى في بانياس.

اعتُقل البياسي، ليدور جدلٌ حول موت البياسيّ الذي قيل إنه سرّب الفيلم تحت التعذيب[٥٣]. لقد استثارت حادثة «البيضا» ردّ فعلٍ نفسيًّا غاضبًا في الشارع المحتجّ، لِما حملته من إيحاءاتٍ رمزية كرّست صورةً «إجرامية» «مشيْطنة» لرجل الأمن، وعزّزت شعور «الكراهية» ضدّه وشرعية الانتقام منه، لدى شبابٍ وجدوا أنهم قد يواجهون الإهانة والمخاطر نفسها التي تعرّض لها شباب «البيضا».

توتّرت العلاقة بين الأحياء السنية والأحياء العلوية في بانياس، وبين بانياس السنية ومحيطها؛ وردًا على مزاعم وزير الداخلية بوجود «عصاباتٍ مسلّحة» في بانياس[٥٤]، طلب منه الشيخ عيروط في ١٩ نيسان/ أبريل٢٠١١ أن يعترف بوجود أسلحةٍ في القرداحة. وبهذا الشكل كانت هستيريا الخطاب الطائفي قد أخذت مداها[٥٥]. وفي سياق هذا التسعير الطائفي قُتل نضال جنّود، وهو ينتمي إلى الطائفة العلوية، ومُثّل بجثته في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١[٥٦]، وهو متعامل في تجارة الخضروات، في سوق بانياس للجملة (سوق الهال)، الذي يُعدّ مركز «بورصة» الخضروات الشتوية المحمّية وخصوصًا البندورة، على المستوى الوطني. وفي يوم «الجُمُعَة العظيمة» طلب الشيخ عيروط من المتظاهرين ألّا يمسّوا مقدّسات

---

(٥٣) نشرت وسائل إعلام كالجزيرة والعربية، في فترةٍ لاحقة، خبرًا عن ناشط، تزعم أنه تعرّض للتعذيب في إدارة أمن الدولة في كفرسوسة، مع احتمال وفاته تحت التعذيب. فينشر التلفزيون السوري مقطعًا يظهر البياسي يقول: إنه لا صحّة للأنباء التي عرضتها القنوات. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=lKRwjIsj5pg&feature=related>.

(٥٤) كان وزير الداخلية، في معرض تبريره للخطوات التي اتخذتها السلطات في حمص، قد أشار إلى أنّ «مجريات الأحداث الأخيرة كشفت أنّ ما شهدته أكثر من محافظةٍ سورية من قتل لعناصر الجيش والشرطة والمدنيين، والاعتداء على الممتلكات العامّة وقطع الطرقات العامّة والدولية، إنما هو تمرّد مسلّح تقوم به مجموعات مسلّحة لتنظيماتٍ سلفية، ولا سيّما في مدينتي حمص وبانياس». قارن بتقرير معنون: «قتلى بحمص وسورية تتهم سلفيين،» الجزيرة نت، ١٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DDFD7B-C501-4D66-AE41-7DBE218E8CBA.htm>.

(٥٥) حذّر عيروط في خطبته في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١ من استبدال قانون مكافحة الإرهاب برفع قانون الطوارئ. ورفعت في التظاهرة لافتات: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ارحل»، وحرص على أن يذكر في كلمته مبدأ السلمية في التظاهر وهدف الحرية. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=tBsyOQJNOiY>.

(٥٦) في ٢١/ ٤/ ٢٠١١ قتل نضال جنّود وعرضت صور لقاتليه وللتمثيل الذي لحق بجثته.

النظام، لأنه قد يردّ على تمزيق صور بشّار الأسد بتمزيق صور آية الكرسيّ(٥٧). بذلك، كان الشيخ، ذو التكوين «الصوفيّ ـ سواءٌ كان يعي ذلك أم لا ـ يزيد من صبّ الزيت على النار.

خامسًا: اضطرابات حمص والرستن

كانت حمص تتميّز، مثل سائر المدن السورية، بـ «قابلية الاحتجاج»، لكنّ عوامل محدّدة أسهمت هنا في استثارة هذه القابلية، لم تكن قائمةً في مدينتين مليونيّتين مثل دمشق وحلب، وبالتالي في تسريع انخراطها في حركة الاحتجاجات؛ وتتحدّد هذه العوامل المتضافرة بما يلي:

الأول، قضية «طلّ الملّوحي»؛ التي أصابت الرواية الرسمية عن مبرّرات اعتقالها شرفَ العائلة الملوحية الحمصية وكرامتَها في الصميم، ومن خلالها كرامة المدينة(٥٨)، وتحوّلت إلى «عنوان» عند الناشطين كمدوِّنةٍ(٥٩)، وغدت قضيّتها، ضمنًا، قضيةَ «مدينةٍ» بصورة معقّدة. وأُنشئت صفحة على الفيسبوك، انخرطت في نقل المشهد الاحتجاجي والدعوة إلى التظاهر باسمها(٦٠). كما

---

(٥٧) انظر خطبة أنس عيروط في ٢٢/ ٤/ ٢٠١١ في الجُمُعَة العظيمة، على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=WGASp9st4Js>.

(٥٨) اعتقلت الصبيّة الملّوحي بسبب كتاباتها الجريئة كما يقول الأهالي، وخصوصًا مقالتها «رسالة إلى رئيس الجمهورية». في حين أوردت وزارة الخارجية بيانًا شرحت فيه تفاصيل قضيّتها، بعد اتهامها بالتجسّس لمصلحة السفارة الأميركية في القاهرة؛ وساقت في روايتها، تفاصيل علاقةٍ جنسية غير شرعية أقامتها الملوحيّ مع ضابطٍ نمساوي، وهي في عمر الخامسة عشرة، ثم قام بتجنيدها في القاهرة وتصويرها، لابتزازها من أجل تقديم معلوماتٍ عن ضبّاط أمنٍ سوريين في القاهرة ـ تسبّبت في شللٍ أحدهم خلال عملية استهدافه من قبل إحدى الملحقات بالسفارة الأميركية في القاهرة. للاطّلاع على السرد الرسميّ لقضية طلّ الملوحيّ، نشرت **الوطن** السورية جانبًا من اعترافاتها أمام قضاة محكمة أمن الدولة بتاريخ ٢٠/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=96357>.

(٥٩) كانت طلّ الملوحي عنوان تظاهرة «جُمُعَة العزّة» في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١، التي طالبت بطلّ الملوحيّ وندّدت بحزب الله، وهتفت بـ «بدّنا طلّ الملوحيّ، بدّنا طلّ الملوحيّ»، و«يا نصر الله خد كلابك وارحل عنا». انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=7oO8E-MxoaI>.

(٦٠) بلغ عدد المشتركين في صفحة «كلنا طلّ الملوحيّ» ما يقارب ١٥ ألف مشترك، ولمشاهدة الصفحة، انظر: <https://www.facebook.com/pages/%D9%83%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%B7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%88%D8%AD%D9%8A-We-are-TALL/187557447941922?ref=ts>.

طالب عدد من التظاهرات النسائية في مدينة حمص، بالإفراج عنها والاعتذار لأهالي المدينة(٦١).

الثاني، ممارسات المحافظ، الذي كثّف في سلوكه التسلطيّ المفرط، ديناميّات النظام التسلطي المُلَبْرَل برمّتها بصورةٍ مجسّمةٍ؛ إذ جسّم صورة التحالف «اللولبيّ» بين البيروقراطية وشريحة رجال الأعمال الجدد، التي جرت عملية إعادة تكوينها في صورة ما اصطلحنا على تسميته «المئة الكبار»، ومحاولة استملاك «منطقة البساتين» ـ أكثر أراضي حمص الزراعية خصوبةً ـ لمصلحة استثمارات «رجال الأعمال الجدد»(٦٢). وقد طالبت تظاهرات حمص منذ بداياتها بعزل المحافظ؛ وحملت بعض التظاهرات شعار: «الشعب يريد إسقاط المحافظ»، وترتّب على ذلك إقالته(٦٣) في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

الثالث، آثار الحملة الأمنية على المطلوبين في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، التي شملت بعض وجهاء العشائر البدوية، وعائلات الأحياء الطرفية التي ينحدر عددٌ كبير من سكانها من أصولٍ بدوية، والتضييقات التي قامت بها السلطات على عملية تهريب المازوت، التي كانت تمثّل المصدر الوحيد لدخل المئات من العائلات. وقد اضطُرّ بعض شيوخ العشائر الحمصية ـ وهم جميعًا من العشائر الرعوية ـ للعمل في التهريب، بسبب تدهور نمط الإنتاج

---

(٦١) لمشاهدة التظاهرة النسائية في ساحة الساعة القديمة التي طالبت بالإفراج عن طل الملوحي بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=eqt3DS4NzNM&feature=player_embedded>.

(٦٢) بني في إطار هذه الشراكة برجان على أرضٍ زراعية في منطقة «الغاردينيا»، وبيعت الشقّة الواحدة من المشروع بمئة مليون ليرة سورية (٢ مليون دولار)، كما وضعت خطّة «تطويرٍ» أخرى تقوم على تحويل بساتين غربيّ حمص من الميماس إلى طريق طرابلس. وهي من أجود الأراضي الزراعية المروية في حمص وسورية قاطبة، ومن أجمل الفضاءات البيئية التراثية. إلى منطقةٍ عقارية فاخرةٍ، وتوجيه إغلاق كلٍّ من مصفاة حمص ومعمل الأسمدة لاستملاك أراضيهما لمصلحة الشركات الخليجية. وكان ما يداعب خياله هو تحويل مدينة تدمر إلى ما هو أشبه بمقمرةٍ كبرى، على غِرار «لاس فيغاس»، وكان هذا النموذج رائده الأعلى في حديثه اليوميّ عن استثمار تدمر. من حوارات الباحث مع عدّة شخصيّاتٍ مختصّةٍ، كان منها زهير جبور عميد كلية الهندسة المعمارية في جامعة البعث في حمص في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وحسني العظمة في مراسلة في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١١.

(٦٣) انظر موقع دي برس (السوري): <http://www.dp-news.com/pages/opinion.aspx?opinionsubjectid=192>.

الرعويّ، وارتفاع تكلفة تربية الرأس الواحد من الغنم، وتناقص ثروات المربّين من نحو خمسة إلى ستة آلاف رأس غنم إلى نحو ألف رأس فقط، بحيث تقلّص حجم الثروة الحيوانية إلى نحو ٢٠ في المئة من حجمها السابق، وتحوّل المفلسون منهم إلى «رعاةٍ» أو إلى مهاجرين إلى أطراف الأحياء العشوائية في مدينة حمص[٦٤]، التي تتركّز في أربع مناطق عقارية من بينها دير بعلبة، وبابا عمرو، وتكوِّن محيطًا طرفيًا يبدأ من الشمال الشرقي للمدينة، ثم يمتدّ من شرقها إلى الجنوب وحتى الجنوب الشرقي، وأجزاء صغيرة منه تمتدّ اسفينيًا في محيط الأحياء الداخلية، كأحياء الشماس وكرم الزيتون والسبيل والمهاجرين.

وفي البداية برز دور بعض النشطاء الديمقراطيين المسيّسين من الفئات الوسطى، في جعل حمص بؤرةً لحركة الاحتجاجات منذ اندلاعها[٦٥]، التي كان محيطها متمثّلًا في البداية بحيّ الخالدية، الذي خرجت منه أولى التظاهرات، عندما تجمع نحو مئتي شخص أمام مسجد خالد بن الوليد، في «جُمُعَة العزّة» في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١؛ لتتفجّر بعدها شرارة الاحتجاجات من أهالي المدينة في حي البيّاضة[٦٦]،وقد حاولت قوّات الأمن تفريقها، واستهدفت إحدى الفتيات على إحدى شرفات المنازل في الحيّ أثناء قيامها بتصوير التظاهرة[٦٧]. عقب ذلك حصلت هبّة أحياء تيرمعلة، وبابا عمرو. وانتقلت إلى الخالدية.

---

(٦٤) **الوطن** (دمشق)، ٢٠١١/٧/١٤، حيث جاء في الجريدة: «شيوخ عشائر في حمص: تهميش الحكومة للبدو أضعف العلاقات العشائرية، تلخيص ما دار في الاجتماع بين رؤساء عشائر البدو في حمص والمحافظ الجديد غسان عبد العال».

(٦٥) كان من أبرز من اعتُقِل منهم، محمد نجاتي طيارة، وهو مدرس لغة عربية متقاعد، وحامل وسام حرب تشرين التحريرية (١٩٧٣)، وعضو سابق في حزب العمال الثوري، ثم ناشط في اللجان الديمقراطية الجديدة التي تحركت خلال فترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية.

(٦٦) خلال الأسبوع الأول من الاحتجاجات، خرجت تظاهرة في حي البيّاضة الذي ينحدر معظم سكّانه من أصولٍ بدوية، تأثّروا بالحملة الأمنية قبل الاحتجاجات.

(٦٧) حاولت السلطات الأمنية ـ بتوجيه من المحافظ السابق «إياد غزال» ـ احتواء الموقف من خلال محاولة إقامة بيت عزاء؛ يحضره القادة الأمنيون والمحافظ، يكون تمهيدًا لإنتاج تسوية «دية»، لكن وجهاء الحي ذوي الأصول البدوية؛ قاموا بتنكيس العُقُل، في إشارةٍ إلى رفض هذا المسعى. تستند هذه المعلومات إلى شهاداتٍ ميدانية أجراها فريق البحث في المركز.

لكن ما جعل نقطة الزيت تنداح على نحوٍ «ملتهبٍ» قابلٍ للمفاجآت، لم يكن هذه الفئات، بل انخراط أحياء بعيدة نسبيًا من تلك الأحياء في حركة التظاهرات، منها حيّ الخالدية في الجهة الشمالية من حمص وشارع القاهرة. وترافق دخول هذه المناطق على خطّ الاحتجاجات، مع إشكالٍ ذي بعدٍ طائفيّ - ربما بسبب القرب والتماسّ الجغرافيّ - بين حيّ الخالدية وشارع القاهرة، الذي يفضي إلى أحياء مثل الزهرة والنزهة والحضارة التي تقطنها أغلبية علوية ومرشدية.

وتضافر توتّر الوضع مع مزج شعارات إسقاط النظام، بشعاراتٍ استهدفت الرئيس وعائلته بشتائم «سوقية» من جهةٍ أولى، وبروز شعارات طائفية في الخالدية، ظهرت عقب هجوم الشبّيحة على مسجد النور في الخالدية - وكان المتظاهرون يتجمّعون فيه عادةً للانطلاق في التظاهرة - ومقتل أحد وجهاء العشائر البدوية. فقد ارتفع هتاف: «بدنا نحكي عالمكشوف، علوية ما بدنا نشوف» جنبًا إلى جنبٍ مع شعارات: «بالروح بالدم نفديك يا درعا» و«الشعب يريد إسقاط النظام». و«يا حمص يا حيف، شعبك واقف عالرصيف»[٦٨]. وجاءت قضية اغتيال العميد عبدو خضر التلاوي (سنّي المذهب) وولديه وابن شقيقه والتمثيل بجثثهم[٦٩]، متزامنةً في اليوم نفسه مع اغتيال الرائد إياد حرفوش (علوي)، والعقيد معين محلّا (علوي) من قبل «مجموعاتٍ مسلّحةٍ» بحسب الرواية الرسمية[٧٠]، لتفضي

---

(٦٨) رُدِّد شعار «بدنا نحكي عالمكشوف» مرّةً واحدةً فقط من قائد مجموعات الهتافات، ثم جرى الانتقال إلى هُتافٍ آخر، من هَتَّافٍ آخر. للاطلاع على الشريط، انظر: <http://www. youtube.com/watch?v=BpuWVn-o3O8>.

في الفترة نفسها وزّعت منشورات في مناطق أخرى، وكان بعض ما سُجِّل منهامنشورًا، ووُزّع في حيّ باب توما المسيحي في دمشق، وورد فيه شعار: «علوي على التابوت، ومسيحي على بيروت» (محادثات أجراها حمزة مصطفى مع شباب قرأوا المنشور). في الوقت نفسه، ارتفعت وتيرة شعارات أهل برزة البلد الأصليين ضدّ الوافدين، وتكوّنت، على ما يبدو، مجموعات صغيرة من الفتيان؛ سجل من إحداها، تلاوة القرآن في الصباح الباكر، أمام منزل إحدى العائلات التي تنتمي إلى الطائفة المرشدية، في جوار حي برزة البلد، ما دفع هذه العائلة إلى الهجرة من الحيّ (محادثة أجراها الباحث في ١٨ نيسان/ أبريل مع العائلة المذكورة).

(٦٩) **الوطن** (دمشق)، ١٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://alwatan.sy/newsd.php?idn=99683>.

(٧٠) <http://alwatan.sy/newsd.php?idn=99683>.

إلى استقطاباتٍ واحتقانٍ طائفيٍّ في الأحياء المختلطة مذهبيًا (الحميدية، الوعر)، وأحياء التماسّ (الخالدية ـ حي الزهرة). وتزامن ذلك أيضًا مع روايةٍ رسمية بوجود القَتَلة في إطار جماعاتٍ سلفية.

خلال هذه المرحلة، برز الاحتقان الطائفيّ الذي أخذ شكل تضامنية طائفية، سواء في حيّ الزهرة والنزهة، أو في أحياء حمص التقليدية: باب السباع، باب الدريب مع الخالدية. لكن ما برز على السطح، لم يكن سوى شكل الوعي المقلوب بمشكلة الخراب الاقتصاديّ «الفعلية» التي عانتها تلك الأحياء، كمشكلةٍ طائفية. ويساوي الوعي المقلوب أيديولوجيًا الوعي الزائف بالواقع.

كانت الأحياء الحمصية الطرفية، التي تتّسم بانحدار قسمٍ مهمٍ من سكانها من أصولٍ بدوية، متعدّدةً كون بادية حمص الكبيرة، هي أحد أهمّ مصادر الهجرة الداخلية إلى المدينة، وهي من أكثر الأحياء انخراطًا في حركة الاحتجاجات. تضرّرت هذه الأحياء الطرفية جميعًا، بحملة المداهمة التي نفّذتها الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، سواء أكان ذلك من ناحية عدد الموقوفين منها، أم من ناحية تقلّص مواردها الناتجة من التهريب(٧١). ومن أبرز تلك الأحياء، حيّ «بابا عمرو» الذي تطوّر من قريةٍ صغيرةٍ يقطنها بدوٌ مستقرّون، ينتمي معظمهم إلى عشيرة «المشاهدة» (العقيدات)، إلى حيّ كثيفٍ سكانيًا ملتصقٍ بالمدينة، وهو من الأحياء التي انخرطت في حركة الاحتجاجات، وكانت وقودًا أساسيًا لها.

في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ سلّمت سلطات الأمن جثمان الشيخ بدر أبو موسى، أحد زعماء عشيرة الفواعرة في حمص، الذي اعتقل قبل أسبوعٍ، إلى ذويه لدفنها. وثار شباب الفواعرة، وانطلقوا في تظاهراتٍ

---

(٧١) ضيّقت الحكومة على مصدر دخل عدد كبير من العائلات المشتغلة بالتهريب، من دون أن تؤمّن لهم مصادر بديلة، أو تساعدهم عليها. فقد كان معظم عائلات حي بابا عمرو، يعيش من عوائد التهريب، ولا سيّما تهريب مادة المازوت، إذ كان الحيُّ المحطة الأبرزَ لتجميع مادة المازوت المهرّبة، وتعبئتها في الصهاريج. وكان «المهرّبون» الصغار، في هذا الحيّ، كالذباب «الصغير» المسكين، في شبكة «الذباب الكبير»، ويعيشون على النقل بالدرّاجة، فقد كانوا مؤلّفين من فئة راكبي الدرّاجات النارية، التي تحمل خزّاناتٍ صغيرةً على شكل براميل يتسع الواحد منها لـ٢٠٠ لتر لملء صهاريج التهريب.

صاخبةٍ، تضامنت معها الأغلبية البدوية في الأحياء الحمصية الأخرى، وهتفت بشعارات: «زنقة زنقة، دار دار، بدنا نطيح بيك يا بشّار»[٧٢]. ولم تستطِع القيادة التقليدية للعشيرة، ممثلةً بالشيخ فدعوس، عضو مجلس الشّعب والمؤيّد للحكومة، أن تسيطر على الوضع؛ فانخرط الشباب على نحو راديكالي غاضب، من حيث الكثافة والشدّة، في حركة الاحتجاجات. وانتهز القطب العشائريّ المعارض - في إعلان دمشق - هذه الحادثة وما نتج منها، في تسمية جُمُعَة الأول من أيار/ مايو بـ «جُمُعَة العشائر»، لإدماج العشائر في الحركة. غير أنّ من شارك فيها من العشائر، كانوا أساسًا شبابًا من البقّارة في دير الزور، بقيادة الشيخ فيصل البشير، والعقيدات في دير الزور والبوكمال خصوصًا بقيادة عددٍ من عائلة الدندل التي تنحصر فيها رئاسة العقيدات، وفي مقدّمهم الشيخ الشاب أمير مشرف الدندل. وقد جاءت مساهمة العقيدات في حمص عبر فرعهم القويّ «المشاهدة» الذي يقطن معظم أفراده في حيّ بابا عمرو. وفي «جُمُعَة العشائر» هذه، رفعت عشيرة الفواعرة في حمص، هتافات «فزعة» «العشاير» و«بلاد القبايل» لدرعا، جنبًا إلى جنب مع هتافات لـ «وطنا الغالي» و«الحرية» و«الشهداء» في شكل «شدية» أو «عراضة» ينشدها أحد المنشدين، ويردّدها خلفه المتظاهرون[٧٣]، وشعار «علجنّة رايحين، شهداء بالملايين»[٧٤].

أدّى موت الشيخ الحمود في هذا السياق إلى اندلاع اضطراباتٍ حادّةٍ في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١ بين جماعته والسلطات استشهد فيها ١٤ شخصًا، وأصيب أكثر من ٥٠ آخرين[٧٥]. وكانت الأحداث قد اندلعت قبل ذلك في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الرستن وتلبيسة الواقعتين على الطريق الدوليّ بين حمص وحماة، وحرق المحتجّون تمثال الرئيس الراحل حافظ

---

(٧٢) لمشاهدة التظاهرة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=FsRjerD9590>.

(٧٣) للاطّلاع على الهتافات، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Vw9NhZ7MRu0>.

(٧٤) للاطّلاع على هذه الهتافات، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=tCfIVkRpjO0&NR=1>.

(٧٥) «مقتل ١٤ شخصًا في اشتباكاتٍ بين المحتجّين وقوّات الأمن في حمص السورية،» روسيا اليوم، ١٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/67814>.

الأسد في مشهد احتفالي[٧٦]، طغت عليه هتافات «الشعب السوري واحد واحد» «قولوا الله قولوا الله، شعب الرستن موحيّا الله»[٧٧]. وقام المحتجّون بالتمثيل بالتمثال وكأنه جثّة حية، وفي إطار دينامية «التشفّي» نُقل رأسه في موكبٍ احتفاليٍّ انتصاريٍّ إلى تلبيسة[٧٨]. وفي ١٨ نيسان/أبريل سقط أربعة قتلى في بلدة تلبيسة التي يتألّف أغلب سكانها من الفواعرة، والواقعة شمال حمص، على طول الطريق الدوليّ حمص ـ حماة[٧٩]، وتُعد «تلبيسة» نموذجًا للمدن الصغيرة، إذ يبلغ عدد سكانها ٣٥٥٠١ نسمة، لكنها مع قراها تبلغ ٧٣٥٢٦ نسمةً. واتهمت السلطات أهل تلبيسة بقطع الطريق الدولية ساعاتٍ طويلةً، والاعتداء على مخافر الشرطة، التي كان لديها أوامر صارمة بعدم التعرض للمتظاهرين، ما استدعى تدخّل الجيش[٨٠]. وفي هذا اليوم اعتصم الآلاف في مدينة حمص للمطالبة بإسقاط النظام عقب تشييع الشهداء[٨١]. لكن الاعتصام لم يستمر، ففي فجر ١٩/٤/٢٠١١ تدخّلت قوّات الأمن لفضّ اعتصام آلاف المحتجّين في حمص، ما أدّى إلى مقتل أربعة أشخاص[٨٢]. وسادت فوضى اشتباكات سقط فيها عشرات من المتظاهرين ورجال الجيش ورجال الأمن، ووُجّه الاتّهام إلى مجموعاتٍ سلفية متطرّفةٍ تعمل على تأسيس إمارةٍ إسلامية، فعوّمت قضايا المتظاهرين في قضايا المهرّبين، وخلطت الأوراق على نحوٍ دراماتيكيٍّ[٨٣]. أمّا اللاذقية

---

(٧٦) للاطلاع على المشهد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=qEQX6NfYDkA>.

(٧٧) للاطلاع على المشهد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=ms4ENICCCJc&feature=related>.

(٧٨) للاطّلاع على المشهد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=XSW4BVAf7BE&feature=related>.

(٧٩) «١٤ قتيلًا في تظاهرات حمص،» ١٨/٤/٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/0D105921-2811-4DE1-9046-BB69008A9CFE.htm>.

(٨٠) «المعلم: الإصلاح قائم ومستمر والتخريب لا يمكن السكوت عنه،» ١٨/٤/٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=81147>.

(٨١) «اعتصام في حمص للمطالبة بإسقاط النظام،» الجزيرة نت، ١٨/٤/٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70F40009-34A5-4BCF-818E-A503F999DA7E.htm>.

(٨٢) «قتلى في حمص وسورية تتهم سلفيين،» الجزيرة نت، ١٩/٤/٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DDFD7B-C501-4D66-AE41-7DBE218E8CBA.htm>.

(٨٣) المصدر نفسه.

فكانت تغلي، لكن لم يتحرّك فيها شيء خلال تلك الفترة[٨٤].

سادسًا: «ثورة درعا»: الشباب الراديكالي من الصياصنة إلى رزق الله أبا زيد

في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١ اجتمع الرئيس إلى وفد وجهاء درعا، واتُّفق على انسحاب القوى الأمنية من مدن درعا، للحؤول دون تجدّد الصدام بينها وبين المتظاهرين، مقابل تعهّد الوجهاء بتهدئة الأهالي، وتنظيم الأمن الذاتي. ورُفِعت الحواجز الأمنية بالفعل في اليوم نفسه[٨٥]. وفي إثر اللقاء، أشاد رئيس الوفد الشيخ الصياصنة بـ «رحابة صدر الرئيس»، ودعا الجميع إلى التوقّف عن التظاهر، «لأنّ المطالب قد استجيب لها»[٨٦]. غير أنّ بعض القيادات الميدانية الشابّة التي أنتجتها سيرورة الأحداث، وغدت أكثر راديكالية، وحاولت ثنْي الشيخ ووفد الوجهاء عن مقابلة الرئيس، لكي لا يستغلّها الإعلام في الالتفاف على المطالب[٨٧]، عارضت نتائج اللقاء،

---

(٨٤) في ١٥ نيسان/ أبريل حين خرجت اللاذقية في تظاهرتين كان الوضع هادئًا، ولم يتخلل ذلك سوى إطلاق عياراتٍ نارية محدودةٍ، لكنّها في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ كانت هادئةً وشبه خاليةٍ من الناس (تعليق فاتح جاموس: أحد منظّمي التظاهرات، أخبار الجزيرة، الساعة الثامنة من مساء ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١). في يوم الجُمُعَة العظيمة (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١) كانت المدينة خاليةً من التظاهرات والتجمعات، باستثناء تجمعات، يحتمل أنها لأنصار السلطة أو قوى الأمن السرية، لكن الجو كان متوتّرًا وحذرًا (أكثم نعيسة، تعليق في نشرة أخبار الجزيرة، الساعة الثانية من يوم الجُمُعَة ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٨٥) «تظاهرات في السويداء والجيش في بانياس،» الجزيرة نت، ١٥/ ٤/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/7081A3E6-FA57-48AE-B2A9-123D4504CF42.htm>.

(٨٦) <http://www.youtube.com/watch?v=TlLgMEDlt2w>.

(٨٧) هذا ما يمكن استنتاجه من مقابلة الشيخ الصياصنة مع التلفزيون السوري، حيث يتحدث ملخّص المقابلة، عن ورود اتصالاتٍ ـ قبل ذهابه مع الوفد لمقابلة السيد الرئيس ـ من أشخاصٍ ادّعوا أنّ الدولة ستستغلّ هذا اللقاء إعلاميًا ـ فقط ـ ولن تحقّق لهم شيئًا. قال الصياصنة: ليلة ذهابنا إلى السيد الرئيس، اتصل بي أحدهم، وقال لي: «أنا رجل إعلامي، وأنصحك يا شيخ ألّا تذهب. فقلت له: لماذا؟ فقال: لأنهم سوف يستغلون ذلك إعلاميًا، ويقولون: جاء هؤلاء للتأييد، ولن يقولوا: إنهم جاؤوا لعرض المطالب.. والذي أرجوه، ألا تخيّب آمالنا إذا ما ذهبت ورفاقك إلى الرئيس، لأن ذلك سيكون التفافًا على الثورة في سورية». فقلت له: «دع الأمر، لأنني أنا الذي أفكر، وأنا الذي أقرر». انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=RdIFJh1KfFA&feature=player_embedded>.

واتّهمت الوفد بالتفريط في «حقوق» درعا و«مطالبها»، حتى إن الشيخ تعرّض لتهمة «الخيانة»[88]، ما أحدث أول شرْخٍ حقيقي بينه وبينهم.

كان هذا الشرخ تعبيرًا عن شرخ أوسع هو الشرخ الجديد بين الشباب والشيوخ. ويبدو أنّ الشباب تنادوا في هذه الظروف، لتعبئة صفوفهم ومحاولة التسلّح لقطع الطريق على «الصفقة». ألّف هؤلاء نواةَ مجموعةٍ شبه عسكرية دفاعية بدائية وبسيطةٍ بقيادة الشاب إبراهيم المسالمة (٢٣عامًا) الذي وقع بعض أبناء عائلته بين ضحية ومعتقلٍ في الأحداث. وفي البداية، تولّت هذه المجموعة الموزّعة على أحياء درعا البلد حراسةَ الأحياء بـ «العصيّ» وببعض «بنادق البومبَكشن ومسدّسات وبنادق صيد وبنادق حربية من نوع كلاشنكوف»، وتطوّر نشاطها لتضمّ نحو ٢٠٠ شاب[89]. حتى ذلك الحين، كان ذلك جزءًا من الاتّفاق على أن يتولّى وجهاء درعا تنظيم الأمن الذاتي، ما دامت قوى الأمن ستنسحب من المدينة[90]. لكن قيادة الجماعة السلفية «السرورية» في الخارج بقيادة الشيخ محمد سرور زين العابدين، أخذت تضغط على الشيخ الصياصنة، وعن طريق أحد أقربائه اللصيقين به، للتحوّل عن موقفه «المُهدّئ»، ودعوته إلى تجذير موقفه، غير أنّ الشيخ لم يستجب لهذه الضغوط[91].

ويبدو أنّ المجموعة الشبابية الغاضبة على تسويةٍ لم تضع القتلة في السجن والمحاكم، حوّلت في هذه اللحظات، مرجعيّتها الفتوية من الشيخ الصياصنة إلى الشيخ رزق الذي أفتى «بإطلاق النار على الجيش والأمن»[92] (الشيخ رزق هو رزق الله أبا زيد مفتي درعا). ويبدو أنّ هذه «الفتوى» التي لا توجد أي معلوماتٍ موثّقةٍ عنها، لكن يمكن توقّعها، قد صدرت في ضوء

---

(٨٨) من مقابلة الشيخ الصياصنة مع التلفزيون العربي السوري بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=RdIFJh1KfFA&feature=player_embedded>.

(٨٩) اعترافات إبراهيم المسالمة قائد ثورة درعا، في: **الوطن** (دمشق)، ٣/ ٥/ ٢٠١١.

(٩٠) من خطاب الشيخ رزق أبي زيد، مفتي درعا يقدّم استقالته في ٢٣/ ٤/ ٢٠١١. قارن بالنص الكامل في: <http://www.youtube.com/watch?v=KNE3jC_DbEg&feature=related>.

(٩١) من مقابلة الشيخ الصياصنة مع التلفزيون السوري. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=RdIFJh1KfFA&feature=player_embedded>.

(٩٢) هذا ما يمكن استنتاجه من اعترافات المسالمة، **الوطن** (دمشق)، ٣/ ٥/ ٢٠١١.

فهم طريقة التفكير الفتويّ السلفي، على أساس مفهوم «**دفع الصائل**»، وهو المفهوم الفقهيّ الشرعيّ لحقّ الدفاع المشروع عن النفس. فلقد بات واضحًا أن الشيخ رزق أصبح أكثر قربًا من الشباب، مقابل الصياصنة الذي انفضّوا من حوله.

خلال تلك الفترة، وقعت سلسلة هجماتٍ على مواقع للجيش في درعا، وعلى سيّارات قوى الأمن الداخليّ، نجم عنها وقوع إصاباتٍ وسقوط عدّة شهداء[٩٣]. وتكرّرت هذه الهجمات المنسوبة إلى «عصاباتٍ مسلّحةٍ» في ٢٢ و٢٣ نيسان/ أبريل، وهو ما جعل العسكريين يعتقدون أنّ هيبة الجيش تحت المحكّ، وأنّ «الاعتداءات» تخفي خلفها ما هو أدهى منها، وهو المؤامرة. وهكذا استُدرج الجيش إلى «الفخّ» وهو «فخّ العصابيين [أتباع العصابات] للاستفزاز» الذي يتلخّص في قيام عناصر محدودةٍ بإطلاق نارٍ على مراكزه والفرار، فيردّ الجيش عادةً بقوّةٍ على المكان الذي أطلقت منه النار وعلى محيطه، ويؤدّي ذلك إلى توريطه في أزمةٍ مع الأهالي المحليين، فيعود «العصابيون» ويقولون للأهالي: ألم نقل إنّ هذه هي خطّة السلطة ضدّنا؟ هذا هو «فخّ العصابيين للاستفزاز»[٩٤].

---

(٩٣) قارن مثلًا بما نشرته: **تشرين**، ١٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.tishreen.info/first.asp>

وكانت وزارة الداخلية قد نشرت عن وقوع ١٩ شهيدًا و٧٥ جريحًا بين رجال قوّات الشرطة والأمن في درعا، قارن بـ: <http://www.tishreen.info/first.asp>.

كما نشر مصدرٌ مسؤولٌ، في وزارة الداخلية، بيانًا، عن إصابة ٣٤ عنصرًا من رجال الشرطة بنيران عصابات مسلحة، أمام مديرية الكهرباء في مدينة درعا. ولدى نقلهم إلى مشفى الصنمين، تعرضوا لكمينٍ مسلّحٍ في إحدى القرى، ما اضطر لنقلهم الى السويداء. قارن بالتصريح في: **الثورة** (دمشق)، ١٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy>.

بينما رأى بعض المعارضين، أن تلك العمليّات ليست إلا أنباء مُختَلقةً، أو من فعل مجموعاتٍ سرية تحرّكها السلطة، لتبرير عملية الهجوم الأمني المضادّ على الحركات الاحتجاجية السلمية، وتنادوا لتوقيع بيان حول ذلك.

(٩٤) «هاجم عدد من أهالي منطقة إزرع، عناصر الحراسة في مديرية منطقة إزرع بالحجارة، ثم أطلق بعضهم الأعيرة النارية، فتصدّت لهم عناصر الجيش بالردّ على مصادر النيران، ما أدّى إلى مقتل ثمانية أشخاص وجرح ثمانيةٍ وعشرين آخرين من الأهالي ومن عناصر الجيش. صحيفة **الثورة** السورية قالت: «شهيدان وإصابة ١١ من رجال الشرطة، باعتداءاتٍ غادرة في حمص». انظر: **الثورة**، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١. كذلك، يحتوي الخبر «الرسمي» في ٢٣/ ٤/ ٢٠١١ على هجماتٍ في الحراك ودرعا وحمص والمعضّمية، قارن بـ: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=23237748420110423030125>. =

خلال هذه الفترة توارى الشيخ رزق عن الظهور، إلى أن برز في يوم السبت ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، مُحيّيًا الشباب الذين «أذاقونا معنى الكرامة ومعركة الحرية» في مدينة درعا «أمّ اليتامى»[٩٥]. كانت مجزرة إزرع في قلب الحدث، حيث قُتل عشرات المتظاهرين بنيران حاجزٍ للجيش في منطقة إزرع[٩٦] التي سقط فيها ٣٠ شهيدًا بإصاباتٍ مباشرةٍ[٩٧]. وفي هذا اليوم قدّم المفتي علنًا استقالته من منصبه[٩٨]، وقدّم معه النائبان ناصر الحريري وخليل الرفاعي في اليوم نفسه استقالتَهما من عضوية مجلس الشعب السوري، بسبب إطلاق قوّات الأمن النار على المتظاهرين[٩٩]. كما قدّم عضو مجلس محافظة درعا يمان المقداد استقالته[١٠٠]، وأعلن فرع «الوحدويين الاشتراكيين» استقلاله عن قيادة الجبهة، كما أعلنت قيادات النقابات المهنية والعلمية استقلالها، إضافةً إلى استقالاتٍ جماعية من بعض أعضاء حزب البعث.

= «وفي بلدة الحراك هوجمت نقطة المراقبة العسكرية، وضبطت موبايلات (هواتف جوالة) مزوّدة بشرائح غير سورية، وكاميرات ديجيتال (رقمية)، وزجاجات دم». قارن بمقالة: «ضبط موبايلات وكاميرات ديجيتال،» **الثورة**، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=2323774842011O423030009>.

وفي اليوم التالي، أخذت تصريحات المصدر المسؤول في الجيش والقوات المسلّحة تتواتر عن اشتباكاتٍ أخرى؛ قارن بمقالة: «استشهاد خمسة من عناصر الأمن في هجوم مجموعةٍ إجرامية على مفرزةٍ أمنية في نوى،» **البعث**، ٢٤/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.albaath.news.sy/user/?id=1119&a=99336>.

(٩٥) من خطاب الشيخ رزق أبي زيد.

(٩٦) يظهر في الفيديو متظاهرون أمام حاجز من أفراد الجيش ينادونهم بأنكم «أخواتنا»، فيردّ الجنود بإطلاق النار من مسافةٍ قريبة: <https://www.youtube.com/watch?v=wSjpOqdPsc0&feature=player_embedded>.

(٩٧) لمشاهدة تشييع الشهداء في إزرع بتاريخ ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=g2lz_7yyvyo&feature=related>.

(٩٨) <http://www.youtube.com/watch?v=KNE3jC_DbEg&feature=related>.

(٩٩) برّر النائبان استقالتيهما، بخرق الأجهزة الأمنية التعليمات الرئاسية، وإطلاقها الرصاص على المتظاهرين في مدينة درعا، على حد قولهما. كما طالب الحريري ـ في اتصال مع قناة الجزيرة القطرية ـ بتدخل الرئيس بشّار الأسد شخصيًا، لإيقاف ما أسماه «حمّام الدم في سورية». انظر: «استقالة عضوي مجلس الشعب ناصر الحريري وخليل الرفاعي،» ديبرس، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=81581>.

(١٠٠) لمشاهدة استقالة يمان المقداد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=vSWFxFihoPk>.

خلاصة تركيبية

تشتمل هذه المرحلة على أربع «جُمَع» هي «جُمُعَة الشهداء» (١ نيسان/ أبريل)، و«جُمُعَة الصمود» (٨ نيسان/ أبريل)، و«جُمُعَة التحدّي» (١٥ نيسان/ أبريل)، و«الجُمُعَة العظيمة» (٢٢ نيسان/ أبريل). وكانت «الجُمُعَة العظيمة» فيها فصلها الأكثر دموية، حتى إنّه بإمكاننا وصفها بـ «الجُمُعَة الدامية»، إذ قتل فيها ١١٢ متظاهرًا، منهم ٤٨ شهيدًا ينتمون إلى ريف دمشق، و٣٠ إلى مدينة إزرع في منطقة درعا، و٢٧ إلى حمص و٥ إلى حماة، وشهيد واحد في اللاذقية. وخلال ذلك كان انتشار شعار «إسقاط النظام» قد أخذ يتواتر، لكنه لم يكن محطّ إجماعٍ في جميع بؤر الاحتجاج. فقد غاب عن دمشق وتظاهرة الميدان، ولم يظهر بوضوح في دير الزور، وغاب عن مناطق معيّنةٍ في حمص كباب السباع[(١٠١)].

وقد اتّسمت الحركات الاحتجاجية ببعض خصائص «سياسة الشوارع» و«الهبّات» الشعبية التي تدفع الدولة عادةً للرقص على إيقاعها[(١٠٢)]. وقد اتّبعت السلطة إزاء هذا المتغيّر الجديد سياساتٍ مضطربةً تنوس بين الاستجابة لمطالب المتظاهرين وبين الصدام معهم. ولم يكن اضطراب هذه السياسات نتاج ارتباكٍ في طريقة التعاطي مع هذه الحركات فحسب، بل إنه عكَسَ أيضًا خلافًا داخليًا، برز عدد من مؤشّراته، حول منهج هذا التعاطي بين اتّجاهَي الحلّ السياسيّ والحلّ الأمني. وتجلّى ذلك في تقديم تنازلاتٍ فورية سياسية وقطاعية للمحتجّين، بقدر ما وقعت صدامات دموية مع المحتجّين في درعا ودوما وغيرهما، بما يعكس انزلاق السلطة وبوتائر سريعةٍ إلى أيدي الأمنيين والعسكريين.

دمجت السلطات الأمنية خلال هذه المرحلة ما بين تفكيكها للتظاهرات، وشنّ حملةٍ «حربية» منهجية على شبكات التهريب في حمص

---

(١٠١) متابعات حمزة مصطفى، الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لصالح البحث.

(١٠٢) نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٨٠٧.

والرستن ثم في تل كلخ، ما خلط الأوراق بين التظاهرات السلمية المطالبة بالحرية والصدامات الدامية مع المهرّبين. ولبّست السلطة مواجهتها مع المهرّبين لبوس مواجهة الحركات السلفية المتطرّفة، ومثّل ذلك كبرى عمليّات جهاز الأمن السوري في محاولة السيطرة على الوضع عبر إستراتيجية الخلط بين الأوراق.

اتّسمت حركة الاحتجاجات خلال هذه «الجمع»، من الناحية السوسيولوجية، في كل من مدن درعا ودوما وبانياس، بسمات «انتفاضة البلد» في تضامنية موحّدةٍ أخذت في كل من درعا ودوما شكل «انتفاضةٍ» شعبية عامّةٍ، بينما اتّسمت في بقية المناطق، ولا سيّما في مدن ريف دمشق المتوسطة والصغيرة بأنها حركة «أبناء البلد» المهمّشيّن، والمفقرين «المُذَلّين المُهانين»، المتمرديّن سخطًا على أوضاعهم، غير أنّ مناطقهم كانت في هذه الفترة، لأسبابٍ مختلفةٍ ومعقّدة بين منطقةٍ وأخرى، أكثر «قابلية للاحتجاج» من غيرها.

وقد تركّز هؤلاء عمومًا في الأحياء الطرفية المهمّشة، التي تتميّز بارتفاع مؤشّرات فقرها الإنساني والماديّ، والذين وقعت عليهم تكلفة سياسات التحرير الاقتصاديّ وقْعًا أليمًا ولئيمًا، بسبب فقدان الكثيرين منهم أعمالهم في الورش والمعامل التي أفلست وأُغلقت جزئيًا أو كليًا في عدد من المحافظات السورية ولا سيّما في ريف دمشق، بفعل انعكاس آثار الأزمة العالمية، ورفع أسعار المحروقات، ومنافسة المستوردات لإنتاج هذه المنشآت... إلخ. وتسبّبت هذه المنافسة في دمار ألوف المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر غير المنظّمة، التي كانت تمثّل مصدر دخل لعشرات الألوف من العائلات. ففي بلدة سقبا الصغيرة، التي لن تهدأ حركة الاحتجاجات فيها، تعرّض ما لا يقلّ عن ٥ آلاف عائلةٍ للخراب بسبب منافسة المفروشات التركية والماليّزية والصينية... إلخ، كما تضرّرت آلاف العائلات الأخرى، في حمص وتل كلخ، من عملية اعتقال معيليهم بسبب أنشطتهم الاقتصادية غير المشروعة «التهريب». وتضافر ذلك مع سياسة الدولة ضدّ المنقّبات، بفصلهن من سلك التعليم، وإهانة مشاعرهنّ من خلال ضخّ مواد إعلامية مهينةٍ لهن، وردّ فعل ريف دمشق، الذي تتميز

نساؤه عمومًا بارتفاع وتيرة النّقاب لديهن. يضاف إلى ذلك، ما خلّفته عملية اقتحام الجامع العمريّ من جروحٍ عميقةٍ في أرواحهم وكرامتهم، واستنفار ديناميّات الوعي الديني، الذي بات في العقود الأخيرة خاضعًا، إلى حدٍّ كبير، لمؤثّرات الضخّ السلفيّ المتشدّد، مع بروز دور الدين بوصفه «تنهيدة المظلوم المقموع»، و«قلب عالمٍ بلا قلبٍ» بلغة كارل ماركس. ولهذا كانت شدّة الشراسة مترافقةً مع شدّة الفقر والحرمان والبؤس وإهانة الذاتية والضغط السلطوي.

وشهدت سيرورة الحركة الاحتجاجية خلال هذه الفترة وفي منتصف نيسان/أبريل ٢٠١١، محاولة الأطراف تثوير المركز المتمثّل بمدينة دمشق، بالزحف إليها، وتحويل «ساحة العباسيّين» إلى «ميدان تحرير». وهو ما يشير إلى تغييرٍ جوهريّ في تعريف السلطة البعثية للريف، التي تفسّخ عقدها الاجتماعي ـ السياسيّ من سلطة الفلاحيّن إلى سلطة الشرائح المدينية العليا، وفي قلبها شريحة «المئة الكبار» و«ذئابهم الشابّة». وقد ترجمت الحركات الاحتجاجية هذه النقمة، على طريقتها، بهجومها الكبير على منشآت شركة «سيرياتيل» التي كانت تجسّم في وعي المقهورين التمفصل بين المال والسلطة.

وخلال شهر ونصفٍ من المواجهة كانت المدن المليونية الكبرى، ونخصُّ مدينتي دمشق وحلب اللتين تمثّلان (كمدينتين وليس كمحافظتين) أكثر من ٣٨ في المئة من إجماليّ سكان المدن السورية، بينما تمثّلان على مستوى المحافظة ٣١ في المئة من إجماليّ سكان سورية. والمقصود بسكان سورية المقيمون فيها. وقد اقتصر التحرّك في المدينتين المليونيّتين خلال هذه الفترة على بؤرٍ محدودةٍ جدًا، بادر إليها شبّان الفئات الوسطى في كلٍّ من مدينتي حلب ودمشق.

اتّسمت الحركات الاحتجاجية من ناحية الخصائص البنيوية بـ «**التوسّع**» (التوسع المجالي النسبي خارج مدينتَي درعا ودوما) في بعض المدن الصغيرة والمتوسطة، وفي أطراف مدينة حمص الكبيرة (ما دون المليون نسمة)، وفي أطراف «دمشق الكبرى»، وامتدادها (الاحتجاجات) للمرة الأولى، إلى دير الزور، لكن يقابله انحسار كامل في طرطوس ثم انحسار لجُمعتين في

اللاذقية)[١٠٣]؛ و«**الطرفية**» (بعض المدن الصغيرة والمتوسطة وأطراف دمشق الكبرى، والأحياء الطرفية العشوائية في حمص)؛ و«**الشدّة**» (الصّدام الدامي مع قوّات الأمن، ومع ما يطلق عليه أمنيًا اسم «الطرف الثالث أو المندسّ»)؛ و«**الكثافة**» (التظاهر بحيث ارتفع حجم المتظاهرين من١٥٠ ألف متظاهر تقريبًا في يوم «جُمُعَة الشهداء» إلى نحو ٤٠٠ ألف متظاهرٍ في «الجُمُعَة العظيمة»)؛ و«**التوتر السياسي والطائفي**» (التوتر السياسيّ بتجاوز القضايا» المطلبية» الصرفة إلى القضايا السياسية الجوهرية، والتحول من شعار «الحرية» إلى شعار «إسقاط النظام»، والتوتر الطائفيّ الحادّ في المدن المركّبة والمتداخلة طائفيًا ومذهبيًا في اللاذقية وجبلة وبانياس وحمص، والذي يمثّل على مستوى الوعي توترًا مقلوبًا عن التوتّر الاجتماعي - السياسي)؛ و«**التضامنية**» (المناطقية والعشائرية في مدن صغيرةٍ ومتوسطةٍ، تتّسم بقوّة تشابكاتها القرابية والعشائرية والعائلية التقليدية، وتأخذ في شكلها الأعلى صورة «الفزعة»، أو «هبّات أبناء البلد»)؛ و«**السلمية**» (مثلت تظاهرات سلمية بوجه تام، ما عدا بوادر تسلّح دفاعيٍّ بدائيٍّ في درعا من قبل «تنظيم ثورة درعا»، والصدامات مع بعض المهرّبين من حَمَلَة الأسلحة)، والتحوّل من «**العفوية**» إلى أول أشكال **التنظيم** (شهدت هذه المرحلة مؤشّرات تحوّل الطبيعة «**العفوية**» لحركة الاحتجاجات، من الاصطفاف، وفق ديناميّات التضامن التقليدي، إلى طبيعةٍ شبه **منظّمةٍ**، تمثّلت بتأليف نوع من لجانٍ شعبية، في كل من درعا ودوما اللتين كانتا مركز الحركات الاحتجاجية برمّتها، والأكثر كثافةً بشرية وتضحية، والأكبر من حيث عدد الضحايا والمعتقلين).

---

(١٠٣) في ١٥ نيسان/ أبريل حين خرجت اللاذقية في تظاهرتين؛ كان الوضع هادئًا، ولم يتخلل ذلك سوى إطلاق عياراتٍ ناريةٍ محدودةٍ، لكنها في يوم الجُمُعَة (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١) كانت هادئةً وشبه خاليةٍ من الناس. (تعليق فاتح جاموس، أحد منظّمي التظاهرات، أخبار الجزيرة، الساعة الثامنة من مساء ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١). في يوم الجُمُعَة العظيمة (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، كانت المدينة خاليةً من التظاهرات والتجمعات، باستثناء تجمعات يُحتمل أنها لأنصار السلطة، أو قوى الأمن السرية. لكن الجو كان متوترًا وحذرًا. (أكثم نعيسة، تعليق في نشرة أخبار الجزيرة، الساعة الثانية من يوم الجُمُعَة ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

الفصل السابع

العمليّـات

مثّلت أحداث «الجُمُعَة العظيمة»، أو بالأحرى «الجُمُعَة الدامية»، في المدن الصغيرة والمتوسطة عمومًا، وفي درعا خصوصًا؛ العاملَ الأساسي في تبني القيادة السورية إستراتيجية الحلّ الأمنيّ لاحتواء الأزمة بأساليب «القوّة القاسية»، وتعليق الحلّ السياسيّ إلى حين إنجاز مهمات الإستراتيجية الأمنية. وكان الوضع في درعا، وفق المنظور الأمنيّ هو الأخطر، إذ مثّلت الحركة الاحتجاجية في درعا ومدنها كبرى الحركات الاحتجاجية في سورية كلها، وأكثرها شدّةً وكثافةً وتعبيرًا عن العصيان الشعبيّ الشامل.

في هذا السياق صيغت نظرية «المؤامرة». وفُسِّرت في إطار صياغتها المنظومية و«خيالاتها» الأمنية عملية تمرد الشباب، على أساسٍ من «التسوية» بين السلطة و«وجهاء» درعا، وانقسامهم بين أنصار الشيخ الصياصنة، إمام الجامع العمريّ الداعي للتسوية، وبين أنصار الشيخ رزرق الله أبي زيد مفتي درعا المتعاطف مع الشباب[1]. وظهرت بوادر عملية تسلّح أوليٍّ وبسيطٍ لبعض المجموعات الشبابية، والهجمات «الغامضة» على بعض وحدات

---

(١) شهدت فترة اقتحام الجيش لدرعا حدوث انقسامٍ واضحٍ بين الصياصنة وأبي زيد، ففي حين سار الصياصنة على طريق التهدئة من منطلق أن درعا لا تتحمّلُ دفع ضحايا إضافيين. قارن بما قاله الصياصنة في المقابلة التي أجراها التلفزيون السوري معه، على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=RdIFJh1KfFA&feature=player_embedded>.

بينما قدّم الشيخ رزق الله أبو زيد استقالته (من خطاب الشيخ رزق أبي زيد، مفتي درعا يقدّم استقالته في ٢٣/ ٤/ ٢٠١١). قارن بالنص الكامل، في: <http://www.youtube.com/watch?v=KNE3jC_DbEg&feature=relate>.

الجيش والشرطة[٢]، وبروز محاولة بعض اللاعبين السلفيين في الخارج ولا سيّما «السروريين»[٣]، ممّن يملكون قواعد لهم أو نفوذًا في أوساط الشباب بحوران، لتطوير حركة الاحتجاجات إلى ثورةٍ شاملةٍ على النظام. ووَصَفت نظرية المؤامرة ذلك كلّه بأنه جزءٌ من «مؤامرةٍ» متكاملةٍ تستهدف تحويل «درعا» إلى «بنغازي» سورية، وتأليف مجلسٍ انتقاليٍّ فيها، يقوده نائب الرئيس السابق المنشقّ عبد الحليم خدّام.

يبدو أنّ الجدل في القيادة السورية الفعلية، التي تتركز فيها عملية اتّخاذ القرارات، كان حادًا بين أصحاب الحلّ الأمني وأصحاب الحلّ السياسي[٤]. وقد تمخّض هذا الجدل عن اتّخاذ قرار القيام بعملية عسكرية محدودةٍ في درعا لتفكيك المجموعات «المسلّحة»، التي قامت عليها التقارير الأمنية، على أن تنتهي في منتصف أيار/ مايو، ليعلن الرئيس في إثرها بدءَ عملية الحوار الوطني[٥]؛ غير أنّ ما حدث هو تحوّلها إلى عمليّاتٍ شاملةٍ، واتّساع ميادينها من تل كلخ إلى حمص، فجسر الشغور وجبل الزاوية، ثم البوكمال، تلتها

---

(٢) تواترت في هذه الفترة هجمات مجموعاتٍ «مسلّحةٍ» على الجيش وقوى الأمن الداخليّ استشهد فيها وحتى دخول درعا، عشراتُ العسكريين بالفعل. وقد اتّهمت السلطةُ مجموعاتٍ «سلفية» منظّمةً ومسلّحةً بالقيام بها، بينما اتهمت حركاتُ الاحتجاج الأجهزةَ الأمنية بتنظيمها والقيام بها، لتبرير عملية قمعها، وتحويلها عن طبيعتها السلمية.

(٣) المتأثرون بحركة محمد سرور زين العابدين المعروفة بـ «السرورية»، وهي حركة سلفية إخوانية. وسرور هو من أبناء درعا، وقد انخرط في عملية التعبئة والتحريض. قارن مثلًا برسائله «تعلمت منكم أيها الشباب» (٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، و«يوم من أيام حوران المجيدة» (٣/ ٤/ ٢٠١١) على موقع الشيخ محمد سرور زين العابدين: <http://www.surour.net/index.php?group=view&gid=6&rid=833>.

(٤) برزت مؤشّرات ذلك من خلال الاتصالات الجانبية، التي كان يُجريها بعض موفدي الرئيس إلى بعض قيادات المعارضة الديمقراطية السورية في الداخل، ونقلهم عزم الرئيس على القيام بعملية إصلاحات شاملةٍ، وتحميله بعض قادة الأجهزة مسؤولية توتير الوضع الأمنيّ. (من مقابلاتٍ أجراها الباحث مع إحدى هذه القيادات). وقد كشف رجاء الناصر، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي المعارض، عن جانبٍ من هذه الاتصالات التي أوحت بوجود جناحين في القيادة السورية، الأول متشدّد أمنيّ يتمثّل بالأجهزة الأمنية والحزبية، والثاني سياسي عقلاني يتمثّل بالرئاسة والقيادة العسكرية». انظر: رجاء الناصر، «دلالات يوم الغضب وطريق الخلاص،» المنبر الديمقراطيّ الوطني، ١ أيار/ مايو ٢٠١١.

(٥) هذا ما يمكن استنتاجه من إعلان وزير الإعلام ثم المستشارة الرئاسية وقيادة الجيش نهايةَ العمليّات في درعا والانتقال إلى الحوار السياسي.

دير الزور والمعرّة وبنش وسرمين وتفتناز، في ريف محافظة إدلب.

وفي هذه المرحلة توسّعت عمليّات الجيش إلى خارج درعا، بهدف إخماد الحركات الاحتجاجية تحت عنوان مكافحة السلفيين. وبحلول ١٥ أيار/ مايو ٢٠١١، كانت هذه العمليّات قد شملت الرستن (٤ أيار/ مايو) في إثر رفض وجهائها تسليم عدة مئاتٍ من الرجال المتَّهَمين في حوادث «الشغب» الصاخبة في نيسان/ أبريل[٦]، ثمّ بانياس (٥ ـ ٨ أيار/ مايو)، التي حوصرت في هذه العملية، وقسّمت بالحواجز، وتمّ اعتقال ما لا يقلّ عن ٢٥٠ شخصًا، كان بينهم الشيخ أنس عيروط والناشط بسام صهيوني وبعض أبناء عائلة البياسيّ[٧]. وشملت أيضًا دوما والتل والكسوة (٤ ـ ٥ أيار/ مايو)[٨]. وكذلك حملة الاعتقالات في سقبا المفلسة بتأثير منافسة الموبيليا التركية لمنتجاتها[٩] ثم أطراف حمص (٦ أيار/ مايو) وطريق حمص ـ الرستن، الذي تتألّف البلدات والأحياء الواقعة على طرفيه، من متحضِّري البدو، الذين دخلوا في عملية التمدين[١٠] وضدّ من تمّ وصفهم بـ «فلول

---

(٦) «نشر دبابات ومدرَّعات حول دمشق وقرب حمص،» الجزيرة نت، ٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/40770A91-4105-4B4B-B2CA-149352372E5B.htm>.

(٧) انتشرت قوات سورية مؤلّفة من عشرات الدبّابات والمدرّعات بالقرب من مدينة بانياس، عند قرية سهم البحر، التي تبعد عشرة كيلومترات من بانياس. انظر: «تعزيزات قرب بانياس،» بي بي سي، ٥/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110504_syria_homs.shtml>.

في صباح ٧/ ٥/ ٢٠١١ دخل الجيش بانياس، ووقعت مجزرة النسوة الأربع في قرية المرقب، حيث سقطن قتيلات في تظاهرةٍ نسائية للمطالبة بإطلاق سراح معتقلين في قرية المرقب القريبة من بانياس. انظر: «مقتل ٦ متظاهرين والجيش يدخل بانياس،» الجزيرة. نت، ٧/ ٥/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/80B80C54-E14F-4CB3-BCC2-4D7659B650C2.htm>.

وفي ١١/ ٥/ ٢٠١١ أطلقت السلطات السورية سراح ثلاثمئة شخص كانت قد ألقت القبض عليهم في بانياس منذ أن اقتحمت الدبابات المناطق السكنية في المدينة. انظر: «قتلى واعتقالات قبل جُمُعَة الحرائر،» الجزيرة. نت، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/1B0C6F91-D141-4AA5-9889-0361385710B8.htm>.

(٨) **الوطن** (دمشق)، ٦/ ٥/ ٢٠١١.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) انتشرت عشرات الدبّابات في الأحياء التي تقع على أطراف مدينة حمص، مثل بابا عمرو (غرب) ودير بعلبة (شمال شرق)، والستين في حي عشيرة (شرق)، انظر: «٣٠ قتيلًا في جُمُعَة التحدّي في سورية،» الجزيرة. نت، ٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/902F690A-9291-4592-BFE2-67C08D48AC75.htm>.

قارن بـ: **الوطن** (دمشق)، ٦/ ٥/ ٢٠١١.

المجموعات الإرهابية المسلّحة»، في حيّ بابا عمرو في حمص (في ١٠ ـ ١١ أيار/ مايو)[١١]، وضاحية المعضّمية (٩ أيار/ مايو)[١٢]، وقطنا (١٠ أيار/ مايو)[١٣]. ثم عملية تل كلخ (١٤ ـ ١٧ أيار/ مايو)، ثم تلبيسة، المجاورة للرستن، بهدف «اعتقال مشبوهين سلفيين» من أتباع بعض الدعاة السلفيين المتشدّدين، بحسب الرواية الرسمية (٣٠ أيار/ مايو)[١٤]. ثم جسر الشغور وجبل الزاوية (ابتداءً من ١٢ حزيران/ يونيو)، والبوكمال (١٥ ـ ٢٣ تموز/ يوليو)، وحمص مجددًا (٢٠ تموز) وجبل الزاوية. وتشترك هذه المدن كلها في كونها مدنًا أو أحياءً صغيرةً أو بلداتٍ على مستوى الحجم السكاني، ومترابطةً عائليًا واجتماعيًا على مستوى التكوين العصبي المحلي، وبالهامشية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث لكلٍّ منها قصّته الدرامية مع التهميش، أو الإفلاس، أو الفقر، أو الاستملاك «الجائر»، والسأم من الإذلال التسلُّطي، والخضوع لسلطاتٍ محلية اعتباطية.

لقد شهدت هذه العمليّات ثلاثَ موجات نزوحٍ من درعا ومنطقة جسر الشغور وجبل الزاوية وتل كلخ، كان أشدّها موجة نزوح أهالي جسر الشغور وجبل الزاوية. وهي جميعًا مناطق حدودية متاخمة لكل من الرمثا الأردنية، ووادي خالد اللبناني، وتركيّا. كما شهدت أنباءً عن مقابر جماعية في درعا (اتُّهمت فيها القوى المعارضة السلطة)[١٥] وجسر الشغور (اتهمت فيها السلطةُ المسلّحين)، وانفجار الاحتقان الطائفي في مدينة حمص. وتبلور دور

---

(١١) **الوطن** (دمشق)، ١٢/ ٥/ ٢٠١١.

(١٢) «سورية: الجيش يدخل ضاحية المعضّمية،» بي بي سي، ٩/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110509_syria_muadhmia.shtml>.

(١٣) «قتلى واعتقالات قبل جُمُعَة الحرائر،» الجزيرة. نت.

(١٤) «قتلى في اقتحام الجيش للرستن وتلبيسة،» الجزيرة. نت، ٣٠/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/02D147BE-01F7-4FA2-88EF-D8D29C00767B.htm>.

قارن بـ **الوطن** (دمشق)، ٣١/ ٥/ ٢٠١١، ووصفت **الوطن** السلفيين بـ «مجموعات المسلّحين المنتمين لتيّاراتٍ دينية متشدّدة، ومن أتباع مشايخ يُقيمون خارج سورية، وتحديدًا من أتباع الشيخ عرعور، وأدّى ذلك إلى إغلاق الطريق العام الدولي بين مدينتيْ حمص وحماة».

(١٥) بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١١ تمَّ الإبلاغُ عن خمس جثثٍ في منطقة البحار بدرعا البلد. واتَّهم بعضُ منظّمات حقوق الإنسان السلطةَ بارتكاب الجريمة، بينما نُسِب إلى المحامي العام أنه أُعلِمَ بالواقعة وأن لجنةً أُلِّفت للتحقيق في ملابسات الحادث وأسبابه، وقد سُلّمت الجثث إلى أهالي المتوّفين حيث تم دفنها. انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

بعض العوامل الجديدة مثل العامل العشائري وغيره. وبرز تحوّلٌ كبير في مناحي الاحتجاج، وهو العصيان المدنيّ الشامل، ثم الإضرابات في حماة، وظاهرة الإضراب في إدلب. وكانت دوما أول من بدأ هذا الشكل في بداية الأحداث، وهو شكلٌ مدنيٌّ متطوّر في سيرورة الأحداث الاحتجاجية. ثم برز منحى التحرّك السياسيّ للخروج من الأزمة البنيوية الشاملة والمركّبة التي دخل فيها المجتمع السوري، وظهور بوادر تحرّك الفئات الوسطى الحديثة. وسنحاول هنا، عبر مقاربةٍ وصفية ـ تحليلية التوقّفَ عند المقاطع الأساسية التمثيلية في تاريخها المباشر، متوخّين فهْمَ ما يقبع خلفها من عوامل، وما تميّزت به من ديناميّات.

أولًا: عملية درعا (٢٥ نيسان/ أبريل ـ ١٥ أيار/ مايو): موجة النزوح الأولى المبكرة

في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١ بدأت عملية درعا بتطويق مدينتها، وقطع المياه والكهرباء والاتصالات عنها. وكانت أول عملية عسكرية كبيرةٍ تتم بعد عملية «جبلة» التي حدثت قبل يومٍ واحدٍ فقط منها. وبين اليوم الذي دخل فيه الجيش إلى درعا، ويوم السبت ٣٠ نيسان/ أبريل، كانت شوارع المدينتين المليونيّتين، دمشق وحلب خاليتين تقريبًا من المارّة، وسط هلعٍ من المجهول، وانتشار هستيريا التموُّن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع حمّى تبديل الليرة السورية بالدولار، ما جعل سعر صرف الدولار يرتفع في شبكات السوق السوداء من ٤٩ ليرة سورية إلى نحو ٥٤ ليرةً سورية[١٦]، بينما ثار عددٌ من المدن الصغيرة، والمتناهية في الصغر، يوم الجُمُعَة ٢٩ نيسان/ أبريل، الذي أطلق عليه ناشطو صفحة الثورة السورية على الفيسبوك، اسمَ «جُمُعَة الغضب»، بعد صلاة الجُمُعَة تضامنًا مع درعا، وكان أشدّها من حيث التوتّر مع الأجهزة الأمنية ووقوع الضحايا في درعا وحمص.

كان اعتقال حسن عبد العظيم، الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١١، مع بعض قادة التجمع، بمنزلة قطيعة مع سياسة

(١٦) ملاحظات الباحث الميدانية المباشرة للوضع في مدينتَيْ حلب ودمشق.

الاتصال الجانبية، التي قام بها موفدون من الرئيس معهم[١٧]. وعكَسَ ذلك انزلاقَ السلطة الفعلية إلى أيدي الأمنيين والعسكريين. وفي هذا السياق، استنفر تطويق مدينة درعا ديناميّات «الفزعة» التضامنية الحورانية، وتصدّى الشبان، الذين أسسوا تنظيمًا عسكريًا بسيطًا، لطلائع القوّات، بإطلاق النار عليها[١٨]، وفق حقّ «دفع الصائل» الدفاعيّ. ومع عملية الاقتحام فرّ بعض الجنود، واحتموا ببيوت الأهالي (وكانت هذه هي أولى محاولات الفرار الفردية من الخدمة، التي ستتطوّر على نحوٍ محدود، لاحقًا، تحت اسم «لواء الضباط الأحرار»)، فتعقّد الوضع نسبيًا، بينما تحدّثت الرواية الرسمية عن «اختطاف جنديين»، وانتشرت الشائعات المتضاربة، كالنار في الهشيم، عن انشقاق الجيش[١٩]. وتحدّى المحتجّون قرار وزارة الداخلية في يوم الخميس ٥ أيار/ مايو، الذي اتُّخذ استباقًا لما يمكن أن يندلع من أحداثٍ في اليوم التالي الجُمُعَة، الذي أُطلِق عليه اسم «جُمُعَة التحدّي»، ونصّ القرار على منع «القيام بأيّ مسيراتٍ أو تظاهراتٍ أو اعتصاماتٍ تحت أيّ عنوانٍ كان، إلّا بعد أخذ موافقةٍ رسمية على التظاهر»[٢٠]. لكن حركات الاحتجاج تحدّت ذلك، وكسرت القرار من خلال القيام بسلسلة تظاهراتٍ تضامنًا مع درعا، وقمعتها السلطات الأمنية بشدّةٍ.

---

(١٧) مقابلة شخصية أجراها الباحث في نيسان/ أبريل ٢٠١١ مع رجاء الناصر. قارن بـ: الناصر، «دلالات يوم الغضب وطريق الخلاص».

(١٨) «المسالمة،» **الوطن** (دمشق)، ٣/ ٥/ ٢٠١١. «هناك مقاومة مسلحة ظهرت في درعا بداية بأسلحةٍ عتيقةٍ المتوافرة في الأسواق المحلية (السوداء) بدأت بعد عمليّات القتل، وانتشرت مع سيطرة الأهالي على المدينة، سلميًا، مع انسحاب قوات الأمن.. وقطعًا مع حصار المدينة حدثت الفزعة الحورانية من المناطق المجاورة، وتمّ التصدّي لبعض نقاط التفتيش (الحواجز) ردًا على إطلاق النار. هذا ما حدث تمامًا في درعا.. ليس أقلّ ولا أكثر». من جواب رجاء الناصر عن أسئلة وجهها إليه الباحث.

(١٩) تناقلت الإشاعات حدوثَ انشقاقٍ عسكري كبير، في صفوف الوحدات الداخلة إلى درعا. واضطر اللواء محمد الرفاعي إلى تكذيب ذلك رسميًا، والقول بأنه ترك قيادة الفرقة، بسبب نهاية خدمته القانونية. للاطلاع على بيان اللواء الرفاعي قارن بـ: <http://www.youtube.com/watch?v=YZPLUyWkLGE>, and **الثورة** (دمشق)، ٣٠/ ٤/ ٢٠١١.

(٢٠) «وزارة الداخلية أهابت بالمواطنين بالامتناع عن القيام بالتظاهر،» **الثورة**، ٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18071290320110506024037>.

استهدفت الحملة القبض على كل من «تورّط» بـ «حمل السلاح، أو الإخلال بالأمن، أو الإدلاء ببياناتٍ كاذبةٍ»[٢١] للفضائيّات تحت اسم «شاهد عيان»، والعفو عنهم في حال سلّموا أنفسهم، في غضون ١٥ يومًا تبدأ في الأول من أيار/ مايو وتنتهي في منتصفه[٢٢]. وهو الأمر الذي يبدو أنه قد حُدّد موعدًا لنهاية العملية العسكرية في درعا. وكانت هذه القائمة الأمنية تضم آلافَ الشباب[٢٣]. ولذا، كانت مراكز الاعتقال الموقّتة والدائمة في حدود ١١ أيار/ مايو٢٠١١ لا تزال تعجّ بالشباب[٢٤]. وكتعبيرٍ عن نهاية المرحلة الأمنية وبدء المرحلة السياسية، أعلنت السلطات ـ من خلال المستشارة الرئاسية بثينة شعبان ـ عن إصدار الرئيس الأسد أوامرَ رئاسية حاسمة بعدم إطلاق النار على المتظاهرين، وكلّ من يخالف ذلك يتحمّل كامل المسؤولية[٢٥]. كما أعلن وزير الإعلام عن حوارٍ وطني[٢٦]. وأكّد أنّ وحدات الجيش بدأت الخروج التدريجيّ من بانياس ودرعا وريفها، من أجل العودة إلى معسكراتها الأساسية[٢٧]. وألّفت القيادة السورية لجنتين لم يُعلَن عنهما، هما «لجنة الحوار الوطني» و«لجنة إدارة الأزمات»[٢٨]. وأبدى الرئيس انتقادًا

---

(٢١) «الداخلية تهيب بالمواطنين، مِمَّن غُرِّر بهم تسليمَ أنفسهم وأسلحتهم،» **الثورة**، ٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18021850820110502021557>.

(٢٢) المصدر نفسه. ثم مدّدت المهلة أسبوعًا إضافيًا إلى ٢٢ أيار/ مايو. انظر: **الوطن**، ١٦/ ٥/ ٢٠١١.

(٢٣) يعود هذا التقدير لنا، في ضوء أن وزارة الداخلية حدَّدت عدد من قام بتسليم نفسه من هؤلاء الشباب بـ٦١٣١ مطلوبًا أمنيًا بأحداث درعا حتى منتصف أيّار/ مايو ٢٠١١، إضافةً إلى من تمّ اعتقالهم ممن لم يسلّموا أنفسهم. انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٥/ ٥/ ٢٠١١.

(٢٤) هيثم منّاع، «وبدأ الأسبوع الثالث لحصار درعا،» موقع هيثم منّاع على: <http://www.haythammanna.net/articles%20arabic/daraa.htm>.

(٢٥) «جُمُعَة حرائر والأسد يمنع إطلاق النار،» الجزيرة نت، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8197F24F-2030-4A68-B360-5D2A5EAE8DBD.htm?GoogleStatID=9>.

(٢٦) «سورية تعلن عن حوار وطني،» الجزيرة نت، ١٣/ ٥/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/BA9D73A2-5F82-444C-9566-737A5BC3DCD9.htm>.

(٢٧) «وزير الإعلام: وحدات من الجيش تبدأ خروجها من بانياس ودرعا،» الجزيرة نت، ١٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18178212220110514015714>.

(٢٨) تألفت اللجنة السياسية من نائبَيْ الرئيس فاروق الشرع ونجاح العطار والمستشارة الإعلامية في القصر الجمهوري بثينة شعبان، بينما ترأس اللواء هشام اختيار لجنة إدارة الأزمات، التي ضمّت رؤساء أجهزة الأمن ورئيس الأركان، وغيرهم (مقابلة شخصية وجاهية أجراها الباحث في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١ مع مصدر لم يرغب في ذكر اسمه).

«ليّنًا» لممارسات الأجهزة الأمنية تحت اسم «بعض الممارسات الأمنية الخاطئة» بسبب ضعف خبرتها في التعامل مع قضايا هي من صلب عمل الشرطة وليس أجهزة الأمن[٢٩].

وكان ذلك يعبّر من الناحية الوظيفية عن محاولةٍ لامتصاص مشروع العقوبات الأميركي في ذلك الوقت، لكن تمّ الشروع فعليًا في دراسة الأسماء المقترَحة لتأليف قيادة لجنة الحوار الوطني. وكان ذلك في منتصف أيار/ مايو، وفق الآليّات التسلطية التقليدية السابقة، وهي ترشيح كل قيادة فرع حزبٍ لثلاثة مستقلّين كي تنتقي منهم القيادة من تراه مناسبًا لعضوية لجنة الحوار[٣٠]؛ فساد التشاؤم في شأن الحوار حتى قبل أن يبدأ.

ثانيًا: عملية تل كلخ: موجة النزوح الثانية

في ١٤ أيار/ مايو ٢٠١١، انتشر الجيشُ في بلدة تلّ كلخ على الحدود السورية ـ اللبنانية[٣١]، على خلفية توتّر أحداث الجُمُعَة ١٣ أيار/ مايو، التي شهدت عصيانًا عامًا، وأعلن فيه بعض الأعضاء العاملين في حزب البعث الحاكم عن انسحابهم منه. وبدأت عملية نقل بعض العائلات (من أطفال ونساء) إلى الجزء اللبناني من وادي خالد المتاخم للحدود، بما عزّز الشبهات الأمنية الرائجة وفقًا لـ «النظرية الأمنية» عن استخدام تل كلخ معبرًا للمسلّحين الأصوليين من طرابلس إلى سورية. ومع دخول الجيش في ١٤ أيار/ مايو بعد اشتباكاتٍ مسلّحةٍ، ارتفعت وتيرة النزوح لتغدو بالمئات، لتجنيب النساء والأطفال تبعات المواجهة مع الجيش[٣٢].

---

(٢٩) ذكر الرئيس في هذا المجال «أنه أعطى توجيهاته بأن دور الأمن هو جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات الرقابية المسؤولة». من مقابلة الرئيس الأسد مع وجهاء حيّ الميدان، في: **الوطن** (دمشق)، ١٨/ ٥/ ٢٠١١. كان هذا التوجيه غير واقعي في تلك الظروف، لأن الأمن كان منغمسًا في العمليّات، وليس في عملية إعادة هيْكلةٍ لمهماته على أساس جمع المعلومات.

(٣٠) معلومات ميدانية مباشرة للباحث.

(٣١) «الجيش السوري ينتشر بتل كلخ،» الجزيرة نت، ١٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/B2C2F9AD-AD9A-4D81-A992-35354B973824.htm>.

(٣٢) قتل ثلاثة أشخاص من أهالي تل كلخ. انظر: «سورية: سماع أصوات انفجارات وتواصل نزوح أهالي تل كلخ،» بي بي سي، ١٥/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110515_syria_wrap_1.shtml>. =

كانت تل كلخ قد دخلت في حزام الحركات الاحتجاجية منذ أواخر آذار/ مارس، ولا سيّما في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١[٣٣]، لأسبابٍ جوهرية تتعلّق بتهميشها، على غِرار وضع المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصّغر، المهمّشة هي الأخرى، وقد مسّ هذا التهميش مهرّبيها ومزارعيها في آن معًا. وتمكّنت السلطة من احتواء نقمة المزارعين (الذرة الصفراء، الحمضيات، الزيتون، التفاح، البندورة) بتوزيع مبالغ الدعم لهم، التي استفادت منها نحو ٩٧٤ أسرةً[٣٤]، لكنّ المشكلة ظلّت مستمرّةً مع من يعتمد دخلُهم على التهريب.

وقد أدى في هذا السياق عاملٌ محدّد دورًا خاصًا في تفعيل احتجاج تل كلخ، وهو القبضُ على عددٍ كبيرٍ من رجالها الذين يعملون في التهريب بسبب ضعف مصادر الدخل الأخرى، وإهمال الحكومة لتنمية المنطقة. وقد تأثّرت تل كلخ، التي يعتمد ناتجها المحلّي، أو دخل معظم أُسَرها، على عمليّات التهريب، التي تتمُّ عَبْرَ وديانِ منطقةٍ عصية على الأمن، ومن دون اشتباكاتٍ مسلّحةٍ حقيقية[٣٥]، تأثرت إلى حدٍ كبيرٍ بحملة اعتقال المطلوبين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠[٣٦]، التي استهدفت اعتقال أكثر من ٦٤ ألف مطلوب القبض عليهم بموجب مذكّراتٍ وأحكامٍ قضائية، بتهمٍ جنائية

= بينما روَت الحكومة أن المسلّحين قد أحرقوا مقارّ حرس الحدود وبعض الممتلكات العامّة، وتمّ إقامة الحواجز في منطقة العريضة بتل كلخ. وسقط شهيدان وأحد عشر جريحًا من وحدات الجيش والقوى الأمنية. وتم الاستيلاء على كمية كبيرةٍ من الأسلحة والذخائر والقنّاصات. انظر: «شهيدان و١١ جريحًا للجيش والقوى الأمنية في تل كلخ،» **الثورة**، ١٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=18211778120110516023638>.

(٣٣) قارن بـ: تظاهرة تل كلخ يوم «جُمُعَة الصمود» في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=L1agI48Jpgk&feature=related>.

(٣٤) من حديث مدير الدعم الزراعي، في: **الوطن** (دمشق)، ١/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٥) محادثات متعددة تمّت في أوقاتٍ مُختَلِفةٍ بين الباحث وبين عددٍ من سائقي سيارات الأجرة على خطّ حلب - بيروت.

(٣٦) تعميم «سرّي للغاية» رقم (١٩٣١) بتاريخ (١٤/ ١٠/ ٢٠١٠)، صادر عن وزارة الداخلية: قوى الأمن الداخلي، إدارة التنظيم والإدارة، ويقضي بتشكيل لجنةٍ فرعية في كلّ محافظة، مؤلّفة من قائد الشرطة ورئيس فرع الأمن السياسي ورئيس فرع الأمن الجنائي، للقبض على «المطلوبين والفارّين من العدالة خلال عشرة أيام».

وجنحية[٣٧]. وقد تمّ اعتقال عددٍ إضافيٍّ من رجال تل كلخ، بلغ نحو ١٨٠ رجلًا متّهمين بالتهريب. وكان هذا هو السبب الذي دفع الناس في تل كلخ، في البداية، للخروج إلى الشوارع، في أواخر آذار/ مارس، ثمّ المطالبة بسقوط النظام بعد ١٩ نيسان/ أبريل، أي بعد ثلاثة أسابيع تقريبًا من أول تظاهرةٍ خرجت هناك[٣٨]، ثم التصدّي للجيش عسكريًا[٣٩].

على هذه الخلفية، استؤنفت العملية العسكرية في بلدة تل كلخ، في ١٧ أيار/ مايو ٢٠١١[٤٠]. واعتقل الجيش عددًا كبيرًا من الرجال شِيبًا وشُبّانًا، وأحكم سيطرته تمامًا على أحياء تل كلخ وشوارعها، بعدما سحق مقاومة العناصر المسلّحة في البلدة[٤١]. ووفق الرواية الرسمية اعتقل الجيش في هذه العملية عددًا من «المطلوبين الفارّين من العدالة» و«ضبط كميّاتٍ كبيرةً من الأسلحة والذخائر»[٤٢]. وأدّت العملية إلى مزيدٍ من نزوح أهالي تل كلخ، وكانت تلك هي موجة النزوح أو الاقتلاع الثانية، خلال العمليّات العسكرية، بعد موجة نزوح بعض أهالي درعا إلى الرمثا، داخل الأراضي الأردنية.

---

(٣٧) للاطّلاع على خطاب الرئيس بشّار الأسد في ٢٠/٦/٢٠١١، اتبع الموقع التالي وملحقات اليوتيوب المرتبطة به: <http://www.youtube.com/watch?v=YhVyUPkIFew>.

(٣٨) سيلينا ناصر، «السوريون الفارّون من بلدة تل كلخ يحكون عن هجمات،» (تقرير منظّمة العفو الدولية، موقع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان)، <http://www.dchrs.org/news.php?id=311&idC=2>.

(٣٩) المصدر نفسه. وتقول كاتبة التقرير: «وحكى لي شهود عيان أن الجنود سيطروا تمامًا على أحياء تل كلخ وشوارعها يوم الثلاثاء ١٧ أيار/ مايو، بعدما سحقوا ما يبدو أنها مقاومة لعناصر مسلّحة في البلدة. وقد اعتقلوا عددًا كبيرًا من الرجال شيبًا وشُبّانًا». انظر النص الكامل للتقرير على موقع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان: <http://www.dchrs.org/news.php?id=311&idC=2>.

(٤٠) **الوطن** (دمشق)، ١٨/ ٥/ ٢٠١١. برّرت السلطة استئناف العملية بكمينٍ استهدف رئيس فرع الأمن السياسي بحمص ومرافقيه. وقد نشرت **الوطن** روايةً شبه رسمية عن ذلك، تتلخّص في أن «مجموعةً من المسلّحين نصبت كمينًا لرئيس فرع الأمن السياسي في حمص، العقيد محمد إبراهيم العبد الله (من مواليد عام ١٩٦٤ من صافيتا متزوج ولديه ٣ أطفال)، وذلك خلال وجوده في تل كلخ، حيث طلب من مجموعةٍ من الشبّان تسليمَ أنفسهم للعقيد شخصيًا، وعند خروجه ليلتقي الشبان انبطحوا أرضًا وخرج من خلفهم وسط الأشجار ستّة مسلّحين، فتحوا النار على العقيد ومجموعة العناصر الأمنية وعددهم أربعة».

(٤١) ناصر، «السوريون الفارّون من بلدة تل كلخ يحكون عن هجمات».

(٤٢) **الوطن** (دمشق)، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

ثالثًا: جسر الشغور وجبل الزاوية: موجة النزوح الثالثة الكبرى وجوكر أردوغان

١ ـ الخلفية الخاصّة: انتفاضة الفلاحين المدمّرين والعمّال الزراعيين اليائسين

تتمثّل جذور الحركات الاحتجاجية العنيفة التي شهدتها محافظة إدلب، وتحديدًا مناطق جسر الشغور وجبل الزاوية، في أنّ تدني مؤشّراتها التنموية قد خلق فيها بيئةً قابلةً للاحتجاج العنيف، إذ تُؤلِّف المحافظة جزءًا من خارطة المناطق الأكثر فقرًا في سورية، وتلتقي في ذلك مع محافظات المنطقة الشرقية. وهو ما يفسّر ارتفاع وتيرة الهجرة منها، بنوعيها الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية[٤٣]. وتتركز توجّهات الهجرة الداخلية نحو كلٍّ من حلب ودمشق واللاذقية.

وقد تركت السياساتُ الزراعية ذات التوجّه النيو ـ ليبرالي، ولا سيّما في مجال رفع الدعم عن مادة المازوت، أثرًا كارثيًا في المنطقة التي تقوم زراعتها على الريّ، إذ ألحق هذا القرار دمارًا حقيقيًا بالمصدر الأساسي للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وهو الزراعة التي تعاني فيها حيازة الأرض التفتّت والحيازات المتناهية في الصغر بسبب كثرة الوَرَثَة. إن تفتّت الحيازة الصغيرة ظاهرة بارزة في النظُم الزراعية السورية كافةً، لكنّ تفتتها في محافظة إدلب يُعَد من أشدّها، حيث تُمثِّل أُسَرُ أشباه الفلاحيّن، في محافظة إدلب، التي تقلّ حيازتها عن هكتارٍ واحد، أكثر من ٨٠ في المئة من الإجماليّ، بينما تراوح حيازة ١٥ في المئة من بقية الأسر بين ١و٣ هكتار، وهو ما جعل محافظة إدلب، منذ عقدٍ واحدٍ على الأقلّ، واحدةً من أكبر مصدّري العمالة الزراعية الموسمية إلى خارجها[٤٤]. ويعني ذلك تحوُّلَ

---

(٤٣) يبلغ عدد السكّان في محافظة إدلب، بحسب سجلات الأحوال المدنية، ٢,٠٧١ مليون نسمة في إحصاء عند تاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠. ويأتي ترتيبها الرابعة بين محافظات القُطر، ويقدَّر عدد السكّان المقيمين بنحو ١,٥٣٥ مليون نسمة؛ ويأتي ترتيبها السابعة بين محافظات القُطر. ويقدّر وسطيّ معدّل النمو السنوي للسكّان في المحافظة بـ٣,١ في المئة. (ورقة خلفية لأكرم القش مستشار التقرير الوطني الثاني لحالة سكّان سورية، الذي يترأس الباحثُ فريقَه).

(٤٤) ناديا فورني، **نظم استخدام الأراضي، الصفات البنيوية والسياسات، مشروع المساعدة في** =

الفلاحين الصغار المستقلين إلى مهنٍ هامشية أخرى، أو إلى عمّالٍ موسميين في المقام الأول، وهي فئة لا تتمتّع بأي حمايةٍ في سورية، وتعيش دومًا في بيئةٍ محفوفةٍ بالمخاطر.

يشبه ذلك، في محافظة حمص، تحوُّلُ مربّي القطعان إلى «رعيانٍ»، أو إلى مقذوفين في أنشطة القطاع غير المنظّم، ولا سيّما قطاعه الأسوَد، المتمثّل بالتهريب. كما يشبهه، في أطراف دمشق الكبرى، التي تتركّز فيها نسبة كبيرة من منشآت القطاع غير المنظّم الصناعية الصغيرة والمتناهية في الصغر، تحوُّلُ «المعلمين» أصحاب الورش إلى مفلسين، و«الصنيعة» إلى عاطلين من العمل.

وكي نضع هذا التطور في إطار الصورة الكلية للاتجاهات البنيوية التاريخية في التاريخ السوري الحديث، بما يساعد على فهْمِ كُنْهِ التحوّلات الاجتماعية في محافظة إدلب، نعود ونذكِّر بأنّ المجتمع الزراعيّ السوري مرّ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، بثلاث مراحل كبرى في تاريخه، هي مرحلة الملكية الكبيرة للأرض (الفترة العثمانية التنظيماتية، وما تلاها من انتداب فرنسي، إلى ما بعد الاستقلال)، ومرحلة ضرب الملكية الكبيرة للأرض لما فيه مصلحة الفلاحيّن الصغار والمتوسطيّن (مرحلة الإصلاح الزراعيّ ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣)، ثم مرحلة تَفَتُّتِ الملكية الصغيرة والمتوسطة للأرض إلى مساحاتٍ متناهيةٍ في الصغر. وتُعد محافظة إدلب من المحافظات التي مرّت بهذه المراحل الثلاث، وتميّزت بوجه خاصٍّ بخصائص المرحلة الثالثة، التي نسفت في ظلّ السياسات النيو ـ ليبرالية ولاءها للحزب والسلطة، وخرجت من كونها قاعدةً تاريخية لهما إلى غاضبةٍ عليهما.

وتعاني الزراعة فوق ذلك ضعف الإنتاجية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، بسبب تراجع دعم الدولة، في إطار سياساتها النيو ـ ليبرالية، عن دعم مدْخلات الإنتاج، بينما تكثر فيها شرقًا وغربًا المناطقُ الجبلية القابلة للتطوير السياحيّ،

= **التعزيز المؤسّسي والسياسات الزراعية** (دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠١)، ص ٤٠ و٤٧.

لكن غير المستثمَرة إلا بحدود في جبل الأربعين ـ وهو أحد أمكنة اصطياف عائلات حلب ـ والمناطق شبه الصحراوية في جنوبها. يقابل ذلك ارتفاعٌ كبير في معدّل النمو السكانيّ يصل إلى ٣,١ في المئة سنويًا، نتيجة ارتفاع معدّل الخصوبة الزواجية والكلّية للمرأة فيها، وهو ما يرفع من أعباء الإعالة العائلية والاقتصادية معًا، بالنسبة إلى معدّلاتها في المحافظات الأخرى(٤٥).

وبسبب ضعف فرص العمل، فإن الدولة هي أكبر مشغّلٍ لقوّة العمل فيها، ولا سيّما في مجال الشرطة وقوى الأمن الداخليّ، الذي يعوّض عناصره من الضعف الشديد لمرتّباتهم المحدودة والمتدنية بالدخول غير «المرئية» و«غير المشروعة». فقد أدّت محدودية الدخل وانتشار الفقر المدقع؛ ومحدودية عائد الأرض، وتوقُّف الدولة عن التوسّع في التوظيف في المشاريع العامّة؛ إلى ارتطام الشباب بجدارٍ مسدودٍ، الأمر الذي حوَّل المنطقةَ وشبابَها بخاصة، من بيئةٍ تقليدية لنفوذ البعث، إلى بيئةٍ مضادّةٍ له، بل ومنتفضةٍ عليه. وملأ التديّن السلفي ـ بما في ذلك بعض اتجاهاته المتشدّدة ـ الفراغَ الناتج من تآكل الأفكار الحديثة وتهلهلها في الوعي الاجتماعي العام.

٢ـ «المعاد» الفاجع: مؤثّرات الثمانينيّات: نموذجا كفر نبل وجسر الشغور

لم يكن التقليد الراديكاليّ للمحافظة غريبًا عن تاريخها، فلقد أفرزت في مرحلة الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة (١٩٧٦ـ ١٩٨٣) كتلةً راديكالية قوية وكبيرةً انخرطت في العمليّات، وتعرّضت إمّا للتصفية وإما الاعتقال، أو أُرغمت على الفرار إلى خارج سورية. وشكّل الانتقام في نظر هؤلاء أحدَ مثيرات الاحتجاج الذي يتميّز بطبيعته المعقّدة، واشتغال عدّة عوامل فيه. ويتنمذج ذلك في حركات كلٍّ من كفر نبل وجسر الشغور، إذ كانت كفر نبل، التي انخرطت في حركة الاحتجاجات باكرًا، تردُّ على نحوٍ لاشعوريٍّ، ولكن في سياقٍ جديدٍ، على ما حدث لها في الثمانينيّات. وقد

---

(٤٥) معدّل الإعالة العمرية في إدلب ٨٤,٢، مقابل ٧٠ في القطر، بحسب تقديرات عام ٢٠١٠. ومعدّل الإعالة الاقتصادية في إدلب ٤,٦، مقابل ٣,٦ في القطر، بحسب تقديرات عام ٢٠٠٩.

قُدّر مَصَابُ البلدة بين ضحايا ومفقودين ومعتقلين، في حدودٍ وسطية تناهز٦٠٠ ضحية خلال مواجهات الثمانينيّات من القرن الماضي. وكان خمسهم تقريبًا ممن قضى في الأحداث، بحيث يمكن القول، في إطار العلاقات الاجتماعية والقرابية المحلية الوشيجة، إنَّ ما لا يقلّ عن ٧٠ في المئة من أهالي كفر نبل كانوا مصابين تقريبًا.

كانت القصص المحلية مؤلمةً، فحتى من سلّم نفسَه، بعدما وعدت به السلطات من العفو عنه، غدا مفقودًا. ونتيجة هذا العدد الكبير من الضحايا الذي دفعته البلدة، فإن شؤون حياتها المدنية اليومية من إرثٍ وملكية وزواجٍ وطلاقٍ قد تعرّضت كلها للحرج الشديد، والتعقيد البيروقراطي السياسي، أكثر كثيرًا مما عانته مدينة حماة. وعُدَّت البلدة طوال السنوات الماضية بلدةً «معاديةً»، يجري التضييق الأمني والحزبي الشديد عليها من ناحية توظيف أيٍّ من أبنائها في جهاز الخدمة العامّة. وعام ٢٠١١، حين اندلعت الحركة الاحتجاجية في كفر نبل، كان عدد سكان البلدة المهمّشة ١٧٩٨٠ نسمة، في حين أن عدد سكان قراها الخمس والعشرين يبلغ ٧٨٤٧٧ نسمةً جاهزةً للاحتجاج(٤٦).

٣ ـ سيرورة الأحداث

أ ـ الإرهاصات الأولى

تمّ تسجيل أول مشاركةٍ لمنطقة جسر الشغور وجبل الزاوية في الحركة الاحتجاجية في سورية، في قرية «كنصفرة» القريبة من جبل الزاوية، بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، فيما اصطُلح على تسميته «جُمُعَة الصمود»، التي رفعت في تظاهراتها شعاراتٍ تطالب بالحرية فقط، حيث لم يكن شعار إسقاط النظام قد تبلور بعدُ، في شعارات الحركة الاحتجاجية(٤٧). ثمّ أخذت التظاهرات تنتقل ببطء إلى مدينة جسر الشغور في شكل تجمعاتٍ محدودةٍ، لكنها سجَّلت أكبر تجمعٍ لها، في ما عُرِف بيوم «الجُمُعَة العظيمة» في ٢٢

(٤٦) محادثة هاتفية مع شخصية من كفر نبل لا ترغب في ذكر اسمها.

(٤٧) لمشاهدة تظاهرة جبل الزاوية بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠١١ ومراقبة الشعارات، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=YtvG9uBZI5A&feature=player_embedded>.

نيسان/ أبريل ٢٠١١، إذ قارب عدد المتظاهرين عشرة آلاف متظاهرٍ رفعوا شعاراتٍ تنادي بإسقاط النظام[٤٨].

وبالعودة إلى البداية، ووفق مفهوم تدخل العامل «العشوائيّ»، الذي يجعل كبرى التغيّرات تندلع من أحداثٍ بسيطةٍ في ظاهرها، فإن مدينة جسر الشغور (٤٦٤٣٥ نسمة) وقراها (١٠٣٥٦٨ نسمة، بمن فيهم سكان مركز جسر الشغور) لم تدخل بجدٍ، على خطّ التوتر، مع قوّات الأمن، إلا في ٩ أيار/ مايو ٢٠١١، عِقب استهداف حافلة عمّالٍ قادمةٍ من لبنان بالقرب من مصفاة حمص، وهو ما أدّى إلى استشهاد ١١ مواطنًا، أغلبهم من بلدة الزيادية وقريتي الزيارة والحواش، في سهل الغاب القريبة من مدينة جسر الشغور. واتّهمت الرواية الرسمية - وفق نهجٍ بات معتادًا - مجموعاتٍ إسلامية «متطرّفةً» باستهداف الحافلة[٤٩].

كانت تلك البلدات، ولا سيّما الزيّادية، على الرغم من تريُّفها السابق، ثم تمدُّنها، ذات جذرٍ عشائري يتّسم بقوّة ترابطه المحلّي، ويعود في أصوله إلى عشيرة الهنادي ذات الأصل المصريّ، والتي قدمت مع جيش إبراهيم باشا، في أربعينيات القرن التاسع عشر؛ وبهذا الأصل، كانت تشترك مع معظم التكوين العشائري الأصلي لخان شيخون (مجموع سكان ناحيتها ٥٨٧١٥ نسمة) في منطقة معرّة النعمان، التي سارعت قراها بدورها إلى التضامن مع أقربائها في الزيّادية[٥٠]، بينما انتشرت «الشائعات» بين الأهالي بأنّ رجال الأمن، ومن يوصفون بـ «الشبّيحة»، هم الذين استهدفوها، مستندين إلى ما جاء في روايات بعض المصابين والناجين عن اتهامهم الأجهزة الأمنية بالعملية، و«التمثيل» بجثث بعض ضحاياها. وكان انتشار هذه الشائعات كالنار في الهشيم كافيًا لتحويل مواكب تشييع الشهداء في مدينة

---

(٤٨) لمشاهدة تظاهرة جسر الشغور بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=jJ5ZH8-ceoM&NR=1>.

(٤٩) «استشهاد ١١ مواطنًا بهجوم عناصر إرهابيةٍ مسلّحةٍ على حافلةٍ قادمةٍ من لبنان،» شام برس، ٩/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.champress.net/index.php?q=ar/Article/view/89614>.

(٥٠) أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، ٢ ج، ط ١٠ (دمشق: دار الفكر المعاصر؛ بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٩)، ج ٢، ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

جسر الشغور وقرى الحواش والزيارة والزيادية، إلى تظاهراتٍ معاديةٍ للنظام والرئيس[٥١]. وفي ١٣ أيار/ مايو ٢٠١١، صبّ المتظاهرون جامَ غضبهم على رموز السلطة، وقاموا بحرق مبنى الشعبة الحزبية[٥٢]. وإزاء تقدم بعض وحدات الجيش، أعلن الأهالي بعد ثلاثة أيامٍ بيانًا جماعيًا برفض دخولها.

في الفترة الممتدّة من «حادثة الحافلة» في ٩ أيار/ مايو، إلى ما أطلق عليه اسم «جُمُعَة أزادي» (الحرية) في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١١، كانت مدينة معرّة النعمان (سكان المدينة المركز ٦٧٤٨٤ نسمةً، وسكان الناحية بمن فيهم سكان المركز ١٧٤٣١٥ نسمةً) مسرحًا لعمليّاتٍ أمنية معزَّزةٍ بوحداتٍ عسكرية وُجدت نتيجة التظاهر المستمر لأهالي المدينة والقرى المجاورة، وتوجّههم المستمر إلى الطريق الدوليّ (دمشق ـ حلب) وقطعِه «سلميًا». لذا، ونتيجة ارتفاع عدد القتلى في مدينة معرّة النعمان المجاورة، ارتفعت حدّةُ التظاهرات المناوئة للنظام، وسجّلت مدينة جسر الشغور في هذه الفترة أكبر تجمع في محافظة إدلب بعد معرّة النعمان، وتحديدًا في ما أطلق عليه يوم «جُمُعَة الحرية ـ أزادي» في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١١، حيث أعلن فيها مجموعة من شباب المدينة استقالتهم من عضوية حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، رافضين دخول الجيش إلى المدينة[٥٣]. وكتبوا على بعض الجدران شعار: «لا إمارة إخوان، ولا سلفية في جسر الشغور، بل ثورة شعبية»[٥٤]. وكان ذلك جزءًا من شعاراتٍ عمّت كثيرًا من المناطق، ورفعت شعارات «لا سلفية ولا إخوان، الشعب يريد الحرية».

استمرّت التظاهرات خلال الفترة الممتدة من ٢٠ أيار/ مايو حتى ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١ في عدد من قرى وبلدات إدلب، بما فيها أريحا وكفر

---

(٥١) رفعت التظاهرات شعارات مناهضة للنظام وللرئيس بشّار الأسد، بعنوان «يا بشّار سماع سماع.. دم الغاب ما بينباع». لمشاهدة تظاهرات التشييع والشعارات، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=PteRYnhbpDY>.

(٥٢) لمشاهدة المشهد، ومغادرة الحزبيين له في إثر بدء اندلاع النيران في المقر، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=MVo0YqR9paE>.

(٥٣) لمشاهدة تظاهرات جُمُعَة «أزادي» في مدينة جسر الشغور، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=WjhyyEqU5Nw&feature=email>.

(٥٤) لمشاهدة هذه الشعارات، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=09koUDEjyqc>.

نبل، دون أيّ احتكاكٍ حقيقيٍّ أو مثيرٍ بين القوى الأمنية والمتظاهرين. لذلك، بدأت التظاهرات تتسع أفقيًا وعموديًا، مُعَوِّضَةً في كثافتها من أربعين عامًا من منع «حقّ التجمع» وتجريمه. وبات بإمكان الناس كسرُ سيطرة النظام الأمنيّ على حياتهم. وخلال ذلك، كان حضور قرى جبل الزاوية القريبة من الحدود التركية، التي شهدت أكبر تجمعٍ في الجُمُعَة التي أطلق عليها اسم «حماة الديار»، بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو، طاغيًا. بيد أن تطوراتٍ درامية سريعةً ومؤثرةً كانت قد حدثت، وكان لها أثر كبير في توتير حالة الاحتقان في المجتمع السوري بعامّة، ويمكن تكثيف أبرزها في قضية الطفل حمزة الخطيب الذي اعتُقِل إبّان تظاهرة صيدا بدرعا في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وسُلِّم إلى عائلته جثّةً هامدةً، وعلى جسده في الظاهر آثارُ تعذيبٍ «وحشية»، وتشويهاتٍ «بشعةٍ» وغير محتملة «إنسانيًا»، ومثيرةٍ للاشمئزاز و«الكراهية». واضطرّت السلطات إلى أن تعترف بالحادثة، وأن يتولّى الرئيس بنفسه تهدئة والد الصبي المغدور[(٥٥)]. ومن هذه التطورات أيضًا عملية «تلبيسة» و«الرستن» التي سقطت فيها الطفلة هاجر الخطيب في ٢٩ أيار/ مايو، أثناء استهداف حافلةٍ مدرسيةٍ تقلّها[(٥٦)]، وارتكاب الأجهزة الأمنية في حماة مجزرة أسفرت عن استشهاد ٦٨ شخصًا[(٥٧)]. وتمّ في إثرها

(٥٥) استقبل الرئيس السوري بشّار الأسد بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠١١ والد الشهيد حمزة الخطيب الذي لم يُدلِ بأي تصريحاتٍ عن حادثة الوفاة، وقال إن الرئيس «وعد بتنفيذ المطالب الإصلاحية». وتمّ تأليف لجنة تحقيقٍ لكشف ملابسات الحادث، انتهت إلى أن الآثار التي لوحظت على الجثة هي نتيجة لتفسخاتٍ سبّبها بقاء الجثّة في برادات الموتى لفترة طويلة. وذكرت صحيفة **الوطن** شبه الرسمية أنه تم إلقاء القبض على العصابات المسلّحة التي قتلت الطفل حمزة الخطيب. . . انظر: **الوطن**، ١/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=102338>.

كانت جثة الصبي قد سُلّمت من قبل المشفى إلى الأجهزة الأمنية المعنية، ولكن هذه الجثّة ظلت مهملةً دون تبريدٍ مما ألحق التفسخ بها. وسُلّمت متأخّرة جدًا من قبل الأجهزة إلى ذويها بشكلها المثير والمروِّع، ما عزز نظرية التمثيل والتشفيّ بجسم الصبي المغدور.

(٥٦) استهدفت حافلة المدرسة التي تقلُّها في تلبيسة، مع بدء الحملة العسكرية على الرستن وتلبيسة، واتهمت السلطات عصاباتٍ مسلّحةً بارتكاب الجريمة. قارن بفيديو يُظهر بعض الأطفال الناجين من استهداف الحافلة في مشفى الرستن بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=8ut4ujEu3B8>, and <http://www.youtube.com/watch?v=v0h3v_wXVok>.

(٥٧) «Syria: «Dozens Killed» as Thousands Protest in Hama,» BBC, 4/6/2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13642917>.

توقيف رئيس فرع الأمن العسكريّ في مدينة حماة وكبار معاونيه وإحالتهم على التحقيق[٥٨].

ب ـ استشهاد الشاب باسل المصريّ و«غزو» شبّان جبل الزاوية للجسر

ترافقت الأحداث السابقة مع التطورات التي حصلت في مدينة جسر الشغور يوم الجُمُعَة ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث قُتل الشاب باسل المصريّ، في الصدامات التي وقعت بين رجال الأمن وأعضاء «اللجان الشعبية» (الشبيحة) وبين المتظاهرين[٥٩]. في ذلك اليوم، اجتمع نحو ٢٥٠ شابًا في ما أُطلق عليه اسم «ساحة الحرية»، وخطَب فيهم شاب عصريّ الزيّ يرتدي بنطلون جينز، وتزيّنت الساحة برايتين تحمل الأولى بالإنجليزية «شكرًا للاتحاد الأوروبي»، بينما كانت الراية الثانية عبارةً عن العلم التركيّ، وكتب عليه بالتركية «شكروزال أردوغان»[٦٠]. وحصلت عملية تعبئة مكثّفة للشباب، برز فيها دور المرأة المسلمة «المنقّبة» في التظاهرات، إذ خطبت ذلك اليوم إحدى السيدات «المنقّبات» ـ بحيث لا تُظهِر سوى عينيها ـ في جمعٍ من المحتشدين تستثيرهم للانتفاض[٦١].

---

(٥٨) في جُمُعَة «أطفال الحرية»، في مدينة حماة، حدث اختلاط كبير وخلل في الروايات الرسمية التي جاءت في التلفزيون السوري، بأن مجموعةً مسلّحةً حاولت الهجوم على فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في المدينة، ليعترف الإعلام الخاص بمسؤولية السلطات عن المجزرة، بعد ظهور مقاطع فيديو تظهر بما لا يقبل اللبس القتل المتعمَّد، من قِبَل رجال الأمن والشبيّحة للمتظاهرين. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=hZmykYNbeEw>.

بعد ذلك، ذكر موقع «ديبرس» السوري أنه تمت إحالة محمد المفلح رئيس فرع الأمن العسكري على التحقيق بقرارٍ من الرئيس الأسد الذي ألّف لجنة للتحقيق في أحداث حماة. انظر: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=86539>.

وأصدرت اللجنة قرارًا بعزله وإحالته مع اثنين من معاونيه على التحقيق.

(٥٩) «حراك الثورة السورية،» مركز الشرق العربي، ٤/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-sharq-270.htm>.

ولمشاهدة فيديو تشييع باسل المصري، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=26VY8525h1Q&feature=youtube_gdata>.

(٦٠) لمشاهدة ذلك، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=_Uh5Q8e0HOc>.

(٦١) للاطلاع على المشهد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=pVjsC7Yyvrk>.

تشير بعض الشهادات إلى أن الخمار لم يكن دليلًا خاصًّا، بل كان نوعًا من «اللثام» لدى الذكور لإخفاء شخصية النسوة.

عصرَ اليوم نفسه، وصل عشرات الشباب «الملثّمين» من قرى جبل الزاوية، التي كانت قد انخرطت قبل نحو أسبوعٍ بكثافةٍ كبيرةٍ، نسبيًا، بالقياس على عدد سكانها، في حركة التجمهرات والتظاهرات الاحتجاجية الغاضبة. وقد وصلوا على درّاجاتهم النارية إلى المدينة وفي عيونهم الثأر، يحملون أسلحةً اشتروها من السوق السوداء، أو حصلوا عليها من بعض مخازن الأسلحة الحكومية التي تمكّنوا من الاستيلاء عليها(٦٢). وفي الحال تمّت مداهمة سجن الشغور، وتمّ الإفراج عن المسجونين فيه(٦٣). وفي اليوم التالي، سقط في موكب التشييع المحاط من قبل رجال الأمن وميليشيا «اللجان الشعبية» (الشبيحة) شهيدان وتوفّيت امرأة مسنّة، وأصيب اثنان من المشيّعين بجراحٍ، وتمّ نقلهما بعد ذلك قليلًا إلى الأراضي التركية(٦٤)، بسبب تعذّر نقلهما إلى المشفى الذي أخذت المعارك تدور حوله، إذ بدلًا من أن يفرّق القتل المشيّعين، ويبثّ الذعرَ فيهم أهاجهم وزاد من غضبهم، وبانَ الثأر في عينيْ كلّ واحدٍ منهم. فقد كانت ذكرى إعدام أحد أعضاء القيادة القُطرية لأحد عشر شابًا من شبّان جسر الشغور عام ١٩٨٢، لا تزال حاضرةً في الاستذكارات(٦٥).

هاجت المدينة ردًا على عملية القتل للتوّ، وحدث منحى هياجها وفق نمط «القوْمات» الشعبية المدينية أو الحضرية التقليدية في القرن التاسع عشر.

---

(٦٢) من جواب محمد سيّد رصاص عن أسئلةٍ وجّهها الباحث له. وحول تسلّح العشائر من السوق السوداء قبل عملية الغزو، تمّ الاعتماد على رسالة رجاء الناصر إلى الباحث، يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١١، وتمّت مقاطعة هذه المعلومات مع محادثةٍ أجراها الباحث مع أبي أسامة سيجري في ٥ آب/ أغسطس ٢٠١١.

(٦٣) يفترض أنهم سجناء لجناية أو لجنحة، إذ إنّ الموقوفين الأمنيين يتم إيداعهم في أقبية أجهزة المفرزة الأمنية. للاطلاع على المشهد، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=0cdiV-SSAYk>.

(٦٤) «تركيّا تستقبل الجرحى السوريين للمعالجة في مستشفياتها،» إيلاف، ٦/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/news/2011/6/660214.html?entry=articleRelatedArticle>.

ولمشاهدة فيديو وصول أول جريح سوري إلى الحدود التركية في ٤/ ٦/ ٢٠١١، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=n4-CiFoV44Y&feature=youtu.be>.

(٦٥) نفّذ هذه الجريمة أحد أعضاء القيادة القطرية يومئذ ميدانيًا من دون محاكمةٍ وخارج القضاء، ثم صدر بعد ذلك مرسوم بتشكيل المحاكم الميدانية وتفويضها بصلاحيّاتها، وغطّيت هذه المجزرة مع غيرها.

وكما كان يحدث تقليديًا في تلك القوْمات، حدث الأمر هنا تمامًا، إذ توجّهت «قومة» الجسْر إلى مستودع الجيش الشعبي، وتمكّنت من اقتحامه والسيطرة على أسلحته، على غِرار توجّه «القومات» السابقة إلى مستودعات الأسلحة. وبهذه الأسلحة تمكّن بعض المحتجّين من اقتحام المقارّ والمنشآت الأمنية والحزبية والحكومية، وتحولت العملية وفق المنطق الذي يحكم «القوْمات» إلى اضطراباتٍ وأعمال عنف استهدفت رموز الحكومة القائمة في المنطقة من المنشآت العامّة، والمسؤولين الحزبيّن والحكوميين المحليين. ووقعت الاشتباكات الأعنف عند مقرّي المفرزة الأمنية الخاصّة بالأمن العسكريّ والبريد الذي تُرابط فيه بطبيعة الحال قوّة أمنية. واستمرت هذه الاشتباكات حول المبنيين وفي الشوارع، وفق الرواية شبه الرسمية، ٣٦ ساعةً[٦٦]. وكانت هي المفرزة الوحيدة التي قاتلت حتى النهاية بعد انسحاب مفْرزتيْ أمن الدولة والأمن السياسي. وتعرضت تبعًا لذلك معظم المنشآت والمباني والآليّات العامّة، وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي للتخريب، وغدت الحياة اليومية صعبةً في الجسر[٦٧].

خلال ذلك، وفي يوم ٥ حزيران/ يونيو كانت التظاهرات تعمّ جسر الشغور وسط الاضطرابات، وقتل ٣٨ مواطنًا في الاضطرابات، ونُقل ٢٠ مصابًا إلى أنطاكية لتلقّي العلاج. ورافقت الاضطرابات تظاهرة صغيرة على الحدود السورية ـ التركية مؤلّفة من ١٠٠ متظاهر تستصرخ رئيس الوزراء التركي أردوغان بهتافات «أردوغان، أردوغان»[٦٨] على طريقة «وامعتصماه، وامعتصماه»[٦٩].

رفع عدد الشهداء حِدَّةَ التوتر بين المتظاهرين، وقلب ذلك ميزان القوّة لما فيه مصلحة المتظاهرين الناقمين، ووقعت المرحلة الأخيرة من

(٦٦) **الوطن** (دمشق)، ١٦/٦/٢٠١١.

(٦٧) ظلت هذه المنشآت في حالة تعطُّلٍ وخراب جزئيٍّ أو كلّي حتى ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ على الأقل. قارن بخبر عن خطّة عمل مجلس المدينة لترميمها وبنائها وتشغيلها. انظر: **الوطن**، ٢٠/ ٧/ ٢٠١١.

(٦٨) تظاهرة على الحدود التركية بتاريخ ٥/٦/٢٠١١.

(٦٩) المصدر نفسه.

الاشتباكات الضارية بين المسلّحين، ومعظمهم من العشائر، من جهةٍ أولى، وبين رجال الأمن و«اللجان الشعبية» (الشبيّحة) من جهةٍ ثانية، في يوم ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث أُبيد معظم رجال المفرزة الأمنية وأعضاء اللجان الملتجئون إلى مقرّ المفرزة عن بكرة أبيهم. وبلغ عددهم وفق الرقم الرسميّ ١٢٠ شهيدًا[٧٠]، ويبدو أنّه قد مُثّل بجثثهم، ودفنوا في مقابر جماعيّةٍ بدائية[٧١].

في مثل هذه الأجواء المصابة بوباء «الكراهية»، يتطهر القتلة بالانتقام من قتلاهم، أو «سلخ الشاة»، سواء أكانوا من هذا الطرف أم من ذاك. وهذه هي ثاني حالةٍ يتم فيها الحديث في سورية عن مقابرَ جماعية. لقد

(٧٠) نشرت **الوطن** السورية لاحقًا أن «حصار المفرزة استمر ٢٨ ساعةً، وبما يعكس حجم الدمار الذي لحق بالمبنى الذي فجّرته العصابات المسلّحة فوق رؤوس رجال المفرزة البالغ عددهم ٨٢ عنصرًا». انظر: **الوطن**، ٢١/٦/٢٠١١. ونشرت في هذا السياق تقريرًا عن جولة المبعوثين الدبلوماسيين والصحفيين إلى «المقبرة الجماعية الثالثة التي ضمّت ما بين ١٧ و٢٠ شهيدًا من شهداء مفرزة الأمن العسكريّ». انظر: **الوطن**، ٢١/٦/٢٠١١. قارن بتقرير إخباري مصوَّر للفضائية السورية على الموقع التالي: . <http://www.youtube.com/watch?v=LdoIkR-nF8s&feature=related>

(٧١) نشرت **الوطن**، ومختلف أجهزة الإعلام، صورًا عن «فظاعة الجريمة التي تجاوزت كل الحدود، حيث الجثث المقطوعة الرؤوس والأطراف والجذوع والمحروقة والمشوهة». انظر: **الوطن** ٢١/٦/٢٠١١، بينما رأت مصادر مستقلّة (وهي شهاداتٌ يجب أخذها بحذرٍ أيضًا) أن صورة التشويه والتمثيل قد بولغ فيها. وننشر هنا رواية رجاء الناصر، المتابِعة على نحوٍ موثوقٍ فيه لأحداث الجسر، مع رؤيتها التحليلية، حيث تقول: «في ريف إدلب بما فيه جسر الشغور المسألة أكثر تعقيدًا، هناك احتقان تاريخي منذ الثمانينيّات، وهناك احتقان مذهبي.. التظاهرات ووجهت بقنّاصةٍ من الأجهزة الأمنية وبـ «شبيّحة». ومعظم الشبيّحة كانوا من فئةٍ معيّنةٍ بكل أسفٍ، جرى تجييشهم من قبل النظام.. هذا الوضع استحضر كل ما في مرحلة الثمانينيّات، وعلى ما يبدو أنه اتخذ قرار بالمقاومة. وبدأت العشائر بشراء الأسلحة من السوق السوداء، وكان هناك استعداد للمواجهة.. يوم المجزرة الرهيبة بدأ القنّاصة بإطلاق النار على المتظاهرين، ووقع بعض القتلى.. تقدّمت مجموعات الحماية وحاصرت البريد الذي تحصّن فيه القنّاصة من مفرزة الأمن العسكري، واستطاعت القضاء على جميع من فيها من العسكريين، كما نصبت كمائن للنجدات، وتم القضاء عليها والاستيلاء على أسلحتها. أثار الوضع حالةً من الفزع الشديد لدى طائفةٍ معيّنةٍ، والتي كان عدد من أفرادها أمنيين وشبّيحة ومؤيّدين للنظام.. وانتشر هذا الوضع في معظم مناطق ريف إدلب، وإن كان بصورةٍ أقلّ كثيرًا، وعند اقتحام الجيش للمناطق تعمّق الاحتقان المذهبي، وإن على نحوٍ غير معلنٍ في كثير من الأحيان.. ولكن مرّةً أخرى لم يثبت وجود خلايا سابقة للأحداث.. ولكنه ثبت أن المقاومة كانت أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، وربما يعود الأمر لوجود عسكريين منشقّين وإن كانوا أفرادًا من أبناء المنطقة» (من رسالة رجاء الناصر إلى الباحث، يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١١).

أدّت مبالغة بعض قنوات التلفزة بتكرار نشر صورة الجنود الذين يدوسون أجساد ضحاياهم المدنيين العزَّل في «البيضا» دورًا في تغذية ثقافة «الكراهية». وكان ما حدث في الجسر من التمثيل بالجثث، نموذجًا عكسيًا من «جرائم الكراهية» يردّ «بالمنطق نفسه» على «جرائم» سابقة[٧٢]. وهو ردٌّ يعكس دينامية ذاتيةً مرضية وعدوانية يتقمّص فيها المقموع شخصية القامع، وتشتغل هذه الدينامية بطريقة «التشفّي» التي تميّز «جرائم الكراهية».

وفي هذا اليوم سقطت جسر الشغور وكامل بلدات المنطقة تقريبًا في أيدي الأهالي، مثل بلدات الزعينية، والناجية، واليوسفية، والحسينية، وأورم الجوز غرب أريحا. وكانت في بعض هذه البلدات مخازن أسلحة للجيش، فزادت كمية الأسلحة في أيدي الصبية والشباب[٧٣].

ج - بروز هرموش ونشوء مخيّم الجسر: جوكر أردوغان

في تلك اللحظات الحرجة، برز اسم المقدم حسين هرموش، أحد ضباط الفرقة الحادية عشرة إلى السطح، وأعلن بعد أيام قليلة، مع نحو ١٠٠ من الجنود، انضمامَه إلى ما سمّاه «لواء الضباط الأحرارً»[٧٤]، بما يوحي بأنّ هذا اللواء قائم ومشكّل مسبقًا. وبرّر هرموش تمرّده باحتجاجه على «الفظائع» التي يرتكبها الجيش، وانحرافه عن واجبه، وبوقوع «مجزرة جسر الشغور في ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١١»[٧٥]. وتحدّث عن ضابط برتبة ملازم معه، وعن تلقّيه وعدًا بانضمام ٢٠٠ عنصر نظاميّ إليه بينهم أربعة ضبّاط[٧٦]. وغدا الهرموش

---

(٧٢) انفرد عزمي بشارة بنقد الجزيرة من منبر الجزيرة نفسها في هذا الموضوع. ودعا القناة إلى وقف بثّ هذه الصور، مركّزًا اعتراضه على ما تبثّه من صورٍ عن جرائم الكراهية وسلوكها السياسي المشوّه المضادّ لطبيعة الإنسان بوصفه إنسانًا، وما تؤثّر فيه سلوكيًا.

(٧٣) **الوطن** (دمشق)، ٥/ ٦/ ٢٠١١.

(٧٤) بيان انشقاق المقدم حسين هرموش بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=iY_mzXRNnZU>.

(٧٥) تصريح المقدم المنشق حسين هرموش لقناة العربية، ١٠/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=TLtiCtfFUzs>.

(٧٦) تصريح المقدم المنشق حسين هرموش لقناة الجزيرة، ١٢/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=xqDTwj1kN-c>.

قائد «القومة». ومع بروز هرموش، بدأ طور جديد في الأحداث، أدّى إلى اقتلاع أهل جسر الشغور، وهجرتهم إلى الحدود التركية ـ السورية القريبة. والهرموش هو من بلدة إبلين بجبل الزاوية، ولا يستبعد أن عملية غزو شبّان جبل الزاوية للجسر قد تمّت بالتنسيق المسبق معه، ومع مسلّحي الجسر داخل المدينة.

بثّت السلطات معلوماتٍ عن قوى مسلّحةٍ في منطقة جسر الشغور تمتلك «تجهيزاتٍ ومعدّاتٍ متطوّرةً»[(٧٧)]، في حين تحدّث الإعلاميون القريبون منها، عن امتلاك هذه القوى معدّاتٍ تفوق تقانتُها المتقدّمة ما يمتلكه الجيش السوري[(٧٨)]. وكان ذلك في الواقع تمهيدًا لعملية جسر الشغور، وتبيَّن أنه مجرّد خطاب تهويليّ لتبرير العملية[(٧٩)]. وتوجّهت في ضوء ذلك بعض ألوية الجيش من دمشق إلى جسر الشغور للقضاء على هذه «العصابات». وكانت «قوْمة» الجسر التي وضع هرموشي على قيادتها ـ باسم «لواء الضباط الأحرار» ـ قد سيطرت على المنطقة أكثر من أسبوعٍ، تمتد من ٤ إلى ١٢حزيران/ يونيو ٢٠١١ تقريبًا. وفي صباح يوم ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وصلت وحدات الجيش إلى مشارف الجسر. وبدلًا من أن يقاوم هرموش، كما وعد شبّان «القومة» (الذين وجدوا أنفسهم في حمأة القتل «البارد» لهم، إبّان التظاهرات والتشييع، متورّطين بالأسلحة)، كان قد بدأ منذ ٨ ـ ٩ حزيران/ يونيو بإخلاء جسر الشغور ومناطقها من السكان، وتوجيههم للنزوح إلى الحدود السورية ـ التركية القريبة[(٨٠)].

وقد بدأت أولى عمليّات الانتقال إلى تركيّا بنقل مصابَيْن اثنين في

---

(٧٧) «جسر الشغور خارج السيطرة والجيش بدأ تحركاته،» **الوطن**، ٢٠١١/٦/٧، <http://www.alwatan.sy/dindex.php?idn=102696>.

(٧٨) تصريح الإعلامي (السوري) شريف شحادة لقناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠١١/٦/٩.

(٧٩) نشرت جريدة **الوطن** السورية شبه الرسمية، معلوماتٍ منقولةً عن قادة الوحدات العسكرية التي دخلت جسر الشغور بأنه تمّ دخول المدينة «خلال ٢٤ ساعة وتطهيرها خلال ٤٨ ساعة»، انظر: **الوطن**، ٢٠١١/٦/١٦.

(٨٠) تحدث هرموش في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١ لقناة «العربية» عن أن منطقة جسر الشغور خالية من السكّان، وأنه قام بإخلاء ٩٠ في المئة من السكّان منها، بينما هناك ١٠ في المئة من السكّان يستخدمهم الجيش كدروعٍ بشرية. ولم يقدم ما يعضد رواية الدروع البشرية.

اشتباكات ٤ حزيران/ يونيو إلى تركيّا[٨١]، ثم غدَت عملية تهجيرٍ منظّمة للسكان، بمعنى توجيههم إلى تركيّا قبل وصول وحدات الجيش إلى الجسر. وكما هي العادة في مثل هذه الحالات الحرجة والشديدة الحساسية، فإن السكان «المرعوبين» يتصرفون تحت هول «الذهول».

وفي ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أي قبل يومٍ واحدٍ من بلوغ وحدات الجيش الجسر، واصل هرموش تهجير السكانَ وتوجيههم إلى الحدود السورية ـ التركية. وفي ١٢ حزيران/ يونيو حين بلغ الجيش الجسر، وبدأ يمهّد لدخوله بعملية قصفٍ مدفعي وصاروخي بحسب رواية هرموش، فإنّ هرموش نصَبَ ـ بمساعدة بعض شباب قرية «أورم الجوز» ـ مجموعةَ كمائن لتأخير دخول الجيش[٨٢]، وتبنّى ما وصفه بـ «سياسة» إخلاء من تبقى من السكان إلى تركيّا، شاكرًا «تركيّا شعبًا وحكومةً». وقال: «ليس لديّ غير هذه السياسة»، وإننا «استطعنا إخلاء أكثر من ٩٠ في المئة من جسر الشغور»، بما في ذلك القرى[٨٣].

بدأت أولى فصول المأساة الإنسانية والسياسية للمهجّرين السوريين من مدينة جسر الشغور وقراها. وكان المهجّرون الأوائل مؤلّفين بصورةٍ أساسيةٍ من نساءٍ وصبيةٍ وأطفال. وحتى ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ حين دخل الجيش جسر الشغور، وفرّ هرموش وعناصره إلى الحدود، كان عدد الذين استوعبتهم السلطات التركية يقارب نحو ٥٠٠٠ مهاجر. غير أن تلك السلطات حدّت من دخول النازحين الآخرين الذين قُدّر عددهم ببضعة آلاف، وسهّلت

---

(٨١) لم يُشِر هرموش إلى أي عملية تفخيخ للطرق التي سيسلكها الجيش في تقدمه نحو جسر الشغور، بل تحدّث عن كمائن، ويفترض أن تتضمّن الكمائن عمليّات التلغيم، بينما تحدّثت الرواية شبه الرسمية لاحقًا قائلة إن «التنظيمات المسلّحة سرقت خمسة أطنانٍ من الديناميت و٥٠٠ كيس من السماد واستخدمتها في تفخيخ الطرقات والجسور المؤدّية إلى المدينة التي كان من المفترض أن تعبرها وحدات الجيش». انظر: **الوطن**، ٢٠/٦/٢٠١١.

(٨٢) وقعت أربع باصاتٍ عسكرية في أحد هذه الكمائن، وقتل كل من فيها. وقيل إن المقدم المنشق حسين هرموش وجماعته شاركوا في الكمين. تجدر الإشارة إلى أن أهالي أورم الجوز كانوا قد قطعوا الطريق بحرق الدواليب لتأخير وصول الإمدادات إلى الجسر. (من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث يوم ١١ آب/ أغسطس ٢٠١١).

(٨٣) تصريح هرموش الصوتي للجزيرة يوم ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١، <http://www.youtube.com/watch?v=xqDTwj1kN-c>.

لنحو ٥٠٠ منهم بناءَ مخيماتٍ بمحاذاة الشريط الحدودي، بينما بقي عدة آلاف عالقين على الحدود[٨٤].

في الجملة، بلغ عدد النازحين أكثر من ١٥ ألف نازحٍ ونيفٍ[٨٥]، وتبيّن لاحقًا أنّ ما لا يقلّ عن خمسة آلافٍ منهم ينتمون إلى مناطق اللاذقية وبانياس ودرعا[٨٦]. أمّا أهالي قرى اشتبرق وديرثمان والقنية العلوية القريبة من مدينة جسر الشغور، فقد أخلوْا قراهم مع توتر الأحداث. وأقام بعضهم في شاليهاتٍ خاصّة في منطقة الشاطئ الأزرق[٨٧]. بينما عزلت قوات الجيش السوري، بعد وقتٍ قصير، قرى حدودية في المناطق الشمالية الغربية للبلاد، وأقامت حواجزَ ونقاط تفتيش، في محاولةٍ لوقف نزوح اللاجئين السوريين الذين تدفقت أفواجٌ جديدة منهم على الجانب السوري من الحدود[٨٨].

وكان هناك ألف مهاجر من إدلب وحماة، معظمهم من قرى وبلدات

---

(٨٤) مراسل الجزيرة صهيب الباز من منطقة جوادجي في الساعة السادسة من يوم الأحد ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(٨٥) «بلغ عدد النازحين السوريين إلى تركيّا لغاية اليوم ١٥ ألفًا و٧١٣ لاجئًا عاد منهم إلى سورية ٧ آلاف و٤٤٠ شخصًا. لكنه ما لبث أن انخفض في أواسط تموز/ يوليو ٢٠١١ إلى نحو ٨ آلاف و٢٧٣ لاجئًا» (**أخبار العالم**، استنادًا إلى وكالة «جيهان» التركية، قارن بالموقع التالي: <http://www.dunyatimes.com/ar/?p=12797>) وحتى أواخر تموز/ يوليو كان لا يزال هناك عدد كبير من النازحين إلى الحدود السورية ـ التركية، لكنهم ظلّوا داخل الأراضي السورية المتاخمة من دون أن تسمح لهم السلطات التركية بعبور الحدود. وقدّرت المصادر الرسمية عددهم بما يراوح بين ٧٥ و١١٢٥ نازحًا، وصفتهم بمسلّحين حصلوا على أسلحتهم وآليّاتهم بطريقة السرقة، ولا يمكن للجيش أن يقوم بعمليّاتٍ ضدّهم بسبب متاخمتهم للحدود. انظر: **الوطن**، ٢٥/ ٧/ ٢٠١١. ونقلت صحيفة **الوطن** أيضًا «بأن مجموع عدد المهجرين العائدين بلغ نحو ٨٠٠٠ مواطن من أصل نحو ١٥٠٠٠ مهجّر أعلن عنهم الجانب التركي، منهم نحو ٣٠٠٠ مواطن من مدينة جسر الشغور وباقي مناطق المحافظة، و٥٠٠٠ مواطن من محافظاتٍ أخرى كدرعا واللاذقية وبانياس» انظر: **الوطن**، ١٢/ ٧/ ٢٠١١.

(٨٦) هذا ما يُفهم من الأرقام التي قدّمتها جريدة **الوطن** (السورية) عن حجم العائدين، وتشتمل على عودة ٥٠٠٠ مواطن نزحوا إلى تركيّا من محافظاتٍ أخرى كدرعا واللاذقية وبانياس. انظر: **الوطن**، ١٢/ ٧/ ٢٠١١.

(٨٧) من أجوبة بسام يونس عن أسئلة الباحث.

(٨٨) «نقاط تفتيش وعزل قرى حدودية ومساعدات تركية للاجئين،» **الحياة**، ٢٠/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/279830>.

إدلب، ما أدّى إلى ارتفاع الإيجارات بنسبة ٤٠ في المئة في الأحياء الشعبية لمدينة حلب. وتضاعف إيجار المزارع التي يمكنها أن تأوي عائلات كبيرة، أو أكثر من عائلة، ثلاثة أمثال ما كان عليه[(٨٩)].

كانت قد اتَّضحت، عندئذٍ، وظيفةُ المخيّمات التي نصبتها حكومة أردوغان في أوائل نيسان/ أبريل ٢٠١١[(٩٠)]، وسط دهشةٍ عامّةٍ من عدم وجود أيّ مبرّرٍ لها، ووجود قناعةٍ راسخةٍ بأن مجموعة اللاجئين الذين أوَتهم تلك المخيّمات، ليسوا سوى مجموعاتٍ مختلقة؛ إذ لم تكن تلك المخيّمات سوى تجربةٍ استكشافية اختبارية لـ «الآتي الأعظم». وبنشوء مخيّم «النازحين» السوريين في جسر الشغور يبدأ فصل فرعي جديد في لعبةٍ كبرى، مثّل فيها المخيّم «جوكر أردوغان». وباتت تركيّا تملك ورقةً إضافية بوصفها من أكبر اللاعبين في الشأن السوري، ومن أقواهم تأثيرًا، إذ ستحتضن وبدءًا من نيسان/ أبريل مؤتمرات واجتماعات ولقاءات المعارضة السورية في الخارج، بمبرر تعريفها للوضع السوري كجزءٍ لا يتجزأ من مفهوم أمنها القومي، ومن مصالحها العربية العليا التي تمثّل سورية بوابتَها، ومخاطر الاضطراب في سورية على الوضع الأمنيّ في تركيا.

زادت عملية النزوح إلى تركيّا بسبب مداهمة الجيش لقرى ناحية كفر نبل المنطقة الجنوبية لجبل الزاوية، والتي يُعدّ مركزها مدينة «كفرنبل» مركزًا رئيسًا وتجمعًا للاحتجاجات المعارضة[(٩١)]، وقد دخل في مجال الحركات الاحتجاجية بصورة مبكّرة. وتُعد كفر نبل التي تبعد نحو ١٠ كلم إلى الغرب من مدينة معرّة النعمان من المدن المتناهية في الصغر، إذ يبلغ عدد سكانها

---

(٨٩) **الوطن** (دمشق)، ٥/ ٧/ ٢٠١١. علينا أن نأخذ هذا الرقم ٣٠٠ ألف نسمة في حدود شهر تموز/ يوليو ٢٠١١ بحذر. لكن، يمكن قبول أن يكون أكثر منه بعد ذلك بسبب هجرة نساء وأطفال حماة.

(٩٠) في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١ استقبلت تركيّا ٢٥٠ شخصًا سوريًا بينهم ٦١ طفلًا دخلوا الحدود التركية بعد اختراقهم الأسلاك الشائكة. وتمّ نقلهم إلى قاعدةٍ رياضية في بلدة يايلا داغ في ولاية هاتاي (لواء الإسكندرون). وأعلنت الحكومة عزمها على إنشاء مخيّمٍ مؤلّف من ٥٠ خيمة، بينما أرسل الهلال الأحمر التركي ١٣٠ خيمةً لهذا الغرض، وزوّدها بالتجهيزات الأساسية على نحوٍ يكون فيه المخيّم قابلًا للتوسيع. انظر: <http://turkeytoday.net/node/4172>.

(٩١) **الوطن** (دمشق)، ٥/ ٧/ ٢٠١١.

١٧٩٨٠ نسمة، بينما يبلغ عدد سكان ناحيتها ٧٨٤٧٧ نسمة[٩٢]. وتُعد بلدات كفرومة وحاس الممتدّتين من دون انقطاعٍ بين المعرّة وكفر نبل، وبلدة بداما في هضبة القصير، من أبرز البلدات الصغيرة المهمّشة التي انخرطت في حركات الاحتجاج. ورأت الرواية شبه الرسمية أن كفرومة وحاس «المعقل الرئيس للتنظيمات والمجموعات المسلّحة في منطقة معرّة النعمان»[٩٣]. ثم أصبح في بداما التي كانت مركز ناحيةٍ، لكنها في حدّ ذاتها بلدة متناهية في الصغر (٤٨٤٢ نسمة)، ولا يتجاوز حجمها مع محيطها من قرى ٢١٥٢١ نسمة. وقد انخرطت بداما وقراها في حركات معرّة النعمان، التي توحّدت كمدينةٍ في مواجهة الأمن، وهو ما جعل المفارز الأمنية فيها تنهار، واضطرت عناصرها إلى الاختباء في منازل بعض الأهالي[٩٤]. وغدت المعرّة مدينةً خاليةً من الأجهزة الأمنية، وسيطر الأهالي عليها بوجه كاملٍ. وظلَّ التوتّر قائمًا فيها طوال الأسابيع اللاحقة، وحتى أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١.

رابعًا: مجزرة حماة: من اليوم الدامي إلى عصيان حماة

١ ــ بين حركات المركز وحركات الأطراف: نظرة مقارنة بين حماة وحمص

تُعد مدينة حماة من المدن الكبيرة الحجم سكانيًا، إذ يقطن فيها ٣٥٩٩٦٤ نسمة، لكنها مع مجموع النواحي الأربع لمركز حماة: صوران، حر بنفسه، مركز حماة، الحمراء؛ فإنها تبلغ ٧٤١٩٤٨ نسمةً. أما إجماليّ سكان المحافظة فيبلغ ١٥٩٢٩٩٣ نسمةً[٩٥]. ونظرًا إلى أنّ مشاركة ناحيتي حر بنفسه (٦٢٧٩٣ نسمة)، والحمراء (٣٧٥٠٤ نسمات) المنحدرتين من أصولٍ بدوية كانت محدودةً وبسيطة، فإنّ المجال البشري لسيرورة الحركات الاحتجاجية، وتطورها إلى عصيانٍ مدني، جرت في المجال البشريّ لمركز

(٩٢) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

(٩٣) **الوطن**، ٥/ ٧/ ٢٠١١.

(٩٤) **الوطن** (دمشق)، ٢٢/ ٦/ ٢٠١١.

(٩٥) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠ (استنادًا إلى عمليّاتٍ حسابية على أساس نتائج تعداد السكّان في سورية للعام ٢٠٠٤، ومعدّلات النمو السنوي للسكّان، خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠).

المدينة (٣٥٩٩٦٤ نسمة)، بينما كان المجال البشري للتظاهر يشمل مركز مدينة حماة وريفها الشمالي، كما يشمل بدرجةٍ أقل، بعضَ قرى ريفها الشرقي، ولا سيّما مدن صوران وقراها (١٠٤٢٦٧ نسمةً)، ومدينة حماة وقرى المركز: طيبة الإمام، كفر زيتا، حلفايا، كفر نبودة (٥٣٧٣٨٤ نسمةً)، أو ما يعادل ٦٤١٦٥١ نسمةً، أكثر من نصفهم من الإناث[٩٦]. بينما يجري الجانب الثاني من الأحداث في مركز قلعة المضيق السني، الذي يبلغ عدد سكانه ٩٨٤٦٠ نسمةً[٩٧].

تفيد تلك الخلاصات الكمّية، على صعيد المقارنة، في استنتاج أنّ حركة الاحتجاجات في مدينة حماة وريفها كانت حركةَ أبناء المدينة (المركز) الراسخة تاريخيًا، بينما كانت في حمص حركةَ أبناء الأطراف العشوائية وشبه المنظّمة، والمنحدرة في معظمها من أصولٍ بدوية، والمتشكّلة منذ الستينيّات حول مدينة حمص، والتي يصل حجمها السكاني إلى ما يراوح بين ٤٩ في المئة في التقدير الأدنى المرئي، و٦٣ في المئة في التقدير الأعلى غير المرئي، من سكان مدينة حمص[٩٨]. وبذلك كانت الحركات في حماة حركات مركز، بينما كانت في حمص حركة أطراف. وهذا ما يفسّر عجز الحركة الاحتجاجية في حمص عن بلوغ المنحى الأعلى وهو العصيان المدنيّ العام، أو حتى الإضراب العام. ولسببٍ إضافي هو انقسام أسواق المدينة إلى سوقين، على غِرار ما هو في اللاذقية، بسبب احتدام الاصطفاف الطائفي، الذي كان أشدّه في مدينة حمص[٩٩]. أما حماة فقد تمكّنت من ذلك، وكانت المدينة السورية المتوسطة الوحيدة التي طوّرت منحى حركاتها الاحتجاجي إلى العصيان المدني الشامل، وإن استثمرت فيه التضامنية المحلية المدينية، أو ما يُعرف شعبيًا بـ «الفزعة الحموية». وسيتكرّر مع أواخر تموز/ يوليو

---

(٩٦) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **اتجاهات التطور السكّانية ـ المجالية ـ الاجتماعية ـ المؤسّسية حتى العام ٢٠٢٥** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٤.

(٩٩) دعا الناشطون إلى إضرابٍ عام في مدينة حمص لكنه لم ينجح، انظر: **الوطن**، ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

٢٠١١ المنحى الحمويّ في العصيان، وسدّ الطرق بالحواجز، في كل من دير الزور وإدلب، وسيقوم الجيش بعمليّاتٍ جديدةٍ طوال الأسبوع الأول من آب/ أغسطس في هذه المدن الثلاث.

٢ ـ تطوّر الأحداث

دخلت مدينة حماة على خطّ حركة الاحتجاجات، يومَ «جُمُعَة العزّة» في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١ بتظاهرةٍ صغيرةٍ بلغ حجمها نحو ١٠٠٠ متظاهر. وانطلقت من مسجد عمر بن الخطّاب في حي الشمالية بالحاضر، باتجاه ساحة العاصي، من دون بلوغها، وهي تهتف بـ «الروح بالدم نفديكِ يا درعا»[١٠٠]. ويُعد عدد المتظاهرين من الأعداد الضعيفة المحدودة بحجم المصلّين في مسجد عمر بن الخطّاب في منطقة «الحاضر»، التي تمثّل الفئات الوسطى التقليدية المدينية قوامَها البشري والاجتماعي. ويتميز بتكوينه الأكثر محافظةً وتقليدية بالنسبة إلى مناطق المدينة الأخرى. ويُعد مسجد عمر بن الخطّاب من أكبر مساجد مدينة حماة البالغ عددها، وفق الحجم، خمسةَ مساجد[١٠١]، ويستوعب في حدٍّ أقصى نحو ٢٥٠٠ مصلٍّ. وبهذا النحو كان عدد المتظاهرين في بدء الأحداث يمثّل نحو نصف المصلين.

ولم يرتفع هذا الحجم في الجُمُعَة التالية (جُمُعَة الشهداء) إلا بصورةٍ محدودة، مقتصرًا على المصلّين في جامع عمر بن الخطّاب دون المساجد الأخرى، لكنه ارتفع في «جُمُعَة الصمود» (٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١) التي هتف المتظاهرون فيها «بالروح بالدم نفديكِ يا درعا» إلى نحو ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ متظاهر، بسبب انضمام عددٍ من المصلّين في مسجد الصحابة (طريق حلب)، ومسجدي علي بن أبي طالب والسرجاوي (سوق الشجرة)[١٠٢]،

---

(١٠٠) لمشاهدة تظاهرة حماة في جُمُعَة العزّة، والشعارات التي رُفعت، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=ywviRWqZE7U>.

(١٠١) هي، وفق الحجم: عمر بن الخطّاب (الحاضر) السرجاوي (المحطة)، وعبد الرحمن بن عوف (القصور) وعلي بن أبي طالب (سوق الشجرة) والصحابة (طريق حلب).

(١٠٢) <http://www.youtube.com/watch?v=ywviRWqZE7U>.

انظر أيضًا: <https://www.youtube.com/watch?v=2MhX_D47tWM&feature=player_embedded>.

بينما انخرطت في هذه التظاهرات (٥٠٠ متظاهر) مدينةُ السلمية ذات الأغلبية الإسماعيلية، التي تبعد نحو ٣٢ كم من مدينة حماة، وهي مدينة متوسطة الحجم سكانيًّا (يبلغ عدد سكان ناحيتها مع المركز ١٣٢٦٢٦ نسمة، بينما يبلغ عدد سكان نواحيها ٢١٤٣٤٢ نسمة[١٠٣]، واتسمت بإنشادها الجماعي للنشيد الوطني السوري[١٠٤]. وفي «جُمُعَة الإصرار» (١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١)، توجّهت التظاهرات في حماة للمرّة الأولى، من محيط المساجد إلى قرب ساحة العاصي بوسط حماة، وتحشّدت أمام مبنى الأحوال المدنية هاتفةً بشعار: «عالجنّة رايحين، شهداء بالملايين»، إضافةً إلى مناطق أخرى رفعت فيها التظاهرات شعار «الله أكبر» و«سلمية سلمية، حرية حرية»[١٠٥].

وفي «الجُمُعَة العظيمة» (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١)، اتسع حجم المشاركة في التظاهرات. ورُفِعت فيها شعارات «سلمية سلمية»، «لا إله إلا الله» و«فزعة فزعة حموية». واتّسمت بكونها التظاهرة الأولى التي تتجمّع في ساحة العاصي. وفي هذه التظاهرة، سقط الشهيد الأول لحماة وهو صهيب سوتل[١٠٦].

وبدأ التحوّل إلى تظاهراتٍ عامّةٍ بدءًا من هذه الجُمُعَة، بارتفاع مشاركة بلدات ومدن ريف حماة الشمالي الصغيرة، في حركة الاحتجاجات في المدينة. وكان من أبرزها بلدات ومدن «طيبة الإمام» و«كفرزيتا» و«حلفايا» التي يراوح بُعد كلٍّ منها من المدينة بين ١٠ كم و١٥ كم. وهي تُعد بذلك لصيقةً بحماة بشريًا واقتصاديًا وإداريًا وأنثروبولوجيًا، من ناحية الزيّ النسوي والمطبخ وعادات الزواج والأفراح والأتراح. وغيّر سقوط الشهيد الأول مجرى التظاهرات التي أخذت تتطوّر على نحوٍ شبه يوميٍّ. وكانت السلطات تفرّقها بالطرق التقليدية (خراطيم المياه، والغازات المسيلة للدموع،

---

(١٠٣) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

(١٠٤) لمشاهدة تظاهرة مدينة السلمية، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=NYCrf7EWV3g>.

(١٠٥) لمشاهدة تظاهرة حماة أمام مبنى الشؤون المدنية، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=eQJjUQwI17A>.

وموقع آخر في منطقةٍ أخرى: <http://www.youtube.com/watch?v=_exm1mLGEqA>.

(١٠٦) لمشاهدة تظاهرة حماة في الجُمُعَة العظيمة، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=tEFWNxpzvF8&feature=player_embedded>.

والهراوات..)، وأسفر ذلك عن إصابة المتظاهرين بجراحٍ، ولا سيّما في المواجهات التي وقعت في منطقة الهجرة والجوازات.

٣ ـ المجزرة والعصيان المدني الشامل

وفي «جُمُعَة آزادي» (٢٠ أيار/ مايو ٢٠١١)، اتسع حجم التظاهرات، وارتفعت شدّتها، وبرز فيها شعار جديد كُتب على أحد الجدران، بطريقة بدائية، في منطقة «الشمالية»، القريبة من جامع عمر بن الخطّاب، والتي تتّسم بكونها سوقًا للريف الشمالي اللصيق بحماة، وهذا الشعار هو: «نطالب بحلّ الجيش الخائن وإنشاء جيشٍ وطني»(١٠٧). وعكس هذا الشعار بطريقةٍ معقّدة الانبعاث «الحاقد» لثارات الماضي المحتقن، الذي تمثّل في وقوع عددٍ كبيرٍ من أبناء هذه المنطقة ضحايا، إبّان حصار حماة وضربها من قبل الجيش في شباط/ فبراير ١٩٨٢. ولا تزال آثار ضرب حماة عام ١٩٨٢ واضحةً فيها، ولا سيّما في المنطقة الواقعة بين حيّ «المناخ» وحيّ «الشمالية»، فكانت الآثار الحسية لتلك العملية لا تزال حاضرة ومؤثّرة، بهذا القدر أو ذاك، في توجيه سلوك الاحتجاجات وإثارته. وأخذت شدّة التعامل بين الأجهزة الأمنية وبين المتظاهرين منحى تصاعديًا، بعد قيام رجال الأمن بالقبض على أحد المتظاهرين، إبّان الاشتباكات بالحجارة معهم، وإشبعوه ضربًا بالهراوات، ما أدّى إلى إلحاق شللٍ دماغي به(١٠٨)، ثم موته. وألهبت هذه الحادثة المدينة المحتقنة والمندلعة بالانتقام، ورفعت من حدّة التظاهرات. ولهذا اختلطت صورة هذا المتظاهر (الدويك) مع صورة الطفل حمزة الخطيب في التظاهرات، ولا سيّما في تظاهرة «أطفال الحرية» (٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١).

في هذا اليوم «الدامي»، ارتكبت أجهزة الأمن مجزرةً مروّعة، عقب انطلاق أكبر تظاهرتين شهدتهما المدينة خارج إطار المساجد. انطلقت الأولى من جامع السرجاوي عبر (نزلة الجزدان) باتجاه ساحة المدينة، من دون

---

(١٠٧) لمشاهدة العبارات التي كتبت، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=_i56mxqEXBA>.

(١٠٨) للاطلاع على هذا المشهد، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=uObRZ-shU2M>.

بلوغها، وشارك فيها نحو ٥٠ ألف متظاهر. وانطلقت الثانية من جامع عمر بن الخطّاب في «الشمالية»، عبر الحاضر باتجاه ساحة العاصي. وكان عدد المتظاهرين كبيرًا، بلغ نحو ١٠٠ ألف متظاهر. وقبل وصول تظاهرة الحاضر إلى ساحة العاصي، قرب فرع الحزب، أطلق القنّاصة المتمترسون على سطح فرع الحزب الرصاصَ عشوائيًا على طليعة المتظاهرين. وخلال خمس دقائق كان قد سقط عشرات الشهداء. وفي إثر مطاردة المتظاهرين المتراجعين إلى منطقة الحاضر، زاد عدد الشهداء والجرحى وبلغ ٥٣ شهيدًا، ارتفع عددهم في اليوم التالي إلى ٦٨ شهيدًا، بسبب وفاة عددٍ من الجرحى الذين أصيبوا بجراح بليغة[١٠٩].

في إثر هذه المجزرة، انسحب رجال الأمن من المدينة. وفي اليوم التالي، أثناء تشييع الشهداء، وتمامًا على غِرار ما حدث في درعا والصنمين ودوما وحمص، خرج رجال حماة تقريبًا عن بكرة أبيهم في عدّة مواكب. وفي مقبرة «سريحين»، اصطدم المشيّعون بمفرزةٍ أمنية متمركزة قرب المقبرة، وقاموا بملاحقة عناصرها الذين فرّوا من دون إطلاق نار، وتمّ القبض على أحدهم، وتعريته من ملابسه، باستثناء سرواله الداخلي، وإعدامه وضرب جثّته بطريقة انتقامية مروّعة[١١٠]. وبينما لم يبدر عن أجهزة الأمن أيّ ردّ فعلٍ مباشر على عملية القتل والتمثيل بأحد عناصرها، بلغ تفاعل المجزرة التي أُلحقتها بالمواطنين ذروتَه، حيث أعلن الأهالي عن إضراب عام في المدينة، لمدة ثلاثة أيّام حدادًا على أرواح الشهداء، التزمت به جميع الفعاليّات الاقتصادية والأهلية ـ باسثناء المشافي والصيدليّات ـ بنسبة ٩٩ في المئة[١١١]. ويوم «جُمُعَة العشائر» (١ حزيران/ يونيو ٢٠١١)، كان الإضراب قد انتهى، لكن المدينة كانت لا تزال في حالة حدادٍ ومأتم شامل، وتظاهرت تحت وطأة الخوف، ولذا أطلق عليها أهل حماة اسم «جُمُعَة الخوف».

---

(١٠٩) للاطلاع على هذا المشهد، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=zgEh N6i7F9A>.

(١١٠) لمشاهدة إعدام رجل أمن في حماة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=u_ H6to_BOyM&skipcontrinter=1>.

(١١١) متابعات ميدانية قام بها فريق من الباحثين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لصالح البحث.

مرّت تظاهرات الجُمُعَة، التي قُدّر عدد المتظاهرين فيها بـ ١٥٠ ألف متظاهر، في هدوء من دون أي احتكاكٍ بين المتظاهرين وبين رجال الأمن، بسبب انسحابهم إلى خارج المدينة. ووجدت السلطات الجوَّ مواتيًا لمحاولة تطبيع الوضع في حماة، فنشرت لجنة التحقيق التي ألّفها رئيس الجمهورية في ١٢ حزيران/يونيو، برئاسة اللواء هشام اختيار رئيس مكتب الأمن القومي ورئيس لجنة إدارة الأزمات في القيادة السورية، قراراتها. وكان من أبرزها «إعفاء رئيس فرع الأمن العسكري واثنين من معاونيه من مهامّهم، ومحاسبة كلّ من ثبتت مسؤوليته وتقصيره وإدانته في وقوع الأحداث»، و«اعتبار ضحايا أحداث يوم الجُمُعَة شهداء ومنح ذويهم وأسرهم كلّ التعويضات والميزات بهذا الشأن»، و«إعادة جميع العقارات والأراضي المستولى عليها سابقًا، في أحداث عام ١٩٨٢، إلى أصحابها، خلال مدّةٍ أقصاها شهر»، والوعد بتنمية المحافظة، وتأمين فرص عمل للعاطلين من العمل، وتوسيع المخطّط التنظيمي للمدينة بحدود ٢٠٠٠ هكتار[١١٢].

وكالعادة، كان ريف حماة الشمالي منخرطًا بقوّة في هذه التظاهرات التي غدت، بعد «جُمُعَة الخوف» وانسحاب رجال الأمن من المدينة، ظاهرةً يومية في ساحة العاصي. وامتدّت إلى جُمُعَة «صالح العلي» (١٧ حزيران/يونيو ٢٠١١)، التي شهدت مشاركة مئات الآلاف من المتظاهرين. خلال ذلك، انخرطت للمرة الأولى الفئاتُ الوسطى الحديثة أو ذات التكوين المهني الحديث بوصفها «فئاتٍ» في تظاهراتٍ خاصّةٍ بالمحامين والأطباء، الذين تجمّعوا في ساحة العاصي. وشارك طلاب كلية الطب البيطري بحماة في تجمعات خاصّة، بوصفها طلابية. ويبدو أن هذه الفئات قد تشجّعت على المشاركة بسبب محاولة السلطات احتواء التظاهرات المتوقّعة في إطارٍ مُتَّفَق عليه بين المحافظ وبين القيادات الاجتماعية الحموية، فحواها حرية التظاهر مقابل ضمان عدم تحوّلها إلى اضطراباتٍ، أو ظهور البعض فيها بوجه

(١١٢) تألفت اللجنة من اللواء هشام اختيار رئيس مكتب الأمن القومي وأسامة عدي رئيس مكتب الفلاحين القطري، وأحمد عبد العزيز محافظ حماة. أما في شأن اعتقال الذين قاموا بقتل رجل الأمن، فقد نقلت **الوطن** بأن «التحقيقات لا تزال جاريةً لكشف هوية منفذي عملية الإعدام المروّعة بحقّ أحد موظفي الدولة». انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٢/٦/٢٠١١.

«ملثّمٍ»(١١٣). لكن في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وعقب خطاب الرئيس السوري، دعت فعاليّات اقتصادية وسياسية سورية إلى تنظيم تظاهرات تأييدٍ وولاءٍ. وفي حماة تطوّرت هذه التظاهرات التي شكّل أبناء الريف الغربيّ لحماة قوامَها الأساسيّ، إلى اشتباكاتٍ بين المؤيّدين والمعارضين بالحجارة. وتدخلت قوات الأمن إلى جانب متظاهري الريف الغربيّ، وخلال ذلك قتل ثلاثة ٣ أشخاص آخرين. في اليوم التالي، تم تشييع الشهداء، وسط غضب الأهالي وغياب الأمن، ثم خرجت أكبر تظاهرةٍ في تاريخ الحركة في حماة (في «جُمُعَة ارحل» ١ تموز/ يوليو ٢٠١١)، دون أي صداماتٍ. وأعفي في هذا السياق محافظ حماة أحمد عبد العزيز من منصبه، وعيّن محافظ جديد من أبناء حماة(١١٤). كما أعيد العميد محمد المفلح رئيس فرع الأمن العسكري (الذي كانت اللجنة القطرية العليا قد أعفته من منصبه وأوقفته مع اثنين من معاونيه) إلى منصبه(١١٥). وقامت قوى الأمن بحملة اعتقالاتٍ شملت ٢٥٠ شخصًا(١١٦). وأطلق ذلك في حماة شرارة العصيان المدني الشامل، الذي مثّل تحوّلًا جذريًا في مناحي الحركة الاحتجاجية السورية، وأدخل المدن السورية في مرحلة الإضرابات السلمية العامّة.

عاد التوتّر من جديدٍ في ظلّ وجودٍ أمني كثيف، فقطع الأهالي الطرق

---

(١١٣) قدرت صحيفة **الوطن** السورية شبه الرسمية عدد المتظاهرين بـ٤٠ ألفًا، واعتبرت أنها التظاهرة التي «تُعدّ الأولى من نوعها في حماة. وإن كانت غير مرخّصة. من حيث سلميّتها وتنظيمها والتزام المتظاهرين بأدبيّات التظاهر، التي تعهدوا الالتزام بها للمحافظ، شريطة السماح لهم بالنزول إلى ساحة العاصي، مركز المدينة»، وأنهم قاموا بعد ذلك بـ «تنفيذ حملة نظافة عامة». انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٩/٦/٢٠١١.

(١١٤) هو أنس الناعم، انظر: **الوطن**، ١١/٧/٢٠١١. تزامنت عملية إقالة المحافظ مع إعادة رئيس فرع الأمن العسكري (الذي أُعلن عزله وتوقيفه مع اثنين من معاونيه) إلى منصبه. وفسّرت بعض قوى المعارضة إقالة المحافظ «لأنه أثبت كفاءته ونجاحه في ضبط الشبيحة وتجاوزات المخابرات». (بيان هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية، «تحية إلى حماة وأهلها، تحية إلى كل أبناء شعبنا المكافح»، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١١).

(١١٥) تمّت المطابقة بين المعلومات الميدانية حول عودة العميد إلى منصبه وبين ما أكده حول ذلك بيان هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية، حيث يذكر البيان: «وأعادت تكليف الضابط المسؤول عن مجزرة أطفال الحرية كمسؤول أمني رئيس عن المدينة، بعد أن زعمت أنه اعتقل وسيقدَّم للمحاكمة»، (متابعات ميدانية).

(١١٦) متابعات ميدانية مع أكثر من مصدرٍ مستقل للتأكد من الواقعة.

بحواجز وحاويات قمامة وقِطع القرميد وإحراق الإطارات المطّاط، لمنع رجال الأمن المتمركزين في ساحة العاصي من الدخول إلى الأحياء، ما أسفر عن مواجهات استخدم فيها الأهالي الحجارة، وقتل في هذه المواجهات ٢٦ شخصًا من الأهالي. وفشل الأمن في استعادة السيطرة على المدينة، وانتشرت الشائعات عن عزم الجيش على دخولها، فانتشرت الحواجز وأدخنة الإطارات المطّاط في كل مكان. كان الأهالي قد استعدوا للمواجهة مع الجيش، فقاموا بإخلاء المدينة من الأطفال والنساء، على الرغم من إعلان وزير الخارجية السوري أنّ الجيش لن يدخل حماة، وسدّوا المداخل وكافة الطرق ومفارق أحياء المدينة بـ «الحواجز والإطارات المحترقة والبلوك والحجارة» للحؤول دون عودة دخول الجيش إليها[١١٧]، فلم يكن ممكنًا لأي غريبٍ عن هذه الأحياء أن يدخل إليها.

كانت لجان العصيان قد أُلِّفت محليًا في إثر الاعتقالات، وسريان شائعات عن أن قائمة المطلوبين تشمل ٢٤ ألف شخص من شباب المدينة، الأمر الذي دفع الشباب إلى الاصطفاف. وتمّ العصيان من خلال قيام كل حي بحماية نفسه بنفسه. وتألّف التركيب الاجتماعي للجان الميدانية من العامّة والشباب المتعلم، ولا سيّما طلبة الجامعات[١١٨].

في هذه الظروف، حصلت زيارة السفيرين الأميركي والفرنسي إلى حماة في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١١، وسط تواري عناصر الأمن عن العيون، ما أدّى إلى تجمهر كثيف في جُمُعَة «لا للحوار» (٨ تموز/ يوليو ٢٠١١). وقد استقبل وجهاء المدينة السفيرين، بينما رفض إمام مسجد السرجاوي استقبالهما، والسماح لهما بدخول المسجد، بسبب ما أُشيع عن أنّ مهمة السفيرين تتمثّل بالتوسط بين الحكومة والمتظاهرين. لكنّ قادة مجموعات الشباب سمحوا

---

(١١٧) **الوطن**، ٧/ ٧/ ٢٠١١. ويتطابق ما نشرته الصحيفة مع المتابعات الميدانية لواقع الحال في مدينة حماة، والتي قام بها الباحث في المركز حمزة مصطفى. والخلاف بين **الوطن** وبين المتابعة الميدانية أن الصحيفة تحدثت عن سواتر، بما يوحي بسواتر ترابية، بينما لم يكن هناك سواتر من هذا النوع.

(١١٨) معلومات ميدانية لمصلحة البحث. للاطلاع على نماذج الحاويات والأكياس الترابية والحواجز القرميدية والشعارات على الجدران وغيرها، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=WWushvpbUGk>.

للسفيرين بعبور الحواجز لتفقد بعض الأحياء القريبة من فندق «أفاميا الشام» الذي أقاما فيه. ونقل وجهاء المدينة عن السفير الأميركي أنّ ما رآه في حماة، هو متظاهرون سلميون وليس عصاباتٍ مسلّحة، حسب ما تدَّعي السلطات، ما دفع بعض الشباب إلى وداعه بشكل احتفالي، وتوديعه بأغصان خضراء وبعض الورود، وهم يردّدون هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام»[119]. وتلعثمت المعارضة السورية تجاه ذلك بين مبرّرٍ للزيارة، وبين مرتابٍ منها، وبين رافض لمبدأ التدخل الأجنبي. وأصدرت المعارضة المنظّمة في الداخل، والمتمثّلة بـ «هيئة التنسيق الديمقراطية»، بيانًا تتهم فيه الزيارة بأنها نتيجة «تواطؤ مكشوف» بين السلطة وهؤلاء السفراء، ويقع في إطار ممارساتٍ «تشرّع الأبواب أمام مختلف أشكال التدخل الخارجي إقليميًا ودوليًا»[120].

في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١١، عُيّن أمين فرع الحزب محافظًا لحماة. ورَهن المحافظ الجديد تنفيذ «مطالب» الأهالي بـ «إزالة الحواجز وعودة الحياة إلى المدينة والتوقف عن الخروج للتظاهر بشكل نهائي»، كـ «سلّةٍ متكاملةٍ» على أساس صيغة «لا غالب ولا مغلوب». ولعلّه قصَد من التوقف عن التظاهر التوقفَ عن التظاهر اليومي، أو التظاهر من دون رخصةٍ، أي عن أشكال التظاهر الاحتجاجية والاكتفاء بما يمكن تسميتُه التظاهرات التعبيرية. وفي إطار هذه «المطالب التي تشتمل عليها السلّة» يقع «إطلاق

---

(١١٩) لمشاهدة وداع السفير الأميركي في حماة في جُمُعَة لا للحوار، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=bzgwk2aslLA>.

اتهمت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان السفير بالاجتماع مع المسلّحين، وأن الأحياء التي دخلها لا يمكن دخولها إلا بمرافقة المسلّحين. انظر تقرير زياد حيدر، في **السفير** اللبنانية: <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1891&ChannelId=44581&ArticleId=1009>.

انظر أيضًا: <http://www.youtube.com/watch?v=bzgwk2aslLA>.

توتّرت العلاقات بين دمشق وواشنطن، وفي هذا السياق تطور التوتر ليأخذ شكل هجوم متظاهرين على السفارتين الأميركية والفرنسية بدمشق. وأحرقوا بعض سياراتها وكسروا الزجاج وجرحوا بعض الحراس، ورفعوا العلم السوري فوقهما. واتهمت واشنطن «موالين» للرئيس بشّار الأسد بالوقوف وراء الهجوم على سفارتها. وكانت هذه هي المرة الثانية التي تهاجَم فيها السفارة الأميركية، بعد هجوم عام ١٩٩٨.

(١٢٠) أصدرت هيئة التنسيق الديمقراطية في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١١ بيانًا يحمل عنوان: «تحية إلى حماة وأهلها، تحية إلى كلّ أبناء شعبنا المكافح»، اتهمت فيه السلطة بـ «التواطؤ المكشوف» مع بعض السفراء الغربيين بتمكينهم من زيارة حماة لاتهام الانتفاضة بأن وراءها قوى خارجية.

سراح المعتقلين، والكفّ عن حملات الاعتقال، والسماح بالتظاهر السلمي»[١٢١]. لكن الصيغة سرعان ما تطوّرت إلى الحوار مع قادة المجموعات الميدانية، التي تتولى الإشراف على الحواجز وحماية الأحياء: «الحوار يجري على قدمٍ وساقٍ مع تلك المجموعات، حتى التي تطالب بإسقاط النظام»، و«رئيس الجمهورية وعد بتحقيق كل المطالب الخدمية والقانونية، مقابل إيقاف الشغب والتظاهرات»[١٢٢].

برز جامع «السرجاوي»، كإطارٍ للاجتماع ما بين القيادات المحلية وقيادات المتظاهرين للتفاهم مع السلطات؛ وأدّى ذلك تلقائيًا إلى بروز دور إمام جامع السرجاوي الشيخ مصطفى عبد الرحمن، كلاعب أساسي في التنسيق بين السلطات المحلية وبين المتظاهرين[١٢٣]. بينما تباينت المواقف والاتجاهات بحدَّة حول «التسوية»، بين قادة المجموعات من جهة أولى، وبين القيادات التقليدية من جهةٍ ثانية[١٢٤]: «المناقشات التي تمّت، أظهرت تباينًا حادًا في الآراء واختلافًا في وجهات النظر حتى بين المشايخ أنفسهم، فمنهم من دعا إلى الاستجابة لمناشدات السلطات المحلية، ورفض البعض الآخر». وبحلول الثالث عشر من تموز/يوليو ٢٠١١، غدت المدينة في حالة عصيان مدني شامل، من دون أن يتمكّن الأمن من السيطرة على الوضع. وكانت أسواقها مغلقة لليوم الحادي عشر[١٢٥]. وبينما طلبت السلطات فتح المدينة ورفع الحواجز لتلبية المطالب، اشترط قادة المجموعات المدينية تنفيذ هذه المطالب[١٢٦]. والحقيقة أنّ اللجان الميدانية استعدّت للمواجهة،

---

(١٢١) **الوطن** (دمشق)، ١٢/٧/٢٠١١. وتتلخص شروط الأهالي في ما يلي: الإفراج عن جميع المعتقلين في المدينة، وانسحاب الأمن منها، وعدم تدخله في الشؤون اليومية، ووقف حملة الاعتقالات، والسماح بالتظاهر السلمي في ساحة العاصي (متابعة ميدانية).

(١٢٢) **الوطن**، ١٣/٧/٢٠١١.

(١٢٣) **الوطن**، ١٢/٧/٢٠١١.

(١٢٤) **الوطن**، ١٣/٧/٢٠١١.

(١٢٥) **الوطن**، ١٣/٧/٢٠١١.

(١٢٦) **الوطن**، ١٤/٧/٢٠١١. نقلت جريدة **الوطن** عن مراسلها أن بعض المجموعات «قامت أمس (١٣ تموز/يوليو) بالهجوم على الدبّابات الواقفة على جسر المزارب بزجاجات المولوتوف ثلاث مرّاتٍ. وصدّهم الجيش من دون وقوع أي حادثٍ أمني أو سقوط قتلى أو جرحى. كذلك قامت بتحطيم أعمدة الكهرباء، واستخدامها في تدعيم الحواجز على الدوّار، غرب جسر المزارب، إضافةً =

فأخلت النساء والشيوخ والأطفال الذين انتقلوا إلى مناطق ومدن أخرى، ولم يبقَ في حماة سوى الشباب.

في أواسط تموز/ يوليو ٢٠١١، أخذت وتيرة العصيان المدني الشامل في التراجع، والتحوّل إلى وتيرة الإضراب ليوم محدّد، وشكّل ذلك مرحلة جديدة في التطور السياسي في حياة المدينة.

خامسًا: حمص: انحطاط الصراع الاجتماعي ـ السياسي وتدهوره

١ ـ جرائم الكراهية: اضطرابات أواسط تموز/ يوليو

في أواسط تمّوز/ يوليو ٢٠١١، خيّم شبح الاضطراب الطائفي على حمص، بخاصة، وعلى المناطق التي تتميّز بحدّة الانقسام الطائفي، بعامة. وبات مصطلح «الحرب الطائفية» أكثر رواجًا في المعجم التداولي اليومي، إذ إنّدلعت «أعمال عنفٍ بين السكان» بعد قيام إحدى المجموعات في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١١ بـ «خطف أربعة شبّانٍ علويين»[١٢٧]، و«قتلهم وتقطيع أوصالهم ورميهم في الشارع»[١٢٨] المسمى «بساتين الخراب» القريب من حيّ الوعر بحمص. وكان ذلك مجرّد مظهر «مريع» من مظاهر التوتر والانقسام الأهليين، اللذين كانت نُذُرُهما قد اتَّضحت منذ منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١. ووصلت الأمور إلى حدّ امتناع بعض أبناء كل من الطائفتين عن بيع أي سلعة لأبناء الطائفة الأخرى[١٢٩]، وقيام أبناء كل طائفةٍ بالنزوح

= إلى إغلاق الطرقات بإشعال الدواليب ساعات، ما اضطر الجيش لإخمادها. وأكد مصدر محليّ في اتصال هاتفي مع **الوطن** أن (م.ر.ق) وجِدَ أمس مقتولًا في منزله، بعدما اتُّهِم أنه عميل أو مخبر للأمن. كما تعرّض حسب المصدر نفسه (ع.س.ش) مواليد مشاع جنوب الملعب ١٩٥٥، لاعتداءٍ سافرٍ من تلك المجموعات، التي سحبته من ساحة العاصي إلى منطقة عين اللوزة بسيّارة، وضربته ضربًا مبرّحًا حتى فقد وعيه، بحجّة أنه منظّم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامّة.

(١٢٧) **الوطن**، ١٧/ ٧/ ٢٠١١. وفق ما ذكرته **الوطن**، فإن هؤلاء الشبّان كانوا على ما يبدو من الناشطين المعروفين في المدينة والجامعة، إذ أطلقوا على أنفسهم اسم «عشّاق سورية». وكانوا يعدّون لتصميم أكبر هوية سورية، عبر حملة توقيع على العلم السوري، على طريقة تصميم تظاهرات الموالين والمعارضين للعلم السوري. قارن أيضًا بما نشرته **الوطن** على الموقع التالي: < http://alwatan.sy/dindex.php?idn = 105068 >.

(١٢٨) **الوطن**، ١٩/ ٧/ ٢٠١١.

(١٢٩) محادثات شخصية أجراها الباحث مع بعض متابعي شؤون حمص وناشطيها.

من الأحياء المختلطة التي تمثّل الطائفةُ الأخرى أغلبيّتها. وبذلك تمّ الفرز الطائفي بين الأحياء، ووصلت الأمور إلى أقصى الاحتقان، حين قُسّمت حمص إلى أحياء سنّية وأحياء علوية، تفصلها خطوط تماس، كما هي الحال في شارع القاهرة القريب من منطقة الخالدية(١٣٠). لكن ما حدث من قتل الشبّان، كان يطوّر الانقسام إلى منحاه «البشع»، وهو منحى «جرائم الكراهية» التي دشّنتها في البداية «جريمة البيضا» في بانياس، ثم وتّرتها صورة جثة الطفل الشهيد حمزة الخطيب، بغَضّ النظر عن مدى عدم دقّة رواياتها. وتمّ الردّ عليها بأنواعٍ مماثلةٍ مضادّةٍ، من قَبيل إعدام عنصر الأمن والتشفي بالتمثيل بجثّته، في حماة.

لقد اختلط الصراع السياسي ـ الاجتماعي للأحياء المهمّشة الحمصية؛ في ظلّ سلطةٍ جسّدها في حمص دكتاتور صغير بمرتبة محافظ، وممارسات أمنية جرائمية أودت بحياة أحد شيوخ العشائر، وهو المضمون الجوهري للحركات الاحتجاجية، بالصور الأبشع لجرائم الكراهية، وهي الصور الطائفية. وكان تيسير قيام «شبّيحة» علويين بأعمال القمع في حمص، يزيد في توتير الصورة الطائفية المريعة لثقافة الكراهية وجرائمها وسلوكها النفسي والحسي في آن معًا.

سرعان ما تطوّر المنحى الطائفي للانقسام الأهلي، في هذا السياق، على إيقاع قتل الشبّان العلويّين الأربعة، وتوتّر الصدامات والهتافات حول تفكيك النّصب على نحو درامي، ليتحوَّل إلى هجماتٍ متبادلةٍ بين شبّان بعض الأحياء العلوية والأحياء السنية(١٣١). وعلى خلفية هذه الحوادث، شهدت أحياء الزهرة والنزهة وعكرمة (أحياء علوية)، والخالدية وباب السباع (أحياء سنية) أعمال شغبٍ، بدأت بقيام شبّانٍ بالهجوم على محالّ تجارية في

(١٣٠) «توتر في حمص على خلفية قتل ٣ شبان علويين،» **الشرق الأوسط**، ١٨/ ٧/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=631587&issueno=11920>.

(١٣١) أثناء قيام موظفي مجلس مدينة حمص بمحاولة تفكيك نصب الرئيس الراحل حافظ الأسد، وسط تهليل مجموعةٍ من الشبّان لذلك، ووصول مجموعةٍ حاولت منع إتمام عملية تفكيك النصب، تطوّرت الهتافات المتضادّة و«الاستفزازية» بين المجموعتين إلى اشتباكٍ بالأيدي، واستخدام السكاكين (معلومات ميدانية تمّ تثبيت خطوطها الأساسية المتفق عليها، من دون تفاصيلها الخلافية الأخرى).

الخالدية وتكسيرها والتنكيل بأصحابها. وتبعها مباشرة قيام مجموعة أخرى من الشبان بالهجوم على المحال التجارية في شارع الحضارة[١٣٢]. وتطوّر الأمر إلى اشتباكات بين الجانبين في أحياء التماسّ، وبخاصّة في الخالدية وشارع القاهرة. واستمرّت هذه الاشتباكات على مدى ثلاثة أيام (من السبت ١٦ إلى الإثنين ١٨ تموز/ يوليو). وأسفرت عن سقوط ١١ شخصًا من الجانبين[١٣٣]. وتدخل الجيش وقام بالفصل ما بين الأحياء[١٣٤]، ووقعت اشتباكات بينه وبين مجموعاتٍ مسلّحةٍ[١٣٥].

٢ ـ عصيان البوكمال: العقيدات بعد «البقارة» في المواجهة

تنتمي مدينة «البوكمال» إلى منظومة المدن السورية الصغيرة، إذ لا يتجاوز حجمها السكاني الفعلي٥٠٤٨٠ نسمة، وفق تقديرات عام٢٠١٠، بينما يبلغ حجم سكان ناحيتها ١١٠١٠٥ نسمة[١٣٦]. ومن أهم خيوط النسيج البشري للبوكمال عشائر «العقيدات»، بل إنّ اسم المدينة هو تحريف للبوجمال (ويُلفظ: البوكمال) وهم من شيوخ العقيدات[١٣٧]. ولا يزال هذا التركيب ـ على الرغم من عملية التمدين والتحديث التي دخل فيها مجتمع العقيدات ـ مهيمنًا حتى الآن على النسيج البشري للبوكمال، ويمثّل أقوى

---

(١٣٢) المصدر نفسه، عاشت حمص منذ منتصف شهر نيسان/ أبريل، على وقع احتقانٍ طائفي تجلّى في حركة هجرة ونزوح داخلية لعائلاتٍ علوية تقطن في أحياء ذات أغلبية سنية، والعكس صحيح.

(١٣٣) اتفقت الحصيلة الرسمية النهائية للضحايا مع حصيلة ناشطي اللجان التنسيقية على تسجيل سقوط ١١ شخصًا من الجانبين. قارن بـ: **الوطن** (دمشق)، ١٩/ ٧/ ٢٠١١، <http:// www.alwatan.sy/index.php>.

(١٣٤) **الوطن** (دمشق)، ٢١/ ٧/ ٢٠١١.

(١٣٥) شيّع مشفى حمص العسكري في يوم ٢٠/ ٧/ ٢٠١١ جثامين ثلاثة شهداء من الجيش والشرطة استهدفتهم تنظيمات إرهابية مسلحة في حمص، إلى مدنهم وقراهم.

والشهداء هم العريف المجند علي ثابت ديوب من اللاذقية، والجندي المتطوّع رامي عصام مصلى من حمص، والشرطي محمد سامي عيسى من طرطوس انظر: **الوطن** ٢١/ ٧/ ٢٠١١.

(١٣٦) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

(١٣٧) آن بلنت، **قبائل بدو الفرات**، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف (دمشق: دار الملاح، ١٩٩١)، ص١٣٠. قارن بـ: عمر الصليبي، **لواء الزور في العصر العثماني اجتماعيًا واقتصاديًا** (دمشق: مطبعة دار العلم، ١٩٩٧)، ص ٢٥.

عصبيّاتها. وانحصرت رئاسة العقيدات منذ عقود طويلة، بعائلة الدندل التي خرج منها بعض أكفأ الشيوخ المثقّفين والمسيَّسين، مثل دحّام الدندل، النائب البعثي في الخمسينيّات. وفي نهاية المطاف تحوّل البيت «الدندلي» إلى أحد أبرز البيوتات العشائرية المعادية لحكم حزب البعث، فانضمَّ أحدُ زعمائهم وهو أمير المشرف دندل إلى قوى المعارضة، وتحديدًا إلى أقطاب العشائر في «إعلان دمشق».

دخلت البوكمال متأخرةً نسبيًا على خطّ حركات الاحتجاجات، وأخذت وتيرة احتجاجاتها تتطوّر لتبلغ ذروتها في ١٠ حزيران/ يونيو (جُمُعَة العشائر)، حيث تظاهر رجال البوكمال وهم يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام». وتميّزت التظاهرة بتنظيمٍ جيّدٍ، إذ حُضِّرت لافتات كبيرة لرفعها[١٣٨]. وفي أوائل تموز/ يوليو ٢٠١١ اشتدّت وتيرة التظاهرات، وحُملت في ٩ تموز/ يوليو شعارات معادية للرئيس الأسد، تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، وشعارات: «عاشت سورية، يسقط الأسد» و«شعبك مفلس يا ريس» و«ارحل ارحل يا بشّار»[١٣٩]. وفي يوم السبت ١٦ تموز/ يوليو، ثارت البوكمال، وداهم المحتجون ـ وفق الرواية الرسمية ـ بعض المؤسّسات العامّة. وكان في عدادها المحكمة ومخافر الشرطة ومفرزة الأمن الجوي، واستولوا على عددٍ من الأسلحة[١٤٠]، وسُوّيت المسألة عبر وساطة قيادات المجتمع المحلي[١٤١]، لتستمر أعمال الاحتجاج في تظاهراتٍ سلمية.

خلاصة تركيبية للمستوى الأفقي لحركة الاحتجاجات: المناحي الستّة

مع نهاية الأسبوع الأول من آب/ أغسطس ٢٠١١، بات واضحًا على المستوى الأفقي أو المورفولوجي أو البنية الخارجية الظاهرة، أنّ الإستراتيجية الأمنية واستخدام الجيش كبديل من العجز الأمني، تورطت في

---

(١٣٨) للاطلاع على التظاهرة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=FwigSJ4PTQU&feature=player_embedded>.

(١٣٩) للاطلاع على ماجريات المشهد، انظر: <http://teknikdestek.tv/fwd--izle-4qLBrrXZrbSqsdk.html>.

(١٤٠) سانا ١٦/ ٧/ ٢٠١١، <http://www.alwatanonline.com/local_news.php?id=6788>.

(١٤١) **الوطن** (دمشق)، ١٩/ ٧/ ٢٠١١.

فخ «إستراتيجي» تمثّل بارتفاع وتائر التظاهر، واشتداد كثافته، في جميع الأماكن التي تمّ فيها تطبيق إستراتيجية حصار المدن، ومحاولة القبض على «المطلوبين» فيها.

كما تسبّب في إحداث كوارث إنسانية «مفاجئة»، تمثّلت بالنزوح القسري إلى دول مجاورة. لذا، اضطر الجيش إلى أن يدخل ويخرج ثم يعود إلى الدخول، أو أن يرابط مستنفرًا حول المدن. وكشفت المرحلة الماضية عن اشتغال دينامية أساسية، في العلاقة الطردية بين القمع وارتفاع وتيرة التظاهر وكثافته. ويعبّر ذلك بدقّة عن التورّط في «فخ» إستراتيجي، أسهمت فيه المُثيرات الأمنية والعسكرية في توتير حركة الاحتجاجات، وفي وصولها إلى نقطة اللاعودة، وارتفاع كثافتها وشدّتها وإصرارها، وبدء طرقها أبواب المدن «المليونية»، متحوّلةً بسرعاتٍ مختلفة من الأطراف إلى المركز، ولا سيّما في دمشق الإدارية الصغرى؛ فلا الإستراتيجية الأمنية العسكرية تستطيع إخماد التظاهرات، ولا المحتجّون يعودون إلى بيوتهم. وهنا يكمن إخفاق الإستراتيجية الأمنية.

وقعت خلال تلك المرحلة أحداث متواترة تكوِّن مَشاهدَ قابلة للتنميط الإجرائي المرحلي، وفق ستّة مناحي، هي منحى **العصيان المدني** العام (حماة، دير الزور ونسبيًا مدينة إدلب) الذي يُعد من أعلى المناحي المدنية لحركات الاحتجاج، ومنحى **العصيان المسلّح** (جسر الشغور) ذي الطابع الفلاحي الفقير بمدنيّته ونضجه السياسي، ومنحى **الإضراب العام** لأيام محدّدة (مدينة إدلب)[١٤٢]، ومنحى **التظاهرات الشعبية الألفية** (ألف

---

(١٤٢) لم ينجح أول إضرابٍ دُعِي إليه على مستوى سورية في إدلب، أما الإضراب الذي نجح بنسبة ٩٩ في المئة فهو إضراب يوم الأحد ١٧/ ٧/ ٢٠١١. وسبب نجاحه هو الرد على المثير الأمني المتمثّل باستشهاد طالب الطبّ محمد سيد عيسى، الذي قتل أثناء الصلاة، داخل جامع سعد بن أبي وقاص يوم الجُمُعَة ١٥/ ٧/ ٢٠١١. وأما الإضراب الثاني الناجح بالقدْر نفسه، فكان يوم الأحد ٧/ ٨/ ٢٠١١، في إثر استشهاد كل من علاء مشلح وإبراهيم شحود ومحمد غريب وحسان سليمان عوض، يومي الجُمُعَة والسبت ٥ ـ ٦/ ٨/ ٢٠١١ على أيدي قوات الأمن العسكري. (من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث في ١١ آب/ أغسطس ٢٠١١). وتثبت الصحافة السورية واقعة الإضراب العام، حيث كتبت **الوطن** السورية بخصوص هذا الإضراب في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠١١، ما يلي: «توقّفت الحياة فيها أمس وبقيت المحلات مغلقةً».

متظاهر، فما فوق) السلمية والمدنية، ومنحى **الاعتصامات المدنية** (ساحة الحرية بدير الزور، وساحة العاصي بحماة). وبرز منحى مرافق يُعد من أخطر المناحي المورفولوجية التي أظهرها تاريخ الحركة الاحتجاجية، وهو منحى **التوتّر الطوائفي**، الذي برز في المدن والمناطق المختلطة مذهبيًا ودينيًا، في مدن اللاذقية وحمص وجبلة وبانياس، وفي ريف حماة الغربي، كما في ريف حمص المركّب مذهبيًا؛ وأخذ مسار تسييسٍ هوياتيٍّ للصراع السياسي ـ الاجتماعي، تجلّت مظاهرُه في تواتر «جرائم الكراهية» في عدّة أماكن، وإطلاق العنان لدينامية «التشفيّ» العدوانية، وتكوين نوعٍ من شبه «كانتونات» أمنية ذاتية؛ كما أخذ مسار هجرة القرى العلوية في جسر الشغور، ومسار هجرة أهالي حماة إلى المدن والمناطق الأخرى، ونزوح المجموعات المذهبية، التي تؤلف أقلية سكانية في الأحياء المدينية، التي تقطن فيها، إلى أحياء التجانس والاصطفاف الطائفي، وانتشار ثقافة «التطييف» (نسبةً إلى الطائفية) بما يرافقها من مضامين الكراهية والاستقطاب وسيادة أنماط الوعي الزائف المقلوب بالصراع السياسي ـ الاجتماعي.

وفي حين تبدو المناحي الأربعة (العصيان المدنيّ، والإضراب العام، والتظاهرات الشعبية الاحتجاجية السلمية، والاعتصامات المدنية، على اختلاف وتائرها) هي المناحي المهيمنة على السمة الأساسية المميّزة للحركات الاحتجاجية السورية، فإنّ منحى العصيان المسلّح الفلاحي التقليدي، الذي يأخذ شكل «الغزو» و«التخريب» و«الاضطراب الدموي»، والاضطراب الطائفي، هما منحيان مرافقان، وثانويّان مع خطورة حضورهما وتأثيرهما في ديناميّات الاستقطاب. وفي هيمنة المناحي المدنية الأربعة، سجّلت تجربة الشهور الماضية ولادة إنسانٍ سوري جديد، حطّم ديناميّات النظام الأمني المسيطر، وهي ديناميّات التخويف، إلى لا رجعة.

أما المستوى التكويني أو البنية الداخلية لحركات الاحتجاج، فسنتناولها في الفصل اللاحق.

الفصل الثامن

الأطراف والمركز: أشكال الاستقطاب

أولًا: الانتشار المجالي الأفقي: الأطراف والمركز

بيّنت خارطة الانتشار المجالي للحركات الاحتجاجية والتظاهرات التي وقعت على مدى خمسة شهور ونيّف تقريبًا، منذ ١٩ شباط/ فبراير وحتى أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١، أنها اندلعت وتطوّرت في المدن المتوسطة والصغيرة والبلدات[١]، وفي الأطراف العشوائية الفقيرة والمهمّشة في المدن الكبرى مثل حمص واللاذقية، وفي أطراف المركزين المليونيين: دمشق الإدارية ودمشق الكبرى، وبدرجةٍ محدودةٍ في هوامش مدينة حلب وبعض مناطقها المحدودة.

وبنظرةٍ مقارنةٍ ما بين حصّة المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في

(١) نشرت المنظّمة الوطنية لحقوق الإنسان؛ التي تستقي معلوماتها عادةً من عدّة مصادر، ولا سيّما من خلال نشطاء الفيسبوك، نشرت قائمةً بأسماء ٢٥٢ نقطةً شهدت تظاهرات، يوم الجُمُعَة ١ تموز/ يوليو ٢٠١١، وهو اليوم الذي أطلق عليه اسم «جُمُعَة ارحل». ورأت المنظّمة أن هذا الرقم هو أعلى رقمٍ بلغه عدد نقاط التظاهرات، وأنه ارتفع من ٢٠٢ نقطةً في الجُمُعَة السابقة. وبغضّ النظر عن مدى دقّة بيانات المنظّمة، وواقعية ما تذكره؛ فإن معظم هذه النقاط تتسم بكونها تقع في مدنٍ متوسطةٍ وصغيرةٍ، حيث لا تمثّل النقاط الواقعة في محافظة دمشق ومحافظة حلب المليونيتين، سوى ١٧ نقطةً في بعض مساجد مدينة حلب ومناطق المحافظة، إضافةً إلى ١٤ نقطةً في مدينة دمشق. وفي ضوء تحقّقاتنا الميدانية المباشرة، فإن عدد نقاط التظاهر في حلب كان مبالغًا فيه في بيان المنظّمة المذكورة، فوجب إسقاط هذا الرقم المتعلّق بحلب بعد التحقّق من أساليب التوثّق منه، وإبقائه ضمن الحدّ الأدنى، على فرض التجاوب مع بعض معطياته.

الصغر في حركات الانتفاضة الشعبية، وبين حصّة المدينتين المليونيّتين، فإنّ مدينة حلب ومناطقها (٢٣ في المئة من مجموع سكان سورية) كانت هي الغائب الأكبر باستثناء بعض البؤر المحدودة[٢]. واختلطت التظاهرات في هذه المناطق بعناصر الانقسام العشائري المحلي حول الموقف من السلطة[٣]، لكنّ مناحي احتجاجها يُحتمل أن تتطوّر في شروط معيّنة، بينما اندلعت الحركات الاحتجاجية في دمشق الكبرى (٤٤٧٦٩٩٩ نسمةً يمثّلون ٢١,٧ في المئة من سكان سورية) بصورةٍ رئيسةٍ في أطرافها ومدنها الصغيرة والمتناهية في الصغر الهامشية والفقيرة، التي يعيش فيها ٢٧٤٣٩٩٨ نسمة،

---

(٢) يبلغ عدد سكّان مدينة حلب ٢٥٠٠٤٠١ نسمةً يمثّلون ١٢,٢ في المئة من مجموع سكّان سورية، وتضم مع مناطقها ٤٧٤٤٠٢١ نسمة أي ٢٣ في المئة من مجموع سكّان سورية، وقد كانت الغائب الأكبر، باستثناء بؤرٍ محدودةٍ في بعض مساجد المدينة والمدينة الجامعية وفي منطقة عين العرب (ذات الأغلبية الكردية) ومدينة أعزاز، ثم في مدينة الباب قرب حلب. وقد وثّقنا تظاهرة أعزاز في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١١ استنادًا إلى قاعدة معلومات رجاء الناصر في رسالةٍ منه. أما بالنسبة إلى منطقة عين العرب فقد كان التحرك الكردي فيها كبيرًا، لكنه كان رمزيًا بالقياس على الحجم الكامن الذي تستطيع القوى الكردية أن تعبّئه بكل بساطةٍ وبكثافة، بل بإمكانها أن تسيطر على المدينة. وفوق ذلك كانت هذه التظاهرات مضبوطةً على نحوٍ صارم من قِبَل حزب العمّال الكردستاني. ووفق خلاصة المحادثات التي أجراها الباحث، فإن أعداد المشاركين في بؤر التظاهر هذه، كانت في حدود العشرات ولدقائق معدودة، ولم تتجاوز قط مئتي مشارك (محادثات مع عبد الجواد الصالح في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١، ومع عدّة شخصيّات حلبية متابعة ومنخرطة في الأحداث). وفي حيّ باب النيرب الذي يُعد من أقدم الأحياء المتحضرة في محيط المدينة، والمتمسكة بقوّة روابطها العشائرية والعائلية الممتدة، والمتّسمة بحدّة الصراعات بين عائلاته؛ فقد حدثت فيه، في أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١، عدّة تظاهرات صغيرة، تواجهت فيها تظاهرات بأعداد محدودة، دون المئة، لعائلاتٍ من عشائر متنافسة، وتظاهرات للموالين للسلطة من عائلة جروخ والشبيحة. وأصيب ضابط شرطة إصابةً جسيمة نتيجة ضربه من قِبَل متظاهرين تمَّ توقيفهم. وشهدت ندوة نقابة المحامين في القصر العدلي بحلب، هتافات عدد من المحامين المعارضين والموالين. وهتف فيها المعارضون «الله، سورية، حرية وبس»، بينما ردّد الموالون (يضارعونهم عددًا، نحو مئتين تقريبًا) «الله، سورية، بشّار وبسّ»، وكانوا في حدود ٢٠٠ محاميًا من أصل ٤٨٠٠ محامٍ في حلب. لكن البؤرة الأهم و«الطيّارة» كانت في الجميلية، وبمشاركة عدّة مئاتٍ قد يعادلون ألف متظاهرٍ مع خفض المبالغات وعقلنة التبخيسات. وبرزت فيها مشاركة محاميَيْن اعتقلا وأخلي سبيلهما (معلومات مستقاة من مراسلة بين الباحث والمحامي علاء السيد في ١١ آب/ أغسطس ٢٠١١ من حلب).

(٣) في مارع، وهي بلدة ريفية صغيرة، هناك خيط مشترك يجمع بينها وبين قرى جسر الشغور، ولا سيّما قرية الزيّادية التي قُتل فيها ما لا يقلّ عن ١١ شخصًا، لكن في مدينة أعزاز حدثت حركة الاحتجاج وسط انقسام في عشيرة العجيل، التي تعود أصولها إلى الجبور، كما تجدّد تنافس تقليديّ بين عائلاتها الأساسية اَلمُختَلِفة في ما بينها، بينما حاول الشباب الخروج من هذه الانقسامات.

أو ما يعادل ١٣,٣ في المئة من سكان سورية. وقد شهدت مدينة دمشق (الإدارية) حتى أواخر تموز/ يوليو، نحو ١٦ بؤرة، تتأرجح ما بين التراجع والاستمرار، واندلع معظمها في محيطها الطرفي العشوائي المباشر(٤)، الذي يتميّز بارتفاع نسبة المهاجرين الذين ينتمون إلى درعا، ولا سيّما في أنحاء القطاع الجنوبي من أطراف المدينة مثل القدم ـ المخيم، الزاهرة وغيرها، والضواحي الجنوبية ببيلا ـ يلدا ـ السبينة. . ونهر عيشة، وصولًا إلى الكسوة وخان دنون على تخوم محافظة درعا. أما الأطراف في ريف دمشق، أو دمشق الكبرى، فقد شهدت ٤٢ نقطة احتجاج، كان قسم منها تظاهرات حاشدة، وكانت الأكثر اتّساعًا على المستوى الأفقي المجالي، والأكثر كثافةً وشدّة وتنظيمًا، على المستوى العمودي، على نحوٍ يسمح بالقول إن أطراف دمشق الكبرى، سواء كانت لصيقةً بالمدينة (الإدارية) جغرافيًا واقتصاديًا، أم في أطراف نائية عنها (مثل الزبداني، مضايا، قطنا، الكسوة. . . إلخ) هي في حالة ثورة.

١ ـ تحوّل إشكالية العلاقة بين الأطراف والمركز: عمليّات تمدين الريف وترييف المدينة

يسمح التحليل الأفقي المكثّف للحركات الاحتجاجية، على مستوى الانتشار المجالي، في لحظة الذروة، بالقول: إنّ الطرفية المجالية

(٤) وفق الخارطة الخام، سُجلت حتى الأول من تموز/ يوليو ١٢ بؤرة في كل من ركن الدين وبرزة (البلد)، والمزّة (مزّة جبل)، والصالحية، وجامع الدقر كفرسوسة، والحجر الأسود، ومشروع دمر، والميدان جامع الحسن، ونهر عيشة، والميدان جامع الغواص، وشيخ سعد، وجوبر، وجسرين، ووادي المشاريع زورافا. والحق، أنها تسْع نقاط، ينتمي معظمها إلى رقعة الأحياء الأكثر فقرًا، وبعضها إلى العشوائيّات وأحياء المخالفات، مثل وادي المشاريع زورافا، وأعالي حي ركن الدين، التي تمثّل الجزء غير المنظّم منه والذي يتسم بتعقّد أزقّته وحاراته، وبارتفاع كثافته السكّانية؛ وهو الجزء الأفقر من حي ركن الدين، الذي ينتمي أبناؤه عمومًا إلى الفئات الوسطى، وعشوائيات دمّر ونهر عيشة، وغيرها. ولكن التظاهرات اتّسعت خلال شهر تموز/ يوليو بانضمام القابون، وحدوث تظاهراتٍ أُخمدت بعنف. يضاف إليها البؤرة الأكثر دلالةً على مستوى انخراط الفئات الوسطى الحديثة، وهي بؤرة حركة الفنانين والمثقّفين في الشهر نفسه. وتُعد هذه البؤر «اندلاعات» قوية، نظرًا إلى أنها تقع في مجال صغير جدًا، حيث تبلغ مساحة مدينة دمشق الإدارية ١١٨ كم^2 فقط، أو ما يعادل ٠,٦٠ في المئة من مساحة سورية، لكنها تضم سكّانًا يبلغ عددهم مليون و٧٣٣٠٠١ نسمةً ويمثلون ٨,٤ في المئة من مجموع سكّان سورية.

والهامشية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية لتلك المدن والأطراف، بالنسبة إلى المركزين المليونيين، تمثّل إحدى أبرز محدّدات الانتفاضة الشعبية السورية. ويثير ذلك إشكالية إعادة إنتاج نمط السياسات التنموية التسلطية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا، التي تسارعت وتائرها في العقد الأخير من التاريخ الاجتماعي للطرفية والمركزية، بأشكال أو بنى جديدة؛ فقد تسارعت فيها وتيرة التمدْين الأفقية على نحوٍ تمّ فيه تحويل الكثير من القرى والبلدات الريفية إلى مدن صغيرة ومتناهية في الصغر أو ما يُعرف بـ «بلدات»، تحوّلت الزراعة فيها من نمط إنتاج مهيمن إلى نمط إنتاج ثانوي[٥].

يتميز التمدْين التاريخي في المدن الداخلية، ولا سيّما المدن المليونية منها، بالتركز والقوّة والغنى؛ بينما يتميز التمدْين الحديث في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، بالتشتت والضعف والفقر. وهو ما يعكس تشوهات التوزع المجالي ـ السكاني، التي في حقيقتها تشوهات عملية التنمية المُفضية إلى خلق الفجوة المناطقية، بعدم التكافؤ في عملية التنمية. وتظهر هذه الإشكالية في العلاقة بين «المدن/ الأطراف» و«المدن/ المركز» في سورية، على المستوى الكمّي. ذلك بأن سكان المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر كافّة (١٠٥ مدن) يمثلون نحو ٤٩,٥ في المئة من سكان المدن، بينما يمثّل سكان المدينتين المليونيّتين (مدينة دمشق الإدارية ومدينة حلب، من دون مناطقها) ٣٧,٥ في المئة من سكان المدن، أو ما يعادل ٤ ملايين و١٢٣٨٠٠ نسمةً. لكن ما هو مثير في هذه المقارنة الكمّية، هو أنّ سكان المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر أكثر من مجموع سكان المدينتين.

تُعد وتيرة التمدْين في سورية في ضوء ذلك ـ حسب المؤشّر الكمّي ـ

---

(٥) تحوّلت خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦) ٢٧ بلدة إلى مدنٍ، وبذلك ارتفع عدد المدن من ٨٤ إلى ١١١ مدينة، ويعني ذلك أن نحو ٥٤٠ ألف نسمة تحوّلوا من سكّان ريف إلى سكّان مدنٍ. انظر: المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السورية للعامين ٢٠٠١ و٢٠١٠**، الجدول الرقم (١/١). قارن بـ: محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨** (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكّان، ٢٠٠٨)، ص ٤٦.

من أعلى وتائر التمدْين في العالم؛ إذ يفوق المعدّل السوري لنموّ سكان المدن المتوسط العالمي، ومتوسط البلدان النامية، ومتوسط قارّة آسيا؛ لكنه يعادل متوسط البلدان العربية، ولا يفوقه إلّا معدّل البلدان الأقلّ نموًّا. وللدلالة على سرعة وتيرة التمدين في سورية، نُشير إلى أنّ عدد سكان المدن في سورية، يزيد بمعدّل ١١٧ نسمة، كلما زاد مجموع السكان العام ١٠٠ نسمة. ولهذا بات يعيش نحو ٥٥ في المئة من مجموع السكان، في المدن[٦]. ويشير ذلك إلى استنزاف الأرياف وتحطّم بنيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية، لما فيه مصلحة التمدين والارتباط أكثر فأكثر باقتصاد السوق.

تصحب عملية التحول هذه حراكاتٌ اجتماعية ومجالية واقتصادية وثقافية حادّة، تفضي على مستوى «نوعية التمدين» إلى نوعٍ ممّا وصفه عدّة باحثين ومفكّرين بـ «مدْننَة الريف وترييف المدن» على مستوى المؤشّر النوعيّ لعملية التمدين. وتُحدِث عملية «الترييف» بطبيعتها رضوضًا ثقافية وأنثروبولوجية تقبل التحوّل إلى انقسامات في أوقات الأزمات، كما أحدثت في كثير من المدن الصغيرة في ريف دمشق التمسّكَ بالهوية المحافظة، بل والمتشدّدة، على خلفية المؤثّر الديني العام، والسلفيّ بخاصة. وفي هذا السياق، حمل الحجاب السلفيّ (أي النقاب أو الخمار) ـ غير المعهود تاريخيًا، لا في الريف ولا في المدن، حتى فترةٍ قريبةٍ ـ وظائف متعدّدةً، منها وظيفة التمييز بين «الأصليين» و«الوافدين»، كما في عدد من المدن «الثائرة»، مثل داريّا وقطنا والمعضّمية وبدرجةٍ معيّنة مدينة دير الزور[٧]؛ وهو تمييز يدفع الأصليين المتشدّدين، في أوقات الأزمات، إلى الضغط على «الوافدين» للنزوح من البلدة أو الحيّ؛ على نحو ما حدث في برزة البلد، التي تنتمي إلى أطراف دمشق الكبرى، وتلتصق بها مجاليًا واقتصاديًا وبشريًا.

كانت إشكالية العلاقة بين الأطراف والمركز، في خمسينيّات وستينيّات

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٧) للاطّلاع على نمط هذا الزيّ كما ظهر في قطنا، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=WeKVEJorwQk>.

القرن الماضي، قد ظهرت كإشكالية علاقةٍ بين الأطراف الريفية «المنهوبة» والمراكز المدينية «النهّابة»؛ وأفضت إلى تحطيم مصادر القوّة الاقتصادية والسياسية لأعيان وعائلات المدينة السورية، في سياق دخول المجتمع الفلاحي السوري، الذي كان يمثّل ما لا يقلّ عن ٧٠ في المئة من مجموع السكان، في مرحلة تطوّره التاريخية الثانية، وهو التطوّر من الملكية الكبيرة لكبار الملاك الغائبين إلى مرحلة الملكية المتوسطة والصغيرة، بواسطة الإصلاح الزراعي. ولكن نوعية هذه العلاقة تغيّرت في العشرية الأخيرة من التاريخ الاجتماعي ـ السياسي السوري، بحيث دخل المجتمع الفلاحي السوري مرحلة ثالثة في التطور التاريخي، وهي مرحلة تفتّت الملكية الصغيرة والمتوسطة، وتحوّل قسمٍ كبيرٍ من الفلاحين إلى أشبه ما يكون بفلاحي الرداء، أو ذوي الملكية الاسمية لا الإنتاجية، وممارسة بعضهم للزراعة كنمط حياةٍ وليس كنمط إنتاجٍ؛ وهذا النمط الأخير، نجده مثلاً، في ريف اللاذقية، الذي ينتمي إلى النظم الزراعية الصغيرة الحجم في سورية. وترافقت هذه المرحلة مع ارتفاع وتيرة تمدين المجتمع الفلاحي السابق، وانخفاض عدد المنخرطين في القطاع الزراعي (على نحو مباشر أو غير مباشر) من ١,٤ مليون شخص إلى نحو ٨٠٠ ألف في أثناء الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨؛ أي بنسبة ٤٤ في المئة[٨].

أنتجت تلك المرحلة التاريخية الثالثة تحوّلًا في إشكالية العلاقة بين الأطراف (الريفية) والمراكز (المدينية)، تمثّلت بإشكالية جديدة لتطور العلاقة بين الأطراف الصغيرة والمتناهية في الصغر (سريعة التمدْين، والتي كان تمدْينها أقرب إلى عملية «مدْننة» الريف) وبين المراكز المدينية التي

(٨) انتهى تحرير التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع، في بيانات ما قبل عام ٢٠٠٨، قبل رصد نتائج الأزمة المالية الدولية، وتفاقم آثار ارتفاع سعر الغذاء، وتطور آثار الجفاف. وقد قام الباحث بتحديث الأرقام واستنتج في ضوء فرضية المتابعة، بأسلوب الملاحظة والمعايشة، وفق النمط البحثي الأنثروبولوجي، أن ارتفاع معدّل التضخم على نحوٍ يفوق ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨، وآثار الأزمة الدولية والجفاف وتراجع الصادرات وإفلاس كثيرٍ من الورش والمنشآت الصغيرة، قد رمَت من هم تحت خطّ الفقر الأعلى في الحضيض. قارن بـ: هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل، **الفقر وعدالة التوزيع في سورية** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠١٠)، ص ١٧.

تعرّضت بدورها إلى عملية ترييف عبر الأحزمة العشوائية في أطرافها، وهو ما يميّز المدن السورية المتوسطة كافة (دير الزور، الرقة، الحسكة، القامشلي، طرطوس) والكبيرة (حمص، حماة، اللاذقية) والمليونية (دمشق وحلب). وأصبحت المدن المتوسطة والكبيرة «متروبولية» بالنسبة إلى محيطها الريفي والبلدي الصغير، لكنها طرفية بالنسبة إلى المراكز المليونية. وهكذا، فنحن أمام سلسلةٍ تدرّجية من طرفية المدن الطرفية ومركزية المدن المركزية، فداخل المدينة الواحدة ـ متوسطةً كانت أم مليونية ـ نجد دومًا نوعًا نسبيًا من الطرفية والمركزية.

تميّزت عدّة مدن، مثل بانياس وجبلة واللاذقية وحمص وبلدات ريف دمشق (الكسوة، قطنا، المعضّمية، وغيرها) بتعرّضها لعملية ترييف ثقيلة، غيّرت طبيعتها النمطية وأدخلت أنماطًا جديدة في ديناميّات علاقاتٍ اجتماعية جديدة، متمفصلة في علاقات القوّة الاجتماعية والسلطة السياسية. وفي منظور الأنثروبولوجيا السياسية، أسهمت عملية الترييف الثقيلة في خلق انقساماتٍ أهلية جديدة في أوقات الأزمات، كالأزمة الراهنة في سورية،لسبب وحيد، هو التمفصل مع السلطة؛ إذ كانت آثار هذا التمفصل سياسية واقتصادية وأمنية في آن معًا. وسنتوقف على نحوٍ مكثّف ـ في منظور الأنثروبولوجيا السياسية ـ عند هذه الظاهرة في مدينتين: اللاذقية وحمص، من زاوية أثرها في تحوّل تظاهرات هاتين المدينتين إلى اضطرابات وانقسامات أهلية مَقيتة.

لقد شهدت مدينة اللاذقية توسّعًا سكانيًا وعمرانيًا هائلًا في العقود الأربعة الأخيرة، ارتفع خلالها عددُ سكانها من ١٢٥ ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٢٤١٧ نسمة عام ٢٠١٠، يمثّلون ما نسبته ٤٣,٦ في المئة من مجموع سكان المحافظة البالغ عام ٢٠١٠ نحو ٩٩١٠٠١ نسمةً[٩]. وقد نتج توسّعها من هجرتين كثيفتين مختلفتين أنثروبولوجيًا ومذهبيًا وسياسيًا، لكن بواعثهما الأساسية كانت واحدة. وتمثّلت هاتان الهجرتان في هجرة «علويّي» الجبال وهجرة «سنّة» جسر الشغور وجبل الزاوية والمعروفين بـ «الشريقية» إلى

(٩) تقدير عدد السكان في سورية للعام ٢٠١٠.

اللاذقية. وقد مثّل هؤلاء ما يفوق ربع سكان المدينة، ومثّلوا العصب الاجتماعي لحركة الاحتجاج في تلك المدينة الساحلية، في أحياء بستان الصيداوي والسكنتوري والرمل الجنوبي، بخاصة[10]؛ بحيث غدا اللاذقانيون «السنّة» الأصليون أقلية في المدينة، بينما كان سبب الهجرة الأساسي واحدًا، وهو ضيق الأرض الزراعية والقابلة للزراعة في كلٍّ من الجبلين. وصدر التوسع العمراني المديني المشوّه بالعشوائيّات والمخالفات والطرفيّات عن هاتين الهجرتين، اللتين كان كلٌّ منهما يتمركز تبعًا لقانونية تجمّع المهاجرين في الأحياء التي يتجانسون معها، أو التمركز الطبيعي للمهاجرين.

كانت الهجرتان الكثيفتان (الإدلبية والعلوية الجبليّتان)، تتوجّهان في البداية إلى أحياء التمركز الطبيعيّ، لكن بعدما ضاق المجال المعماري، اضطرّتا إلى السكن جنبًا إلى جنب في أحياء مشتركة. كانت تلك هي حال حيّ قنينص العلوي ـ السنّي الطرفي، الذي شهد احتدامًا عنيفًا بالسكاكين والأيدي في تظاهرات اللاذقية، ولا سيّما في شهر أيار/ مايو، على الرغم من البؤس الاجتماعي للحيّ برمّته[11]. وكان ضيق مصادر الناتج المحلي الإجمالي في ريف اللاذقية الجبلي، مع محدودية قابلية المدينة للتوسّع أكثر ممّا هي عليه، قد خلق تشابكًا مصيريًا بين الجبل والمدينة، أخذ شكل الهجرة الدائرية، لكثيرٍ من موظّفي الشرطة والحكومة، بالعمل في اللاذقية، والعودة إلى سكناهم في الريف، في اليوم نفسه[12].

لذا، تحوّلت تظاهرات اللاذقية، في أطرافها العشوائية والمهمّشة، إلى اضطرابات مذهبية طوائفية مَقيتة، تليق بانحطاط المجتمعات إلى المستويات العصبوية ما قبل التعايشية، وليس ما قبل المدنية فحسب. وبدلًا من أن يكون التعدّد الأنثروبولوجي مصدر غِنىً وتفتّحٍ وتفاعل، غدَا موضوع انقسامٍ وصراع واحتراب. ويحضر الوعي بالصراع بينٍ أهل المدينة ككل، وبين تلكً

---

(١٠) محمد سيد رصاص، «خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية،» **الحياة**، ٣٠/٧/٢٠١١.

(١١) من أجوبة الناشط بسام يونس عن أسئلة وجّهها إليه الباحث.

(١٢) محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص ٣٦١.

«المافيا»، التي ارتبطت بمن دُعي باسم «شيخ الجبل»، وهو ابن جميل الأسد، شقيق الرئيس الراحل حافظ الأسد، والتي عملت كـ «سلطة» نهْبٍ وترهيب وتأديب فوق أي «سلطة» قانونية، وأصابت ممارساتها السنة والعلويين على حدٍّ سواء، أي كلّ من يعترض طريقها وسطوتها، بغضّ النظر عن مذهبه أو مكانته، في شكل وعي أيديولوجي زائفٍ بالتناقض، يمثّل وعيًا مقلوبًا للتناقض الاجتماعي؛ وهذا الوعي هو بالضبط، شكل الوعي الطائفي هنا.

أما مدينة حمص فقد تميّزت، بين سائر المدن السورية الكبيرة والمليونية، بكونها شهدت أشدّ عمليّات «التريف» التي انفردت بين المدن الداخلية، بالشكل المهيمن على عملية التوسّع المديني (عشوائيّات وأحياء مخالفات) وهو شكل «التبدّي»، فقد كانت تدفّقات الهجرة الداخلية على هذه المدينة ريفية عشائرية وبدوية في آن معًا. ويمكن القول إنّ الهجرة الريفية التي وفدت من المحيط الريفي العلوي، والتي كانت بسبب تَفَتُّتِ الحيازات الزراعية الصغيرة ومحدوديّتها في السهول والجبال على حدٍّ سواء[١٣]، زادت حجم المدينة بما لا يقلّ عن ٢٥ في المئة من سكانها. أمّا الهجرة العشائرية البدوية ونصف البدوية، التي حدثت بسبب تفكّك نمط الإنتاج/ الحياة البدوي الرعوي، ونمط حياة المزارعين/ الرعاة (Agropasteurs) والتي تتّسم بقوّة روابطها العشائرية التضامنية، ومنظومة عاداتها، فقد كوّنت المحرّك الأكبر في تسريع وتيرة التمدّين في مدينة حمص، وتوسّعها العمراني مجاليًا، إذ بلغ عدد سكانها ٣٧٦١٤٠ نسمةً، بحسب تقديرٍ وسطي يعود إلى عام ٢٠٠٦، أي نحو نصف مجموع سكان مدينة حمص[١٤] وعددهم ٧٥٢٢٧٩ نسمةً، ويمثّلون بدورهم ٤٢,٧ في المئة من مجموع سكان محافظة حمص عند عام ٢٠١٠[١٥].

---

(١٣) حول هذا التفتّت قارن بـ: هورست واتنباخ، دمشق: **النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية** (دمشق: برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ص ٢ ـ ٣.

(١٤) باروت (المؤلف الرئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص ٣٤٦.

(١٥) تقدير عدد السكّان في سورية للعام ٢٠١٠.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)
مصوَّر لمدينة حمص موضّح عليه مناطق المخالفات والأحياء العشوائية



الجدول الرقم (٨ ـ ١)
ملخص بالمفاتيح الأساسية لقراءة مصور عشوائيات حمص

المدينة والحي	وسط المدينة	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
حمص: قطاع مخالفات جماعية متراص ومتصل، يمتد على طول الواجهة الشرقية للمدينة وضمن حدودها الإدارية مع استطالات وانتشارات خارجها. إضافةً إلى وجود كتل صغيرة في جنوب المدينة وكتلة كبيرة في جنوبها الغربي، تتموضع مناصفة تقريبا ما بين داخل الحدود الإدارية للمدينة وخارجها.									
دير بعلبه شمالي/ جنوبي ـ البياضة ـ السبيل ـ العباسية والمهاجرين ـ الزهراء ـ الأرمن ـ كرم الزيتون ـ كرم اللوز ـ وادي الذهب ـ				×					
عكرمة ـ كرم الشامي ـ						×			
بابا عمرو							×		

المصدر: محمد جمال باروت (المؤلف الرئيس)، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص ٣٤٥.

ويعود ارتفاع نسبة المهاجرين العشائريين البدو، من ريف حمص إلى مدينتها، إلى امتداد معظم أراضيها في البادية شرقًا، وضيق سهولها الزراعية الواقعة في أغلبها ضمن منطقة الاستقرار الثانية؛ ما جعل المدينة تتوسّع عمرانيًا، على نحوٍ مفرط، في شكل أحياء عشوائية ممتدّة ومتلاصقة. وسيكون لهذه البنية العشائرية، شبه البدوية، المتمدْينة حديثًا، والمهمّشة في أحياء المخالفات والعشوائيّات المخدومة على نحوٍ متخلّف، أثرٌ كبير في احتدام الحركات الاحتجاجية، في مدينة حمص، وتحوّلها إلى اضطرابات أهلية وطوائفية. وقد برز هذا الأثر، في سياقٍ تضافَرَ فيه التهميش والملاحقات الأمنية وموت أحد الرؤساء العشائريين الموقوفين لدى أجهزة الأمن، مع الترابطات العشائرية القوية، والضخّ السلفيّ المتشدّد، في الأحياء الهامشية، انطلاقًا من مسجد النور. وهنا، كما في اللاذقية، يحضر شكل الوعي الأيديولوجي المقلوب أو الزائف، بالتناقض مع النظام الأمني، بوصفه تناقضًا طوائفيًا وعشائريًا. وهو نوع وعيٍ يظهر في الحالات التي «يترافق فيها الانحطاط والانكماش الاجتماعيان» مع «عودة التقسيمات العمودية، التي تخلق أنماطَ حياة متميّزة ومتفاوتة بشدّة بين الجماعات». وأمّا قانونية ذلك، فتتمثّل بكون «كل مجتمعٍ يتحوّل، في مرحلة انحطاط نظامه الاجتماعي، إلى مجتمع عصبوي»[١٦].

٢ ـ العامل «العشوائي»: شكل «المثير الأمني» أو العنف السلطوي في ثورة الأطراف

الثورة عملية اجتماعية تُسهم في إطلاقها مجموعة معقّدة جدًا من العوامل، وتختلف دوافع وأهداف وغايات المنخرطين فيها، فاعلين أو متورّطين. وهي عملية «مفاجأة»، بمعنى أنها تتفجر من وقائع «بسيطة» غير متوقّعة، تشرحها نظرية «المصادفة» أو «الفوضى» وليس نظرية السببية التاريخية؛ فالنظرية الأخيرة تشرح الاتجاهات الكلّية في التاريخ الطويل، بمنهج مفكّر التاريخ لا بمنهج المؤرّخ المعنيّ بما حدث من وقائع وسيروراتٍ،

(١٦) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٧. وصدر بالعنوان نفسه في طبعة ثالثة مزيدة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام ٢٠١٢.

مع أنّ المؤرّخ المجهري يعتني ببروز آثار التاريخ الطويل في نقطته المجهرية. وعلى المستوى المجهري لوقوع الحدث، تتقطّع السببيّات عند حلقةٍ معّينة، وينشأ عامل عشوائي «مفاجئ» يطلق دينامية جديدةً. وفي درس الثورة التونسية، يحضر هذا العشوائي، مثلًا، في تجريد الحكومة فلاحيّن من أراضيهم، وانتفاضة الفلاحين عليها، وصولًا إلى لطم فلّاحةٍ أمية ضابطَ أمن، حيث انكسرت هيبة النظام الأمني برمّته، ثم انضمّ عاطلون من العمل، يعتقدون أنّ فساد الدولة قد حال دون نجاحهم في مسابقة توظيفٍ عامّةٍ، إلى حركة الإثارة ضدّ السلطات. وفي هذه الأثناء، تيقّظ ناشطون سياسيون واجتماعيون وانخرطوا في الحركة. وأثّر في هذا السياق كلّه، العامل «العشوائي» في إطلاق دينامية جديدةٍ تقاطعت فيها الأسباب السابقة لتندلع فيها الثورات، انطلاقًا من حوادث بسيطةٍ في بيئة «قابلة للثورة» (أو إشعال عود ثقاب فوق برميل محتقن بالبارود)، وهو في حالة الثورة التونسية، لطم الشرطية للبوعزيزي على مرأى من الناس، ثم قيامه بحرق نفسه، اشتعالًا ألهب الجميع، لتبدأ دينامية اجتماعية جديدة، تتّسم بارتفاع وتيرة عملية التغيّر الاجتماعي(١٧).

وحتى بالنسبة إلى التاريخ السوري الحديث، فإن الفئة «الثرثارة» من الفئات الوسطى السورية، تنسى أنّ العامل «العشوائي» هو الذي أشعل ثورة الجبل ضدّ الاحتلال الفرنسي، فاعتقال السلطات الفرنسية لأدهم خنجر «الدخيل» على بيت سلطان باشا الأطرش في جبل الدروز (جبل العرب بعد عام ١٩٣٦)، وعدم استجابة ضابط الاستخبارات الفرنسي لرجائه بأن توقيفه سيذلّه بين العرب، دفعه إلى اعتراض الدورية الفرنسية وتدميرها وقتل طاقمها، لتندلع الثورة في هذا الوقت وليس في وقت آخر. بيد أن من طوّرها، في ما بعد، إلى ثورةٍ وطنية كبرى ـ غدت «عروس» الثورات الوطنية في التاريخ السوري الحديث برمّته ـ هو تحالف الفئات الوسطى الوطنية معها، لتتحوّل من «حادثة أدهم خنجر» إلى ثورة وطنية كبرى. وانخرط فيها مسيحيون ومسلمون، بدْو وريفيون وحضر، دمشقيون وحمويون وأبناء جبل وعشائر، قطّاع طرق ولصوص، وسياسيون ينبضون بالقيم الوطنية والتحررية العليا. وكرّست في

---

(١٧) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

مجملها بالدم والتضحيات، لُحمةَ خيوط النسيج الوطني السوري الحديث.

يتجلّى في ذلك التحويل دورُ الإرادة الإنسانية. الأمر نفسه بالنسبة إلى ثورة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري، فهذا الشيخ الذي يشبه الأطرش، لجهة ولائه للحركة العربية وانغراسه فيها، فجّر الثورة في إثر عاملٍ عشوائي وقع في مناخ محتقن أو «قابل للثورة»، وتمثّل برفضه الامتثال لمذكّرة الملازم الفرنسي، الشاب المتغطرس الملازم فلوريمون (Florimond) بالمثول أمامه، وحين تقدّم فلوريمون ليعتقله قوبل بوابلٍ من الرصاص. وانطلاقًا من هذه الحادثة «البسيطة»، التي تجسّد أحد أشكال المتغيّر «العشوائي»، اندلعت ثورة الشيخ صالح العلي، وتحوّل عود الثقاب الذي أشعله الملازم، إلى انفجارٍ في برميل البارود المحتقن. لكن ما أعطى غضبة الشيخ العلي طابعها الثوري الوطني، هو تحالفه مع ثورة الشمال، ثم مع الكماليين، من خلال ثورة الشمال السورية.

وإذا لم تكتسب الثورة هذه المضامين، فإنها تتحوّل إلى مجرّد حالة اضطرابات وفوضى اجتماعية. هكذا، تحوّل هجوم سلطان باشا الأطرش على قافلة روكسان، وصدّ الشيخ صالح العليّ لدورية فلوريمون، إلى بؤرةٍ اندلعت منها ثورتان كبْريان في تاريخ الوطنية السورية الحديثة. وسيكتشف السوريون اليوم، حين يعودون إلى هاتين الثورتين، كم تقهقر وعيُهم حاليًا إلى ما دونهما.

أمّا في التاريخ الداخليّ بحصر المعنى، فإنّ مجرى الأحداث يثبت أن عملية قتل مروان حديد عام ١٩٧٦ في المعتقل، وإعلان الأجهزة أنه مات ولم يقتل، وهّج جماعته، فانخرطت مباشرةً في العمليّات المسلّحة في سورية. وكانت قصّة هذا المثير، الذي مثّله مروان حديد في سورية، تحاكي نسبيًا قصّة سيّد قطب، بعد إعدامه، حيث لم تولّد القطبية ـ كمدرسةٍ جهادية، لا بل عقائدية ـ صدامًا مع الدولة والمجتمع (الجماعات السلفية الجهادية) أو انسلاخًا عنهما (جماعة التكفير والهجرة) إلّا بعد إعدام قطب، بطريقةٍ «هزلية ثورجية»، جعلت منه الشهيد الأعظم. ولقد كان قطب بالفعل شهيدًا كبيرًا، وكان مثل الأنبياء الذين يتمتمون بمصيرهم على حدّ المشنقة. وتمثّلت خلاصة ذلك في أن النظام الأمني المصري (الناصري) لم ينتج سوى الويلات التي

شوّهت قضايا نظامه السياسية التحررية الكبرى، وقيادة مصر لمعارك تحرير المنطقة وحريّتها واستقلالها، بل ودورها الريادي في النضال من أجل حرية إفريقيا والعالم الثالث.

لا تحدث الثورات وفق وصفاتٍ، بل تُنتِج كلُّ ثورةٍ سيرورتها ومنطقها؛ ويؤدّي «المفاجئ» أو «العشوائي» دورًا أكثر بروزًا وأهميةً من السببي، وما يلبث أن يورّط الآخرين فيه. وعملية التورّط هي تحوّل «قابلية الثورة» إلى «ثورة». وهكذا، يتعلق الأمر بديناميّاتٍ لا تشكل السببيّات فيها ترابطاتٍ منطقية بالضرورة، بل يتدخّل فيها عامل عشوائي أو مفاجئ. فحين تعمّ حركات الانتفاض والتمرد والقومات الشعبية، ويعجز النظام عن مواجهتها، يسقط النظام، أو تحدث فيه انقسامات كبيرة ترغمه على القبول بتحوّلات هيكلية في بنيته، إمّا للحِفاظ على نفسه، في شروطٍ جديدةٍ، وإما توافقًا مع عملية التغيّر، وإما مع شيء آخر؟

ما حدث في سورية، بدءًا من حادثة الحريقة في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، ثمّ اعتقال أطفال كتابات الجدران في درعا، ورَمْي رئيس فرع الأمن السياسي «عقالات وطرايح» الوجهاء الدرعاويين في سلّة الزبالة، وسماع الأمّهات الدرعاويّات كلامًا من رئيس الفرع لا يليق حتى بأمّهات «الكرخانات» أن يسمعنه، يشبه كثيرًا ما حدث في سيدي بوزيد، بل وكأن بعض ما حدث في سيدي بوزيد على مستوى تقطع السببيّات «المنطقية» يشبه بعض ما حدث في درعا. والشبه النوعي هو ما بين صرخة «واهماماه» التي أطلقتها خالة البوعزيزي وبين صرخة أهالي الأطفال في درعا: «وينكم يا أهل الفزعة؟». فمِن هنا في درعا بدأت دينامية جديدة تمامًا كما بدأت في تونس، وحادثة تجريد الفلاحيّن «التوانسة» من الأرض، تشبه حادثة طمْر محافظ درعا للآبار الارتوازية غير النظامية، التي هي مصدر ريّ الأراضي الزراعية[18]، والاستملاكات الجائرة،

---

(١٨) فهم الفلاحون في سيدي بوزيد عملية تجريدهم من حيازاتهم بسبب عدم قدرتهم على سداد القروض، ومنحها لمستثمرين آخرين، على أنها اغتصاب لحقوقهم، ومنحها لرجال الأعمال. كما فهم فلاحو درعا عملية طمر الآبار على أنها مجرد انتقام تعسفيٍّ منهم يستهدف خفض أثمان أراضيهم، وإرغامهم على بيعها لشركات رجال الأعمال الجدُد، لا على أنها ضرورية للحِفاظ ما أمكن على المياه وتوزيعها العادل والكافي. وكذلك فهم أهالي حمص أن إغلاق المصفاة ومعمل الفوسفات يستهدف استملاكها وتحويلها إلى شراكات مع رجال الأعمال الجدد.

وكان أكثرها مرارةً استملاك معظم أراضي المعضّمية في ريف دمشق.

إنّ الثورة كدينامية اجتماعية ليست من فعل «ملائكة»، بل من فعل بشرٍ، ينخرط فيها كل فردٍ لأسباب لا متناهية، وقد تكون ردًا على لطمة تعرّض لها من شرطي، أو رجل أمن أو موظّفٍ مبتزّ، أو تكون ثورةً على نفسه، أو التلطي خلفها لتحقيق مصالح خاصة، وقد تكون ردّ فعل «المُذَل المُهان»، ودينامية التضامن مع العائلة والمنطقة والعشيرة. حتى على مستوى الثورة الفرنسية يصحّ ذلك على دخول العامّة الشهير إلى ساحة التنس بباريس، وهؤلاء «العامّة» هم الذين منحوا الثورة الفرنسية زخمها الشعبي «الهائج»، إنهم «اللامتسرولون» (Les Sans-Culottes) الباريسيون في الثورة الفرنسية. ولا يزال الأدب الكلاسيكي يحفظ في «قصّة مدينتين» لتشارلز ديكنز قصّة المرأة الباريسية التي تنتمي إلى العامّة، حين دعست عربة النبيل الفرنسي ابنتها ورمى لها ببعض الفرنكات ومضى، فانخرطت في الثورة لتنتقم من عائلته كلها، حتى ممّن شارك من هذه العائلة في الثورة نفسها.

الثورة ديناميّات اجتماعية «هائجة» تنطوي بطبيعتها على منطق التقويض والفوضى وقابلية التحول إلى اضطرابات، وفيها فوضى ونظام، وشعارات نبيلة وأخرى وضيعة، ومعتدلون ومتطرّفون، في آن معًا. وكل مجتمعٍ يَغضب يُنتج هذه الحالات حسب ثقافته وتطوره ووضعه. وهذه الديناميّات هي ديناميّات التغيير الاجتماعي الكبرى التي تترك آثارها في المجتمع، وتهزّ أفراده جميعًا؛ ولهذا السبب هي «كبرى»، تختلف عن نمط الهزات الناتجة من ديناميّاتٍ اجتماعية أصغر، أو قطاعية (هجرة من ريف إلى مدينة، أو قانون بمنع استيراد الخردوات، أو قانون بعدم التزام الدولة بتعيين الخرّيجين. . . إلخ).

إنّنا ننظر إلى الثورة إذًا في ضوء مفهوم الدينامية الاجتماعية الكبرى التي تبدأ بمئاتٍ من الأفراد، ثم يتورّط فيها ملايين لأسباب ودوافع وغايات شتّى؛ فكما يمكن أن تندلع «الثورة» بفعل عاملٍ «عشوائي»، فإنه يمكن أيضًا لغايات المنخرطين فيها، أن تكون مختلفة، لا بل متناقضة، أحيانًا. كما أنّ الثورة حين تُفضي إلى تغييرٍ جوهريّ في الهيكلية السياسية ـ الاجتماعية القائمة، تُنتج لاعبين جددًا قد يتجاوزون مَن قام بالثورة أساسًا، بل ويقومون بتهميشهم، وما يسمّى «سرقة الثورات» هو دومًا احتمال قائم.

لقد بيّنت الفصول السابقة أنّ الفقر والتهميش والطرفية وحدها، لا تكفي لتفسير ما حدث من حركاتٍ احتجاجية، لكن يستحيل تفسير ما حدث بمعزل عنها؛ كما بيّن التحليل أنّه لم يكن ممكنًا توسّع بعض الحركات وتحوّلها إلى انتفاضاتٍ، لولا تدخّل العامل «العشوائي» في قطع سلسلة السببيّات وإطلاق دينامية جديدةٍ بسببيّاتٍ مختلفةٍ. ويتمثّل هذا العامل بـ «مثيرات الاحتجاج»، ويأتي من أهم أوجهها حضورًا وتأثيرًا في حركة الاحتجاجات السورية، مثيرُ العنف الأمنيّ السلطويّ. وترتبط كل الحركات الاحتجاجية بديناميّات النظام الأمني في التعامل معها، فكلّما كان التعامل الأمني فظًّا وأسفر عن وقوع قتلى وحملة اعتقالات، كانت حركة الاحتجاج أقوى وأشدّ كثافة وانتشارًا، بفعل عوامل التضامن الجهوي والعشائري والعائلي والأهلي التقليدية عمومًا، والتي تستنفر الاصطفاف والوحدة لمواجهة عنف النظام الأمني، إذ إنّ أحد مصادر القوّة الاجتماعية لحركة الاحتجاجات، في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، يتمثّل بقوّة روابطها الأهلية المحلية العشائرية والعائلية والمحلية والمذهبية. بل إنّ «المثير الأمني» يؤدّي أحيانًا دور المحفّز الأساسي في رفع وتيرة التظاهر الاحتجاجي، بطريقة أقوى من تأثير العوامل الأخرى. وينطبق هذا على مدينة حماة، التي حوّل عنف السلطة المفرط تظاهراتها إلى حركة عصيان مدني شامل، بينما يمكن تفسير بعض عوامل هدوء حلب ومناطقها بغياب هذا المثير ومحدوديّته[١٩].

يأتي التحول الديمقراطي حين يتم تطوير الاحتجاجات والتظاهرات الاحتجاجية والقومات التضامنية الأهلية، إلى عملية تحوّل ديمقراطي؛ حين

---

(١٩) خلافًا لما حدث في درعا والصنمين ودوما وحمص وحماة، ظهرت أجهزة حلب الأمنية وحتى أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١ وكأنها تعمل خارج الإستراتيجية الأمنية القمعية العامّة، وتفضّل أساليب الاحتواء على أساليب القمع. ففي نيسان/ أبريل ٢٠١١ تحرّك بعض شباب منطقة السفيرة، لكن الأجهزة اكتفت بالاتفاق مع وجهائها، ولم يتعرّض أي شاب للاعتقال؛ كما اتُّبع المنهجُ نفسه في التعامل مع تحرك بعض شباب الجامعة وبعض الأطباء. ولم تظهر هذه الأجهزة تعاملًا شديدًا نسبيًا إلا على نحوٍ جزئيٍ ومحدود، في تعاملها مع احتجاج المحامين، ومع حركة الاحتجاجات في مدينة الباب، في أوائل آب/ أغسطس ٢٠١١. ولا يكفي هذا في كلّ الأحوال لتفسير هدوء حلب، لكن لا يمكن تجاهله كأحد العوامل.

تفرز الحركات الاحتجاجية وكلاء اجتماعيين ـ سياسيين يحوّلونها إلى ثورة. هنا يأتي دور من يحمل برنامج تحوّل ديمقراطي في الفئات الوسطى، في إطار أدوار الفاعلين الآخرين.

ثانيًا: ثورة الأطراف على المركز

١ ـ أين يتكدّس الفقراء؟

لقد استمدّ التصنيف السكاني ـ المجالي لسكان المدن السورية أهميّته في العلاقة مع حركات الاحتجاجات، من حقيقة ما بيّنه تحليل الانتشار المجالي لحركة الاحتجاجات من أنّ اتّساعها وارتفاع زخمها وشدّته، يترافق مع شدّة الفقر والحرمان، في ضوء التحوّل الجديد في هيكل العلاقة بين الأطراف والمركز، من علاقة بين أطراف ريفية ومراكز مدينية، إلى استقطاب بين أطراف مدينية «ألفية» مهمّشة وضعيفة، ومراكز «مليونية» مسيطرة وقوية تحتكر ثمار النموّ والسياسة والثروة والسلطة معًا. وهذا ما يبدو من خلال اندلاع هذه الحركات في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، وفي أطراف المدن الكبرى والمليونية، الذي يترافق مع تركّز نسبةٍ كبرى ممّن يعيشون تحت خطّ الفقر (وفق المعيار الوطني لخطّ الفقر)، والمقدّر عددهم بنحو سبعة ملايين نسمة، يمثّلون ٣٤,٣ في المئة من مجموع سكان سورية في هذه المدن وتلك الأطراف[٢٠].

يشير انتشار الحركات الاحتجاجية في الأطراف المهمّشة، إلى أنّ الفقر في سورية ظاهرة مناطقية تميّز تلك المدن وأطراف المدن الكبيرة والمليونية عمومًا، وظاهرة شبابية تميّز تركيبتها البشرية الجيلية بخاصة، حتى إن الأطراف تحوّلت إلى أكبر مستودعٍ للبطالة والفقر معًا. ويشمل ذلك في الحقيقة الفقرين المادي والإنسانيّ. فقد كان عقدٌ عاصفٌ من السياسات التسلطية المُتَلَبْرِلَة، التي قادتها شريحة «رجال الأعمال الجدد» أو «المئة الكبار» في سورية، وهشاشةُ سياسات التنمية المناطقية، كان كافيًا لتآكل ما حقّقته سورية من تقدّمٍ في مجال التنمية الإنسانية في الأرياف المتمدينة،

(٢٠) قارن بـ: الليثي وأبو إسماعيل، **الفقر وعدالة التوزيع في سورية**، ص ١٧.

التي انخرطت في عملية «التمدين»، وتراجع مؤشّراتها الكلاسيكية (الصحة، التعليم، الدخل)، وتعميق الفجوة التنموية المناطقية بين المراكز والأطراف، وترسيخ الوعي بأن تلك ليست إلا سياسات متعمّدة من قبل المركز نحو الأطراف.

٢ ـ لماذا ظهرت حركة تحويل الاحتجاجات إلى ثورة في ريف دمشق، وزحف الريف على دمشق؟

إذا ما قارنّا بين الرقعة المجالية التي وصلت فيها الحركات الاحتجاجية في جُمُعَة الأول من تموز/ يوليو ٢٠١١ إلى ذروتها، من الناحيتين الأفقية (الانتشار) والعمودية (كثافة المشاركة والتوتّر السياسيّ)، وفق الخارطة العامّة التي عرضناها، بغضّ النظر عن مدى دقّتها، فإنّ هذه الحركات ما زالت ـ حتى في لحظة الذروة ـ ثورة الأطراف المدينية المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، أو ثورة البلدات، وثورة أطراف دمشق الكبرى الملتصقة بها مجاليًا واقتصاديًا وبشريًا أو النائية عنها (الكسوة، قطنا، مضايا، الزيداني).

وفي أطراف دمشق الكبرى، اكتسبت الحركات الاحتجاجية في عدد من المناطق سمات الانتفاضة الشبابية الشعبية المتواصلة، التي تتّسم بارتفاع وتائر الانتشار المجالي والزخم التظاهري. والحقّ أنّ أكثر الحركات اتّساعًا وشدّةً وكثافةً وقعت ولا تزال تقع في ريف دمشق الذي هو في حالة انتفاضة مستمرّة. فلماذا ذلك؟ سنجيب إنه انهيار نظام الحياة، وتحوّل الحياة إلى «جحيمٍ» وحكاية «بؤسٍ» لامتناهية. ففي ريف دمشق وحده، تموت الأمهات (وفياتُ الأمهات) بسبب الجهل ونقص الخدمات أو سوئها، والتلوّث البيئي، ولا سيّما المياه الشحيحة، بمعدّل يضارع مستوى هذه الوفيات في محافظة الحسكة؛ حتى إنّ ريف دمشق والحسكة يأتيان بعد الرقّة في ترتيب «وفيات الأمهات»، التي تحدّث عنها جبران خليل جبران في مأساة سلمى كرامة، التي تلد طفلها وهي تموت. ولا غرو، فإنّ وفيات الأمّهات، هي الجزء الأكثر مأسوية في قصّة الفقر الإنساني. وفي ريف دمشق، هناك أعلى فقرٍ في السعرات الحرارية على الإطلاق في القطر. وذلك كله جزء من الفقر الإنساني، أي تدهور نوعية الحياة؛ إذ يتساوى فيه ريف دمشق مع كلٍّ من

دير الزور والحسكة في الفقر الإنساني، ولا تسبقها سوى الرقّة[٢١].

لماذا هذا الواقع؟ لا بدّ من العودة إلى جذور المشكلة. والحقّ أنّ ما تعامت عنه السياسات الحكومية، بعامّة، والسياسات النيو ـ ليبرالية، بخاصة، طوال الفترة السابقة، هو أنّ محافظة ريف دمشق تمثّل جزءًا من المحافظات الأقلّ نموًّا، بالقياس على مؤشّرات فقرها الإنساني، والتي تدهور نموّها الاقتصادي بالقياس على فقر الدخل. وبكلّ بساطةٍ، لم ترَ السياسات الحكومية الفقر الإنساني الأعمق، وفقر الدخل الجديد، بل رمَت ٢٧٤٣٩٩٨ نسمةً، هم سكان ريف دمشق، أو ما يعادل ١٣,٣ في المئة من مجموع سكان سورية، في مصيدة الخراب البيئي والتنموي.

إنّ حوض ريف دمشق ليس مجرّد موردٍ مائي، بل هو، في المنظور البيئي، أساس نظام حياة دمشق الكبرى، في «كلّ شيء في الحياة الاقتصادية، وفي ما وراء هذه الحياة الاقتصادية، من بناء ودفاع وثقافة وحكم»، على نحو ما كتب محمد سعيد الحمزاوي، نقيب أشراف دمشق، ذات يوم عام ١٩٦٣. وقد أصدر الحمزاوي وصية وحيدة في حياته، لم يكن له غيرها، وهي الحِفاظ على نهر بردى من الاستنزاف والتلوّث. لكن صرخة هذا الرائد المبكر لإنقاذ نظام الحياة، الذي كانت ثقافته عربية إسلامية كلاسيكية خالصة، ولم تكن قطّ من نوع ثقافة بيئيّي المنظّمات غير الحكومية (NGOs) الذين لم يسمعوا به قَطّ، كانت صرخة في واد[٢٢].

وبعد الحمزاوي، كان نجاة قصّاب حسن، الحقوقي والحزبي الشيوعي السابق، ورجل الرأي الذي ملأ سورية بنشاطه المدهش، يستعيد طفولته الأولى، والتي هي طفولة كل كائنٍ حيٍّ في دمشق، ليذكّر الجميع بـ «**أن دمشق هي البنت البكر لبردى. انتزعها بردى من الصحراء وأحاطها بواحةٍ**

---

(٢١) ربيع نصر، «الفقر في سورية: مفاهيم بديلة،» (محاضرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، أيار/ مايو ٢٠١١).

(٢٢) «وصيّتان من أفقر عباد الله، تعالى كرَمُه، محمد سعيد الحمزاوي، نقيب أشراف الشام، إلى مواطني دمشق ومزارعيها»، أعادت مجلة **المهندس العربي**، العدد ١٥٣ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧)، ص ٤٦ ـ ٥٠، اختيار مقاطع منهما. يدين الباحث إلى المرحوم أحمد الغفري، واضع =

نضرةٍ هي الغوطة التي تُسقى [بعد المدينة] من أنهار دمشق السبعة»[٢٣].
ولكن حنين قصّاب حسن، المترَع بالنشيج، إلى أيام مضت، كان حنينًا إلى الماضي فقط، أي «نوستالجيا». لقد دمّرت قوى السلْطة والمال الجشعة نظام الحياة في حوْض الأعوج وبردى.

لقد دخل هذا الحوض العجز الخطير منذ عام ١٩٩٣، وانحدر نصيب الفرد المائي منه إلى نحو ثلث خطّ الفقر المائي المدقع، الذي تحدّده الأمم المتحدة افتراضيًا بـ ٥٠٠م^3 للفرد في السنة، للاستخدامات المائية جملةً[٢٤]. وتفاقم هذا العجز طردًا مع استنزافه بالآبار العشوائية، التي بلغ عددها ٣٧٩٣٣ بئرًا مثّلت، بحسابات عام ٢٠٠٥، نسبة ٣٢,٦ في المئة من مجموع الآبار غير المرخّصة في سورية كلها[٢٥]. وكان خلْف حفر كل بئرٍ قصّة نفوذ وتسلّط. وبذلك، كان الفساد الحكومي يدمّر ـ على المدى القريب ـ نظام الحياة في دمشق الكبرى كلها، ويرتكب أكبر الجرائم الكيانية في تاريخ هذه المدينة، منذ فجرها العمراني الأول، لتغدو دمشق، منذ سنواتٍ مدينةً تقف على حافّة العطش، لا بل إنها وقعت فيه. ويدفع فيها المواطن ثمن الحصول على مياه شبه صالحةٍ للبشر، نسبةً من دخله، تتجاوز ما يدفعه أيّ إيطالي أو فرنسي. وبرزت في غوطة الموارد المائية الوفيرة، التي كانت تخترق دمشق بفروعها السبعة، وتمنحها شكل «الجنّة»، ظاهرةُ ارتفاع عدد المحرومين الوصول إلى مياه شربٍ آمنة، شهرًا بعد شهر[٢٦]. وأصبحت غوطة دمشق «سوقًا حقيقية» لتسويق مياه

= أولى المخطّطات التنظيمية للأحياء العشوائية في دمشق، والذي تعاون معه في مشروع (سورية ٢٠٢٥) بالتعرّف إلى هذه الوثيقة الثمينة في تاريخ الفكر التنموي السوري. لقد كان الغفري مهندسًا من أفضل المهندسين، ومناضلًا من أكثر من وقع عليهم الحيف والسجن، وكان فيه ما هو جديد وهو احترام رجال سورية في تاريخ الفكر التنموي.

(٢٣) نجاة قصاب حسن، **حديث دمشقي**، ١٨٨٤ ـ ١٩٨٣، **المذكرات (١)**، ط ٤ (دمشق: مطابع ألف باء الأديب، ١٩٩٣)، ص٣٠.

(٢٤) باروت، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨**، ص ١٦٤.

(٢٥) باروت، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص ٢٧٠.

(٢٦) على الرغم من تطور قطاع مياه الشرب، فإن النسبة «المرئية» للذين لا يملكون موارد مستدامة لمياه الشرب ـ وهذا تعبير ملطّف عن الحرمان من المياه ـ شملت في سورية ٢١ في المئة من السكّان عام ٢٠٠٥، أي ٣ ملايين و٨٢٨,٠٠٠ مواطن. وفي حال تثبيت ذلك ومدّه خطّيًا على نحو افتراضي، فإنه في ضوء اتجاهيّته الأمامية التي تتغذّى فيه كرة الحرمان من نفسها، فإن مشروع «سورية ٢٠٢٥» توقّع أن يرتفع عدد المواطنين المحرومين موارد مستدامة لمياه الشرب إلى ستّة ملايين مواطن =

الشرب، التي تحملها الشاحنات من الجبال المجاورة[27]. ذلك بأنّ تلوّث المياه في حوض بردى والأعوج، تجاوز حدّ الخطورة إلى حدّ الكارثة البيئية، حيث تتردّى مياه النهر منذ لحظة خروجها من النبع، تدريجًا، حتى تبلغ أسوأ حالاتها في أسفل المجرى، في الغوطة الشرقية، حيث تصبح غير صالحة لأيّ استخدامٍ، بما في ذلك ريّ الأشجار والمحاصيل غير الغذائية[28].

ترافق العجز المائي الخطير، مع زحف التوسّع الصناعي، والأحياء العشوائية على الأراضي الزراعية نتيجة الهجرة؛ فقد بلغت حصّة ريف دمشق من جملة المشاريع الصناعية التي أُقيمت خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥ على أساس قانون الاستثمار وحده، نحو ٧٠ في المئة من جملة المشاريع الصناعية المرخّصة، فضلًا عن مئات الورش الصغيرة غير المرخّصة. نعم، إنّ الصناعة أقلّ شرهًا للمياه من الزراعة، إلّا أنّ إنشاءها تمّ، هنا، على حساب الأرض الزراعية، ولحساب أخطر تكلفة بيئية، ألا وهي تكلفة تلويث التربة والمياه بنفايات هذه المصانع.

كان حاصل ذلك، أنْ تراجعت حصّة الفرد ـ النظرية ـ من الأرض في دمشق، إلى أقلّ من ٠,٦ هكتار، كما تَسارع تآكل الأراضي الزراعية التي غدت نسبتها ١١,٦ في المئة فقط من مساحة ريف دمشق القابل للزراعة؛ فضلًا عن أنّ مساحةً زراعية قدرها ١٦٩٤٦ هكتارًا خرجت من الاستثمار الزراعي، بسبب تَموضُع السكن العشوائي عليها، وتعَرُّض الطبقات المائية

= عام ٢٠٢٥. وفي ما يتعلق بريف دمشق، لاحظ المشروع تقريرًا حكوميًا يُشير إلى ارتفاع عدد هؤلاء المحرومين الوصول إلى مياه شربٍ آمنة، في غوطة دمشق وحدها، وخلال ٣ شهورٍ فقط (آذار/ مارس، نيسان/ أبريل، أيار/ مايو ٢٠٠٦) من ٢٥٠ ألف مواطن إلى ما يزيد على ٤٥٠ ألف مواطن. (قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٢٧٥). وحول العلاقة بين التوسع الصناعي والموارد المائية، يمكن أن يدّعي الليبراليون الاقتصاديون السوريون أنّ ما يتسم به قطاع الخدمات الإنتاجية، هو قلّة الشّره للمياه، فيعادل مردود وحدة المياه في القطاع الصناعي ٥٠ مرة مردودها في القطاع الزراعي؛ بينما يصل هذا المردود في قطاع الخدمات إلى ٣٣٠ مرة. وهذا صحيح، لكن لماذا تتم إقامة المشاريع على حساب الأراضي الزراعية التي تعيش بالمياه؟

(٢٧) للتفصيل قارن بـ: غاريث إدوارد جونز، **السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات** (دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ص ٧٦.

(٢٨) باروت، **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨**، ص ١٧١.

كافة، في ريف دمشق، لمعدّلات نضوبٍ مرتفعة تصل إلى عدّة أمتارٍ سنويًا، وزيادة معدّلات تَمَلُّحِ المياه السطحية، التي لا يجوز استخدامها على نحو مرتفع في الريّ في مناطق غوطة دمشق، فيؤثّر في إنتاجها الذي يزوّد نحو ٥٠٠ ألف نسمة بالمواد الغذائية(٢٩). وبسبب ارتفاع سعر متر الأرض أضعافًا مضاعفةً، وتراجع عائد الزراعة بسبب تَفَتُّتِ الحيازات الصغيرة، بات بعض ملّاك داريّا الصغار، التي يعَدّ فلاحوها أمهر فلاحي الزراعة في الدنيا كلّها، يسقون الأرض «بالمازوت» كي يخرجوها من نطاق الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة، وليتمكّنوا ـ بالتواطؤ مع البيروقراطية ـ من بيعها لرجال الأعمال(٣٠). لكنّ رجال الأعمال، بزيّهم المباشر أو بزيّ أهل الدولة، وضعوا عيونهم على بعض هذه الأراضي واستملكوها.

ولنأخذْ مثالًا عينيًا. لقد نمت بلدة «الكسوة» الزراعية بسرعةٍ كبيرةٍ، وغدا عدد سكانها ٥٢٤٥٩ نسمةً عام ٢٠١٠، بسبب كونها مركزًا تاريخيًا لبعض معسكرات الجيش السوري، وارتفاع وتيرة التوطّن فيها، ومنطقةً زراعية مزدهرةً أيام انسياب نهر الأعوج الذي كان يخترق وسطها. لكن ناتجها المحلي أُصيب بلعنة شحّ حوض بردى والأعوج، بما يشبه حالة جفافٍ بل تصحّر؛ ولم تستطع مشاريع الدولة الاستثمارية القائمة أن تمتصّ قوّة العمل الفائضة الناتجة من دمار نمط الإنتاج الزراعي. وحوّل ذلك شبابها للعمل في هوامش دمشق الكبرى أو دمشق نفسها، ثم العودة إلى هامشٍ يتّسم بالطرفية وبالتخلّف الشديد لخدماته العامّة على المستويات كافة، وانخفاض مستوى التمدرس بسبب التسرّب الكبير من مرحلة التعليم الأساسي، حيث تجمع الكسوة على نحو مكثّفٍ مظالم «الفقر» و«البؤس» و«نقص الخدمات» و«هشاشة الأمن الاجتماعي». لكن بعدما تعرّضت للإفلاس منشآتُ صناعة ريف دمشق، ولا سيّما صناعتها غير المنظّمة، ماذا بقي لهؤلاء؟ الجواب بسيط: الاحتجاج والانتفاض والثورة.

(٢٩) جونز، المصدر نفسه، ص ٤، ٣٦ و٧٤.

(٣٠) من حوارات الباحث مع المستشار البيئي لـ«مشروع سورية ٢٠٢٥»، والتقريرين الوطنيين الأول والثاني للسكان في ضوء متابعاته الميدانية، ودراسة مدى تكيّف المشاريع الصناعية مع المعايير البيئية. وكان الباحث مدير هذه التقارير ومؤلفها الرئيس، بالاستناد إلى نخبةٍ من الباحثين في سورية.

تمثّل الكسوة مجرّد حالةٍ تنطبق تفاصيلها بصورٍ مختلفة على مدن ريف دمشق الكبرى، فقد كانت هذه الأطراف من أكثر مَن دفع التكلفة الباهظة للسياسات التسلطية المُتَلَبْرِلَة؛ بحكم إفلاس آلاف الورش الصناعية الصغيرة غير المنظّمة والمنتشرة فيها، واضطرار الكثير من المنشآت المتوسطة إمّا للإغلاق، وإما للعمل جزئيًّا ودمار الزراعة في المناطق التي تعتمد عليها كمصدرٍ أساسي أو مساعدٍ في ناتجها المحلي، بسبب شحّ الموارد المائية وتلوّث المياه، وارتفاع تكلفة المياه شبه الصالحة للشرب، ونتائج السياسات النيو - ليبرالية في المجال الزراعي، التي رفعت من تكلفة مدخلات الإنتاج. وقد فاقمت هذه السياسات من تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تنتمي عمومًا إلى أوضاع إقليم المنطقة الجنوبية في سورية (دمشق وريف دمشق، ودرعا والسويداء والقنيطرة). وكمؤشّر، فإنّ فجوة الفقر في مدن هذا الإقليم تزيد بنسبة ١٦ في المئة على متوسطها في سورية؟

تتّضح صورة التدهور المريع في نمط الحياة حين نعرف أنّ هذا الإقليم كان عام ٢٠٠٤ من أقلّ الأقاليم فقرًا؛ لكن الفقر تَضاعف فيه عام ٢٠٠٧، ليغدو الإقليم الثاني في مستوى الفقر، على بعد المنطقة الشمالية والشرقية. بل إنّ الزيادة الإجمالية في الفقر الشديد بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ناتجة، أساسًا، من الزيادة الحادّة في الفقر، في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر في هذا الإقليم، أي المنطقة الجنوبية، التي سجّلت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ أرفع زيادة في عدد الفقراء، في سورية كلها، قُدّرت بـ ٥٠ في المئة من جملة الزيادة في عدد الفقراء في سورية[٣١]. كما سجّلت أعلى معدّلات التسرّب من التعليم الأساسي، بهدف العمل والتحول إلى البطالة بعد الأزمة.

بإضافة آثار الأزمة العالمية، وسحب الدعم الحكومي للمحروقات، ارتفعت أسعار سلّة الموادّ الغذائية والسلعية كلها تقريبًا، وارتفع معدّل التضخم، بحيث يمكن تصوّر المؤشّرات النوعية للتدهور، حيث تدهور نمط الحياة إلى ما دون خطّ الفقر الأسود في هذا الإقليم. ويتضافر فقر الدخل هنا

---

(٣١) الليثي وأبو إسماعيل، **الفقر وعدالة التوزيع في سورية**، ص ١٧.

مع ما يُطلق عليه في أدبيّات التنمية اسم «فقر القدرات»، بمعنى الحرمان من القدرات والحريّات التي ترتبط بتمكّن الإنسان من تملّك الخيار وممارسته، وهو مضمون التمكّن من القدرات[٣٢]. وإذا كان **فقر الدخل يُحيل إلى الحرمان من الغذاء والصحّة والحاجيات الأساسية للبقاء في قيد الحياة، فإنّ فقر القدرات يحيل إلى الحرمان من الحرية**. وبالتركيب ما بين هذين الحدّين اللذيْن هما وجهان لقضية الفقر بمعناها المركّب، يغدو تعريفهما السلبي، أي بما يعاكسهما، هو التمتّع بالحقوق الاجتماعية والسياسية التي همّشتها السياسات التسلطية المُتَلَبْرِلَة في العقد الأخير من تاريخ سورية.

٣ ـ الاستقطاب بين الملاك العقاريين الصغار ورجال الأعمال الجدد

لكلّ طرفٍ من هذه الأطراف، في أطراف دمشق الكبرى وغيرها، قصّته المعقّدة مع التظاهرات الاحتجاجية والانتفاضية؛ لكن ما يجمع بينها هو الاحتجاج على الطرفية والهامشية والفقر والبطالة وهشاشة الخدمات والفساد، والتسلط الحكومي والسياسي، والثورة على طبيعة العلاقة المحدّدة بين سلطة المركز والأطراف، وهي على وجه التحديد العلاقة الأمنية، التي تتمثّل منظومتها بالمفرزة الأمنية وشعبة الحزب وجهاز الشرطة، في كل منطقةٍ من مناطق تلك المدن. فمقارنة بالمدن المليونية والكبرى، التي تبدو فيها سلطة النظام الأمني مضبوطةً ومعقْلنةً نسبيًا في الأحوال الاعتيادية، فإنّ هذه السلطة تبدو في تلك المناطق والمدن، في الأحوال ذاتها، نوعًا من سلطة مطلقة حقيقية تمثّل المحور المباشر الذي تدور حوله السلطات المباشرة، الحكومية والأهلية الوسيطة، كافّة.

وأضيف إلى ضغط الحكومات الاعتباطية المحلية في تلك المدن، ضغطُ النخبة العليا من شريحة رجال الأعمال الجدد، لـ «تشليح» الأهالي عقاراتهم تحت اسم «الاستملاك»، من خلال سيطرتهم على الحكومة. ولم تكن الاستملاكات كلّها لمصلحة رجال الأعمال، إذ إن قسمًا كبيرًا منها تمّ لحساب تحالفهم مع رأس المال الخليجي المتدفق إلى سورية عبر «بوّابتهم». ولهذا تضاف إلى خراب بيئة الحياة في دمشق الكبرى، قرارات الحكومة

---

(٣٢) نصر، «الفقر في سورية: مفاهيم بديلة».

التعسفية بالاستملاكات الجائرة، في حين أن الحكومات كافة، في عالمنا اليوم، تتفادى اللجوء إلى الاستملاك إلا في حال الضرورة القصوى.

يكمن هنا جزءٌ أساسيٌّ من قصّة داريّا، التي استُملكت مساحات مهمّة منها لمصلحة بعض المشاريع[٣٣]. ويتّضح ذلك أكثر ما يتّضح في قصّة العوامل الخلفية التي تحكّمت في ارتفاع وتيرة الحركات الاحتجاجية وشدّتها واستمرارها في معضّمية الشام؛ فقد تحوّلت انتفاضة أهالي المعضّمية، في الحصيلة، ضدّ النظام نفسه، ليس لأنّ المعضّمية ذات تكوينٍ سلفي مهيمن، ولا لأن هناك ناشطين قادرين على التعبئة والتحريض، بل لأن أزمة المعضّمية هي مع الحكومة، ومع النخبة العليا من «المئة الكبار» من رجال الأعمال الجدد الذين تحكّموا في قراراتها، وكانوا وراء عملية الاستملاك الجائر للأراضي عام ٢٠٠٨، في خضمّ فورة مشاريع «رجال الأعمال»، في استحداث المشاريع العقارية والخدمية. وتمّ الاستملاك بأسعار عام ١٩٨٥، بينما سعرها السوقي الحقيقي عام ٢٠١٠ قد يصل إلى مئات أضعاف ذلك. وقد وصلت المساحة المستملكة من أراضي المعضّمية إلى ما يعادل ٧٥ في المئة من أراضيها.

لقد كانت العملية «سرقةً» لأهالي المعضّمية، لما فيه مصلحة كبار رجال الأعمال الجدد، وشملت الأراضي الزراعية المستملكة ١٢٠٠٠٠ شجرة زيتون تمثّل الدخل الحقيقي لأهالي المدينة. ومسّت عمليّات الاستملاك أهالي المعضّمية جميعًا، فثاروا ضدّ عملية «التشليح»، بأكثر قوّة من ثورة فلاحي منطقة سيدي بوزيد، الذين شلّحهم المصرف أراضيهم، ليسلّمها إلى رجال الأعمال، بدعوى عدم قدرة الفلاحيّن على تسديد الديون. ثم إنّ قصّة فلاحي سيدي بوزيد، هي قصّة مستأجرين، بينما قصّة أهالي المعضّمية، هي قصّة ملّاك صغار حاول «المئة الكبار» ابتلاعَهم بقوّة نفوذهم في السلطة[٣٤].

---

(٣٣) أثار وفد الأهالي في لقائه مع الرئيس الأسد قضية استملاكات الأراضي، وإعادة الحقوق لأصحابها، وما يخص سكان داريّا من قراراتٍ تحول دون تمكنهم من شيد البيوت بحجة مجاورة المطار أو وقوع أراضيهم ضمن المناطق الزراعية. انظر: **الوطن**، ١١/ ٥/ ٢٠١١.

(٣٤) انظر التقرير المعنون: «معظم الاستملاكات: عمليّات تشليح للمواطنين لمصلحة المتنفّذين والمتنفعين،» **قاسيون**، <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=15625>.

ويتكرّر جانب من القصّة في استملاك الدولة لعشرات العقارات في كفرسوسة، التي تُعد قيمتها السوقية من أعلى القيم بين أراضي مدينة دمشق، لمصلحة وزارة الخارجية، وتعويض أصحابها في منطقة الحسينية أو عدرا بريف دمشق، ما جعلهم يثورون منذ الأيام الأولى[٣٥]. وقد رسم فنان الكاريكاتور السوري البارز علي فرزات ذلك في رسميْن[٣٦]. وفي معظم مدن ريف دمشق الملتصقة جغرافيًا واقتصاديًا بمدينة دمشق، كما في مدينة دمشق نفسها، وقع الاستقطاب بين الملّاكين العقاريين الصغار وبين استملاك الدولة لأراضيهم، إمّا لمصلحة مشاريع عامّة حقًا، وإما لمصلحة مشاريع رجال الأعمال الجدد. كما يضاف إلى ذلك معاناة دوما مع الاستملاكات السابقة، وبقاء عدد من مشكلاتها من دون حلّ، ولا سيّما في مجال الاستملاكات، لما فيه مصلحة المدينة الصناعية بعدرا، وقيام الحكومة بالقضاء على مورد مئات العائلات التي كانت تعيش من خطّ «سرفيس» دوما ـ دمشق، لما فيه مصلحة أحد المستثمرين من رجال الأعمال. وتشبه هذه الحالة بنيويًا، حالةَ تحويل إيجار الأرض في ولاية سيدي بوزيد، لمصلحة مستثمرين زراعيين قادرين على تسديد القروض. والحق أن جزءًا كبيرًا من قصّة الاستقطاب بين هوامش دمشق وبين مركزها، الذي يقوم على التحالف بين السلطة والمال، يكمن في هذا الاستقطاب بين الملّاكين الصغار وبين رجال الأعمال الجدد؛ علاوةً على جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، وفي طليعتها خراب المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر.

تمفصل خراب نظام الحياة مع أزمة البرجوازية الصغيرة في مدن ريف دمشق. وكان الريف قد عرف فترة ازدهارٍ مديدةً، ولا سيّما خلال تسعينيّات القرن الماضي، بعد صدور قانون الاستثمار (١٩٩١) الذي حازت فيه محافظة

---

(٣٥) قارن بـ: «تقرير ثورة زينية» ابتسام الحسين، موقع بويلدكس أون لاين المتخصص في العقارات: <http://www.buildexonline.sy/detail.aspx?id = 3272>.

(٣٦) «في ظلم الاستملاكات... الحكومة تنطق برُبع الحقيقة،» موقع علي فرزات، <http://www.ali-ferzat.com/ar/%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B7%D9%82-%D8%B1%D9%8F%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9.html>.

ريف دمشق وحدها على ٥٠ في المئة من جملة الاستثمارات الخاصّة في سورية[٣٧]، وحصلت على أعلى نسبةٍ من تراخيص البناء التجارية والصناعية والسكنية المنظّمة، مقارنةً ببقية المحافظات وعدد سكان كل محافظة. وبغضّ النظر عن التوسّع العشوائي لمدنها الذي يُعتقد أنّ ٣٧ في المئة منه تمّ في فترة الازدهار[٣٨]، كان رأس المال المستثمر في مشاريعها الصناعية والزراعية، خلال أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، أعلى رأس مال مستثمَر في سورية، حيث بلغ ١٥٩٢٩ مليون ليرة سورية، بينما قدّر في حلب بنحو ١١٥٢٩ مليون ليرة سورية[٣٩]. ولذلك كان معدّل البطالة في ريف دمشق أدنى معدّل في سورية بعد حلب.

ونتيجة اتّساع طلب المنشآت الصناعية على اليد العاملة، ارتفعت أعداد المتسرّبين من التعليم الأساسي في ريف دمشق، عام ٢٠٠٧، إلى ضعفي ما كان عليه عام ٢٠٠٤ تقريبًا، توجّهوا للعمل بصفة غير نظامية في المعامل والمنشآت الصناعية والزراعية الجديدة[٤٠]. وبسبب هذا «الازدهار» النّسبي لريف دمشق، اتّسعت برجوازيّتها الصغيرة وفئاتها الوسطى من محامين وأطبّاء ومدراء ومحاسبين ومنظّمين، إلى أن حدثت «الصدمة». وقد تعرّضت لهذه الصدمة تحت وطأة السياسات النيو ـ ليبرالية. ولفهم ذلك في ضوء ديناميّات التغيّر الاجتماعي الجديدة الجارية في المجتمع السوري، يجب التمييز بين البرجوازية الصغيرة التي تضمّ ما يُعَد فئاتٍ وسطى تقليدية مرتبطة بالمشاريع التجارية الصغيرة والمتناهية في الصغر (دكاكين ومحال صغيرة) والصناعية (الحرفية والمهنية) والملكيات الفلاحية الصغيرة (الفلاحون الصغار)، وبين الفئات الوسطى المرتبطة بقطاع الخدمات الثقافية والمهنية

---

(٣٧) Fabrice Balanche, «Alep et ses territoires: Une métropole syrienne dans la mondialisation,» pp. 8-9.

ورقة قدمت إلى: كتاب (ندوة) يُسهم الباحث في تحريره مع كل من تييري بواسييه وجون كلود ـ دافيد عن سورية الشمالية في إطار بحوث المعهد الفرنسي للشرق الأدنى لم يُنشر بعد، حيث كان الباحث يعمل باحثًا مقيمًا.

(٣٨) باروت، **المحور السكاني والمجالي في مشروع سورية ٢٠٢٥**، ص ١٧٤ و١٧٩.

(٣٩) تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، ص ٤٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٤٣.

والتقنية والقانونية[٤١]. ويُفيد هذا التمييز في فهم شكل وعي كلٍّ منها بالصدمة، وردّها عليها.

ارتبط انهيار البرجوازية الصغيرة في مدن ريف دمشق بأزمة المنشآت الصناعية، في سياق عمليّات التحرير التجاري، وهو ما يتنمذج في سقبا التي تتخصّص في صناعة المفروشات، وكان يُقام فيها سنويًا مهرجانٌ كبير للمفروشات، جعل من المفروشات في النسيج اليوميّ لحياة المدينة ما كان عليه خيط الغزْل في مدينة حلب. ولقد أفلست برجوازيّتها الصغيرة المختصّة بهذه الصناعة نتيجة منافسة المفروشات الماليّزية والصينية والإيطالية وغيرها، ولا سيّما التركية التي انتشرت بشدّةٍ في الأسواق المحلية كافّة. وفي سقبا وحدها، تعرّض ما لا يقلّ عن ٥٠٠٠ عائلة للإفلاس. وأفلست معها، بطبيعة الحال، هذه الصناعة في حمورية وعربين (٥٤٢٤٣ نسمة)، وداريّا (١٥٨٧٤٠ نسمة). وهي مؤلّفة من مئات الورش والمشاغل المتوسطة، ولا سيّما الصغيرة منها. ولإعطاء فكرة عن مدى الإفلاس، فقد كانت غرفة النوم التركية المستوردة ذات «الآمبلاج» الجذّاب ـ لكن الأقلّ جودةً ـ تُباع بـ «٧٥ ألف ليرة سورية، بينما تُباع غرفة النوم السورية التي تصنعها سقبا بـ «١٥٠ ألف ليرة سورية، وهي أعلى جودةً. وارتبط جزءٌ من انهيار نشاط حرفيّي سقبا ومحيطها، بدخول شركةٍ إقليمية ضخمة على خطّ إنتاج المفروشات، هي شركة «مدينة المفروشات» التي تُنتج بكميّات كبيرة في المعمل الخاص بها، وتملك خمسة فروع في لبنان وغيره، ومكتب تمثيل في قَطَر[٤٢].

وفي خطّ سقبا عربين والمناطق المحيطة بها التي شهدت أعلى توتّرٍ

---

(٤١) انظر: خلدون حسن النقيب: **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مُختِلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٥، و**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١. وقد جعل جميل هلال التمييز بين الفئات الوسطى الحديثة والفئات الوسطى التقليدية الحرفية والمهنية اليدوية والتجارية الصغيرة تمييزًا بين الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة. انظر أيضًا: جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** (بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٦)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤٢) انظر تحقيق: يوسف البني، «ما يختفي خلف الاحتجاجات الشعبية في الغوطة الشرقية،» جريدة **قاسيون**، <http://kassioun.org/index.php?mo de=article&id=15571>.

لحركة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، يعيش ما لا يقلّ عن ٩٠ في المئة من عائلاتها، من المهن المرتبطة بهذه الصناعة. ولهذا لم يكن مفارقةً أن يضغط المحطّمون على المركز الدمشقي، الذي ترتبط به السياسات النيو - ليبرالية، التي تسبّبت في إفلاس سقبا وعربين ومحيطهما، لاقتحامه وتحدّيه وتثويره. وكان ذلك استقطابًا بين الطرف الضعيف للبرجوازية الصغيرة الحرفية وبين «حيتان» الأعمال والشركات، في ظروف تعرُّض هذه الصناعات للدمار، على يد السياسات النيو - ليبرالية، وقيامها بالتحرير قبل التمكين، على عكس ما قامت به الدول الأخرى في النماذج الآسيوية مثلًا، التي حرّرت اقتصادها بعد تمكينه من القدرة على المنافسة.

بالعودة إلى التمييز بين الفئات الوسطى وبين البرجوازية الصغيرة، فإن منطقة سقبا وعربين وكفربطنا وجوارها، كانت موحّدةً بفئاتها الوسطى (صحفيون، أطباء، مهندسون، جامعيون... إلخ) مع برجوازيتها الصغيرة المدمّرة في حركة التظاهرات. وقد كان دور الخشب هنا في الحياة، يعادل دور الغزْل في حلب في النسيج الأنثروبولوجي والمعاشي للحياة اليومية. لكن، بينما نرى تركيزًا على الجانب المباشر، المتعلق بالإفلاس والفَقر والبطالة، لدى الحرفيين والعمّال، فإننا نلمس لدى نخبة الفئات الوسطى نظرتَها إلى المشكلة، عبْر عملية الإصلاحات السياسية الجذرية والعميقة، والتحرّر من ديناميّات النظام السياسي القائم، بوصفه المصدر البنيَوي للفساد والتسلط ومصادرة الحقوق المدنية (الديمقراطية)[٤٣]. وفي حالة دوما - سقبا - وعربين وكفربطنا وما جاورها، يمكن تلمّس تصدّر نشطاء فئاتها الوسطى، ولا سيّما ممّن تخرّجوا من فروع العلوم الاجتماعية في الجامعة، لتطوير احتجاجات البرجوازية الحرفية المفلسة، والعمّال العاطلين من العمل، بفعل الخروج من السوق إلى ثورة، عبر التحالف بين النخبة والناس العاديين والعمّال والشعب[٤٤].

---

(٤٣) قارن بالمقابلات التي أجراها محمد مأمون الحمصي مع بعض حرفيّي سقبا ومثقفيها: «من يصنع شعارات الحركة الشعبية؟ ولماذا وصلت إلى ذروتها في وقتٍ قياسي؟،» جريدة **قاسيون**، <http://kassioun.org/index.php?mode=search&q=%C7%E1%DB%E6%D8%C9+%C7%E1%D4%D1%DE%ED%C9>.

(٤٤) يكتب أحد قادة لجنة سقبا التنسيقية الميدانية قائلًا: «الثورة هي ثمرة التبادل بين النخبة =

٤ ـ الاستقطاب بين نمطَي زحف دوما وزحف جبل الزاوية على كلّ من أريحا وجسر الشّغور، ونمط «التثوير» الحلبي

يعني ذلك أنّ ما بيّنته خارطة انتشار الذروة للحركات الاحتجاجية في سورية (بغضّ النظر عن مدى دقّتها)، تشير بوضوح إلى أنها حركة الأطراف الفقيرة والمهمّشة «المنتفضة» مقابل المراكز «الخاملة». وهذا ما ينقل طرح الإشكالية من مستواها الكمّي إلى مستواها النوعي.

ويتمثّل هذا المستوى النوعي، بكل بساطة، بتحوّل الفجوة التنموية الرهيبة بين الأطراف والمركز في سورية إلى توتّرٍ شديد، يصل إلى حدود الاستقطاب والصراع، في منطقتين هما ريف دمشق وجبل الزاوية بخاصة، ومحافظة إدلب بعامة، التي تُعد ضمن المحافظات الأكثر ريفية وفقرًا. والفرق بينهما أنّ المركز الدمشقي متاخمٌ جغرافيًا وبشريًا لمعظم ريف دمشق بينما هو بعيدٌ من إدلب وجبل الزاوية. ولئن كنّا نملك بياناتٍ عن فجوة الفقر الإنساني الرهيبة (أي نوعية الحياة في دمشق الكبرى بين مركزها وريفها أو مدنها المتوسطة والصغيرة، إذ تصل فجوة الفقر تلك إلى ٦ في المئة مقارنة بـ ٢٠ في المئة في مركز مدينة دمشق «الإدارية»[٤٥] فإننا لا نملك مثل هذه البيانات بالنسبة إلى العلاقة بين جبل الزاوية وجسر الشغور.

على أنه يمكننا القول، في إطار فَقر المحافظة ككلٍّ، وبخاصة الفقر المادي أكثر ممّا هو الفقر الإنساني، إنّ أريحا (ثم الجسر)، بسببٍ وضعها كمدينةٍ مركزيةٍ لظهيرها تجاريًا وخدماتيًا، مثّلت (إلى حدٍّ معيَّن) لدى

= والشعب وإلا فليست ثورة.. ثورة شعبية صرفة فقيرة ثقافيًا هي مجرّد حركة احتجاجٍ اجتماعي وتنفيسٍ للاحتقان والغضب». ويعلّق عليه زميله في اللجنة بالقول: «وقود الثورة اليوم هو الشعب المكوّن من مثقّفين وأناسٍ عاديين، وكل منهم ينزل للشارع بهدف تغيير الوضع القائم، وكلّ واحدٍ منهم يفهم سلبيّات الوضع القائم وفق رؤيته، وكل منهم يفهم ما يجب أن يكون عليه المستقبل وفق رؤيته. . . المثقّفون وحدهم لا يمكن لهم إنجاز شيءٍ على أرض الواقع من دون الناس العاديين (الطبقة العاملة العادية)، ولا يمكن أن يكون لهم موطئ قدم، وذلك في ظل وجود نظام أمني متوحّشٍ». (نصوص تفاعلية بين عضوين في اللجنة يرغب الباحث في عدم ذكر اسميْهما، والنصوص مستمدة من متابعات حمزة مصطفى).

(٤٥) ربيع نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» (ضمن مشروع دعم الخطّة الخمسية العاشرة، ٢٠١٠)، ص ٢٢.

محرومي جبل الزاوية المركز، ما مثّلته مدينة دمشق لـ «ريفها»، الذي هو مدن صغيرة ومتناهية في الصغر، أكثر من كونه ريفًا بالمعنى الحصري. لذلك تركّز «هوس» ريف دمشق الثوري في اقتحام المدينة نفسها، بينما تمثّل هوس جبل الزاوية في تحطيم كل مظاهر السلطة المركزية ومنشآتها. ولهذين النموذجين قصّتان ملموستان، تمثّلتا بمحاولتين: إحداهما سلمية وأخرى مسلّحة من قبل الأطراف، ومحاولة في المركز من داخل المركز. والشكلان الأولان هما:

أ ـ محاولة الأطراف «الريفية» لمدينة دمشق، وتحديدًا انتفاضة دوما؛ التي كانت تقودها، على نحوٍ ما، لجنتان: شعبية (تتألف من الوجهاء والقيادات الاجتماعية التقليدية) وميدانية (تتألّف من بعض الشبان الخريجين المثقّفين والمناضلين) على مدى أسبوعيْن تقريبًا في أواسط نيسان/ أبريل ٢٠١١، اقتحام المركز، و«تثويره» بالقوّة عبر طريق دوما ـ حرستا ـ عربين ـ جوبر، باتجاه العباسيين، لاحتلال ساحته وتحويلها إلى «ميدان تحرير» سورية.

ب ـ غزو شباب جبل الزاوية «الملثّمين» لمدينة أريحا وجسر الشغور. وتتنمذج العلاقة بين جبل الزاوية ومدينة أريحا في محافظة إدلب، نوعية العلاقة الاستقطابية بين الأطراف والمركز. ويبيّن سرد ما جرى كيفية اشتغال آلية الاستقطاب هذه، إذ جرت أحداث ومشاكل كثيرة بسبب إصرار أهل جبل الزاوية على نقل التظاهرات إلى قلب مدينة أريحا. وقد عارض أهالي أريحا الذين يمثّلون المركز المتروبولي لجبل الزاوية، نقْل حركاتِ الاحتجاج إلى مدينتهم، ما دفع أهالي جبل الزاوية إلى الضغط اقتصاديًا واجتماعيًا على تجّار أريحا، ومقاطعة بازار يوم السبت؛ فألّف التجار وفدًا لاسترضائهم، وسمحوا لهم بالتظاهر في مدينتهم. لكنهم حوّلوا التظاهرة إلى اضطراباتٍ، فأحرقوا شعبة الحزب أكثر من مرّة، وأسقطوا تمثال الرئيس الراحل حافظ الأسد من أمام الشعبة الحزبية، ثمّ هاجموا مخفر أريحا، وحرّروا المساجين، واستولوا على الأسلحة[٤٦]. وتوجّهوا للسيطرة على جسر الشغور بواسطة هذه الأسلحة، وأسلحة إضافية من مخافر ريف جسر الشغور، استولى عليها شبّان

---

(٤٦) من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١١.

من مدينة الجسر نفسها، وأخرجوا المجرمين من السجن، ودمّروا المنشآت العامّة. وانضمّ إليهم في إطار هذه العملية بعض المسلّحين من مدينة الجسر، ممّن قُتِل آباؤهم في مجزرة ١٩٨٢، وغيرهم، وبعضهم من ريف جسر الشغور وقُراها، بعدما هاجموا ناحيةً بداما غربي الجسر، واستولوا على بنادق الشرطة[٤٧]، بالتنسيق مع ضابطٍ منشقٍّ هو المقدّم حسين هرموش - كما سبق أن ذكرنا - وهو من بلدة أبلين بجبل الزاوية، الذي قام مع المسلّحين الذين سيطروا على المدينة، بتهجير سكان جسر الشغور وقراها في عملية منظّمةٍ إلى تركيّا، في إطار الرهان على وعودٍ تركية باستقبال المهجّرين، وهنا تكمن «لعبة أردوغان الكبرى» من الطرف التركي. فما هيّأ له في أوائل نيسان/ أبريل غدا ناضجًا في حزيران/ يونيو ٢٠١١.

ج - الشكل الثالث هو شكل «تثوير» المدينة من داخلها. وقد برز هذا الشكل وتنمّط في مدينة حلب، من خلال قيام «مجموعات متنقّلة» من الشباب، في المساجد أو في بعض الأحياء الشعبية، أو أماكن التجمّع والازدحام، بإطلاق استثارات التظاهر. وهذا الشكل «إنتليجنسي» خالص، بمعنى أنّ من يقوم به هم فئات «إنتليجنسية» مدينية مسيّسة رهنت مصيرها بتحرير الشعب، وتمتلك خبرات كبيرة في التعبئة والتنظيم، فكانت هذه المجموعات أشبه ما يكون بخلايا حية في نسيج خامل. وبصعوبةٍ بالغةٍ جدًا، تمكّنت من أن تحقّق شيئًا على هيئة «بؤرة».

وبالعودة إلى الشكلين الأبرزين، في كلٍّ من هوامش دمشق وجبل الزاوية، فإنّ الفرق الجذري بين طبيعة كل من الزحفيْن «المدني» و«الفلاحي» قد يعود إلى الاختلاف التاريخي بين شكل الزحف الفلاحي الذي يكون عادةً مسلّحًا (فثورات الفلاحين في التاريخ كانت دومًا ثوراتٍ مسلّحة) وبين شكل الزحف المديني المدني السلمي؛ ما يسمح بفهم السبب الذي جعل زحف دوما وسقبا يتميّز بشكل الزحف المدني، والسبب هو نضجهما المديني والمدني، أي نضج التمدين الكمّي، ونضج المدنية بمعنى حقوق المواطنة، إذ إن صفة المدني تنتمي إلى خصائص المواطن.

---

(٤٧) من رسالة خطيب بدلة إلى الباحث يوم ٩ آب/ أغسطس ٢٠١١.

تميّزت دوما وسقبا وغيرهما في المحيط بحيوية مشاركة الفئات الوسطى الحديثة ذات التديّن الوسطي المعتدل، والذي حاكى فيه بعض شبيبة دوما نمط حزب العدالة والتنمية في تركيّا، وحالوا دون قيام السلفيين المتشدّدين ذوي الشحنة الجهادية بحرق المؤسّسات العامّة، كما أُلِّفت لجانٌ شبابية منظّمة مبكّرًا، وتضمّ خرّيجين جامعيين، وعلى الأقلّ طلاب دراسات عليا في العلوم الاجتماعية(٤٨).

كما تميّزت بوجود قوّة سياسية على قدرٍ معيّنٍ من النفوذ والتأثير، سجّل منها حضور منظّمة الشباب لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي التي تضمّ ما لا يقل عن ١٠٠ شاب، شارك بعضهم في أولى حركات الاعتصام بدمشق في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ أمام السفارة الليبية. ويعدّ دور القوى المنظِّمة دورًا أساسًا في الحِفاظ على تطوير الحركات الاحتجاجية بطابع شعبي سلمي.

ويبيّن تحليل نصوصٍ تفاعلية لاثنين من قادة لجنة دوما ـ سقبا ـ عين ترما، التي قادت عملية الزحف على ساحة العباسيين في مدخل مدينة دمشق، وهما ينتميان إلى فئة الخرّيجين الجامعيين في العلوم الاجتماعية، يبيِّن طريقة التفكير في «الزحف» كعملية «تحويلٍ لحركة الاحتجاج إلى ثورة». ويرى أحدهما أنّ «الثورة هي ثمرة التبادل بين النخبة والشعب وإلا فإنها ليست ثورة» وأنّ «ثورةً شعبية صرفةً فقيرةٌ ثقافيًا هي مجرّد حركة احتجاجٍ اجتماعي وتنفيسٍ للاحتقان والغضب، أي ليست ثورة. إذا لم يكن للحَراكِ الشعبيّ الكبير مختزنات رمزية وقدرة تحويلية وافتتاحية حقيقية، فإنّه لا يسمّى ثورة.. وهذا لا يكون إلّا إذا كان هناك تبادل حقيقي بين النخبة وبين الشعب». أمّا ثانيهما، فيرى «أنّ ما حدث في سورية هو شيء عظيم ومختلف تمامًا عن أيّ قاعدةٍ سابقة»، فقد قام به «العامّة» وفاجؤوا المثقّفين الذين تلقّفوا ثورتهم «المفاجئة». ويستشهد بقول الكواكبي: «العوام أطفال نيام والعلماء إخوتهم الراشدون، إذا نادوهم لبّوا وهبّوا».

(٤٨) نصوص تفاعلية بين اثنين من قادة اللجنة الشعبية في دوما، وقد تمّ تبادلها على صفحات الفيسبوك بينهما، وجرى التحقق المباشر من هوية كل منهما، ومن عضويته في تلك اللجنة عبر أحد الباحثين الذين ساعدوا الباحث في التحقّق من المعلومات.

لكن ما حدث في سورية هو أنّ هؤلاء الأطفال النيام، استيقظوا وحدهم بسبب الضغط الكبير الذي سلّطه النظام عليهم، وتلقفهم المثقّفون، وشدّوا على أيديهم، وكانوا ينظرون إليهم وكأنهم لا يعلمون ما يعملون، وكمن لا يصدّق ما يرى[٤٩].

وهذا ما أثبته التحليل، فجميع المناطق الكردية التي اندلعت فيها تظاهرات ضخمة، لم تشهد حالة شغبٍ أو اضطرابٍ واحدة، بسبب انغراس التنظيمات الحديثة التي تتألّف كوادرها من الفئات الوسطى في حركة التظاهرات. أمّا في مدن جبل الزاوية فيتّسم حجم الفئات الوسطى بالمحدودية، بسبب ضعف منظومة الخدمات العامّة التي تتطلّب رفع حجم التوظيف، والدور التنظيمي للفئات الوسطى، وتحوّل مدن هذا الجبل وبلداته إلى طاردٍ لفئاتها الوسطى إلى المدن في إدلب أو حلب وغيرهما، وهيمنة التديّن السلفي المتشدّد على التكوين الثقافي والفكري للفئات الوسطى المحلية في تلك المدن، واستثارة ثارات الماضي، التي دفع فيها جبل الزاوية عددًا كبيرًا من شبابه بين ضحايا ومفقودين ومعتقلين، إبّان محنة الثمانينيّات. وربّما تعرّضت بعض الفئات الوسطى إلى مؤثّراتٍ تركيةٍ معينة لا يمكن الجزم بها، وإن كان بالإمكان التقاط بعض مؤشّراتها المتقطّعة، ما جعل زحف جبل الزاوية أقرب إلى شكل حركة الزحف «الجهادي» المسلّح، المنسّقة مع الضابط هرموش.

٥ ـ استقطاب الأطراف ـ المركز في مدينة دمشق الإدارية «الصغرى»

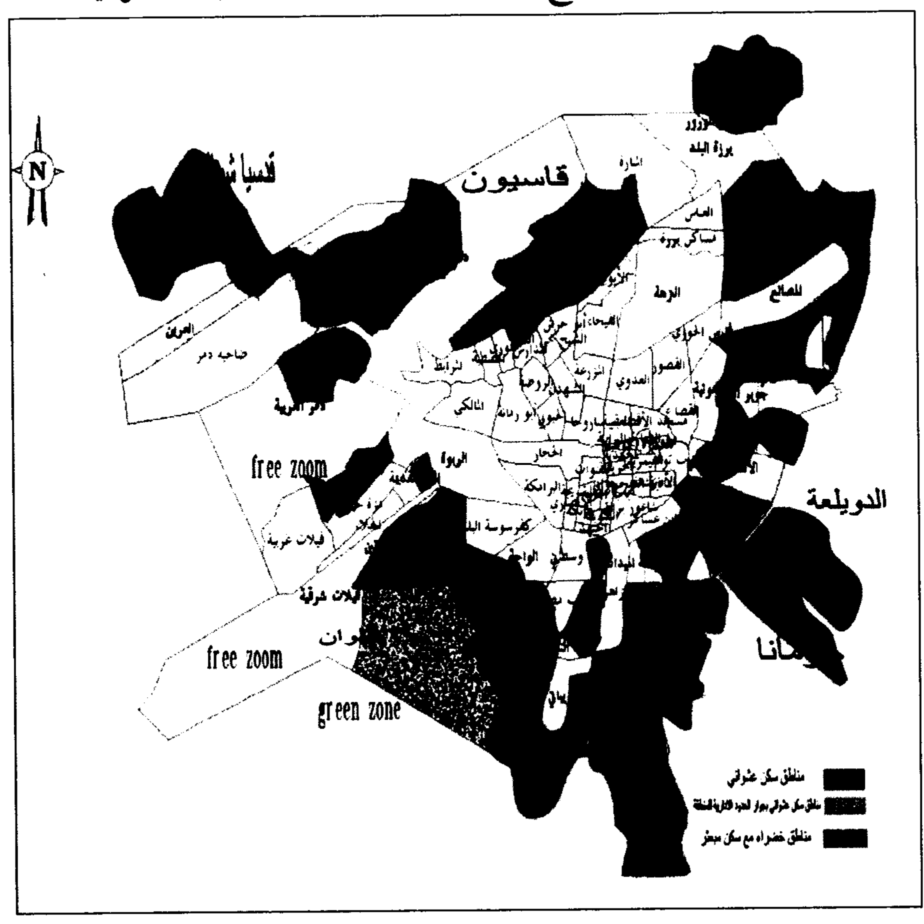
ظهرت مدينة دمشق محشورةً أكثر فأكثر، في مركزها التاريخي القديم، مطوّقًا بحزامه الريفي «المتمدْين»، ومحاولته الزحف عليه لـ «تثويره»، وبالتالي توريطه في «الثورة». لكنّها في الواقع، تواجه وفق قانونيّات حركات الاحتجاج السورية، إمكانية تطور انقضاض داخلها ـ «الريفي» جوهريًا، «المتمدين» في عملية مشوّهة ـ عليها. لن يعود الأمر متعلقًا فقط بثورة ريف دمشق الملتصق بها فحسب، بل بتطور حركات الاحتجاج في حزامها العشوائي ضدّها، وهو لا يقلّ سكانيًّا عن ٤٠ في المئة من مجموع سكانها، ويمثّل أكثر من ٢٧ في المئة من

(٤٩) المصدر نفسه.

مساحتها الصغيرة[٥٠]. فالقانون في زمن عملية التغيير الاجتماعي الكبرى، الجارية في سورية، هو قانون الاستقطاب بين الطرف والمركز المدينيين، بين ما هو مهمّش وما هو مركزيٌّ فيه. وقد تفجّر معظم بؤر مدينة دمشق في محيطها الطرفي العشوائي، الذي يعيش في المدينة وخارجها في آنٍ معًا.

الشكل الرقم (٨ ـ ٢)

مصور لمدينة دمشق موضّح عليه مناطق المخالفات والأحياء العشوائية



(٥٠) محافظ مدينة دمشق، في: **تشرين**، ٢٠٠٧/٣/١٢، الحقيقة أن الرقم الفعلي هو أكبر كثيرًا من هذا الرقم «المرئي»، إذ يبلغ عدد سكّان حي «مزة ٨٦» العشوائي، وحده، في دمشق، نحو ٢٠٠ ألف نسمة، وذلك وفق تقديرات مختار الحي. انظر: مايا جاموس، «مزة ٨٦، مدينة مشوّهة ـ ريف مخنوق... والدولة تنتظر الزلزال،» نشرة **كلنا شركاء**، ٢٠٠٧/٨/٣١.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)

ملخص بالمفاتيح الأساسية لقراءة مصور عشوائيات دمشق

المدينة والحي	وسط المدينة	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
دمشق: تحيط بالمدينة المنظّمة، إحاطة السوار بالمعصم، مناطق «المخالفات الجماعية» المتوضّعة داخل وخارج وعبر الحدود الإدارية للمحافظة ـ المدينة. الفتحات القليلة والضيّقة غير المغلقة بتلك المناطق سببها تضاريسي أو وجود إشغالاتٍ على الأرض ذات طبيعةٍ سيادية يصعب خرقها.									
أسد الدين ـ نقشبندي ـ قاسيون		×							
عش الورور ـ تشرين ـ قابون			×						
جوبر غربي ـ جوبر شرقي ـ المامونية ـ الاستقلال				×					
باب شرقي ـ النضال ـ الوحدة ـ الدويلعة ـ جرمانا ـ بلال					×				
الزهور ـ التضامن ـ حطين ـ الفالوجة ـ الكرمل ـ روضة الميدان ـ حقلة ـ دقاق ـ قاعة ـ السيدة عائشة ـ شريباتي ـ قدم شرقي ـ عسالي ـ المصطفى ـ القدم						×			
الفردوس ـ اللوان ـ الواحة ـ الإخلاص ـ مزّة بساتين							×		
المزة القديمة ـ مزة ٨٦								×	
الرز ـ دمّر الشرقية ـ الورود ـ قدسيا شراكس									×

يُظهِر الشكل الرقم (٨ ـ ٢) بوضوحٍ حزامًا يتسم بعرضه النسبي، لكنه متواصل تمامًا من الجهة الشرقية ـ الشمالية، في شكلٍ شبه شاقوليّ ملتوٍ قليلًا باتجاه مدينة دمشق، مع انعطافٍ بزاوية شبه حادّة صوب الاتّجاه الجنوبي ـ الغربي، حتى زاويته العليا، لكن مع ثلاثة تقاطعات ضيّقة نسبيًا في التواصل. ويقابل هذا التقطع النسبي، توسّعٌ وتضخّم وامتداد إهليلجي في الزاوية العليا من الاتجاه الغربي ـ الشمالي للصورة، مع تقدّمات توسّعية يُشير سهمها التوسّعي نحو الداخل، بينما المساحات الخضر تبدو قليلة ومنزوية وبعيدة ومشغولة بـ «مخالفات» مبعثرة لكنها قد تتوسّع، ومحصورة

في زاوية جنوبية ـ غربية محدودة ونائية، تحيط بها عشوائيّات أكبر مساحةً منها، وبالتالي أكثر عددًا في سكانها، وأكثر شرهًا للتوسّع. وهناك مناطق محدودة منظّمة وسط طوق يحكمها، ومن المرجّح أن يتم ابتلاعها والتوسّع العشوائي فيها، حيث سيغدو الطوق المحيطي العشوائي أكثر انتفاخًا في زاويته المحدّبة بين الشرق والغرب.

إنّ مساحة لون العشوائيّات تبعث على الذعر، فهي تصدم كلَّ عينٍ مراقبة، لدى تقدير اتجاهاتها العميقة والأمامية والملتوية الزاحفة، التي يبدو أنها تتوسّع بدوائر ثخينةٍ متواصلةٍ مجاليًا حولها، وتغدو أكثر ثخانةً مع زحفها إلى العمق الداخليّ[٥١]. وتتمثّل قابلية الاستقطاب بين مركز دمشق «الصغرى» وبين أطرافه، في فجوة مرعبة، على مستوى مؤشّرات التنمية الإنسانية النوعية بينهما. فإذا كانت دمشق «الإدارية الصغرى» تتّسم بمؤشّراتِ تنميةٍ إنسانية مرتفعة، فإن أطرافها تنتمي إلى أسفل سلّم التنمية الإنسانية. فترتفع هنا مؤشّرات الفقر المادي (فقر الدخل) والفقر الإنساني، على نحوٍ صارخ. وإذا كان متوسط مؤشّر الفقر الإنساني المركّب يقترب من ١٢ في المئة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧[٥٢]، فإنه يجب أن يكون نحو الضعفين في المناطق العشوائية الأكثر هشاشةً وضعفًا، فهنا ترتفع مؤشّرات الفقر المركّب بعناصره الأساسية، وهي: الوصول إلى مصادر مياه مأمونة، ونقص وزن الأطفال دون سنّ الخامسة، والحرمان من مستوى المعيشة اللائق، ونسبة الذين لا يتوقّع أن يبقوا في قيد الحياة حتى الأربعين، ونسبة الأمية.

تتميّز الأزمات المتراكمة في هذا الحزام ـ الناتجة من ارتفاع مؤشّرات الفقر المادي والإنساني، والتي تتميز بتوليدها الذاتي لنفسها ـ بتخصّصٍ خدمي عام بالمهن والوظائف الدنيا والهامشية، وتركّز أنشطة القطاع غير المنظّم فيها وافتقاد الأمان، ما يجعل الحياة بغيضةً وقصيرة وقاسية وعُرضةً لهزّاتٍ مفاجئة. كما تعمّق الأزمات بمجملها، الهوّة التي تفصل هذا الحزام

(٥١) باروت، **المحور السكّاني والمجالي في مشروع (سورية ٢٠٢٥)**، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٥٢) تقرير مراجعة منتصف المدة للخطّة الخمسية العاشرة، ص ٢٥.

عن بقية سكان المدينة، وتزيد من اتّساع المسافات النفسية والاجتماعية والطبقية، التي تفصل أحياء الحزام عن الأحياء الأخرى ولا سيّما «المُترفة» منها، وتسود بين أفرادها مشاعر عميقة بالغربة والضياع والتردّي والقلق وافتقاد الأمان والشعور بالهامشية والدونية. فتتميز الفئات الضعيفة في هذه الأحياء، بأنّها أكثر من يدفع بين سائر السكان، إطلاقًا، ثمنَ أيّ اختلالٍ في مؤشّرات التوازن في الاقتصاد الكلّي. لذا كانت الأكثر عرضةً لآثار ارتفاع معدّل التضخم في التهام دخولها في العشرية الأخيرة. فإذا كان متوسط زيادة تكلفة السلة الغذائية اليومية للفرد يعادل ٣٥,٥ في المئة، خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧ بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار[٥٣]، فإنّ أثرها الكارثي ـ بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ـ برز في حياة هذه الأحياء والمناطق الريفية أكثر من غيرها. بل كلما اشتدّت الطرفية اشتدّت الهامشية، والحرمان، وكلما اشتدّت كثافة التظاهرات في الطرفيّات الأقرب إلى قلب المدينة مثل كفرسوسة وركن الدين (أعالي الحيّ)، اشتدّ رنينها في المدينة كلها، بحكم صغر مساحة مدينة دمشق الإدارية، التي لا تتجاوز ١١٨ كم٢، وهي تُعد أصغر المحافظات السورية مساحةً، وأعلاها كثافةً سكانيًا على الإطلاق، حيث تتجاوز الكثافة السكانية الظاهرية والفعلية ١٤٠٠٠ نسمة/كم٢ لكون المدينة كلها مأهولة. لذا، خلافًا لمدينة حلب التي تعادل مساحتها ـ بعد توسّع مخطّطها التنظيمي ـ ثلاثة أمثال ونصف مساحة مدينة دمشق الإدارية الحالية، يغدو لكل بؤرةٍ في حزام دمشق صدى الرنين في أرجائها كافة.

ثالثًا: التديّن والتديّن السلفي

١ ـ التديّن السلفي والتديّن الوهّابي

كما اتَّهم العقيد القذافي من يحاربونه في ليبيا بأنهم عناصر من «تنظيم القاعدة» الليبي، ويعملون لتأسيس إماراتٍ لبن لادن في ليبيا؛ كذلك اتَّهمت السلطات السورية معارضيها في بعض المدن الصغيرة،

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

بأنهم جماعات متطرّفة وتكفيرية تعمل على بناء «إمارات سلفية» في سورية. يستند هذا الاتّهام إلى ملاحظة المؤثّر السلفي في حركة الاحتجاجات، وتطوير هذه الملاحظة لدواعٍ سياسية، إلى اتّهاماتٍ بالعمل لإقامة «إمارات سلفية»، لتبرير ضرب حركات الاحتجاج. علمًا أنّ هناك من يخلط بين «الوهّابية» وبين «السلفية»، وهذه أكثر شمولاً، كما أنّ هناك من يخلط بين التديّن بوصفه عملية أو دينامية اجتماعية وبين الدين نفسه، عنينا عملية التديّن.

لفهم حصّة التديّن السلفي في الحركات الاحتجاجية، لا بدّ من نقل المسألة من طرحها الأمني والسياسوي الساذج والتبريري إلى المستوى العلمي، أي إلى مستوى سوسيولوجيا التديّن. ويمكن طرح ذلك عبر السؤال التالي: لماذا يبدو التديّن السلفي المتشدّد عامًا في المدن الصغيرة والمتوسطة التي اندلعت فيها حركات الاحتجاجات، بينما هو مرافق في المدن الكبيرة والمليونية؟ وهل هناك علاقة معيّنة بين ارتفاع وتيرة المنحى السلفي، الذي يأخذه التديّن في المدن السورية، وبين شدّة الحرمان والإحباط الاجتماعيين؟

يتعلق طرح هذا السؤال بإشكالية الوظيفة الأنثروبولوجية الاجتماعية والإشباعية والتعبوية للتديّن في مرحلةٍ ما، على مستوى الفرد كما على مستوى الجماعة، أي وظائف التديّن كما يمارسه الناس في سياق اجتماعي ـ سياسي محدّدٍ، وهو هنا سياق الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية الشاملة، التي يشهدها المجتمع السوري في مرحلة الاحتجاجات. ولا بدّ، قبل مقاربة تلك الأسئلة، من ضرورة التمييز بين التديّن السلفي العام السائد في سورية، وبين التديّن السلفي بمعناه المذهبي النجدي أو «الوهّابي»[٥٤]. فليست هناك سلفية واحدة، بل سلفيّات متعددة أثّرت في التديّن «الحركي» و«العُلَمائي» و«الشعبي». ويمكن تقسيمها، بمفاهيمنا، إلى **سلفية مَرِنة** ترى في السلفية «مرحلةً زمنية مباركة لا مذهبًا إسلاميًا»، كما جاء في عنوان أحد أبرز كتب محمد سعيد رمضان البوطي، **وسلفية صلبة** يمكن تفريعُها

(٥٤) يشير الباحث إلى أن فكرة التمييز هذه، هي ثمرة حوارات جرتْ بينه وبين معتز الخطيب.

أيضًا، لكن نموذجها الأصلي المحْدَث يرتبط بالسلفية النجدية أو «الوهّابية». وتمثّل السلفية الجهادية ترجمةً سلوكية عملية متطرّفة لها[٥٥].

ينبغي عدم الخلط بين التديّن السلفي السائد في سورية، وبين التديّن الوهّابي، فالوهّابية هي أصلًا عقيدة وفقْه، ظلّ الإسلام الشاميُّ طاردًا سلبيًا لها أكثر ممّا كان مستقبلًا إيجابيًا. وتمثّل الجديد في هذا الخطّ، في كون الإسلامية العُلَمائية السورية ممثّلةً في المقام الأول، بعلماء دمشق، يتصدَّرهم محمد سعيد رمضان البوطي، تلاقت مع السلطة السياسية البعثية السورية في تطويق «الوهّابيين» ـ بمعنى طريقة الفقه والعقيدة ـ وحصرهم في زوايا ضيّقة في المجال الإسلامي. فالوهّابية لم تحرز قطّ تأثيرًا في المجال الإسلامي عبر مدخل طريقة الفقه والعقيدة، وإنْ أحرزت هذا التأثير عبر مدخل مدرسة علماء «الحديث»، وبخاصّةٍ عبر مؤَثِّرين، هما: مؤثّر مدرسة الشيخ ناصر الدين الألباني الذي نجح أنصاره، في سبعينيّات القرن العشرين، في بناء ركائز للدعوة السلفية في سورية[٥٦]، ومؤثّر ما عُرف بالطريقة «السرورية»، التي ارتبط بناؤها باسم الشيخ محمد سرور زين العابدين (درعا)، الذي حاكى الجهاديين المصريين، في الدمج ما بين الفهم الوهّابي لسلفية ابن تيمية وبين راديكالية سيد قطب[٥٧]. وانخرطت جماعته (أي السرورية) في العمليّات المسلّحة في الثمانينيّات. وقد انتشر

---

(٥٥) محمد جمال باروت، «مؤثرات السلفية في الحركات الإسلامية المعاصرة (ميزات الاتجاه السلفيّ)،» **الآداب**، العددان ٣ ـ ٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٣٩.

(٥٦) كان الباحث على معرفة مباشرة ومبكّرة بإحدى ركائز هذا النفوذ في مدينة حلب، وما أثارته دعوة الألباني من انقسام حي شعبي كبير بين المتصوّفة ولا سيّما منهم أتباع الشيخ عبد القادر عيسى والسلفية. وكان السلفية هنا وهّابيين لكنهم يرفضون هذه التسمية، ويصفون أنفسهم بالسلفيين وحسب. كانت الوهّابية، طوال التاريخ السوري الحديث، دعوةً محاصرةً بقوّة في سورية، ولا سيّما من المتصوّفة. وتُعد في الوسط الإسلامي «تهمةً» تجلب على صاحبها العزل والتطويق. وقد عزّز الشيخ ناصر الدين الألباني الوهّابية من باب الحديث، وكوّن حلقاتٍ نشطةً في كلٍّ من حلب ودمشق، بينما الوهّابية فقه وعقيدة. وقد اصطدم التغلغل الوهّابي بصخرة البوطي.

(٥٧) يرى الشيخ سرور أن اسم «السرورية» الذي أطلق على تيار «السلفية الإخوانية» أو «الإخوانية السلفية» ليس إلا اسمًا اصطلاحيًا للتداول والتسهيل، ومن أجل وصف هذا المتحوّل الجديد في العمل الإسلامي الحركي، قارن بـ: مشاري الذايدي، «ما هي قصّة التيّار السروري،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.aawsat.com/details.asp?article=262726&issueno=9466>.

هذا الدمج لفترةٍ في الوسط الإخواني في السبعينيّات، وحاول الشيخ سعيد حوّى أن يؤسّسه منظوميًا في فكر جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن يعود الفرز ويشتدّ في كلّ مكانٍ بين السلفيين والإخوان المسلمين.

لكن مدرسة علماء دمشق بقيادة البوطي، التي هي في الواقع استمرار للإسلام الشامي التاريخي في موقفه من الوهّابية، طوّقت هذا التأثير، وحاولت تحطيمه، بينما تولّى المرشد العام الرابع لجماعة الإخوان المسلمين، الشيخ مصطفى مشهور، تطويق اتجاه حوّى، في عدِّه الجماعة «جماعة المسلمين» على أساس فهمٍ سلفيٍّ قطبيٍّ، كما عبّر عنه سيد قطب نظريًا. لكن حوّى صاغه على أساس وظيفةٍ تعبوية، في طور العمليّات المسلّحة التي انزلق فيها شباب الإخوان المنشقّون (الطليعة المقاتلة) ثم الإخوان ككل، ومجاميع من المتصوّفة و«السروريون»، بحيث غدت مواجهة بين الإسلاميين السوريين وبين السلطة في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤.

٢ ـ التديّن السلفي في مدن ريف دمشق وخصوصًا «تنهيدة المظلوم»

كان ريف دمشق في الستينيّات ناصريًا بخلفية إسلامية، لكنه أخذ يصبح منذ الثمانينيّات سلفيًا متشدّدًا، بالمعنى العام للتدين السلفي المميّز عن التديّن الوهّابي العقيدي والفقهي. وقد أدّت عوامل اجتماعية ـ سياسية ـ اتصالية متعدّدة في تسريع وتائر تديّنه السلفي، تتمثّل بانتشار المدارس الشرعية الداخلية، في معظم المدن الصغيرة والمتوسطة، التي كانت مناهجها «وسطية»، لكن أساليب تدريسها تتّسم بفهم متشدّد لهذه المناهج[٥٨]. وتطوّع

---

(٥٨) عمّم الرئيس الراحل حافظ الأسد في إطار «تحالفه» مع مدرسة علماء دمشق «معاهد الأسد لتعليم القرآن الكريم» والثانويّات الشرعية الداخلية التي انتشرت في مراكز المدن المتوسطة والصغيرة في سورية، وليس في ريف دمشق فحسب. وكانت مناهج هذه المدارس وسطية، لكن ربما كانت أساليب المدرّسين هي المسؤولة عن قابلية التشدّد في اتجاهات خرّيجيها «وليس مناهجها». وهذه الفكرة ثمرة حوارات معمقة أجراها الباحث مع فضيلة الشيخ محمود عكام مفتي حلب لاحقًا، في غير مرة، على امتداد السنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ تركّزت حول قضايا التديّن السلفي «المذهبي» و«الاعتيادي» و«العلمي»، وديناميّاته. وقد زوّدنا عكام مشكورًا بمشروع أفكاره الأساسية لإصلاح التعليم الشرعي السوري، والمشروع محفوظ لدى الباحث.

أكثر من ٤٠٠٠ سوري لعبور الحدود السورية والقتال ضدّ القوّات الأميركية في العراق، كما عبر الحدود يومئذ ١٢٠٠ متطوّع عربي وصفتهم الحكومة السورية بـ «المتطرفين»[٥٩]. وانخرطت المؤسّسة العُلَمائية، على مستوى الشيخ البوطي والمفتي العام للجمهورية، بالدّعوة إلى «الجهاد». وقد خلق تشريع «الجهاد» ضدّ الاحتلال الأميركي ما يمكن وصفه بـ «حوضٍ سلفيٍّ عام» في المناطق التي نشطت فيها عملية التطوّع. وكان يموج بالمؤثّرات السلفية الروحية التعبوية المتمفصلة مع المؤثّرات الوطنية[٦٠]، ومن الصعب إحالة هذا الحوض إلى مؤثّرات وهّابية بالمعنى العقيدي ـ الفقهي، بل تمتزج فيه أمشاج الاغتراب السلفي بـ «الكفاحية الوطنية» وبإذكاء الشعور الديني المتشدّد. لذا، لم تكن هذه المجموعات «أمنية» فقط؛ وإن كانت الأجهزة الأمنية قد اخترقتها ووظّفتها ضمن المصالح السياسية للنظام السوري يومئذ؛ بل كانت مجموعات «جهادية» إسلامية ـ وطنية[٦١].

---

(٥٩) «نص البيان الذي وزّع على السفراء المعتمدين في دمشق خلال الاجتماع مع السيد وليد المعلم نائب وزير الخارجية»، أرشيف مكتب جريدة **الحياة** بدمشق. حين حاول بعض هؤلاء المتطوّعين أن يكوّنوا خلايا مستقلّةً، في «دفّ الشوك» في ريف دمشق وغيره، تعمل بصفة مستقلة عن التيسيرات التي كانت تتلّقاها، تعرضوا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ للتصفية، ثم تمّ تفكيك خلاياهم في ريف دمشق وإدلب. وعدّوا ذلك انقلابًا من الحكومة السورية عليهم، بينما رفضت الحكومة الاعتراف بأي مسؤولية عنهم، ودعمت الجيش اللبناني في تصفية تنظيم «فتح الإسلام». وقد خلق ذلك «ثارات» ضمنيةً بين الشباب الإسلامي والسلطة.

(٦٠) كانت مجموعة «صقور القعقاع». وهي المجموعة الشبابية لتنظيم «غرباء الشام» الذي يقوده الشيخ محمود غول أغاسي المعروف باسم «أبي القعقاع» ـ من أبرز هذه المجموعات التي مثّلت قناةً لتجنيد الشباب، وتوجيههم كمجاهدين إلى العراق. وحين توقف القعقاع عن إرسال المجاهدين تكيُّفًا منه مع اعتبارات الحكومة السورية، وأخذ يثبّط همم الشباب الجهاديين، اتُّهِم من قبل بعض أطراف تنظيم «القاعدة» بالعمالة للسلطات، وتسليم المجاهدين إليها. ومثّل ذلك ذريعة اغتياله في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٦١) انتشرت آراء سياسوية سطحية عن أن هذه المجموعات ليست أكثر من صنائع «أمنية» مخترعة من قبل جهاز الأمن السوريّ. ولا تميّز هذه الآراء توافق هذه المجموعات مع ذلك الجهاز الظرفيّ والتاريخيّ حول الهدف المشترك عن الاستخدام الأداتيّ، فضلًا عن أنه لا يوجد هناك جهاز أمن يقود تنظيمات بل يقودها من خلال ركائزه القيادية فيها. وهذه الركائز قد تضعف سيطرتها على المجموعات الراديكالية. وهذا ما حدث، فلم يستطع أبو القعقاع السيطرة على مجموعاته، كما انشقت جماعة «فتح الإسلام»، وأسست تنظيمًا مستقلًا، وانشقّت بعض المجموعات في جبل الزاوية وريف دمشق؛ لكن الصحيح أن الأجهزة الأمنية كانت تعرف هذه التنظيمات جيّدًا بما مكّنها من تفكيكها.

أسهمت نزعة التديّن السلفي في تغذية راديكالية هؤلاء الشباب المعادين للولايات المتحدة بسبب احتلال العراق، وسياستها تجاه فلسطين وانتفاضتها، وحصرها لحملة تجفيف ينابيع الجهادية الإسلامية في تجفيف السلفية، إذ إنّ هذه النزعة في حدّ ذاتها، كانت أكثر فاعليةً في تغذية الجهادية في فترة الاحتلال الأميركي، من النزعة الإخوانية الوسطية التي تتّسق مع السلام الاجتماعي والأهلي، والتي انخرط حزبُها «الإسلامي» العراقي في اللعبة الأميركية بعد الاحتلال.

ينطبق ذلك أيضًا على جيل تجربة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦، لكنّ مؤثرًا جديدًا حدث في هذه الفترة لدى هذا الجيل والجيل الأكثر فتوّةً (١٥ ـ ٢٤ سنةً)، أيْ جيل الشباب، بالتعريف الدولي لفئة الشباب، وهي الفترة التكوينية الأكثر حساسية في التركيب العمري للمجتمع، إذ إنّها فترة الانفعال والمبادرة والإقدام والاستعداد للتضحية. ويتمثّل هذا المؤثّر الجديد في مؤثّر الفضائيّات الإسلامية الدعوية، أو برامج «الإسلام والشريعة» في بعض الفضائيّات، في مرحلة انتشار الصحون اللاقطة (الساتلايت) في سورية، التي كان التقاطها حرًّا تمامًا[٦٢].

نشر هذا المؤثّر بوجه عامٍّ الهيمنةَ الأيديولوجية الإسلامية، ونشرها عمومًا ضمن منطق التصالح مع السلطات في إطار سياسات الدول التي تنشط فيها هذه الفضائيات. لكن الفضائيات الإسلامية بخاصة، نشرت إلى جانب الدعوة إلى عدم جواز الخروج على السلطات، نمطًا شعبويًا سلفيًا من التديّن، يتمّ على أساس التلقين العام. ويتّسم هذا النمط بتشدده الديني من خلال تركيزه على المستوى الأنثروبولوجي، في الأشكال والصيغ الإسلامية، وبقوّة ميوله الاعتراضية. وقد عزّز ذلك دينية المجتمعات الريفية السابقة المحافظة والمتمدينة حديثًا، مثل مدن ريف دمشق، في منحى سلفي تَقَوِي عامّ، وجد رواجَه الأكبر مع تصدّع النظام البيئي للحياة في ريف دمشق، وانهيار بعض عناصره التكوينية، ليضطلع هذا التديّن بوظيفةٍ سوسيولوجية،

---

(٦٢) انتشرت الصحون اللاقطة، وقامت الأجهزة الأمنية السورية عام ١٩٩٨ بعملية مصادرتها دون جدوى، ثم اعترفت الحكومة بها مع فرض ضريبة لمرة واحدة عنها، لكن هذا القرار أخفق. وعمليًا، تمتع استخدام الصحون اللاقطة بحرية تامّةٍ، وانتشر هذا الاستخدام مع انخفاض تكلفته.

هي وظيفة وحدة الجماعة في المدينة المتوسطة والصغيرة، ويؤسّس اجتماعَها على أسسٍ دينية وأخلاقية عمادُها القيم الدينية «السامية».

تنامت تلك الوظيفة في السنوات الأربع الأخيرة، طردًا، مع التمفصل بين استنفار هجمة السياسات الحكومية السورية على المجتمع السلفي الإسلامي (دراميًا، من خلال مسلسل «ما ملكت أيمانكم» الذي مسّ سمعة «القبيسيّات»، أكبر حركةٍ إسلامية نسوية فاعلة ومنظّمة، وتربويًا من خلال فصل المنقّبات من سلك التعليم)[63]، وبين خراب نظام الحياة البيئي الذي يدفع إلى استدعاء رحمة السماء، فيما لم يستطع أي إنسانٍ أن يحلّه، كما يدفع إلى فهم الخراب البيئي على أنّه عقابٌ من الله على «المعصية»، وبين الإمعان في الحملات الأمنية ضدّ من يُشتبه في أنهم سلفيون جهاديون. وخلال فترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠ لم تتوقّف هذه الحملات. ويشير تحليل الانتماء الجهوي لمعظم المعتقلين بتلك التهم، إلى أنّ أعلى نسبة فيها وقعت في ريف دمشق، وبخاصة في مناطق مثل الزبداني، ومضايا، والتل، وقطنا، وقرى الغوطة، فقد بلغت تلك النسبة ٣٠ في المئة من جملة المعتقَلين، في حين كانت نسبة المعتقلين من أبناء المدن السورية الكبرى ضئيلة؛ «الأمر الذي يعزّز التحليل بأن يكون لعامِلَي الفقر والتهميش دورٌ مهم في تحفيز اعتناق هذا الفكر» كملاذٍ للتعبير الاحتجاجي والاعتراضي، الذي تعتبر الجهادية أعلى درجاته[64].

لقد كانت الشحنات الغاضبة في التديّن السلفي العام ـ وهو في طبيعته تميّز أنثروبولوجي معقّد ومعياري عن محيطه، قد استنفرت خلال السنوات الأخيرة. ولم يكن هذا التديّن وهّابيًا قطّ، فحيث لا تكون هناك طريقة فقه وعقيدة وفق المذهب الوهّابي، لا تكون هناك وهّابية، بل آثار وأمشاج منها. كما أنّ المظاهر السيميولوجية الشكلية في الزيّ واللحية، لا تعني بالضرورة سلفية من النوع الوهّابي، لكنها يمكن أن تعني وهّابية سلوكية وسيميولوجية، وهي مظاهر للوهّابية غير أنها ليست الوهّابية.

---

(٦٣) من ورقة خلفية للباحث في المركز العربي، حمزة مصطفى، عن ردّ فعل المجتمع، في دمشق وريف دمشق، على المسلسل المذكور، وفصل المنقّبات من سلك التعليم.

(٦٤) قارن بـ: عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٤٦، <http://www.strescom.org>.

كان ذلك التديّن أقرب إلى التديّن السلفيّ العام، الذي تتمثّل وظيفته بحفظ تماسك الجماعة في مرحلة التحولات والهجرات الداخلية الكثيفة إلى ريف دمشق، بسبب تصنيعه، التي تخلق احتكاكاتٍ أنثروبولوجية جديدة بين السكان الأصليين والسكان المهاجرين. وهذا يفسّر جزءًا من قصّة التديّن السلفي ولا يفسّر كامل عناصرها، فهي عوامل معقّدة. ويشتغل المؤثّر الديني عبر تأثيره في البنية المستقبلة له، ضمن هيمنته على مجموعة عوامل أخرى، بمعنى تفسير تأثير هذه العوامل من خلال الوعي الديني السلفي العام، أو حتى الشعبوي الأمشاجي، والذي هو ليس طريقةَ فقهٍ أو عقيدة «وهّابية» إطلاقًا.

رابعًا: ضرب الجامع العمري: خطيئة اللغام

في قاعة الألغام في الكلّية الحربية، هناك جملة تتصدَّر المكان: «اعلم أيها اللغّام أن خطأك الأول هو الخطأ الأخير». لم يفهم مقتحمو الجامع العمري هذه «الحكمة»، وظنُّوا أنّ الأمر مثل قصّة جامع السلطان عام ١٩٦٤ في حماة، وجامع الرحمن في حلب عام ١٩٨٠. والحق أنهم لم يكونوا معنيين حتى بفقه «التترّس»، بل قاموا بالهجوم فحسب. بعد يومين من اقتحام الجامع العمري، كانت نقطة الزيت الدرعاوية قد انتشرت بألسنتها الملتهبة في عدّة مدنٍ سورية، مكتسبةً هذه المرة أبعادًا أيديولوجية مطوّرةً وحسّاسة في الفضاء الاجتماعي ـ السياسيّ السوري السنّوي، إذ تحوّلت السياسة العامّة للاتجاهات السلفية السورية من محاولة ضبط نزعات الشبيبة السلفية الراديكالية، بعدم شرْعنة الخروج على الحكم في سورية؛ إلى شرْعنة ذلك، والتحريض عليه. وترتّب على ذلك انقسام المؤسّسة المشيخية أو «العُلَمائية»، على مُختَلِف نزعاتها الصوفية والسلفية في ميدان حركة الاحتجاجات بين مؤيّدٍ وبين معارضٍ لها. ودعا كل من الشيخ مرشد معشوق الخزنويّ ـ وهو متصوف متأثر حديثًا بالسلفية[٦٥] ـ وشيخ الطريقة النقشبندية، إلى التظاهر

(٦٥) هو ابن الشيخ معشوق الخزنويّ شيخ الطريقة النقشبندية الذي قتل عام ٢٠٠٥ في سورية في ظروفٍ غامضةٍ، واتهم أبناؤه السلطة بتدبير عملية اختطافه واغتياله. ويتسم أتباع هذه الطريقة بتماسكهم الشديد، وبتعصبهم لطريقتهم. وقد ورث الشيخ مرشد رئاسة الطريقة بعد والده، وتأثر بالسلفية من خلال دراسته في جامعة المدينة المنورة. وأسس عام ٢٠٠٥ مركزًا لدعوته يعكس نزعته السلفية التي اكتسبها خلال دراسته في السعودية. قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٣٦.

و«النفير» و«الخروج» في يوم الجُمُعَة ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١ لإسقاط النظام، وتخصيصه طلاب العلوم الشرعية وخطباء المساجد، بدعوته إياهم لقيادة التظاهرات بعد صلاة الجُمُعَة[٦٦].

وفي الجُمُعَة الثانية التي أطلق عليها اسم «جُمُعَة العزّة»، تحوّلت نداءات الشيخ عدنان عرعور السلفيّ الشعبويّ المشرف العام على موقع «الإسلام الوسط» ـ وهو إخوانيّ حمويّ تحوّل إلى داعيةٍ سلفيّ[٦٧] ـ الذي يمتلك تأثيرًا معيّنًا في فئاتٍ شعبية متديّنةٍ واسعةٍ عبر قنوات فضائية سعودية «صفا» و«وصال»؛ من تحريم الخروج على الحكم قبل اندلاع حركة الاحتجاجات إلى دعمها ونصرتها والتحريض على الانخراط فيها، وإطلاق التكبيرات من على أسطح المنازل[٦٨]. أمّا الشيخ معاذ الخطيب الحسني ـ الخطيب السابق للجامع الأمويّ ـ وهو الذي يمتلك وعيًا مدنيًا حديثًا بدرجةٍ واضحةٍ، فقد وجّه نداءً إلى الرئيس في إثر اقتحام الجامع العمريّ يؤكّد فيه «سلمية» و«عفوية» تظاهرات الشباب، ودعاه إلى إطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين[٦٩]. وكان في قلب مجالس عزاء الشهداء. لقد تحرّكت الاتجاهات الإسلامية كافّةً، في إثر الهجوم على المسجد العمري.

عمّق ذلك الحَراك من الأزمة الداخلية بين طلاب العلوم الشرعية

---

(٦٦) انظر دعوة الشيخ مرشد معشوق الخزنويّ للثورة على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=5Uu5yZTJX8I&feature=related>.

كان الشيخ الخزنويّ قد وجّه في ذكرى عيد النيروز في ٢١ آذار/ مارس نداءً للأكراد للتضامن مع إخوتهم في سورية. للاطلاع على الخطاب، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=iwl2Tl9jhyQ>.

(٦٧) ينتمي العرعور إلى جيل الستينيّات في الحركة الإسلامية السورية، وقد تسلْفن في سياق اجتياح نزعة التسلفْن لتلك الحركة. ودرس على يد الشيخ ناصر الدين الألباني ـ أحد علماء الحديث الكبار الثلاثة في العالم الإسلامي ـ ثم على يد الشيخ بن باز في السعودية، واشتهر على غِرار بعض السلفيين المتعصبين ـ الذين يكادون يعتقدون بأن الله لم يخلقهم سوى لمحاربة الشيعة ـ بمناظراته ضدّ الشيعة والمتصوّفة. حول تكوينه العلمي وتتلمذه على دروس الألباني وبن باز، انظر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86_% D8%A7%D9%84%D8%B9%D8 %B1%D8%B9%D9%88%D8%B1>.

(٦٨) حول نداءات الشيخ عدنان عرعور، انظر موقع: <http://ar.wikipedia.org>.

(٦٩) انظر مداخلة الشيخ معاذ الخطيب في قناة الجزيرة: <http://www.youtube.com/watch?v=MJSM2FMlGHw>.

وخرّيجيها الكثر في سورية، الذين زادت أعدادهم في المدن الصغيرة والمتوسطة، بسبب التوسّع في نظام المدارس الشرعية الداخلية في تلك المدن. وسرعان ما حصل بعض هؤلاء على فتوى من الشيخ يوسف القرضاوي بعدما دان اقتحام الجامع، بشرْعنة الانخراط في التظاهرات السلمية لدواعٍ شرعية، أو معاشية متّصلةٍ بالغلاء والاستغلال والفقر، أو سياسية متصلةٍ بالحريّات والاعتقال التعسفي والظلم، في مرحلةٍ توتر فيها الخلاف بين المؤسّسة العُلَمائية السورية الرسمية وبين الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين[٧٠]. وستحدث بعد ذلك بقليلٍ المعركة الأشدّ بين الشيخ رمضان البوطي والشيخ أحمد حسون المفتي العام من جهة، وبين الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ عدنان العرعور من جهة أخرى. وكان العرعور يتّخذ من قناة «صفا» و«وصال» السلفية منبرًا دعويًا له[٧١]. وانعكس هذا الجدل في شعارات تظاهرةٍ في بانياس: «يا مفتي ويا حسّون الشعب السوري ما بيخون»[٧٢]. وعكس ذلك انقسام الموقف العُلَمائي الإسلامي السوري، الذي كان ينقسم دومًا في أوقات الأزمات. وحاصِل ذلك أنّ المثير السياسي والأمني كان حاسمًا في استثارة النزعات الغاضبة في الوعي السلفي العام الذي هو وعي اجتماعي. ووجد العرعور، مثلًا، تأثيره في هذا السياق، وكان هناك بضع مئاتٍ من الشباب المنخرطين في الأحداث يعدّون أنفسهم «عرعوريين» بهذا

---

(٧٠) هاجم المشايخ المحيطون بالمفتي ووزارة الأوقاف الشيخ القرضاوي، وصدر في البداية رد الفعل الداخلي الأوضح من بعض علماء حمص، ثم تطوّر إلى تراشقٍ مع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، وعودة رابطة العلماء المسلمين التي تضم شخصيات من الداخل والخارج. وهي تُعد قريبةً من الإخوان المسلمين. كلاعبٍ اجتماعي ـ أيديولوجي محلّي، إذ أصدر الاتحاد بيانًا بدعوة الرئيس إلى تغيير الدستور وإجراء إصلاحاتٍ جذرية، وشجب الاعتقالات والتعذيب، ورفض نظرية المؤامرة الخارجية؛ بينما اختار الشيخ رمضان البوطي العميد الرمزي لعلماء دمشق ـ وتُعد منزلته العلمية أعلى من منزلة المفتي وأجهزة الأوقاف، وكان من أشدّ المعارضين للمفتي الحالي ـ خطّ الحوار مع السلطة لتحسين المكاسب. قارن بـ قسم الوثائق في موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين: <http://www.iumsonline.net/index.php?option=com_content&view=article&id= 1081:2011-02-06-16-06-10&catid=4:ask&Itemid=81>.

(٧١) غالبًا ما يتم البث من قناة «الوصال»، وفي وقتٍ لاحق بدأت قناة «سورية الشعب» تستضيف العرعور في بثٍّ مشترك مع الوصال.

(٧٢) في تظاهراتٍ أخرى تردّد شعار أكثر قسوةً هو: «يا بوطي ويا حسون، شيل اللفة وحط قرون». انظر: <http://www.youtube.com/watc?v=21kidjTMuMQ>.

المعنى[٧٣]. لكن جذور هذه الاستثارة معقّدة. وفي قصّة معضمية الشام مثلٌ على ذلك، فلقد كان الجوّ السلفي «المعضّميّ» شديد التسلفن، لكن دور التسلفن في ارتفاع وتيرة غضبته، برز مع ما عُدَّ سَرِقةً للأراضي لما فيه مصلحة رجال الأعمال الجدد، الذين ينتمون إلى منازل الحكومة.

خلاصة تركيبية

شهد المجتمع السوري على مدى الشهور الممتدّة من شباط/ فبراير إلى تموز/ يوليو ٢٠١١، بروز عملية تغيّرٍ اجتماعي جديدة كبرى في تاريخه الاجتماعي الحديث، تتّسم على المستوى المورفولوجي للبنية الخارجية أو الظاهرة بالانتشار المجالي للحركات الاحتجاجية في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، وفي هوامش دمشق الكبرى، وهوامش بعض المدن الكبيرة مثل حمص (لكنّ هذه الهوامش تمثّل ما لا يقلّ عن نصف حجم سكان المدينة)، أمّا على المستوى التكويني أو العمقي للبنية الداخلية، فهي تتّسم بدينامية الاستقطاب بين الأطراف المتمْدينة المهمّشة والفقيرة والمراكز المدينية السيّدة والمتْرَفة، وبحضور مقاطع من بعض ديناميّات غزو الأطراف للمركز، ومحاولة تثويره.

أخذت حركة الاحتجاجات في المناطق والأحياء الطرفية المهّمشة من المدن السورية، منحى اندلاعٍ تمثّل انتشارُه المجالي الأوسع، والأشدّ كثافةً، والأكثر توترًا، والأعنفَ وقْعًا، في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، التي تمثّل نحو نصف سكان المدن السورية، وتتّسم بقوّة روابطها الأهلية العائلية والعشائرية والمناطقية التقليدية التي تضطلع بوظيفة تحقيق تماسك المجتمع، وتضامنه الجماعي في أوقات الشدائد والأزمات. وأخذت هذه المناحي بفعل استثارة السياسات الأمنية المفرطة

---

(٧٣) يُقدِّر بعض أعضاء لجنة التظاهرات في حيّ القدم الطرفي الدمشقي والفقير، عددَ العرعوريين في تظاهرات الحيّ بنحو ٤٠٠ شاب (محادثة مع عارف دليلة في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ في الدوحة). كما برزت شعارات مؤيّدة للعرعور في بعض شعارات حماة إبَّان العصيان العام. لكن متابعي حالة «العراعرة» الحمويين يرون أن العرعورية ظاهرة تحريضية أكثر ممّا هي تيارٌ سياسي خاص أو جماعاتي، وأنّ التفاعل معها يتمّ على هذا المستوى (محادثة مع الناشط أمجد كلاس، بحماة، في ١٢ آب/ أغسطس).

باستخدام العنف لديناميّات التضامن الدفاعي الأهلي منحى انتفاضاتٍ مئية مدينية شاملةٍ (أكثر من مئة ألف متظاهر) لـ «أهل البلد» في بعض المدن مثل درعا ودوما وحماة لدفع «الصائل» الأمني عنها، بحيث اضطلعت هذه السياسات بوظيفة «العامل العشوائي» أو «المفاجئ» (وهو هنا عامل «الصائل») في العلاقات السببية لخلق سلسلةٍ سببية جديدة، تتواصل فيها الاحتجاجات وتتكثف، وتتّسع مجاليًا وبشريًا، وتتعبّأ بروح «جهادية خلاصية» كثّفها تواتر شعار من قَبيل: «عالجنّة رايحين، شهداء بالملايين»؛ وتتجذّر سياسيًا حول مطلب «إسقاط النظام».

اضطلع المؤثّر الديني العام والمؤثّر السلفي المتشدّد في عملية التعبئة الأيديولوجية واستثارتها بوظيفة «تنهيدة المظلوم المقموع، وقلب عالمٍ لا قلب له». فعلى الرغم من أنّ لكل منطقةٍ قصّتها مع حركات الاحتجاج، إلّا أنها تشترك جميعًا في أنها أكثر من تعرّض لآثار السياسات التسلطية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا، ودفع ثمنها، حيث تتّسم هذه المدن برمّتها ـ بدرجاتٍ مُختَلِفةٍ بالنسبة إلى المدن المليونية ـ بتراجع مؤشّرات تنميتها الإنسانية، وباللون «الثخين» لفقرها المادي (الدخل) والإنساني (نوعية الحياة)، وبشدّة الحرمان من فرص الخيار (الحرية). ويتمثّل جذر ذلك كله في السياسات التسلطية سياسيًا، والمُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا.

وعلى المستوى الجيلي السوسيولوجي، اتّسمت هذه الحركات بمحدّدات الحركات الشبابية من ناحية قوّة الاحتجاج، والتركيب العمري، ولا سيّما الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤ سنة) التي تتميّز بطبيعتها شديدة الحساسية لعملية التغيّر الاجتماعي، وبطاقاتها الدينامية المبادرة والجسورة. وتمثّل هذه الفئة نحو ٣,٨٩٦١ مليون نسمة، يعادلون ١٨,٨ في المئة من مجموع السكان[٧٤].

ولا يعود ذلك إلى أنّ فئة الشباب بمعناها الأوسع (١٥ ـ ٣٥ سنة) وبمعناها المحدّد (١٥ ـ ٢٤ سنة) تتميّز بطبيعتها الشديدة الحساسية لعملية

---

(٧٤) **المسح المشترك لقوّة العمل ٢٠٠٩: تقرير سوق العمل ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠** (دمشق: هيئة تخطيط الدولة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص ٦١.

التغيّر الاجتماعي فحسب، بل يعود أيضًا إلى أنّها كانت أكثر مَن دفع ثمن آثار السياسات التسلطية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا؛ ذلك بأنّ أكبر حجمٍ من البطالة يتركّز فيها، وما خلقته تلك السياسات من فجوةٍ ظالمةٍ في توزيع الدّخل القومي، بحيث زادت الفقيرَ فقرًا والغنيَّ غِنىً، وزادت الضعيف ضعفًا والقويَّ قوةً. وقد أضْفت كثافة انخراط هذه الفئة في الحركات الاجتماعية سمة الحركات الشبابية ضمن توسيعٍ نسبيٍّ معقول لفئة الشباب العمرية. وفي الحصيلة، أدخلت هذه الحركات الاحتجاجية المجتمع السوري في طوْرٍ تاريخي جديد، يتّسم بكلّ سمات العمليّات التاريخية الكبرى، وهي مرحلة تغيّره الكبرى بعد عملية التغيّر التي تمّت في الخمسينيّات والستينيّات.

الفصل التاسع

اللاعبون الاجتماعيون ـ السياسيون: الاتجاهات والأدوار والمواقف (نحو تسوية تاريخية)

يُقصد باللاعبين الاجتماعيين ـ السياسيين الفاعلين المؤثّرين على خلفية عوامل معقّدة في منظومة اشتغال دينامية عملية التغير الاجتماعي الحادة الجارية في سورية، أيْ في منظومة علاقاتها؛ ذلك بأنّ أي دينامية علاقةٍ اجتماعية تتجاذب بالضرورة في إطارها القوى اللاعبة أو المؤثّرة، وتتغيّر فيها أوزان القوّة الاجتماعية، وتبرز فيها مصادر جديدة لهذه القوّة. وتتّسم هذه العلاقة بالتحوّل، فهي لا تقبل تنميطًا ثابتًا أو خطًّا أحاديًا لها. وتشتدّ حركيّتها في مراحل التغيّر الاجتماعي الحادّة، التي تنطوي على عملية انتقالٍ من بنيةٍ اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية معيّنةٍ أخذت تتآكل وتنهار، إلى بنيةٍ جديدةٍ. وسنقارب هنا اتّجاهات اللاعبين ـ الفاعلين الذين أدّوا دورًا مؤثّرًا معيّنًا في مجرى عملية التغير الاجتماعي، وفي منظومة اشتغالها، والذين تعيد تلك العملية صياغة أدوارهم وإعادة تعريفها من جديد، كما تبرز أدوار فاعلين اجتماعيين آخرين بازغين، لم يبرز دورهم من قبل، أو أنّ عملية التغير قامت بتخليقهم.

أولًا: السلطة الفعلية والسلطة الرسمية

تتّسم النظم التسلطية عمومًا بازدواج السلطتين الفعلية والرسمية، ففي حين تمثّل القيادات الأمنية والعسكرية عمومًا السلطة الفعلية، فإنّ الأدوات

الحزبية والسياسية تمثّل نوعًا من السلطة الاسمية التي تحكم باسمها السلطة الفعلية. وتتمثّل دينامية ذلك بأنّ السلطة الأمنية ـ العسكرية لا تستطيع أن تحكم دون غطاءٍ سياسيٍّ مدنيٍّ إلّا في حالات الدكتاتورية العسكرية العارية. ويبرز ذلك بصورةٍ نموذجيّة في سورية، ولكن على نحوٍ شديد التعقيد ولا يقبل أيّ تبسيطٍ، وبالتالي بوضع مختلف، هو وضع السلطة الاسمية كطلاءٍ سياسي أدواتي للسلطة الفعلية، إذ إنّ من ينتج كوادر السلطة الاسمية وممثّليها في جميع الأجهزة السياسية والتمثيلية والإدارية ـ من المختار إلى الوزير ـ هو بدرجةٍ أساسية السلطة الفعلية، لكن هذا لا ينفي سلطات السلطة الاسمية بعد أن يتمّ تركيبها، وإنما المقصود أن السلطة الفعلية هي التي تتخذ القرارات الأساسية[1].

ومن الناحية الشكلية، تجري الأمور في المحافظات وفق الطريقة التالية: تترأس السلطة الاسمية (أمين فرع الحزب) السلطة الفعلية، وكل شيء خاضع في حال السير العاديّ للأمور إلى التصويت، وفي التصويت تمتلك السلطة الفعلية «التابعة» ثلاثة أصوات بينما تملك السلطة الاسمية «القائدة» صوتًا واحدًا. إنّ من يتحكّم في القرارات الأساسية هو السلطة الفعلية، وحسب نوعية هذه القرارات. ويؤدّي ذلك إلى جعل السلطة الاسمية ملحقًا للسلطة الفعلية؛ فالسلطة الفعلية أقرب ما تكون إلى سلطةٍ أمنية ـ عسكرية تعيد إنتاج سلطةٍ اسمية تابعةٍ لها. وهذه هي في خلاصةٍ مكثّفة حكاية «قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع» التي كانت قد دخلت في مرحلة التآكل حتى قبل اندلاع حركات الاحتجاجات. لكن هذا لا يعني أن السلطة الاسمية سلطة شكلية، فهي شريك ولكن على قاعدة المرتبة الثانية. ولهذا، قد يحدث أحيانًا توتّر بين رأس السلطة الاسمية وبين بعض قادة السلطة الفعلية. وكان ذلك يحدث كثيرًا في مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد[2]. ويحدث تلقائيًا أو في

---

(١) حدثت عملية تغيرٍ نسبيٍّ في إنتاج السلطة من خلال عودة الحزب إلى الانتخابات، وشرع بالفعل في انتخاباتٍ حزبية من القاعدة وحتى مستوى قيادة فرع، أشرفت عليها لجان حزبية خاصّة حلّت مكان قيادات فروع الحزب التي تمّ حلّها. وحين اندلعت أولى الحركات الاحتجاجية كانت عملية الانتخابات لا تزال مستمرةً.

(٢) تتحكم شخصية أمين الفرع، وقوّة موازينه أو «دعمه» كما يقال بالمصطلحات السورية، في مشكلات الصراع الداخليّ. حدث هذا عدة مرات، وعلى نحوٍ متواترٍ بين بعض رؤساء فروع الأمن =

حالة تنافسٍ وصراع؛ فلقد كان مشهودًا مثلًا أن العماد حكمت الشهابي، هو عضو في السلطتين الاسمية (القيادة القطرية) والفعلية (الجيش والاستخبارات)، لكن سقف علاقته كان مع الرئيس فقط وليس مع أيٍّ من أركان السلطتيْن.

ليست السلطة الفعلية كيانًا شديد التماسك، بل هي كيان قابل للاختلال والتباين وحتى التناقض والاستقطاب. وحين يحدث الاختلاف والتباين داخل السلطة الفعلية تستعيد السلطة الاسمية دورها، وتزاوله من خلال موازين القوى القائمة أو الجديدة. يعني ذلك أنّ الانقسام الحقيقيّ لا يمكن أن يظهر على مستوى السلطة الاسمية إلا إذا ما حصل ابتداءً في السلطة الفعلية، وبعامل استدعاء انقسامات السلطة الفعلية لغطاء السلطة الاسمية، وليس بعوامل مبادرة السلطة الاسمية. ولكن حينئذٍ، يمكن للسلطة الاسمية أن تطوّر فاعليّتها في لجّة التناقضات. وفي تاريخ العقود الثلاثة الأخيرة، عرفت السلطة الفعلية في سورية هذا الانشقاق (أواخر ١٩٨٣ ـ آذار/ مارس ١٩٨٤) إبّان محاولة رفعت الأسد (قائد «سرايا الدفاع») الاستيلاء على السلطة. وانقسمت المؤسّسة أو السلطة الاسمية الحزبية لفترةٍ موقّتةٍ في ضوء انشقاق السلطة الفعلية، وليس في ضوء مبادرتها.

أمّا في العقد الأخير، ولا سيّما بعد حسم الصراع بين الرئيس ونائبه عبد الحليم خدّام، وفشل محاولة «ترويكا» رفيق الحريري واللواء غازي كنعان ونائب الرئيس عبد الحليم خدّام السيطرة على القرار، في نهاية عصر الرئيس حافظ الأسد[٣]؛ فقد تمتّع الرئيس بشّار الأسد، ولا سيّما في فترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠، بسلطاتٍ «مطلقةٍ» تُتيحها صلاحياته الدستورية في نظامٍ رئاسيٍّ واسعٍ، وخضعت السلطتان الفعلية والاسمية له. وكان بإمكانه أنْ

= وأمناء أو بعض أعضاء قيادات فروع الحزب. وحين كانت تدبّ الفوضى، فكان الحل يتمثّل بحلّ القيادات. حدث مثلًا في اللاذقية إبّان مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد صراع بين رئيس السلطة الاسمية وهو أمين الفرع وبين بعض قادة السلطة الفرعية، وانشقّت اللجنة الأمنية الفرعية، ووصل الأمر إلى درجة توزيع منشورات. وكان ردّ الرئيس الأسد هو إقالة الجميع، وإبقاء المدينة عدّة شهور دون لجنةٍ أمنية قيادية.

(٣) من حواراتٍ متعدّدةٍ أجراها الباحث في أوقاتٍ متفرقةٍ مع عزمي بشارة.

يفعل ما يريد بأركان السلطتين الفعلية والاسمية في حال قرّر ذلك. وقام الرئيس بشّار الأسد بإخضاع السلطة الفعلية إلى معايير لم تألفها قط، وكيّفها رغمًا عنها مع ما يراه. إن الجنرال الذي كان يقول في بداية عام ٢٠٠٠: «نحن أتينا به»، بات يرتجف أمامه، ويتذلّل له استجلابًا لعطفه ورحمته، بعد سنواتٍ قليلةٍ فقط. وبات ضباط الأمن الكبار خاضعين للمساءلة والعقاب. لكن السلطة الفعلية استعادت دورها وقوّتها في التحكم في قرار الرئيس نفسه، وإيقاعاته بعد اندلاع الأحداث، وتمكّنها في ضوء نظرية «المؤامرة» من إرجاء الحلّ السياسيّ، إلى حين إنجاز مهمات الحلّ الأمنيّ. لقد انزلقت موازين السلطة إلى السلطة الفعلية.

بذلك استعادت سيطرتها الفعلية على السلطة في مجالها على الأقل، وسط تبايناتٍ داخلية حول طريقة «إدارة الأزمة»، لكن هذه التباينات لم ترْق قطّ ـ حتى الآن ـ إلى مرتبة انقسامات تؤثّر في تعديل مراكز القوى، وتفرض قواعدَ جديدةً لمعالجة الأزمة. وعملت السلطة الفعلية هنا كسلطةٍ ذات استقلالٍ. وهكذا كانت تطلق الرصاص على المتظاهرين، بينما يوجّه الرئيس بعدم استخدام الرصاص، وتحميل كلّ من يقوم به المسؤولية. كما اعتقل حسن عبد العظيم وبعض أركان حزبه بينما كان الرئيس يُجري اتصالاتٍ حوارية جانبية معه، وتمّت إقالة أحد رؤساء أجهزة الأمن المحلية لتسبّبه في مجزرةٍ لم يكن هناك أيّ مبرّرٍ لها ولكن جهازه أو السلطة الفعلية أعادته إلى منصبه. كما عقد مؤتمر الحوار الوطني «التشاوري» برئاسة نائب الرئيس وبإشرافٍ من لجنةٍ ألّفها الرئيس، في حين يصفه أحد قادة المنظّمات الذين يرتبط ولاؤهم مباشرةً بمراكز القوى المسيطرة بـ «المؤتمر التآمري». وبين من يسمح بعقد اجتماعٍ للنوّاب المستقلّين وبين من يمنعه، ويقطع عنه الكهرباء... إلخ. فهذه «النثارات» تشير إلى احتمالات تحوّل الخلاف إلى انقسامٍ في الجهاز السوري الحاكم في لحظاتٍ معيّنةٍ.

ويشير ذلك إلى أنّ الأمر يتعدّى حدود توزيع الأدوار إلى التباين والتجاذب فيما بين مراكز القوى الجديدة. وبهذا الشكل كانت الفترة المحدّدة بعشرين يومًا تقريبًا (٢٥ نيسان/ أبريل ـ ١٥ أيار/ مايو ٢٠١١) لإنجاز المرحلة الأمنية، قد طالت وتستمر حتى اليوم. ولم يتم الانتقال إلى المرحلة السياسية

عبر صيغة مؤتمر الحوار الوطني؛ وتحوّلت التظاهرات السلمية إلى اضطراباتٍ دامية في معظم الحالات، كما دفعت في الوقت ذاته مجموعاتٍ محلية في بعض المناطق، إلى التسلح الذاتي أو بواسطة الاستيلاء على بعض مستودعات أسلحة الجيش نفسه، وهذا ما حدث في منطقة جسر الشغور وجبل الزاوية.

اتّسمت الأجهزة السياسية ـ الأيديولوجية الأساسية للسلطة في إطار أولوية الحلّ الأمنيّ، ثم امتداده خارج مهلة العشرين يومًا، بالجمود أو بالأحرى بوضعها خارج الأحداث. فتمّ «تحييد» الحزب (البعث) ـ الذي يمتلك عضويةً مسجّلةً كبيرةً يصل تعدادها إلى ١,٨ مليون عضو ـ عن «الصراع». وفي أواخر أيار/ مايو فقط، أي بعد مرور نحو ثلاثة شهورٍ ونيف على اندلاع حركة الاحتجاجات والتظاهرات والانتفاضات في المجتمعات المحلية، ظهر الأمين القطريّ المساعد للحزب أول مرّةٍ في اجتماعٍ بجامعة دمشق ليكشف عن الاتجاهات المحافظة المعارضة أيّ إصلاحاتٍ حقيقيةٍ محتملةٍ[٤]، كما تمّ «تحييد» الجبهة الوطنية التقدمية بصورةٍ كاملةٍ، وبرز بوضوح أنّها تشكّل مع حزب البعث، ما يمكن تسميته بـ «حزب الواحد ونصف».

جمّد هذا الوضع المعقّد إمكان تحقيق نمط من أنماط التحول الديمقراطي، وهو نمط «التحول من أعلى»، المعتاد في حالات الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الحادّة. وهو نمط محتمل وممكن، وقد وقع تاريخيًا؛ فقد اتّسم العدد الأكبر من حالات الدمقرطة، في الموجة الثالثة للديمقراطية، بهذا النمط من التحوّل، أي عبر مبادرة النظام[٥]. وفيما عدا الموجة الديمقراطية الأولى (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨)، لم تقم الديمقراطية من خلال

(٤) قال الأمين القطريّ المساعد محمد سعيد بخيتان، والمنتمي مهنيًا إلى المؤسسة الأمنية أكثر من انتمائه إلى المؤسّسة الحزبية، في اجتماعٍ مع الكوادر الحزبية بجامعة دمشق: «نحن قرّرنا إبعاد الحزب عن المواجهة منذ بدايتها، كي نحافظ على تماسك المجتمع كونه يضمّ بعثيين وغيرهم، وتركنا دور الحزب للحوار والتواصل». قارن بتقرير جريدة **الوطن** السورية عن اللقاء، ٣١/ ٥/ ٢٠١١. كان الأمين القطريّ المساعد حين عقد هذا الاجتماع أشبه ما يكون برئيس حكومة تصريف الأعمال في النظم البرلمانية، إذ كانت القيادة القطرية مطروحةً لتغييرٍ جذريٍّ في انتظار انعقاد المؤتمر القطريّ الوشيك، وبدلًا من أن يستدعي الأمين القطريّ والقيادة القطرية اللجنة المركزية أو تجري انتخابات المؤتمر القطريّ خلال أسبوع، تمّ إبعاد الحزب ممّا يجري.

(٥) غرايم جيل، **ديناميّات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٩١ ـ ٩٢.

ثوراتٍ، وإنما من خلال عمليّات إصلاحٍ طويلةٍ من أعلى، وقد تخلّلت بعض حالات الإصلاح أو افتتحتها انتفاضات عنيفة حول قضايا أخرى[٦].

ووفق مفهوم «تكلفة الفرصة الضائعة»، دفع البطء السياسي والمؤسّسي، واتخاذ القرارات الانتقائية والجزئية على نحوٍ متأخّر ـ بعدما فقدت فاعليّتها في تهدئة الأزمة ـ دفع الشارعَ إلى إطلاق شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»[٧]. اتّضح بعد عملية درعا، أنّ العملية لن تكون محصورةً فيها، بل ستشمل جميع المناطق الأساسية التي تجري فيها التظاهرات. هكذا امتدّ مسلسل «الفتوحات الداخلية» ليصل إلى البوكمال، في أقصى الشمال الشرقي على الحدود السورية ـ العراقية.

حدث خلال هذه العملية تحوّلٌ جديدٌ تمثّل في خطاب الرئيس بشّار

(٦) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٦٨.

لكي يكون استخدامنا لفكرة بشارة واضحًا، فإننا نستخدمها على سبيل المعلومة الأكاديمية، بينما يرى هو نفسه أن هذا مفهوم في التاريخ الأوروبي، لكن التسويات بين قوى غير ديمقراطية في النظم العربية حول الإصلاح أو التحول الديمقراطي تمخّض عن نظمٍ تسلطية جديدةٍ، وتمخّض عن انحطاطٍ إلى ما دون الدولة في تسويات قوى ديمقراطية في العراق المحتل. في هذه الحالات وحالاتٍ أخرى، تسود المسألة العربية التي تؤدي إلى أزمة شرعية وإعاقة تبلور الهوية الوطنية، يفترض عدم اعتبار التحوّل الذي يتمّ بغير ديمقراطيين تحولًا ديمقراطيًا، وأن لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين.

(٧) كان هذا الشعار في البداية، وطوال شهرٍ تقريبًا، أقرب إلى ردّ فعل على ذلك البطء مما كان يعنيه. وحتى العديد من القوى والشخصيّات السياسية كانت لا تزال تدافع حتى يوم الجُمُعَة العظيمة، وقبل عملية درعا، عن عملية إصلاح يقودها الرئيس نفسه، وتنجز التحول الديمقراطي بأقلّ تكلفة كبديلٍ من عدم» واقعية» و«عقلانية» شعار «إسقاط النظام»، وتفهم منه وسيلةَ ضغط، وليس ما يعنيه حرفيًا. وقد تبنّت عدّة تنظيمات هذا الموقف، مثل التجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثّل مركز الثقل في الأحزاب السورية المعارضة؛ وكذلك كان، مثلًا، موقف تجمع اليسار الماركسي في سورية (تيم)، قارن بنشرة **المسار**، العدد ٢٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، حيث يرى «التجمع» الذي يضم ناشطين حزبيين يساريين وديمقراطيين اجتماعيين شبه محترفين، ولهم قواعدهم في أوساط الشباب أن «المعارضين الوطنيين الديمقراطيين السوريين» لا يريدون هذا المسار، بل «يريدون إصلاحًا تبادر له السلطة، وتدعو إليه المعارضة منذ زمنٍ طويلٍ، لأنهم يعتقدون أن «إصلاح الداخل هو الطريق الوحيد لقطع الطريق على أجندات الخارج»، ص ٢، كما أن عددًا من المنظّمات السياسية الأخرى تتوافق مع هذا المنظور. ويرى المناضل السياسي والحقوقي في حركة حقوق الإنسان أكثم نعيسة أن شعار «إسقاط النظام غير مطروح» وأن «المقصود به الضغط» (تعليق أكثم نعيسة، **أخبار الجزيرة**، نشرة الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ ـ مصدر سماعي).

الأسد في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١. وتمثّل جوهر التحوّل في اعتراف السلطة، للمرة الأولى، بالجوهر السياسي الشامل للأزمة، والتحوّل من سياسة رمْي التنازلات الجزئية والانتقائية إلى سياسةٍ تقوم على عقد مؤتمرٍ للحوار الوطني، ووضع تصوّر برنامج زمني خلال شهورٍ معدودة تنجز فيها بعض القوانين الأساسية، ويمكن أن يُفضي إلى إمكان تعديل الدستور القائم، وإلغاء المادّة الثامنة منه، أو حتى إلى عقد جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا للبلاد.

وعلى الرغم من أنّ الإستراتيجية الأمنية قد تواصلت بلا هوادةٍ، وأفرغت هذه الوعود من مصداقيّتها، إلا أن مؤشّرات بروز دينامية جديدة، هي الدينامية السياسية، قد بدأت في الظهور. وتمحور الصراع اللاحق حول مضامينها وحدود الإصلاحات فيها، وسقوفها الزمنية، ومواقع القوى الاجتماعية ـ السياسية المختلفة منها، أو حول قواعد اللعبة السياسية ـ الاجتماعية الجديدة، وربما ستشهد تحوّل التباين داخل أجهزة النظام حول إدارة الأزمة وسقف حلّها سياسيًا، وبروز بوادر انقسام قد تتطوّر أوجهه. والواقع أنّ احتمالات الانقسام ستبرز في حالةٍ واحدةٍ فقط، وهي محاولة الدخول في عملية سياسية جدية تحتمل عقد جمعية تأسيسية منتخَبَة تضع دستورًا جديدًا للبلاد.

ثانيًا: ظاهرة المؤتمرات واتضاح خطوط المعارضة

بدءًا من ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١ ارتفعت وتيرة أنشطة المعارضة السورية. وخلال شهرٍ واحدٍ برزت الخطوط الأساسية لخارطة القوى التي حضرت على المسرح، وهي القوى السابقة نفسها في إطارٍ موسّع. وينحصر قوامها الأساس في «التجمع الوطني الديمقراطي» و«إعلان دمشق» و«الإسلاميين»، إضافةً إلى «المثقّفين المستقلّين» (اجتماع سميراميس).

الاجتماع التشاوري

عقد اللقاء التشاوري للحوار الوطني في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١١، ودعت إليه لجنة الحوار الوطني التي ألّفها الرئيس بشّار الأسد. ويمثّل هذا الاجتماع رؤية السلطة لحدود الإصلاحات السياسية على أن تتم بقيادتها، وعبر

مؤسّساتها. وهو ما يفسّر أنها أُلِّفَت بطريقةٍ تعكس هذه الخطّة، إذ يتألف أعضاؤها من حزبيين ومستقلّين برئاسة نائب رئيس الجمهورية. وينتمي الحزبيون كافّةً إلى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية «الحاكمة»؛ ولم يحضر الاجتماع أيّ عضو معارضٍ أو يدور في فلك المعارضة. وبالتالي، كان المستقلّون في اللجنة ينتمون في الواقع إلى «منازل» الجبهة. وقد عقد اجتماعٌ تشاوري يمهّد لاجتماع أشمل، تحت عناوين التلازم بين «النظام السياسي التعددي الديمقراطي» في المجتمع السوري و«الحرية والسلم الأهلي»، والعمل على «انتقال سورية إلى دولةٍ تعددية ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة»، واعتبار المؤتمر ثمرة «التضحيات الجسام التي قدّمها الشعب السوري من دم أبنائه مدنيين وعسكريين»[٨].

وقسمت أشغال المؤتمر على أساس ثلاث مجموعاتٍ متساوية هي: مجموعة الجبهة الوطنية التقدمية، وأحزاب المعارضة، والمستقلّون. وشارك فيه نحو ١٨٠ من أصل ٢٤٠ مدعوًّا. وقد قاطعته قوى المعارضة ومثقفو اللقاء التشاوري (سميراميس)، ما جعل أغلبية الحضور من البعثيين والجبهويين. وتمّ تحريض حركة الاحتجاجات ضدّ المؤتمر تحت اسم «جُمُعَة رفض الحوار»، بينما ارتابت القوى التقليدية السلطوية فيه، وحاولت أن تعرقل سير عمله، بقطع تغطية ماجرياته على التلفزيون السوري، ورفض تعديل المادة الثامنة من الدستور. ووصفه المتطرّفون السلطويون المعادون للإصلاح بـ «الاجتماع التآمري». وفي إطار عملية الرفض هذه، جرت حملة توقيعاتٍ

(٨) **الوطن**، ٧/ ١١/ ٢٠١١. وفي تصريحاتٍ أدلى بها لـ **الوطن** بعد انتهاء جلسة العمل الأولى، رأى عضو مجلس الشعب محمد حبش أن اللقاء التشاوري سيخّفف من حدّة الاحتقان في الشارع؛ في حين دعا ممثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين قدري جميل الشارعَ إلى «توجيه صفوفه والمشاركة في الحوار الوطني»، لكنه ربط استمرار التظاهر بوجود «مطالب مشروعة». بدوره، شدّد الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري الموحَّد، حنين نمر، على أن سورية «بحاجة للجميع» وتستطيع «استيعاب كل الآراء والاتجاهات»؛ معتبرًا أن العملية السياسية المهمّة الجارية حاليًا «ستفرز بين من يريد الإصلاح فعلًا ومن لا يريد الإصلاح». وركّزت مداخلات أغلبية الحضور على توجيه انتقاداتٍ حادّةٍ للأجهزة الأمنية وأسلوب عملها مطالبة بإنهاء سيطرتها على البلاد. واتّهمت المداخلات السلطة القائمة حاليًا بـ «الهيمنة بصورة دائمة» على القرار وفق تعبير المفكّر طيب تيزيني، قبل أن يشير إلى أن تأسيس المجتمع السياسي يتطلّب «تفكيك» الدولة الأمنية التي حمّلها المسؤولية عمّا تشهده سورية من أحداثٍ على خلفية ممارساتها «التعسفية».

من قيادة المنظّمات الشعبية التي تمثّل أذرع الحزب في اختراق المجتمع، ووجهت إلى القيادة القطرية برفض تعديل المادة الثامنة من الدستور[٩].

ثالثًا: المستقلّون: «المثقّفون» أو «مؤتمر سميراميس»

على مستوى من يمكن تسميتهم «المستقلّين»، عقدت في الداخل عدّة اجتماعات ومؤتمرات كان من أبرزها «اللقاء التشاوري للمثقفين السوريين» (مؤتمر سميراميس بدمشق في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١)[١٠]، الذي أحدث ضجّةً كبيرةً لأنه أول اجتماعٍ في نوعه يُعقد في دمشق، ويضم شخصياتٍ معروفةً معارضةً ذات تضحياتٍ ومصداقية. ومن بين اجتماعات المستقلّين الأخرى التي كان لها صيتٌ اجتماع «المبادرة الوطنية من أجل سورية» (٣ تموز/ يوليو ٢٠١١) الذي حاولت السلطات الأمنية أن تمنع انعقاده، ولم يتمكّن من إصدار أيّ بيانٍ ختاميٍّ[١١]. واجتماع «مبادرة البرلمانيين المستقلّين من أجل سورية حديثة» (٣ تموز/ يوليو ٢٠١١) الذي شارك فيه (٧٠) برلمانيًا سوريًا (أعضاء مجلس الشعب)[١٢].

المعارضة التقليدية المنظّمة

ويمكن تصنيف هذه المعارضة وفق تمركزها إلى «معارضة الخارج»

---

(٩) مقابلة شخصية أجراها الباحث في الدوحة مع حسين العودات في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١.

(١٠) دان «ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة» الذي يتمركز الناطقون باسمه في الخارج في بيان له في ٢٦ حزيران/ يونيو، دان المؤتمر عشية انعقاده، واعتبروه «التفافًا» على «الثورة السورية»، وأنه «مِن صنع النظام السوري، ولا يمتّ بصلة لقوى الثورة الشبابية والمعارضة الوطنية السورية». ودعا الائتلاف إلى عقد «المؤتمر العام للثورة السورية» بمشاركة «ممثّلين عن قوى الثورة الشبابية والأحزاب والتيّارات والحركات الوطنية السورية». قارن بنص البيان على موقع أخبار الشرق القريب من الائتلاف على الموقع التالي: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8067:-q-q-&catid=78:civil-society-releases&Itemid=79>.

(١١) برزت مظاهر ازدواجية السلطة من خلال موافقة نائب رئيس الجمهورية رئيس اللجنة الوطنية للحوار الوطني رسميًا على عقد اجتماع «المبادرة الوطنية من أجل سورية» في ٣ أيار/ مايو في فندق سميراميس، بينما حاولت عناصر أمنية أن تَحُول دون ذلك، فاقتحم المجتمعون القاعة، وعقدوا اجتماعهم من دون إنارةٍ ومن دون أي خدماتٍ أخرى. انظر: **الوطن**، ٤/ ٧/ ٢٠١١. وبسبب الفوضى التي دبّت في المؤتمر لم يتمكّن المؤتمر من إصدار بيان ختامي، فغدا في حكم المخفق.

(١٢) انظر تقريرًا عن بعض ماجريات المؤتمر في جريدة **الوطن**، <http://alwatan.sy/newsd.php?idn=104463>.

و«معارضة الداخل». وقد أخفقت حتى تاريخ إنجاز هذا البحث محاولات توحيدها في جسمٍ تنظيميٍّ اتحاديٍّ واحدٍ، وبرز اصطفافها حول ثلاثة أقطاب، يدور في فلك كل منها عدد من الشخصيات والتجمعات، أبرزها قوى «إعلان دمشق» و«الإخوان المسلمون» و«التجمع الوطني الديمقراطي».

وكان من أبرز المؤتمرات التي عقدتها المعارضة في الخارج المؤتمرات التالية: «المؤتمر السوري للتغيير» بأنطاليا ـ تركيا (١ حزيران/ يونيو ٢٠١١)، وهو أول مؤتمرٍ عقدته المعارضة السورية في الخارج(١٣) ومثّلت أطراف إعلان دمشق قوّته المحرّكة التي تعكس ائتلافًا عريضًا بين عدّة قوى وشخصيّاتٍ سورية ديمقراطية وإسلامية، عربية وكردية(١٤)؛ و«مؤتمر بروكسيل للمعارضة الوطنية» (٤ ـ ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١)، الذي يُعد تطويرًا للقاء إسطنبول (٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ومثّلت جماعة الإخوان المسلمين إحدى أهمّ القوى التي رعت انعقاده(١٥). ثم عقد «مؤتمر الإنقاذ

---

(١٣) يُعد هذا المؤتمر الأول إذا ما حسبنا أن مؤتمر أسطنبول (٢٦ نيسان/ أبريل٢٠١١) كان اجتماعًا تشاوريًا بين المعارضين السوريين في الخارج، وبين ممثلي منظّماتٍ تركية غير حكومية رعت هذا المؤتمر.

(١٤) أُعلن في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، وضمّ طيفًا معارضًا عريضًا امتد من «حزب الشعب» و«الإخوان المسلمون» إلى «الأحزاب الكردية» و«حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي» و«حزب العمل الشيوعي»، فضلًا عن رجال أعمال مثل رياض سيف الذي وقّع وثيقة «الإعلان» من السجن، وأغلبية مثقفي «لجان أحياء المجتمع المدني». وكان «إعلان دمشق» معتمدًا في طرحه «التغييري»، وليس «الإصلاحي»، على تداعياتٍ سورية كان يراهن على حصولها في دمشق بعد أن وصلت رياح بغداد (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣) إلى بيروت (١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥). وعمليًا كان الصراع في «الإعلان»، على مدى سنتين، متمحورًا حول الموقف من المراهنة على «العامل الأميركي»، وهو الذي قاد إلى إسقاط معارضي هذه المراهنة من مرشّحي «الاتحاد الاشتراكي» و«حزب العمل» إلى «هيئة الأمانة العامّة لإعلان دمشق» في جلسة «المجلس الوطني للإعلان» في ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، وهو ما وضع البذور لانشقاق جسم المعارضة السورية إلى شقّين، انظر: محمد سيد رصاص، «خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية،» **الحياة**، ٣٠/ ٧/ ٢٠١١.

(١٥) اتفق المنظّمون الأساسيون لهذا المؤتمر على هامش مؤتمر إسطنبول الذي عُقد في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وحضره الإخوان المسلمون بصفةٍ فردية، على أساس أنهم يفضّلون المؤتمرات التي «تحظى بمشاركة فئاتٍ أكبر من السوريين». وتمّ على هامش المؤتمر الاتفاق على عقد مؤتمر بروكسيل لدعم الحراك الشعبي السوري في المجالات السياسية والإعلامية والحقوقية واللوجستية؛ وعلى تأسيس «الائتلاف من أجل مواكبة الجهد الوطني للشباب داخل سورية». شاركت في المؤتمر كتل وقوى وتجمعات مثل «الحركة الشعبية للتغيير في سورية»، و«حركة الحرية والتضامن الوطني» و«حزب الوسط السوري» و«الائتلاف الوطني لشباب الثورة» و«الكتلة الوطنية الشبابية». وهي برمّتها =

الوطني» في إسطنبول (١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١). وقد مهّد هذا المؤتمر لعقده بإصدار وثيقة «إعلان مبادئ وطنية» لرؤية مستقبل سورية صادرة عن الدّاعين إلى مؤتمر الإنقاذ الوطني (٣ تموز/ يوليو ٢٠١١)[١٦]، وسبقه عقد «مؤتمر علماء المسلمين لنصرة الشعب السوري» (١٣ تموز/ يوليو ٢٠١١)، الذي حضره الحقوقيّ السوري البارز والمعتقل السابق ومحرّك مؤتمر الإنقاذ الوطني هيثم المالح[١٧].

كانت أغلبية أعضاء المؤتمر من التيار الإسلاميّ، وقامت تحضيراته على تقديرِ موقفٍ يتلخّص في السقوط الوشيك للنظام، وضرورة تأليف حكومة ظلٍّ جاهزةٍ لتسلّم السلطة حال سقوطها[١٨]. وقد حالت السلطات

= تنظيمات غير معروفة في الساحة السورية، لكن يوجد بينها حزبٌ كردي فاعل هو حزب الوحدة الديمقراطي الكردي «يكيتي»، وبعض الشخصيّات المستقلّة والعشائرية، وفداء السيد ممثل «ائتلاف صفحات الثورة السورية» على الفيسبوك التي أدّت دورًا إعلاميًا وسياسيًا كبيرًا في حركة الاحتجاجات، وفي التفاعل بين الشباب.

(١٦) وقّعها أكثر من ٩٦ شخصية ينتمون إلى مُختَلِف الاتجاهات الإسلامية والقومية، وناشطون حقوقيون، وتجمعان حركيان هما «حزب الغد السوري» و«تجمع الأحرار السوريين»، وضمنا «تيار المستقبل» الكردي. وألّف الموقّعون لجنةً إدارية برئاسة هيثم المالح لعقد المؤتمر مؤلفة من شخصيات عشائرية سياسية وحقوقية وأكاديمية هم: رئيس اللجنة التحضيرية والناطق الإعلامي للمؤتمر، والناشط الحقوقي هيثم المالح، وأعضاء اللجنة: المهندس غسان النجار، والأستاذ مشعل التمو، والشيخ نوّاف البشير، والدكتور وليد البني، والسيدة منتهى سلطان باشا الأطرش، الأستاذ فداء المجذوب، والدكتور عماد الدين الرشيد. قارن بـ: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8158:q-q-16-&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

(١٧) شارك فيه ممثلون عن المنتدى الإسلامي الأوروبي برئاسة الشيخ عصام العطار (دمشق) المراقب العام السابق للإخوان المسلمين خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٩) ثم مرشد تنظيم «الطلائع» الذي أسّسه بعد خروجه من الجماعة، وممثلون عن الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين ورابطة علماء أهل السنة ورابطة علماء الشريعة في دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة علماء سورية، وعلماء أكراد وأتراك وغيرهم. وقرّر رفض الحوار مع النظام. ومن أبرز الناشطين الحقوقيين الذين شاركوا فيه هيثم المالح. للاستماع إلى المداخلات، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CFC79CD0-2A63-475B-BD9C-5F1178634F75.htm>.

كما يمكن المقارنة بتقرير عن المؤتمر أعدّ من داخله، على رابط مركز الشرق العربي، الذي يديره زهير سالم أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين، <http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-626.htm>.

(١٨) اختار «مؤتمر دمشق» في ١٦ من تموز/ يوليو وزراء الظلّ، وأضاف أنه «لن تكون حكومةً فعلية بل حكومة ظل. ستكون حكومةً إقليمية، وكل وزيرٍ سيعمل بوصفه شخصية قياديةً في منطقته». وقال المالح إن هدف حكومة الظلّ سيكون توجيه حركات المعارضة والاحتجاجات المناهضة للأسد =

دون انعقاد المؤتمر بالتوازي في دمشق، فاقتصر عقده على إسطنبول. لكنه لم يتمكن من إعلان حكومة ظلّ بسبب معارضة الكثيرين من أعضاء المؤتمر لارتجاليّتها[19]. وقد عارضه «ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة» في الخارج على الرغم من مشاركته في النهاية فيه، بوصفه يرتكب «خطأ» بالقفز إلى الأمام على غِرار مؤتمري إسطنبول وأنطاليا «لقطف ثمار الثورة»، و«الأخذ منها» بدلًا من «العطاء لها»[20]. وواجه ما واجهته المؤتمرات الخارجية التي سبقته من انقساماتٍ تقليدية في صفوف المعارضة، فانسحبت منه الأحزاب الكردية بسبب عدم النصّ على تعديل اسم الجمهورية العربية السورية الى الجمهورية السورية، كما عدَّه بعض المشاركين نافلًا بسبب عدم انعقاد مؤتمر دمشق[21].

أمّا المعارضة في الداخل، فقد سارعت إلى تأليف هيئاتها، وكان من أبرزها تأليف «هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي» (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١)، و«الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» (٦ تموز/ يوليو ٢٠١١). تستند الهيئة الأولى إلى القوى الداخلية القائمة بهذا القدر أو ذاك على الأرض، وقد ضمّت في إطار ائتلافٍ جبهويٍّ واسعٍ تسع قوى قومية عربية ويسارية وماركسية بما فيها قوى التجمّع الوطني الديمقراطي (فيما عدا حزب الشعب)، وأحد عشر حزبًا كرديًا، وشخصيّات من الاتجاه الإسلاميّ

= وضمان أن يكون لدى البلاد حكومة بديلة جاهزة لما يرى أنه الانهيار الحتميّ لحكومة الأسد. مراسل الجزيرة عياش دراجي من إسطنبول، قارن بـ: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CFC79CD0-2A63-475B-BD9C-5F1178634F75.htm>.

(١٩) اتسم المؤتمر بالارتجال فحضره ما يزيد على ١٥٠ عضوًا من خارج المدعوّين، بمن فيهم بعض أعضاء مؤتمر علماء المسلمين. وكانت الوثائق التي وزّعت على المؤتمرين فقيرةً، وهو ما جعل موقف المالح ضعيفًا، فسقطت قائمته، وتمّت التسوية بأن تمّ تفويضه بتأليف لجنةٍ بديلةٍ من القائمة المنتخبة، فألّفها مع استبعاد الناجحين، ووضع فيها ابنه (محادثات شخصية أجراها الباحث في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ مع عدّة شخصيّاتٍ شاركت في المؤتمر).

(٢٠) بيان وحيد صقر الناطق باسم الائتلاف في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١١، اطلع على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=WbYmTTAP6G0>.

(٢١) قال عبيدة نحاس وهو ممثل «ائتلاف سورية الحرة»، إنّ مؤتمر «الإنقاذ» في إسطنبول باتت أهميته ثانوية بعد فشل مؤتمر الداخل، وأن المؤتمر «مخيّب للآمال»، وأن الاختلافات عميقة بين أطراف المعارضة التقليدية والموضوع الكردي أحدها. انظر: عبيدة نحاس، على **الجزيرة** (نشرة العاشرة)، مصدر سماعيّ، يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١١.

الديمقراطي، وعددًا من الشخصيات الوطنية العامّة في سورية[٢٢]. أمّا «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» (٦ تموز/ يوليو ٢٠١١)، فضمّت الحزب السوري القوميّ الاجتماعي جناح علي حيدر (جورج عبد المسيح) ـ الذي حاول أن يؤدي منذ بداية الأحداث دورًا معيّنًا، من خلال نزول بعض كوادره من صيدنايا للمشاركة في تظاهرة تل منين، وكانت هذه المشاركة مهمّةً من ناحيتها الرمزية السياسية بحكم أنّ المشاركين كانوا مسيحيين[٢٣] ـ و«اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» التي يقودها قدري جميل، إضافة إلى بعض الشخصيّات الثقافية والنقابية العامّة، وهي نواة ائتلاف سياسيّ؛ يقع سياسيًا بين مؤتمرات المعارضة في الخارج وبين الجبهة الوطنية التقدمية[٢٤].

---

(٢٢) المنسق العام: حسن عبد العظيم، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطيّ. نائب المنسق العام: حسين العودات، مستقل. نائب المنسق العام (في المهجر): برهان غليون، مستقل. و١٥ عضوًا في المكتب التنفيذي و٧ أعضاء في اللجنة الإدارية. وقد وقّع وثيقتها التأسيسية في ٢٥ حزيران/ يونيو أربعة أحزاب من «التجمع الوطني الديمقراطيّ»، وأحزاب «تيم»، وخمسة أحزاب كردية، ومثقفون ماركسيون، وليبراليون يرفضون المراهنة على «العامل الخارجيّ»، مع ممثلي مدرسة الشيخ جودت سعيد الإسلامية الاعتدالية. وبالمجمل، يمكن القول إنّ أحزاب «هيئة التنسيق» تمثّل التيّارات الثلاثة: العروبية القومية، والماركسية، والكردية (حزب عبد الله أوجلان في سورية: «حزب الاتحاد الديمقراطيّ: PYD»، و«يكيتي» و«الحزب اليساريّ الكردي» ويسار «البارتي» الممثل في حزبين) مع ليبراليين وطنيين وإسلاميين معتدلين. ولم ينضم «حزب الشعب» (جناح الحزب الشيوعيّ السوري ـ المكتب السياسي سابقًا)، على الرغم من أنه عضو في التجمع، منسجمًا في ذلك مع موقف مؤسّسه التاريخي رياض الترك في العمل من خلال «إعلان دمشق». قارن بـ: سيد رصاص، «خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية».

(٢٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رجاء الناصر في١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

(٢٤) تهدف الجبهة إلى رفض كل تدخل خارجيّ في الشأن السوري وإدانة الاستقواء بالخارج، ورفض الاستقواء على الشعب وكل أنواع الإساءة إلى المواطن السوري أو انتهاك كرامته وحريته وحصر صلاحيات الأجهزة الأمنية في حماية الوطن، ودعم الحركة الشعبية السلمية بوصفها ضمانة الإصلاح الشامل. ومن أهداف الجبهة التي أطلقت عشية الحوار الوطني «نبذ العنف أو التعصب الطائفيّ أو العرقي واعتبار السلم الأهليّ خطًّا أحمر، وإيقاف نزف الثروة الوطنية وضرب مراكز ورموز الفساد الكبيرة واستعادة الأموال المنهوبة، وتشكيل لجنةٍ قضائيةٍ موثوقةٍ تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملاكهم، ومصادرة الموارد المنهوبة وتحويلها نحو التنمية الشاملة، وإعادة كل ما تم خصخصته تحت شعار الاستثمار إلى ملكية الدولة». كما دعت الجبهة إلى إصدار دستورٍ جديدٍ يؤمّن حقوق المواطنة الشاملة لجميع السوريين بغضّ النظر عن الطائفة أو القومية أو الانتماء الحزبي، وتلغى على أساسه جميع القوانين الاستثنائية التي تحطّ من حق المواطن في التعبير عن رأيه، وأن يعتمد هذا الدستور مبدأ التداول السلمي للسلطة، إضافةً إلى إصدار قانون أحزابٍ يضمن قيام أحزابٍ على أساس وطني، وإصدار قانون انتخاباتٍ جديدٍ وعصريٍّ =

رابعًا: اللاعب العشائريّ والقيادات التقليدية

برز لاعب أهليّ سياسيّ جديد بين اللاعبيّن الاجتماعيين ـ السياسيين هو اللاعب العشائري السياسيّ. وتمظهر في استخدام بعض رؤساء العشائر لنفوذهم في تكويناتهم العشائرية لأهدافٍ سياسية. وقد عبّر ذلك عن تحوّلٍ جذريٍّ في اتجاهات بعض رؤساء هذه العشائر من العمل في إطار السلطة وهيئاتها التمثيلية إلى العمل ضدّها بواسطة العشيرة التي استنفرت الأحداث وفظاظة الردود الأمنية المفرطة ديناميّاتها الهاجعة، وعزّزت استعدادتها دفاعيًا ضدّ «الصائل» عليها. وقد برزت قوّة دينامية «الفزعة» العشائرية في صورة «فزعة حورانية» في أحداث درعا التي أخذت منحى انتفاضة شعبية حورانية عامّة تقوم ديناميّتها الاجتماعية على الفزعة، وفي أحداث دوما التي تطوّرت فيها الحركة الاحتجاجية إلى تضامنية «دومانية». كما برزت بوضوح في أحداث مدينة حمص وتلبيسة، حيث يتألّف نحو نصف سكان حمص من أبناء عشائر متمدينين حديثًا. كما برزت في دير الزور والبوكمال من خلال عشائر «البقارة» و«العقيدات». لكن لا يمكن التعامل مع العشيرة ككيانٍ متجانسٍ في الأحداث، فلقد تعرّض تكوينها نفسه خلال القرن الماضي لتحولاتٍ وتغيراتٍ كبيرةٍ، جعل منها جميعًا ـ فيما خلا نسبة محدودة ـ عشائر متحضّرة ومتمدينة تقطن في المدن. كما لا يمكن التعامل مع دورها في الأحداث بوجه واحدٍ، فلقد مثّلت مصدر تغذية «اللجان الشعبية» أو «الشبيحة» في بعض المحافظات، بينما مثّلت وقود الحركات الاحتجاجية في مناطقَ أخرى.

وفي إطار الدور الاحتجاجي، برز تحوّل العديد من رؤساء العشائر أو الذين كانت رئاسة العشيرة محصورةً في عائلاتهم من مُوالينَ للسلطة إلى معارضين. وكان في عدادهم الشيخ عبد الإله بن تامر الملحم[٢٥]، والشيخ

= يحقّق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وعد البلاد دائرة انتخابية واحدة». وعلى الصعيد القوميّ أعلنت الجبهة أنها تهدف إلى «الاستمرار في دعم حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، والتأكيد على خيار الشعب السوري في تحرير الجولان وكامل الأراضي المغتصبة». انظر: **الوطن** ٧/١٠/٢٠١١.

(٢٥) قارن بمقابلة أجرتها قناة «وصال» معه على الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=wtlbxz39gn8&feature=related>.

محمد الشعلان (رولة)[٢٦]، والشيخ عبد الحميد المصرب حفيد مجول المصرب[٢٧]، والشيخ أمير دندل (عقيدات)، والشيخ نواف البشير (بقّارة). ويُعد الأخير من أكثر رؤساء العشائر تأثيرًا، وقد تحوّل من عضو مجلس شعب خلال دورة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ إلى أحد أقطاب إعلان دمشق، وعضو اللجنة الإدارية التحضيرية لمؤتمر الإنقاذ الوطني. واتّسم بنشاطه الميدانيّ في دير الزور، وكان على رأس بعض تظاهراتها. ويتّسم تكوينه في الحقيقة بالتكوين العصريّ الحديث، لكنه يستخدم الإطار العشائريّ للأهداف السياسية[٢٨] وبسبب بروز دور اللاعب العشائريّ، خصّص منظّمو «الجمع» إحداها لما حمل اسم «جُمُعَة العشائر».

أمّا اللاعب الثاني، فيتمثّل بالقيادات التقليدية المحلية. وقد بعثت الأزمة دورها كنوعٍ من هيئاتٍ وسيطةٍ بين السلطة ومجتمعاتها المحلية على مستوى الأحياء والمناطق والمدن، بسبب ارتفاع طلب السلطة على دورها. وتواتر اجتماع الرئيس شخصيًا مع وفودٍ تمثّلها، وإنعاشه لها كي يقوم أفرادها بدور الـ «حكماء» لاحتواء حركة الاحتجاجات، وتنفيسها، وتضييق رقعتها، أو التسوية بواسطتها. ولقد برز دور هذه القيادات بوجه خاص في المدن الأعلى توتّرًا، بتظاهراتها وبصداماتها مع أجهزة الأمن، في كل من درعا وحماة وبانياس والبوكمال؛ حيث استعانت بها الحكومة كهيئاتٍ وسيطةٍ بينها وبين هذه المدن. لقد كان تأثير هذه القيادات مختلفًا، ففي حين برزت قوّته

(٢٦) للاطلاع على كلمته في أحد مؤتمرات المعارضة، قارن بالموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=-1AdJRuUe00>.

(٢٧) قارن بكلمة له على الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=OGt54qim6z4&feature=related>.

(٢٨) للاطلاع على بعض مداخلاته، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=HSsWORbFPgk>.

يشار إلى أن عدد أفراد قبيلة البكارة يبلغ بحسب البشير أكثر من ١,٥ مليون شخص، ينتشرون من شرق سورية إلى غربها. وبسبب أنشطته المعارضة، فإن البشير ممنوع من السفر ـ كما يؤكد ـ منذ ١٦ عامًا، كما تم استدعاؤه للتحقيق خلال السنوات الأخيرة أكثر من ٧٥ مرّةً. قارن بتقرير عنه على الموقع التالي: <http://kataeb.org/News/90988>.

وفي تظاهرات «الجُمُعَة العظيمة» في دير الزور كانت إحدى التظاهرات المبكرة تهتف: «وين النخوة يا نواف». قارن بالموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=5YMbK7BoP4I&NR=1>.

من خلال الروابط التقليدية العائلية والبطركية والمهنية في الشرائح العمرية المتقدّمة (أكثر من ٣٥ سنةً)، فإنّ هذا التأثير كان محدودًا في الفئات العمرية الشابّة، ولا سيّما في الفئة الشابّة بحصر المعنى، وهي الفئة العمرية التي تقع بين ١٥ و٢٤ سنةً. ولا توجد بيانات عن ذلك، لكن ملاحظة السمات الجيلية الشابّة للمتظاهرين، الذين ينتمي معظمهم إلى تلك الفئة؛ تشير إلى ضعف تأثير تلك القيادات في سلوكهم الاحتجاجيّ. كما برز دور آخر للقيادات التقليدية، وإنْ كان محدودًا، وهو المؤتمر الأهليّ في بعض المدن الصغيرة وقراها في ريف حمص، التي تتّسم بطابعها المذهبيّ العلويّ والمرشديّ والسنّي المركّب، مثل مؤتمر «الحولة وقراها» لـ «تعزيز لحمة المجتمع المحلي»[٢٩]. ومن تعبيراته دور القيادات الدينية العلوية والسنية في مدينة اللاذقية في تطويق التوتّر الطائفيّ[٣٠].

خامسًا: «الفيسبوكيون» والتنسيقيّات الافتراضية والافتراضية ـ الميدانية، والمراسلون الميدانيون (ثورة اليوتيوب)

١ ـ «الفيسبوكيون»

يعدّ الفضاء «الفيسبوكي» فضاءً لامركزيًا مفتوحًا للاعبين الاجتماعيين ـ السياسيين كافّةً، على اختلاف أدوارهم السياسية ـ الاجتماعية، سواء أكانت موالية، مثل «الجيش الإلكتروني» أم معارضة، مثل «التنسيقيّات» الافتراضية. وقد أدى «الفيسبوكيون» المعارضون دورهم التقني الفكري الوسيط في الفضاء الواقع بين الحركات والتظاهرات الاحتجاجية التي يقوم بها «أهل البلد» في كل مدينةٍ أو بلدة وبين عملية بناء «حيّز عام» تعبوي افتراضي لتأسيس وعي عام جديد بـ «الثورة» والتأثير فيه. وأخذت عملية تسمية «الجُمُعَات» طابعًا منظّمًا منذ مؤتمر أنطاليا في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١[٣١].

---

(٢٩) هذه القرى هي: تلدو، الغور الغربية، مريمين، كفر لاها، فاحل، الشنية، الطيبة، تليل، رباح، القبو، تلذهب، القناقية، فلة، عرقايا، أكراد داسنية، الزيبق، الحشمة. قارن بتقرير عن المؤتمر في: **الوطن** (دمشق)، ١٩/٦/٢٠١١.

(٣٠) رسالة من بسام يونس في تموز/ يوليو ٢٠١١ في إجابة عن تساؤلات للباحث.

(٣١) محادثة شخصية مع هيثم المنّاع في ٣١ تموز/ يوليو بالدوحة.

وكان في قلب المجموعة الفيسبوكية مجموعة «قيادية» مسيّسة لا مركزية وصغيرة، ينتمي دورها في حقيقته إلى دور الفئات الوسطى الحديثة. وكانت هذه المجموعة تحدّد تسميات «الجُمُعَات» كعنوانٍ رمزي في عملية التعبئة، وتطرحه على التصويت بواسطة الفيسبوك، فيتم تبنّيه لتضخّه الفضائيّات بدورها. لكن عملية الإجماع على العناوين الرمزية للجُمُعَات لم تكن تلقائية دومًا، بل كان يحدث خلافٌ كبير حولها أحيانًا. وعكس الخلاف حول التسميات خطوط الخلاف الفكريّ ـ السياسيّ في المجموعة الفيسبوكية الافتراضية، التي كانت تعكس خطوط الخلافات السياسية ـ الاجتماعية ـ الفكرية في المجتمع الحقيقيّ. ففي حين تبنّت المجموعة الفيسبوكية التي تقع في الفضاء العلمانيّ العام اسم «جُمُعَة صالح العليّ»، فإنّ المجموعة المتأثّرة بالسلفيين والعرعور خصوصًا طرحت تسميتها بـ «جُمُعَة شرفاء العلويين»، في إشارةٍ ذات دلالاتٍ طائفية ـ سياسية بما يعنيه المسكوت عنه ضمنًا أنّ الطوائف الأخرى شريفة، بينما هناك في العلويين «شرفاء» و«غير شرفاء». وتطوّر هذا الخلاف إلى انقسامٍ ظاهرٍ حول تسمية جُمُعَة ٢٢ تموز/ يوليو، بين من يرغب في تسميتها بـ «جُمُعَة الوحدة الوطنية» للحِفَاظ على الصّيغة الوطنية العامّة لعملية التعبئة؛ وتجنّب التوتير الطائفيّ في مدينة حمص؛ وبين من يرغب في تسميتها «جُمُعَة أحفاد خالد بن الوليد» تيمّنًا باسم الجامع الذي يقع في حيّ الخالدية، والذي شهد صدامات بينه وبين الأحياء العلوية. وتمّ في الحصيلة دمج الاسميْن تحت اسم «جُمُعَة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنية»، وكان من أطول أسماء أيّام الجمع، وأكثرها تركيبًا وشرحًا[٣٢]. لكن لجان التنسيق المحلية تمسّكت باسم «الوحدة الوطنية» للردّ على ما ظهر في حمص من توتّر طائفي[٣٣]. وانتقل الخلاف إلى الفضائيّات فبثّت «الجزيرة» وقائع الجُمُعَة تحت اسم «الوحدة الوطنية» بينما بثّتها «الوصال» العرعورية تحت اسم «جُمُعَة أحفاد خالد»[٣٤].

---

(٣٢) ورقة خلفية للباحث حمزة مصطفى، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٣٣) متابعات حمزة مصطفى لصفحة لجان التنسيق المحلية، إضافة إلى مراقبة الخطاب الإعلامي قبيل الجُمُعَة المعنية وبعدها.

(٣٤) المصدر نفسه.

٢ ـ التزايد المفرط لتنسيقيّات الشباب

تكاثرت التنسيقيّات كالفطر في الفضاء الفيسبوكيّ، بحيث وصل عددها إلى عشرات التنسيقيّات، بما يشير إلى ارتفاع وتيرة مساهمتها في التعبير عن اتّجاهات الرأي العام لحركة الاحتجاجات وتكوينها أيضًا، فاضطلعت التنسيقيّات بالوظيفتين التعبيرية والتكوينية في آن معًا. وبسبب الحصّة الشبابية الكبيرة فيها؛ وخبرة عددٍ كبيرٍ من أعضائها بأساليب التجمّع والحشد والتعبئة والاتصال خلال السنوات العشر الماضية، وانخراط عدّة نويّاتٍ شبه منظّمةٍ مثل «حركة ١٧ نيسان» و«ائتلاف ١٥ آذار» و«ائتلاف ١٧ آذار» بأشكالٍ فيسبوكية وميدانية متعدّدة؛ فإنه يمكن اعتبار هذه التنسيقيّات أحد أوجه انخراط الفئات الوسطى في المستوى التفاعلي الافتراضي للحركات الاحتجاجية.

تكوّنت في هذا الحوض التنسيقاتي الكبير ثلاثُ حركاتٍ تنسيقية أساسية، هي «اتحاد التنسيقيّات السورية»[٣٥]، و«ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة»[٣٦] و«لجان التنسيق المحلية». وحاولت الهيئتان الأوليان أن

---

(٣٥) تأسس في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١ بالتزامن مع انعقاد مؤتمر للمعارضة السورية في مدينة أنطاليا التركية كيان سياسي جديد أطلق على نفسه اسم «اتحاد تنسيقيّات الثورة». وقد شاركت في تأسيسه أربع تنسيقيّاتٍ هي: تنسيقيات دمشق وريف دمشق ودرعا وحمص، وضم «القيادات الميدانية والإعلامية»، وبرز الارتباك في تعريفها بين قياداتٍ إعلامية وقياداتٍ ميدانية. (عبد الله أبو زيد، مداخلة في نشرة أخبار «الجزيرة» في يوم الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١ ـ مصدر سماعي). وقد طرح أبو زيد في البداية ما عرضه على أنه «رؤية التنسيقيّات السياسية التي تقوم على إسقاط النظام ومحاكمته». (عبد الله أبو زيد، مداخلة في نشرة أخبار «الجزيرة» في يوم الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠١١ ـ مصدر سماعي).

(٣٦) بيان عبيدة نحاس الناطق الإعلامي باسم «الائتلاف»، للاطلاع عليه، انظر: <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8067:--q--q--&catid=78:civil-society-releases&Itemid=79>.

وقد تمّ الإعلان عنه في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١ في بيان رسمي، ثم وضع نصب عينيه عقد «المؤتمر العام للثورة السورية» بمشاركة ممثلين عن قوى الثورة الشبابية والأحزاب والتيارات والحركات الوطنية السورية. وأعلن عن «ائتلاف شباب الثورة السورية الحرة» في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١١. ويضم الهيئات التنفيذية ولجان التنسيق الرئيسة في المدن والبلدات السورية، إضافةً إلى رموزٍ وطنية. ويقود الائتلاف «مجلس أمناء الثورة» وجميع أعضائه داخل سورية، ومهمته إدارة وتنظيم فعاليّات الثورة والإشراف على إدامتها، علاوةً على رسم السياسات العامّة والإشراف على الخطط العامّة. ويضم الهيكل العام للائتلاف مجموعة لجان من بينها اللجنة الاستشارية وتضمّ سياسيين من الداخل السوري والخارج؛ واللجنة الإعلامية ومهمّتها النشر والترجمة والعلاقات؛ واللجنة السياسية التي تتولى متابعة التطورات المتعلّقة بالثورة والوضعين الداخلي والخارجي؛ =

تعقدا مؤتمراتٍ تنسيقية في الخارج لتوحيد المضمون الإعلامي السياسي لنشاطهما الافتراضي(٣٧). وبينما برزت هيمنة الشباب الإسلامي على «الاتحاد» و«الائتلاف»(٣٨). برز وزن التكوين العلماني المنفتح والحديث والحقوقي المرتبط بحركات حقوق الإنسان في تركيبة لجان التنسيق المحلية، كما برز بالنسبة إلى بعض أعضائها الإسلاميين قربُهم من نمط النموذج التركي ممثلًا بحزب «العدالة والتنمية»(٣٩). وقد برز حضور ميداني محدود لحركة اتحاد التنسيقيّات من خلال بعض الشعارات المرتبطة بتأييد دعوة عماد الدين رشيد، النائب السابق لعميد كلية الشريعة بجامعة دمشق، إلى عقد مؤتمر للإنقاذ الوطني(٤٠). لكن حضورها بعد ذلك اقتصر على

= واللجنة القانونية التي تعمل على رصد وتوثيق جرائم النظام وإعداد الملفات الحقوقية؛ واللجنة الطبية التي تعمل على توفير الرعاية الطبية الميدانية والأدوية في الحالات الطارئة؛ واللجنة الشعبية الميدانية التي تعمل على تأمين المنشآت العامّة والالتزام بالضوابط أثناء التظاهر مثل خطّ السير وعدم رفع شعاراتٍ فئوية ومنع العنف. قارن بـ: المصدر نفسه.

(٣٧) كان في عدادها مؤتمر انعقد في حزيران/ يونيو في إسطنبول تحت تسمية «مؤتمر شباب ١٥ آذار»، وحضره نحو ١٠٠ ناشط سوري على الإنترنت لمواجهة الإعلام السوري «الفاسد المضاد». وخرج بانتخاب ١١ عضوًا لتمثيل الناشطين السوريين على الإنترنت (تقرير عامر لافي **الجزيرة** حصاد يوم ٢٦/٦/٢٠١١). قارن بالموقع الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=0R7acgVtPm0>.

ثم انعقد مؤتمر آخر في بروكسيل.

(٣٨) مقابلة مع مؤيد اسكيف أحد أعضاء اللجان جرت في ٢٩ تموز/ يوليو في الدوحة.

(٣٩) يظهر ذلك من خلال تحليل مصادر التكوين الثقافي والمهني العلمي وكذلك تحليل خطاب اثنين من الأعضاء الفاعلين في لجنة سقبا، وهما خرّيجان جامعيّان في العلوم الاجتماعية. وقد تمّ هذا التحليل بالتنسيق مع حمزة مصطفى. وتعزّز ذلك بشهادة محمد سيد رصاص المرسلة إلى الباحث، حيث يرى أن قيادة لجان التنسيق المحلية تتألف من ليبراليين إسلاميين، ويرى أنها «إسلامية التوجه وتتركز في ريف دمشق في ضوء معطياتٍ غير مباشرةٍ وأخرى مباشرة، وقيادات التنسيقيات لا تملك تجربة حزبية وتنظيمية سابقة».

(٤٠) تبنت تنسيقية درعا (اتحاد التنسيقيات) القريبة من الناشط الإسلامي والأستاذ في كلية الشريعة بجامعة دمشق، عماد الدين رشيد، فكرة عقد «مؤتمر للإنقاذ الوطني»، ينفتح على مشاركة السلطة فيه بشخصّياتٍ ليست ضالعةً في قمع التظاهرات. وظهر شعارها في عقد مؤتمر الإنقاذ الوطني في تظاهرة واحدة، في مدينة درعا. رفعت لافتات في «جُمُعَة ارحل ١/٧/٢٠١١» كتب عليها: «لا للحوار مع النظام.. نعم لمؤتمر إنقاذ وطني» في مدينة الحراك في محافظة درعا. انظر: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11904&article=629189>.

ثم برز هذا الشعار عقب اجتماع سميراميس (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١) في كل من تظاهرات حمص وحماة (ورقة خلفية لحمزة مصطفى).

ممارسة النشاط السياسي في شكل نشاط إعلامي، وتفاعلية محدودية في صفحتها على الفيسبوك[٤١]. بينما كانت الحركة الثانية (ائتلاف شباب الثورة) فيسبوكية افتراضية وإن صُمِّمت هيكليّتها على أساس لجانٍ ميدانية تشمل نوعًا من «هيئة أركانٍ» للثورة. أمّا الحركة الثالثة (لجان التنسيق المحلية)، فتميّزت نسبيًا بنشاطها الافتراضي ـ الميداني[٤٢].

أمّا لجان التنسيق المحلية التي أنشأت صفحة خاصّة على الفيسبوك تحت هذا الاسم، فتقسم إلى تنسيقيّاتٍ مختلفة تتوزّع على عدة مناطقَ سورية، ولكن نشاطها يبرز أكثر ما يبرز في ريف دمشق. ويتجلّى نشاطها التنظيمي الفاعل في سقبا وعربين وكفربطنا وداريا وعين ترما، ومن بين أنشطتها تظاهرة العلم السوري في سقبا، وتزيين الساحات العامّة في داريّا وعربين بالأعلام الوطنية، وتحضير اللافتات، إضافةً إلى جمع التبرّعات من المتظاهرين والداعمين في أيام الجُمُعَات وغيرها لتغطية تكاليف التظاهرات.

وتقوم التنسيقيّات المختلفة المرتبطة بصفحة «لجان التنسيق المحلية» بعملية إحصاء يومي وأسبوعي للمعتقلين والشهداء في مختلف المناطق، ليُصار إلى نشرها على صفحة لجان التنسيق الرئيسة، حيث تستقي منها معظم منظّمات حقوق الإنسان والوسائل الإعلامية الحصيلةَ النهائية عن ذلك. ويرتبط بعض المراسلين الميدانيين بهذه اللجان، وبينهم بعض الناشطين المحترفين البارزين في مجال حقوق الإنسان مثل مازن درويش، ورزان زيتونة. ويبلغ حجم حوضها التداولي ١١ ألف مشارك تفاعلي، ينتمي معظمهم إلى فئةٍ من الشباب الجامعي[٤٣]. وقد اتّسمت هذه اللجان بنضج رؤيتها السياسية البرامجية التي تشير إلى صلتها مع بعض محترفي العمل السياسي المعارض، حيث نشرت في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١١ رؤيتها

---

(٤١) من ورقة خلفية للباحث حمزة مصطفى، وحوارات متعددة معه حول تقييم أداء صفحة الاتحاد على الفيسبوك.

(٤٢) محادثات أجراها الباحث مع عماد الدين رشيد في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ في الدوحة ومع بعض المطّلعين على طريقة تكوُّن هذه التنسيقيات، وأساليب أنشطتها وتقاناتها ومضامينها.

(٤٣) ورقة خلفية للباحث حمزة مصطفى، ومحادثات شخصية أجراها الباحث في الدوحة مع عماد رشيد وعدد من الباحثين المهتمين باللجان.

لمرحلةٍ انتقالية مبرمجة زمنيًا تقوم على استقالة الرئيس، وتنتهي بوضع دستورٍ جديد للبلاد منبثق عن جمعية تأسيسية.

يضاف إلى لجان التنسيق المحلية التي أظهرها الإعلام الفضائي أكثر من غيرها، تأسيس تنسيقيّات جديدة حاضرة على الأرض. وتتمثّل هذه التنسيقيّات الجديدة بـ «تجمع أحرار دمشق وريفها» الذي يبدو أنه يضم نحو ٢٤ تنسيقية في دمشق الكبرى، تمتلك صيغًا متطورة في التنسيق والاجتماعات. وقد ظهرت تنسيقيّات هذا التجمع في عدّة تظاهراتٍ في ريف دمشق[٤٤]. والواقع أن التنسيقيّات تتّسم بكثرة التوالد الذاتي اللامركزي، وبتفاوت أنواع النشاط مع هيمنة النشاط الفيسبوكي عليها، وبوجود هامش من اختراقات الأحزاب التقليدية، كما الأجهزة الأمنية، لها بحكم طبيعتها شبه المفتوحة. ويعمل ضغط كلٍّ من الأحزاب التقليدية والسلطة على حدٍّ سواء على إعاقة تحوّل التنسيقيّات إلى لاعب مستقل نسبيًا.

٣ ـ المراسلون الميدانيون وثورة «اليوتيوب»

برزت ظاهرة المراسلين الميدانيين في مواقع الأحداث. وقد تكوّنت هذه الظاهرة تلقائيًا من واقع الحركات الاحتجاجية، وتطوّرت في إطارها لتغدو تقليدًا، والفاعل الأكثر أهميةً في تأثير الصورة المرئية التي تأخذ شكل مقاطع «يوتيوب» لتمثّل العمود الفقري للحيّز العام الافتراضي الجديد. كانت تلك هي «ثورة اليوتيوب»، التي تعادل «صحافة المواطنين»، ويمكن اعتبارها أحد أوجه انخراط بعض شباب الفئات الوسطى في الحركات الاحتجاجية. وقد أبرزت ثورة اليوتيوب الخصائص الشكلية المجالية والجيلية للحركات الاحتجاجية للشباب المهمّش، في المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، النائية عن العدسات. ونقلت هذه المدن المهمّشة من مرحلة «الصمْت» إلى مرحلة «الصوْت»، لتبثّها الفضائيّات كبديلٍ من عدم وجود مراسلين لها في الميدان بسبب منْع السلطات لهم من تغطية الأحداث.

وفي منظور سوسيولوجيا «اليوتيوب» السورية المتواترة في أفلامه، فإنها

---

(٤٤) انظر مثلًا تظاهرة الكسوة يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (بثّ **الجزيرة** ـ مصدر مباشر اطّلع عليه بطريقة سمعية ـ مرئية من خلال قناة الجزيرة).

النص الرقمي المميّز لثورة «الناس المغمورين» و«العاديين» أو «أبناء البلد» في المدن المهمّشة والغاضبة، أو ما يمكن تسميته المجتمعات المحلية. وسرعان ما تحوّلت تقانة «اليوتيوب» البسيطة، أي تصوير الواقعة بكاميرا الهاتف المحمول، من تقانةٍ أداتية إلى تقانةٍ معرفية. فقد أخذ استخدامها يتعدّى هواية الاستعمال إلى الوظيفة. هؤلاء المراسلون كانوا أول «أنتينات» العامّة المهمّشين في التاريخ السوري في عصر الفضاء المفتوح، ومنهم كانت تأخذ الفضائيات ومتابعو الأحداث. لقد حدثت عملية تغيّرٍ اجتماعية كبرى في التاريخ الاجتماعي السوري ناتجة من تحويل تقانةٍ بسيطةٍ من تقانةٍ أداتية إلى تقانةٍ معرفية تتضمن وظائف تعبيرية ذات أثرٍ سياسي واجتماعي شامل، يتخطّى حدود المحلّة التي تمّ فيها استخدامها. وهذا ما خلق حيّزًا عامًّا من نوع جديد، تدور فيه الأفكار والاتجاهات والمواقف، وهو النوع الافتراضي الذي يترابط فيه المحلي مع الوطني والعالمي.

وكحال التغيرات التقانية الكبرى مثل سكّة الحديد والسيارة والتلغراف والمطبعة التي هي تغيّرات جوهرية في التاريخ، وليست مجرّد تطورٍ أداتي تقني، فإن «اليوتيوب» لم يؤدِّ في إطار ثورة الاتصالات الدور الكبير في كشف ديناميّات التغير الاجتماعي الكبرى انطلاقًا من المحليّات، كما أدّاه في سورية، وفي تحويل هذه الديناميّات ـ بحكم طبيعة العلاقة بين المرسل والمتلقّي التأويلية والتفسيّرية والسلوكية أيضًا ـ إلى دينامية تحفيزية أو سلوكية كما يعبّر السلوكيون. لقد غدا دور المراسلين الميدانيين تاريخيًا بكل معنى الكلمة. ولذا، تمثّل أفلام «اليوتيوب» نوعًا من وثائق تاريخية جديدة تأخذ صفة «المعلومة المشهدية الحية» لما يتمّ في الواقع الحقيقي. وترتقي في إطار فهمٍ جديد للوثيقة إلى مرتبة وثائق في منظور التاريخ المباشر والتاريخ الاجتماعي عمومًا بعد إخضاعها للنقد الداخلي والخارجي، والتوثّق من عدم «فبْركتها»[٤٥]. وقد جعلت هذه التقانةُ المراسلين الميدانيين الشعبيين

---

(٤٥) تدخل في التحقق من ذلك تقانات المدرسة «المنهجية» التقليدية الوضعية في النقد الداخلي والخارجي للوثائق، مع فارق أن الوثيقة هي هنا من نوع المعلومة في صيغة مقاطع فيديو «يوتيوب». واعتمدنا في هذا التحقق على فحص مكان الحدث، مدى معقوليته، مدى عفوية تصويره، تجرّده كليًا عن الأصوات المدخلة (مكساج)، تمييز شعاراته، أزياء المتظاهرين، مع سؤالٍ =

غير المحترفين أحد أهمّ اللاعبين الاجتماعيين في تكوين الوعي العام بحركة الاحتجاجات، وتكوين تأثيراتٍ راجعة فيه، تؤثّر بدورها في الاتجاهات السلوكية للناس الحقيقيين غير الافتراضيين.

٤ ـ رجال الأعمال

على الرغم من أنّ عملية إعادة بناء طبقة رجال الأعمال الجدد حول مجموعة «المئة الكبار» (كما تمّ شرحه، أعلاه)، قد أعادت هيكلة العلاقات بين القوّة الاقتصادية لرجال الأعمال والسلطة على نحوٍ خرج فيه المتضرّرون من عملية إعادة الهيْكلة من ميدان لعبة التحالف بين المال والبيروقراطية إلى المعارضة، ومحاولة تمويلها في مواجهة طبقة الأعمال الجديدة المستأثرة بالنصيب الأعظم من «الكعكة»، وصولًا إلى درجة استعداد بعضهم لتحويل الحركات الاحتجاجية عن طبيعتها الشعبية السلمية إلى طبيعةٍ مسلّحةٍ[٤٦]، فإنّ الجسم العام لرجال الأعمال الجدد الأكثر قابلية للتَعَولُم يعمل كجسمٍ متكامل المصالح مع المراكز البيروقراطية في السلطة. وقد صبّت الحركات الاحتجاجية جام غضبها على الرمز القويّ لهذه الطبقة وهو رامي مخلوف، وهاجمت المنشآت التي يمتلك معظم أسهمها، حتى إن وجهاء درعا طالبوا بطرد شركاته منها[٤٧].

= مباشر ميداني عن مجرى الوقائع، أو التحقّق من وقوع الأحداث بالفعل. ولذا تمّت المقاطعة بين رواية اليوتيوب وبين رواية الصحف الرسمية وشبه الرسمية في سورية للتوثق من وقوع الأحداث بنيتها. وبطبيعة الحال، فإننا اعتمدنا عددًا محدودًا من «اليوتوبيات»، ليس لأن بقيتها «مزيّفة»، بل لأنّ البحث لم يكن بحاجةٍ إليها، أو أنّ فحصها كلها فوق طاقة الباحث الفردية.

(٤٦) أشار هيثم منّاع إلى أن بعض هؤلاء قد عرض في بداية الأحداث تزويد الحركة بالأسلحة واصلةً إليها في الميدان من الرقّة إلى درعا. قارن بحديثه على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www. googleusercontent.com/l.php?u=http%3A%2F%2F>, and <http://www.youtube.com%2Fwatch%3Fv%3DDLJspk 3E1Wc%26feature%3Dplayer_embedded&h=7e7e4>.

إزاء ارتباك ناشطي المعارضة السورية في الداخل، بفعل هذا التصريح، وزيادة الضغوط عليه بكشف هذه الجهات، أفصح منّاع عن أن إحداها كانت من جهةٍ لبنانية، وأن ثمة من يتلقى راتبًا شهريًا من الحريري في الداخل السوري، وتحدّث عن عدّة رجال أعمال سوريين <http//:www. almanar.com.lb/articletoword.php?nm...eid=31233...0>.

وفي مقابلةٍ شخصية أجراها الباحث معه، اتّضح أن رجال الأعمال هؤلاء (يعتذر الباحث عن ذكر أسمائهم) من الفئة المتضرّرة من إخراجها من لعبة تقاسم الكعكة في علاقات المال والسلطة.

(٤٧) أعلن رامي مخلوف لمواجهة الحملة التي تعرّض لها عن كسر احتكاره لمعظم أسهم =

ويسيطر هؤلاء على مفاصل الغرف التجارية والصناعية في سورية، التي تتألّف قياداتها في الواقع من الأقوياء في قطاع الأعمال، الذين تثق السلطة فيهم، ويعبّرون عن مصالح فئاته العليا أكثر ممّا يعبّرون عن مصالح «ضعفائه» و«متوسطيه»، الذين امتصّت الحكومة نقمتهم على السياسات النيو ـ ليبرالية بالتجاوب مع نحو ٢٦ مطلبًا لهم[٤٨]، واحتوتهم سياسيًا بدعمهم؛ وفي عداد هذا الدعم إرجاء رفع سعر الوقود من سعره المقدّر حاليًا بـ ٨٥٠٠ ليرة سورية للطن الواحد لمدة ستة شهور، بينما سعره العالمي هو ٢٠ ألف ليرة سورية[٤٩].

تراجع دور الصناعيين والتجّار التقليديين في قيادة هذه الغرف. وبعامّة، تتميز قيادات الغرف بمرونتها السياسية. ونظرًا إلى حركة الاحتجاجات في ضوء تأثيرها في توازنات الاقتصاد الكلّي وفي حركة السوق؛ وفي إطار مطواعيتها السياسية، وشبكة مصالحها؛ فإنّ هذه الغرف اضطلعت بوظيفة الضبط الاجتماعي للمشتغلين فيها، بحيث إنّ معظم العمال المشتغلين غير العاطلين من العمل، ظلّوا خارج حركة التظاهرات، فليس في منشآتهم لا

= شركة سيرياتل، بعرض جزءٍ لم يحدّده من أسهمه للاكتتاب العام لمصلحة ذوي الدخل المحدود، وتخصيص ٤٠ في المئة من أرباح أسهمه للجمعيّات الخيرية، وعن متابعة المشاريع الاستثمارية السابقة، لكن من دون الدخول في مشاريع جديدة. انظر: **الوطن** (دمشق)، ١٩/٦/٢٠١١. غير أنّه لا يوجد أي ضمانةٍ للعمل الخيري، إذ تكمن الضمانة فقط حين يؤسّس بهذه الأموال وقفية تستقلّ ذمّتها عن ذمته المالية، ويديرها مجلس أمناء.

(٤٨) قارن بتقرير عن ذلك في **الوطن** السورية في ٥/٥/٢٠٠١. وكان في عدادها منح قروضٍ للصناعيين بشروطٍ ميسّرة، وإعادة جدْولة بعض ديونهم، ومنحهم فتراتٍ إضافية للتسديد، وإعفاؤهم من بعض الرسوم والفوائد المترتّبة عليها، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بها. كما تضمّنت العمل على دعم الصناعيين والمنشآت الصناعية بالطاقة، وتأمين العدّادات الكهربائية، وتعديل تسوية دليل المخالفات الجمركية، وتحويل التراخيص الإدارية الموقّتة للمنشآت الصناعية الموجودة قبل إنشاء المدن والمناطق الصناعية، إلى تراخيص دائمة وتسوية أوضاعها، وإلغاء التأمين الإجباري على المستوردات، وإعادة النظر في دراسة القائمة السلبية للمستوردات، واعتماد السعر العالمي للغزول، في حالتَي الرفع والخفض، مع الاحتفاظ بمنح الصناعي المحلي حسمًا قدره ١٥ في المئة عن السعر العالمي... إلخ.

(٤٩) فارس الشهابي، رئيس غرفة صناعة حلب، **الوطن** (السورية)، ١١/٨/٢٠١١. تضمّنت خطّة رفع الدعم عن الوقود الخطّة الزمنية التالية: بتاريخ ١/٤/٢٠١١ رفع السعر من ٨٥٠٠ ليرة سورية/طن إلى ١٣ ألف ل.س/طن، وهذا ما تمّ تأجيله إلى ١/٨/٢٠١١. وبتاريخ ١/١/٢٠١٢ يتمّ رفع السعر إلى ١٦ ألف ل.س/طن. وبتاريخ ١/١/٢٠١٣ سيتمّ رفع السعر إلى ٢٠ ألف ل. س/طن. وبتاريخ ١/١/٢٠١٤ يتمّ التسعير وفق أسعاره العالمية.

تنظيمات ولا حركات نقابية أو عمّالية. وتتمتّع وظيفة الضبط بالفاعلية بالنظر إلى أنّ معظم العمّال هم خارج شبكة الضّمان الاجتماعية والحقوقية، فيمكن صرف أيّ منهم من العمل في حال «تمرّده»، لينضمّ إلى الوضع الأسوأ الذي يواجهه المشتغل، وهو وضع «البطالة».

والحق، أنّ دور بعض رجال الأعمال الكبار والصغار ممّن يملكون ٥٠ إلى ١٠٠ مليون ليرة سورية، تجاوز حدود وظيفة الضبط إلى الإسهام في تمويل «اللجان الشعبية» أو «الشبيحة»(٥٠). وبتفحّص رجال الأعمال الكبار، الذين يقومون بعملية التمويل في مدينة حلب مثلًا، يتّضح أنهم جميعًا ينتمون إلى شريحة «المئة الكبار»، ومن الذين آلت إليهم عقود B.O.T مجلس مدينة حلب السابق، وهو ما دفع الأصغر من رجال الأعمال إلى مسابقتهم في تمويل «الشبيحة»، بل والإشراف المباشر على عمليّات نقلهم وتمويلهم. كما يبرز دور رجال الأعمال في تسخير المنشآت الإعلامية التي يملكها قطاع الأعمال للعمل في إطار رؤية السلطة للحركات الاحتجاجية، واستيعاب نسبةٍ مهمّة من الكتّاب والصحفيين في مجلاتهم ونشراتهم الكثيرة، التي تُعد في الواقع صوت «القطاع الخاص». وهو ما يتنمذج بصورة واضحة في تلفزيون «الدنيا» الخاص، الذي يمتلكه عددٌ من أقوياء رجال الأعمال الجدد المتحالفين مع السلطة.

سادسًا: الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة: الموقف المحافظ من حركات «أهالي البلد»

١ ـ بين مفهومَي الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة

يتّسم تركيب الطبقة الوسطى في سورية كما في كل المجتمعات الحديثة بالتنوّع الشديد، فهي ليست طبقةً متجانسة ولا موحّدة، ولا تجمع بينها مصالح اقتصادية موحّدة. وتفرض ديناميّات التغيّر الاجتماعي الجديدة الجارية

---

(٥٠) يشير رجاء الناصر إلى أن الشبيحة تُحرَّك رسميًا من قبل اللجنة الأمنية في محافظة حلب، وأنها تتلقّى تمويلها رسميًا من قبل بعض تجار حلب. (رسالة من رجاء الناصر يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١١). ويراوح راتب «الشبيح» ما بين ألف وسبعة آلاف ليرة. ويقال إن مدفوعات رجال الأعمال وصلت إلى عشرات الملايين من الليرات السورية.

في المجتمع السوري التمييز بينها، من حيث إنها تشمل طائفةً واسعة ومتنوّعة من موظّفين مكتبيين وأطبّاء ومحامين ومصرفيين ومهندسين واستشاريين ومعلّمين وتقنيين وصحفيين ورجال دين، أو ما يمثّل طبقة خدماتٍ خاصّة واجتماعية، مرتبطة على نحوٍ غير مباشر عبر خدماتها ومهارتها، بقطاع الإنتاج أو الاقتصاد الحقيقي.. وبين البرجوازية الصغيرة التي تضم ما يُعَد فئاتٍ وسطى تقليدية مرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر التجارية (دكاكين ومحال صغيرة) والصناعية (الحرفية والمهنية) والملكيات الفلاحية الصغيرة (الفلاحون الصغار) التي دخلت بدورها في مرحلة التفتّت[٥١].

٢ ـ خزّانات الفئات الوسطى

ارتبط توسّع حجم الفئات الوسطى في سورية، كما في سائر المجتمعات العربية، بتوسّع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وانتشار وظائفها، وتوسّع نظام التعليم على مستوى المُدْخلات والمُخْرجات، لكن ظهرت في منتصف العشرية الثانية الأخيرة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) في إطار عملية التحرير الاقتصادي، دينامية جديدة تتّسم بإعادة هيكلة نظام التعليم الجامعي وما بعد الجامعي، بحيث يتكامل مع تطوّر قطاع الخدمات الحديثة وتنوّعه، وولادة مهنٍ جديدة فيه، ترتبط بالمهارات الاختصاصية الإدارية والمحاسبية والتسويقية والمعلوماتية والتقنية... إلخ، وبذلك حدثت عملية تغيّرٍ كبيرة في إنتاج الفئات الوسطى، عبر عملية توجيهها إلى السوق، وليس إلى الثُكنات أو المكاتب البيروقراطية الحكومية أو مؤسّسات القطاع العام، التي توقفت الدولة تقريبًا عن التوظيف فيها، أو التوسّع، وحتى عن التجديد فيها، في سياق خفض الدولة حجم إنفاقها العام الجاري والاستثماري،

---

(٥١) خلدون حسن النقيب: **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مُختِلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٥، و**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١. وقد جعل جميل هلال التمييز بين الفئات الوسطى الحديثة والفئات الوسطى التقليدية الحرفية والمهنية اليدوية والتجارية الصغيرة تمييزًا بين الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة. انظر: جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** (بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٦)، ص ١٦ ـ ١٧.

وبالتالي تحويل الوظائف التي كانت توفّرها مشاريعها إلى القطاع الخاص، الذي بات يمثّل أكثر من ٦٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، واتّسع بالتالي حجم الفئات الوسطى «المستقلّة» نسبيًا، عن الدولة، بفعل تعزيز آليّات السوق، وتَشَكُّلِ مهنٍ جديدة مرتبطة بتطوّر السوق.

مثّلت المدينتان المليونيّتان حلب ودمشق (الإدارية)، الخزّان الأكبر للطبقة الوسطى بسبب ضخامة حجم جهاز الدولة فيهما، والذي يُعد أحد أبرز مشغّلي الفئات الوسطى على نحو مباشرٍ أو على نحوٍ ثانوي[٥٢]، وتنوّع الأنشطة الاقتصادية، واتّساع قطاع الخدمات الخاصّة والاجتماعية في هذا النشاط، فهما تمثّلان على المستوى الديمغرافي، أكثر من خمس سكان سورية (٧٦٢٩٠٣٠ نسمة)، وأكثر من ٣٧ في المئة من مجموع سكان المدن السورية، أو ما يعادل ـ في تقديرات عام٢٠١٠ ـ ٤١٢٣٨٠٠ نسمة. وتختزن المدينتان المليونيّتان الحصّة الكبرى من إجماليّ العاملين في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، الذي يمثّل العاملون فيه ٥٢,٨٠ في المئة من مجموع عدد المشتغلين[٥٣]، وينتمي القوام الأساسي لهذا القطاع إلى الفئات الوسطى، بينما ترتبط دخول العاملين فيه من غير الفئات الوسطى به.

وعمومًا، يمثّل هذا القطاع قطاعًا اجتماعيًا محافظًا من الناحية السياسية، وينظر إلى الحركات الاحتجاجية في ضوء مفاهيم الفوضى والاستقرار، وليس في ضوء مفاهيم التغيير السياسي والاجتماعي. وتقع في إطار هذا الموقف المحافظ من حركة الاحتجاجات، شرائحُ الفئات الوسطى النوعية، المؤلّفة من المشرعين وكبار الموظفين والمديرين والاختصاصيين والفنيين المساعدين ومساعدي الاختصاصيين والكتبة. كما تمثل تلك الشرائح، وحدها، ٢٤,٩ في المئة من مجموع عدد المشتغلين. ويتركّز قسمٌ كبير منها في القطاعَيْن العام

---

(٥٢) مثل المحامين والاستشاريين والأطبّاء الذين تتعاقد معهم مؤسّسات الدولة.

(٥٣) نعني بقطاع الخدمات هنا في المنظور السوسيولوجيّ معنًى أوسع من معناه الاقتصادي المستخدم في مؤشّرات سوق العمل في سورية، ويشمل تبعًا لذلك كل من يقوم بخدماتٍ إنتاجية كالمشتغلين في مجال التجارة والفنادق والمطاعم، والمال والتأمين والعقارات، والنقل والمواصلات، والخدمات الأخرى. انظر: **المسح المشترك لقوّة العمل ٢٠٠٩: تقرير سوق العمل ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠** (دمشق: هيئة تخطيط الدولة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص ٥٤.

والخاص، في المدينتين المليونيّتين، وفي المدن الكبرى[٥٤]. وتمثّل شريحة المشرّعين وكبار الموظفين والمديرين ٢,١ في المئة من مجموعها أعلاه، بينما تمثّل فئة «الكتبة» ٦,٦ في المئة أدناها، في حين يمثّل التقنيون والمختصون نسبتها الكبرى (١٦,٢ في المئة)[٥٥]. وبينما تبدو الشريحة العليا أقرب سياسيًا إلى طبقة رجال الأعمال، وقد تمفصلت مصالحها في السنوات الأخيرة مع هذه الطبقة، وتمثّل بالتالي جزءًا من القوى التسلطية، فإنّ الشريحة الأدنى هي أقرب سياسيًا إلى الروح الشعبية للحركة الاحتجاجية، لأن سمتها العامّة هي سمة تكديح ذوي الدخل المحدود، وسمة المكانة الأدنى في تَرَاتُبِية القوّة الاجتماعية لتلك الشرائح. لذا، وفي ضوء ما هو متاح من قوائم المعتقلين، لم ينخرط أحدٌ من الشريحة الأولى في حركة الاحتجاجات، في حين انخرط فيها بعض أفراد الشريحة الدنيا.

أمّا الشريحة الأكبر وهي شريحة التقنيين والمختصّين (وهي تضمّ المعلّمين والمهندسين والقانونيين والأطبّاء والمحامين... إلخ) فلا يمكن القول إنّها شريحة سلطوية أو تسلطية، بل هي شريحة إصلاحية على مستوى التكوين والمدركات. ويتناقض وعيها مع الطبيعة التسلطية للنظام السياسي، لكنها فقدت ـ بسبب التغيّرات الهيكلية التي طرأت عليها ـ الطاقةَ الراديكالية التي كانت تتميّز بها أجيالها السابقة، في النصف الثاني من القرن العشرين، لما فيه مصلحة الطاقة التقنية، والتطلّع إلى الإصلاح، في إطار النظام القائم. بذلك، باتت جزءًا من النّخبة التقنية أكثر ممّا هي جزء من النخبة الثقافية، التي يعُد أحد أهمّ مُحَدِّداتها الانخراطُ الفاعل في الشأن العام، وفي دفع ديناميّات التغير الاجتماعي ـ السياسي، في الوقت الذي تبدو النخب المثقّفة ـ بالمعنى التغييري لدور المثقّف ـ منقسمةً لاعتباراتٍ شتّى، حول الموقف من الحركة الاحتجاجية.

أمّا من هو متديّن منها (وقسم كبير منها متدينٌ، في الواقع)، فتديُّنُه تكيّفي وسطي، وأقرب إلى المدرسة «الكفتارية» (نسبةً إلى محمد كفتارو

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦١. (تمّ استخلاص هذه النسب من جداول توزع المشتغلين حسب المهن الرئيسة).

المفتي العام السابق)، ثمّ إلى اتّجاهات محمد حبش و«جماعة زيد» (الرفاعيون)، ونمط «القبيسيّات» (الحركة النسوية الإسلامية التي تعمل على بسْط هيمنتها بواسطة تميّزها في مجال الخدمات المدنية)، ونمط اتجاه محمود عكام في حلب، الذي يستقطب النخب العلمية المتديّنة، من الفئات الوسطى الحلبية... إلخ، منه إلى المضامين والنزوعات الاحتجاجية والاعتراضية في تديّن الريف أو المدن الطرفية المتمدْينة(٥٦). وهذه المجموعات ميّالة للتفاوض، وللمناحي المدنية «المهذّبة» للتجمّع في صورة اجتماعاتٍ ولقاءاتٍ واعتصاماتٍ أكثر ممّا هي ميّالة للاعتراض.

وفي حين تميّزت الأجيال السابقة من شريحة التقنيين والمختصين بسلوكها التغييري، فإنّ أجيالها الجديدة تتّسم بسلوكها السياسي المحافظ، وبالخوف من أن تتطوّر حركة الاحتجاجات إلى فوضى وانقسام أهلي، على الطريقتين العراقية والليبية؛ كما تتّسم برؤية مصالحها عبر «الاستقرار» وليس عبر عملية «التغيير». ثم إن وضعيتها «المكدّحة» تغيّرت في السنوات الأخيرة، بسبب التحسّن الكبير الذي طرأ على رواتبها ودخلها، وقدرة بعضها على أن يعيش من عمله الريعي، في حال جمود أعماله، مثل «ريعية الحصص المترية بالنسبة إلى المهندسين»، واستفادتها من تحرير القطاعات التعليمية والصحية والمصرفية بالعمل فيها، أو بالعمل الإضافي معها. يضاف إلى ذلك تغيّر هيكلي في الوضع المالي للشريحة الفرعية الأوسع من هذه الشريحة الأخيرة، وهي شريحة المعلّمين على مختلف مراتبها، ولا سيّما فئة المدرّسين؛ حيث يرتبط تحوّلها من الوضعية «المكدّحة» إلى الوضعية «المرتاحة» والقادرة على رفع مستوى الاستهلاك الخاص، واقتناء سيارة مثلًا، وما إلى ذلك.. وهذا نتيجة ارتفاع رواتبها، وعملها من خلال الدروس الخصوصية وبورصة المدارس الموازية غير النظامية لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية، التي تدرّ على المعلّمين دخلًا كبيرًا، يصل أحيانًا إلى ما لا يقلّ عن مثلَي الرواتب التي تتقاضاها.

ولعلّ هذا ما يفسّر محدودية تحركات الشرائح الفرعية في هذه الشريحة،

---

(٥٦) قارن بـ: عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠** (لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١١)، ص ٣٧ ـ ٤٣.

واقتصارها، في المدينتين المليونيّتين، على بعض الاحتجاجات التي قام بها محامون وأطباء وكتاب وفنانون منغرسون في «الشأن العام» في حدود بؤر[٥٧]. كما شهدت مدن أخرى حركات من هذا القبيل قامت بها تلك الفئات. في المقابل، تبرز عملية انخراطٍ أوسع للمثقفين، من هذه الفئات، في بعض المدن المتوسطة، مثل مدينتَيْ دير الزور ودوما؛ ففي دوما يقود المثقّفون لجنة التنسيق المحلية. كما يبرز ثقل مشاركة أفراد الفئات الوسطى المهنية العلمية في ريف دمشق في حركة الاحتجاجات[٥٨]، بينما يمثّل المثقّفون في دير الزور عدة مئاتٍ اعتادوا يوميًا الاعتصام والاحتشاد في «ساحة الحرية».

سابعًا: خمول المدينتين المليونيّتين وسلبيّتهما تجاه حركة الاحتجاجات: نظرة مقارنة

كانت مدينتا حلب ودمشق من أكثر المدن التي تساقطت فيها ثمار النمو الاقتصادي، في العقد الأخير، والمقدَّر بنسبة ٥,٣ في المئة وسطيًا. وتركّزت فيهما آثار النمو الكبير في قطاعات المال والتأمين والعقارات الناهضة (وقد بلغ نحو ١٥ في المئة) التي تذهب حصّتها إلى المستثمرين الكبار وإلى بعض

(٥٧) بدأت الفئات الوسطى في التحرك فعليًا في حلب، من خلال اعتصام صغير للأطباء في نيسان/ أبريل، ثم اعتصام المحامين في ٢٤/ ٧/ ٢٠١١ الذي مثّل التحرك الأهمّ، والذي وُوجه بردٍّ حادٍّ من السلطات الأمنية المحلية؛ وقيام بعض أطباء مشفى الرازي بإضراب احتجاجًا على اعتقال أحد زملائهم، مع حوادث صغيرة مماثلة. قارن ببيان المنظّمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية» على الموقع التالي: Syrian Human Rights Organization <info@shro-syria.com>, and <http://www.youtube.com/watch?feature=player_profilepage&v=xbJYKviqMng>.

جرى تدقيق المشهد مع حمزة مصطفى.

وفي حماة، تظاهر ما يقارب ٥٠ محاميًا، أمام مبنى المحافظة، في ساحة العاصي، في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١١، للاطلاع على التظاهرة، انظر: <http://www.youtube.com/watch?feature=player_profilepage&v=xbJYKviqMng>.

جرى تدقيق المشهد مع حمزة مصطفى. أمّا أبرز ما حدث في دمشق، فهو تظاهر فنّانين وكتّاب وصحفيين في حي الميدان، وقيام بعض المعارضين البارزين مثل عارف دليلة، بإلقاء كلماتٍ في تظاهرة حي القدم، وفي تجمعات حي ركن الدين.

(٥٨) تكشف قوائم المعتقلين، في ريف دمشق، في تموز/ يوليو ٢٠١١، عن وجود عدّة أطبّاء ومحامين ومهندسين ومدرّسين بين المعتقلين أمكن تمييزهم بسبب ذكر مهنهم. قارن ببيان المنظّمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)، ٤/ ٨/ ٢٠١١.

شرائح الطبقة الخدمية المتمثّلة بالفئات الوسطى، أكثر ممّا تذهب إلى المشتغلين بحكم ضآلة مساهمة هذا القطاع في التشغيل[٥٩]. وقد استفادت المدينتان ككلٍّ ـ بأقويائهما وضعفائهما ـ لكن على نحوٍ متباينٍ بالطبع من هذا المعدّل الجيد للنمو في شروط التوتّر الجيو ـ سياسي، والأزمة العالمية، والقحط، والجوانب التدميرية لبعض اتجاهات السياسات الليبرالية الجديدة. لكن إذا كان وسطيّ معدّل نموّ حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدّر بـ ٢,٩ في المئة، وهي نسبة نمو تسمح بمضاعفة حصّة الفرد كل ٢٤ سنةً في حال استمرار معدّلات النمو الاقتصادي والسكاني الحاليين[٦٠]، فإنه يجب توقّع ما هو نصف ذلك فما دون، تدريجًا، بالنسبة إلى المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، بحيث إنّ الحصّة الأقلّ تعود إلى من هو أصغر، في إطار دينامية الاستقطاب، بين المراكز المدينية وأطرافها المدينية والمتمدينة. وقد استفادت الطبقة الوسطى، في المدينتين المليونيّتين، من هذا التساقط والنمو، بحكم موقعها كطبقة خدمات، في أنشطتها الاقتصادية.

وقد اشتركت المدينتان في الاستفادة من العلاقة بين المال والسلطة خلال العقد الأخير، لكن استفادة حلب كانت متأخّرةً عن استفادة دمشق. فخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥ كانت مدينة حلب مهمّشةً من قِبَل السلطة المركزية، التي اختارت التحالف مع تجّار دمشق وعلمائها، وتكوين طبقة رجال أعمال جديدة منهم، بدل التحالف مع حلب التي تضرّر اقتصادها، فوق ذلك، من قطْع العلاقات الاقتصادية ـ السياسية السورية مع تركيا والعراق، أو توتّرها.

عام ١٩٨٠، إبَّان ذروة محنة الثمانينيّات في سورية، كسر تجار دمشق وعلماؤها البراغماتيون الإضراب العام، بينما انخرطت فيه حلب، بكل قواها، بحكم تمثيلها مصدر تمويل وتجنيد المجاميع الإسلامية المسلّحة. هكذا كان أبناء عائلات دمشق خارج هذه المجاميع، بينما كان أبناء عائلات حلب في طليعتها. ولقد انتعشت حلب، فترةَ سنةٍ تقريبًا، بتحسّن العلاقات

(٥٩) ربيع نصر، «الحالة التنموية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩: تقييم أولي،» (ضمن مشروع دعم الخطّة الخمسية العاشرة، ٢٠١٠)، ص ٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧.

السورية ـ العراقية، وفتح السوق العراقية أمام منتجاتها؛ لكن بعدما توقّف شهر العسل السوري ـ العراقيّ، وأُغلقت الحدود بأشدّ مما كانت، انخرطت حلب، في سياقٍ معقّدٍ، في دعم عمليّات المجاميع الإسلامية المسلّحة وتطويرها، وحطّم شبابها الإسلاميون خطوطَ التسوية والتهدئة، بين حكماء الحركة الإسلامية وشبابها المدينيّ.

كان لا بدّ من مكافأة دمشق ومعاقبة حلب. وكان من يمسك بذلك هو الممسك بالقوّة، أي مركز السلطة، والقوّة بالتعريف هي القدرة على الأمر والنهي، والثواب والعقاب. وتجلّت بعض مظاهر ذلك في مرحلة الانفتاح الاقتصادي، بعد صدور قانون الاستثمار (١٩٩١)، إذ حازت دمشق ٥٠ في المئة من الاستثمارات، بينما حازت حلب ١٦,٧ في المئة منها، في ظلّ شروط التوتّر الاقتصادي والسياسي، بين سورية وتركيّا، وبقاء العلاقات مقطوعةً ما بين سورية والعراق، في التسعينيّات، على الرغم من تحسّنها النسبي، في النصف الثاني من تلك الفترة[٦١].

لكن الوضع تغيّر جذريًا في العقد الأخير، إذ أعاد الرئيس بشّار الأسد النّظر جذريًا في سياسة والده، ووضع إنعاش حلب في صلب أولويّاته، ما جعل العلاقات تتوثّق بين غرفتَي التجارة والصناعة وبين السلطة المركزية. وبذلك، تمّ ضمّ الكثير من رجال الأعمال الحلبيين إلى طبقة رجال الأعمال الجدد، التي أعيد تكوينُها لاستقبال رؤوس الأموال الخليجية والسورية المغتربة، العائمة، الباحثة عن الاستثمارات، عبر بوّابتها بالتحالف مع الحكومة. ومنَح هؤلاء معظم عقود الاستثمار بنظام B.O.T لمنشآت الدولة ذات الطبيعة الأثرية أو الموقع المهم، أو مشاريع الاستثمار والتخديم البلدية، عبر شراكةٍ خفيَّة ما بين النافذين في مجلس مدينة حلب ومَن يقبع خلفهم وبينهم. وسيردّ بعضهم هذا الجميل بتمويل «الشبّيحة» لاحقًا. وتزامن

(٦١) Fabrice Balanche, «Alep et ses territoires: Une métropole syrienne dans la mondialisation,» pp. 8-9.

ورقة قدمت إلى: كتاب (ندوة) يُسهم الباحث في تحريره مع كل من تييري بواسييه وجون كلود ـ دافيد عن سورية الشمالية في إطار بحوث المعهد الفرنسي للشرق الأدنى لم يُنشر بعد، حيث كان الباحث يعمل باحثًا مقيمًا.

ذلك مع تطور العلاقات السورية ـ التركية على أسسٍ تكاملية بين حلب وغازي عينتاب، لتستعيد حلب سوقها التركية التاريخية، ولتكوِّن سوقًا للبلدات التركية القريبة منها، ولتنشأ شراكات بين رأس المال التركي ورأس المال السوري الجديد، بعامّة. وكانت حصّة حلب مرموقةً في هذه الشراكات والتحالفات الإستراتيجية.

خلافًا لدمشق التي هدّدت المنافسةُ التركية بعضَ صناعاتها، فإن الخبرة الصناعية والتجارية الحلبية استثمرت تراثها التاريخي في التكيّف وفق قواعد لعبة المصالح الجديدة مع المنافسة التركية؛ وحوّلت المنافسة إلى فرصة ومصلحة، وصولًا إلى درجات التكامل التعاقدي التجاري والصناعي معها، وحصد ثمارها. وفي هذا السياق، تطوّرت في العشرية الأخيرة تجارةُ حلب الخارجية، مع تركيّا وأوروبا وشرقي آسيا والصين، بحيث ارتفع نشاط نقْل البضائع عبر مطار حلب الدولي، من ٥ في المئة في أوائل التسعينيّات إلى ١٠ في المئة عام ٢٠١٠[٦٢]. وقد كانت تجارة حلب وسلعها تاريخيًا تنتمي إلى نمط التجارة طويلة المدى، وتمثّل المصبَّ التاريخي للطرق التجارية العظمى، وفي طليعتها «طريق الحرير» الذي ينتهي في حلب، ويبلغ مصبّه أنطاكية التي تقع الآن في إطار الجمهورية التركية.

ثامنًا: حلب: «مدينة أغنياء الأزمات» و«الحروب»

يمثّل هذا التحليل المقارن أحد مفاتيح تفسير موقف المدينتين المليونيّتين من حركة الاحتجاجات؛ فخلال سيرورة الاحتجاجات وتطورها على مدى خمسة شهورٍ ونيّف إلى حركة عصيانٍ مدني، وإضراباتٍ عامّة، وانتفاضاتٍ شعبية في كثير من المدن المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، ظهرت المدينتان المليونيّتان وكأنهما خارج ما يجري. ولم يظهر منهما إلّا متأخرًا، وفي حدود أواسط نيسان/ أبريل ٢٠١١ (أي بعد نحو شهرٍ ونيّفٍ على اندلاع الحركات الاحتجاجية) بعض التحركات، في شكل «بؤرٍ» اندلعت أول مرّة في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في مدينة دمشق «الإدارية»، من جامع الحسن بالميدان، وفي شكل «بؤرٍ» بسيطة تقوم بها المجموعات

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٩.

الشبابية «المتنقّلة»، التي تقع في فضاء لجنة العمل الوطني الديمقراطي المحلية في مدينة حلب، وفق منهج «التثوير». وتمثّل هذه اللجنة معارضةً سياسية منظّمة، وليس مجرّد اجتماع شبابٍ محتجّين.

وفي حين اتّسعت في الأول من تموز/ يوليو ٢٠١١ بؤرُ الاحتجاجات، في عشوائيّات وطرفيّات مدينة دمشق «الإدارية»، وفي بعض أحيائها الشعبية التي تتّسم بكثافة من ينحدرون فيها من أصولٍ حورانية، مثل القدم وبرزة البلد والزاهرة والميدان، فإن حركات مدينة حلب بقيت «خافتة» من الناحية الفعلية حتى يومنا هذا، باستثناء بعض «البؤر» هنا وهناك التي تحرّكها على مستوى المدينة المجموعات «الديمقراطية المتنقّلة»[٦٣]، والتي أحرزت بعض النجاحات في الأحياء العشوائية والطرفية، مثل حيَّي الصاخور وطريق الباب الطرفيين، اللذين تأسّسا من الهجرات الريفية إلى مدينة حلب، وصولًا في أواخر تموز/ يوليو إلى انتشارها على نطاق أوسع، وبالمئات (أي تتألّف من عدّة مئات).

انشغل سكان عشوائيّات مدينة حلب باستخدام يوم الجُمُعَة لبناء المخالفات، وليس للتظاهر. وقد شهدت المجموعات «المتنقّلة» عنصرًا جديدًا هو انضمام بعض شباب الحزب الشيوعي السوري الجبهويّ (جناح يوسف فيصل) إليها، وشبابه أكثر ليبرالية بالمعنى السياسي للحريّات، بينما نظّم شباب الحزب الشيوعي السوري الجبهوي الآخر (جناح بكداش) ـ وهو شديد المحافظة سياسيًا وأيديولوجيًا ـ تظاهرةَ تأييدٍ في ساحة سعد الله الجابري، أكبر ساحات حلب[٦٤]. وغدت ساحة الجابري مكان تجمع المؤيّدين، بينما غدت محاولة الخروج من المساجد أمكنة تحرّك المعارضين. ومقارنة بدور عامل «الفزعة» في الأحياء الشعبية والطرفية بدمشق في الانتفاض ـ القدم، مثلًا ـ يُطرَح السؤال التالي: تدفّقَ ألوف المهاجرين من جسر الشغور والمعرّة إلى أقربائهم في مدينة حلب، إبّان أزمة جسر الشغور، فلماذا لم يبرزوا مثل هذا العامل؟ يعود التفسير الأساسي إلى ضعف مشاركة أهالي الجسر أنفسهم في العمليّات المسلّحة، التي قام بها شبّان جبل الزاوية «الملثّمون»، وبالتالي

---

(٦٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع رجاء الناصر في نيسان/ أبريل ٢٠١١ في حلب.

(٦٤) محادثة أجراها الباحث في ٥ آب/ أغسطس مع محمود الوهب، في حلب.

هاجر هؤلاء إلى مدينة حلب، بينما هاجر معظم شباب جبل الزاوية، أو بالأحرى هُجِّروا إلى تركيا[٦٥].

يمثّل العامل الأمني في تفسير هدوء حلب - أي تفسيره بواسطة قوّة القبضة الأمنية - العامل الأضعف، فالتشديد الأمني لم يظهر إلا متأخّرًا، وبأساليب «ناعمة»، وكان ممكنًا للحركات، لو أنها ستندلع، أن تتمّ قبل تشديد القبضة، إذ انتهجت الأجهزة الأمنية في حلب سياسةَ القوّة «الناعمة» في التعامل مع أهالي المدينة، أو مع بعض البؤر التي حدثت خلال شهر نيسان/ أبريل. وخلافًا لشقيقاتها في المحافظات الأخرى، كانت أجهزة الأمن في حلب «تهش» بعصيّ كهربائية وهراوات «اللجان الشعبية» (الشبيّحة) من دون أن تستخدمها، بل كانت تؤدّي دور الفاصل بين المتظاهرين و«الشبيّحة»[٦٦].

وليس إلا في أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١، أخذت الأجهزة تتشدّد في التعامل مع المتظاهرين. وحين سقط أحد الشهداء، تنصّلت من مسؤوليتها في ذلك، وأخذت تستخدم الشبيّحة ضدّهم، على نحو ما حدث في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١١، في فضّ اعتصامٍ للمحامين الديمقراطيين ضمّ عشرات المعتصمين فقط[٦٧]، بينما لم يتمّ استخدام «اللجان الشعبية» ضد تظاهرات بعض أبناء العشائر، كيْ لا يتحوّل الصدام بينهم وبين المتظاهرين «المئيين» (أي بالمئات) إلى صراعٍ عشائري، بحكم انتماء الطرفين إلى الفضاء العشائري نفسه[٦٨].

وفي ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١، في مدينة الباب في مناطق حلب، ردًا

---

(٦٥) محادثة أجراها الباحث مع نادر سيجري في ٥ آب/ أغسطس، في حلب.

(٦٦) متابعات الباحث الميدانية لتعامل أجهزة الأمن مع الطلاب المتظاهرين في الجامعة، ومع بؤرة احتجاجات الهلّك، وتظاهرة الباب الأولى، وبؤرة السفيرة واعتصام السابع عشر من نيسان/ أبريل.

(٦٧) تدخلت عناصر من الشبيّحة، أقدموا على ضرب المحامين بالعصيّ الحديدية والصواعق الكهربائية، ما أوقع عددًا من الجرحى (من رسالة رجاء الناصر للباحث يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١١).

(٦٨) محادثة أجراها الباحث في ٥ آب/ أغسطس ٢٠١١.

على التظاهرات الليلية التي شارك فيها عدّة ألوف من الشباب، كان التعامل الأمنيّ الأشدّ، لكنّه لم يصل إلى حدّ وقوع القتل[٦٩]، وربما لو قام جهاز الأمن بدور «الصائل» الذي يستخدم العنف بإفراط، من دون «حسيبٍ ولا رقيب»، لاختلف الوضع؛ ذلك بأنّ ما هو متواتر في الأحداث يشير عمومًا إلى أنه حيثما أدّى الأمن دور «الصائل»، اشتدّت حركة الاحتجاج واتسعت وتكثفت، ونشأت سلسلة سببية جديدة لتأجّج الاحتجاج، هي الردّ على القتل المفرط. وقد ظلّ اشتغال هذا العامل محدودًا في حلب. من هنا، يجب أن يذهب التفسير بخصوص مدينة حلب، إلى ما هو أبعد من هذا العامل، ووضع دوره في نصابه الحقيقي وليس المتصوَّر، إذ إنّ التشدّد الأمني لم يظهر إلا متأخّرًا جدًا.

يعود ذلك على مستوى العمق إلى عوامل متعدّدة، من أهمّها سوسيولوجيًا، أن عشوائيّات مدينة دمشق «الإدارية» وطرفيّاتها الفقيرة، التي اندلعت فيها حركة الاحتجاجات، تتألّف من مهاجرين داخليين، ولا سيّما من مدن درعا. على أن هذه الهجرة عملية مستمرة منذ عقود، وقد تمركز معظم هؤلاء المهاجرين في أحياء مثل الميدان الذي مثّل تاريخيًا مركز تسويق حبوب حوران، سهلًا وجبلًا، وبرزة البلد، إلى جانب المهاجرين الحوارنة القدامى وفق منطق «التركّز الطبيعيّ» للمهاجرين. وحين لم تعد هذه الأحياء قابلةً لاستيعاب المهاجرين، بسبب تضخّمها أو ارتفاع أسعار عقاراتها أو إيجاراتها، استقرّ قسمٌ كبير من المهاجرين الداخليين في الأحياء الطرفية، مثل القدم والمخيم والزاهرة، وفي الضواحي الجنوبية، مثل ببيلا، ويلدا، والسبينة، وصولًا إلى الكسوة وخان دنون في محافظة ريف دمشق، وعلى تخوم محافظة درعا. . . إلخ.

أسهم التضامن الاجتماعي الأهلي (الفزْعة) إسهامًا كبيرًا في تحريض هذه الطرفيّات على الاحتجاج، وهي التي تتّسم بمميّزات البيئة الأكثر قابلية للاحتجاج، بحكم تدنّي مؤشّرات تنميتها الإنسانية. وبهذا المعنى كانت

(٦٩) لجنة العمل الوطني الديمقراطيّ بحلب، «أكثر من مئة معتقلٍ في بلدة الباب خلال ستّ ساعاتٍ فقط»، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ (بيان). وقد «أقدمت عناصر الأمن والشبيّحة على إلقاء قنابل غازية، وقنابل مخدّرةٍ على المتظاهرين، وهو ما أدّى إلى حالات إغماءٍ كثيرةٍ».

درعا، داخل مدينة دمشق نفسها، بينما لم يكن هذا المؤثّر قائمًا في حلب، فمعظم سكان أحيائها الطرفية والعشوائية ينحدرون من ريفها الكبير المباشر، ومن الفئات الوسطى في محافظة إدلب، في حين يقطن المهاجرون متوسطو الدخل في الأحياء الشعبية المنظّمة، مثل أحياء سيف الدولة وصلاح الدين الكثيفة سكانيًا.

وفي حين تعرّضت بعض الفئات الحرفية من البرجوازية الصغيرة في الطوق المديني الطرفي لمدينة دمشق الإدارية، للإفلاس، لم تتعرض البرجوازية الصغيرة الحرفية الحلبية للإفلاس كما تعرضت له سقبا مثلًا، لكنها عانت على مدى عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ الركود الشديد، وتراجع أعمالها أو توقّفها، بحيث بات الحرفيون يصرفون من مدّخراتهم أو «يأكلون» من رأسمالهم. غير أنها انتعشت كثيرًا إبّان احتدام الأحداث في المدن السورية، إذ أدّى غضّ الدولة النظر عن المخالفات العمرانية فيها (حتى إن بعض أيام الجمع سُمِّيَ باسم «جُمُعَة العمار» ثمّ «جُمُعَة الإكساء» ثمّ «جُمُعَة الديكور». . . إلخ، نسبةً إلى انشغال الحلبيين باستغلال يوم الجُمُعَة لشيد الأبنية المخالفة والتوسّع فيها) إلى نهضةٍ عمرانية مشوّهة، في قطاع البناء.

أنعشت هذه النهضة تشغيل ما لا يقلّ عن ٧٤ مهنة حرفية راكدة، مرتبطةً بقطاع البناء، ويعيش منها مئات الألوف من العائلات. كما أدّت إلى ارتفاع أجور عمّال البناء على مختلف درجاتهم لتصل إلى ضعفَيْ ما كانت عليه، وأحيانًا إلى ثلاثة أضعافه[٧٠]، ما أثّر في ضعف مشاركة الأحياء الشعبية والطرفية التي تكتظّ بعمّالٍ من هذه المهن في البؤر الاحتجاجية

---

(٧٠) بلغ عدد مخالفات البناء «المرئية» حتى أيار/ مايو ٢٠١١ عشرات الألوف من المخالفات ضبط منها ٢١٠٠ مخالفةٍ فقط. وقد ارتفع الطلب إلى حدٍ كبيرٍ على «البلوك»، إلى درجة أنّ إنتاج بعض المعامل محجوز لأسابيع مقبلةٍ، على الرغم من ارتفاع سعر «البلوكة» الواحدة بأكثر من عشر ليراتٍ عن الفترة السابقة، كما أن سعر الكيس الواحد من الإسمنت وصل إلى ٥٠٠ ليرة أي بزيادة ٢٠٠ ليرة للكيس الواحد عن الفترة السابقة، وبلغ حديد التسليح سعر ٤٥ ألف ليرة للطن الواحد وبزيادة ١٥ ألف ليرة عن السابق، كما زاد سعر المتر من «الإحضارات» حصى ورملًا أكثر من ألف ليرةٍ. قارن بتقرير لجريدة **قاسيون** السورية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=15770>.

الصغيرة، وبتراجع روحها الاحتجاجية نتيجة غضّ السلطات البلدية نظرها عن أنشطتها في القطاع غير المنظّم، وفي عداده اقتصاد البسطات والأرصفة وعربات الخضار[٧١]. فضلًا عن أنّ مهنة الأحذية التي تختصّ بها أحياء كثيفة سكانيًّا، مثل حيّ الهلّك الطرفي الشعبي بحلب، تجاوزت ركودَها بسبب اشتغال الورش الحرفية الصغيرة لتلبية حاجات التسوّق في العيد.

بينما استفادت قطاعات التجارة والخدمات كافة، والملّاك العقاريون الصغار في المدينة، وفي بلدات المناطق القريبة من المدينة، من تدفّق ٣٠٠ ألف نازح إليها، من حماة وإدلب خلال الأحداث، بحيث لم تعد هناك تقريبًا أيُّ شقّة خالية من دون تأجير. وأدّى ذلك إلى تحريك الطلب الفعّال في السوق، وتنشيط العجلة الإنتاجية والخدمية والتجارية. وخلافًا لمطاعم دمشق شبه المقفرة، ازدهرت مطاعم حلب و«مولاتها». والحلبيون الذين لم يقوموا بسياحتهم الداخلية صوب البحر، أنفقوا بدلًا منها في مطاعم حلب. وخلافًا لأسواق دمشق التي تضرّرت بتراجع عدد السيّاح، وتدنّي أسعار منتجاتها في سوق الحميدية إلى النصف، تجاوزت أسواق حلب ركودَها بقدوم «السيّاح» الجدد «المقتلعين» الذين يصرفون مدّخراتهم في أسواقها. وبذلك، استعاد الحلبيون جزءًا كبيرًا من دورهم السابق في الاغتناء من الأزمات[٧٢]، وظهور ما يمكن تسميته «أغنياء الأزمات» فيها، على غِرار «أغنياء الحرب». وهؤلاء يحمدون الله على أنه لم يصبهم ما أصاب المدن

(٧١) هذه الفكرة ثمرة حوارات أجراها الباحث مع عدّة شخصيّاتٍ متابعةٍ لهذا الشأن من أبرزهم المحامي علاء الدين السيد. إن انشغال العشوائيّات وأحياء المخالفات ـ بل وبعض الأحياء المنظّمة ـ بالبناء خلال أيام الاحتجاجات يمثّل أحد العوامل، وتشترك فيه حلب مع دمشق. وساهمت جُمُعَات المخالفات في المدينتين في تخفيف حجم القوّة البشرية الاحتجاجية.

(٧٢) في تاريخ القرن العشرين، كانت مدينة حلب تغتني دومًا من الأزمات، ففي إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى اغتنى قطاعها العقاري بسبب ارتفاع الإيجارات، وإبّان مذبحة الأرمن والهجرات السريانية بين سنوات ١٩١٥ و١٩٢٤ ازدهرت بموجات المهاجرين، عَبْر تلبية حاجاتهم والتوسع ببناء الأحياء الجديدة. كما اعتنت بسبب تقدمها الصناعي بارتفاع طلب مكتب تموين جيوش الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية، على السلع والمنسوجات. وكان الضرر الأكبر الذي أصابها هو في حقبة الثمانينيّات بسبب قطع العلاقات التجارية والسياسية مع تركيّا والعراق. وحين انهارت المنظومة الاشتراكية وفتح السوق، كان نشاط حلب في تلك الأسواق مبهرًا.

الأخرى[٧٣]. بينما لم تحدث في طرفيّات حلب انفجارات ناتجة من ارتفاع حجم البطالة كما حدث في ريف دمشق، نظرًا إلى أن نهضة قطاع البناء وما يرتبط به من حرفٍ ومهن وورش صغيرة ومتناهية في الصغر،أسهمت في تخفيف أثر البطالة والفقر في عشوائيات مدينة حلب وطرفيّاتها، بتوفير فرص العمل. كما أنّ المعامل استوعبت قسمًا كبيرًا من العمال، الذين استغنت عنهم المعامل الأخرى المتوقّفة من العمل جزئيًا، بسبب آثار الأزمة العالمية عليها، وارتفاع تكلفة مُدْخلات الإنتاج[٧٤]. لذا، لم تندلع حركات احتجاجية في منطقة بليرامون ـ حريتان، التي تُعَد مثل ريف دمشق اللصيق بمناطق الطوق الحلبيّ المباشر، وتنتشر فيها شبكةٌ كثيفة من المعامل.

يُضاف إلى ذلك عاملٌ ثالث في هدوء حلب النسبي، وهو العامل السياسي الكردي، فخلافًا لمدينة دمشق التي انخرطت فيها بعض الفئات الوسطى في حيّ ركن الدين المنظّم والمهمّشون في أعاليه العشوائية المكتظّة، التي توسّعت في الستينيّات وتضخّمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولحيّ زروافا العشوائي المتكوِّن على هوامش مشروع دمّر المنظّم، قامت عشوائيّات الحيَّيْن من جرّاء هجرات الفقراء الأكراد، ومعظمهم من المنطقة الشرقية، بفعل موجات الجفاف، وانتقال بعض العمّال الزراعيين إلى العمل في قطاع مدينة دمشق الاقتصادي، غير المنظّم (اقتصاد الظل)، أو في معاملها المتموضعة في ريف دمشق.

بقيت مشاركة أكراد مدينة حلب محدودة جدًا لأسبابٍ سياسية ترتبط بقوّة حزب العمال الكردستاني في مدينة حلب وفي كلّ من عفرين وعين العرب. وينتشر الأكراد في حلب في الأحياء كافة، غير أنّ تركّزهم الأكبر هو في حيّي الأشرفية والشيخ مقصود الشعبيين والكثيفَيْن سكانيًا، كما أنّ

---

(٧٣) يشير علاء السيد في ضوء ملاحظاته الميدانية والأنثروبولوجية للسلوك الحلبي العام، كما يبرز في بعض المقاطع، بما يلي: «يشعر الحلبيون أنهم أذكى من غيرهم عندما لم يتعرّضوا للتنكيل الذي تعرّضت له بقية المدن، وشاهد تعابير الشماتة للقاعدين في المطاعم عندما تنتشر أخبار القصف في المدن الأخرى وينظرون إلى بعضهم لتأكيد حسن خيارهم، لكن ربّما تحت الرماد المشاعر مُختَلِفة» (من رسالة علاء السيد إلى الباحث يوم ١١/٨/٢٠١١).

(٧٤) من حواراتٍ أجراها الباحث مع عدد من صناعيّي مدينة حلب خلال سنتيْ ٢٠١٠ و٢٠١١، ومن أبرزهم خليل نيازي.

نشطاءهم لم ينخرطوا في أنشطة وإثارات «المجموعات المتنقلة التثويرية» لـ «البؤر» الاحتجاجية. وبالتالي، هناك ثلاثة عوامل دمشقية في حركة الاحتجاجات غابت عن حلب بوضوح، وهي العوامل السوسيولوجية (الدرعاوي الداخلي) والاقتصادية، والكردية.

تاسعًا: ريف حلب: وقفة «مجهرية» عند تظاهرات مدينة الباب

لماذا ثار ريف دمشق كله على مركزها، بينما كان ريف حلب الذي لا يقلّ تدهورًا في مستوى فقره الإنساني وفقره المادي، أقربَ إلى الهدوء؟ ولماذا ثارت أطراف دمشق «الإدارية» على مركزها، بينما بقيت هذه الأطراف الحلبية صامتةً أو محدودة التحرك، واقتصرت شدّة الاحتجاجات على عدد محدود من المدن؟ وإلى أيّ حدّ ستبقى حلب «هادئة» أو «صامتة»؟

الحق، أنّ ريف أو مناطق محافظة حلب، ولا سيّما ريفها الشرقي، الذي يبلغ حجمه السكاني ٢٢٤٣٦٢٠ نسمة، يتّسم بجميع مؤشّرات المدن الصغيرة والمتناهية في الصغر تهميشًا و«قابلية للاحتجاج». وينتمي هذا الريف المتمدين حديثًا على مستوى مؤشّرات تنميته الإنسانية إلى المناطق الأكثر فقرًا في سورية، وقد شهد أولى تظاهراته الاحتجاجية «الرمزية» في مدينة عين العرب ذات الأغلبية الكردية، ونظمها حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (P. Y. D) على نحوٍ مضبوطٍ ورمزيٍّ[٧٥]. ولكن هذه التظاهرات على الرغم من الحشد الكبير فيها، تبقى من النوع الرمزي بالقياس على ما يمكن أن تعبّئه القوى الكردية المنظّمة[٧٦]. كما جرت في نيسان/ أبريل بمدينة

---

(٧٥) تقع منطقة عين العرب في ريف حلب على الحدود السورية - التركية، وهي منطقة ذات أغلبية كردية، ويقطن مركزها ٥٢٥٦٤ نسمة، بينما يقطن المنطقة ككلٍّ ٩٥٤٩٥ نسمة. وقد دعا فيها حزب الاتحاد الديمقراطيّ (P.Y.D) - الواجهة السورية لحزب العمال الكردستاني - في نيسان/ أبريل ٢٠١١ إلى تنظيم تظاهرة. وقد بث التلفزيون الكردي (ROG) صورها، ويتبيّن منها أنّ عدد المشاركين يراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ متظاهر معظمهم من مناضلات الحزب. لكن بعد فترةٍ، رفع الحزب حجم التظاهرات التي حافظت على طابعها السلميّ.

(٧٦) هي رمزية بمعنى أن الأغلبية الكردية في المنطقة، التي تشتغل في نطاقها تنظيمات كردية قوية قد تظاهرت رمزيًا للتضامن مع الحركة الشعبية بطاقاتٍ محدودةٍ وليس بطاقاتها كلّها. =

السفيرة، وهي من المدن الصغيرة الأقرب إلى البلدات، تظاهرة صغيرة شارك فيها نحو ٤٠ إلى ٤٥ شابًا، وتمّ احتواؤها[٧٧]. لكن منذ شهر تموز/ يوليو، دخلت إلى خطّ الاحتجاجات مدينتان تنتميان إلى فئة المدن المتوسطة حجمًا، هما مدينة أعزاز، التي قامت في بعض بلداتها مثل «مارع» و«تل رفعت» عدّة تظاهراتٍ[٧٨]؛ وانضمّ شباب هذه البلدات إلى البؤر «الجوّالة» في محاولة تثوير المدن عبر خلق بؤر في أطراف مدينة حلب، ومدينة الباب (٧٣٩٦٢ نسمة)، التي انفردت عن غيرها بأنّ تظاهراتها غدتْ متواصلةً خلال شهر تموز/ يوليو. فخلال هذا الشهر، شهدت أكثر من ١١ تظاهرةً، ووصل عدد المشاركين في بعضها إلى عدة آلاف. ويستحقّ انخراطها في حركة الاحتجاجات فحصًا مدقّقا بعض الشيء من حيث إنه يضيء تعقيد عوامل احتجاجات المجتمعات المحلية.

يعود تطوّر مدينة الباب الحضريّ إلى القرن التاسع عشر، في إطار برنامج العمران الحضريّ الذي طبّقه السلطان عبد الحميد الثاني. وقد كانت من أشدّ البلدات المتحضّرة خلال القرن العشرين محافظةً وتشدّدًا، لكنها تميّزت في إطار هذه المحافظة بحيويّتها السياسية، إذ كان للتيارات الشيوعية والقومية السورية والقومية العربية البعثية كافّة والناصرية لاحقًا

= إذ إنّ منطقة عين العرب حين تتظاهر كلها فإنها تخلق حالة عصيانٍ مدنيٍّ شاملٍ. ففي عيد النيروز عام ٢٠١٠ تظاهرت عين العرب وسيطر المتظاهرون على مراكز السلطة كلها، بما فيها مفرزة الأمن.

(٧٧) محادثة شخصية أجراها الباحث في نيسان/ أبريل ٢٠١١ مع القاضي المتقاعد وعضو محكمة النقض سابقًا بشير إبراهيم، الذي كان معظم المتظاهرين من أقاربه. وكان بعض منهم متأثرين بتحامل وزير العدل علي القاضي، وإنهاء عضويّته لمحكمة النقض بتسريحه بصورة اعتباطيّة وتحدّي القاضي للمؤسسات القانونية بمراجعة القضية دون قدرةٍ من هذه المؤسّسات على إنصافه. لكن الأجهزة الأمنية المحلية استوعبت التظاهرة، وهدأتها، فلم تعتقل أو تقتل أحدًا من المشاركين فيها.

(٧٨) حدثت في أواسط تموز/ يوليو ٢٠١١ حركة احتجاجية في مدينة أعزاز بعد صلاة الجُمُعَة يقدر عدد المشاركين فيها بعدة آلاف، وقتل فيها شاب واحد. وكاد الأمر أن يتطور إلى صراع بين العائلات المتنافسة بعد اتهام شباب إحداها بإطلاق النار، لولا تسوية الأمر. وكانت سوق أعزاز مزدهرة على مستوى سوق الملابس التركية التي كانت مقصد أهالي حلب في زمن تهريبها، لكنها فقدت «احتكارها» لهذا المصدر في دخل كثيرٍ من عائلاتها بعد تحرير التجارة مع تركيا.

وللإخوان المسلمين، حضورٌ فيها. وتُعَد منظّمة الحزب الشيوعيّ السوري أبكرها، وانفرد نشوء هذه المنظّمة عن غيره بأنّ عددًا من المشايخ هم الذين أسّسوها، لدواعٍ طبقية بحتةٍ من بينها عائلات حمشو والنعساني وقنبر. وتطوّر حجم هذه المنظّمة ليصل عدد المنخرطين فيها وأنصارها إلى نحو ١٥٠ عضوًا(٧٩).

وحدث التغيّر الكبير في موازين القوى العائلية ـ السياسية في البلدة التي أخذت تشهد في السبعينيّات سرعةً كبيرةً في عملية تمدينها، وارتفاع عدد سكانها مع انضمام العائلتين الممتدّتين والكبيرتين فيها (عائلة الشهابات وعائلة خلّو) إلى ما يمكن تسميته بلغة ابن خلدون بـ «أهل الدولة»، حيث تقاسمت هاتان العائلتان مع عوائل أخرى أقلّ عددًا ونفوذًا منها مراكز النفوذ في الباب في إطار عملية «تبعيث» المدينة، ومراكز التمثيل في الأجهزة الحكومية والتمثيلية على مستوى محافظة حلب ومجلس الشعب. في المقابل سيتضاءل نفوذ المنظّمة الإخوانية التي أفرزت عدة أعضاء إلى صفوف «الطليعة المقاتلة»، بسبب ضربها في الثمانينيّات، وسيحلّ مكانها التديّن المتشدّد بوجه عام. وخلال ذلك سيشتدّ التنافس بين وجهاء مدينة الباب وبلدة تادف، حول امتلاك المكانة في أجهزة الحزب والدولة. ومع خروج العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة أركان الجيش السوري الأسبق من فئة «أهل الدولة» عام ١٩٩٨، لتمهيد الطريق أمام انتقال السلطة إلى بشّار الأسد، أخذت العائلة تشعر بـ «الاستضعاف» بعد «قوّة شوكتها»، على الرغم من إبقاء بعض «المؤلّفة قلوبهم» منها في إطار «أهل الدولة».

وإبان حركة الاحتجاجات في سورية، خرجت في نيسان/ أبريل ٢٠١١ تظاهرة صغيرة في المدينة، انخرط فيها أساسًا بعض أبناء العائلات الإخوانية السابقة التي تعرّضت لفقدان عددٍ من أبنائها إبَّان أزمة الثمانينيّات، وسرعان ما طوّر هؤلاء الشباب حركتهم، فانضمّ إليهم شباب العائلة «الشهابية» (المستضعفة)، وهو ما أدّى إلى وقوع الصّدام بينهم وبين شباب العائلة الأخرى، التي تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الحجم والنفوذ التقليديّ،

---

(٧٩) محادثة مطوّلة في ٥ آب/ أغسطس ٢٠١١ مع محمود الوهب في حلب.

وهي عائلة «خلّو» التي حافظت على موقعها في فئة عائلات «أهل الدولة»، ووسّعت من نفوذها بملْء الفراغ الذي تركه خروج الشهابات من تلك الفئة[٨٠].

ومع تطوّر التأثّر بما يحدث في باقي مناطق سورية، أخذ هذا العنصر التقليديّ في الانقسام يفقد تأثيره في الاحتجاج، إذ تجاوز الشباب الخلافات والانقسامات العائلية التقليدية في المدينة، كما تجاوزوا الانقسام التقليديّ والضاري حول المكانة والنفوذ، بين مدينة الباب ومدينة تادف الصغيرة المجاورة، على نحوٍ أخذ فيه شباب الباب يشاركون في تحرّكات شباب تادف وعلى العكس. وكان شباب تادف قد حوّلوا جنازة أحد العسكريين الذين استشهدوا في حماة إلى تظاهرة احتجاجٍ ضدّ النظام، فدخلوا من هذا المدخل في خطّ التظاهرات[٨١]. وعبّر ذلكً عن تغيّرٍ اجتماعي كبيرٍ في المجتمع المحلي، بحيث إنّ شباب الباب وتادف على اختلاف عائلاتهم - باستثناء عائلة خلّو - انخرطوا في حركة الاحتجاجات التي قمعتها السلطات بشدّة، واعتقلت أكثر من ١٠٠ منهم[٨٢].

على خلاف أعزاز والباب، وقبلهما عين العرب التي تميّزت حركة الاحتجاجات فيها بالشدّة والاتّساع والكثافة، لم يحدث تحرّكٌ ملحوظٌ أو ذو أهمية في مناطق محافظة حلب، سواء في مدنها الصغيرة والمتناهية في الصّغر، أو في أريافها، أو محيطها المباشر اللصيق بها جغرافيًا واقتصاديًا، ما عدا بلدة تل رفعت. وفي المجمل، كان التحرك الاحتجاجيّ حتى الآن في محافظة حلب محدودًا مدينةً وريفًا، ومقتصرًا على نقاطٍ بعينها، لكنه مرشّح للتطور في المدن المتوسطة والصغيرة في «ريف حلب» أكثر من المدينة، ولا سيّما في أعزاز ومحيطها وفي الباب وتادف. ومن خلال التحليل الميكرويّ المكثّف لحالة الحركة الاحتجاجية في مدينتي الباب

(٨٠) من متابعات الباحث الميدانية ومقابلات متعددة أجراها في نيسان/ أبريل ٢٠١١ بحلب.

(٨١) محادثة سبق ذكرها مع محمود الوهب.

(٨٢) لجنة العمل الوطني الديمقراطيّ بحلب، «أكثر من مئة معتقلٍ في بلدة الباب خلال ستّ ساعاتٍ فقط»، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١١ (بيان). وقد «أقدمت عناصر الأمن والشبيّحة على إلقاء قنابل غازية، وقنابل مخدّرة على المتظاهرين، وهو ما أدّى إلى حالات إغماءٍ كثيرةٍ».

وتادف، يتبيّن بوضوحٍ أنّ عوامل الاحتجاج شديدة التعقيد، وتتدخّل فيها عوامل تقليدية متعددة لكنها سرعان ما تنفكّ عن هذه العوامل، وتتّخذ منحى حركات الشباب السلمية المندلعة في المدن السورية الأخرى.

هذا على مستوى مدن محافظة حلب الأعلى تمدينًا، التي يقوم فيها الانقسام التقليديّ على الانقسام العائليّ؛ لكن تركيب بعض مدن المناطق الأخرى، يختلف في أنّ انقسامه الأساسيّ عشائري أكثر ممّا هو عائليّ. ويتّسم فوق ذلك بوجود تاريخٍ طويلٍ من الثارات العشائرية المكبوتة، وبأنه مسلّح؛ بينما تخلو البابُ وتادف من هذه العشائرية وثاراتها، كما تخلوان تقريبًا من التسلّح. يضاف إلى ذلك أنّ بعض قادة عشائر حلب، وبصفةٍ أدقّ بيوتاتها العشائرية متحالفون مع السلطة، ويمثّل بعضها خزّانها في قوام «اللجان الشعبية»[83] (الشبيّحة). ويتألف هؤلاء من رؤساء عشائر البقارة والعساسنة وجيس والعقيدات والبوشعبان والحديديين وغيرهم بحلب. ويمتدّون على مدى ريف حلب الشرقي الذي يعود تحضّره إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويقطن عددٌ كبير منهم نتيجة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة في أحياء المدينة الطرفية. ويُعد بعضهم منذ خمسة عقودٍ وحتى الآن، العمود الفِقَري لعمليّات التهريب المختلفة[84]. ويتّسمون على الرغم من تمدينهم بقوّة العصبية العشائرية. وتتّسم قياداتهم التقليدية بأنها مطواعة للنظام، ومؤيّدة له في إطار العلاقة الاستزبانية[85].

---

(٨٣) من أجوبة رجاء الناصر عن أسئلة الباحث.

(٨٤) من دون ذكر أسماء، فإن التجارة غير المشروعة في حلب تشمل تجارة المخدرات. ولقد غدت مدينة حلب منذ الخمسينيّات وحتى الآن من أهم مراكز تحويل الحشيش المستورد من تركيّا التي كانت حكومتها تغضّ الطرف عن زراعته يومئذٍ، ومن ثمّ تصديره.

(٨٥) قارن ببيانات رؤساء هذه العشائر، وفي عدادها بيان لرؤساء عشائر البقّارة يعلنون فيه أن راغب البشير يمثّل نفسه ولا يمثّل العشيرة. والحقيقة أن العلاقة ما بين بقّارة حلب وبقّارة الزور - كما يطلق عليهم في بحوث العشائر - علاقة رمزية، فليس هناك أي نفوذٍ للبشير في بقّارة حلب خارج هذه الرمزية، وهذا هو حال العشائر السورية التي صارت بسبب التحضر المديد والتمدين في وضع اجتماعي جديد تبقى فيه «العصبية» قائمة، لكن العشيرة تغدو فيه عشائرَ. حول هذه البيانات قارن مع ملخصها في تقرير جريدة **الوطن** (دمشق)، ٥/٨/٢٠١١.

عاشرًا: إشكالية الانتقال الديمقراطي في مجتمع مركّب الهوية: مشاهد كلية

١ ـ نظرة مقارنة بين النظم السورية والتونسية والمصرية: المشترك والمختلف

يشبه اندلاع الحركات الاحتجاجية في المشهد السوري في بعض الوجوه، المشهد التونسيّ الذي اندلعت فيه تلك الحركات انطلاقًا من مناطق الوسط والجنوب الطرفية والفقيرة، أكثر ممّا تشبه المشهد المصريّ، الذي انطلقت فيه الثورة المصرية بقيادة الشرائح الشابّة والدينامية والمتمرّسة من الفئات الوسطى المدينية، من قلب مدينة القاهرة المليونية بل والميغابوليتانية الممتدّة. ويختلف المشهد السوري عن كل من المشهديْن، في أنّ حجم المشاركة في حركة الاحتجاجات بالنسبة إلى إجماليّ عدد السكان، كان أكبر في سورية منهما، ومع ذلك نجح المشهدان التونسيّ والمصريّ، فيما لم ينجح فيه المشهد السوري حتى الآن.

وبينما تشترك النظم الثلاثة السورية والتونسية والمصرية بنيويًا على مستوى سياسات العلاقة بين التنمية والديمقراطية في قيامها على النموذج التسلطيّ المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، الذي يقوم على «أمْننة» الحياة العامّة بواسطة سيطرة النظام الأمنيّ، وانتشار وظائفه في شتّى حيّزات الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية على مستوى الأفراد والمجتمع ككلٍّ، وتختلف درجات التسلطية على مستوى النوع بين تسلطية تامّةٍ وشبه تامّة تحتلّ «الحيّز العام» في النموذجين التونسي والسوري، وبين نصف تسلطية تتيح لـ «الحيّز العام» قدرًا من الاستقلالية النسبية عن النظام في النموذج المصريّ.

تقوم هذه النظم كافّةً على نمط «الحزب الواحد ونصف» المسيطر الذي يأخذ شكل «الجبهة» في النموذج السوري، ويقوم على نمط الدولة ـ الحزب الأيديولوجيّ (العقائديّ)، الذي يتلقّى فيه العضو تربيةً حزبية عقائدية؛ وشكل الحزب المسيطر في كل من تونس ومصر، الذي يتميز بمحدودية طابعه الأيديولوجيّ (العقائديّ) في حال الحزب الوطني الديمقراطي بمصر، وببصماتٍ علمانيةٍ عقائدية بيروقراطية وسلطوية في نمط التجمع الدستوري

التونسي. غير أنّ حزب البعث الذي يمثّل قوام «الجبهة» أو «حزب الواحد ونصف» بسورية خضع في العقد الأخير لتحولاتٍ هيكلية في بنيته، حوّلته من نمط «الحزب العقائديّ» إلى نمط الحزب السلطويّ الملحق بالسلطة لكن بمرتبة «الحزب القائد للدولة والمجتمع» دستوريًا. وفقد بفعل السياسات النيو ـ ليبرالية ومجمل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية والثقافية قواعده الاجتماعية التاريخية في الريف السوري. واندلعت الحركات الاحتجاجية من مناطق نفوذه السابقة مثل درعا وإدلب ودير الزور، ومن المناطق التي كانت تمثّل قاعدةً تقليدية للحركة الناصرية مثل ريف دمشق.

٢ ـ بين الهوية البسيطة والهوية المعقّدة

تختلف الأنظمة السورية والمصرية والتونسية فيما بينها على مستوى الركائز الاجتماعية الداخلية لكل منها، فبينما تشترك في أنها نقطة تقاطعٍ وتشابكٍ بين مجموعة مصالح اقتصادية وعسكرية وأمنية مسيطرةٍ، تتّسم تناقضاتها بأنها تناقضاتٌ ثانوية وليست أساسية؛ فإنها تختلف فيما بينها في أنّ كلًّا من النظامين التونسيّ والمصريّ لم تكن له ركائز «عصبية» أهلية بالمعنى الخلدوني تتماهى مع الدولة، بينما يتميّز النظام السوري عنهما بأن هناك طوائف متعدّدة في المجتمع الأهليّ متماهية معه، وتمثّل نوعًا من «عصبية» له، وإن لم تكن للنظام نفسه على مستوى السياسات نفسها سياساتٌ هويّاتيةٌ تقوم على التفرقة في التعامل اليوميّ أو في الحقوق والواجبات العامّة بين المواطنين على أساس التمييز حسب المجموعات الاثنية التي ينتمون إليها أو ينحدرون منها، بل على أساس مدى ولاء الأفراد للسلطة، ومدى انضوائهم في منظومة الاشتغال الزبونية العامّة، وتشكيلهم أتباعًا فيها[٨٦]. لكنّ النظام

---

(٨٦) هذا ما يفسّر ارتفاع عدد العلويين الذين اعتقلهم النظام وسجنهم لمدةٍ طويلةٍ لأسباب معارضتهم السياسية. وكان هذا العدد كبيرًا بحكم أن الشبيبة العلوية المتمرّدة على الإرث الفرنسي الانتدابيّ ـ الاستعماريّ في محاولة «قوْمنة» الهوية المذهبية العلوية الإسلامية الفرعية الخاصّة، ومحاولة إقصاء الطبقة التقليدية من زعاماتٍ قيادية ودينية علوية تقليدية من التأثير في المجتمعات المحلية العلوية. وتعريف الطائفة ليس في منظور تلك القيادات التي طوّرت نفوذها في مرحلة الانتداب، بل من خلال سلوكٍ وطني وقوميٍّ وطبقيٍّ يقوم على التكامل الاجتماعي، وتمثّل بثقل انخراطها في الأحزاب القومية مثل الحزب السوري القوميّ الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكيّ وفي الحركة الناصرية.

مثّل مع ذلك نقطة تشابكٍ حرجةً لتوازناتٍ هويّاتيةٍ لا تعرفها مصر وتونس بهذا الشكل، وذلك تبعًا لهيمنة «التجانس» الهويّاتي أو الإثني(٨٧) على المجتمعيْن التونسي والمصريّ، وهيمنة نمط الهوية التعددية المركّبة على المجتمع السوري التي تميّز مجتمعات المشرق العربي والخليج والجزيرة العربية.

بمعنى آخر، فإنّ المجتمعيْن المصريّ والتونسيّ بسيطاْ الهوية على هذا المستوى، بينما يبدو المجتمع السوري معقّدَ الهوية دينيًا مذهبيًا وأقواميًا، إذ يشتمل اجتماعه الأهليّ على المستوى المذهبيّ الدينيّ على ما لا يقلّ عن ١٧ مجموعةً فرعّيةً أو بالأحرى «طوائفية»، وإن كانت تجتمع عمومًا في فضاء الدينيّن الإسلاميّ والمسيحيّ. لكن سياسات الانتداب الفرنسي حاولت لدواعٍ استعمارية وبهدف تصفية إرث الحركة العربية في عهد الملك فيصل (١٩١٨ـ ١٩٢٠) أن تقوم بما نصطلح على تسميته عملية «قوْمنةٍ» على أساسٍ هوياتيٍّ طائفيٍّ ودينيٍّ، بل وحتى محاولة «اختراع» قوميّاتٍ إثنية على أساسٍ دينيٍّ طوائفيٍّ(٨٨)، مع أن ما لا يقلّ عن ٩٢ في المئة من سكان سورية عربٌ، مسيحيين كانوا أو مسلمين.

يضاف إلى ذلك مجموعة انقساماتٍ أهلية تقليدية يشترك المجتمع السوري في بعضها مع المجتمعيْن التونسيّ والمصريّ على مستوى الكمّ،

(٨٧) كلمة «الإثنية» في مصطلح الجماعة الإثنية (Ethnique Group) مشتقة من جذرٍ لغوي يوناني (Ethnos) يعني «شعب»، ولا يعني «سلالة عرقية». ويستخدم المصطلح في أدبيّات العلوم الاجتماعية المعاصرة بمعنى: «جماعة تعيش مع غيرها من الجماعات في المجتمع نفسه، ولكنها تختلف عن غيرها في أحد المتغيّرات الإرثية مثل اللغة والثقافة، أو الدين والمذهب، أو الأصل القوميّ، أو السلالة العرقية. وتشعر الجماعة نفسها أو الجماعات المتعايشة معها بأهمية هذا الاختلاف، وترتّب عليه نتائج سلوكية ملموسة مثل التفرقة في التعامل اليوميّ أو في الحقوق والواجبات العامّة». انظر: غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٨. وتعادل الجماعة الإثنية في الفرنسية مصطلح (Communaute).

(٨٨) Edmond Rabbat, *L'Evolution politique de la syrie sous mandat* (Paris: Marcel Rivière, 1928), p. 12.

قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

وإن كانا يختلفان فيها على مستوى النوع، الأمر الذي جعل مسألة التكامل «الاجتماعي» أو «الوطني» أو «بناء الأمّة» حول مركزية الدولة الجديدة في سورية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال مختلفةً عمّا هي عليه في مصر وتونس. ويستحقّ ذلك التوقّف بصورة مكثّفة لفهم الاختلافات البنيوية بين المجتمعات الثلاثة.

مثّلت عملية بناء التكامل الاجتماعي حول مركزية الدولة الحديثة، أحد أبرز تحدّيات ومشكلات الدولة الوطنية الحديثة في سورية في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الآن، في حين لم تواجه تجربة بناء الدولة الحديثة في كلٍّ من مصر وتونس (بعد الاستقلال بالنسبة إلى تونس، وبعد الجلاء بالنسبة إلى مصر) مشكلةً في بناء الدولة المركزية، بحكم ميراث الدولة المركزية الطويل لكلٍّ منهما. أمّا سورية «الانتدابية» التي استقلّت، أي سورية التي تشكّلت في إطار الحدود الانتدابية الفرنسية، فلم تكن «دولةً» بل ولاياتٍ عثمانية شهدت أشكال الدولة الحديثة من خلال المؤسّسات التي أنتجتْها عملية «التنظيمات» العثمانية، ثم في مرحلة «اللعبة الكبرى» للدول الأوروبية المتنافسة حول وراثة الدولة العثمانية المنهارة، أُخضِعت للاحتلال الفرنسي ثم الانتداب. وبدأت في بناء دولتها المركزية كعنصر في وحدةٍ سياسية عربية أشمل، كبديلٍ من دويلات «الاستقلال الذاتي المُقوْمَن» الانتدابية الفرنسية التي ورثتها بعد الاستقلال. وبالتالي، فإنّ عمر الدولة الوطنية المركزية السورية لا يتجاوز سبعين سنةً، بينما يرتدّ نشوء الدولة المركزية التونسية والمصرية إلى قرونٍ، وعمرها المؤسّسي الدستوري الحديث إلى نحو قرنٍ ونصف القرن تقريبًا.

وباعتماد تغيُّر الدساتير مؤشّرًا لمدى الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإنّ سورية عرفت فوضى الدساتير وتغييرها، بحيث إنها شهدت خلال الفترة ١٩٤٣ ـ ١٩٦٩ (أي خلال خمسٍ وعشرين سنة) ما لا يقلّ عن تسعة دساتير جديدة أو معدّلة، كان بعضها مجرّد فقرات أساسية عامّة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣)، وتعكس اضطرابها المؤسّسي كدولة(٨٩).

---

(٨٩) حاول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أن يقضي على هذه الفوضى بالاستفتاء على ما دعي بـ «الدستور الدائم» عام ١٩٧٣، الذي أتى قريبًا من دساتير الديمقراطيّات الشعبية، غير أن استمرار حالة الطوارئ، وتغوّل النظام الأمني أطاح بالحقوق التي ينص عليها. وقد بناه الأسد على =

أمّا في الدول الحديثة المؤسّسية، التي يرتدّ عمرها المؤسّسي الحقيقي إلى عدّة قرونٍ كفرنسا، مثلًا، فإنّ فوضى الحكومات وسقوطها المتتالي نتيجة تغيّر نتائج الانتخابات البرلمانية خلال مرحلة الجمهورية الثالثة مثلًا (١٩٠٥ ـ ١٩٤٠)، كانت هي الأشدّ في التاريخ الفرنسي، لكن هذه الفوضى كلها كانت منظّمةً بقواعد الدستور. ويقابل الفوضى السورية في تغيّر الدساتير مع الانقلابات، استقرارٌ نسبي أكبر في النموذجين التونسي والمصري، تبعًا للتاريخ المركزي للدولة في كلٍّ منهما. ويكمن الفرق الرئيس في تبلور هوية وطنية تسمح بفصل المجتمع عن الدولة أو عدم تبلورها، وغياب أو وجود جماعاتٍ أهلية ما زالت تجمع بينهما وتخترقهما عموديًا.

إنّ ما يجعل الفصل بين الدولة والمجتمع صعبًا، هو الرابط نفسه الذي يجعل فصل الدولة عن النظام صعبًا أيضًا[(٩٠)]. والهدف من هذه المقارنات، هو الإشارة إلى هشاشة بنية الدولة المؤسّسية في سورية، وسيطرة النظم أو السلطات السياسية عليها، أو دورة الانقلابات عليها، بواسطة حالة الطوارئ، وتملك سلطة الدولة وفق القاعدة المعهودة في النظام السلطاني: «دست السلطنة لمن يقتل السلطان».

٣ ـ التطييف

في ضوء ذلك، يمكن تطوير هذه الإشكالية إلى أنّ سقوط زين العابدين ومبارك في تونس ومصر قد أشّر إلى سقوط نظاميهما، ودخول البلدين في مرحلة ما بعدهما. وقد حدثت خلال فترة السقوط وبعدها اضطراباتٌ

= أساس النظام الرئاسي الواسع الصلاحيّات بما هو أوسع من صلاحيّات الرئيس في النُظم الرئاسية المعهودة، أي أنه صمّمه على حجم تصوُّره لدوره. وقد سمّي ـ سياسيًا ـ الدستور الدائم، ذلك أن هذا الدستور، ككلّ دستورٍ آخر، يحمل في داخله آليّات تعديله. وكانت هذه التسمية تعكس جوهريًا مبدأ الاستقرار كبديلٍ من الفوضى والاضطراب. وكان دستور عام ١٩٧٣ متناسبًا مع روح دساتير دول العالم الثالث، لكنه شاخ بعد ذلك وتآكل، في حين تمسّكت به النخب الحاكمة لأسبابٍ سلطوية، واستمرت تحكم بدستورٍ «أكل الدهر عليه وشرب» في كثيرٍ من موادّه، إلى أن فرضت حركة الاحتجاجات على هذه النخبة القبول بمبدأ تعديله أو تغييره من خلال عقد جمعية تأسيسية.

(٩٠) «الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة،» (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

اجتماعية، اتّسمت حتى بعمليّات سلبٍ ونهب وقطْع طرق، لكنّ مقترفي هذه الأفعال، كانوا مجرّد مجموعات لصوصية إجرامية انتهزت اضطراب الفترة الانتقالية، وانهيار جهاز قوى الأمن الداخلي، بينما يختلف الوضع جذريًا في سورية من حيث إنّ انهيار النظام السياسي في البلدان المركّبة الهوية بعامة، التي ينتمي إليها المجتمع السوري ومجتمعات الهلال الخصيب والجزيرة العربية بخاصة، يحتمل انهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها معه، ودخول المجتمع في مرحلة تمزّقٍ اجتماعي وإثني وطوائفي ومناطقي، يمثّل «التطييف» ديناميّتها الأساسية، أو تحوّله إلى «مجتمع عصبوي»، وذلك تبعًا لاستنفار الانقسامات العمودية الطوائفية والمذهبية والجهوية والعشائرية التقليدية لعصبيّاتها، التي استفزّتها أفعال السلطة الأمنية واستثارتها كديناميّاتٍ دفاعية ضدّ «الصائل» عليها (درعا، دوما، حمص). كما تماهى بعضها في المقابل بوتائر مختلفة مع سلطة الدولة، ليس بسبب الشبكات الزبونية التي تربط وكلاءَها الاجتماعيين مع منافع الدولة فحسب، بل بسبب تكوّرها الطائفي الذاتي أيضًا، وممارسة سلوكها كأقلية متراصّةٍ في أوقات الشدائد، تجاه مخاوفها على أمنها الذاتي، وليس لأنها ترى أن النظام نظامها بالضرورة، فلم يكن النظام السوري قطّ نظامَ الطائفة المسيحية أو العلوية أو غيرهما.

وتظهر استثارة التكوّر الطائفي وديناميّاته في ارتفاع مخاوفها من مظاهر «التطييف» (نسبةً إلى الطائفية) المباشر وغير المباشر، ومن مؤشّراته ومقاطعه، في بعض اتجاهات الحركات الاجتماعية الاحتجاجية السورية[(٩١)] التي تتمّ على مستوى الهيكل الدياني - المذهبي في الوسط الإسلامي السني، مع التشديد على أن وجود وزنٍ ما لاتّجاه «سُنّوي» لا يعني أبدًا خلط «الطفل مع غسيله المتّسخ»، فحركات الاحتجاج ليست سُنَّوية، سواء أكانت مظاهر التطييف فعلية من داخل بعض اتّجاهاتها، وفق آليّات الوعي الزائف

---

(٩١) ظهر التطييف غير المباشر من خلال الشعارات ضدّ حزب الله وإيران. وعلى الرغم من أنّ بعض النخب السياسية المعارضة كانت توتّر هذه الشعارات لأسباب تحالفاتها ورؤاها، فإن جوهر انطلاقها في الحركات الاحتجاجية كان كنايةً مجازية عمّا يحسبه مطلقو الشعارات سيطرة طائفية علوية أو «نظام الطائفة العلوية» في ظلّ الضخّ السلفي الدعوي للمزج بين محاربة التشيّع ومحاربة الطائفة النصيرية (العلوية).

بالواقع، أو المقلوب من تحويل التناقض مع النظام إلى تناقضٍ مع طائفةٍ أو طوائف معيّنةٍ متماهيةٍ معه في أوقات الشدائد، أم كانت مظاهر التطييف مفتعلةً من قبل لاعبين من خارجها يهمّهم تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية الديمقراطية الجوهرية، وإلصاق «التطييف» بها، لتبرير قمعها والفتْك بها. ويمثّل «التطييف»، بغضّ النظر عن قواه الدافعة بهذا المعنى «الثوب المتّسخ» و«البغيض» في ما يجري.

لكن ما حصل في النهاية خلال خمسة شهور (آذار/ مارس ـ تموز/ يوليو) بفعل مؤشّرات «التطييف» ـ بغضّ النظر عن قواها الدافعة، ما دام يتمّ في النهاية إنتاج ديناميّات «التطييف» ـ هو أنّ التوتّر الطوائفي قد بلغ أعلى وتائر الشدة في المدن والأحياء المختلطة إلى درجة تَشكّل سوقين في كل من حمص واللاذقية، وهجرة أبناء كلّ طائفة من أحياء الطائفة الأخرى، واضطرار القرى العلوية الأربع في محيط جسر الشغور إلى النزوح إلى أماكنَ أخرى، وتوتّر العلاقات بين كلٍّ من بانياس وجبلة من جهةٍ أولى، وبين محيطهما من جهة ثانية، وتوتّر العلاقات الأهلية في كل منها، وانتشار جرائم الكراهية الطوائفية المتبادلة من قبل متطرّفي الطرفين، أو من قبل عصاباتٍ إجرامية سياسية يهمّها توتير الوضع الطوائفي لأسباب خاصة بها، وتصفية بعض المجموعات المسلّحة المنتفضة لحساباتها الثأرية الطوائفية من حوادث الثمانينيّات، كما حدث في جسر الشغور(٩٢)، واضطرار الدولة لتأليف لجان أمنٍ ذاتي للأحياء في كل من حمص واللاذقية لفترةٍ موقّتة. وهذا لم يحدث إلّا في تاريخ الحرب الأهلية اللبنانية، وإن كان المشهدان السوري واللبناني مختلفيْن.

من المعروف سوسيولوجيًا ـ بالمعنى العلمي وليس المعياري ـ في شروط الأزمات الكبرى والشدائد، أنْ تصطفّ «الأقليّات» الطائفية على نحوٍ متراصّ، إذ تتميّز الأقليّاتُ عن الأغلبية، في مراحل انحطاط الهيئة الاجتماعية، بوجود شعورٍ داخلي يوحّدها في مواجهتها. وهذا ما يفسّر أنّ الأقليات متراصّة في الأزمة الراهنة في سورية، بينما الأغلبية السنّية منقسمة

---

(٩٢) من أجوبة القيادي السياسي السوري رجاء الناصر عن أسئلة الباحث.

حولها، فيبرز سلوك الأقلية الطوائفي المرتاع وسلوك الأغلبية المنقسم بسبب عدم شعورها بأنها أقلية. ويكوّن هذا مع انبعاث الترابطات العشائرية والطوائفية والمناطقية، وحضور الوعي الأيديولوجي الزائف والمقلوب والعصابي بالتناقض مع النظام، بوصفه تناقضًا طوائفيًا، وكنايةً عن ذلك مع حزب الله وإيران، كمؤشّر انحطاطٍ اجتماعي وسياسي، يشير إلى إخفاق عملية التكامل الاجتماعي أو الوطني في سورية، بسبب الاستبداد وليس بسبب أيّ شيءٍ آخر. وفي نهاية المطاف، «يترافق الانحطاط والانكماش الاجتماعيان بعودة التقسيمات العمودية التي تخلق أنماط حياةٍ متميّزة ومتفاوتة بشدّةٍ بين الجماعات»، و«كل مجتمع يتحوّل في مرحلة انحطاط نظامه الاجتماعي إلى مجتمع عصبوي»[٩٣]، في حين يتمثّل الجوهر الموضوعي للحركات الاحتجاجيّة، بأنه انتفاضة المهمّشين الطرفيين، سياسيًا وتنمويًا، على النخبة الحاكمة الضيّقة في المركز، وإن كان وعي بعض اتّجاهاتها يتّخذ منحى الوعي الزائف أو المقلوب «التطييفي» بالجوهر الاجتماعي ـ السياسي للتناقض.

حادي عشر: مشاهد احتمالية كلية بين التمزّق والتسوية التاريخية

ميزان القوى الجديد

أنجزت حركة الاحتجاجات الشبابية والشعبية بجسارتها وتضحياتها الملحمية والتراجيدية وسلميّتها المهيمنة، واقعًا موضوعيًا جديدًا في عملية التغير الاجتماعي الكبرى والحادّة الجارية في المجتمع السوري، ذا دينامية ذاتية في قوى دفعه، بمعنى أنّه لا يمكن الرجوع عنه. وتتمثّل موضوعية هذا الواقع بوصول أزمة النموذج أو «البارادیغم» (Paradigme) التسلطي القديم للعلاقة بين التنمية والديمقراطية، وبين إغناء المراكز ورفْع وتائر تسلّطها وإفقار الأطراف وزيادة تهميشها، إلى نهايتها، أيْ إلى الأزمة

(٩٣) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٧. وصدر تحت العنوان نفسه في طبعة ثالثة مزيدة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام ٢٠١٢.

البنيوية المنكشفة، التي لم تعد الإصلاحات «الجزئية» و«الانتقائية» فيه مجْديةً للخروج به من أزمته. ويتمثّل الوجه الآخر بأنّه أنتج ميزان قوى جديدًا، إذ لم يعد في إمكان النظام أن يحكم بوسائل وآليّات ومدركات ومؤسّسات «البارادیغم» القديم، أي ما قبل آذار/مارس ٢٠١١، وفي الوقت نفسه غير قابل للإسقاط في الوقت نفسه، سواء أكان ذلك عبر حركة الاحتجاجات، أم تدخّل الجيش (المشهدان التونسي والمصري)، أم عبر محاولة شقّه التي ظلّت في حدود التمرّدات الفردية ولم ترتقِ إلى انقساماتٍ فعلية، أم عبر التدخّل الخارجي (المشهد الليبي)، أم عبر العقوبات الاقتصادية والسياسية.

يترافق ذلك مع عمل النظام كفريقٍ متباين، لكن متّسق إستراتيجيًا في النهاية. ويعكس ذلك تماسكه السلطوي، ومحدودية احتمالات تحوّل التباين فيه وفق المؤشّرات الراهنة والمتوقّعة ـ في حال استمرار الاتّجاهات الحالية ـ إلى انقسام بنيوي، سيحدث (إنْ حدث) على نحوٍ مفاجئ للتوقعات، ولا سيّما بعد العقوبات الأوروبية والأميركية «الغبيّة» التي حوّلت من هو قابل للانقسام من داخل النظام إلى أشدّ المتضامنين معه مصيريًا، ومشهد محاكمات الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأولاده وكبار معاونيه، التي لا يرغب أيّ من أركان النظام أن يجد نفسه في وضعٍ مشابه لها. ولتوضيح ذلك، فإنّ أيّ منظومة اشتغالٍ لأيّ نظامٍ تتألّف من متغيّرات خارجية (Exogene) ومتغيّرات داخلية (Endogene).

وفي ضوء العلاقة بين المتغيّرات الخارجية والمتغيّرات الداخلية في منظومة الاشتغال السورية، فإنّ مجالها التأثيري ما زال يتحدّد بإضعاف النظام، لدوافع شتّى، وليس بإسقاطه. بل إنّ ضغط المتغيّرات الخارجية على النظام يعزّز تماسك المتغيّرات الداخلية في النظام، وإن كان يُضعفه سياسيًا على مستوى الدور الإقليمي؛ ذلك بأنّ المتغيّرات الخارجية ما زالت تضع المشهد السوري في إطار رؤيةٍ أشمل لاستقرار النظام الإقليمي، الذي يمثّل لبنان أكثر حلقاته هشاشةً من زاوية النفوذ السوري فيه. وفي هذا السياق، فإنّ مصالح اللاعبين الإقليميين والدوليين تعمل كافّةً لحساب النظام السوري.

ثاني عشر: التسوية التاريخية: تطابق التفاهم السياسي مع التفاهم الوطني

إنّ الواقع الحرج الجديد المتمثّل بموازين القوى الجديدة، يتلخّص في استحالة عودة النظام إلى ما كان عليه قبل آذار/ مارس ٢٠١١، كما يُظهر محدودية وضعف مؤشّرات سقوطه من داخله أو خارجه. وتَظهر سمات الواقع الجديد أولًا، في مجتمعٍ مركّب الهوية، وصل إلى حدّ الانقسام، بل إلى حدّ الاستقطاب و«التطهير» المتبادَل أحيانًا، من قِبَل الطوائف المتماهية مع استمرار النظام، ومن قِبَل التيارات المتطرّفة في الاتجاهات المقابلة، وصولًا إلى تشكّل أسواقٍ مزدوجة، ولجان أمن ذاتي، في مناطق وأحياء ومدن الاحتكاك والتماس الجديدة؛ وثانيًا، في وضع لا بديل لسقوط النظام معه بطريقة الانهيار الكلّي سوى بانهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها مع انهياره، بل مع انهيار كامل الإقليم من العراق إلى الخليج والجزيرة، في التمزق الطوائفي والمناطقي والعشائري؛ وثالثًا، في ظلّ انقسام المعارضة السورية، وعجزها عن تكوين كيان ائتلافي موحّد حول المرحلة الانتقالية المقبلة، ورابعًا، في ظل عجز الحركات الاحتجاجية عن إنتاج قيادةٍ داخلية مستقلة نسبيًا، تحضر كلاعبٍ سياسي مستقل نسبيًا بين اللاعبين، يمثّل دور الوكيل الاجتماعي عن حركة التغيير الديمقراطي، ويطوّر روح الحركات بتحويلها من احتجاجية سلبية إلى برنامج وطني ديمقراطي بديل، وبصياغة قواعد لعبةٍ اجتماعية ـ سياسية جديدة بُغيةَ الوصول إلى «تسويةٍ تاريخية» بين الفاعلين الاجتماعيين ـ السياسيين تقوم على «دفن البارادايغم» القديم، والتوافق على بارادايغم ديمقراطي حقيقي وجدّي جدير بروح التسوية التاريخية يقوم على القطيعة مع البارادايغم السابق، كما يقوم على القطيعة مع «مشهد لعنة الفراعنة»، وهو إدخال تحسينات وتطويرات وإصلاحات أنتقائية سياسية وقانونية، تحاكي النموذج المصري في مرحلة السنوات الأولى لمبارك في مصر. وأن يتوافق اللاعبون ـ الفاعلون على مرحلةٍ انتقالية، للتحول بأقلّ تكلفة اجتماعية، من النظام القديم إلى نظام جديد وبديل بالفعل (ادفنوا أمواتكم وانهضوا).

ينطلق هذا البارادايغم، شأنُه في ذلك شأن كلّ بارادايغم جديد، من

مجموعة فرضيّات، لكن التجربة هي التي تثبته، وهي في ظروف سورية: رفض التدخّل الخارجي، ورفض الطائفية، ورفض التسلّح. في الواقع، سيبقى هناك كثيرون مع التدخّل الخارجي، كما سيبقى كثيرون مع إثارة الطائفية من منطلق التحشيد والتعبئة، غير عابئين بالدرس التاريخي، الذي يتلخّص ـ على نحوٍ ما يلخّصه عزمي بشارة ـ في «أنّ ثورةً تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي بشكل عام، وينقسم خلالها المجتمع إلى هويّاتٍ، لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككلٍّ، بل تقسّم المجتمع إلى مجتمعات. ولا يلبث أن يتخذ هذا التشرذمُ شكل مجتمعات سياسية، تُفضي إلى انقسام في كيانات سياسية»[٩٤] مفدْرَلَة في الاحتمالات الأسوأ.

وفي المنظور البحثي لعلاقات السقوف السياسية مع السياسة العملية نفسها، فإن طرح الحركات الاحتجاجية لشعار «إسقاط النظام» يتطلب من السياسيين بالضرورة «التفاوض» معه. وسيكون الخلاف إذًا: هل سيتم التفاوض من مواقع القوّة أم من مواقع الضعف؟ ولكن من يستطيع أن يحدّد حدود القوّة والضعف؟ فليس الأمر في السياسة العملية مسألة «تسلّم وتسليم»، إنما طرح رؤية «التسوية التاريخية» هو ما يحرج اللعبة الأمنية ـ العسكرتارية المسيطرة، التي قد ترى أن وجود بندقية في يد أحد المتظاهرين أو بعضهم دليل على مؤامرة مسلّحة.

وهذه اللعبة لا تهمها التسوية التاريخية، فهي مستعدة لأن تخوض الحرب حتى لو طالت سنوات قياسًا على سنوات الثمانينيّات، مطمئنةً نسبيًا إلى ركائزها الداخلية، التي قد تتصدّع وتتغيّر في عملية التغير الاجتماعي الكبرى الراهنة، وإلى عدم تخطّي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا، حدودَ إضعاف النظام إلى إسقاطه، لدوافعها الخاصّة بإرضاخ المنطقة كلها للتفوّق الإسرائيلي، وفرض التسوية بما حصل، وليس كُرمى لعيون الشعب السوري المتأجّجة بالحرية والديمقراطية وبعدالة التنمية؛ يُضاف إلى ذلك عدم قدرة هذه القوى على إسقاط النظام بالفعل. بينما يوجد في الطرف المقابل من هو متورّط في هذا «الفخّ»، من موقع يَعُدّه

---

(٩٤) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

موقع المعارضة، وفي عدادهم فئة «المجانين» الذين انشقّوا عن الجيش بقيادة هرموش، وتورّطوا في لعبةٍ استخبارية كبرى، ثم أصبحوا يستجْدون ممّن يرعى «لجوءَهم»، أداءَ دورِ من يستخدمهم، بينما يُرتهن استجداؤهم بمن استغلّ مشاعرَهم حسب إيقاع مصالحه. وهؤلاء لن يتمكّنوا من التحرك إلا بترخيصٍ، لكن قيمتهم محدودة، إذ يجري الاستغناء عنهم متى ما حدث متغيّر جديد. فلقد كانوا لأسبابٍ شتّى، حمقى «عسكريين» وليسوا بالضرورة معارضين. وهكذا، يتكرّر بعض اللعبة العراقية، بينما كانت قواعد اللعبة تفترض أن يعمّقوا انقسام الجيش من داخله وليس عبر الانشقاق الباهت عنه.

لا يستطيع المفكّر والباحث الرصين المرجعي الذي يحدّد وظيفته في طرح الرؤية، أيًا كان بحكم الضرورة المطلقة لرصانة تقاناته وبروتوكول مقارباته البحثية والفكرية ـ بغضّ النظر عن قيمه المعيارية الخاصّة التي تغري عادةً بالتبشير ـ لا يستطيع أن يجازف ويذهب بعيدًا بأكثر من حدود الفهم والطرح العام للإستراتيجيّات والسياسات، التي تكفل الانتقال من «دفن» النموذج القديم، و«النهوض» لبناء النموذج الحيّ الجديد، حتى لو كان لديه قولٌ فيها، فهذه مهمة سياسية عملية يتولّاها الفاعلون السياسيون ـ الاجتماعيون في عملية التغير الاجتماعي الجديدة، إذا قبلوا النظر إلى «التسوية التاريخية». ولا يبدو أنّ أيًا من الفاعلين السياسيين قد قبلها كرؤية؛ فالنظام يطرح مشهدًا أقرب إلى المشهد المصري في النصف الأول من الثمانينيّات، يقوم على طرح إصلاحاتٍ تحوّل النظام من نظامٍ تسلطي إلى نظام نصف تسلّطي بقيادته، وضمن السقف السياسي الذي سيحدّده له، بينما لا تستطيع المعارضة على مختلف كتلها التقليدية الثلاث (إعلان دمشق، والقوى الإسلامية في الخارج، وهيئة التنسيق الوطني الديمقراطي في الداخل) أن توافق على فلسفة «الملعب المقيّد».

وستفرض هذه التسوية، إذا قبلها اللاعبون على أساس قواعد «الملعب المنبسط»، على كلٍّ منهم، عمليةَ إعادة هيكلةٍ لدوره ووظائفه وقواه. وفي عملية إعادة الهيكلة هذه لا بدّ من أن تحدث في ضوء خبرة التجارب المقارنة للمجتمعات، التي تحوّلت من النظم التسلطية إلى النظم

الديمقراطية، انقسامات حول التسوية نفسها. لكن ليست هناك تجربة انتقالية واحدة لم يحدث فيها ما يشبه عملية إعادة هيكلة الأدوار والانقسامات ونشوء تحالفاتٍ جديدة. لذا، فإنّ ما يبرز على مستوى الرؤية هو أنّ التوافق على الدخول في «تسويةٍ تاريخية» سيمثّل في حدّ ذاته انطلاق مرحلة جديدة، تتّسم بالفرز والصراع والاستقطاب حول قواعد بناء اللعبة الاجتماعية ـ السياسية الجديدة، البديلة من انهيار الهيئة الاجتماعية والإقليم. فـ «التسوية التاريخية» تفرض نفسها الآن، كما في أسوأ الاحتمالات والسيناريوهات، بما في ذلك سيناريو ما بعد النظام، فليس من بديلٍ لها.

بلغة علم الاستشراف الإستراتيجيّ، يفرض طرحُ «التسوية التاريخية» على جدول الأعمال، فرزًا مباشرًا في صفوف اللاعبين كافة بين من سيبقون قبل الفعل (Preactif) متمسّكين بالنظام من قبل «صقور» السلطة، أو بإسقاطه من قبل «صقور» المعارضة، وبين من يستحثّون التغيير التاريخيّ الجديد، ويحرّضونه (Proactif)؛ ذلك بأنّ «التسوية التاريخية» تطلق ديناميّات جديدةً في عملية التغيير، لكنها تتّسم بأنّ اللاعبين كافة يؤثّرون في هذه العملية، ويخوضون صراعاتهم فيما بينهم، أو مع غيرهم، من خلال الانضباط بقواعدها.

يمكن إدراج رؤية «التسوية التاريخية»، على مستوى الإطار النظري المرجعي، في أحد أبرز محدّدات علم السياسة لمعنى السياسة، وهو أنّ «السياسة هي: فنّ المساومة والتسوية، وأنّ المساومة والتسوية وسيلتان ضروريّتان من وسائل التراضي الاختياري، والتراضي الاختياري هو أرفع صورة من صور التفاهم في المجتمع الراقي»[٩٥]، وأمّا غايته فهي الحرية. ويأخذ هذا التفاهم، في شروط المجتمع السوري المركّب الهوية والمنقسم في آن معًا، يأخذ بالضرورة منحى «التفاهم الوطني»، بحيث تكون فيه «التسوية التاريخية» هي «الوعي المطابق» ـ بلغة ياسين الحافظ ـ للخروج من الأزمة البنيوية الراهنة. بل إنّ التفاهم الوطني، هو السدّ الوحيد أمام البلْقَنة الطوائفية للمنطقة، من العراق إلى لبنان. والمسألة هنا هي سورية وليس

(٩٥) حسن صعب، **علم السياسة**، ط ٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٢٩.

نظامها، فإذا ما انهارت سورية انهار الإقليم برمّته، ولن تقوم قائمة لأحدٍ فيه، بل لأطرافه الأقوياء، وسيكون دور إسرائيل ـ ليس الآن بل مستقبلاً ـ هو دور «العاقل» بإخضاع المنطق على خلفية تفكّكها وهزيمتها التاريخية. وهذا الوعي يكتسب هنا صفة الوعي التاريخي، وليس صفة الوعي الاعتيادي، وصفة الوعي المستبق للحدث، وليس الذي يقف خلف الحدث. وهو ما قد يفتح الباب أمام عملية تحوّل سياسي من التسلطية إلى الديمقراطية. فما البديل من «التسوية التاريخية» في مثل شروط المجتمع السوري المركّب الهوية؟ وأيّ سيناريو من سيناريوهات المسرحية السورية الدرامية المُحتملة يمكننا توقُّعُه؟ وأيُّ فصل من فصولها الثلاثة يمكننا مشاهدته: أهو الصّراع المستدام أم التفكّك أم الانهيار؟

المراجــع

١ ـ العربية

كتب

الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية. تنسيق جمال باروت وفيصل دراج. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٩. (مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين)

اسعيد، شاكر. **البرلمان السوري في تطوره التاريخي، ١٩١٩ ـ ٢٠٠١: العلاقات البرلمانية كعامل لتطور السلطة التمثيلية في الجمهورية العربية السورية**. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢.

أبو مصلح، عدنان. **معجم علم الاجتماع: أول معجم شامل بكل مصطلحات علم الاجتماع المتداولة في العالم وتعريفاتها**. عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع؛ دار المشرق الثقافي، ٢٠٠٦.

الأيوبي، نزيه نصيف. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظّمة العربية للترجمة، ٢٠١٠. (علوم إنسانية واجتماعية)

باروت، محمد جمال. (المؤلف الرئيس). **اتجاهات التطور السكّانية ـ المجالية ـ الاجتماعية ـ المؤسّسية حتى العام ٢٠٢٥**. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧.

ـــــ **حالة سكّان سورية: التقرير الوطني الأول ٢٠٠٨**. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكّان، ٢٠٠٨.

ـــــــ. **مسح المسارات الاقتصادية الكلّية وتحليل اتجاهاتها الأساسية في سورية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥): المشاهد المستقبلية** . دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٧

ـــــــ. مشروع «سورية ٢٠٢٥»: **اتجاهات التحول السكّانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين**. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالمٍ غير متساوٍ**. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٥.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

ـــــــ. **في الثورة والقابلية للثورة** . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

ـــــــ. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

ـــــــ. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

بلنت، آن. **قبائل بدو الفرات**. ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف. دمشق: دار الملاح، ١٩٩١.

تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة . دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٩.

تحليل الاقتصاد السوري الكلّيّ. دمشق: هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٥.

التعداد العام للسكّان والمساكن للعام ٢٠٠٤. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥.

تقرير السكّان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، العدد الثاني. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠٥.

التقرير السنوي الأول لسوق الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتّحدة، التقرير الأول لعام ٢٠٠٩. أبو ظبي: الهيئة العامّة لتنظيم قطاع الاتصالات، ٢٠١٠.

التقرير العربي الأول وتحليلاته عن التشغيل والبطالة في الدول العربية . القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠٠٨.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٩. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩.

تقييم الأثر الاقتصادي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الوطني في الأردن. عمّان: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٩.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام ٢٠٠٦**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام ٢٠١٠**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٠.

جونز، غاريث إدوارد. **السياسات الزراعية والبيئة في سورية: دراسة الانعكاسات ومقترحات تعديلات السياسات**. دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

جيل، غرايم. **ديناميّات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**. ترجمة شوكت يوسف. دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥.

الحاج، عبد الرحمن. **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠**. لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١١.

حبيب، مطانيوس. **أوراق في الاقتصاد السوري**. دمشق: دار الرضا، ٢٠٠٦.

حسن، نجاة قصاب. **حديث دمشقي، ١٨٨٤ ـ ١٩٨٣، المذكرات (١)**. ط ٤. دمشق: مطابع ألف باء الأديب، ١٩٩٣.

الحمش، منير. **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها**. دمشق: دار الجليل، ١٩٩٢.

داغر، ألبر. **أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مُختَلِفة لدور الدولة في الاقتصاد**. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٥.

داود، إسكندر. **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٩.

رحومة، علي محمد. **الإنترنت والمنظومة التكنو ـ اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣)

الزعيم، عصام. **اقتصاد السوق الاجتماعي خيار سورية الإستراتيجي: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية**. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥.

زكريا، أحمد وصفي. **عشائر الشام**. ط ١٠. دمشق: دار الفكر المعاصر؛ بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٩. ٢ ج.

زكي، رمزي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

سكر، نبيل. **الإصلاح الاقتصادي في سورية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

سلامة، غسان، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ـــــ. ـــــ. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**. لندن: دار الساقي، ١٩٨٨.

صادق، محمود. **حوار حول سوريا**. [لندن: دار عكاظ]، ١٩٩٣.

صعب، حسن. **علم السياسة**. ط ٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

الصليبي، عمر. **لواء الزور في العصر العثماني اجتماعيًا واقتصاديًّا**. دمشق: مطبعة دار العلم، ١٩٩٧.

عبد الفضيل، محمود. **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

ـــــــ. **كفاءة الاستثمارات في الاقتصادات العربية وعلاقتها بالتنمية** . دمشق: منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧.

العمادي، محمد. **تطور الفكر التنموي السوري**. دمشق: دار طلاس، ٢٠٠٤.

العيسوي، إبراهيم. **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧. (منتدى العالم الثالث ومشروع مصر ٢٠٢٠)

غالي، كمال. **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية** . دمشق: المطبعة الجديدة، ١٩٧٥.

غليك، جايمس. **نظرية الفوضى: علم اللامتوقع**. ترجمة أحمد مغربي. لندن: دار الساقي، ٢٠٠٨.

غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

ـــ . ـــ . ط٣ مزيدة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

فورني، ناديا. **نظم استخدام الأراضي، الصفات البنيوية والسياسات، مشروع المساعدة في التعزيز المؤسّسي والسياسات الزراعية** . دمشق: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠١.

قبرصي، عاطف. **التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدّي العربي**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠. (سلسلة دراسات التنمية البشرية)

اللحّام، فؤاد. **آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعة السورية** . دمشق: إصدار خاص، ٢٠١٠.

الليثي، هبة وخالد أبو إسماعيل. **الفقر وعدالة التوزيع في سورية** . دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠١٠.

مسح البطالة. دمشق: هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٣.

مسح سوق العمل للعام ٢٠٠٩. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩.

المسح المشترك لقوّة العمل ٢٠٠٩: تقرير سوق العمل ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. دمشق: هيئة تخطيط الدولة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١.

المناعي، جاسم. **تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية: الإيجابيات والإشكاليّات والإصلاحات المطلوبة** . الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** . ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

ـــــ. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مُختِلف)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)

نيسبت، روبرت وروبرت بيران. **علم الاجتماع**. ترجمة جريس خوري. بيروت، دار النضال، ١٩٩٠.

هلال، جميل. **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** . بيروت؛ رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٦.

واتنباخ، هورست. **دمشق: النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية** . دمشق: برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي؛ منظّمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

دوريات

الاتحاد العثماني (بيروت): ٢٤/ ١٠/ ١٩٠٨.

«استشهاد خمسة من عناصر الأمن في هجوم مجموعةٍ إجرامية على مفرزةٍ أمنية في نوى.» **البعث**: ٢٤/ ٤/ ٢٠١١.

«الأمم المتحدة تدين قمع المتظاهرين في سورية.» **اليوم السابع**: ١٩/ ٣/ ٢٠١١.

باروت، محمد جمال. «مؤثرات السلفية في الحركات الإسلامية المعاصرة (ميزات الاتجاه السلفيّ).» **الآداب**: العددان ٣ ـ ٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

تشرين (دمشق): ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧؛ ١٣/ ٤/ ٢٠١١؛ ٢٣/ ٤/ ٢٠١١

«توتر في حمص على خلفية قتل ٣ شبان علويين.» **الشرق الأوسط**: ١٨/ ٧/ ٢٠١١.

الثورة (دمشق): ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٧؛ ٣٠/ ٤/ ٢٠١١.

جاموس، مايا. «مزة ٨٦، مدينة مشوّهة ـ ريف مخنوق... والدولة تنتظر الزلزال.» **نشرة كلنا شركاء**: ٣١/ ٨/ ٢٠٠٧.

الجريدة الرسمية (دمشق): العدد ٢٩ (١١ تموز/ يوليو ١٩٤٦)؛ العدد ٧ (٩ شباط/ فبراير ١٩٥٠).

«جسر الشغور خارج السيطرة والجيش بدأ تحركاته.» **الوطن**: ٧/ ٦/ ٢٠١١.

حيدر، زياد. «الأسد في مقابلة مع «وول ستريت جورنال»: «التغيير بفتح العقول لا بالمراسيم.. سبب استقرار سورية التناغم بين السياسات ومعتقدات الشعب لا مصالحه فحسب.» **السفير**: ١/ ٢/ ٢٠١١.

ـــــ. «سورية: لم يأت أحد لـ «جُمُعَة الغضب.» **السفير**: ٧/ ٢/ ٢٠١١.

ـــــ. «قتلى جدد في درعا وصور رسمية لأسلحة وأموال.» **السفير**: ٢٤/ ٣/ ٢٠١١.

«الداخلية تهيب بالمواطنين، مِمَّن غُرِّر بهم تسليمَ أنفسهم وأسلحتهم.» **الثورة**: ٢/ ٥/ ٢٠١١.

الذايدي، مشاري. «ما هي قصّة التيّار السروري.» **الشرق الأوسط**: ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٤.

زمان، كونستنتين. «مراجعة الاقتصاد السوري.» **نشرة اتجاهات الاقتصادي السوري**: العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

سن، أمارتيا. «الديمقراطية، الحل الوحيد للفقر.» **زوايا نظرية**: شتاء ٢٠٠٠.

سيد رصاص، محمد. «خريطة اجتماعية سياسية اقتصادية للاحتجاجات في سورية.» **الحياة**: ٣٠/ ٧/ ٢٠١١.

«شهيدان و١١ جريحًا للجيش والقوى الأمنية في تل كلخ.» **الثورة**: ١٦/ ٥/ ٢٠١١.

«ضبط موبايلات وكاميرات ديجيتال.» **الثورة**: ٢٣/ ٤/ ٢٠١١.

غوديه، ميشال وقيس الهمامي. «الاستشراف الإستراتيجي: المشاكل والمناهج.» **كراس ليسبور** (النسخة العربية) (باريس): العدد٢٠، ٢٠٠٥.

المهندس العربي: العدد ١٥٣، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

«نقاط تفتيش وعزل قرى حدودية ومساعدات تركية للاجئين.» **الحياة**: ٢٠/ ٦/ ٢٠١١.

«وزارة الداخلية أهابت بالمواطنين بالامتناع عن القيام بالتظاهر.» **الثورة**: ٦/ ٥/ ٢٠١١.

الوطن (دمشق): ٥/ ٥/ ٢٠٠١؛ ١٩/ ٤/ ٢٠١١؛ ١/ ٥/ ٢٠١١؛ ٣/ ٥/ ٢٠١١؛ ١١/ ٥/ ٢٠١١؛ ١٥/ ٥/ ٢٠١١؛ ١٦/ ٥/ ٢٠١١؛ ١٨/ ٥/ ٢٠١١؛ ٣١/ ٥/ ٢٠١١؛ ١/ ٦/ ٢٠١١؛ ٥/ ٦/ ٢٠١١؛ ١٢/ ٦/ ٢٠١١؛ ١٣/ ٦/ ٢٠١١؛ ١٦/ ٦/ ٢٠١١؛ ١٩/ ٦/ ٢٠١١؛ ٢١/ ٦/ ٢٠١١؛ ٢٢/ ٦/ ٢٠١١؛ ٤/ ٧/ ٢٠١١؛ ٥/ ٧/ ٢٠١١؛ ٧/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٠/ ٧/ ٢٠١١؛ ١١/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٢/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٣/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٤/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٧/ ٧/ ٢٠١١؛ ١٩/ ٧/ ٢٠١١؛ ٢٠/ ٧/ ٢٠١١؛ ٥/ ٨/ ٢٠١١؛ ١١/ ٨/ ٢٠١١، و٧/ ١١/ ٢٠١١.

ندوات، مؤتمرات

الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

مؤتمر «الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي» من خلال الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٩ - ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

تقارير ودراسات الإلكترونية

«٣٠ قتيلًا في جُمُعَة التحدّي في سورية.» الجزيرة. نت، ٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/902F690A-9291-4592-BFE2-67C08D48AC75.htm>.

«استشهاد ١١ مواطنًا بهجوم عناصر إرهابيةٍ مسلّحةٍ على حافلةٍ قادمةٍ من لبنان.» شام برس، ٩/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.champress.net/index.php?q=ar/Article/view/89614>.

«استقالة عضوي مجلس الشعب ناصر الحريري وخليل الرفاعي.» ديبرس، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=81581>.

«اعتصام في حمص للمطالبة بإسقاط النظام.» الجزيرة نت، ١٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70F40009-34A5-4BCF-818E-A503F999DA7E.htm>.

بشارة، عزمي. «الثورة والقابلية للثورة.» منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6a25f83f-63b9-4807-8834-791d4a793d90>.

«بعد الفيسبوك واليوتيوب «بلوج» أيضًا خارج المواقع المحجوبة في سورية.» دي برس، ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=73508>.

«بلاغ صادر عن اجتماع الأمانة العامّة للمجلس السياسي في سورية.» (١ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=7814>.

البني، يوسف. «ما يختفي خلف الاحتجاجات الشعبية في الغوطة الشرقية.» جريدة **قاسيون**، <http://kassioun.org/index.php?mo de=article&id=15571>.

«تركيّا تستقبل الجرحى السوريين للمعالجة في مستشفياتها.» إيلاف، ٦/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/news/2011/6/660214.html?entry=articleRelatedArticle>.

«تعزيز أمني في بانياس وحمص.» الجزيرة نت، ١٠/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A211F381-4FCA-43EC-8D3D-35F3651FFFA2.htm>.

«تعزيزات قرب بانياس.؟» بي بي سي، ٥/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110504_syria_homs.shtml>.

«تظاهرات بالسويداء والجيش ببانياس.» الجزيرة نت، ١٥/ ٤/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/7081A3E6-FA57-48AE-B2A9-123D4504CF42.htm>.

«تظاهرات في سورية تدعو لإسقاط النظام.» الجزيرة. نت، ١٦/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/EAE63617-DD28-41CF-A39F-B2ED 316377D1>.

«جُمُعَة حرائر والأسد يمنع إطلاق النار.» الجزيرة نت، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8197F24F-2030-4A68-B360-5D2A5EAE8DBD.htm?GoogleStatID=9>.

«جُمُعَة الصمود تعمّ مدن سورية في احتجاجاتٍ واسعةٍ.» **البيان** (الإمارات): ٩/ ٣/ ٢٠١١.

«الجيش السوري ينتشر بتل كلخ.» الجزيرة نت، ١٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://

aljazeera.net/NR/exeres/B2C2F9AD-AD9A-4D81-A992-35354B973824.htm>.

«حراك الثورة السورية.» مركز الشرق العربي، ٤/ ٦/ ٢٠١١، <http://www. asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-sharq-270.htm>.

«الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة.» (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، <http://www.dohainstitute. org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId= 6c2be6d4-eacd-46e6-b06d-845801896c2f>.

«الرئيس الأسد سيلقي كلمةً خلال اليومين المقبلين وسيعلن حالة رفع الطوارئ.» ديـــبـــرس، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx? articleid=79197>.

«سورية الإفراج عن المعتقل السياسي هيثم المالح في إطار العفو العام.» بي بي ســـي، ٨/ ٣/ ٢٠١١، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/ 110308_syriapardon_maleh.shtml>.

«سورية: سماع أصوات انفجارات وتواصل نزوح أهالي تل كلخ.» بي بي سي، ١٥/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110515_ syria_wrap_1.shtml>.

«سـوريـة تـعـلـن عـن حـوار وطـنـي.» الـجـزيـرة نـت، ١٣/ ٥/ ٢٠١١، <http:// aljazeera.net/NR/exeres/BA9D73A2-5F82-444C-9566-737A5BC3DCD9.htm>.

«سورية: الجيش يدخل ضاحية المعضّمية.» بي بي سي، ٩/ ٥/ ٢٠١١، <http:// www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110509_syria_muadhmia.shtml>.

«سـوريـة مـظـاهـرة أمـام وزارة الـداخـلـيـة في دمـشـق.» بي بـي سـي، ١٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110316_syria_prisoners_families. shtml>.

«سـوريـة مـقـتـل ٤ فـي مـظـاهـرة بـدرعـا.» بـي بـي سـي، ١٨/ ٣/ ٢٠١١، <http:// www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110317_arrsests_syria.shtml>.

«في ظلم الاستملاكات... الحكومة تنطق برُبع الحقيقة.» موقع علي فرزات، <http://www.ali-ferzat.com/ar/%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84%D9% 85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D9%84% D8% A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9% 88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B7%D9%82-%D8%B1%D9%8

F%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9.html>.

«قتلى واعتقالات قبل جُمُعَة الحرائر.» الجزيرة. نت، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/1B0C6F91-D141-4AA5-9889-0361385710B8. htm>.

«قتلى بحمص وسورية تتهم سلفيين.» الجزيرة نت، ١٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DDFD7B-C501-4D66-AE41-7DBE218E8CBA.htm>.

«قتلى في مظاهرات في درعا ودعوات على الفيس بوك للتظاهر في حمص.» فرانس ٢٤، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110319-syria-damascus-homs-police-mosque-pray-demonstration-unrest-facebook-dead>.

«مستشارة الأسد: سورية تتعرض لمشروع فتنة للنيل من مواقفها.» وكالة الأنباء الصينية (شين خوا)، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-03/28/content_22234258.htm>.

«مصدر مسؤول: تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث درعا ومحاسبة كلّ من تثبت مسؤوليته بها.» سانا، ٢٠/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.sana.sy/ara/336/2011/03/20/337555.htm>.

«مظاهرة احتجاجية في دمشق بعد اعتداء الشرطة على شاب.» فرانس ٢٤، ١٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110218-syria-demonstrations-bashar-alassad-police>.

«مظاهرة بسوق الحميدية بدمشق.» أخبار العالم، ١٦/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=44628>.

«معظم الاستملاكات: عمليّات تشليح للمواطنين لمصلحة المتنفّذين والمنتفعين،» **قاسيون**، <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=15625>.

«المعلم: الإصلاح قائم ومستمر والتخريب لا يمكن السكوت عنه.» ١٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=81147>.

مقابلة مع هيثم جود، على موقع مجلة **الاقتصادي** الإلكتروني: <http://www.aliqtisadi.com/pages/BrowseByOrg.aspx?orgid=154>.

«مقتل ٤ أشخاص يؤجّج الأحداث في سورية.» الجزيرة نت، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6CE3604F-C004-4108-BE57-0F3714CC690F. htm>.

«مقتل ١٤ شخصًا في اشتباكاتٍ بين المحتجّين وقوّات الأمن في حمص السورية.» روسيا اليوم، ١٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://arabic.rt.com/news_all_news/news/67814>.

«مقتل ٦ متظاهرين والجيش يدخل بانياس.» الجزيرة. نت، ٧/ ٥/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/NR/exeres/80B80C54-E14F-4CB3-BCC2-4D7659B650C2.htm>.

مناع، هيثم. «وبدأ الأسبوع الثالث لحصار درعا.» موقع هيثم منّاع على: <http://www.haythammanna.net/articles%20arabic/daraa.htm>.

«من يصنع شعارات الحركة الشعبية؟ ولماذا وصلت إلى ذروتها في وقتٍ قياسي؟.» جريدة **قاسيون**، <http://kassioun.org/index.php?mode= search&q= %C7%E1%DB%E6%D8%C9 + %C7%E1%D4% D1%DE%ED%C9>.

«نائب سوري يحمّل أجهزة الأمن مسؤولية قتل المحتجّين في درعا.» بي بي سي، ١٠/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110409_syria_deraa_shooting_parliament.shtml>.

«نشر دبابات ومدرَّعات حول دمشق وقرب حمص.» الجزيرة نت، ٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/40770A91-4105-4B4B-B2CA-149352372E5B.htm>.

«واشنطن تدين مقتل متظاهرين في سورية.» الجزيرة نت، ١٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0E183AB-62A6-4E03-9AAD-8E6F006D027A.htm>.

«وزير الإعلام: وحدات من الجيش تبدأ خروجها من بانياس ودرعا.» الجزيرة نت، ١٤/ ٥/ ٢٠١١، <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=181782122201105140157l4>.

مقابلات، حوارات، ومحادثات

بو أسامة سيجر ـ أمجد كلاس ـ أمين بو عزيزي ـ أمين يكن وأولاده ـ بسام يونس ـ بشير إبراهيم ـ حسني العظمة ـ حسين العودات ـ خليل نيازي ـ رجاء الناصر ـ رضوان السيد ـ زهير جبور ـ عبد الحميد توفيق ـ عبد الله الدردري ـ عزمي بشارة ـ علاء الدين السيد ـ عماد الدين رشيد ـ فايز الفواز ـ فؤاد لحام ـ مؤيد اسكيف ـ محمد خير الوادي ـ محمد سيد رصاص ـ محمد مصطفى ميرو ـ محمود الوهب ـ محمود عكام ـ معتز الخطّيب ـ نبيل سكر ـ هيثم منّاع.

٢ ـ الأجنبية

Books

International Financial Statistics. Washington DC: IMF, 2005.

International Labour Organization [ILO]. *A Fair Globalization: Creating Opportunities for All*. Geneva: World Commission on the Social Dimension of Globalization, 2004.

Nouzille, Vincent. *Dans le secret des presidents*. Paris: Fayard, 2010.

Rabbat, Edmond. *L'Evolution politique de la syrie sous mandat*. Paris: Marcel Riviè re, 1928.

United Nations [UN]. *The Inequality Predicament:* Report on the World Social Situation 2005. New York: United Nations Publication, 2005.

World Bank. *World Development Indicators*.Washington, DC: The Bank, 2009.

Periodicals

Sachs, Ignacy. «Inclusive Development and Decent Work for All.» *International Labour Review*: vol. 143, nos. 1-2, 2004.

Studies and Reports published on the Internet

Bolt, Katharine, Mampite Matete, and Michael Clemens «Manual for Calculating Adjusted Net Savings.» Environment Department, World Bank (2002), < http://siteresources.worldbank.org/INTEEI/1105643-1115814965717/20486606/Savingsmanual2002.pdf > .

«Syria: «Dozens Killed» as Thousands Protest in Hama.» BBC, 4/6/2011, < http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13642917 > .

Websites

< http://www.internetworldstats.com/stats5.htm > .

< http://www.alexa.com/topsites/countries/SY > .

< http://www.levantnews.com/index.php?option = com_content&view = article&id = 5788:2011-02-12-23-08-08&catid = 77:civil-society-human-rights&Itemid = 78 > .

< http://www.welateme.info/erebi/modules.php?name = News&file = article&sid = 7823&mode = thread&order = 0&thold = 0 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = NykGjfKn3TU > .

< http://www.alwatanonline.com/local_news.php?id = 5439 > .

< http://www.hadatha4syria.de/2010-07-08-20-03-56/1813–3-.html > .

< http://www.youtube.com/watch?v = PVgt-i8fVm8 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = lVNzMMdA43g > .

< http://www.sana.sy/ara/336/2011/03/19/337418.htm > .

< http://www.youtube.com/watch?v = 4tCdT9cBhcI&feature = related > .

< http://www.youtube.com/watch?v = PVgt-i8fVm8 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = lVNzMMdA43g > .

< http://www.youtube.com/watch?v = PVgt-i8fVm8 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = 9mtv0dx7KJc > .

< http://www.youtube.com/watch?v = HzdlFOHV23E > .

< http://www.almanar.com.lb/articletoword.php?nm...eid = 31233...0 > .

< http://www.alwatanonline.com/local_news.php?id = 5778 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = lVNzMMdA43g > .

< http://www.youtube.com/watch?v = 5Uu5yZTJX8I&feature = related > .

< http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-03/28/content_22234258.htm > .

< http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D81BB1C2-5075-4E42-83DE-9979863D66FF.htm > .

< http://www.youtube.com/watch?v = ZznMYNBVE_c > .

< http://www.youtube.com/watch?v = LDaRsr8GZ20 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = FyyGx2alVjc > .

< http://www.youtube.com/watch?v = Q0HV4Rm5W9k > .

< http://www.youtube.com/watch?v = 1Gqs9-0ZMp4&feature = player_embedded > .

< http://www.youtube.com/watch?v = Q0HV4Rm5W9k > .

< http://www.youtube.com/watch?v = Q0HV4Rm5W9k > .

< http://www.youtube.com/watch?v = g4OecRJobls&feat > .

< http://www.youtube.com/watch?v = FjcPhGOc5tc > .

< https://www.youtube.com/watch?v = MEK8MifgNfQ&feature = player_embedded > .

< http://www.youtube.com/watch?v = yh-ZoaGR8a4&NR = 1 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = Q0HV4Rm5W9k > .

< https://www.youtube.com/watch?v = iPBYM7THOD4&feature = player_embedded > .

< https://www.youtube.com/watch?v = pDkOrT9ls8o&feature = player_embedded > .

< http://www.france24.com/ar/20110407-assad-gives-kurds-citizenship-syria-daraa > .

< http://www.youtube.com/watch?v = 5Zw6Sb9mtT4 > .

< http://www.youtube.com/watch?v = jv7i707r39Y > .

<https://www.facebook.com/note.php?note_id=194012817309074>.

<http://www.youtube.com/watch?v=8qIg6lbtvE4>.

<https://www.youtube.com/watch?v=q–5lFNSGas&feature=player_embedded>.

<http://www.youtube.com/watch?v=NsfreKZOePk>.

<http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=13&id=71857>.

<http://thawra.alwehda.gov.sy>.

<http://www.youtube.com/watch?v=PVPDZji4-f4&skipcontrinter=1>.

<http://www.youtube.com/watch?v=lKRwjIsj5pg&feature=related>.

<http://www.youtube.com/watch?v=lKRwjIsj5pg&feature=related>.

<http://www.youtube.com/watch?v=RdIFJh1KfFA&feature=player_embedded>.

<http://www.youtube.com/watch?v=L1agI48Jpgk&feature=related>.

<http://www.youtube.com/watch?v=WjhyyEqU5Nw&feature=email>.

<http://www.youtube.com/watch?v=09koUDEjyqc>.

<http://www.youtube.com/watch?v=xqDTwj1kN-c>.

<https://www.youtube.com/watch?v=tEFWNxpzvF8&feature=player_embedded>.

<http://www.youtube.com/watch?v=WeKVEJorwQk>.

<http://www.youtube.com/watch?v=5Uu5yZTJX8I&feature=related>.

<http://www.youtube.com/watch?v=iwl2Tl9jhyQ>.

<http://www.youtube.com/watc?v=21kidjTMuMQ>.

<http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-626.htm>.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CFC79CD0-2A63-475B-BD9C-5F1178634F75.htm>.

<http://www.youtube.com/watch?v=WbYmTTAP6G0>.

<http://kataeb.org/News/90988>.

<http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8067:—q—q—&catid=78:civil-society-releases&Itemid=79>.

فهـــرس عـــام

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ش ـ

- ص -

- ض -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- ي -

هذا الكتاب

في خضم الثورات التي انفجرت في غير بلد عربي، لم تكن سورية بمنأى من الاحتجاجات الشعبية التي تفجرت في مناطق ومدن متعددة من البلاد. وكغيرها من البلدان العربية، كانت لتلك الاحتجاجات شروطها الموضوعية، التي راكمتها عقود من غياب المشاركة السياسية ومن هيمنة المستوى الأمني على المستويين الإداري والقانوني من الدولة، مترافقاً ذلك مع خيارات اقتصادية نيو - ليبرالية اعتُمدت في العقد الأخير همّشت الكثير من المناطق والفئات الاجتماعية لمصلحة حفنة من رجال الأعمال والمنتفعين الجدد.

يسعى هذا الكتاب لتقديم قراءة تأريخية تحليلية مركبة للتحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي شهدتها سورية في العقد الأخير والتي كانت لها الآثار السلبية في الدولة والاقتصاد والمجتمع، ومهدت الأرض لتفجر حركة الاحتجاجات فيها.

ثم يُجري الكتاب تأريخاً مباشراً لسيرورة الأحداث التي شهدتها سورية في الأشهر الستة الأولى من الاحتجاجات.

محمد جمال باروت

باحث سوري يعمل في مجالات فكرية ونقدية وتاريخية وموسوعية، إضافةً إلى اختصاصه في مجال التنمية. ساهم في أكثر من ٢٥ كتاباً تفاوتت مساهمته فيها من باحث إلى مؤلف رئيسي وباحث مشارك. عمل خبيراً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣-٢٠١٠)، ومستشاراً في الخطط الخمسية السورية وسياساتها وإستراتيجياتها. عين باروت خبيراً وطنياً لمشروع بناء المنتدى السوري للجمعيات والمنظمات التنموية غير الحكومية في سورية (٢٠٠٨-٢٠١٠). وكان باحثاً مقيماً في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في حلب (٢٠٠٧-٢٠١٠). وهو مستشار في عدة هيئات بحثية وعلمية، مثل: هيئة التخطيط الإقليمي في سورية، ومركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٠-٢٠١٠). باحث متفرغ ومشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات منذ الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

السعر: ١٦ دولاراً

ISBN 978-9953-0-2328-1



